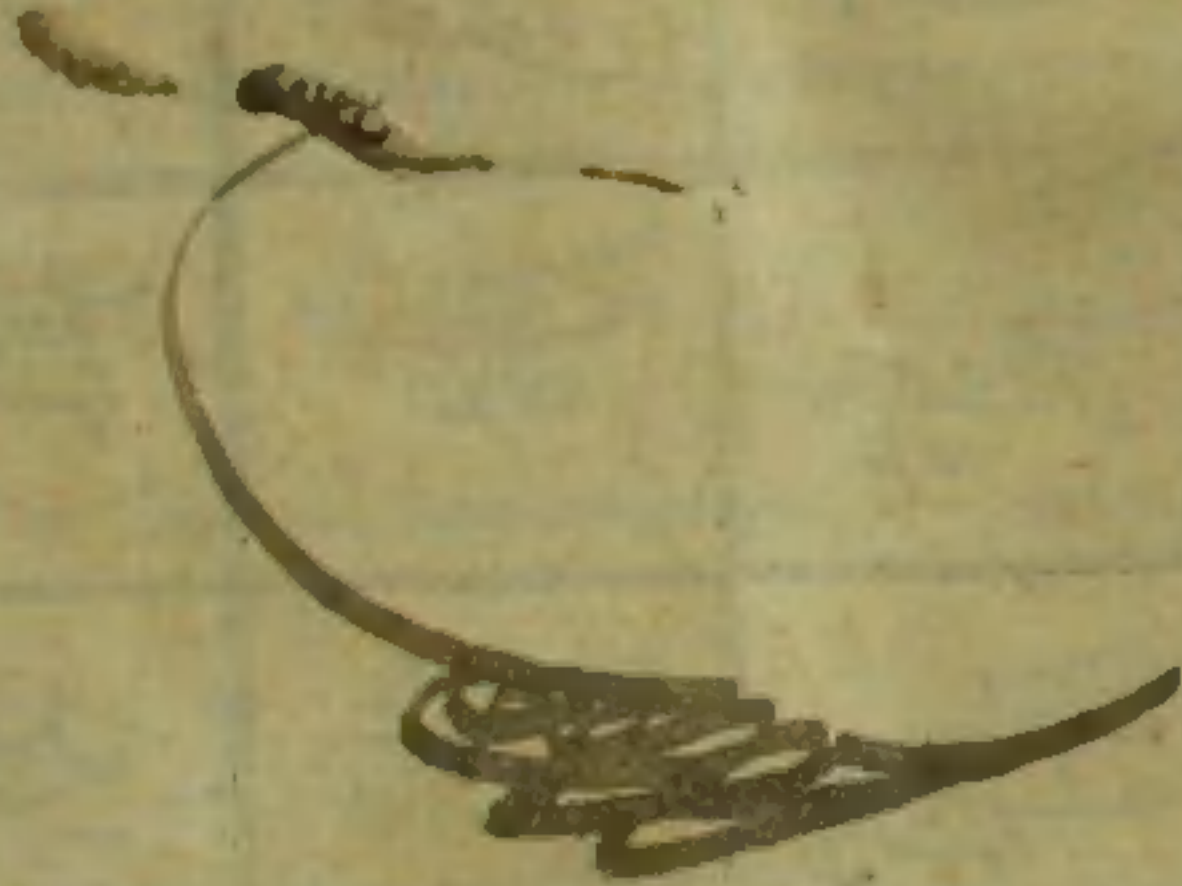




SÜLEYMANIYE
183
Hüseyin Paşa



الطهارات ٣	فصل في نواقض الوضوء ٤	فصل في الغسل ٥	باب الذي يجوز بالوضوء ٦
فصل في البر ٧	فصل في الآساو وغيرها ٨	باب التيمم ٩	باب المسح على الخفين ١٠
الحض والاستحاضة ١٠	فصل في الحيض والنفاس ١١	باب الجناس وتطهيرها ١١	
فصل في الاستنجاء ١١	كتاب الصلوة ١١	باب المواقيت ١١	باب في جناب المواقيت ١٢
فصل في الاوقات ١٢	باب في تكرار الصلوة ١٣	باب الاداءات ١٣	باب في شروط الصلوة التي تنقضها ١٣
فصل في القراءة ١٥	باب الامامة ١٥	باب في الحمد في الصلوة ١٦	باب في بقية الصلوة وما يكره فيها ١٧
فصل في ركعتي الصلوة ١٧	باب في ركعتي الصلوة ١٧	باب في ركعتي الصلوة ١٧	باب في ركعتي الصلوة ١٧
فصل في ركعتي الصلوة ١٨	باب في ركعتي الصلوة ١٨	باب في ركعتي الصلوة ١٨	باب في ركعتي الصلوة ١٨
فصل في ركعتي الصلوة ١٩	باب في ركعتي الصلوة ١٩	باب في ركعتي الصلوة ١٩	باب في ركعتي الصلوة ١٩
فصل في ركعتي الصلوة ٢٠	باب في ركعتي الصلوة ٢٠	باب في ركعتي الصلوة ٢٠	باب في ركعتي الصلوة ٢٠
فصل في ركعتي الصلوة ٢١	باب في ركعتي الصلوة ٢١	باب في ركعتي الصلوة ٢١	باب في ركعتي الصلوة ٢١
فصل في ركعتي الصلوة ٢٢	باب في ركعتي الصلوة ٢٢	باب في ركعتي الصلوة ٢٢	باب في ركعتي الصلوة ٢٢
فصل في ركعتي الصلوة ٢٣	باب في ركعتي الصلوة ٢٣	باب في ركعتي الصلوة ٢٣	باب في ركعتي الصلوة ٢٣

باب الاستسقاء ٢٢	باب صلوة التوب ٢٢	باب الجناس ٢٢	فصل في الغسل ٢٢
فصل في التيمم ٢٥	فصل في الصلوة ٢٥	فصل في الجناس ٢٥	فصل في الغسل ٢٥
باب الشهادة ٢٦	باب الصلوة في الكعبة ٢٦	كتاب الزكاة ٢٦	باب صدقة السوايم ٢٦
فصل في الابل ٢٧	فصل في الغنم ٢٧	فصل في البقر ٢٧	فصل في الغنم ٢٧
فصل في اطلاق الفلجان ٢٧	فصل في وجوب عليه ٢٧	فصل في وجوب عليه ٢٧	فصل في وجوب عليه ٢٧
فصل في الفضة ٢٨	فصل في الزكاة ٢٨	فصل في الزكاة ٢٨	فصل في الزكاة ٢٨
فصل في المعادن والركاز ٢٩	زكاة الزروع والثمار ٢٩	باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز ٣٠	باب صدقة الفطر ٣١
فصل في مقدار الواجب ٣١	كتاب الصوم ٣١	باب ما يوجب القضاء والتخارة ٣٢	باب من كان مرضيا في رمضان ٣٢
فصل في ما يوجب عليه ٣٥	باب الاعكاف ٣٥	كتاب الحج ٣٥	باب في المواقيت ٣٦
باب في ما يوجب عليه ٣٨	باب في ما يوجب عليه ٣٨	باب في ما يوجب عليه ٣٨	باب في ما يوجب عليه ٣٨
باب في ما يوجب عليه ٣٩	باب في ما يوجب عليه ٣٩	باب في ما يوجب عليه ٣٩	باب في ما يوجب عليه ٣٩

الجنائيات ٣١	فصل وان نظر الى فرج امرأة	فصل ومن طاف طواف القدوم	فصل مجاورة الوقت بغير احرام ٢٥
اضافة الاحرام الى الاحرام ٣٦	الاحصاء ٣٦	الفرائض ٣٧	الحج عن الغير ٣٧
الهدى ٣٨	منشورة ٣٨	كتاب النكاح ٣٨	فصل في بيان الفرائض ٣٨
في الاولاد ولو كفوا ٥١	فصل في الكفارة ٥٣	فصل في الوكالة بالنكاح ٥٤	المهر ٥٥
فصل اذا تزوج النضر في عليه ميتة ٥٩	نكاح الرقيق ٥٩	نكاح المملوك ٦٠	القسم ٦٢
كتاب الرضاع ٦٢	كتاب الطلاق ٦٤	طلاق السنة ٦٤	فصل ويقع طلاق كل ٦٤
ايقاع الطلاق ٦٦	فصل في اضافة الطلاق ٦٨	فصل قال لا طلاق انا فقلت طالق ٦٩	فصل في الطلاق ٦٩
فصل في الطلاق قبل الدخول ٧٠	فصل في تنويع الطلاق ٧٠	فصل في الامر بالبدل ٧١	فصل في المشيئة ٧٢
الايان في الطلاق ٧٣	فصل في الاستبراء ٧٣	طلاق المريض ٧٤	الزجج ٧٤
فصل فيما يحل من الطلقة ٧٥	الايان ٧٥	الخلع ٧٥	الظهار ٧٥

فصل في الكفارة ٧٧	اللعان ٧٨	العتق ٨٠	العنة ٨١
فصل وعلى المبتوتة ٨٢	نفوت النكاح ٨٢	الحضنة والولد من حق ٨٣	فصل واذا اراد الطلقة ٨٣
النفقة ٨٤	فصل في الزوج ان يسكنها ٨٤	فصل واذا طلق الرجل انظرية فلها النفقة ٨٤	فصل وعلى الرجل ان يتفق على ابويه ٨٤
كتاب العتاق ٨٥	فصل ومن ملك ذرا رحم محرم ٨٦	العبد الذي عتق بعضه ٨٦	عتق العبد ٨٨
الحلف بالعتق ٨٩	العتق على جبل ٨٩	التبدير ٩٠	الاستيلاد ٩٠
كتاب الايان ٩١	ما يكون بينا وما لا يكون ٩١	فصل في الكفارة ٩١	اليمين في الدخول وانتسكني ٩١
اليمين في الطلاق والايان والزواج وغير ذلك ٩٢	اليمين في الاكل والشرب ٩٢	اليمين في الكلام ٩٢	فصل ومن حلف بكلمة جنا و زمانا ٩٢
اليمين في العتق والطلاق ٩٣	اليمين في البيع والشراء والترجيح وغير ذلك ٩٣	اليمين في الحج والصلوة والصوم ٩٥	اليمين في الضرب والقتل ٩٥
اليمين في نفاضي الذراحم ٩٦	كتاب الحدود ٩٦	فصل في كيفية الحدود واقامة ٩٦	اليمين الذي يوجب الحد والذي لا يوجب ٩٨
اليمين في الزنا والزنا ٩٩	حد الشرب ٩٩	حد العتق ٩٩	فصل في التعزير ٩٩

السيرة ١٠٦	ما يقطع فيه وما لا يقطع ١٠٧	فصل في الهزل	فصل في كيفية القطع والإجابة ١٠٨
ما يحد من السارق في السرقة ١٠٩	قطع الطريق ١١٠	كتاب ١١٠	كيفية القتال ١١٣
كيفية المودعة ومن يجوز إقامته ١١٤	فصل إذا أمن رجل حر ١١٥	الغايير وممنها ١١٥	فصل في كيفية القسمة ١١٥
فصل في التقتل ١١٦	استيلاء الكفار ١١٦	المستامن ١١٦	فصل إذا دخل الطريق في الليل ١١٧
العشر وأطراح ١١٧	الطرية ١١٨	فصل ولا يجوز أحداث بيعة ١١٨	فصل ويضاري بني تغلب ١١٨
أحكام المدينين ١١٩	البغاة ١٢١	كتاب اللايط ١٢١	كتاب اللقطة ١٢١
كتاب الأباقي ١٢٢	المنقود ١٢٣	كتاب الشركة ١٢٣	فصل لا ينعقد الشركة ١٢٤
فصل في الشركة الفاسدة ١٢٦	فصل وليس لأهل الشركين ١٢٦	كتاب الوقت ١٢٦	كتاب السوء وفيها ما لا يملكه إلا الله تعالى صار من شأنه ما لا يملكه وهو الحنف بطلان ١٢٦
فصل ومن باع دارا الحق ١٣١	خيار الشرط ١٣٣	خيار الزويرة ١٣٥	خيار العيب ١٣٧
البيع الفاسد ١٣٩	فصل في حكمه ١٤٠	فصل فيما يكره ١٤٢	الاقالة ١٤٢

المراحم والتولية ١٤٣	من شترى شيئا تأبى بقتل ١٤٣	الزبا ١٤٤	الحقوق ١٤٧
الاستحقاق ١٤٨	فصل في بيع الفضول ١٤٨	السم ١٤٩	مسئلة ١٤٩
كتاب الضرب ١٥١	كتاب الكفالة ١٥٣	فصل في الضمان ١٥٥	كفالة الرجلين ١٥٩
كفالة العبد وعنه ١٥٦	كتاب الحوالة ١٥٦	كتاب القاضى ١٥٧	فصل في الجلس ١٥٩
كتاب المأوى ١٦٠	فصل ويجوز قضاء المرأة ألا في الحدود والحج ١٦١	التحكيم ١٦٢	مسئلة شترى من كتاب القاضى ١٦٢
فصل في القضاء للمواريث ١٦٥	فصل إذا قال القاضى قضيت بكذا وسكت أن يفعل ١٦٥	كتاب الشهادات ١٦٦	فصل وما يتحمل الشاهد على نوعين ١٦٦
من يقبل شهادة ومن لا ١٧١	الاختلاف في الشهادة ١٧٥	فصل في الشهادة على الأثر ١٧٨	الشهادة على الشهادة ١٧٩
فصل في تشهير شاهد الزور ١٨١	الرجوع عن الشهادة ١٨١	كتاب الوكالة ١٨٣	الوكالة بالبيع والشراء ١٨٧
فصل في الزور ١٩١	فصل في التوكيل بشرط العقب ١٩١	فصل في البيع ١٩٢	فصل إذا وكل وكيلين ١٩٢
كتاب بالضرورة ١٩٨	عزل الوكيل ١٩٨	كتاب الدعوى ٢٠٠	اليمين في الدعوى ٢٠٢

مصل في كيفية العين والاختلاف ٢٠٥	التحالف ٢٠٦	مصل فيمن لا يكون حصلا ٢٠٨	ما يدعيه الرجلان ٢٠٩
مصل في التنازع بالأيدي ٢١٢	دعوى النسب ٢١٣	كتاب الأقرار ٢١٥	مصل ومن قال رجل ثلاثة على الف ٢١٨
الاستثناء وما في معناه ٢١٩	أقرار المريض ٢٢١	مصل ومن قرع غلام ٢٢٢	كتاب الصلح ٢٢٢
الصلح جائز عن دعوى الأهل ٢٢٣	التبرع بالصلح ٢٢٤	الصلح في الدين ٢٢٤	مصل في الدين المشترك ٢٢٥
فصل في التخرج ٢٢٦	كتاب المضاربة ٢٢٦	المضارب ٢٢٧	فصل في المضاربة ٢٢٧
مصل في الغزل والقيمة ٢٢٧	فصل فيما يفعله المضارب ٢٢٧	فصل آخر ٢٢٧	كتاب الوديعة ٢٢٧
كتاب العارية ٢٢٨	كتاب الحبس ٢٢٨	الرجوع عن الهبة ٢٢٨	مصل ومن وجب حارة أو غيرها ٢٢٨
مصل في الصدقة ٢٢٩	كتاب الأجارات ٢٢٩	الأجير متى يستحق ٢٢٩	مصل ومن استأجر رجلا ٢٢٩
ما يجوز من الأجاره وما لا يجوز ٢٣٠	الأجاره الفاسدة ٢٣٠	ضمان الأجير ٢٣١	الأجاره على أحد الشريطين ٢٣١
أجاره العبد ٢٣٣	الأجاره في الأجاره ٢٣٣	فسخ الأجاره ٢٣٣	مشورة ٢٣٣

كتاب المكاتب ٢٣٣	مصل في المكاتب الفاسدة ٢٣٥	ما يجوز للمكاتب أن يفعله ٢٣٦	مصل وإذا اشترى المكاتب أباه ٢٣٧
مصل وإذا ولد له المكاتب ٢٣٧	من يكاتب عن العبد ٢٣٨	كتاب العبد المشتري ٢٣٨	مصل في حقه وموت النول ٢٣٩
كتاب الولاء ٢٤٠	مصل في ولأه الموالاته ٢٤١	كتاب الأكرامه ٢٤١	مصل وإن أكره على أن يبيع ميتة أو يشرب خمر ٢٤١
كتاب الطهر ٢٤٢	الطهر للفرد ٢٤٢	مصل في حد البلوغ ٢٤٢	الطهر لسب الدين ٢٤٢
كتاب المأذون ٢٤٣	فصل وإذا أذن ولي الصبي ٢٤٣	كتاب الغصب ٢٤٣	مصل ما يتغير بعمل الغاصب ٢٤٣
مصل ومن غصب عينا فغصبها ٢٤٤	فصل في غصب ما لا يقوّم ٢٤٤	كتاب الشفعة ٢٤٤	طلب الشفعة ٢٤٤
مصل في الاختلاف بين الشئ والمشتري ٢٤٥	فيما يؤخذ بالشفعة ٢٤٥	مصل وإذا اشترى ٢٤٥	ما يجب به الشفعة وما لا يجب ٢٤٥
ما بطل الشفعة ٢٤٥	فصل وإذا باع وأراد الأثر ٢٤٥	كتاب الفسقة ٢٤٥	مصل فيما لا يتكلم ٢٤٥
فصل في كيفية الفسقة ٢٤٦	دعوى الغلط في الفسقة والاختلاف ٢٤٦	مصل وإذا استحق نصيب أحد ما بينهما ٢٤٦	مصل في المهاداة ٢٤٦
كتاب إقامة ٢٤٦	كتاب الزبايح ٢٤٦	مصل فيما يحل حمله وما لا يحل ٢٤٦	

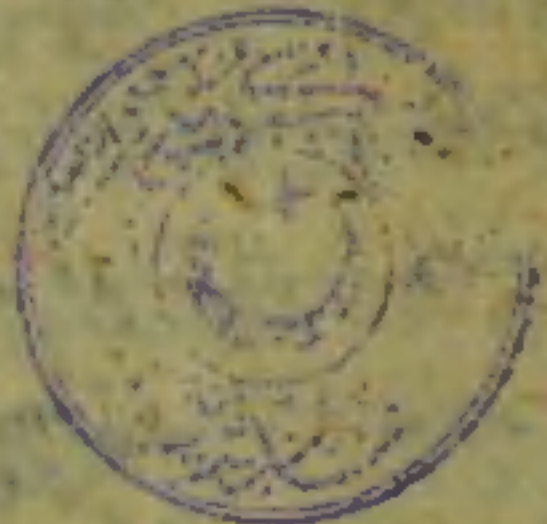
مكتبة
مصر

2

سید علی الهدایه



۱۸۴



Süleymaniye	Kütüphanesi
KİT.	AMCA ZADE
Yeni	HÜSEYİN PASA
Eski	183

الجليل غاية لعمية الارزفة . ولا نهاية لعمية العلية . ولا نكر من ارسل النبي
الصفى الامين . فاطمة الشيع البهي المين . والكمل الدين في المين . محمد المين
بالبحر الحلي . عليه صلوات الله الملك العليم . صلوة بكتيرة عودا . وينور عودا . وما
في النور . ولوح في الظلمة . علي آية اجمالية . ووزاية واصحابة . الذين
كان يوم في الدجاء . كمن اتمد في بهم فقد سعد ونجا . **سعد** فاقن العبد الفقير الي عناية الله
الملك المستعان . المدة بعد الرحمن . يقول يا اخوان . هذا نبذ من فوائد الاستعا
النافع . والسعد البارع . والسيد المتواضع . اعني الفقير السعيد . والمبرور الشهيد
سعد بن سبي بن امير خان . افاض الله عليهم بياض الرحمة والفرحان . وهو الامام
المعروف . في روايته . والهمام المعول بيه في رواية . **رفيع** شيخ في عرفان الفنا
وقدم راسخ في ميدان البلاغة البراعة . وقد انعقد الاجماع علي تبحره وتعمقه . وتعمق
الاراء علي فهمه وتفوقه . يقدمه بالروح من هو عالم . ونعده بالطلع من هو عالم
وكيف لا فان ذلك الاستاد من حدائمه . الي زمان شبيه . بل الي قضاة نجيب
صرف عمر الشريف الي مواكبة العلم النافع . وممارسة كتبه وكتبه . فذات له رتبة **الصلوات**
ولانت له صواب الشك . حتى ما يندم ارا انه عرض له المرض . المؤدي الي العنف
والحرص . لم ينكر شيئا من ذلك . واشتغاله . ولم يلتفت الي مرضه وضعف حاله . علي
ذلك التخيير ان يرفع بالخير مرضه . ويرفع بها خطه نحو امراض التفير مرضه . ولا يخفي علي
ان هذه المرتبة غاية مراتب السعي والاهتمام . بل هي ملكة مضمونة باذك الاستاد والهمام
فوضع ويليل تفرد . وعلوشانه . واتفع برهان تفوقه . وسمو مكانه **السيد**
وقد نكسحدا . بارعا متفردا . ولم يلق في الدنيا له من مضارع . فوضع بالاطفال للنفس ما

فقد اسيه ابنته وضع . الا ان ذلك الاستاد لم يرتب ما ربه من التفرقات الشريفة
والاعتراف الطيفة . في تطبيق الدلائل . وتوفيق السبل . ولم يوجب ما يستنبط
من القواعد المفيدة المتصلة بالعلوم العرفية . وما التقط من النوايد العديدة الفارسية
الادوية . بل اكتفى بالكتب علي موشر كتبه المتفرقة بخط الجليل . وتحرير الجليل . لكن تلك
في تحرير اكثر المباحث . مسك منه الاجازة فاجزأه من غير . وفي بعضه شي على يد ابيه
ما ورثه النجيب الماهرين . وفي كل من الصنعتين فابقن لاييس عذاره . وسابقن كاييس
عذاره . ثم اتمى اليه **سعد** . فصرف عنان غزوه الماعلي . الي جميع ما حذر علي
بما اشترته . وشرع في جميع ما كتبه علي تيسر الامام العبد . **سعد** فاقن العبد الفقير الي عناية الله
البيضاوي . فيسرد علي امانه في جواره بالخير ما سأل من الماعلي . فصار له
شرفا وقبلا . وتصفيا لطيفا ايقا . بحيث تبرز حديث مسلسل لعمية . **سعد** فاقن
ما شتمه واشهر . حتى حل عند القفيل محل موداد البصرة وسوداد البصر .
وبعد ذلك لم يجاءه من الشرف الا قليلا فانتقل الي جوار الملك الغفار . **سعد** فاقن
ان الكرام قلبه الامار . ومن في الحرم الشريف لا يابون الا نصاري . رضي الله
وعليه رحمة ابارتي . وبعد ذلك لم يكث خلقه النجيب . واشتغل ايضا الي جوار الملك
النجيب . في دار السلطنة العلية . في السلطنة الحية . ولم يبق الا كاستاد المخوف
خلف اخوان الذكور . فذهب اكثر نفائس كتبه ايدي سببا . بحيث لم يبق كل واحد
متفقا متبجيا . ومن اعجابا تفاق الدمر . ان الفقير في ذلك العصر . وجد مقيدا
بقضاء دار النصر . اعني بلدة ادرنة حيث من البلية والفتنة . ولذلك لم اقدر علي ملك
ورق من الاوراق البالية . ففصل عن ملك كتاب من كتبه المصحح العالية . ثم يسر الله لي
الوصول الي دار السلطنة المذكورة بالركاب الالي . ففقدت من كتب المرحوم في تلك
مرة بعد اخوي . فوجدت من كتبه كتاب العناية للهداية في بعض الورثة . فاخذت ذلك
الكتاب بطريق الايتام . حذر اعني ملك الغني المتع من الانتفاع . ثم وجدت من كتبه
كتاب الهداية في ملكه ملك بعض الاحيان . فسلت عنه ذلك الكتاب بطريق العارية
فارس الي ما استعان . فلما يسر الله الفوز بهذين الكتابين اللذين صرف الاستاد
الشرع . الي شتيهما بحيث صار كل منهما نتيجة غرة . وغرة سنة . وقرعة عينه . وجلالة

[illegible][illegible]

فيه بحث قوله بطلان نوع الصلوة والركعة **اقول** في حقيقة الركعة ايتا والجزء الى قول
والشكل بصلوة الجنازة لانها **عاد** **اقول** واطلاق الصلوة عليها مجاز وكرها في الصلوة
سجدة التلاوة **قوله** وانما ابتداء بكتاب الطهارة لانها مفتاح الصلوة **اقول**
وتخصيص الطهارة من بين سائر الشرايط بالتقدم لكثرة ما فيها وزيادة ما كانا حيث لا يقطع
اصلا له النية **ولكن** كانت كذلك الاركان الطهارة اقدم منها وجودها وخصها بصلوة كونه
نسبة اليه الى جميع العباد **قوله** ومعنى قوله كما اذا فتم اذا اردتم القيام **اقول**
او اذا لم تدم الصلوة **قوله** وللمهر على خلافه اذ قلتم الى الصلوة وانتم تحذرون
ليكن انتم تقويت المقصود الاستيعاب بكتشافه بقدمنا **اقول** فيه ان المهر على
القيام مجازا فان ارادته اذ ارادة الصلوة وح اذا لم يقيد الالية بقوله وتتم محذوره
المهر المحذور الذي ذكره فان ارادة القيام لا يتجدد كالقيام او يجوز ان يريد قبله غيره
فقد يقيد الوجه الاول وجوب تقيد ما على سائر المحذور كما لا يخفى نعم هو دليل على ان القيام
ليس على حقيقة بل ارادة الارادة وجوابه ان ما شاع مع اهل النظر في انية في العمل لا
الارادة فقال **قوله** وانما النية شرطا في التيمم **اقول** يجوز في انه البديل لاصل
الابرار انما اشترى الاصل شرطا في البديل ولا يتصور اشتراطه لغيره اصل
قوله والمراد بالطهارة الوضوء والافه كلبان **اقول** ويجوز ان يكون بمعنى اللام قال
لان الواجبة تقع بهذه الجمل وهو مشتق من **اقول** بشتق من اشتراك في
اذا كان المراد اشتراك المعنى الذي يشتركان في شاع كما جعل صاحب الكتاب مشتقا
من الارباع ولان اشتراك المعنى لا يضبط **قوله** وما نحن فيه من ان في لان ذكر البديل
الابطال **اقول** منقوض بقرينة الهداية الى البيع **قوله** والباطل الكفاية من ان
وارادة المحل **اقول** والمراد بطلان كفاية **قوله** والجواب ان في العمل قبل المبدأ يمكن
اقول ظاهر ما ذكره مقابلة المنع بالمنع والظاهر ان كلاهما ساحة قضاة **قوله** لعل من ان
لخاص وارادة العام وهو مجاز شاع وكانا وبين في العموم **اقول** فيه بحث
قوله وعلى حق الرواية له وضع الاصابع ولم يرد مجازا في الاول **اقول** وفي
فانه لا يجوز حتى يرد ما فيصيب البتة ربيع **قوله** انتهى **قوله** وسنن الطهارة في الوضوء
والاضافة للبعث **اقول** بل معنى اللام **قوله** في غسل الخفين **اقول** في غسل الخفين

قوله والغسل حرم **اقول** يقتضي ظاهر النية **قوله** كان دليل على الوضوء والاحتياط **اقول**
فان حرم الغسل بل يكفي الاستحباب **قوله** اجيب بان خبر الفاتحة مشهور دون ذلك لم يثبت بقوله
قوله لوجب بشت بخبر الواحد على تقرير في موضعين بل لم يثبت **قوله** وبان ينبغي على
عليه وسلم **اقول** هذا جواب ثان ومعلوم في قوله بان خبر الفاتحة انه في قوله وجب
بان خبر الفاتحة **قوله** ولما ان الغم والافه فمضوا من فردان **قوله** يعني انهما من الاجز
فلا يكون عضو من فردين **قوله** في الغسل وسنن الاذنين **قوله** في طهرهما وباطنهما **قوله** في هذا
المذكور في معنى بخلاف **قوله** في غير ظاهره ان ان يلاحظ كون الكتاب من طهارة في **قوله** او
انما هو حان كالغسل لا يبادر الغسل **اقول** وايضا اذا كان المراد في الحكم يكون
تخصيصه بالمعنى فقط فخصيصا بالخصيص **قوله** والحق ان الوجوب ثبت له اذ ثبت من غير ذلك
ولم يثبت ذلك فانه روي عن ابي حنيفة راجع انه قال روي عن مسلي الله **قوله** وسلم اخذ
كتاب من فخلل حليته وقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا اخرني ربي لم يثبت الالية واحق **اقول**
قوله ما روي منه او قوله لم يثبت خبره ثم **اقول** فيه انه لم يثبت في هذا القدر في اعادة الوجوب
وعدم الثبوت بسبب ثبوت العلم **قوله** في سنن **قوله** في سنن **قوله** في سنن **قوله** في سنن
واجب بان الغم والافه من الوجوب **قوله** وكذا الكلام في مسح الاذنين **قوله** ان في سنن
انما على الثالث **اقول** وانما اختاره لظهور ان الاشارة راجع الى المرة والزيادة
والنقصان باعتبار العدد **قوله** ولان الاول موله اللفظ وانما فعل القلب ولا دلالة
لاحدا على الاخر **اقول** فيه بحث **قوله** لم يصح **قوله** حقا **قوله** حقيقة وان لم يصح مستعلا
حكما في عضو واحد فلا يخالف الاستحباب بعد اسطر **قوله** في المسح **قوله** في المسح **قوله** في المسح
عطف على تقدم من حيث المعنى كالتشبيه ليس يستلزم الاشارة ولما في المفروض انه
قال **قوله** في المسح ويرتب الوضوء فيبدا **قوله** في المسح **قوله** في المسح **قوله** في المسح
رتبه فقال **قوله** في المسح وبالمكان **قوله** اي في الايدي والارجل **قوله** في المسح **قوله** في المسح
قوله اذا العارفين انما يكون متافرا عن المفروض **قوله** والاظهر ان يقال اذا انفع
الشيء يكون **قوله** يعرف الفصل بانه طابق من المسائل الفقهاء **قوله** في المسح **قوله** في المسح
انما انما **قوله** انما على المسح **قوله** في المسح **قوله** في المسح **قوله** في المسح
لا ينبغي من الذكر وانما هو احتياط **قوله** في المسح **قوله** في المسح **قوله** في المسح

وجه الاستدلال في قوله ان الله رب وجوب التيمم **اقول** وجه الاستدلال منه
وخرجه قوله ان الله رب وجوب التيمم **قوله** وكلمة ما عادت تباين المعنى وغيره في
قوله ما لك اه **اقول** والرجح الخارج من القبل ليس بحقيقة بل معنى اختلاص وهو التيمم
فالعلم بعد التحصيل يبقى حجة في الباقي لعمومه **قوله** وجه الاستدلال ان مثل هذا البر
يفهم منه الوجوب كما في قوله في خمس من الابل ثمانية **اقول** لوجوبه فيه ثمانية
فيما عدا ذلك من سببته مع ان قوله في خمس من الابل لا يشبه الوضوء في كل يوم فان في
في الاول التيمم وفي الثاني ثلثا نية ولو كان لفظ الحديث من خمس كان شبيها
قوله والاشارة الى الامر بالوضوء اه **اقول** معطوف على قوله احدا الى الابد بالانصراف
قوله ويجاب الى قوله بان ذلك الشرط ليس متيقظ عليه اه **اقول** ويجوز ذلك على التبريل
حيث انما الحكم النقص في النوع **قوله** فاقترع على الاعضا لظاهرة تيسر علينا **اقول** فيكون
الافتقار على الاربعه فيقول المعنى وقد نقضه المصنف **قوله** فقلنا اذا اكثر متيقظ لانه
يخرج غالب حيث لا يقدر الا ان على ضبط الالكهفة فاعتبر خارجا واذ اقل المتيقظ
فيصير تبعا للبرقي **اقول** تسيل وفيه بحث لانه انما يتم اذ لم يخرج القليل من القسم
اذ لو خرج متيقظ انتقل الى الطاهر من كل وجه وان لم يكن لهم جهة ظهورهم
فضل من كونها وجوبه فلا يثبت به المذهب وهو اطلاق نفى الانتقاض في القليل
الا ان يقال المراد نفى اطلاق الانتقاض ردا على زفر انتهى وكذا ان تقول
انما خرج بعد ما اخذكم البراق بحبل القم باطنا فلهزم الانتقاض **قوله** فلو ابان هذا
المنع لا يضر لان الاستسقاء لا يخرج من كونه منقطعا هو ظاهر **اقول** بل يخرج كما
لكن **قوله** ثم لا يكون حذرا لا يكون حجة **اقول** عندنا بعض الذين كذبوا في القليل
والدم والقيح ونحو ما اذا لم يتجاوز موضع وجوب التطهر فانهم وقوله ما لا يكون
حذرا اي قلته ولفظ النجس كبير الحجم وهو ما لا يكون حذرا **قوله** وفائدة يظهر الى قوله
لا يفسد الماء عند ابي يوسف خلافا لما في **اقول** فانه يفسد الماء وان قل وان لم يخرج به النجس
ينجس ايضا ان جاوز قدر الدرهم **قوله** وهو مصدرة على المطلوب من **اقول**
او ليها قوله لا يفسد من غير المدعي واما نيتها قوله حيث لم يتيقظ الطهارة
والاشارة الى تبدل بعدم نقض الطهارة على عدم النجاسة لان عدم النقض يجوز

ان يكون كونه غير خارج اه **اقول** فان المستدل فرض وجوده في تقريره ليس وكيف
يتوجه هذا السؤال فلما حصل الدليل ان ليس بحدث ان كان خارجا كالتقيد القليل ليس
بغيره لا تنافي لازم وان كان غير خارج فهو لا يطهر له حكم النجاسة والا لم يخرج صلوة
له لان اصله قد بر **قوله** وعن اشنا بان غير الخارج لا يطهر له حكم النجاسة كونه في طهارة
فمن من صلى وهو حامل سحابة او بيضة حارة فحشا وما جازت صلوة **اقول** لو كان له
ما ذكره لم يترتب الفائدة التي قدما للخلاف فان من كسر المنيح وطلع بذلك الدم
نوجه او اخذه والقائه في الماء يتنجس الى ما فهم وقوله نحن بالبلاد المهملات **قال المصنف**
ولو قاذوا وهو علق **اقول** ارادوا بالدم المصورة بصورة الدم سواء كان دما
حقيقا اه لم يكن حيث جعل العلق اي الغليظ المنجر قسما منه قال عصام الدين اما في
النزول من الزكس فلا يتيقظ الوضوء ذكره في المحيط انتهى **قال المصنف** كانه سودا
محرقة **اقول** هذا الاستدلال انما يجتنب اليه على وجهه والافهم ربح بشرط طهارة
وان كان دما حقيقة **قال المصنف** فيكون من قرحة في الجوف **اقول** بناء على ان
الوقف **قوله** لان عند زفر لا ينقض بوضوء الله قصبة الانف **اقول** وعندهم
ينقض **قوله** وقوله لو صوله الى موضع يلحق حكم التطهر يعني بالاتفاق لعدم الظهور
قبل ذلك عند زفر **اقول** فيه بحث **قال المصنف** او متحدا **اقول** المراد به الميكان في
بحث نجاسة مقهدة **قال المصنف** والعقود **اقول** اي المستوي **قال المصنف** اذ لو زال
لنقض **اقول** لكنهم لم يسقط فلم يزل الاستسقاء **قوله** والاصل فيه ان يكون النوم
غير ناقص للوضوء في هذه الاحوال **اقول** وفيه بحث والاولى ان يقال ان في النوم
مطلقا لا يبري الى التعرض بنقص نوم المضطجع صريحا ونوم المستحي والمستند
في ضمن التعليل **قال المصنف** والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا وضوء على من
فايا او ركتا **اقول** ونوم الصائم ثبت فيه لكل طريق الدلالة ومن التعليل فيها
قال المصنف انما الوضوء على من نام مضطجعا **اقول** اخصر شيئا في تعاقبه القيام ومن ذكر
بمعناه التعليل **قوله** في يتفق اول الحديث **اقول** اخره **اقول** اي فحين اراده اصل
الحاء **قال المصنف** الا انما عرفناه **اقول** اي عرفنا عدم كون النوم حذرا في الاحوال
كلها **قال المصنف** بالنص **اقول** وهو حديث لا وضوء على من نام قايما **قوله** ومن الشايخ

من علمه بعينه الاسترخاء **قوله** كما فعل السراج حيث ارجع غير لانه الى كل من لا غار
والجوز **قال** المعنى القمقة **قوله** عند اكان او سواه ايا كان او يفتق **قوله** ورتبا توهم
الي قول ففسر بها لانه **قوله** يعني في التوهم اختصارا لاداة **قوله** وهذا ليس صحيحا
والاول مذهب **قال** لا يلزم لكل فرض ان يكون قياسا مستلزما حتى يتوجه ما ذكره في حال
المعنى ان المفروض كونه نجسا ما عليه والفرض بجمع التوقع وغيره فقياسه الى في الجرح والنجس
قال المعنى فان قشرت نقطة **قوله** ان يزدق **قوله** المعنى في ان ينام **قوله** اي طهره
قوله ان سأل الخوا لا يراى لم يسئل بما يقينا **قوله** قال بعض ان رجس وهذا هو النجس عندى
قوله في المعنى لا تقاى **فصل** الفصل **قوله** فان وصل الى الجرح فون **قوله** يجوز ان يضاف
الي بعده **قوله** والاف **قوله** في ان يجوز تنوينه على ان يكون خبر مبتدأ **قوله**
قوله ولا وجه **قوله** لان كل الشك تارة فان الخيرة تقضى التقدير **قوله** او على والاد
لغتنا لان كون النجاسة كذا في بدنه حال وادها وسو الجرح الذي لا يتجزى غير ادائها
قوله الشك في الوجه والمعنى وسو كذا التقدير في الشك والعلم على شئ
استحق العمد بانه لا مذهب ومما يجوز ان يقال كون الكلام في الفصل كذا في بعض
النجاسة وايضا يجوز ان يقال بجل النجاسة بغيرية وقوة مفعول يزيل على يقصدا
لان ادعاءه مفاد لا يزيل ليس كذلك لا يرى انه اذا قال انما بعدد اشتراطه
العلم بانها في شره في الاسواق حتى لو اشتراطه بعدد لا يقدر بمثل على ان
لو فتح ما ذكره لم يصح بغير النجاسة ايضا حيث يتناهى لا كونه فردا اما ان فردا كان
وليس على ما قبل ذواتها **قوله** الذواته يشا ول شعور الطاهرة وما في ظاهرها فبها
الماء اليها جميعا لاد الماء على الطاهر فقط **قال** المعنى والمعاني الموجبة **قوله** الجرح
هذه المعاني استبانتا فانه الطاهرة فبها موجب **قوله** ورد بان الغسل
واورد عليه الخبيث **قوله** اراد الاتقاني **قال** المعنى والنجاسة في اللغة خروج النجاسة
في تفسير النجاسة بجمع والمراد الحالتا لاصلة **قال** المعنى وعبد آيو سنف ظهوره **قوله**
ينبغي ظهوره مع الاتقاني شبهة **قال** المعنى فالاحتياط في الاجابة **قوله** اي الى الجرح
قوله فمنهم من حملاه **قوله** المراد من الاول الاتقاني ومن الثاني حافة الدين
ومن الثالث حميد الدين **قوله** والاف كانت حمة مؤنثة **قوله** وفيه الحمة

ادخل فشرط

شئى بشئى وقت صفة عليها وان لم تسئل فسل يلزم من عدم اختصارها ضرورة لظهوره مؤنثة
قوله والتمويه لجمع معنى الرجل والمرأة ان يقول لانه ان يخرج من بين ملبس رجل وتبر
المرأة **قوله** وفيه اختصارا لاداة **قوله** سب **قوله** فيقدر المضاف **قوله**
بالتيك على الحافة **قال** المعنى لقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا **قوله** في الاستدلال
بالآية نوع خفاء او المضموم منها ان ماء طهورا انزل من السماء والمعنى ان كل ماء انزل
من السماء طهورا والفرق بين المعنيين بين **قوله** لا يقال لآية تل على ان الماء انزل من
طهورا **قوله** ان تقول لك ان تقول لك ان ذلك لغز في المعنى فان الاستدلال على بعض المسمى
ثم الكل طريقة بسلكها **قوله** المعنى كبر **قوله** لكن لا كان التوبة لا يحصل الا بالوضوء وذكر **قوله**
وانما كان التوبة له لانه ذكرناه اقفته قبله وما يوجب الغسل فاما ذكر الحديث فانه
ان يذكر ما يزيله **قال** المعنى ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه **قوله** في وجه النجاسة
حديث اي مطلق اسم الماء المذكور في الحديث وسو قول مسلم عليه وسلم خلق الماء
طهورا **قوله** قلت قياسا لاد لانه لا معقول المعنى **قوله** فانه مطلق بآية الغسل
من المطلق **قوله** ووجهه الى قوله فتحيته النجاسة اه الى ان يكون نجسا **قوله** فيه حيث
قوله لان تأكيد وتقييده بالادام **قوله** يعني تأكيد بالنون ثم ان هذا القول
لعله لا يقال يجوز ان **قال** المعنى وفي الكتاب اشارة اليه **قوله** اي الى جوارحه
بما يقطر من الكرم **قال** المعنى كما المذا **قوله** المذا هو السيل **قال** المعنى الا يرب
انه لم يجز له اهم على حدة **قوله** قال عماد الدين منقوض بآية الباء قل حيث
لم يجز له اهم ولم يبق ما مطلقا والجواب ان المراد هو استلزام الاكثر في فانها
في المقيد تجد الاسم كالمطر والحرارة والصنع ونحو ذلك بخلاف المطلق وهذا القدر
في موضوعنا اولي في الفرد الذي يشبهه حاله ان يلحق بالكثر الا ان الغلب انتهى
ان يمنع الاكثرية الا يري الماء الورد وماء الحنظل وماء الخلف وشبابا **قوله**
قوله وقال الشافعي في كتابه بلفظ **قوله** لا يخفى من ذكره وشمل هذا دون الكل
قوله وشمل هذا دون الكل مردودا بان في عدم حضور الاستدلال
الذي وهو مسبوق بالعلم في ان يبقى العلم بذاته وصفته ثم يذهب عن ظاهر
الغيبين ذاته ويبقى العلم بصفته وهي انه كان من الشك بخلاف الارسل انهم

فيه بالترادف اصل قوله ويجعل اذ اعمل الما حتم انتهى الى القلتين فانه يصف من
اجتمعت فثبتت قوله فلا يكون في التقيد بيلوغ القلتين فائدة اذ في الاكثر من ذلك
القدر الحكم كالكلام انما يصون على شكله كما سبق قوله اذ لم ير لها
اشراى لم يصر لها اثر قوله فيه بحث فان قوله والاثر هو الطعم او الرائحة او اللون
يمنع حمل قوله اذ لم ير لها اثر على ذكره انما يرجع بل معناه اذ لم يعلم لها اثر بالبريق
الموضوع عليه كالدوق والشحم والابصار قوله فاقترن الحريك الوسط وهو الحريك الوضو
اقول فيه بحث قال المص او اثر الحريك في السر انما فوق اثر الحكة اقول فيكون
عدم وصول النجاسة الى الجانب الآخر قطعيا لا ظاهريا جوابه ان ذلك بناء على شرط
التور في الحيوان فمثل قال المص لان المص هو اقل من الدم اقول لا الموت قال المص
هو اقل من الدم باجزائه اقول المراد بالجزء اذ لا يميز بينه وبين الدم قال المص حتى حل المكنة
اقول لو قال حتى ظهر كان اشمل قال المص والقرحة اقول الامام لا يحد اي القرحة لا الكوثر
قال المص كطين اقول اي كرمه الطين قوله وكما جعل ذلك كدجبل ذبيحة المسلم اذ لم يسل
منها الدم اه اقول وايضا ذلك العارض اذ كان مانعا عن سيلان الدم فانظروا انه
يمنع من احتكاك الاجزاء ايضا اذ احتكاك بالدم من معدة فلم يوجد المص قوله
لكن احتمل تغير صفة الماء اقول بان يخرج من الظهورية قوله قيل في هذا التعليل شيك
اقول اتقوا سوا التقاضي قوله قيل في كل واحد من التعليلين نظر اقول اتقوا سوا التقاضي
ايضا قوله وللبواب انه المحكم عن تعقب وزد عليه بان هذا اقول الرد على التعبد
والعبارة عبارة قوله وانما ليس فعول من التفعيل شي اقول اتقوا عبارة التعبد
هذا المقام قوله واذا كان بينا لما ينفرد به في الاستدلال اه اقول فيه بحث وكيف
وقد استدلت المقصود اهل الباب عليه قال المص لان الافضا ظاهرة حقيقة اقول
وبسبب الثاني ويعلم منه دليل الاول قوله فتغيرت به اي باستعمال صفة الماء اقول
الاظهر اي بالاقامة وذكر الغير لكونه الاقامة في تأويل مع الفعل قوله ووجه الاستدلال
لا يخيئه وابي يوسف بقوله صلى الله عليه وسلم لا يوتن احدكم في الماء الا باليد العيش
اقول ماله الى الاستدلال بالوقوف في النظم على القرآن في الحكم والاظهار ان شيئا
بنا كيد لا يفسد على كوني انتهى للتحريم قال المص ولانه ماء ازيلت بالنجاسة اقول الدليل

في قوله لا يوتن احدكم في الماء الا باليد العيش
المراد باليد اليد التي بها يمسك الماء
ولا يوتن احدكم في الماء الا باليد العيش
المراد باليد التي بها يمسك الماء

احسن من الذي حيث لا يدل بجاست ما اقيمت بالقوة دون رفع الحاشية ولكن ظاهره بعد يوم الدليل
الاول ان المص وانما تزال بالقرحة اقول قوله تعالى ان الحكة من جنس الشجوة والحيث
الدال على خروج خطاها عن الوضوء عند غسل الاعضاء مما اى اومع اذ هو قطر في الماء
المص وابي يوسف يقول اسقط الفرض مؤثرا ايضا اقول لا يطره بغيره من الماء انما
منقول الى الماء قوله وهو اسناد الفعل الى الزمان فيكون مجازا عقليا اقول فيه بحث قوله
وهو من قضي لا اصل له من المص اقول فيه بحث فان مواقع الفرض مستثناة من قوله
الشرع قال المص للجنبة انفس في البر للطلب له اقول فيه اشارة الى قوله المص
المص والماء لعدم نية القرحة اقول الماء استعماله ظاهره فلا وجه لهذا الكلام لانه
من ايماء تحية الا ان يكون مبيها على تسليمه تجسس استعمال بطريق التمر على قوله
قوله الماء عند الكل لا انما ذلك عند ابي يوسف فابشره القصب قوله فان قيل
اشقاسا الفرض ممنوع الى قوله اجيب بان تركه صفة قوله لا توجب لهذا المنع بعد ما بين
كون اسقاط الفرض شروفا عندنا بل يجب فانهم وكتب في كمش هذا الوجه
عن خط المص وهو مورد هذا السؤال بناء على ان السائل عند ابي يوسف ان يقطر
الفرض باستعمال الماء في البدن من غيرة والاشراط ص كمال الوضوء والجماع
بناء على انه ترك هذا السائل المذكور في مسئلة الفتحال وشرط السبب
فروق الحاجة الى طلب الدلالة التي فيه بحث فانه بين قبيل ان اشراط السبب
لكن في السبب بمنزلة الماء فسواء تحقق تلك الفروق او لم تحقق شرط السبب على حاله
قوله وعلى ان يجوز له القراءة دون القلوة فيه نظر اقول وكتب في كمش هذا المقام
نظرا عن خط المص وهو مورد وجه النظران الماء لم يدخل الفم لا يجوز له القراءة وكذا
ان دخل لانه تجسس على الرجل انتهى كيف تجسس وقد شرط الاتصال في استعماله
قوله طهارة ومعنى يتعلق بكما بالصعيد اقول فيه بحث قوله ولانه مضمون عليه
اي تطهير الثوب قوله واما ذكر الكمين في الاخير في وان كان يفهم ذلك من الاول
احتراز عن قولك فانه يقول يظهر ظاهره دون باطنه فيصلي عليه اقول
قوله فانه اخر لقوله والقلوة فيه دون عليه اذ لا يصلح الرد على كمال كماله ثم علم
ان ما كانا ذهب الى طهارة طهارة دون باطنه دفعا للتعارض بين الطهارة

وهو مجموع على ذلك **قول** واطلاق كل لفظ مطبوع في العلم بآثاره باطناً وعلناً
لأنه اسم لغير المذبح **قول** وبعد الدين ليس شيئاً وادعائه **قول** لأن الموضع موضع الأداة
لكنه في بيان النبي سنة واثراً لا دني في ذلك **قول** في أن الأولى ليست بحسب
وهو مجموع إلى قوله حجة على ذلك **قول** كتب في ما شر الكتاب نقل عن خط المصنف هو
تحقيق أن جلد الطائفة ليس بأشياء الاتفاق وجلد الأولى والآخر خارجاً على السند
فخرج جلد الميتة أيضاً لم يابطال النص بالقياس ولكن المثل انتهى قال عصام الدين بذكر
وأن لم يكن كولا طارعة على ما ذكره أخذ ما ذكره في شرح السنة فلا يشاء والبرهان
انتهى **قول** وسوختا النص **قول** يعني قوله فانه بحسب الامامة ويتفق به اتفاقاً أو غير **قول**
وقوله في غير الخبر متصل بقوله أن جلد الخنزير **قول** بل متصل بقوله وليس ككتاب بحسب العين
الأن **قول** الاتصال المعنوي فانه بيان لوجه الاستثنا **قول** كقولك كذا والذبح في
عند الله من شاة فان النسيج **قول** أن يرجع إلى كل من المصنف والمضاهية **قول** هذا الطائفة
لما تقدم إذا لم يكن صاحباً لكل الامم بخلاف الأولىين فقولك كقولك غير مناسب **قول**
فجزم احتياطاً وذلك يرجع إلى القيمة بالمضاهية **قول** فله ذلك انشأه إلى الاحتياط
قوله قلت عدم طهارتهما **قول** أي بالذبح قال **النص** ثم يغايب عن النفس والنف في قوله **قول**
المصنف مقدر أي فعل ما يمنع **قول** هل كان متصلاً بالعلم ليس **قول** في قوله ان يكون طهارة
قول لم لا يكون ان يكون جلد عصبانية لا يقبل التجسس لعصب **قول** والجواب عن قوله ان
فيما يصلح للأكل الكرامة دليل النجاسة انه سلم إلى آخره فوك فبني كما قلنا وهو المقصود
قول في بحث فانه سلم ان الطهارة لا الكرامة دليل النجاسة فيما يصلح للأكل وقد وجد الدليل
فكيف يتبع المدلول **قول** النص اذ الموت زوال الحياة **قول** فان قلت ما يقول في قوله
نحاس من عبي العظام قلت المراد من جني صاحب العظام كما قال الشيخ ان تقول المراد
رداً إلى حالها الأولى **قول** البير **قول** فلهذا كان هذا من قبل طلاق اسم المحل في
الطائفة **قول** اذا كان محلاً على حد المضاف لم يكن من قبل طلاق اسم المحل على الحال **قول**
قول وعن هذا ذهب بعض الشراح **قول** يعني الاتفاق **قول** ولو جئنا من حيث
سند إلى **قول** لفظه ما ليست بذكورة الما انه مفهوم من المقام **قول** حتى يعود إلى خبر
كافي البير **قول** وفيه ان الحال فيها لا يخصص في الماء والنجاسة فتفصيلها بالارادة بلا فريضة

طارة بعيدة وايضا يابى الحلال على هذا المعنى في عبارة الكتاب قوله وكان نزع ما فيها طارة
 لها اذ ينبغي ان يقال من الماء والنجاسة **قال المصنف** لا فرق بين الرطب واليابس
 والصحيح والمكروه الروث والخثي البعور **قوله** البعور يخرج جميع الحنف والظلف
 واحدا تبا بآخى البعور والفيل ينجس خبازي يذبي بطنه والاهم الجنب بالكسر **قال المصنف**
 لانه استحال **قوله** اي تخير عن **قال المصنف** الى **قوله** مستحالة الانتقال المقتضى في
 طارة من طارة اذ استحالة الى الفصل كالتبين والبيضة لا يوجب التجسس ثم **قوله**
 لا يخفى ان المستحيل انتقال الى الف مع الغذاء ان يصير جزءا في الكلام توسع **قوله**
 فليس وقعت اشارة الى الجب من الماء مجببا يقع فيما من النجاسة **قوله**
 فيه انه لا يجب في البعور والبعورين نزع شئ من الماء فكيف يكون هذا القول
 اشارة الى ما ذكر **قوله** لا يخفى من اوجه سبعة **قوله** الظاهر ان يقال **قوله** يعني
 ينقص عن العشرين في الكبير ويزاد عليه في الصغير **قوله** فيلزم ان لا نزع عشرة من
 اذ لا يخفى من ان يكون الدلو مقدار الصاع او دونه ففي الاول وما فوقه ينقص عن
 العشرين وفيما دونه يزداد عليه فإين العشرين **قال المصنف** حديث انس رضي الله
 عنه **قوله** دليل على بعض المدعي **قوله** واخذ علما فإين العشرين لانه الاوسط بين القليل والكثير
 واجبا لتعينه **قوله** يعني بعد الاخذ وفيه نظر **قوله** في نظر لان هذا المعنى موجود في اثنين
 فلم يتعين عشرة للوجوب **قوله** وفيه ان العشرين او اقل او اكثر او الى مائة على المسألة
 والتخفيف دون التضييق **قوله** وانما ذكرنا حمل على الدلو او توهم انه فعل بمعنى مفعول
قوله او توهم معطوف على قوله على اللفظ **قال المصنف** وهذا اشبه بالفتة
قوله ولذلك قدم السؤال على التمرى عند استنباه القبلة **قال المصنف** وان وجدوا
 في البئر فارة **قوله** اي ميتة **قال المصنف** او غيرا **قوله** من الحيوان التي تجلس الماء موقفا
قال المصنف حتى يتحقق متى وقعت **قوله** يعني من الارضنة البقرة التي توضع بوطها
 وابعدها من البئر وحدتها **فصل في الاساور وغيرها** **قال المصنف** وعن كل شئ غير
 سورة **قوله** اي في الطهارة لا في الطهارة **قوله** وليس بشئ لانه ما كوال العلم طارة
 السورى مانع من الذنوب فيه **قوله** اي اراد ما ثانيا مع بيان كراهية سورة دليل على عدم
 كونها مانعا **قوله** ولهذا بسط ما قبل ينبغي ان يكون سور الجنب نجس على قول ابي حنيفة

[illegible]

وقال لا يجوز اذا كانا اثنين لا يشقان **اقول** صفة التثنية او جريان ويرى لا يشقان
اي انما لا يشقان **قوله** تنزيح جازا ثم مسح برأسه **قوله** رخصه بحث **باب** بلفظ **قوله**
قوله في غسل عليه السلام هم الذين يسلطون على ان يذو الاشياء **قوله** في
اقول لان السكوت في موضع الحاجة الى اليقين في الجواب بحث وهو قوله اجيب بغير
باب تخصيص الشيء بالذكر ولما دلالة على نفي عداوه **قوله** عيط بالعين المهملة **قوله** واما
قوله فخره فيكون تسقط جازا للتمتع **اقول** ان يقال للمنع بولي **قوله** للتمتع **قوله** فلا
من الاغتسال ليرجع جانب الانقطاع بوجوده وازاد على زمان عادته من مدة الاغتسال
اقول فيه بحث بل بوجود الاغتسال نفسه فانه لكونه مطرا يرجع جانب الانقطاع
في مستحقته **قوله** ثم اعقبه الاستحاضة لانه اكثر وقوعا من الغسل باقتداره
اسبابها **قوله** في ذكره ليس اسبابا لها بل ازمنة وطرف لوقتها **قوله** وروى
لان ان صلوة هذه مطلق بل عام **قوله** فيما تل فيه نظر **قوله** يجوز ان يبقى
حتى التواتر للحاجة ولا يبقى في حق المكتوبة لارتقائهم بالنسبة اليها كما في التيمم
لصلوة الطلوع على ما يوجب سطور **قوله** لان الكلام استقرار الوقت **اقول**
فيقول المعنى الى قولنا يتضاء وقت كل صلوة وليس لك مذهب ولا يتجدد مضافا
بالاول فتأمل **قوله** وهو اي الوقت مراد بالاول **قوله** الظاهر ان يقال وهو
اي هذا المعنى فتأمل **قوله** وما رويناه مفسرا لا يحتمل **اقول** لم لا يجوز ان يكون
من صفة الصفة الى الموصوف اي لكل صلوة موقته مثل حصول الصورة **قوله** ولا يكون
ان ارتفع الحج بمنعاه **قوله** هذا على تقدير صحة وجهه لانه لا فاقة الوقت مقام
الاداء غير ما ذكره من ان لا يندفع به النظر عنه كما في **قوله** او مكتوبة اخرى **قوله**
فيه بحث **قوله** في وقت اخر **قوله** يعني اذ اجمع صلوة مع اخرى في وقت الاستسباب
على سوادهم ونحن نقول به ايضا في الحج **قوله** واجيب بانه قد استلزم
كالتميم لصلوة الجنابة في المصر الى قوله وفيه تمثيل كما يري **اقول** قيل بطلان التيمم
بانسبة الى غير صلوة الجنابة ليس سببا لصلوة غيرها بخلاف وضوء المعة ورفقه
بطلان سبب من خروج الوقت ولعل ذلك وجه التحمل فيه بحث لظهور ان
الاجيب جواز ان يطل الوضوء في حق بعض الصلوة بخروج الوقت دون بعضها

الاستسباب بالنسبة اليها **قوله** يقول المصنف ان الوضوء لصلوة اخرى يندفع ذلك
الصلوة فليست **قوله** رجا بقول المتكلم ان الوضوء بالظلمة باطلت المسابقة **قوله** لا يكون
على ما يدل عليه الشريعة الدالة على السببية فيه بحث **قوله** بيان موضع الخلاف **قوله** في
ثمة الخلاف **قوله** والصحيح من مذهبه ان شئ من ذلك يعني الخروج والادخال ليس بحث
اي الخروج المطلق لو ما قصدا بل يتحقق الخروج الكلي من كل وجه **قوله** لقيام مقام الاداء
الاظهر ان يقال لان الاداء لا يكون للغير **قوله** في السببية في كل الاداء وتكون الوقت
ان يقال ان يخرج من الاداء ما جازا دخول الوقت **قوله** وهذا لان الوقت قائم مقام الاداء **قوله**
لا يطابق المخرج **قوله** فان قلت ففي غير ذلك المصنف مسح الى قوله فالجواب ان المصنف قد
اقول ولكنه ان تقول ان مسح المصنف في كل المصنف وجوب تقديم الطهارة على الوقت للتميز بين
كما دخل ما لا يقبل التشكيك وتعلم بحسب تقديم لعدم وجوب الاداء كما دخل الوقت فالمراد من
موالفة المقارنة للفصل فتأمل **قوله** في السببية في كل الاداء **قوله** لا فاقة الى غير ذلك
اقول يعني مراد بهما علما **قوله** اجيب ان ذلك جازا الى قوله فيكون امره بتطهيره لثبوت مضافا
قوله لا يكون له **قوله** افتقار بحث لا يخفى على من يعرف الاغتصاص في صلواتهم **قوله** وقد علم
في المسئلة **اقول** على القول ان ليس **قوله** وحاصل ان الاستسباب في الغلة يوجب في السببية
اقول يعني وجوب الاستسباب في المصنف **قوله** يعني في امر **اقول** عليك بدراجه شرح
فاج الشريعة فتأمل **قوله** المصنف لم يجهد بالحكم **قوله** اي جرم النجاسة **قوله** ولما قلنا
السلام وكثرة الارض سيما اي طارزا بها جازا اطلاقا لان السبب على السبب لا يكون
الخرج بسبب الطهارة في النجاسة **قوله** فيكون في شدة في النجاسة لعل في السببية
عن خصوص هذا السببية **قوله** فلا يكون الطهارة قطعيا بخلاف الارض والنجاسة يقتضي ذلك
وفي كنهه لا يري ان التيمم بطرح النجاسة واما ما فيه خلاف ان الشافعي واذن في
الاختلاف ايراث الشبهة **قوله** اجيب ان لايه منها فنية لان المفسرين اختلفوا في تفسيرها
اقول وكذلك اختلفوا في الصعيد على قوله ولم يشر **قوله** وقوله اخذ اخذ مطلقا
لان فيه معنى لا فاقة **قوله** فيحمل لائقه **قوله** والمراد بقدر الدور من موضع خروج النجاسة
فيه بحث **قوله** وهذا لان حكم النجاسة التي طهرت الى قوله حتى سقط اعتبارا على سبب
اقول تأمل في هذا المقام **قوله** في المصنف او لتعارض النصين **قوله** يعني حديثه من جواز

لا مانع ان ثبت الاستصحاب على ما عليه صلى الله عليه وسلم كما سلف **قوله** ثبت ما دون الوجوب
 الستة **اقول** الستة ما اوجب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا دلالة في الحديث على ذلك فيجب ثبوت
 الستة **قوله** ونفس التأخير لم يكن للوجوب بالذنب والاستصحاب **اقول** ان قيل اذا كان التأخير
 للذنب والاستصحاب كيف يلزم المشتق على لانه ولا يخرج في ترك المستحب فانه المراد بالانتهاء ان
 يصطنع خلفه صلى الله عليه وسلم **قوله** واجيب بان المعارض هناك موجود ايضا وهو موجود
 وسار عوا **الافقرة اول** المعقول كيف يعارض النفس ثم ينبغي ان يكون التأخير الى النفس
 الستة الاحكام رخص المعارض **قوله** ثبت الا باحد كذلك بخلاف تأخير النفس الى النفس
 فيلزم ان يكون التأخر ايضا باحد ليس كذلك وجوابه انه وقع التعارض بين سار عوا
 فبقى ليل الذنب وهو كثير الخلق قد ساء ما في المعارض فيه بحث **فصل في الاوقات**
 التي تكرر الصلوة فيها **قال المتن** ولا عند قيامها في الظهيرة **اقول** في الظهيرة الظهيرة
 حد انتصاف النهار وانما ذلك في اللفظ انتهى لكننا لا نعتقد به **اقول** لكن يجب عليه قضاء
 وذكره شمس لا في اصول **قوله** وذكره صاحب الهداية ايضا في كتاب الصوم في آخر فصل
 يوجب عليه **اقول** وفي النوفل بمعنى فرائضه يجعل فيها **قوله** الفقرة قوله فيها راجع الى النوافل
قوله وغيره جعل الامام **اقول** يعني غير صاحبنا **قوله** فيستقص وضوء الفلك **اقول**
 جواب النفي **قوله** اجيب بان الامام في قوله فليعد الوضوء والصلوة للصلاة التي وجدت فيها
 لا الجنس **اقول** ليس الموصوف ظاهر في الكلام **قوله** فكان في معناها ما لم يكن به كذا في الشرع
قوله فيه ان شرطه لا يلحق بالادلة ان يفهم العلة من يفهم اللغة وليس هنا كذلك **قوله**
 كالصلاة **اقول** قوله بيان صفة للصلاة من قبيل القدر على التليم **قوله**
اقول في الجواب الى قوله ولا يمكن ان يكون كل الوقت شرطاه **اقول** فيه بحث **قوله** وجهه
 ما ذكرناه **اقول** وهو ان السبب لكل الوقت ان لم يقع الاداء فيه **قوله** قلت بعد الفعل
 في المعطوف بمعنى الكرامة الى قوله ولا محذور فيه **اقول** وفيه بحث فان شرطه ليس
 فلا يكون طبق المحذور فلا يجوز زيد ضارب وعمر داي ضارب وترديد بضارب **قوله**
 في جاني المذكور بان يقدح احدهما بمعنى سرفه الا جمل في الابلام وامن صرح بذلك
 في معنى اللبيب **قوله** قلت حكاية فعله **اقول** لا يندفع به الاشكال الوارد على قوله الراوي
 فانما فانه بمعنى بالنسبة الى الفرائض وعلى حقيقة بالنسبة الى صلوة الجماعة وسجودها

فليس **قوله** ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في فظ واحد انه لا يجوز **قوله** فيه شئ الا ان يكون
الواو بفتح او يعني ان تؤول **قوله** لا تجوز الصلوة للفرض في الفعل غير مستقيم لاحد من فائتي
شيئ يجوز عدم الصحة يلزم خلافه انفس الالهي عليه في الفعل وان اراد به عدم الصحة
والكراهة مع الجواز في الفعل يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز **قوله** والحكي ان يقال حتما حتى يقر طابع
وحتم لا يغير الغروب فانه لو كان على حقيقة **قوله** لا يقال لا حاج الى التاويل يستمر في الغروب
قبل الغروب وقت مكرره واما ما قبل الطلوع فانه وقت كامل لا كراهة فيه فلو تجزى على ما هو عليه
شئ لا نأخذ على يلزم فان الرجح دخول بعد حتى في حكم ما قبل نعم يلزم الاشكال في حديث
ابن عمر الا ان يؤول القرب منه فيه ايضا فليس **باب الاذان قوله** وسبب مشروعيته
ابتداء الي **قوله** وبقائه **اقول** **قوله** وبقائه معطوف على **قوله** ابتداء **قال المصنف** وقال في شرح
فيه ذلك حديث ابى مخنف **اقول** اسمه سيرة بن سيرة في انساب الكس وقال في السير وابو
اوس وسيرة بن جبر صابي في كنه في كنه **قال المصنف** وكان يرواه تعليقا فظنه ترجيح **اقول**
يعني امره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكتابة الى العلم بحسن تعديروك من عادية في العلم
فظن الراوي انه امره بالترجيح **قوله** فليعلم كل ثلث الشهادة حفض مودة حياة من قومه
فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اخر الحديث **اقول** الحيا انما ذكرنا ان يكون سببا
الصوت في الشهادة الثانية **قوله** قلنا المقيد **اقول** هو مصدر **قوله** وهي نوعان ما جاز
الى نفس الاذان **اقول** ان كلفى بذكر الاذان عن الاقامة والافقية ما جاز في نفس الاذان
ايضا **قوله** لانه وان لم يكن من السنن الاصلية حيث لم يذكر في حديث عبد الله بن زيد **اقول**
فلما كون الصلوة خيرا من الصوم من السنن الاصلية ايضا **قوله** والمتأخرون استحسنوا
التشويب للحديث **اقول** فيه بحث **قوله** لان التشويب لا يصح كان الصلوة خير من الصوم
اقول التشويب هو العود الى العلم بعد العلم والالتفات الى الاذان فانه في نفسه
ليس عودا الى العلم بعد العلم **قوله** واحداث على الكوفة حتى على الصلوة حتى على الفلح
بين الاذان والاقامة في الفجر خاصة مع ابتداء الاول **اقول** فيه بحث اي **قوله** مع ابتداء الاول
قوله لانه يصير داعيا الى لا يجيب بنفسه **قوله** فيه بحث **قوله** ولو كان صلوة على الحقيقة
ولم يكره مع الحديث اعتبار الحقيقة **اقول** فعلى هذا يكون **قوله** ملا بائنه من التخليق
وفي رواية الكرخي **قوله** هذا ينبغي ان يكون على قول من يوجب الاذان **قوله** بخلاف

اقول فيه بحث **باب شروط الصلوة التي يتقدمها قوله** والشروط جميع شرط وهو الصلوة
اقول الذي هو بمعنى الصلوة الشرط بالتحريك دون الشرط بكونه الراء **قوله** لا يكون
على جمل الشروط **اقول** التي في قدره المصلحة وليس الوقت منها ولا بد نقض **قوله** لا يكون
وهي ستر العورة **اقول** قوله مع راجع الى النية **قوله** لان اخذ النية تعميها **اقول** لان
لعله الباقي وهو قوله فكما معناه **قوله** واجيب بان الالية قطع الثبوت **قوله** لا يكون
قوله وبهذا يتبين ان السرة ليست من العورة **اقول** الاولى ان جعل الالية في الزيادة
انما يتبين من الاولى كون الركبة عورة كما اذا قال من اري ما بين هذا الى
الى هذا الحائط وقوله وكلمة الى يحقق قلنا قل **قوله** وفيه نظر لان حتى الى قوله لا
بنيها **اقول** المراد عملا بالحدوث الذي فيه كلمة حتى في كل اوفى سائحه **قوله** ولا كان ينبغي ان
وعمل بقول النبي عليه السلام بالواو **اقول** كلمة او فيها من الدلالة على الاستقلال
بالبس في الواو فلواتي بالواو لا وهم خلل في المقصود **قوله** ولكن الاول اشجع لان
على جهة **اقول** الفا من تقرير الكلام المقص في كتاب الكواشف كونه عورة مستقلة
تأويله فراجع **قوله** فكانت القدم كشوفة لا محالة **اقول** فيه بحث **قوله** والثلث
اقول اي بحيث الوقتية وهو الثلث كثر **قوله** وبان الرابع مع القدم والثلث
اقول فيه بحث **قوله** وبان ابا حنيفة **اقول** فيه بحث فانه ينقل الكلام الى المقادير
قوله واجيب بان الاصل في الراس **قوله** **اقول** مني على كونه اية الوضوء معقول
قال الحق وفي الصلوة عار يترك الفروض **اقول** اي على تقدير ان يعلى ما عدا
الذي هو افضل الصور **قال** الحق وينوي الصلوة التي يدخل فيها نية لا يفصل
وهو عطف على قوله ويستمر عورته وقوله لا يفصل عنه لقوله نية **قال** الحق ولا يفصل
منه لانه ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية **اقول** ويعلم من هذا التقرير ان كل
فانهم **قوله** ولم يستقل بعد النية بالبس حتى ينزل الصلوة **اقول** والشيء الى الصلوة
من حيث كونه توجها الى الله وقيل المراد بالبس حتى ينزل الصلوة ما يدل على ان
كالكل الكلام **قوله** لان ذلك وقت نوم **اقول** انما مقتضى ما راي لان وقت ذلك
واقول لاري انه اراد بذلك ذكرت انما سوان يحرم تجفيف الصلوة التي يدخل فيها
ويتم **اقول** يكون الشيء مشروطا **قال** الحق ثم ان كان الصلوة نقلا كيفية مطلقا

اقول

اقول لا يظهر ان يقال كيفية نية مطلقا الصلوة **قوله** يريد بذلك الى قوله لان اصباغها
قوله لان اصباغها دليل لقوله يريد بذلك **قوله** وكذا لو كان من مريضا لا يقدر على التحرك
الى القبلة **اقول** ليس فيه عذر خوف **قوله** ثم ذكره اذ كان لرسول الله صلى الله عليه
وسلم ولم ينكر عليهم **اقول** لا يلزم من عدم الانكار الوجوب **قال** الحق وتحري من خلفه
واحد منهم الى جهره وكلمته خلفه **اقول** قوله وتحري من خلفه اي الذين حقق ان يكون
وقوله ظهر خلفه اي ليسوا بمتقدميه عليه **قوله** وفيه نظر لان قوله ومن علم منهم **اقول** من
شرعية نقلها مني الى الاستقبال **باب صفه الصلوة** **قوله** والتحريم جعل الشيء محرما
والا لتحقيقه كاستمائه **اقول** فيه بحث بل لا بد من الالية على المرة **قوله** كما قيل ما كان **اقول**
لغظة ما شرعية في قوله ما كان **قوله** وكل ما علق بشئ لا يوجد وانه **اقول** ممنوع
قال الشرعية لا تدل على عدم عند العلم عندنا ولا لا يعتبر مفهوم الشرط **قوله** ثم
الا بعد **اقول** التكرار في السنة يكون لا لتمام الجواز **قوله** لان السنة **اقول** جوابي
قوله فانها تجب بترك سنة تفصل الى جملة الصلوة **اقول** فتلخص من كل اقسامها في
جواب القياس **قال** الحق وقد جعلنا الحق من اجاب الصلوة وسبيل الحق
على وجوب القنوت والتشهد وتكبيرات الجهر في باب سجود السجود فلو انما على النبي صلى الله عليه
عليه وسلم من غير ترك وباضافتها الى جميع الصلوة **قوله** والواجب ان يستن المداورة في
داخله تحت هذه اللفظة بطريق الحقيقة **اقول** فيكون من رجوم الجاهل **قوله** والتحريم
حرم وهو مقتضى افعاله وهو الصلوة **اقول** ويجوز ان يكون التحريم بمعنى الحرمان
بغض في كما لا يخفى **قوله** لان تحريم الصلوة غير افعال الصلوة **اقول** قوله غير مفعول
قال الحق ولهذا لا يكرر كذا راكعا **قوله** قال ابن السكيت زيادة فلا يفرض
اذ لا يلزم من الركنية التكرار كالفقرة انتهى وفيه بحث لانه صرح فيما قبل ان الفقرة
فرض غير ركني **قال** الحق وفيه راء يحمل على حال الفرق **اقول** يعني حال الركعة
بالاكتفاء في الشاء فان لا يفسد شغل يحفظ **قال** الحق والخلاف في الاعتقاد
انه لا فساد **اقول** مخالف لما ذكره نجم الدين النقي والفاخر الدين الهاماني
والوجه ان كان المفروض مكان القصص الامم والنهي ان يفيد بقرائة لا يخرج
بكلام غير قرآن بخلاف اذا كان ذكر او ترطفا فاما يفيد اذا اقتصر على ذلك بسبب

عن القواة ولو قرأ بقرأة شاذة لا تعد صلوة ذكره في الحاشية **قوله** خبر الجهر بالجملة
السوى **اه** **اقول** المحقق ان يرتقى الاشتباه ويتسكك بجديته معاوية رضي الله عنه كما
قوله وبشرها بالزيادة وقع سموا **اقول** زيادة الباء في المفعول كثيرة فلا جهر
السمو **قوله** ولا يتأتى لها فيما يجره لسانه في نظم القراءة **اقول** اي باسرارها
القراءة **قوله** او لنفي الفصيحة **اقول** فيه بحث **قوله** وهذا يقتضي ان يكون التكبير في نفس القيام
قوله لان لم ذلك ذلك لا دلالة له على الترتيب نعم لا يقتضي المقارنة فالاولى ان يقال
يقتضي ان يكون التكبير في نفس القيام **قوله** لا يقال هذا الحديث يدل الى قوله ليس بشيء
اقول دلالة الحديث انما هي على سنوية التكبير عند كل خفض ورفع ولوم التسبيح والتحميد
لا على ثبوت مشروعه **قوله** ان عبد الرحمن لم يسمع **اه** **اقول** فيما يخل بقوله وانما تكبر اذا
راى سمع منه **قوله** او جاز الحرجان حديث القسمة لانه مرفوع **اه** **اقول** لك ان تقول المرفوع
في مثله حكم المرفوع **قوله** وفيه نظر لانه اذا كان مرفوعا او مرفوعا لم يكن محتملا **قوله** مطلقا
اذا وجد دليل اقوى منه الاول ممنوع والى ان لا يقرهم الظاهر ان الحكم على غير القواة
في الكسار انما هو عند التمييز تلك الاربع لاجمع الحديث ويشهد لذلك ترك المصنف
الاربع فقال **قوله** ولم يشع لا انتقال الى الاعتدال ذكر مسنون كما في القعدة بين الحديث
اقول والاكاذيب حال الاعتدال موضع الاعتدال **قال** المصنف **قال** ابو يوسف يفرق في ذلك
اقول اي يفرق في المذكور والجهر **قال** المصنف متعلق الركبة بالادنى فيها **اقول** لان
بالفعل لا يقتضي الادنى ثم **اقول** فيه بحث لانه لم لا يعرف المطلق الكمال فانه يجهل الركبة
على ذكر في وجه التبريج **قال** المصنف كذا في الانتقال اذ هو غير مقصود **قوله** بل المقصود
اداء الركبة ثم قوله وكذا في الانتقال لطف على قبله على المعنى **قال** المصنف **قوله** ما تقتضيه من هذا
اقول اي حارثية **قال** المصنف ويعمل بيده على الارض **اقول** يعني في حال السجدة **قوله** الجهر
ورفع يجره **اقول** العجزة العجوة هي المرأة خاصة فاستعارها للرجل كذا في نظرية ابن ابي
واما في القاموس العجزة مثلثة وكندس وكندس مؤخر الشيء ويؤثر **قال** المصنف **قوله**
عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم **قوله** اراد بها سبعة اعظام **قال** المصنف
منها الجبهة **قوله** لا الانف **قوله** واجيب بان الاستدلال بهذا الحديث انما هو
على ان محلي السجدة هذه الاعضاء التي ان وضعت الارض لا محالة **اقول** لكن لم يرد

قوله لا الانف واجيب بان الاستدلال بهذا الحديث انما هو على ان محلي السجدة هذه الاعضاء التي ان وضعت الارض لا محالة

وجوبه **قوله** لان قرأة القرآن في القعدة مكرهة فكيف يستحبها بقرأة **قوله** بخلافه لا يستحب
ووجوبه **قوله** لان قرأة القرآن في القعدة مكرهة فكيف يستحبها بقرأة **قوله** بخلافه لا يستحب
قوله وجوبه لا يستحب لان لا يملك للمحدث عدمه وهو في كونه استغراقا لغيره
في الصلوة بالسلم **اقول** لا يملك لان لا يكون الا كما استغراقا لغيره
يقال المصدر انفسا من ضيع العدم على تبين في مقامه فيفيد ان كل جليل به فاهم **قوله** في
قوله لان الجهر من شتم الاداء الكامل **قوله** هو ما يكونه بالعلم **قوله** ما يجتمع لانه فان
اجتمع من يكون رسول الله الى يومنا هذا على الجهر فيما يجره وعلى الخ في ما يجره
في دلالة ما ذكره على الوجوب **قال** المصنف **قوله** وهو الفرق بين الوجوبين **قوله** المخرج
عن دليله ان يوسع فاعلم ويلزم ان يقال ان يوسع فاعلم ويلزم ان يقال ان يوسع فاعلم
اذا لم يمنع مانع لا بسبب جبره فيكون اشارة الى الخلاف المشهور في الاصول **قوله** وقوله
ثم ذكر جهتها اي في الجاهل الصغير ما يدل على الوجوب لانه قال في كونه جهره الامر
اقول انما يكون دليله ان كان في الامر لا يجازي وهو ممنوع لم لا يكون المراد الامر
ويكون القولية عليه ما في الاصل كما يريد بآثار من قوله اقرش رجله اليسرى ووضع يده
على فخذه وامثاله ذلك المصنف **قوله** واما وجوبه ما ذكر في الجهر وقديتاه **اقول** لم يفرق
دلالة ما بينه على الوجوب **قوله** لو وقع الفصل بالفاحة الثانية **اه** **اقول** والى
يخص تحليل نفي الموصولة بما ذكره فان الفصل يقع بالركوع والسجدة والقعدة والتسبيح
لا يخفى فيكون نونه قوله ولم يذكر الشق الاخر **قوله** اخرار عما روي ابن سماعه عن
ابو يوسف **اقول** الظاهر انه رواية اخرى تخالفها ويكون قوله قد انزل
اي حقيقته في الزاوية **قوله** اما ان يكون افاضة النسبة للمخارج او لا **اقول** قد
من الكلام لازم الفائدة فينبغي ان يتم النسبة لانه انما قد يقصد التحسين
وتحسينها **قوله** او ان هو القراءة **قوله** قد يكون الغرض من القواة ايضا افاضة النسبة
الا يري الى قراءة القاصصون من كتب الحكايا فان قصدهم افاضة الى التبيين
قوله وفيه نظر لان من راي المصنف الاطروشة **اه** **اقول** والظاهر ان اخراج
ذلك بطريق الاستدلال وقراين الاحوال ثم المراد باسماع نفسه ان يكون هناك
بحسب لو لم يكن في اذنه سمعه **قوله** لان القراءة فصل الله **اقول** نعم الا انه

العارضة للصوت فلا بد ان يسمع **قوله** دون الصبح **قوله** مع الله **قوله** وهو كما يجب
 جعل الخافقة من الكيفية المبصرة **قوله** فيه بحث **قوله** وان فرض عليه ان الكتابة يوجد بها
 الحروف ولا تسمى قراءة لعدم الصوت **قوله** الموجود في الكتابة تصحيح نفس الحروف لا يصح
 الحروف الا بالجملة اذ الظاهر ان الحروف هي الكيفية العارضة للصوت او مجموع الحروف
 والمعروف **قوله** المقصود اذ لا يجرى من القراءة في الصلوة اية عند الاحتياط **قوله** فان
 العلم ثم عنده لو قرأ اية طمأنينة فحققت كيف قدر او لم يطمأن جازة الصلوة بل انما
 يبرهن ان ما لو كانت كلمة اسم او حرفا نحو ما في **قوله** فان هذه اية عند بعض
 اختلف فيه على قوله والراجح انه لا يجوز لانه يسمى عادة لا قارئا كون **قوله** في غير
 الحروف يسمى ذلك وليس المقصود والمقروء هو الالهام صاكمة انتهى ونحوه قوله في العلم
 الحرف باعتبار الكتابة فان المكتوب هو صورة الحرف **قوله** وان كانت كلمة واحدة كقوله
 او حرفا واحد كقوله **قوله** من كذا المقروء اسمها ان يسمى حتى يكون حرفا **قوله** في غير
 الحروف **قوله** اذ دخل العناية بها في المعنى بخلاف احواله **قوله** المقصود وقد تبين في
 غير مستحب **قوله** اي بعد تأخيرها الى الوقت الذي يستحب تأخيرها اليه لو امكن في القراءة
 في وقت غير مستحب الى وهو ان من المكره **قوله** قلنا بعرض من غير اختيار في يخرج صلوة
 لان تطويل الركعة الاولى يتفق عليها فيهما ولما يرداه **قوله** لان تطويل الركعة
 على خلاف احوال بل انظر الى خصوصية الخرج وقوله ليقايراه على التقييد بهذا القيد **قوله**
 لان تطويل الركعة اختيارهم **قوله** هذا انما هو لقوله فيما تقدم قبل اسطر وهو قوله ليقايراه
قوله وباري انه اقام عليه السلام بقبول اربعين ليلا وكان يقرأ في البحر الفاتحة
 واذ نزلت **قوله** ذلك في السفر والكل من المصنف **قوله** فليعلم انه عليه السلام ما وجد
قوله انما كانت الواجبة لا ترك افادة الوجوب والمخرج ما ذكره لم يوجد ترك السنة
 فيه صلى الله عليه وسلم **قوله** نعم لو فعل ذلك الى قوله قلنا ما يستحب لتركه بقراءة النبي
 السلام **قوله** جواب بتغيير الدليل **قوله** ولما روى ابو هريرة انه عليه السلام قال انما
 جعل الالهام انما ليؤمن به فاذا اكبر فكثر واذا قرأوا انصتوا **قوله** المقصود
 انهم انما يسمعون ذلك بآرويه **قوله** من قرأ خلف الالهام فسدت صلوة **قوله**
 فيكون انما لا يكره بل يفيد الصلوة عندها رجمها الله **قوله** لا فائدة **قوله** وذلك لا

قوله

ان قولهم ان يفيد الوجوب كما ذهب اليه عامة مشايخنا **قوله** المقصود قد علمنا انما **قوله** في ان
 مدلول الحديث تقديم الاقرار العلم بكتاب الله وليس فيه ما يدل على تقديم الامر الغير
 العلم لا نقيا ولا انبيا قد علمنا العلم عليه بالقبول **قوله** فان المدعى تقديم العلم بالسنة
قوله فيه تسامح فان المدعى تقديم الاقرار بعد التسامح في العلم بالسنة **قوله** وليس
 في لفظ الحديث **قوله** اي لا يفي ليس هذا اللفظ وهو قوله فان ت و د و ف و ع و م و ن
 لفظ الحديث الوارد في ترتيب الاقامة **قوله** وجه القول ان المستحب في التقديم
 يكون افضل المقوم قراءة وعلا **قوله** لا نسب تقديم العلم على القراءة والحق
 على النسب وذكر ان السنة **قوله** قال انت في لا يترجح تفر عليه اذ استويا التو
قوله يجوز ان يقال ذلك لا بد من الاحكام **قوله** لقوله عليه السلام اتموا و اتموا
 ولو لم عليكم عبد حشبي **قوله** فيه بحث فان فيه الدلالة على المرحومة **قوله** ولما
 ما جلت الامانة **قوله** الا ما يكون اما ايضا **قوله** لا تنه في ذلك لا يخلو ان
 محرم اي مكره **قوله** سبجي في الهداية انه مباح بعد اسطر **قوله** و ترك ما يستحب
 من ارتكاب مكره **قوله** ترك السنة مكره ايضا كما سبق في المخرج **قوله** والذي
 كان في ضمن السنة **قوله** اي يجوز الذي كان **قوله** والاستدلال في
 بنية انها كانت سنة **قوله** فيه بحث **قوله** من ارتكب الحرام **قوله** اي المكره **قوله**
 والاثرو دليل الباطن **قوله** مخالف لقوله ارتكب محرم **قوله** ولان المجازاة دليل
قوله لا يدل المعقول على تأخير حق عن الصبي اذ لا يفسد صلوة الصبي بغير اختيار
 ذلك باتصال في دليل الفساد بالمجازاة فان الصبي ليس بخاطب فعلى هذا لا
 ان يقال الدليل هو الجمع الحديث لتأخير الصبي والمعقول لتأخير الصبي
 الصبي ان لم هو دليل على تأخير حق عن الرجال ولو استدلال لتأخير حق حديث
 ومن لعله كان **قوله** في **قوله** ان حادثة وسما شتر كما في صلوة فسدت صلوة **قوله**
 الجمع شرايط المجازاة المفردة ان يقال مجازاة مشبهة سنوية الالهام في ركعتين
 مطلقة مشتركة خيرية وادامع اتحادها وجهه دون حائل ووجهه في لو كان احدا
 على وكان قدر القامة والاخر اسفل فلا مجازاة **قوله** المقصود في جميع ما ورد به
قوله وفيه بحث اذ لا تعرض فيه الصلوة فضلا عن هذه القيود **قوله** وهو ما روي

قوله في ان
 قوله المقصود قد علمنا انما
 قوله في ان

من الى قوله في اعي جميع ما ورد به **اقول** ليس في حديثه انما يدل على كون الجواز
 خفصة حيث لا يدل على فرضية التاخير **قوله** فان قيل هذا جزوا لا يثبت الفرضية
اقول يجوز ان يقال المراد الوضوء على زعم المجتهد **قوله** واجيب بان من حيث جواز
 الوضوء لا يثبت الا بدليل قطعي وليس المشهور كذلك فان اردوا الغرض على ما جاء في
قوله ولا تأخيرها في الصلوة المشتركة فرض بدلالة الاجماع **اقول** لم يلزم بجواز
 كون تأخيرها فرضا بدلالة الاجماع بل بالقياس نعم المقيس عليه مجمع عليه وبطلان
 الفرقية **قوله** واعتقد بان كان ما ورد بالثاخير كانت مأمورة بالثاخير فورد
 فان لا يمكن للرجل تأخيرها الا بالثاخير **قوله** واجيب بالمنع اه **اقول** اي منع الفرض
قوله لانا يعلم بيقين ان معناه ليس الضم في اللفظ اه **اقول** فيه شبهة دلائل
 بمعناه ذلك بل الكلام على التشبيه الى الاماكن لظن في كونه مطالبا بصلواتهم
 بالترام الامة فتأمل **قوله** ولان ان الايام بدل عن الركوع اه **اقول** في غير
 الصلوة ان الايام خلف عن الاركان **قوله** واجوب ان الاشتراك انما هو في
 الى التوجيه اه **اقول** بل المقيد بان تحريمه على تحريم الاماكن كما مر في مسئلة الى
 قالوا في ان يمنع اقضا الشك المقتضى مطلقا احد الشريكتين فذلك المشترك فيه
قوله وقوله وهذا اثره الى ترك فرض القراءة اه **اقول** فالظاهر انه يشارة
 الى القدرة عليها **قوله** لما جاز صلوة الامة وحده والقاري وحده لا قدره
 يحصل صلوة بقراءته بالاقراء القاري **اقول** يخالف لما سلفه في مسئلة الجواز
 قبل ورقي حيث لا ان القاري لو صلى وحده والاتي وحده واكن للاتي اقل
 به فثبت ايضا صلوة باب **احداث في الصلوة قال المصنف** وان كان اماما
 استخلف **اقول** ياخذ ثوبه ويحضر الى الطراب هو اكان للمقدي مدركا او ثوبا
 او لا **قوله** فان قيل الامر في قوله فليتوضا للجواب اه **اقول** المأمور هو المأمور
 عقيب سبق لحدث بلا توقف وظاهر ان ذلك ليس بواجب **قوله** لانه اقدر على
 اتمام الصلوة من المسبوق فتعقيد يكون حيا **قوله** اشارة الى قوله صلى الله
 وسلم من قلنا انما عملنا وفي رعيته من هو اول من فعله فقد خان الله ورسوله
 وجماعة المسلمين **قوله** والظاهر ان مراده ترك الطاق العمد باليق اه **اقول**

في قوله فليتوضا للجواب اه
 في قوله المأمور هو المأمور
 في قوله فليتوضا للجواب اه
 في قوله المأمور هو المأمور

اللفظ

ولفظ الاطلاق يدل على ذكره **قوله** فليبين في العمد لانه **اقول** اي لانه لا
 ذكره والنهي انما يوجب بغيره اذا كان في معناه **اقول** اي من كل وجه **قوله** واعلم ان النبي
 المذكور انما يقع في الاحاد اشارة من بدنه الموجهة للوضوء لا الفصل من غير قصد
 او سببه والامن بغيره اه **اقول** قوله من غير قصد متعلق بقوله المارة من بدنه وقوله
 غيره معطوف على منه يعني من غير قصد منه ومن غيره اه **قوله** قوله فهذا اي هذا الذي
 ذكرناه ان الانفراد اذا كان على قصد الاصلاح لم تقصد صلوة لم يخرج او يستخلف
 كان على قصد الاصلاح الوضوء فثبت وهو طرف الى الاصل اه **اقول** قال ابن القيم
 في شرحه اي لاصل انه اذا انصرف لظن فان كان متعلقا وكان تابعا جاز البناء فظهر
 خلفه جاز البناء واد كان لو كان لم يخرج فظهر خلافه فليعلم انما هو لا شك ان هذا هو
 لقوله **قوله** يعني بعد التشهد **اقول** لا في اي يقال يعني بعده ما قصد التشهد **قوله** في
 يتحقق هذا الخلاف اه **اقول** ذلك ان تقول لم لا يجوز ان يكون من قبل تفرغ اي خفية
 المارة **قوله** فالصلوة الا في جازية **اقول** اذا خرج عنها لمصلحة **قوله** ولان التبر
 فرض ولم يبق جوده الخروج صحيح **اقول** مطالب بدليل مطرد على هذه المقدمة **قوله** فلو
 لم يخرج على غير ما صححه **قوله** في جازية **قوله** ورواينا ان لم **اقول** الرد لالتصافي
قوله وصحها فرض المسئلة فيما اذا كان بعد **اقول** لا عذر في تقديم من لا يخرج
باب في صلوة قال المصنف من تكلم في صلوة عابدا او صاحبا **اقول** اراد به
 ما يتم لاطرافه الكسبي **قوله** معنى شيئا في هذا المقصد **اقول** اي كلام وفيه ضمة التثنية
قوله لان فيه اطرافا في المعية اه **اقول** قول المصنف كان من كلام الناس بل على
 انما وكونه نفسه من كل الاماكن لافادة اطراف الطرب والتاسف ويدل على ذلك
 في جواب ابى يوسف ايضا فلما يطابق ما ذكره المشرح فتأمل **قوله** المراد بالجمع فيه
اقول اي يشمل التثنية **قوله** قبلنا قال سعي **اقول** صاحب القيل هو صاحب النجاشية
 لا يستلزم ذلك **اقول** اي انما لفظ ينبغي **قوله** ولا وقع في هذا الكلام في موضع من اجل
 المشايخ كذا **قوله** اي انما هذا اللفظ **قوله** فان حمل الجمع على ما ايضا على التثنية
 انظر الثاني **قوله** لكن قوله ارجح بمنع عن ذلك الحمل **قوله** فيه نقل عن لائى **اقول**
 يعني المتقدمين **قوله** لان الجواز والاسطوانة لا يتصوران يكون بينه وبين

في قوله فليتوضا للجواب اه
 في قوله المأمور هو المأمور
 في قوله فليتوضا للجواب اه
 في قوله المأمور هو المأمور

فان قيل المص لم ياتر اقيام فيما يعي نعم باق من الركعة الاولى ايضا والمدة على نعم
في الركعة الاولى ايضا **قوله** وكونك في شيئا كبيرا لا يخرج من ركبة **قوله** يشير الى انه
لو وجد من ركبة ينزل ويستخرج ان لا تقدر على الشئ في التكليف انما يعبر بقدر
المكلف لا بقدر غيره **قوله** ومن افتتح التطوع راكبا ثم نزل نبي وان صلى ركعة نازلا
ثم ركب استقبل الى قوله وما يصلي بعد الركوب يا موحى بحرية واحدة فلا يجوز سبأه
عليه **قوله** وفي الجبل البركاني ولو ركب دابة فسدت صلوة لان ركوب الدابة على عليه
الغالب يقوم الا بالبدن ولو نزل من الدابة لا تقصد صلوة لان النزول يمكن بدو
استعمال اليد في شئ يسكن هذا با اذا حمل غيره ووضع على السطح مما كان قد
صلوة وان كان هذا امر لا يجز فيه الى اليد ففصل عن البدن قلنا اجواب من وجهين
احدهما ان الحكم ينشئ على الغالب والغالب ركوب الدابة بنفسه اما ان كان
فليس يغالب وركوبه بنفسه لا يقوم الا بالبدن وانما ان غيره لا يركب عليه الا
وفصل الامر بغيره يتقبل الله وكان يركب بنفسه انتهى وبين من هذا ان كل كلام التراجع ثم
وفي الجاهل الضيق للام فالام سلم سنة من يعقوب من ارجع في التطوع اذا لم يكن
راكبا يوي ثم نزل نبي وان صلى ركعة نازلا ثم ركب استقبل قبل الفرق بينهما ان الركوب
عمل كثير فيقطع والنزول عمل كثير فيقطع وهذا امر مضطرب لهما سواء عند عامة الناس
اربايعا لوضع موضع في السج وضعا والفرق ان احرام الصلوة من الركبة بعد جوار
بالركوع والسج ولانه يومى مع القدرة على النزول فقبل اذا دعى سج واذ اركع وسجد
ايضا فانما اذا احرم نازلا فبعد انعقاد احرامه لوجوب الركوع والسج ولا يجوز ان
يكن ترك الركبة بغيره لانهم اتهم وهكذا في شريح فاني كان وشرح صدر الشهداء في
ما يكره من العمل ثم اقول وهذا وان كان فيه اشارة الى مخالفة المنقول من الجليل لكن
يظهر منه ان الشارح خلط بين التعليق وان قدره الغير اعتبارا هنا وكيف لا يفعل
الشارح يكون اعتبارا كونه انعقاد احرام التراكب تجوز الركوع والسج وكونه انعقاد
احرام النازل موجبا لما لا فائدة فيه له كونه كفاية ابطال الركوب دون النزول في
اثبات المدة في قبيل ولعل الشارح على كل كلام المص على كل كلامه يتقصد ليل
اذا افتتح ما ناهى عن فعله من غير علمي استيقظ هذه المسئلة لكن قرأ من المطر وفتح

قيل

الميزاب **قوله** لا يقال القدرة على الركوب الى قوله لان لا تقدر على الشئ اه **قوله** لا
عليك ان صم جواربنا الركبة في هذه الصورة مع انه لا يبطل بغير فرض الشئ ليس بها ركبة
في موضع اجواب ما يدفعه **قوله** لان لا تقدر على الشئ اه **قوله** جواب قوله لا يقال
على الركوب **فصل في قيام شهر رمضان** **قوله** وفيه نظر لانه قال ينبغي ان يجمع الناس
اقول في ان المراد من المص انه سكت عن بيان هذه التواريخ استغناء لا ذكرها في الكلام
فالظاهر استحبابه على جميع الصلوة والاحتياط والتبليغ من كل رويين والجلوس على الركبة
فانه سبق بيان مقصده **قوله** فان قيل لو كانت سنة لوجب عليها السلام **قوله**
ولكن سنة النبي عليه السلام وهذا سنة الخلفاء وهم واجبوا عليها غير انهم فرضوا
عنه **قوله** واصل المدينة بصلوة بل ذلك ارجح **قوله** يعني بصلوة ارجح ركنا
باب ادراك الغزبية **قوله** لان ليس انتهى عن **اقول** يعلم منه ان انتهى معنى التقى وال
لم يلزم البطلان **قوله** واجبت ان تصفح ليس فانه السنة بل لاقامة الفرض اه **قوله** الحضر
ان يقول بل لاقامة الفرض والسنة **قوله** بطل اصل الصلوة على سائر **قوله** في الثاني
قوله لا تجز قطعا لحكم الدنيا اه **اقول** اي قطع الصلوة المفروضة **قوله** فقيل تشبه
الفعدة الاولى لم تكن فعدة حرم وقد صارت تشبه **قوله** وانما قال وقد صارت تشبه
المعدة بعد من جهة الاولى وفيه بحث **قوله** فانه اذا انما مضى فاعلم **قوله** يعني
ويجوز عطف على الجملة الشرعية **قوله** اه اشارة الى قوله والذي على ذلك اه **قوله**
قوله والذي على ذلك معناه ان اشد الكراهة في الصلوة ان يصليها خالطا وانما
خلف الصلوة ان لم يكن مكرهه اشد الكراهة انما انما مكرهه ايضا ومثله
على ذلك اشد الكراهة فيكون اشد شذوذا بنسبة اليها **قوله** المسح ويدرك لاجل
اقول يعني على من قيل علقها بنها واما باردا اي ورجى ان يدرك او هو ما تقدم
فيكون مرفوعا **قوله** وبان هذا احرا لاقتراح على قصد ان يقبلوا وهذا غير صحيح
شرعا **اقول** قال ابن الحام في اول باب سجود السجود من شرح في الصلوة بقصد ان يصليها
لا تقصد ان تحقق ذلك القصد بالفعل بينة لغوا انتهى **قوله** والعقد للقطع نقص بل كمال
اقول فيه بحث اذ لا اكمل فيها فاعلم ان لا تؤذي باليمنة الا يرى الى امر من قوله بطلان
الاي ليس للكمال وكان الصواب لتوذيها من اخرى وجواب ان ابطال العمل قصد مني **قوله**

مقدم على جيب المصنف **قوله** وهو الذي من رسول الله عليه السلام يعني قوله ومن نور
يوكم بصلوة ولا تجعلوا قبوراً **اقول** فيه ما مل **قوله** لا يفتي نفعاً مطلقاً **اقول** وفيه
غير مسلم عند غير قتال وذكر الفقيهين وويل النعل ووصلت **قوله** ومنهم من جعل
فقال الخلاف في ذلك فمضى كما نفعاً مبتدأ أو سنة **اقول** فعلى هذا ينبغي ان يكون الجواب
فيما قبل الطلوع **قوله** لا يختص القضا بالواجب **اقول** لو صح هذا لم يكن
الظاهر الا في قضا وليس كذلك وكل من ذلك تعريف قضا الواجب حيث ذكره في
تقديم حكم الامر قضا الحكم الامروعي او هو تسليم مثل الواجب **قوله** لا انقص
وردي الوقت المصنف **اقول** وهو ما بين الطلوع الى الزوال ومعنى كونه مهيأ ليس وقت
الشي من الصلوة الخمس **قوله** وفيه نظر لان مثل هذا لا ينبغي لانه **اقول** قد تقدم انما
لا يثبت بها ولا يفرم ان يكون كل ضمنى جزء وذلك ظاهر للمتبع **قوله** لان الركوع يشبه
القيام حقيقة الى قوله كما **اه** **قوله** فيه انه قيام حكماً لانه يشبه حكماً بـ **قضا** **القول**
قوله وفيه بحث من اوجبه الاول انه من تركه كالحرام **اقول** انت خير يا ليس بمرور
الظاهر بل ساكن عن العادة **قوله** وشرائط الصلوة لا تسقط بشئ من ذلك كالحركة والجلوس
القبلة **اقول** فيه بحث **قوله** والجواب عن الاول ان قضا الصلوة رحمة الى قوله بطريق الما
اقول نعم زائدة على ما عليه ولم عاقلة للمؤمنين ولكن انما مبادىء الطلوع والاعتناء
عن زيادة المرافقة للمعاش حتى يثبت الى الوتيرة التي ذكره **قوله** وعن الثاني ما ابطال
العمل بالمشهور في قوله من افعال العمل بخبر الواحد اصل **اه** **اقول** لا يلزم افعال الخبر اذا
بناهم من شغل الوقت قبل قضا العاقلة مع صحتها كما في العاقلة فتاخر يخرج الجواب عنه
بما سبقه من المبوط **قوله** بخلاف في صورة النزاع فان فيها عمل بالجماع والخبر جميعاً الى قوله
فعلى الجماع **اقول** مقتضى نص الكتاب ان يجوز الوقت في وقت لا كونه مطلقاً ومقتضى الخبر ان يكون
عند الدلو كقبل قضا العاقلة وطايراه نسخ فانه تقييد للمطلق **قال المصنف** الا ان يزيد
الفوات على صلوات **اقول** قال ابن القيم استثناء من قوله رتبها في القضا ولا يستلزم
الفوات المعينة سيقان ناهية الزيادة لا يوجب الخط كونه فائت بل اذا انقسم الى صلوة
صدق ان المسمى **قوله** ورد بانه يستدعي زيادة الاوقات على سبب صلواتها بالفتايات راد
وان تكن فائتة انتهى فيه بحث فانه يظهر من زادت لادن على سنة ودرهم **قوله** والظاهر

ان الكلام على القبلة الى ان يزيد الصلوة المفروضة على سنت فوات بعد ان يجمع لها
عليه والقبلة من جبر من البلاء عند سببها عند صاحبها **قوله** وذلك ما يكون بقوت
وقت السابعة **اقول** لا يقال يجوز ان يكون بدخل قضا لان الرائد فائتة **قوله**
وحتى ان يقدر مضافاً الى تقديره الى ان يزيد او يتاخر الفوات على اوقات صلوات
اقول لا ينبغي عليك ان تزيد على اوقات صلوات ليس وقت الفاتنة بل على كل من
على اوقات الفوات الستة وقت صلوة اخرى **قوله** ويجوز ان يقال صل ذلك القضا
بالاعمال الى قوله وعند الله ابن عمر اعني عليه اكثر من يوم ويلة فلم يقض من ذلك على
الكثر مقبلاً **قوله** فيه ما مل **قوله** لانه متى ادتي صلوة من الوقت صار من سائت
المسروكات لانه لا يفتي بتركه بعد ما عادت المسروكات فمستلزم لا يزال هكذا فلا يعود
اقول قال ابن القيم وفيه نظر لانه لم يسقط الترتيب صلواتاً تسقط بخرج وقتها
ويعلم بخبر من يترخص بقضا الفاتنة ولا يمكن تخرجه على روكن من غير ان يفتي
وقت السابعة لانه لو كان كذلك لم يفسد الترتيب انتهى فيه بحث لان قوله فان سقطت
وقت السابعة او ممنوع بل ذلك لا لم يود ما فاسد في الوقت فاذا اداها كلك كالحركة
اذ لم يعد حافية بالترتيب بل **قوله** فلا يتعدى حكمه الى صلوة اخرى **اقول** فعلى هذا
ان يصح العاقلة اوقات وتحت في الجواب فيحتاج الى تفصيل ذكر في فتح القدير
قوله سقط الترتيب **اقول** بالانفاق **قوله** وعليه اداء العاقلة بالانفاق
قوله لان التحريم وسببه **اه** **قوله** لا يتقضى الوضوء لانه ليس وسببه طهارة الصلوة
تقط بخلاف التحريم **قوله** والجواب عن الاول ان الوصف لا يجوز ان يكون محصلاً لان المحصل
تقديره والوصف لا يتقدم على الموصوف **اقول** فلا يقول الشرح في الاوصاف الغيبية
قوله جاز ان يكون لكل واحدة من اقسام **اقول** يعني بطريق الاول ان المسمى
ان يقال جاز ان يكون له لكل واحدة **اه** والظاهر ان لفظ العاقلة سقطت من كلامه
قوله لا تأخروا من حيث الوجود **اقول** وجود الشئ على ما هو افعالاً
باب سجود السهو **قال المصنف** ثم شهد ثم سلم **اقول** قال ابن القيم اشار الى
وجود السهو رفع الشك واما رفع القعدة فلا خلاف في سجدة العقبية وسجدة الركعة
اذا ذكرها او احدها في القعدة فمجرد ان يرفع القعدة حتى يفرغ من القعدة ويحس

ان لا يتحقق قبله وعلى هذا الوجه لا يصح الاحتجاج بالاعتقاد في
اوله لم يقعد بعد تلك السجدة من حيث قصد ترك الغرض وهذا في سجدة التلاوة على وجه
وهو المختار انتهى في الاشارة على ان لا يبعد ان يذبح الاشارة الى رفع القعدة لان السجدة
التي فيها **قوله** فلا يكون قعدة على وجهه بقية العلم ان لا يكون على وجهه لم يقعد احد
منهم **قوله** فيكون طرفا في حصة مبنيا على قول ان في الذي وجده جعله سجدة ولم يقعد احد
في موضع الا ان يكون مراده ببعض العلم سلفا في هذا القول **قوله** بناء على
ان سلام من عليه لم يخرج من الصلوة عند هذا **قوله** لا يعقل تحليل المقصود لانه
موضوع الصلوة يدل على انه لم يخرج بالسلام عن الصلوة فكان اختيارا منه لم يخرج من الصلوة
اعلم لان عند هذا السلام انما يخرج من الصلوة فلو كان لا يباين على سبيل تفصيل فيتم التحليل
على وجهها ايضا **قوله** والمطالع جمع خصيصته بمعنى المختار **قوله** انما يخرج من الصلوة
قوله وفيه نظر لان يتبين بان يكون المراد بالواجب الغرض والواجب **قوله** ولا يحال
على طومر الجواز لا يقتضيه وجوب سجدة بترك الغرض كالركوع والتسبيح مثل مثل
الاتا بريد على ذكره الشرح ايضا **قوله** وفي ذلك جمع بين الحقيقة المجازة في صفتها
قوله ومع ذلك لا يقع الكلام لانه على وجوب سجدة بترك الغرض **قوله** لكن لا بد من
مرتبة الغرض اه **قوله** فيثبت فان الواجب ثابت بدليل ظني وجوه الخطا المرتبة لا يفسد
طبيعة الدليل **قوله** وصيانة عن ذلك واجبة اه **قوله** مع الغرض على افتد مراعاه
قوله واجبة ان النبي عليه السلام كان يفعل ذلك لبيان ان القراءة مشروعة فيها اه **قوله**
لكن يترتب التعهد على ترك الواجب وحاشاه ومن عن ذلك وجه المشروعة يكون بالقول
خارج الصلوة **قوله** اذا جاز ان يأتي المأموم في الصلوة بقراءة التشهد والتسليم
مع عدم اتيان ما بعده لم يبعد هذا قطعاً للشك فيمكن بعد قطعها اذا أتى بها
احصل بتركها بعد فراغ الامام منها فليثبت **قوله** حين لم يتم ما ياه **قوله** في اطلاق
القيام على من لم يرفع ركبته لا يخفى **قوله** فلا يخلو من ان يكون بعد ما قصد على الركعة
او لا يكون **قوله** الكلام فيمن سجد على القعدة الاخيرة فيكون من فعله على
من احتمل ان يفيد جعله في شيئا منه **قوله** قال المصنف وسجد للمولانا اخو واجبا **قوله**
اعترض عليه بانه كان ينبغي ان لا يسجد فيها اذا كان اليه اقرب مكان في السجدة من القعدة

قوله لا يكون قعدة على وجهه بقية العلم ان لا يكون على وجهه لم يقعد احد منهم قوله فيكون طرفا في حصة مبنيا على قول ان في الذي وجده جعله سجدة ولم يقعد احد في موضع الا ان يكون مراده ببعض العلم سلفا في هذا القول قوله بناء على ان سلام من عليه لم يخرج من الصلوة عند هذا قوله لا يعقل تحليل المقصود لانه موضوع الصلوة يدل على انه لم يخرج بالسلام عن الصلوة فكان اختيارا منه لم يخرج من الصلوة اعلم لان عند هذا السلام انما يخرج من الصلوة فلو كان لا يباين على سبيل تفصيل فيتم التحليل على وجهها ايضا قوله والمطالع جمع خصيصته بمعنى المختار قوله انما يخرج من الصلوة وفيه نظر لان يتبين بان يكون المراد بالواجب الغرض والواجب قوله ولا يحال على طومر الجواز لا يقتضيه وجوب سجدة بترك الغرض كالركوع والتسبيح مثل مثل الاتا بريد على ذكره الشرح ايضا قوله وفي ذلك جمع بين الحقيقة المجازة في صفتها قوله ومع ذلك لا يقع الكلام لانه على وجوب سجدة بترك الغرض لكن لا بد من مرتبة الغرض اه قوله فيثبت فان الواجب ثابت بدليل ظني وجوه الخطا المرتبة لا يفسد طبيعة الدليل قوله وصيانة عن ذلك واجبة اه قوله مع الغرض على افتد مراعاه قوله واجبة ان النبي عليه السلام كان يفعل ذلك لبيان ان القراءة مشروعة فيها اه قوله لكن يترتب التعهد على ترك الواجب وحاشاه ومن عن ذلك وجه المشروعة يكون بالقول خارج الصلوة قوله اذا جاز ان يأتي المأموم في الصلوة بقراءة التشهد والتسليم مع عدم اتيان ما بعده لم يبعد هذا قطعاً للشك فيمكن بعد قطعها اذا أتى بها حصل بتركها بعد فراغ الامام منها فليثبت قوله حين لم يتم ما ياه قوله في اطلاق القيام على من لم يرفع ركبته لا يخفى قوله فلا يخلو من ان يكون بعد ما قصد على الركعة او لا يكون قوله الكلام فيمن سجد على القعدة الاخيرة فيكون من فعله على من احتمل ان يفيد جعله في شيئا منه قوله قال المصنف وسجد للمولانا اخو واجبا قوله اعترض عليه بانه كان ينبغي ان لا يسجد فيها اذا كان اليه اقرب مكان في السجدة من القعدة

اقول يمكن ان يعرف بينهما بان الغرض من السجدة وان جاز ان يحل حكم القعدة لا ينبغي
حقيقة ما اعتبره بان الحقيقة فيها اه **قوله** من انما يه و اعطى حكم القعدة في السجدة الاولى
اعطى والتفاوت بين الواجب والغرض طرفة عين اه **قوله** من انما يه و اعطى حكم القعدة في السجدة الاولى
هو كصيب وان اشكل الفرق **قوله** وهو اصالة لفظ السلام **قوله** ولعل لا بد
ان يقال وهو التشهد **قوله** ويجوز على الاول ان لا يحكم انما يكون بالوجود في الخارج **قوله**
الكلام في الوجود الشرعي للمصنف **قوله** وتكونه فعلا او من عظمى انما هو الصلوة اه **قوله**
لو سلمنا تمام الجواب عن طرفها ما الجواب عن طرف محمد وهو لا يكون تحوله فعلا **قوله** لا يكون
حقيقته في وضع الجبهة **قوله** ممنوع عند أبي حنيفة وقد سبق في هذه الصلوة **قوله** لا يقال
اذا كان بعد التحية اه **قوله** فيثبت **قوله** وتوهم السجود بالوضع لما اخرج الى انما
قوله قوله ولو تم ما ظاهري قوله ولا بناء على الفاسد وجواب عنه تقريره لان فساد السجدة بغير
الجبهة او الوضع ما ذكره من تمام السجود بالوضع لما اخرج الى اعادته يعني اعادته السجدة اه **قوله**
والضرورة في البناء بل فيه وفي قوله احواف فيصير الامم وفيه نقصان الواجب **قوله** البقعة
بل فيه وفي قوله وفيه راجعا الى البناء في قوله ولا ضرورة في البناء **قوله** ومن شأنه انما
قوله وليس من قصد من يولي الكسراك **قوله** ولك ان تقول بغير الوصف احسن من انما
الاصل فاذا جاز انما جاز الاول بالطريق الاول والاولى في الجواز ان يقال لا يباين في الجواز
فيه الاشتراك لتفاد لا كذا كذا فعال الجواز **قوله** باب صلوة المريض **قوله** لا يباين في الجواز
قوله اي المريض السهو **قوله** اذا بلغ المريض بالتحية بالقيام فراه **قوله** المني المراه
بما اقيم من عدم القدرة حقيقة ومن لوق الغرض فلا وجه لتقصير عليه **قوله** ومن تأخر
عند ذلك قال حتى يقبل عذرا الاسقاط وهو الاصح **قوله** فيه ان القائل يتقسط
ان يتقربا حتى يقبل عذرا التاخير او اقله وغدا الاسقاط اذا كثرت تماثل **قوله** وهو
بوقوع الاشارة الى هواد المكبة **قوله** ويجوز ان يكون تنكير الضمير لكون اشارة بمعنى انما
الفصل **قوله** ليس هذا من باب نصب لابل الى انما يباين على الراسل **قوله** فيه انما
من اقسام الراي **قوله** فكذا لا ينبغي في حواشيه اه **قوله** تقدم ان جواز اقامة العلم
بالقاعد ثبت على خلاف القياس فينبغي ان يقتصر على موده الا ان يلحق بالادلة وفيه
قال المصنف لانه لو قعد عنه يجوز من غير عذر فكذا لا يكره الانحاء **قوله** المارة

قوله لا يكون قعدة على وجهه بقية العلم ان لا يكون على وجهه لم يقعد احد منهم قوله فيكون طرفا في حصة مبنيا على قول ان في الذي وجده جعله سجدة ولم يقعد احد في موضع الا ان يكون مراده ببعض العلم سلفا في هذا القول قوله بناء على ان سلام من عليه لم يخرج من الصلوة عند هذا قوله لا يعقل تحليل المقصود لانه موضوع الصلوة يدل على انه لم يخرج بالسلام عن الصلوة فكان اختيارا منه لم يخرج من الصلوة اعلم لان عند هذا السلام انما يخرج من الصلوة فلو كان لا يباين على سبيل تفصيل فيتم التحليل على وجهها ايضا قوله والمطالع جمع خصيصته بمعنى المختار قوله انما يخرج من الصلوة وفيه نظر لان يتبين بان يكون المراد بالواجب الغرض والواجب قوله ولا يحال على طومر الجواز لا يقتضيه وجوب سجدة بترك الغرض كالركوع والتسبيح مثل مثل الاتا بريد على ذكره الشرح ايضا قوله وفي ذلك جمع بين الحقيقة المجازة في صفتها قوله ومع ذلك لا يقع الكلام لانه على وجوب سجدة بترك الغرض لكن لا بد من مرتبة الغرض اه قوله فيثبت فان الواجب ثابت بدليل ظني وجوه الخطا المرتبة لا يفسد طبيعة الدليل قوله وصيانة عن ذلك واجبة اه قوله مع الغرض على افتد مراعاه قوله واجبة ان النبي عليه السلام كان يفعل ذلك لبيان ان القراءة مشروعة فيها اه قوله لكن يترتب التعهد على ترك الواجب وحاشاه ومن عن ذلك وجه المشروعة يكون بالقول خارج الصلوة قوله اذا جاز ان يأتي المأموم في الصلوة بقراءة التشهد والتسليم مع عدم اتيان ما بعده لم يبعد هذا قطعاً للشك فيمكن بعد قطعها اذا أتى بها حصل بتركها بعد فراغ الامام منها فليثبت قوله حين لم يتم ما ياه قوله في اطلاق القيام على من لم يرفع ركبته لا يخفى قوله فلا يخلو من ان يكون بعد ما قصد على الركعة او لا يكون قوله الكلام فيمن سجد على القعدة الاخيرة فيكون من فعله على من احتمل ان يفيد جعله في شيئا منه قوله قال المصنف وسجد للمولانا اخو واجبا قوله اعترض عليه بانه كان ينبغي ان لا يسجد فيها اذا كان اليه اقرب مكان في السجدة من القعدة

قوله لا يكون قعدة على وجهه بقية العلم ان لا يكون على وجهه لم يقعد احد منهم قوله فيكون طرفا في حصة مبنيا على قول ان في الذي وجده جعله سجدة ولم يقعد احد في موضع الا ان يكون مراده ببعض العلم سلفا في هذا القول قوله بناء على ان سلام من عليه لم يخرج من الصلوة عند هذا قوله لا يعقل تحليل المقصود لانه موضوع الصلوة يدل على انه لم يخرج بالسلام عن الصلوة فكان اختيارا منه لم يخرج من الصلوة اعلم لان عند هذا السلام انما يخرج من الصلوة فلو كان لا يباين على سبيل تفصيل فيتم التحليل على وجهها ايضا قوله والمطالع جمع خصيصته بمعنى المختار قوله انما يخرج من الصلوة وفيه نظر لان يتبين بان يكون المراد بالواجب الغرض والواجب قوله ولا يحال على طومر الجواز لا يقتضيه وجوب سجدة بترك الغرض كالركوع والتسبيح مثل مثل الاتا بريد على ذكره الشرح ايضا قوله وفي ذلك جمع بين الحقيقة المجازة في صفتها قوله ومع ذلك لا يقع الكلام لانه على وجوب سجدة بترك الغرض لكن لا بد من مرتبة الغرض اه قوله فيثبت فان الواجب ثابت بدليل ظني وجوه الخطا المرتبة لا يفسد طبيعة الدليل قوله وصيانة عن ذلك واجبة اه قوله مع الغرض على افتد مراعاه قوله واجبة ان النبي عليه السلام كان يفعل ذلك لبيان ان القراءة مشروعة فيها اه قوله لكن يترتب التعهد على ترك الواجب وحاشاه ومن عن ذلك وجه المشروعة يكون بالقول خارج الصلوة قوله اذا جاز ان يأتي المأموم في الصلوة بقراءة التشهد والتسليم مع عدم اتيان ما بعده لم يبعد هذا قطعاً للشك فيمكن بعد قطعها اذا أتى بها حصل بتركها بعد فراغ الامام منها فليثبت قوله حين لم يتم ما ياه قوله في اطلاق القيام على من لم يرفع ركبته لا يخفى قوله فلا يخلو من ان يكون بعد ما قصد على الركعة او لا يكون قوله الكلام فيمن سجد على القعدة الاخيرة فيكون من فعله على من احتمل ان يفيد جعله في شيئا منه قوله قال المصنف وسجد للمولانا اخو واجبا قوله اعترض عليه بانه كان ينبغي ان لا يسجد فيها اذا كان اليه اقرب مكان في السجدة من القعدة

قوله لا يكون قعدة على وجهه بقية العلم ان لا يكون على وجهه لم يقعد احد منهم قوله فيكون طرفا في حصة مبنيا على قول ان في الذي وجده جعله سجدة ولم يقعد احد في موضع الا ان يكون مراده ببعض العلم سلفا في هذا القول قوله بناء على ان سلام من عليه لم يخرج من الصلوة عند هذا قوله لا يعقل تحليل المقصود لانه موضوع الصلوة يدل على انه لم يخرج بالسلام عن الصلوة فكان اختيارا منه لم يخرج من الصلوة اعلم لان عند هذا السلام انما يخرج من الصلوة فلو كان لا يباين على سبيل تفصيل فيتم التحليل على وجهها ايضا قوله والمطالع جمع خصيصته بمعنى المختار قوله انما يخرج من الصلوة وفيه نظر لان يتبين بان يكون المراد بالواجب الغرض والواجب قوله ولا يحال على طومر الجواز لا يقتضيه وجوب سجدة بترك الغرض كالركوع والتسبيح مثل مثل الاتا بريد على ذكره الشرح ايضا قوله وفي ذلك جمع بين الحقيقة المجازة في صفتها قوله ومع ذلك لا يقع الكلام لانه على وجوب سجدة بترك الغرض لكن لا بد من مرتبة الغرض اه قوله فيثبت فان الواجب ثابت بدليل ظني وجوه الخطا المرتبة لا يفسد طبيعة الدليل قوله وصيانة عن ذلك واجبة اه قوله مع الغرض على افتد مراعاه قوله واجبة ان النبي عليه السلام كان يفعل ذلك لبيان ان القراءة مشروعة فيها اه قوله لكن يترتب التعهد على ترك الواجب وحاشاه ومن عن ذلك وجه المشروعة يكون بالقول خارج الصلوة قوله اذا جاز ان يأتي المأموم في الصلوة بقراءة التشهد والتسليم مع عدم اتيان ما بعده لم يبعد هذا قطعاً للشك فيمكن بعد قطعها اذا أتى بها حصل بتركها بعد فراغ الامام منها فليثبت قوله حين لم يتم ما ياه قوله في اطلاق القيام على من لم يرفع ركبته لا يخفى قوله فلا يخلو من ان يكون بعد ما قصد على الركعة او لا يكون قوله الكلام فيمن سجد على القعدة الاخيرة فيكون من فعله على من احتمل ان يفيد جعله في شيئا منه قوله قال المصنف وسجد للمولانا اخو واجبا قوله اعترض عليه بانه كان ينبغي ان لا يسجد فيها اذا كان اليه اقرب مكان في السجدة من القعدة

منه قوله ان لا يكون الصلوة وكبره الا كما لا بد من اساءة او بدون النقص
ان الغالب من حال راكبة السجدة دوران الركوع هذا الغالب **اقول** ذاك في الذم
ركوب السجدة واما المقام في الركعة كما ذكره **قوله** والمدة في الركعة ما كان فيه ركوع
لمساواة في الركعة **اقول** قوله في الركعة يتعلق بقوله المدة **قوله** وقوله هو الذي
واين عزمه الى لا اعتبار من حيث السجدة هو المدة **اقول** فذلك هو ما ذكره
الشراح في وجه اعتبار الركعة في قضاء العوائق **باب السجدة والصلوة** **قوله**
فان قيل كان الواجب ان يقول سجدة والصلوة والصلوة لان السجدة سببها للصلوة **قوله**
يسمى من الشراح ان السجدة في الركعة هي الركعة ايضا والصلوة فيكون الاصل في السجدة
على ذلك لكن في الركعة كون السجدة في الركعة على السجدة **قوله** قال المصنف
متابعة **قوله** قال ابن القيم على ما تكرر المتابعة لان الركعة فيها اذ في الركعة انما
في الركعة حتى يسمع المقتدى فلا حاجة الى هذا التعليل في السجدة سببها للصلوة
انتهى في الركعة على هذا ان يقول لان الركعة او المسمع المقتدى **قوله** فان قيل
احام السجدة في الركعة بتقديم سجدة الركعة **اقول** في الوجوب كلام بل هو مندوب
المصنف لان السجدة بصلوة **قوله** قال ابن القيم صوت النسبة في ركعة انتهى في ركعة
الشراح في هذا الورق حيث قال انه خطأ استعماله في ركعة الركعة من ركعة الركعة
بشروطه في واجب **قوله** اي في ركعة الركعة في سجدة الركعة **قوله** في ركعة الركعة
اقول خبر بعد خبر **قال المصنف** وان قرأ الامام وسمع رجل يسجد في الركعة فدخل
قوله يعني دخل معه في ركعة الركعة اما لو دخل في الثانية كما عليه ان يسجد بعد الركعة
وقوله لانه صار مدركا لها باوراك الركعة بغيره والنية وان كانت لا تجزئ في الركعة
الا انها اتم الركعة فاطلقت **قوله** لانه لو لم يسمع بان اتخاها الامام سجدة
اولي **قوله** فيه بحث فانه اذا اراد ان يركع في ركعة الركعة في ركعة الركعة
لو لم يسمع حال الركعة فالا لولا في ركعة الركعة فاطلقت **قوله** فاطلقت في الركعة
ويسجد فيها بعد ذلك كما تقدم **قوله** لانه ذلك فان المراد وجوب الركعة او لا يجزئ
فيما على الفرق به **قوله** اجيب على الاول ان تقديره وكل سجدة صلوة واجبة في الركعة
قوله اذا كان السجدة والصلوة ليس كذلك صدق على السجدة الواجبة على السجدة

هذا خبر بعد خبر قال المصنف وان قرأ الامام وسمع رجل يسجد في الركعة فدخل
قوله يعني دخل معه في ركعة الركعة اما لو دخل في الثانية كما عليه ان يسجد بعد الركعة
وقوله لانه صار مدركا لها باوراك الركعة بغيره والنية وان كانت لا تجزئ في الركعة
الا انها اتم الركعة فاطلقت قوله لانه لو لم يسمع بان اتخاها الامام سجدة
اولي قوله فيه بحث فانه اذا اراد ان يركع في ركعة الركعة في ركعة الركعة
لو لم يسمع حال الركعة فالا لولا في ركعة الركعة فاطلقت قوله فاطلقت في الركعة
ويسجد فيها بعد ذلك كما تقدم قوله لانه ذلك فان المراد وجوب الركعة او لا يجزئ
فيما على الفرق به قوله اجيب على الاول ان تقديره وكل سجدة صلوة واجبة في الركعة
قوله اذا كان السجدة والصلوة ليس كذلك صدق على السجدة الواجبة على السجدة

على تقدير عدم وجوبها على السجدة في الركعة **قوله** والصواب ان يقال تقديره وكل سجدة
قوله فيه بحث **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان المصير الى الاتصال انما كان على وجه الشرح
المصنف والاصح صلوة اولى من السجدة ولا بد ان يسبق **قوله** وفيه ما لا يخفى
بالمقصود وكون الثاني الاول بان الثانية خلاف موضع التداخل كيف لا يرجح في الركعة
بواجب يجوز ان يكون قوله في الاصح منعها بغيره من غيرها **قوله** انما هو انما
الظاهر بان صلوة المسافر **قوله** ولو قصد ولو لم يركع ذلك بالفعل فذلك هو
كيف يتصور ذلك وقد قال في المقارنة لما عزم الا ان يحمل التخيير **قوله** وقوله لا يركع
بالنقص بل من قوله ركعة ثلثة ايام **قوله** وفيه بحث والظاهر انه نصب على ركعة
قوله فتكون الركعة هو المسح عاما بالنسبة الى من هو من هذا الجنس وذلك تسليم
ان يكون تقديره **قوله** لو قال ولو لم يركع ثلثة ايام استغنى عن قوله وذلك
يتلزم اه كما لا يخفى **قوله** او عدم الاشارة لانه انما كانت بطلينه وذلك لا يجوز **قوله**
فيه بحث فان الطالب ليس بجاي حتى يلزم الاشارة لا يري الى قول المصنف فيما سبق من
لم يركع ثلثة ايام فانه لا يجوز ان يجاب بان المراد الاشارة الى حقيقة حقيقة
فليس له ويمكن ان يراد به من وجه اخر بان يقال ما من عام الا وقد خص منه البعض
بمزمج شئ ما ذكره نعم لانه من مدعي التخصيص من اهل **قوله** فيجوز ان يكون السجدة
يوما وليتة او اقل يسجد بليل اخوه هو ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه الى
قوله لا يركع ركعتين ليل على المسح بل هو دليل على قصر من يسجد في ركعة
واطن ان لفظ يسجد في السؤال ونقط المسح في الجواب كلهما سجدة واما في السجدة
او من الركعة وصوابه بقصر والقصر **قوله** وانما في ركعة الركعة لان ظاهره
يقضي استيفاء ثلثة ايام **قوله** انما هو ان المراد استيفاء السجدة في ركعة
ما لم **قوله** فيبقى القول بسجدة ليل في يوم وليتة قوله لا بد دليل **قوله** فيه بحث
لكن لا يجوز ان يكون ثلثة ايام طرفا للمساواة الا كما في قوله يسجد في ركعة وليتة
حكم المقيم والمسا في ركعة المسح واحد في بعض الصورة **قوله** في بعض الصورة
يعني صورة مسافر يوم وليتة وفيه بحث لانه لا يتوقف لزوم تسوية المقيم والمسا
في بعض الصورة على كون يوم وليتة طرفا للمقيم بل هو يلزم على تقدير كونه طرفا ليس

هذا خبر بعد خبر قال المصنف وان قرأ الامام وسمع رجل يسجد في الركعة فدخل
قوله يعني دخل معه في ركعة الركعة اما لو دخل في الثانية كما عليه ان يسجد بعد الركعة
وقوله لانه صار مدركا لها باوراك الركعة بغيره والنية وان كانت لا تجزئ في الركعة
الا انها اتم الركعة فاطلقت قوله لانه لو لم يسمع بان اتخاها الامام سجدة
اولي قوله فيه بحث فانه اذا اراد ان يركع في ركعة الركعة في ركعة الركعة
لو لم يسمع حال الركعة فالا لولا في ركعة الركعة فاطلقت قوله فاطلقت في الركعة
ويسجد فيها بعد ذلك كما تقدم قوله لانه ذلك فان المراد وجوب الركعة او لا يجزئ
فيما على الفرق به قوله اجيب على الاول ان تقديره وكل سجدة صلوة واجبة في الركعة
قوله اذا كان السجدة والصلوة ليس كذلك صدق على السجدة الواجبة على السجدة

ان شرطه للمقيم محذور مستقل **اول** اجماع على الاول ان النص مشترك الامر الى
فان متعلقا بقصر الاوقات **اقول** على ما خرج من كنهها والامة كما جزمنا على
في قراها الصلوة في الصلوة ثم ان الكلام في ذلك كما هو مبني على ما خرج
اتفاق الحكم عند اتفاق الشرط لان البنية وان لم يكن مدلول اللفظ والامكان التقييد
لا يدل على عدم الحكم عند عدم الشرط ويجاب عن طرفي الشبهة والاية منه فان
من احوالهم في ذلك الوقت كان الحرف في تمام الفصل المتوخى في القسم **الثاني** قوله
وبغرض من الاصولين على كل واحد يحلون الاية دليل على ما ذهبوا اليه من ان التعليق
الامام الترمذي لا يشبه ان يكون قد رطلوه واعتبر في صلوة الجمعة والعيد **اول**
الماضي لا يدعي على ذكره الترمذي بل هو رده في الكتاب فغير نوع ركائز **قوله** في
الاول بقوله شيئا واذا فرضتم في الارض الى احوال **اقول** وقد وضع الشرح ان يكون
المراد قراها الصلوة السابقة **قوله** وبغرضه ما روى جابر بن عبد الله الى
الحديث **اقول** انما يفعله لو ثبت منه الائمة في **قوله** فاقبل على تغييره في التبع
اقول انما هو ان قوله للتبعه من انما **قوله** بنية الائمة في **قوله** فاقبل
للمقبس عليه ومغناه ان اجماع موجود **اقول** في لا يكون تعليق المقبس عليه بل
المشتركة **قوله** والقعدة الاولى فرض في حقه نقل في حق الامام **اقول** بل هو
كالنقل من كون تركها منفسد والافهم واجبة **قوله** وذلك ايضا مفسد **قوله** في
اي قوله وهو مفسد **قوله** وكذلك القراءة في الاخيرين **اقول** القراءة في الاخيرين
فرض في حقه لا يخفى تعالى فيفرض القراءة بخلاف الامام فانه لا تعد صلوة ترك القراءة
في الاخيرين ولهذا لو افسد مستقل صلوة بعد الاقضاء وجب قضاء ما ارجع **قوله**
بخلاف المستتر المقيد المقيم كما في **اقول** فبالسبيل كونه مقتديا كانت بدية **قوله**
غيره اجماع بالبدية هنا لانه من امره بالنسبة الى تركه الفرض فانه محذور فيه بخلاف
ترك فرض القراءة **قوله** فان الظاهر عدم **اقول** فيه بحث **قوله** يصير مقبلا
صلوة لما ذكره من قبل **قوله** ذكره في هذا البيت قبل ورفيق تخيل وهو قوله في الوضوء
في المعارة اما لا يصح اذا اصابته ايام نية السفر فانه قبل ذلك فصح **قوله** لان
اقول لظهور مضادة السفر الائمة **قوله** فان قيل فمقتضى لفظ الاصل ايضا **قوله**

وذلك ان منعه وكذا في ان تقوم له دليل على ان كل من لم يفرغ من صلوة ولم يفرغ من
قبل يصير مقبلا وقيل لا **قوله** وانما ان السببية تقتضي ان يكون الوقت لتمام
في عدم جواز قضاء العصر انما في اليوم انما وقت الاحرار فذلك شئ اخر **قوله**
فيه بحث فانه لا يقتضي ان يكون الوقت لتمام الصلاة في وقتها في وقتها
صلوة ارجع الى كونه مقبلا في اكثر باب **صلوة الجمعة** **قوله** ان كلامه يقتضي بطلان
اقول فيه ان قوله ان كل من لم يفرغ من صلوة بطلان **قوله** في وقتها في وقتها
لا فرض مبتدأ ولا يقتضي عليك توجيها **قوله** ولا يشترط زادة على شرطها
الصلوة الى قوله ومنها ما هو في غيره كالحج والعمرة والجمعة والخطبة
والاعمال **اقول** فيه بحث اما لا فلان الوقت سببا بشرط ان يكون
الى الجواز وانما ما فلان الوقت لا بد له من سائر الصلوات ايضا والواجب سببا
وشرط لصحة المؤدى وشرطه بل هو كشرطه لسائر الصلوات فان خرج
الوقت لا يقتضي صحة الجمعة لا اداء ولا قضاء بخلاف سائر ما في المراسم **قوله** في
الاولى العام وسواها يخرج اجماع الجميع ويؤذن للناس كانه **قوله** وانما في القسم
الحل وبعد قوله وينفذ الاحكام لان تنفيذ الاحكام **اقول** لان في التام في الاحكام
اذا كان لا يستغنى وهو الظاهر اذ لا عهد لغيره من جهة ما ذكره فليست
من عليه الجمعة **اقول** الى هذا كلام ابن شهاب **قوله** ولما روى ان اول جمعة
في الاسلام **اقول** يعني في عهد رسول الله عليه السلام وكتابه الى هجرته رضي الله
لتروده في كونها قامة فيها بامر الله عليه وسلم او لا محدث مثل تفرق في
فلا بد ان يلمر ان لا يقيم الجمعة في زمنه صلى الله عليه وسلم ولا في زمنه
رضي الله عنه بكنهه على توجبه بعض كبار العالم اعني الاستاذ والعلامة ابن حبان
في مجلس بعض اعظم الوزراء **القص** بل يجوز في جميع امنية **قوله** اي وان كان
في مصلحتها **قوله** وذلك اتفاق منهم على ان المصير من شرط الجمعة بل عليه
يدل على كونه شرط الوجوب وجوابه انه لو تمت لفظوا في موضع اعلا ما لم يجر
اقول لان امانة غيره انما يكون زيارته **قوله** ولا تملك على اذعاه من وجوب
على خليفة اذا طاف في ولايته بغير طاعة **قوله** فاما في اوله يتحقق

اذا كانت سجدة **قوله** فلا بد منه اي من السجدة او من حرة تسمى لاداء قوله
 فيه نوع ثالث لا يفي ولا لاداء على كون السجدة شرطية **قوله** قال اذا كانت
 الشمس فصل بالباسمحة الحمدية **قوله** تأمل في دلالة على عدم محتاج بعده وتوضيح
قوله الا يري انه صلى الله عليه وسلم لم يقبل صلوة بدون ستمائة **قوله** اوله
 اجاب ما خذ في توفيق الله **قوله** والفرض لا يترك لغير الفرض فكانت فرضا او ركعة
 يصلح ان يكون دليل مستقل على المطالبة في التوضيح لواء رسول الله عليه السلام
 فليست على كل من يركع ما مضى من السجدة على الخفين **قوله** وهو على لانه قوله لا اذا كان
 بقوله فيسجد فيها الطهارة لا بقوله وسى شرط الصلوة **قوله** وفيه بحث قوله وجب
 الصحيح هو الثالث لكونه جمعا تسمية ومعنى **قوله** فان قيل المسمى بالباسمحة ليس هو الثالث
 اللفظ الاول عليها قلنا نعم فالمراد بالتسمية لا لفظ **قوله** لعدم دلالة عليه بان
قوله فجاء الثالث حيث يدل عليها بيقين **قوله** ولما انها شرط الاتعداد **قوله**
 معارضة الدليل زفر قال في الاستسقام في شرح جامع الصغير غير اننا اقنونا اقتناع
 الامام وعنده قوم متأخرون ضرورة البرع على القارزة انتهى فاقول خرج جواب
 عن قول زفر لان التحريم منع **قوله** لان الاداء قد يفتك فيها **قوله** كما ان
 يفتك فيها او مقارزة التحريم ليست بشرط كما قال زفر **قوله** والانتفاء اما هو
 في الصلوة والصلوة لا يتم الا بانجام الركعة **قوله** الطاهر ان يقال والشروع فيها لم
 اه لان ادون الركعة في كل الرقص فيرفع الشروع وفي شرح جامع الصغير للفقهاء
 وابو حنيفة رحمه الله يقول انه شرط الانتفاء والانتفاء ان يكون بالشروع
 في الصلوة والشروع لا يتم بالتعيين بسجدة انتهى **قوله** قال المحقق دفعا للتوهم والفرق
 الطاهر ان المراد من المولى والزوج **قوله** ووجه ان احبته تنافي الصلوة **قوله**
 منافي انتهى كيف يكون شرطا لان ان يكون المراد بشرط ما لم يفتك **قوله** على اعتبار
قوله لانهم يملكونه واذا يملكونه يقع فرضا لانه لو لم يقع فرضا لكان فرضا لرفع الحجج
 وذلك خطأ بطل **قوله** وفي الملازمة نوع ثالث **قوله** لانه جمعة من وجه الى قوله طهر
 وجه لغوات بعض شرائط وهو الجملة **قوله** فان قيل قد جاءه يتحقق فيما
 ذكر اكثر الركعة الثانية لا يقال الركعة الثالثة صلوة ولا كذلك ما دونها لانه شرط

في قوله لا بد منه اي من السجدة او من حرة تسمى لاداء قوله فيه نوع ثالث لا يفي ولا لاداء على كون السجدة شرطية

في سنة التفرود ام الجملة الى تمام الركعة فما وجه الفرق والوجه حقيقة رج ايضا شرط
 الى تمامها هناك واما لم يشترط فلا بد من الفرق **قوله** وقولنا في الاخير بيننا وبيننا
قوله يعني فيها بالنظر الى احتمال كون الاداءين جمعة **قوله** فان قيل قد استدل بها
 اوله البحث باطلته الى قوله قلنا لا شاف في ذلك اه **قوله** فيه بحث فان الموضع خارج
 في محل التفرع ليس مقول لانه ما دون الركعة فلا يتقدم قوله صلى الله عليه وسلم صلوا فاعلموا
 وما كنتم تطهرون المراد وما كنتم من تلك الصلوة التي صلتم مع الامام فليست **قوله**
 وعلى تقدير ثبوته قضاؤه ويطهروا وركعتكم جلوسا قد صلوا **قوله** لا يخفى عليك بوضوح
 مع ان الجملة مقترحة بها في حديث الترمذي فتاويل الحديث الاول يحكم على السجدة
 اقرب **قوله** قال المحقق واذا نزل قبل ان يكبر **قوله** ولما هو قوله حتى يفرغ من خطبة
 يدل على لا يكون فيه شيء من قوله وبعد اعند ابي حنيفة رج يخفى **قوله** لا بد من
 اجيب بانى المسامحة لا يكون مكملة له بالاذن **قوله** قال العلامة الكاكي الا يري ان
 رخصته في عينه فلو بالمال باؤى المولى لا يجوز لانه يملكه باؤى من اذنى مسوطة
 انتهى **قوله** في المحقق والاولا صحيح **قوله** في رواية الجاهل ولا يترك واحد
 الموقوف **قوله** وعلى لفظ العبد بن **قوله** اح على لفظ الجملة **قوله** وكذا ذلك خبر
 عذر سماوى **قوله** اي التاخير الى العقد **قوله** ولانما احبته بعد الصلوة **قوله**
 يعني لو كان مقدم الحجة **قوله** فان قيل حتى قاية مقام صلواتها **قوله** الكلام في
 وما ذكره ليس بقضا كما لا يخفى فصل في كبر الشريعة **قوله** فانما ابراهيم
 السلام قال الا ان الله والله اكبر **قوله** الا ان الله اكبر ان يكون الله نور
 الخليل عليه السلام بعض تكبير الشريعة والمكبر لم يكن ذلك **قوله** وقوله
 عقيد الصلوة المفروضة على المؤمنين بشر الى انه اجابا كونه واجبا **قوله** يعني
 على **قوله** فان قيل هذه التكبير شرعية تبع للمكثون اه **قوله** ولا يخفى
 رج ان يمنع كونه تبع للمكثون ان المودان بشر اياهم خصوصية **قوله** قلنا النص
قوله ارادوا فعل النبي عليه السلام **قوله** قال يعقوب رج من ان الله عليه السلام
 منقول ان اكبر تكبير ابو حنيفة رحمه الله الى قوله قبله ذكر هذه الحق في ان
 يكتمه عند استماعه حيث قد سري على لاسيما المنة غنة عادة وهو

وانما في قوله لا بد منه اي من السجدة او من حرة تسمى لاداء قوله فيه نوع ثالث لا يفي ولا لاداء على كون السجدة شرطية

اقول قال ابن القيم الذي سجد ابو يوسف بعد صلوة المغرب فان العادة انما سجدت اليك
 الاول وسواها كان عقيب غزوة واما بعد نواحي ثلث اوقات فمعرفة الى الربيع علم من العلم
 بنسبنا بعد الذي انتهى **باب صلوة الكسوف قوله** ان صلوة العبد **قوله** ان صلوة العبد
 كثيرة الوقوع **قوله** واجتنب في الامس **اقول** صلوة الكسوف سنة على من سجد على رجليه
 سنة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد على رجليه **قوله** ان النبي صلى الله عليه وسلم
 صلوة الكسوف ركعتين بربع ركعتين **اقول** اي ركعتين **قوله** ان النبي صلى الله عليه وسلم
 الشمس ركعتين **قوله** الركعة في عرف اهل الشرع الافعال المخصوصة التي هي قيام واحد
 وقراءة واحد وركوع واحد وسجدة واحدة **قوله** والحال كالحال على حال التوهم **قوله**
 تقدم ان ابن عباس رضي الله عنه كان صبيًا **قوله** والعادة ذهبت الى كونها سنة لانها
 ليس من شعائر الاسلام فانها توجد بعارض **قوله** اما المانع في تعليقها هو الشعائر
 بعارض تام **قوله** بعارض يعني عارض الكسوف **قوله** ولما لم يقل **قوله** كيف قيل
 اخرج السنة عنها **قوله** وان صح فتاويله انه صلى الله عليه وسلم خطب لان الناس كانوا يقولون
 انها كسوفات ابراهيم فاراد ان يرد عليهم **قوله** لا للشرعية **باب الاستسقاء** **قوله**
 صاروا الى ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد على رجليه **قوله** بل موسى كانت عنه **قوله** ومن انما في
 ان النبي صلى الله عليه وسلم يجوز ان يكون علم بالوصي **قوله** فيه بحث فان لاصل في فعله صلى الله
 وسلم ان يكون شرعًا ما لم يثبت دليل المخصوص **قوله** فان قيل قد روي ان النبي
 صلى الله عليه وسلم سجد على رجليه **قوله** اعني فلم يكن العلم متعين **قوله** احببنا ان قلهم هذا العلم
قوله فيه انه ثبت فيه دليل المخصوص على ما بين في الاصول **باب صلوة الخوف** **قوله** ان
 ان حين هذا في غاية البعد **قوله** القائل هو الاتقاني **قوله** وهو اب انما فهم على ان
 من حيث الالة **قوله** الذي هو في انما يكون النشاط الخوف فقط لم لا يجوز ان يكون
 هو ويل فصيحة الصلوة على الله عليه وسلم كما هو الظاهر من التعليق **باب النجاة**
 اي باب من النجاة بغير استطراد **قوله** وقوله ثم فيه حكمة **قوله** وقوله
 المراد بالنجاة انما هي النجاة من الخطر **قوله** اذا ارادوا **قوله** قال المصنف غير ان
 اما منه متغير فغيره كان **قوله** لانه لا بد في المصنفه والاستسقاء من الخروج
 يكون سيقا لا مضمضة ولا استسقاء **قوله** واما الوضوء فلان الخارج انما

في قوله الكسوف ركعتين بربع ركعتين اي ركعتين
 في قوله الركعة في عرف اهل الشرع الافعال المخصوصة التي هي قيام واحد وقراءة واحد وركوع واحد وسجدة واحدة
 في قوله والعادة ذهبت الى كونها سنة لانها ليس من شعائر الاسلام فانها توجد بعارض
 في قوله بعارض يعني عارض الكسوف
 في قوله ولما لم يقل
 في قوله كيف قيل
 في قوله اعني فلم يكن العلم متعين
 في قوله احببنا ان قلهم هذا العلم
 في قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد على رجليه
 في قوله فان قيل قد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد على رجليه
 في قوله اعني فلم يكن العلم متعين
 في قوله احببنا ان قلهم هذا العلم

فالتواتر ايضا حدث وسواء يوجب الوضوء وكذا اخذ الحديث **قوله** لو لم يوجب لم يجر
 غايته ان يكون مثل المذود ولما يتوضأ مرة اخرى لهذا الحديث التمام واما عدم التوضيعة
 فلما ذكر عليه فان المذود ساءه احدث بوش اخبرني عليه الوضوء **قوله** وقال في بعض
 ترك المصاة **قوله** القائل هو الاتقاني **قوله** ورد به قال بعد ذلك وغسل يديه
 بالخطمي وعمل الركنين بعد الوضوء قبل الغسل لا يجزئ فكيف يكون ثابته **قوله** لانه لا
 على الترتيب **قوله** المصنف ثم يشهد بثوب **قوله** اي يشهد ماؤه قال في المغرب تنق الحاء
 اخذ من ارض او غير حرقه او غير ما يفسد في قرب **قوله** المصنف **قوله** المصنف
 يرفع اليهم وهو موضع السجود **قوله** المصنف **قوله** المصنف **قوله** المصنف
 ينصبون من يكون قال ابو عبيد هو ما خذ من نصوت الرجل اذا امدت يافته **قوله**
 قال في النهاية **قوله** وفي الحديث كان يخطب بوجهه **قوله** اي لا يشك على انما
 من انما كيف يتشبه بالشكال **قوله** ولعل ذلك هو الذي اتى رايه انما هو
 ولم اجده ربطا ولا كذا **قوله** ولا يعبر في حقه والجزء لا يربطه بكلام المصنف
 فقيرة **قوله** قل **قوله** فكل في كل زينة يفيض بانه كونه بجان يفرق بينهما **قوله** بتوضا
 ان كل زينة لا يتضاهى لا يفرق بينهما وهو ما لا قوله المصنف وقد استغنى الميت عنها
قوله ولم اجده ربطا بكلام المصنف اصلا وكذا **قوله** لانه لا يربطه بكلام المصنف
 لزينة الميت وقد استغنى الميت عنها **قوله** اي عن الزينة ما استغنى عن هذه الاشياء
 فان قيل نعم ان هذه الاشياء لزينة الميت فانها تفعل في ايضاه **قوله** لانه لا
 ان مراد المصنف ان هذه الاشياء اذا فعلت ما يثبت كون لزينة لا مطلقا فانما
 بالماضي وح لا يرتبط بالماضي ولا يتأيد به ثم السال ان يمنع انما كانت فعل
 من حيث انها زينة بل الظاهر انها فعل لما كون هذه الاشياء في اي لزينة
 كونها في الميت لزينة حتى يندل السعي في دفعه **قوله** يعني ما كانت تعمل من اي
 لفظه ما في قوله ما كانت ما فيه **قوله** ويمكن ان يقال في طيفعا بانه جزءه وكذا في الميت
 مسنون كما في **قوله** فليعلم بذلك من اول الامر وليست **قوله** فصل الصلوة على الميت
 اما فزينة فلان الله امر بقوله **قوله** المصنف **قوله** المصنف **قوله** المصنف
 والاحتياط للمصدق **قوله** وقوله في النجاة السلطان يجوز ان يراد به الامام اعظم

فالتواتر

في قوله الكسوف ركعتين بربع ركعتين اي ركعتين
 في قوله الركعة في عرف اهل الشرع الافعال المخصوصة التي هي قيام واحد وقراءة واحد وركوع واحد وسجدة واحدة
 في قوله والعادة ذهبت الى كونها سنة لانها ليس من شعائر الاسلام فانها توجد بعارض
 في قوله بعارض يعني عارض الكسوف
 في قوله ولما لم يقل
 في قوله كيف قيل
 في قوله اعني فلم يكن العلم متعين
 في قوله احببنا ان قلهم هذا العلم
 في قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد على رجليه
 في قوله فان قيل قد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد على رجليه
 في قوله اعني فلم يكن العلم متعين
 في قوله احببنا ان قلهم هذا العلم

ان خضره امام المراء **اقول** يعني يشمل امام المراء على المصنوع فلا يتناول العبارة الامام **اقول**
 نعم يعلم حكمه بالادلة ثم اقول في قوله ان خضره **اقول** والادلة على ذلك على الموارث **اقول**
 لا بد لتعيينه الاطلاق من ليل **اقول** لانه لا يخفى لزم وجوده **اقول** فكل ما لا يفتقر الى
اقول واري انه تحت المص حيث انشأ اليه بقوله والبدء بانشاء امام المعهود من الشك
اقول نعم الا ان شئت الله تعالى ليس انشاء المعهود فالتاخر ان مراده بانشاء امام المعهود
 عليه بقوله بطلانه اذ المعهود انشاء كما هو **اقول** والبدء بانشاء المصنوع على ان يفتقر
 عليه وسلم شئت الله تعالى الى قوله فقال صلى الله عليه وسلم امرع فقد استجبت لك **اقول**
 حكاية حال الالتفات على سبب المطالبة غير ظاهر **اقول** لا يفتقر الى المدرك **اقول** لا يفتقر الى
 مدرك حقيقة بل اقره مدركا لظهور الكيفية **اقول** اذ حقيقة ادراك الركعة بفعلها عام
اقول لا يفتقر الى سبب في مسجد جماعة **اقول** في مسجد منفرد لقوله ثم اختلف في
 لو صلى فيه مرة ثم اقره ثم لم يكرهه **اقول** وان كانت الجماعة والامام في
 القوم خارج المسجد الباقى فيه لم يكرهه بالانفصال **اقول** فيه انه ينبغي ان يكرهه في غير
 التعليل الاول لان يقال ان يفتقر الى سبب الحكم الامام **اقول** ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على جنازة سبيل من بيننا الا في المسجد **اقول** لفظه ما انتهى **اقول** وعند اذ كان
 خارج المسجد لم يكرهه ان يصلي في المسجد **اقول** نعم اذ كان
 الامام في الخارج والافتقار لاختلاف **اقول** لقوله م الولد يتبع خير الابوين
اقول فيه بحث **اقول** وهذا الاطلاق لفظ الصحاح الضعيف **اقول** يعني عدم التقييد
 اذ لم يكن هناك من قرأ بالكفا من يولي امره **اقول** فصل في جعله **اقول** حتى لم
 يتبعه احد كان هو لا جماعة **اقول** فيه شيء **اقول** ليجب خبر من احد ودون الفتى
اقول العنق قريب من سبيل الدابة والابل **اقول** في قوله يفتقر الى البنية **اقول**
 في الفتى وفي قوله ان يكره صلى الله عليه **اقول** في شرح تاج الشريعة في من يفتقر
 الله عنه **اقول** وروى بان سئل ان رآه **اقول** وقد ايجاز من هذا الرد الكافي الى
 والربيع على كل حال استقلال الربيع قال ولطه بكرة الاجار بان رعد القبر
 الجارة بما لان القبر ان من نازل لافرة ومحل الجن بجلال البيت حيث لا يفتقر
 الاجار ولا غسل بالانتماء ولا شئ ان هذا يدفع ذلك الرد بالثبوت

قوله قيل هذا اذ علم قاطره عينا **اقول** كذا في النجاة وفي شرح الكافي وقيل في
 والا فتا في قوله والظاهر عن الازمنة لا يستغنى عن ادعاء كائني صلى الله عليه وسلم
 والبصير **اقول** قال ابن الحجاج لو اقره على شيء لم كان اولى فان ادعى في الفتوى
 لا يورده انتهى وفيه بحث **اقول** لان ما وجب بالجماعة سقط بالموت لانه خرج عن كونه جمعة
 بفضل من اجابته **اقول** فيه بحث فان لا وليا يخلو به **باب الصلوة في الكعبة** **اقول**
 وفيه نظر لانها من الاسماء الإضافية وليس للإضافة تقييد بالجمعة **اقول** فيه بحث **باب**
الركوة **اقول** والركوة من اللفظة عبارة عن التمازكي الزرع اذ هي **اقول** مصدر في
 الزرع هو الركوة والركوة ولم يذكر على اللفظة الركوة في مصدره **اقول** وسبب
 النصب في النامي **اقول** من صفة الصفوة الى الموصوف الى النصب النامي للمعقول
 السبب **اقول** وانما عدل عن لفظ الفرض الى الواجب لانه بعض مقاديرها وكيفية
 ثابت باخبار الامام **اقول** لكن قول الص في المراء بالوجوب لفرض لانه كسبته في يده
 عن هذا التوجيه **اقول** ولان استعمال احداهما في موضع الاخر **اقول** هذا الص
 ان يكون سببا للعدول **اقول** وانما قال كاتا ما احتراز عن مال الكتاب **اقول**
 الا احتراز عنه قد حصل بشرط التوبة **اقول** المص خلافا لما في فانه يقول على
 ما ليه **اقول** قال العلامة الكافي اي وجوبه في وفي المراء التوبة الزام شي ليس
 وفي الكافي في هذا اللفظ ترك الادب لان الركوة ليست بواجب بل هي كسبته
 المراء من تحت ما يتفق موافق الله تعالى **اقول** لا اعراب تنهي الظاهر انه اراد
 معنى الموتة قاله الايضاح وتختلف بيننا وبينه راجع الى اصل وسواء اوجب
 عنده مؤنة تجب حقا للغير هذا النقل عن الايضاح في شرح الكافي قال المصنف
 انه عبادته **اقول** فليست بواجبة والمراد انها عبادته تكليفية يدل على ذلك قوله
 لم يخ الا ابتداء فلا يرد صلواته وقصده نقصا على اليل **اقول** وقد قال صلى الله عليه وسلم
 بني الاسلام على خمس الحديث وغيرها عبادته بالاتفاق فكل ذلك **اقول** التوافق
 لا يقتضي التوافق الحكم والاولى ان يقال ان اذ انما مني الاسلام تكون عبادته بكنش
اقول ولا اختيار لهما **اقول** **اقول** ولا اختيار لهما اي الاختيار الكمال الذي هو
 مدار السلطنة فلا يرد النقص بصلوته وموئنه فكل **اقول** فليست ان الموتة ما جاز

كلام ناهل

قوله في قوله
 الكافي في قوله
 قوله في قوله

قوله

الى النفقة والركوة ليست سببا لبقاء المال اه **اقول** وكذا النفقة ليست سببا لبقاء
 المال بل لبقاء الزوجة مثلا وكذا الركوة ليست سببا لبقاء الفقير **اقول** وعنه في يوسف بن
 اكره لكون اه **اقول** النصف كما لا تفرق في حق الجفون بينهم وكذلك سبب كل من
قوله فان لصاحب الدين ان يأخذ من غيره ما ولا قضاء **اقول** هذا اذا كان المال من
 جنس حق الدين واما اذا لم يكن من جنس فليس كذلك **قوله** او بالاعداد للجهاد **اقول**
 انما يمكن ان يكون بالاعداد للجهاد يكون بالنوم ايضا فانما سبب ذكر النوم
 وعلى هذا كتبنا العلم الى قوله فان كان يخرج البها للتدريس ونحوه جازم في الركوة
 اليه والافلا **اقول** لم يبين ما قرره كونه مفيدا كما لا يخفى والاولى ان يقال ان كتب
 العلم اذا كانت له كتب يخرج البها للتدريس ونحوه وهي تاتي في دفعها
 من فاكركوة اليه بخلاف غير اهلها حيث لا يجوز الصرف اليه او كانت له كتب في
 لا يخرجها **اقول** **قوله** لا قلنا يغنيها ليست بامية **اقول** فيه ان الظاهر
 انه اشار الى قوله لا قلنا مشغولة اه فلا بد من قوله ان قوله لا قلنا غير مفيد
 صحتها لان الكلام اذا كان في الخارج الاصلية لا بد من التقييد فلا وجه
 شارة الى التعليل الثاني مع كونه خلاف الظاهر ثم اننا عرض عليه فقام على قوله
 شرع في بابها لا مال التي لا يجب فيها **اقول** الشرع في ذلك كما قيل هذه المسئلة
 وليس في دوارة السني وثبات الدين **قوله** وعنه في يوسف لا يسقط لان العوض
 غير متعين اه **اقول** قال العلماء الكافي لان كل عوض محل للواجب ثم انه يخرج الاستطاعة
 الواجب على المودعي يخرج الى استطاعة الواجب على الباقي فقدر الواجب على
 جاز ان يقع على الباقي فلا يقع عنها لعدم الاولوية وجود الزاوية مع عدم طالع الزاوية فكان
 بالودي القفل فان امر احمد ان عرفت هنا فسقط عنه الواجب ضرورة لوجود اصل
 وعدم كراهية انتهى انت خبير بان قوله لعدم الاولوية قابل للمنع **قوله** وقابل ان
 يقول الباقي محل للواجب كل او طعنه اه **قوله** لم اراد ان الباقي يصلح ان يودي
 الواجب كل فدل بتعين بعض المصنف للفقير تحلية بعض الواجب الذي يخصه
 فلا حكم بسقوطه فليتأمل **باب صدقة السوايم** **فصل في الابل** **قوله** وهو خلاف
 الركوة فان منها ما علم ان الرقص يملوا الوجوب **اقول** لعل المراد ركوة الابل

قوله

فقوله ركوة لبقية لا يتكوا الوصل الوجوب محالين لا راجعين ويستعين على طاعة
 كما سيجي **قوله** ومكة ذلك بان الشرع **اقول** القائل هو صاحب النجاة فاما
 بالشيء فصاحب **اقول** من السديس والباذل **اقول** دليله لا يجوز الا بغير
 اه **اقول** لعل يقول الواجب ويقطع بالعرف الى الاضحية **فصل في النعم** **قوله**
 كلما بعد الخرج اه **قوله** قوله هو راجع الى قوله والشيء اه المذكور قبله
 ويخرج بقارب الشيء في ذلك **اقول** يعني لا يقارب في القيمة **فصل في الجمل** **قوله**
 واما ما جسر لطالبها اه **اقول** اجترأ فخرج الدية للرجوع **قوله** والتجيز من الدية
 والتعويض ما نور عن عمر رضي الله عنه **اقول** اذا كان التعجير وما عن رسول الله
 عليه وسلم وما نور عن عبيد بن ثابت رضي الله عنه فما وجه تخصيص عمر رضي الله عنه
فصل وليس الفصل **قوله** حتى لو حال الحمل عليها من جنس ملكها وجبت الركوة
اقول فيه انه لم يبق محل للشرع حيث يوجد الواجب وسواها من في الثانية
 والظاهر ان تصور المسئلة في صورة الضم **قوله** واجيب بان الواجب
 الكثرة اه **اقول** راي في مقابلته انفس مع انه منقوض اذا كان له تسع وثمنا
 وواحدة مستترة تحت ستة بالاجل مع جوبا ما ذكره في مثل **قوله** والظاهر ان
 المسلم **اقول** الظاهر ان يقال ان الظاهر **قوله** واخذ شاتين او عشرين
اقول فان قوله فيما سبق ان الشاة كانت يقوم بجثة وراحم هناك حيث
 ما ذكره هناك ان قيمته كانت عشرة وراحم فمثل **قوله** فعلى النسخة الاولى تقر
 الامر بادر الركوة الى الفقير اه **اقول** قياسا على شئنا في استثنى في غير المقدم
 كلما ثبت الامر بالاداء للفقير ايضا لا للرزق المعهود تبطل تعيين ان ذكرا كان
 المقدم حق وكذا التالى **قوله** والرجوع عن الاول ان المطلوق ليس على ظاهره بل على
 الا بمرئيه مطلق عن جمل لان الجمل **اقول** وعنه اعتبار النسخة ايضا **قوله** لعل المراد
 النسخ مرتين اه **اقول** بل اذا قدم المطلق يكرر النسخ اذا اصر عدم الوجوب والمقدم
 سلبا بدفع عدم الا على قائل **قوله** فان لاصل هو الاطلاق كونه **قوله** لعل المراد
 كيف يكون عدما وفقاده الوجوب في الجمع ثم علم ان الضمير في قوله كونه راجع الى الجمل
 في قوله فان لاصل هو الاطلاق والمعنى ان لاصل هو الاطلاق اه الى اخوه **قوله** وكذا

قوله الركوة لبقية لا يتكوا الوصل الوجوب محالين لا راجعين ويستعين على طاعة
 كما سيجي قوله ومكة ذلك بان الشرع اقول القائل هو صاحب النجاة فاما
 بالشيء فصاحب اقول من السديس والباذل اقول دليله لا يجوز الا بغير

قوله الركوة لبقية لا يتكوا الوصل الوجوب محالين لا راجعين ويستعين على طاعة
 كما سيجي قوله ومكة ذلك بان الشرع اقول القائل هو صاحب النجاة فاما
 بالشيء فصاحب اقول من السديس والباذل اقول دليله لا يجوز الا بغير

قوله الركوة لبقية لا يتكوا الوصل الوجوب محالين لا راجعين ويستعين على طاعة
 كما سيجي قوله ومكة ذلك بان الشرع اقول القائل هو صاحب النجاة فاما
 بالشيء فصاحب اقول من السديس والباذل اقول دليله لا يجوز الا بغير

قوله الركوة لبقية لا يتكوا الوصل الوجوب محالين لا راجعين ويستعين على طاعة
 كما سيجي قوله ومكة ذلك بان الشرع اقول القائل هو صاحب النجاة فاما
 بالشيء فصاحب اقول من السديس والباذل اقول دليله لا يجوز الا بغير

بأنه لا سائمه والعطف متصلا الى قوله ولا كذلك التجاني **اقول** واذا اوردوا الالوه
 المقيدة للتجارة نقضا للدليل فانه جار فيها مع خلق المذلولين كما ذكره في موضع آخر
 بقول عن دفعه **قوله** واما الصدقة فمفرقة فقراء وهم لا يعرفونها البهيم **اقول** اذا كان
 المراد بالجارح ما ذكره كيف لا يعرفونها الى مصاف الزكاة واعتقادهم ان الجارح
 فقد فوه الا صوب ان لا يجرح الطائفة كاربعة عن طاعة الامام مطلقا **قوله**
 وكذا النوع الى كل جائز لا يحرم عليهم من ثبته **قوله** قال ابن القيم قال في المصنف
 وما يات به طلبة زماننا من الصدقات والعشور والخراج والجزية والمصايف
 انه يسقط جميع ذلك عن ارباب الالوه اذا اتوا عند النوع الصدقة عليهم لان ما فيهم
 اموال كسبهم من البعثات والمواعظ فلو ردوا عليهم لم يبق في ايديهم شي
 وكانوا اقرا انهم وقال ابن سبويه يجوز اخذ الصدقة لعلي بن ابي طالب والفرج
 وكان ابي طالب وجنته عليه كفارة بين فاسا فاقوا بالصيام فجعل يحيى ويقول شيئا
 يقولوا يا عليك من البعثات فوقك من الالوه فخارت كفارة بين من لا يملك شيئا
 هذا هو او شيئا ما لا فقر اذ فرغ الى السلطان اجازة سقط ذكره فاشيى بان في
 الصغير وعلى هذا فانكارهم يحيى يحيى يمينه ما لك حيث اقم بعض هؤلاء المعارفة
 كفارة بالقبول غير لازم وتعليقهم بانه اعتبار للمساكين المعلوم الالوه غير لازم
 لكونه ان يكون للمساكين الذي ذكرناه من فروع لا كونه اشق عليهم من الالوه
 لكونه سوا المساكين المعلوم الالوه وكونهم طم بال ومانطوه ططوبه وذلك مستحيل
 اذا كان لا يمكن تميزه عند بني خبيثة روح فملكه وجب عليه النسخ حتى قالوا يحيى
 الزكاة وبورث عنهم غير ضار كاستعمال مناهم بملكه والمديون بخبر ما في يد غيره
 انتهى كلام ابن ابي ابيام وكونه مفرقا للزكاة لا ينافي وجوب الزكاة عليه كما في الالوه
 بحث اذ قد سبق في كتابه من يجب عليه بالزكاة عليه فمثل فان قيل ما ذكره ما اورد
 له ما في غير ما استهلكه بالخط يفضله فلا يحيط الدين له **قال المصنف** والاول
اقول قال ابن القيم اي لا ينافي بالاعادة بناء على ان علم من جازع لما يحد شرطه
 شرط على روايه **قوله** وهذا لان الزكاة حتى لا تدفع الى **اقول** قد اوردنا في كتابنا
 ان الزكاة واجبة على التراجيح فلا يستقيم هذا التعليق على قولهم فمثل **فصل**

هذا هو او شيئا ما لا فقر اذ فرغ الى السلطان اجازة سقط ذكره فاشيى بان في الصغير وعلى هذا فانكارهم يحيى يحيى يمينه ما لك حيث اقم بعض هؤلاء المعارفة كفارة بالقبول غير لازم وتعليقهم بانه اعتبار للمساكين المعلوم الالوه غير لازم لكونه ان يكون للمساكين الذي ذكرناه من فروع لا كونه اشق عليهم من الالوه لكونه سوا المساكين المعلوم الالوه وكونهم طم بال ومانطوه ططوبه وذلك مستحيل اذا كان لا يمكن تميزه عند بني خبيثة روح فملكه وجب عليه النسخ حتى قالوا يحيى الزكاة وبورث عنهم غير ضار كاستعمال مناهم بملكه والمديون بخبر ما في يد غيره انتهى كلام ابن ابي ابيام وكونه مفرقا للزكاة لا ينافي وجوب الزكاة عليه كما في الالوه بحث اذ قد سبق في كتابه من يجب عليه بالزكاة عليه فمثل فان قيل ما ذكره ما اورد له ما في غير ما استهلكه بالخط يفضله فلا يحيط الدين له قال المصنف والاول اقول قال ابن القيم اي لا ينافي بالاعادة بناء على ان علم من جازع لما يحد شرطه شرط على روايه قوله وهذا لان الزكاة حتى لا تدفع الى اقول قد اوردنا في كتابنا ان الزكاة واجبة على التراجيح فلا يستقيم هذا التعليق على قولهم فمثل فصل

قوله فاذا كانت الماتين وحال عليهما كحال قولنا الى ابن القيم سوا مسكوكه وكذا في
 المبرور وفي غير الذهب والعقصة لا تجب الزكاة ما لم يبلغ قيمته ثلثا مسكوكا من
 لان الزكاة تنبني على النقص والعرفان يقوم بالمسكوك وكذا في السرة والنبات
 للذرة انتهى فالمراد بالدرهم سوا الدرهم الذي يقدر به الكسبية لا النقصة
 او بقية النقطة اي فيما دون وزن ماتي درهم **قوله** اجاب بقوله كذا في
 غير موجود في محل التراجيح **اقول** في التقييد الذي بعد **قوله** لا يبي خبيثة
 قوله عليه السلام لمعا ورضي الله عنه حين وجهه الى اليمن لما اخذ من الكسور شيئا
 قيل معناه لا تاخذ من الشيء الذي يكون لما خذ منه كسورا **قوله** وكذا ان يكون
 الكسور بيانا لشيء **قوله** فسميه كسورا باعتبار ما يجب فيه **اقول** فيكون من ذكر
 واردة المحال ان المال حال الزكاة **قوله** فان بلغ جوزا يكون المراد بمثل
 بديل له قال تعيب هذا في حديثه فان بلغ **قوله** يعني قال في حديثه ما فيه
 فاذا بلغ بالغ التعقيب **قوله** والجواب ان المراد به ما قبل الماتين وما بعده
 لا تخفى عليك فذكره ليس فيه دلالة على ادعاءه وكيف يلزم التكرار اذا اعمل
 على ما قبل الماتين وما بعده فتوجه على المصنف ان كان ينبغي له ان يستدل بقوله
 عليه وسلم لا تاخذ بما زاد حتى يبلغ اربعين ورعا فانه حكم بقوله لا تاخذ من
 محتمل للميل على ما قبل الماتين **قوله** فيجعل قوله اذ بلغ الورق الى اخر الحديث بيانا
اقول فلا يكون هذا التعقيب بل للتفسير كما في قوله فانما دي نوح ربه فقال
 لا قبل ليس فيه **قوله** انما يعلم ذلك بتعليمه صلى الله عليه وسلم فلا يدل على عدم
 جواز الميل الى ما قبل الماتين والاولى ان يقال قوله عليه السلام ليس فيما دون
 صدقة عام يتناول ما قبل الماتين وما بعده فقيم المرام **قوله** وهذا الحكم لا ينافي
 حديثه **قوله** اي كما لم يكن القوة لا انه حكم حقيقة وكيف وسو جمل النسخ **قوله** فيقال
 به **قوله** انما يعيد اشكاله ان كان يؤخذ في زمنه صلى الله عليه وسلم زكاة من العقصة
 بجسار درهم ولم يكن هذا الوزن في ذلك زمان فعلق الحكم بهذا الوزن دون
 وزن كسبه المستند يودي الى النسخ ولا نسخ بعده **قوله** المصنف وهو ان
 على المصنف **اقول** تذكر النسخ الرجوع الى العلية كونه في تأويل ان مع الفعل

هذا هو او شيئا ما لا فقر اذ فرغ الى السلطان اجازة سقط ذكره فاشيى بان في الصغير وعلى هذا فانكارهم يحيى يحيى يمينه ما لك حيث اقم بعض هؤلاء المعارفة كفارة بالقبول غير لازم وتعليقهم بانه اعتبار للمساكين المعلوم الالوه غير لازم لكونه ان يكون للمساكين الذي ذكرناه من فروع لا كونه اشق عليهم من الالوه لكونه سوا المساكين المعلوم الالوه وكونهم طم بال ومانطوه ططوبه وذلك مستحيل اذا كان لا يمكن تميزه عند بني خبيثة روح فملكه وجب عليه النسخ حتى قالوا يحيى الزكاة وبورث عنهم غير ضار كاستعمال مناهم بملكه والمديون بخبر ما في يد غيره انتهى كلام ابن ابي ابيام وكونه مفرقا للزكاة لا ينافي وجوب الزكاة عليه كما في الالوه بحث اذ قد سبق في كتابه من يجب عليه بالزكاة عليه فمثل فان قيل ما ذكره ما اورد له ما في غير ما استهلكه بالخط يفضله فلا يحيط الدين له قال المصنف والاول اقول قال ابن القيم اي لا ينافي بالاعادة بناء على ان علم من جازع لما يحد شرطه شرط على روايه قوله وهذا لان الزكاة حتى لا تدفع الى اقول قد اوردنا في كتابنا ان الزكاة واجبة على التراجيح فلا يستقيم هذا التعليق على قولهم فمثل فصل

هذا هو او شيئا ما لا فقر اذ فرغ الى السلطان اجازة سقط ذكره فاشيى بان في الصغير وعلى هذا فانكارهم يحيى يحيى يمينه ما لك حيث اقم بعض هؤلاء المعارفة كفارة بالقبول غير لازم وتعليقهم بانه اعتبار للمساكين المعلوم الالوه غير لازم لكونه ان يكون للمساكين الذي ذكرناه من فروع لا كونه اشق عليهم من الالوه لكونه سوا المساكين المعلوم الالوه وكونهم طم بال ومانطوه ططوبه وذلك مستحيل اذا كان لا يمكن تميزه عند بني خبيثة روح فملكه وجب عليه النسخ حتى قالوا يحيى الزكاة وبورث عنهم غير ضار كاستعمال مناهم بملكه والمديون بخبر ما في يد غيره انتهى كلام ابن ابي ابيام وكونه مفرقا للزكاة لا ينافي وجوب الزكاة عليه كما في الالوه بحث اذ قد سبق في كتابه من يجب عليه بالزكاة عليه فمثل فان قيل ما ذكره ما اورد له ما في غير ما استهلكه بالخط يفضله فلا يحيط الدين له قال المصنف والاول اقول قال ابن القيم اي لا ينافي بالاعادة بناء على ان علم من جازع لما يحد شرطه شرط على روايه قوله وهذا لان الزكاة حتى لا تدفع الى اقول قد اوردنا في كتابنا ان الزكاة واجبة على التراجيح فلا يستقيم هذا التعليق على قولهم فمثل فصل

والمال المستخرج من الارض **اقول** لا ولي ان يقال ان كان في الارض **قوله** يوم خلق
الارض **اقول** خلقه يوم خلق الارض غير معلوم فالاولى ترك هذه الزيادة **قوله** وعلى
كل واحد منهما ما انزله **اقول** وعلى كل واحد منهما معطوف على قوله عليهما في قوله وعلى
جاء اطلاقه عليهما اه **قوله** احدهما ان هذا البيت يشمل ان على بيان المعاني
قوله وان في **اقول** لوجه الاول لا يتم وجها دون ثم اثبت في **قوله** واجيبان التخييم
اقول كيف يقول الشرح اذا اورد كنعن على قول المقص لان الجواب لا يخلو
الجملة **قوله** فالتمسك به اولى وذلك لانه استدلال بالعام اه **اقول** ليس في كلام
ما يرفع او توية الاستدلال المفرد والنقص ثم اقول اذا قيل العام بالخاص يرد به
ذلك الخاص وقد قرع الشرح في اول الباب ان اذا اريد بالركاز معنى يوم المود
والكثر ثم التكرار مع تقييد الركاز في الحديث بالبعدن ولا يمكن الاستدلال
لكنه يقتضي ثم اقول وخرج ايضا به عطف الركاز على المدفون وذلك على ان الركاز
المعدن **قوله** وقوله صلى الله عليه وسلم لا تخسروا ما في بطونكم ان لم يرد به ما كان في
اه **اقول** فيه انه اذا كان للتمارة لا يؤخذ منه بل ربح الشراكا سائر اموال التجار
والاطهار ان يقول لم يرد به ما كان معنوما من الخا ربح لو كان اللفظ لا زكوة
في الجرح كما وقع في بعض الشروح كان هذا الكلام في حرة **قوله** واستدل
بالغير لانه يخرج من الجرح **قوله** لا يغير **قوله** لانه راجع الى الغير **قوله** والمردوي في
جواب عن الاستدلال الجواب **اقول** الجواب في قوله جوابه متعلق بالاستدلال في قوله
جواب عن الاستدلال والغير **قوله** الجواب الى غير **قوله** ومراة الى قوله انما
فتا ذلك **اقول** وقوله وذلك اشارة الى قوله ومراة **باب** زكوة الزرع **قوله**
قوله قال ابو حنيفة رحمه الله في كل بيت الارض الى قوله **قوله** وفي قوله
الارض غير مقدم وقوله العشر متبدا **قوله** ولهذا لا يشترط لانه اه **قوله**
الغير في قوله راجع الى الحول **قوله** كما تولى الخراج من المكنة عند التعطيل ناطق
الخارج عند خروج **قوله** عند التعطيل ناطق الى المكنة وقوله عند خروج ناطق
الى الخارج **قال** الحنفى ولهذا يجب فيها الخراج **اقول** فيه بحث لان الخراج يجب في
انما التقديرى ولا يرم حقيقة انما بجلا والعشر فلا يقاس على الخراج فتأمل

وجوابه انه يجوز ان يخرج من المكنة الى الخارج عند الخروج في غير النما تحقيقا فتأمل **قوله** فتأمل
المعرب في التمديد عن ثعلب وخالد بن زيد **قوله** الطاهر ان يقال من التمديد
ان بقدر ما لا يخرج يستقيم الكلام **قوله** ان كل شئ اخرج من الارض مما فيه الواجب **قوله**
الاولى ان يقال من الواجب كما لا يخفى **قوله** العشر **قوله** ونسبة العشر من شئ
الى العام كما في اطلاق قوله انى على نفس المكنة **قوله** غير ان كان ونسبة **قوله** العشر
كان راجع الى الواجب في قوله مما فيه الواجب العشر **قوله** وبما ان الخارج
ستفقه السما الى قوله وهذا الكل من خواص هذا الشرح **قوله** فيه ثلث لانه اذا
المؤنة يكون الواجب فقير من ايضا فانما نصف العشر والاولى ان الغير
من المؤنة فيما ستفقه السما **قوله** قيل كان من حق الكلام الى قوله والجواب **قوله**
الفاعل هو صاحب النخلة ويمكن ان يجاب عنه ايضا بان يقال يجوز ان يكون ذلك
من قيل لاكتفاء بذكر العشر عن نفسه وله نظائر **قوله** والجواب لا يخفى
الى قوله والارضى حيث كذا **قوله** فيه ان الارض العشرية سقط عنها
بخطاطها واراد ان يخرج على نصها **قوله** انما قيد بقوله وقيد **قوله**
فيه بحث اولاد لانه على ذلك القيد على ذكره لا يرى انه يأخذها منه
بالشفقة ورده عليه **قوله** وما يكون في الارض العشرية **قوله** ما يكون خبر كان في
قوله ولو كان ماء العشاء **باب** من يجوز دفع الصدقة اليه من الجرح **قوله**
فلو كان العشر من الارباء واليحيى ما يكون في الارض العشرية لم يفد شيئا اه **قوله**
قوله ما يكون خبر كان في قوله فلوكا وقوله لم يفد جواب قوله فلوكا ان **قوله**
الى ابي بكر رضى الله عنه فقالوا انما الحقيقة او عربرت ان الحق وقرعة عرفا
شاهدته **قوله** انى هو الحقيقة ان شأ **قوله** اه وجه الاول هو ان يكون
اسو حال من كغيره **قوله** اه او سينا امرتبه اى لا صفا بالبر المكنة
والوى **قوله** لا يجوز ان لا يكون قوله تعا واقربة منه كاشفة كسكن
قيد له فليقل **قوله** لان التسمية يقتضى الى **قوله** الطاهر ان يقال
لقسمة اه **قوله** واجيب بان المؤنة فلو لم سكو وكفار والساطع
فقط اه **قوله** انى عند الشافعى ربح وفيه بحث بل سقط سهم الكل لا يرى الى قوله

اقول يعني في مباحثنا لا اقول قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ركوة
الخط والاشي الحديث اقول لفظة على في قوله صلى الله عليه وسلم على الذكر والاشي
عن كاسبي في قوله لا اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم على في الصلة لا يجوز ان يقال
على تسليم نبوت الحديث المراد بالصلوة هي الركعة المفروضة كما يستنبط من الخبر
منه دفعنا للعارضين منه فيس اطلاق في حديث الفطرة قوله وحمل الصلة والصلوة
اقول حتى لا تسقط بغرض الفقير بعد الوجوب قوله اجيبنا في شرحه في آية
جواب تعبير الدليل قوله لان الملك موقوف فلو كان هذا لا يكون جوابا
ما قاله زفر راجع والكتاب عند ان يقال وكذا الملوكة لا يتعدى فخرج الجراح عما
في شرحه في فصل في مقدار الواجب وقوله وصاحبا الصلوة الصلوة
وجميع الصلوات باعتبار شجر افراد الكاشمي كتاب الصوم قوله لان كل من عتق
بعبادة اقول كون الصوم عبادة بذية باعتبار ان تركه لا عمل له بعبادة قوله خطأ
لانه لا وسيلة عن المقصود اقول اراد بالمقصود ههنا الركوة يعني ركعة
الكون الركوة مقصودة فقدم على الصوم نظرا الى كونه وسيلة للصلاة قال
المحقق الصوم ضربا اقول الصوم المعتد به شرعا الموعود به بالثواب قوله
وتوفيقا على وجهين هما غير اقول كيف يعرف التوفيق لاسهل الجمع فيقول
التوفيق الذي ذكره في اخر هذا الكتاب جميعا ولعل معنى ذكره صاحب النعمانية ان
موقوفة تعارة النية لاساكن التي من اجزاء التوفيق موقوفة على التقسيم
بعضها لا فم لا بد منه من التيسير وبعضها ليس كذلك على ما بين فتاوى قوله واريده
الفرض والواجب في ذلك المذخور المعروف على مذهبا اقول وهو صحيح في الحقيقة
والجواز قال المصنف قوله تعالى وليوفوا نذورهم اقول لم يتوضأ لاجتماع فيه كماله
ثبت عنده ولذلك حكم بوجوبه قال ابن القيم فان قيل لم كان المذخور واجبا
مع ان توفيقه بقوله تعالى وليوفوا نذورهم اجيب بانه عام ومله لفرضه في حق
النذر بالعبادة وبما ليس من جملة واجبات العبادة المرضي وكان كونه غير مقصود
بل غير حتى لو نذر الوضوء لكل صوته لم يلزم فصلا رتبة طينة كالا لملوكة فينبغي
وقوله علم ما ذكرنا من شرط لزوم النذر وعلى كون المذخور من جنسه واجبا

في قوله وليوفوا نذورهم
المراد بالوفاء
الوفاء بالوعد
والوفاء بالوعد
الوفاء بالوعد

على هذا تفاوت كلمات الاصحاب فقول صاحب الجمع تبعا لصاحبها لا يوجب
صوم رمضان وصوم المذخور والكفارة على غير ما ينبغي على هذا الكثر ان ظهر في
الاجماع على لزومها انتهى في اوابل كتاب البس من المحيط البرهان والذخيرة الفوق
والواجب كما هو نظرا الى الاحكام حتى ان الصلوة المذورة لا يوجب وجودها
وتقتضي الغوات بعد صلوة العصر انتهى فظهر ما ذكرنا في قوله لكن ان طرأ في
الاجماع على لزومها ليس على ما ينبغي فان كان السبب من ان كان كشمه وان كان
منه كما يكون الثابت بفرضه اقول منقوضا لكونه سببا لوقت مع انه واجب
فقال وكذا صلوة العيد قوله وان كان من العيد يكون واجبا اقول الكفارة بها
فعل العيد وفرضه كما نصوا عليه كما لم يلحق بغيره لكن في الوفاة ان صوم الكفارة في
ثم اقول قد تقرر في الاصول ان الحكم هو الله تعالى سواء كان الحاكم تكليفيا او ضاميا
فهو الجاهل فعل العيد سببا لا العبد الا يرى انه لا يصح النذر بما ليس من جنسه
واجب ثم الفرق بين الفرض والواجب على اجماعه عليه هو ان كان توفيقا بدليل
منه الفرض وما كان توفيقا بدليل فليس هو الواجب فبعد ما كان ثبوت النذر
بثبوت فرضية ويكون جاحده فليقل قوله وقد قبله الجراح اقول في العمل على
وتول الجاحدين والصبي واصحابه لا غداره اقول في ذلك العمل مع علم قوله
اصحابه لا غدار من المرضي اول فزين الخفيض النفس تحت طهر قوله و اراد
ببينا النية ما ذكره بعد هذا الى اخره اقول فيه بحث لان ذلك ليس من باب النية في
شي بل الطاهر ان المراد به ما ذكره بقوله وهذا القرب من الصوم تبادلي على
النية اه فليقل قوله كذا في بعض شرح اقول يعني غاية النبي قال صلى الله عليه وسلم
صوم الى قوله كالتعليل اقول هذا هو المختلف على التحاق اذ هي على هذا ما ينبغي
لا يلزم ذلك في الفعل على ما بين قوله ولنا ان المعنى الذي لا جرح في حق المقام
اقامة النية اه اقول لا يظهر مما ذكره جواب عن تمسك زفر لا بلا خطه انطواء
ذلك للوق بين صوم رمضان وصوم القضاء على ما بين قوله بان يقول بوجوب
القول ليس بل ازم في النية لكن يجوز ان يراد به ما يتم القول النفسي في قوله
لان كل فرد يتبادر الى الجمع اقول انما خبير بان التساوي من ذلك الكلام في قوله

في قوله وليوفوا نذورهم
المراد بالوفاء
الوفاء بالوعد
والوفاء بالوعد
الوفاء بالوعد

في قوله وليوفوا نذورهم
المراد بالوفاء
الوفاء بالوعد
والوفاء بالوعد
الوفاء بالوعد

ان يتاخر في كل فرد بل يجب وكذا ان تقول سوكتك لا يري انه لو نوى التاخر بعد ما صبح
في يوم النعنين عن واجبا فويكون من نذره وهذا القدر يكفي في نفيح الاطلاق
قوله و اذا انعدمت الصفة **اقول** لا تقدم التمهيد **قوله** يقدم الصوم فمروية
اقول فيه بحث فانها ليس بفصل منوع كما هي **قوله** فلا صوم الا رمضان **اقول** الى
صوم رمضان على خلاف المصنف **قوله** فعلا للحكم **قوله** فيه بحث فانما ذكره من الصوم
المشروع في الوقت من قبل التقييد النوع بما يقصد في شئ من ايام الحكم **قوله** لا
المتوسط بين الالهام خمسة لا بهم غيره **اقول** ممنوع **قال** للمصنف وينبغي ان ينسب للمصنف
الحاكم في اليوم التاسع والخمسين **اقول** قال ابن الحارث في تيسار هل فان التاخر في
يحيى ليلة الاثنين في اليوم الذي هي غنية نعم لو راي في التاسع والعشرين
بعد الزوال كان كرويته في ليلة الاثنين لا تقان انتهى فيه بحث لا بالاشتباه
قبل الزوب كما هو العادة **قال** المصنف ولا يصومون يوم السبت **قوله** قال
الامام العلامة الربيعي في شرح الكفر وقوع السبت بعد اميرن اما ان يجرى
او هل ان شعبان فيقع السبت انه اول يوم من رمضان او اخر يوم من شعبان
انتهى فيه بحث فانه اذا لم يتم بلال رمضان فلا سب ولا اتم فقد جا السبت
ولا وجه لقوله باحد الامرين وقوله او بلال شعبان وجوابه اذا اتم هل اتم
يشبه ليلة الاثنين منه فيحقق السبت في الدينين لاخير من قبلنا **قوله** لا يملك
اقول جواب لقوله لا يقال لا يصام صيغة منجلى **قوله** لان حقيقة المطلق ان
له الطعن **اقول** منبسط وحقيقة الشيء الذي يشترع فيه على من انه لم يؤدى الواجب
انه اذاه بعد وجوبه يعني **قوله** واما ههنا فلم يثبت وجوبه **اقول** وما شرع فيه
فان انه لم يؤده والحال انه اذاه **قوله** لا طرما **اقول** اي على نفسه **قوله** لعدم
التشبه باهل الكتاب **قوله** فيه تامل **قوله** قال في النخبة انا اثبتنا الكراهة
عموم في حديث اخر **قوله** فيه بحث **قال** على التقدم بصوم رمضان **اقول** قال تاج
الشريعة في شرح الهداية لان التقدم على الشيء بالشيء انما يكون من جنس ذلك الشيء
فيكون التقدم على رمضان بصوم رمضان والمراد بالتقدم القصد والنية ولا
لا يمكن لم غير ذلك فان قلنا في تحفيس يوم او يومين والحكم ثابت في الرأى

ان يتاخر في كل فرد بل يجب وكذا ان تقول سوكتك لا يري انه لو نوى التاخر بعد ما صبح في يوم النعنين عن واجبا فويكون من نذره وهذا القدر يكفي في نفيح الاطلاق

قوله و اذا انعدمت الصفة اقول لا تقدم التمهيد قوله يقدم الصوم فمروية اقول فيه بحث فانها ليس بفصل منوع كما هي قوله فلا صوم الا رمضان اقول الى صوم رمضان على خلاف المصنف قوله فعلا للحكم قوله فيه بحث فانما ذكره من الصوم

هذا هو الصوم انتهى قوله انما يكون من جنس ذلك الشيء ومنوع قال الله تعالى فليصوم
 بين يديكم صدقة ولو سلم فالصوم جنس واحد والفريضة والتطوعة نوعان
 ممنوعا كما خرج به الشيخ اكل الدين في الدرر السابق بخلاف المصنوع **قوله** والربيل
 ذلك ان قيل الشهر وقت الطلوع لا يصوم الشهر فلا يصوم الشهر والتقدم الى الطلوع
اقول فيجب ولم لا يمكن الاتحاد لجنس في محل اطلاق التقدم **قوله** اجيب بان يوم
 اوله ويجوز ان يجازي في الحمل هو التقدم يوم او يومين كما هو الواقع من كلامه
 بعلم جبا اليوم وغيره من عوام المنقشة وقد شاهدها في اربع النسخ البرهنة
 ببلد سائر قسطنطينية مما قاله **قال المصنف** وينبغي العامة بالصوم الى وقت الزوال
اقول شيء على زعم في الخبر والى ما ينبغي ان يقول الى نصف النهار ويجوز ان يكون
 المراد في الجملة قرب وقت الزوال على خلاف المصنف **قال المصنف** ومن رأى هذا
اقول في العناية وفي البدائع اذا رأى الهلال وحده ورد الهم شهادته قال
 المحققون من شايخنا لا رواية في وجوب الصوم عليه وانما الرواية انه يصوم
 وهو محمول على الذنب **قوله** لانها اذا كانت متقية او جاز من خارج المصنفين
 على ما ذكره احتياطاً قال في التمهيد يجب عليه وفي المبسوط عليه صومه وبعضه
 ظاهر انتهى ونحن نقول والمحقق المصنف لوجوب قوله في دليل ان في حكم الوجوب
 الصوم عليه ولم ينفذه وقوله لان الوجوب عليه الاحتياط **اقول** وحل تعليل
 لم يذكره اه **قوله** وفيه بحث فانه يذكره عقيب هذا الكلام باسبغ وجهه وايضا
 على ما ذكره الطحاوي وهو خلاف ظاهر الرواية **قوله** ولنا ان القاضي رد شراجه
 بدليل شرعي وهو قوله الغلط فانها يطلق القضاة ما شرعوا كما في شراجه
 ومعنى ما شتمته **قوله** التمهيد في قوله فانها راجع الى التمهيد في قوله وهو قوله الغلط
 والتمهيد في قوله ما راجع الى الشراجه في قوله رد شراجه وقوله وهو راجع الى
 المذكورة **قوله** ولا يجب على العذر والحال في قوله بل على المصنف الكامل جناية
 في سبها كمال الجناية فيكون عقوبته فانهم والخطي كان سبوا لما خلفه في المصنف
قوله مكان يوم الفطر في حق النكس **قوله** **اقول** يعني كما قال المصنف لعله صلى الله عليه وسلم

من ذلك قلتم يوم بومان قليل وما راو عليه كثير وان القليل غفوكا في كثير من الاحكام
 فبقى هذا الصوم انتهى قوله انما يكون من جنس ذلك الشيء ومنوع قال الله تعالى فليصوم
 بين يديكم صدقة ولو سلم فالصوم جنس واحد والفريضة والتطوعة نوعان
 ممنوعا كما خرج به الشيخ اكل الدين في الدرر السابق بخلاف المصنوع **قوله** والربيل
 ذلك ان قيل الشهر وقت الطلوع لا يصوم الشهر فلا يصوم الشهر والتقدم الى الطلوع
اقول فيجب ولم لا يمكن الاتحاد لجنس في محل اطلاق التقدم **قوله** اجيب بان يوم
 اوله ويجوز ان يجازي في الحمل هو التقدم يوم او يومين كما هو الواقع من كلامه
 بعلم جبا اليوم وغيره من عوام المنقشة وقد شاهدها في اربع النسخ البرهنة
 ببلد سائر قسطنطينية مما قاله **قال المصنف** وينبغي العامة بالصوم الى وقت الزوال
اقول شيء على زعم في الخبر والى ما ينبغي ان يقول الى نصف النهار ويجوز ان يكون
 المراد في الجملة قرب وقت الزوال على خلاف المصنف **قال المصنف** ومن رأى هذا
اقول في العناية وفي البدائع اذا رأى الهلال وحده ورد الهم شهادته قال
 المحققون من شايخنا لا رواية في وجوب الصوم عليه وانما الرواية انه يصوم
 وهو محمول على الذنب **قوله** لانها اذا كانت متقية او جاز من خارج المصنفين
 على ما ذكره احتياطاً قال في التمهيد يجب عليه وفي المبسوط عليه صومه وبعضه
 ظاهر انتهى ونحن نقول والمحقق المصنف لوجوب قوله في دليل ان في حكم الوجوب
 الصوم عليه ولم ينفذه وقوله لان الوجوب عليه الاحتياط **اقول** وحل تعليل
 لم يذكره اه **قوله** وفيه بحث فانه يذكره عقيب هذا الكلام باسبغ وجهه وايضا
 على ما ذكره الطحاوي وهو خلاف ظاهر الرواية **قوله** ولنا ان القاضي رد شراجه
 بدليل شرعي وهو قوله الغلط فانها يطلق القضاة ما شرعوا كما في شراجه
 ومعنى ما شتمته **قوله** التمهيد في قوله فانها راجع الى التمهيد في قوله وهو قوله الغلط
 والتمهيد في قوله ما راجع الى الشراجه في قوله رد شراجه وقوله وهو راجع الى
 المذكورة **قوله** ولا يجب على العذر والحال في قوله بل على المصنف الكامل جناية
 في سبها كمال الجناية فيكون عقوبته فانهم والخطي كان سبوا لما خلفه في المصنف
قوله مكان يوم الفطر في حق النكس **قوله** **اقول** يعني كما قال المصنف لعله صلى الله عليه وسلم

فلما تباهى لآية الكريمة على الأربع **قوله** فبقى الشيخ الفاني على ما لا **قوله** كيف ينبغي ان يكون
على ما لا **قوله** تعالى وعلى الذين يطيقون لم تباهى على هذا التفسير **قال المصنف** لان
شروط الحقيقة استمرارها **قوله** فان قوله تعالى لا يطيقون على استمراره اذ لا يحل
الغفيرة على المريض والمسلم **قال المصنف** اذ انوى المسافر لا فلا **قوله** اي في غير ذلك
به ليل قوله وان كان في رمضان **قوله** وقوله ثم عندنا كما نبين لبنينا لاختلاف **قوله**
فيه بحث **قوله** وبان حقا المعنى المصطلح **قوله** معطوف على قوله بان سنة الاولى في
واجب بان سنة الاولى في غير رمضان **قوله** لان السبب لو كان كل موضع الصوم
في سؤال **قوله** لان السبب بتقديم على السبب **قوله** والمجمل الذي لم يستفرد في
الشهر قد شتمه بعض الشهر فيصوم كله **قوله** يلزم على ظاهره ان يجب على كل من
اسلم في بعض الصوم كله وكذا القبي الذي يقع في بعضه فليس **قوله** اجاب بان
يلزم للجواب بالذمة وكذا **قوله** انه **قوله** الذمة صفة بما صار لانتهاكها
والاستصحاب كما صح به في باب المحكوم به من التوضيح في كلام الشرح تسلك كما لا يخفى
قوله والحاصل ان الوجوب في الذمة لا ينعدم **قوله** انما لا يفارق طاهرا لما تقدم
من قوله لو وجب لسقط **قوله** واليه اشار بقوله هذا اي المروي **قوله** انما لا يفارق
الاشارة **قوله** او لو بان يكون مريضا او مشغولا او متسكرا او متسكرا او متسكرا
قوله لا يستقيم خلافه في هذا التأويل **قال المصنف** من اصبح غير نائم ولا صوم
قال في الكافي وان اصبح غير نائم ولا صوم ثم نوى قبل الزوال ثم اكل فلا كفارة عليه
وعلى اي يوصف انها تامة لا تشترط في الصوم صح فكل من جابه باللفظ وطهر في
قوله صلح لا صيام لمن لم يفرغ الصيام من الليل حتى كونه صائما بهذه التسمية فلو
وان ترك العمل بطاهر يفتي شعبة في ذلك ما يستطاع التمسك به وطى جارية ابن
سبح العلم بالبركة لا يجد بطاهره **قوله** عليه السلام انت وما لك لا بيك انتهى فيحتاج الى توضيح
على طاهر الرواية عنه ومحمد الى الفرق بين سنة البكة وهذه السنة **قوله** لان لا تسلك
شروط التقويت الى قوله فلم يكن الا للتقويت **قوله** جانبا لقوله وتقويتا كان التقوية
تأمل **قوله** الذي اخطأ في المصنفه **قوله** يجوز ان يكون مراده كما على على قدم
قوله لان هذا الوقت معطوف لهذا وجبت الكفارة على المصنفه **قوله** انما لا يفارق

فيه راجع الى الوقت **قال المصنف** كما لم يفسر شيئا او غطيا **قوله** فيه ان المصنف لا يفسر شيئا
وجواب طاهره **قوله** ولا لا على لزوم القصص وعدم الائم **قوله** وكفى ذلك
اجابة طاهرة بوضوح بوجوه فكل ما لا يوجد ان يقال المنقح هو جناية الاطفا
والذي انبته المنقح هو جناية ترك التمسك كما ينبغي نظره في الفصل الخامس من كتابنا
او يكون كلام المصنف متباها على التزل **قوله** واذا شك في غروب الشمس جنتا او يفتي
رواية **قوله** لا يترك متيقنا بالتمسك كما بالدليل اليقين لا يقول اي بالكتاب **قوله**
قوله متيقنا بالتمسك اي اولا وقوله شاك بالدليل اي ثانيا وقوله واليقين لا يزول
اي حكم اليقين **قوله** وهي التي يتحقق بتمام الدليل الثاني للحكمة في ذلك **قوله** البنا
قوله بتمام الدليل للتبينة **قوله** والعقد لا يفسد كذا **قوله** في من قال
الشيخ ابن الحسن على ابن الخوف في كتابه التبينة على شكل الهداية قال القائلون في
تفسير اختلافوا في العقد ونحوه وان خرج انه ذلك مثل **قوله** اجاب بان سنة
وسلم اجماع ومصداق **قوله** القائلون في كتابه يقولون حديث ابن عباس
عليه منسوخ مسند ليلين باروي عن ابن عباس ايضا انه اجتمع رسول الله صلى الله عليه
السلام وموحد مناهم فوجد ذلك فعرضه فسمعوا ان يجمع الصائمون بان
رضي الله عنه وسور اوى حديثا كان فيجد للجم المجامع فاذا كانت شمس الخيل
على رواد ابو الحسنان يجوز جاني فانه يدل على انه علم نسخ الحديث وقام التفسير
في معنى ابن قدامة فراجع **قوله** وان بلغ الحديث الى قوله واعتمد **قوله** في غير ذلك
راجع الى الحديث **قوله** وقيل انه غشي الى قوله فقال النبي عليه السلام افطر كل من
وطره **قوله** انما فيه نظر **قوله** يجب الكفارة لا نقاء التسمية **قوله** اجاب بان لا تقدم
اسطره **قوله** وان عرفنا ذلك يعني ان عرفنا ما قبله كالكفارة لا نقاء التسمية
مفضل مما يوجب على نفسه **قوله** والتقضي عن هذه جوابه شكل اول يتعنى
بارتقاء المجاز في قوله محاور **قوله** وقوله وقوله **قوله** انما لا يفارق
البرودي **قوله** لا يفتقنه لعينه **قوله** لانه موضع لم **قال المصنف** فانها ايم اكل ويش
ويقال **قوله** هو المباحلة وهو مباحلة الرجل اكله **قال المصنف** لا يصير مباحا للتقضي
النداء **قوله** انما لا يفارق على المنقح فكل ما لا يكون مباحا للتقضي **قوله** لان ما شمس فيه

بأنه قول وقيل المراد بالتعليل قول فيكون مجازا والعلل الاحتياج وعدم
فان الكيفية كما انها متعلقة بالموصوف كذا التعليل بالنسبة الى العلة والاعتبار
بل هذا المعنى أقرب من غيره فليقل قول وقيل مراده انه صفة التبيين اي التبيين
ان كذا قول التبيين معناه الى غير الحكم فكيف يكون المكونة صفة للمكونة
اي ذكر التبيين اجابة لدعوة التحليل صلى الله عليه وسلم قول ولكن ان تقول كيف
التحليل على كلام بيبك اللهم انه فانه لا يجاب به غير انه تعالى وهو بان المراد اجابة لدعوة
الله تعالى الصادرة عن لسان التحليل عليه صلواتنا التحليل فالتعليل الى العلة
الاولى قول في متعلق بها محتاج اليها فان التعليل محتاج الى العلة فالتعليل
كانت او عينة قول الثاني لكونه كذا في معنى العلة قال الحق والحق بينه وبين
على اصلها قول في مجموع ما ذكرنا في كل واحد فان الاحتياج الى الفرق في غير
التبيين بالجوهرية قال الحق والحق المعنى قول تفسير الحق يشيران الى الفرق
جمع فحق كعلم وعلوم الا ان الكنا سببا من حيث اللفظ والمعنى ان يكون مصدر الحكم
قوله لان المنع للطلب لا للقول قول فان قلت ما يقول الحق في تفسيره التبيين
لا يتعدى اه فان قوله لا للقول يخالفه قلنا لعله يدعي ان المقصود من نقل التعبدية
ان يفوح الراجحة فانه اذا لم يتعد لونه لا يفوح راجحة فليقل قول بل على ما هو عليه
اقول فيجب قول ان اسناد اجازة قول كقولك قد منى بذكر حق الى على ما هو عليه
في حجب البطلان قال الحق واستعمله في استعمال قول قال ابن الهيثم يعني بعد ارفع
لا فتاح والكبر والتبديل يستعمله وكيفيته ان يضع يده على حجر ويقبله ثم هذا
التعليل لا يكون له صوت وهل يستعمل السجود على حجر يعقبه بقبيل فليس من حسن فيه
كان يقبله ويسجد عليه بحجره وقال رابعا عمر رضي الله عنه قبله وسجد عليه ثم قال يا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلت ذلك ففعلته رواه ابن المنذر ورواه غيره
الشيخ قوام الدين الكاكي قال عند ما الاولي ان لا يسجد لعموم الرواية من الحسن
وتقبل السجود على صاحبها الشئ عن كذا في مناسكته شئ وتقبل السجود لعموم الرواية
لا يدل على هذه الكيفية قوله وانما جميع باعتبار تكرار السجود قول او اطلق
المعنى قوله واجيب عن الاول بان المراد اذ كان عدلا فذلك لا يوجب السجود فيه

وسمي في اوله قول في معنى قوله وقوله لا رويانا ربه الى قوله وسمي في
الرواية قول في معنى قوله من قال على ما رواه اول قول فيه بحث اما الاول
قول الحق ثم معنى رويانا كتب استجابا بغير هذا القول وانما بياننا في كذا لا
لما كانت على الالباه ودلالة الحديث على الوجوب في الذي يخرج التبيين على ما هو
الا ان في كذا الرواية الشهيرة فليقل قول في كذا الرواية انما اعرض عنه اول قول فيه
قوله امن الله هذا الحكم ثم من الشئ قول قال الحق في معنى قوله بعد من جهة ان رويانا
الاسما حق انتهى قوله وهذا بيان الاول والاول قوله وفي غاية السجود في قوله هذا
بيان الاول قوله يعني ان التوجه على هذا معنى قوله يعني ان التوجه على هذا
لوتوجه اليها قبل ان يصلي فيجوز ان يكون في كذا رويانا لا يتعلق بهذا الحكم
سكت انتهى فانه مع ما ذكره الشيخ كذا في كذا رويانا قوله وقوله اما لو وقع قبله
قوله عليه متعلق بقوله بناء في قوله حتى يضع يده قوله اه قوله قال بعض ان رويانا
هذه الفقرة هو من كذا رويانا قوله في كذا رويانا قوله لان المقصود من كذا
الحسنك والجمع منها قول فلو لم يذكر في قوله ويعلم كذا كذا كذا قوله في كذا رويانا
الى كذا رويانا في كذا رويانا والقوم مع قول في غاية السجود في كذا رويانا
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افضل الالبام يوم عرفة وافق يوم الجمعة
افضل من سبعين سنة في غير جمعة فوجه رويانا في كذا رويانا في كذا رويانا
وفي مناسك السنن وقيل اذا وافق يوم عرفة يوم جمعة فهو كذا رويانا في كذا رويانا
قال ابن جابر في مناسك الكبر وسال بعض الطلبة والدي رحمه الله تعالى في كذا رويانا
ان الله تعالى يغير طبع كل كذا رويانا في كذا رويانا في كذا رويانا في كذا رويانا
فانما يابى في كذا رويانا في كذا رويانا في كذا رويانا في كذا رويانا في كذا رويانا
بجمعة ليبى قد ما تقوم والله اعلم انتهى قوله قال بعض ان كذا رويانا في كذا رويانا
اقول في كذا رويانا في كذا رويانا في كذا رويانا في كذا رويانا في كذا رويانا
الصفة هذه الرواية وعلى ما ذكره الشرح يكون كذا رويانا في كذا رويانا في كذا رويانا
والشرح قوله في كذا رويانا في كذا رويانا في كذا رويانا في كذا رويانا في كذا رويانا
اقول كذا رويانا في كذا رويانا في كذا رويانا في كذا رويانا في كذا رويانا في كذا رويانا

قوله وان كان غير ذلك يا قس كلامه **اول** فيه بحث فانه انما يلزم الكسوف والسواد
 او جعل كل منهما حكمة مستقلة لتقديم لم لا يجوز ان يكون جزء **عنه** قوله وكثيرا خلت
 في وجوده غير الى قوله وقال في غير **اول** قوله اذا لم يبق الا اناس هذا الكلام
 اذا مضى عدم توقف هذا المقصود على التقديم مطلقا **قوله** وسواء من حيث
 بل انما **اول** وكذا ان تقول اذا كان المقصود شيئا ان يحتمل من حيث المقصود
 الاول حتى لا يخلوا الوصف عن صوره بالكلية فان ما لا بد من كماله لا يترك **قوله**
 وسواء انما يتبعه **اول** منقول كذا لوضوحه في شرط جوار الصلوات شرط انما
 يتبعه وجوار الصلوات يتحقق اذا انتمس مقامه مع انه لا يلزم ان يقدم
قوله ليس البر في الجاف الخيل **اول** الجاف السرا وكذا الايضاح **قوله**
 وقوله لما بينا اشارة الى قوله لانه يدعوا **اول** فيبحث على سوا ذلك الى قوله
 مستقبل القبلة اذا اوتوا الوقوف ورا الامام كان معللا به واما قوله لانه يدعوا
 فانه كان عليه لا ولو انه الوقوف بوقت الامام **قوله** لما ماروى ان النبي عليه السلام
 قال لانه وقال له يا رسول الله ابعثني الصلوات **اول** قوله الصلوات اما ان
 قال لانه **قوله** يعني وقد الصلوات **اول** لا يلزم من هذا ان يكون ذلك الوقت
 الا يرى الى قول النبي لعاوية رضي الله عنه يوم الجمعة قد بلغ في الوضوء
 العصر فقال له عاوية الصلوات الصلوات ما كنت فاعلم ان قوله الصلوات
 ما كنت مقول قول **قوله** وتفتونا الصلوات وقتها لا يجوز لغيره فقل عليه
 السلام **اول** يعني باذنه والى قد شغل صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة بغير الصلوات
 ثم قضا **قوله** يعني انظر في سببه **اول** في سبب وجوب التاخير **قوله** لا يباين
اول الغير في خبره راجع الى الجمع في قوله او امكن الجمع **قوله** والامكان انما لم يطرح
 معني والامكان ثابت ما لم يطرح **قوله** ونعيسى ثابت اما حديثه خبره او غيره
 الا ان الى اخيه **قوله** بل انما نقله من استغنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 او اشرى لو كان الشئ بغيره **اول** لم يعمل بفعله **قوله** المعقول من فعله صلى الله عليه وسلم
 كون الوقت الذي صلى كعوب فيه وقته ايضا ولا بد ان على ان يكون وقته المعهود
 وما قبله **قوله** في بعض الشرح ما قلنا من ان يكون **قوله** يعني غايه **قوله**

القول

انما المقصود ان لا يخلو **قوله** في بعض الشرح **قوله** لان ما سركن لا يجوز تركه **قوله** انما
 بالمرتكب الزائد كما لا يخلو من انما **قوله** في بعض الشرح **قوله** لان ما سركن لا يجوز تركه
 عقيب هذا البيت قوله صلح من وقت بوقت ساعة من الليل ونهار فقدمت جهة لان قوله
 يدل على الركبة وسوقه عليه السلام **قوله** في بعض الشرح **قوله** لان ما سركن لا يجوز تركه
 لعدم القطعية او لانه علق به عام **قوله** لان **قوله** في بعض الشرح **قوله** لان ما سركن لا يجوز تركه
قوله في بعض الشرح **قوله** لان **قوله** في بعض الشرح **قوله** لان ما سركن لا يجوز تركه
 يفيد تعليق عام **قوله** لان **قوله** في بعض الشرح **قوله** لان ما سركن لا يجوز تركه
 من رفع حصاه ومن لم يقبل جهنم **قوله** لان **قوله** في بعض الشرح **قوله** لان ما سركن لا يجوز تركه
 ولا يقبل عمل لشركه فبقا لشكال لم لم تضره **قوله** لان **قوله** في بعض الشرح **قوله** لان ما سركن لا يجوز تركه
 بالمتابعة **قوله** لان **قوله** في بعض الشرح **قوله** لان ما سركن لا يجوز تركه
 كالجوار والحدود والطين والكمرة والنورة والزيت والاجار النقية كاللؤلؤ
 والنور والبلخس ونحوها والملح الجلي والكل وقبضه من براء وبالزبد والصلوات
 والحقائق والغير فرب نجلا وخبث الغيرة واللؤلؤ والذهب والفضة والجرار
 الحب واللؤلؤ والجواهر وهي كجار اللؤلؤ والغير فانها ليست من اجزاء النفس
 الكسوف الغفنة فان فعلها يسمى بالاربابا انتهى ومنه في شرح الكسوف الامام الغزالي
 واعلم ذلك على ما في كلام الشرح **قوله** واختلوا في كونه واجبا او مستحبا **قوله**
 وفي العادة واجبا او المستحب على الاقرب واجبا وهو المتعارف عندنا وعند مالك في
 المحيط وقبله **قوله** في بعض الشرح **قوله** لان ما سركن لا يجوز تركه
 ملحقة به **قوله** لان ما سركن لا يجوز تركه **قوله** لان ما سركن لا يجوز تركه
 لا مثله **قوله** لان ما سركن لا يجوز تركه **قوله** لان ما سركن لا يجوز تركه
 كيف وهو **قوله** لان ما سركن لا يجوز تركه **قوله** لان ما سركن لا يجوز تركه
 وليطوفوا فكان وقتها واحدا **قوله** لان ما سركن لا يجوز تركه **قوله** لان ما سركن لا يجوز تركه
 فتأمل قال ابن القيم يعني كان وقت النجس وقتا للطهارة لان وقت الطهارة كان
 لا يتوقف بايام الحرم حتى يقرب بقواها بل وقته المبرأ ان يكره تأخيرها عن هذا الامام
 وجند فوجه الاستدلال بالموطن انه عطى طلبا على اكل من لا يخبه الملوحة

قوله هذا في بعض الشرح
 قوله لان ما سركن لا يجوز تركه

يؤا ولا واحد حكم الابد فيكون في ابتداء عليه مقفرا بجل في **فصل** وان نظر الى
امرأة **قال** **المقصود** من التخييل ان يفسد ما **اقول** في الحكم في تلك الصورة التي بالانزال
بجمع الامرين من الكف بالانزال وعدم وجوب شي عند علم الانزال ويظهر ان تلك التخييل
قوله وروى عن الشافعي انه انزل اه **اقول** على شرطه يكون كذا في كلام المفسر ان
لا يخفى **قال** **المقصود** فلا يحصل بدون الانزال فيما دون الفتح **اقول** اما في الفتح فيحصل
فان قيل المطلق ينفرد الى الكمال **قوله** وفي فتح القدير الواجب انرا الى المطلق الى الكمال
لا الى الاكل ومقتضى الهدى كانه في الشاة بخلاف السكة انبته الى الفتح فان مقتضى
ما قلته **قوله** لان الجار بجل الوقوف اه **اقول** فعلى هذا يكون الوجه الثاني من شاة الاول
وتبقى استقلا كل منها **قوله** قبل ما ذكر بجله او يكون انرا بين جملتين صغيرتين
اقول لان استقلا من تلكا كذا جوار السكة بانه مستقلا كما لا يخفى **قوله** وهو مثبت بجله
لا يتوقف على الشاه **اقول** وهذا ينسب على الوجه الثاني من وجهي الاستقلا لا يتوقف
على وجه الاول فلا حاجة اليه فانه اذا دخل على الجار يكون في شاة المستقلا
والنوم كالتسبية اه **اقول** كان المناسب لكلا ان يتبين وجه الحاق بالنسبة فيعمل
فصل **من** **حالف** **قال** **المقصود** من قوله **قال** **المقصود** بالبيت المتبع **قوله** **المقصود** في الآية
طواف النية الزيادة على سبق لا يتم طواف القدوم فوجه دلالة على عدم شاة
الطهارة في طواف القدوم والجواب انه يعلم منه ذلك بطريق الدلالة والاولى فيقول
قوله **قال** ماذا شاع في هذا الطواف دليل الى قوله وقبه بحث من وجهين **قوله** **المقصود**
ما ذكره جوابا لشيء يورد به من ان طواف القدوم مستلزم كونك لا يلزم شي فانه
ان لا يلزم ترك الطهارة فيه ولما ذكرنا انه لا وجه لما قاله الشارح على تقدير كونها مستلزمة
او ليس في الحكم على سنوية الطهارة بل على سنوية الطواف وينفع خبره الاول
فانه كلام واهتساع سنوية **قال** **المقصود** **من** **حالف** **قال** **المقصود** من طواف القدوم فاعلم
الى قوله ولو طاف جنباً عليه شاة اه **اقول** **قال** **المقصود** الزلجي فان قيل فعلى هذا سويتم
الواجب والتعلق فيتم او يتم في طواف القدوم ما اوجبتم في طواف القدوم فطواف القدوم
يجب بشرطه فانه مستوي انتهى ونحن نقول نعم الا انه يجب بالجملة الجسد فلا بد ان
ينتهي وينتهي بحيث يجب ان يكون على اترافا فكل **قال** **المقصود** فان رجع الى الحكم

هذا هو المقصود

فعله

فعلية **وم** **اقول** في شرح الشكر وهو عاد الى حله ولم يعد الطواف لم يرد **وم** في التخييل
ترك شرطه بوجبه كدم وهذا الاول لا يرد من شرطه وان كان في التخييل
ان يجب فيه الصفة على فانه اه **اقول** انتهى فعلى هذا يكون الواجب قول المفسر على
الطواف الى الواجب في الغرض **قوله** **قال** **المقصود** فانه لا ينافي بين الامام لا يكون الا بجله
بجز ان يفيض بعد الخوض بجل الامام ان لا يجب على الامام ان يفيض مع الخوض
حيث لا يتصل بين افاضته والخوض كما ماس انه لا يلزم على ذلك المفيض بعد الخوض
بجل الامام شاة ومقتضى كلام الكتاب ان يرد فانه او صاحب الحاجة به على **قوله** **قوله**
ترك طهارة اه **اقول** لان مقتضى ان يترك في غير شرطه بالاسناد بجل شرطه
فليس على من تركه فكل **قوله** **قال** **المقصود** ان التمرؤك سنة النوع مع الامام **اقول** **قوله** **المقصود**
بعد الخوض وانما كان سنة النوع لان وجوبه ثابت بما وقوله مع الامام بمنزلة
على اسنوه **قوله** **قوله** **قال** **المقصود** ان يكون التمرؤك من التخييل استثنائيا
اقول فيه بجل **قوله** **قال** **المقصود** في كلامه شاة **اقول** **قوله** **المقصود** فانه لا يلزم التمرؤك لغيره
في تقديم سكة على سكة سوى ذكره ولا ولم يتحقق هذا مع امكان الاستقلا والخوض
ما ذكره اذ في التفصيل والتوضيح **قال** **المقصود** **قال** **المقصود** في طوافه **قوله** **المقصود**
فيلخصها بتنا واما باردا فان التوقيت لا يكون بالجملة بل بالجزء ويجوز ان يرد
التعين بما **قوله** **قال** **المقصود** ان على الفعل الزايل اه **قوله** **قوله** **المقصود** فان على الفعل
الفتح هو الهدى ولا يجوز في خارج الحرم كاسبيح في باب الهدى ولعل قول
وهذا الكلام في التوقيت في حق التخصيص اه **قوله** **قوله** **المقصود** فانه لا يلزم
في ايام التمرؤك مكانة موقفة **اقول** **قوله** **المقصود** فانه اذا كانت جائرة فيها لا يلزم
وقتها **قوله** **قوله** **المقصود** بخلاف المكاه الى قوله واليه ذهب صاحب الحاجة ويكون معناه
بوقتها عند ابي حنيفة وذهب صاحب الحاجة على تقدم من الفتح ويجوز ان يكون
مستقلا اه **اقول** **قوله** **المقصود** انت جبرية ينبغي ان يكون المعنى على اعادة صاحب الحاجة فان لم يكن
بين لا خلاف في توقعا لخلق في الحج بالزوا والمكاه اراد ان بين حال توقيت في الحج
وعلى ذكر الشارح بتي توقيت بالمكاه ترك الذكر هنا فكل **قال** **المقصود** فان طواف
بجله بجله **قوله** **قوله** **المقصود** في غير اوانه اه **اقول** **قال** **المقصود** **قال** **المقصود**

قد خبط صاحب السند لانه جعل الدين جميعا هنا للنجاة وجعل في بابها كذا
والا فويلي انتهي وتعالى ان يقول لا خبط او الواجب هناك دم للنجاة على الا حرام
بالتي في فراوانه وانما في تافير الكذب فهو من رخص لا يجب به الدم عند اذ الفرض
على الكوي ولهذا لم يتقل هناك الا تحلل من ثمنه ولو كان الواجب دم للنجاة
لما خلا في كالاخوة فان قلت فذلك في النجاة على الاحكام قلت نعم ولكن النجاة
في الدين على المحصنة وانما انت خبر فانه كما عتلا لا خلاف في ان اودن وامر
فتأمل **قوله** وهذا في ذكره كمن غير مطابق **لا قوله** بل مطابق له على رواية الكشي
قوله ومع عدم مطابقه فهو منقضى **اقول** لا ما قلته اذ الكشي في سابقه
والذي اثبتته مع عدم النجاة على الاحكام فتأمل **قوله** فانه يترشح بانها لا تقبل
الصورة لوجوب بشي يخلق بالكماله اصلا **اقول** لان ذلك بل كرا ولا يجب
بسبب خبر السكا اذا كان الكلام فيه **قوله** لم يجب عليه شي **اقول** في ذلك فانه انما يجب عليه
لأجابه منه على احواله لعدم توقع الخلق في عدمه قبل الذبح وانما التها في
والاولي ان يقال في الجواب انه لم يكن الا على احواله فيكون من فعله
دم واحد فتأمل **قوله** ودم اوف الى قوله واجبا ايضا **قوله** دم تذا **قوله** و
فصل علم ان صيد البر قال **الحق** وصيد البر ما يكون توالده **اقول** الموصول
عن الصيد فلا يلزم عدم التعريف عن الكوف **قوله** اي بين عدم دخولها في
اقول ويجوز ان يكون استثنى بغيره استثناء اذ يجوز ان يستثنى الله سبحانه
مطلق فيظهر صلي الله عليه وسلم **قوله** ما تقوا به او بجماعة **قوله** فيخرج مثل الكلب
وسباني الغدر عن ذلك **قوله** لا يصلح ما ذكره بغيره على سبيل البرية وذكر الكوف
ان شاء الله تعالى **قوله** وقيل في وجهه **اقول** فان الغنم بغيره لا يخرج **قوله** فلو
لا تقبلوا الصيد وانتم حرم الالبه **قوله** قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقبلوا
وانتم حرم ومن قبله منكم صيدا اخر اذ مثل اقل مني نعم حكم به وذا عدل منكم صيدا
بارك الكعبة او كفارة طعام مسكين او عدل ذكيا صيدا ليدوق وبال امره
لعمري ومن عاد فنتقم الله منه والله عز وجل ذواتهم قال في تفسير المذركي
هدايا حال من الكافي في اي حكم به في حال الكوي انتهى ونحن نقول بغيره ان يجوز

اي صائرا

اي صائرا احديا وقوله او كفارة معطوف على فداء وقوله طعام بل من كفارة
مبتدأ مخذوف اي طعام وقوله صيدا ما يمينه للعدل **قال الحق** فاشبهه ولا تترك احكاما
اقول قال ابن الجوزي ان كذا لول احكاما لا اتفاني واكراد اشبهه ولا تترك احكاما على صيد
احكاما كان او غيرا فانه استحقاقا لجلولة في الحرم كما استحق الكعبه سلطانا لانس
لاحكام كما ان تعويذ الاسي السمنجى باطرم لا يوجب الجواز كذا تعويذ السمنجى
لا يوجب التمني والكوف عند ان قوله والذئب على غيري للكل لا يجوز
من **قال** كرا وبالكمل كقول الذئب كما يجب ووجهه ليس بصيد فلا يحتاج الى
فتأمل **قال الحق** ولما ماروينا من حديث ابي قتادة **قوله** اي في باب الاحكام
انه لا يدل على الجواز **قوله** وانه يدل على انه كلاله **اقول** المقصود من الاشياء
هو وجوب الجزاء على هذا التفصيل الواقع في النظم لا يجوز كونه **قوله** من مخطو
ولان كلاله من مخطو الاحكام **اقول** جعل كل واحد من قول الحق في كلاله
اه وانه تعويذ الاسي اه انما الى دليل يستقل على المطول لا يلزم عليك
الاقدم على مخطو الاحكام لا يوجب الجواز الذي نحن بعده واثباته القبة فلا يجب
كون هذا المخطو في النص الا في حق تيم الكرام ويؤيد كون الثاني من جهة الالبه
بترك التام التعليلية فيه في كلام الحق **قوله** ذكر الفخيم نظر الى الخبر وهو تفويض
من الصيد **اقول** ويكون كلاله في ما قبل مع الفعل **قوله** والثالث ان باجده
اقول والاه الى ان يقال ان تعيذه كلاله **قوله** فالحكم ان من ساء اللاتي في
ويطيل الجفاس **اقول** فيه بحث **قوله** فحاز ان نيت حكم النسيان ليل او هو قوله
اقول بالقياس كما را ايضا **قوله** على ان صفة التعبد في الفعل منع **اقول** مستمرا
ولكن قتل البهيمة سيما اذا كان مباح الاصل لا يشهد بما يكون فطوره او في
لا يخفى **قوله** ولكننا نقول ان ذلك واحاد مستحوا او مستحاه **قوله** لما ابراهيم
ما الكليل على هذا التقيد ولم لا يجوز ان يكون الحود منعدا من وجوب الكفارة
والحاق العايد بالبيضاء كلاله كالحاق الخطي بالمتعد عند ما انما الحكم هو كلاله
الا يرى ان الصغيرة بالاحرار تصير كبيرة **قال الحق** كرا وعنده ان خيفة واه
رحمى الله ان يقوم الصيد في الكفا الذي قبل **قوله** في تسليح المخطو والابن

بل الاستثناء **قوله** ولا يكون كماله فخرج ما ليس **قوله** لا يتبين على النص
 شيئا من الصود والاشكال من كماله من كماله صورة ومضى **قوله** لا حول لاول صورة ونص
 المشي **قوله** المشي ان كان المشي كان في جميع الصفات النفسية وهي
 في وصف الشئ به الى فعل انما زيد عليه وتعالى **قوله** لا باللفظ **قوله**
قوله لا يتبين في الاصول **قوله** لا يتبين في الاصول **قوله** لا يتبين في الاصول
 يتم كمال الصورة في المعنوي على ما لم يعمم المشرك ولا الجمع بين الحقيقة والجماد
 وبذلك ذلك **قوله** الاية الاخرى **قوله** الاية الاخرى **قوله** الاية الاخرى
 غيب كماله كما سيأتي في كتاب الغيب وعلى ايجاب النفي بالمثل معنى في غيب
 اذا هلك غيب الغيب كما انخرق به هنا فاستلهم لفظ المشي كماله فورد الى غير
 العين ارا فليس من ايجاب النفي بالمثل **قوله** لا يتبين في الاصول **قوله** لا يتبين في الاصول
 من جاز **قوله** لا يتبين في الاصول **قوله** لا يتبين في الاصول **قوله** لا يتبين في الاصول
 المنقول به على المشي **قوله** لا يتبين في الاصول **قوله** لا يتبين في الاصول
 والاولى ان يقال **قوله** لا يتبين في الاصول **قوله** لا يتبين في الاصول
 بل لا عنه **قوله** لا يتبين في الاصول **قوله** لا يتبين في الاصول
 فان قلنا عدم الولا لا يتبين الولا على عدم وقد بين خصم نبوتنا لا اختيار في
 نبوتنا في الاصول بالاجماع الكرت ولا يفيد ما ذكره بدون ابطال متمسكة فتد
 بقوله وانما يرجع اليه في يقوم المتعلق **قوله** لا يتبين في الاصول
 وتعطين فيها **قوله** لا يتبين في الاصول **قوله** لا يتبين في الاصول
 يعني ان جرد الولا لا يتبين في الاصول **قوله** لا يتبين في الاصول
 علم من قوله وكذا لا يتبين في الاصول **قوله** لا يتبين في الاصول
 ولكن انما لا يتبين في الاصول **قوله** لا يتبين في الاصول
 الغيب في الاصول من ان يغيب قيمة السلف عند محمد **قوله** لا يتبين في الاصول
 والكل لا يتبين في الاصول **قوله** لا يتبين في الاصول
 ان انما لم يذكر الا لانه ليس من الصود على ما ذكرنا في كتابنا كماله
 لفظ الاستثناء حتى يرد عليه شئ فمثل **قوله** لا يتبين في الاصول
 فان

فكان كوجه لا يتبين على المشي **قوله** لا يتبين في الاصول
 النطق التفسير في ترجيح من المعنى كوني كرا مني الكتاب المعقول والذنب فان الكتاب
 الصود وقلنا جاز الى استثناء من الاية فليس **قوله** لا يتبين في الاصول
 وعلى التخصيص في تفسيره لا يردى ابو داود وعنه الخري ومن سئل عن قوله
 عما يفعل الحزم فان قيل الحزم الحجة والعقوب والفويستة والكل المعقول والذنب
 الحادي ويرى كرا مني على ما يقتضيه من حمل كرا على كماله في قوله ابو داود
 عن قوله على كرا مني لا يتبين وهو الذي يملك الذرع لرفع التعارض **قوله** لا يتبين في الاصول
 الى قوله وكان استغنى عن ذكره **قوله** لا يتبين في الاصول
 في هذا الباب قبل ورقتين ونصف ورق تخميناً وهو قول الحسن الفواشي **قوله** لا يتبين في الاصول
 ستة وسباني الحذر عن ذلك **قوله** لا يتبين في الاصول
 بعبارة **قوله** لا يتبين في الاصول **قوله** لا يتبين في الاصول
 مفهوم الصفة بل بارة كماله **قوله** لا يتبين في الاصول
قوله لا يتبين في الاصول **قوله** لا يتبين في الاصول
 لانها اه قائل **قوله** لا يتبين في الاصول
 فيها انما اذ انتب الحكم بعلم شئ فلو ثبت شئ منه لم يتبين الحكم **قوله** لا يتبين في الاصول
 كذلك لجهده هنا فلا يكون في رفع الفواشي ليلقي بها **قوله** لا يتبين في الاصول
 القياس ايضا **قوله** لا يتبين في الاصول
 كون طاهر الاية مع علمنا على تفسيرنا وكل الساج لا يتبين على الضيق فان
 ما يباع باعلى الاية كالفيل والاسد والبير والام ان جلد كل منها لا
 على قيمة الشاة وجواب الاول يعلم من قوله لا لانه عاربه اه قائل **قوله** لا يتبين في الاصول
 لان قول عمر رضى في هذا التحمل بمنزلة خطاب الشريعة **قوله** لا يتبين في الاصول
 التخصيص على نفي الحكم عن عداها انما هو في كلام الله تعالى وكلام نبينا صلى الله عليه
 وسلم واما كلام غيره فليس كذلك بل بمنزلة الرواية كما يعلم من الاصول وهذا
 مراد الجيب ولا شك في صحة **قوله** لا يتبين في الاصول
قوله لا يتبين في الاصول **قوله** لا يتبين في الاصول

فان قيل لا يتبين في الاصول
 فان قيل لا يتبين في الاصول
 فان قيل لا يتبين في الاصول

تقع عن الامر شرعا وجوب هذا الدم تكميل سبب عن الوجود كقضي ولان موجب العمل
احد امرين من الهدى والصوم غير ان كل واحد يجب على تقدير واحدهما بتقدير على الآخر
وهو الصوم وكذا الاولان كلاهما موجب واحد لهذا العمل انتهى وفيه مثل قوله
قوله فلهذا هذا **قوله** انما جئنا بهذا ليكون لنا الامر وقد يقال وجوب هذا الدم
تكميل سبب على الوجود كقضي والافعال وجبت من المأمور حقيقة فلا يلزم هذه الكثرة
قوله ولهذا اذا كانا مودا بالبحر وقرن ابو رحمة الله تعالى **قوله** لان سورة وقيل
اذ لم يطعم الامر فلهذا العمل الغنى والنجس في خبر من الغنى في مثل **قوله** واجبات
دم القربان وقد وقع الامر النقص الى قوله بخلاف دم الحنظل فيكون من مال
الامر والمقصود خلاف ذلك **قوله** واخره فان كان كذب الذي استدعى الى قوله وهو
كذلك لا يكون منقطع **قوله** لا يتوجه هذا المعنى بعد ما قال ابو حنيفة ربه ان لم يزل
الا انقطاع في حكم الربا فانما الشواب حكم احروي فليس في **قوله** فتعين الذي شاع فيه
قوله وعلى هذا في استثناء العلم والولد ما لم يزل ثم لم يزل انقطاع نفس العمل
من الله عليه ولم يزل ليس بغيره الا بالعلم بل انقطاع ثوابه بغيره انه لا يجد له ثوابا
من هذه الثلثة وكذا حكم الافة ونظيره حديث الامام الى ان **قوله** والماضي
اجازة لا يتصور فيه ذلك **قوله** الظاهر ان يقال والماضي وجب جميع اجزائه **باب**
الهدى **قوله** ولا يجوز هدى السق والتقية والقرآن الا في يوم النحر **قوله** لا يجوز هدايا
ما لغيره انما في ما لو ذبح بعد اجزائه الا انه ما ركب للواجب وجب لا يجزى بالاجزاء
او المراد الاختصاص من حيث الوجوب عند ابي حنيفة ربه على قولنا كونه مباحا
حتى لو ذبح بعد التحلل بلقي لاشي عليه وغده عليه دم واد اوقت هذا فاعلم ان
لجواز في قوله ولا يجوز هدايا المتقية اه فيه نوع اطلاق **قوله** واجبات في قوله
الذي قبل يوم النحر جازاة **قوله** ان ثبت الاحتمال وقد علم بالادلة **قوله**
الا يوم النحر فتعين ذلك **قوله** العيب الكبير هو ان يذهب اكثر من ثلث الاعداد
قوله التحصيل بالاذن لم يطهر الى وجهه وان قدر لفظ مثلا الا ان يقال وجهه
العيب فيها كما لا بد **قوله** لان العيب علة **قوله** لفظ النسل مقم **قوله** وهذا خرج
على قبل هذا وقع مكرنا **قوله** وبدون هذا الشا ولا سكر اربعة او لم يذكر في

الاول

الاول منع النسل بالدم ونحوه كما لا يخفى **قوله** كقضي ولا يتعلق بشرط بلوغه
ان لا يحل قبل ذلك **قوله** لا يثبت لان غنوم النسل لا يقيد عندنا **قوله** انما
واجبة اتمام غيرهما معا **قوله** كان الانسب ان يقال وان كانت بالواحد
قوله كقضي اهل عتق او اوقفوا في يوم وشهد قوم اتمم وقوا يوم النحر
والعكس ان لا يخرجهم عنها رابعا او اوقفوا يوم الروية **قوله** قال صدر كقضي
في شهر الحوت في لفظ الحدابة احتسابا رابعا او اوقفوا يوم الروية وقد كتب في
شهد قوم ان كقضي وقوا يوم الروية اقول صوره هذه كقضي في شهر
الشهادة لا تخون لاني في الحلال لم يملكه كذا وهو لي يوم التثنية بل ربا
وكما هو في النجاسة وما مثل هذه الشراوة لا تقبل ما حتم ان يكون في العدة سنة
وعشرين وصورة مستلزمة ان كقضي وقوا ثم علموا بعد الوقوف انهم غلطوا في الحساب
الوقوف يوم الروية فان علم هذا المنع قبل الوقوف بحيث يمكن التدارك قال الامام
يا مكرنا كقضي الوقوف وان علم ذلك في وقت لا يمكن تداركه فبنا على التليل الا ان
الكان التدارك ينبغي ان لا يقيد هذا المعنى ويقال قد تم تخ النسل بما بنا على التليل
وهو جواز التقدم لا نظيره لا يفسح لغيره وفيه جنة فان التليل هو عدم الحكم على
التدارك اصلا وفي الوقوف يوم الروية كان ممكنا في الجملة كما ان رابطة الحكم
ولا نظيره التدارك باب الامكان بان يعلم ذلك لا بعد الوقت لسنه لال قال في
الضيق لم يمان فاضى ما تيقن انهم وقوا يوم الروية لا يخرجهم وان لم يعلموا ذلك
النحر **قوله** فان اقر على رمي النحر **قوله** اي على رمي حجره **قوله** انما
ما يشا يكره وركبا افضل لكنه ورد في كقضي **قوله** اذا ورد في كقضي كقضي
فما وجد ذكره في الكتاب **قوله** لا ترم القربة بصنف الكمال **قوله** في الكتاب **قوله** لا
النسل **قوله** والكاح طريقه **قوله** لا فحوة فيها **قوله** يتقضي لكل والشرب **قوله**
الامام في اسلام بان هذا حديث مشهور **قوله** فيه بحث **قوله** ولو امر ان يدين
لا يطهر العقد لم يصح **قوله** في عتق **قوله** الجواب الى قوله انما كانت تعطي **قوله**
قوله ولان الفاسق الى قوله ويقربا يتعلق بنفسه من كقضي وغيره **قوله** فيه بحث
قوله وقال محمد وزفر جميعا الله لا يحول لان التماس في الكاح شهادة وشاهد

قوله كقضي اهل عتق او اوقفوا في يوم وشهد قوم اتمم وقوا يوم النحر
والعكس ان لا يخرجهم عنها رابعا او اوقفوا يوم الروية
قوله كقضي اهل عتق او اوقفوا في يوم وشهد قوم اتمم وقوا يوم النحر
والعكس ان لا يخرجهم عنها رابعا او اوقفوا يوم الروية
قوله كقضي اهل عتق او اوقفوا في يوم وشهد قوم اتمم وقوا يوم النحر
والعكس ان لا يخرجهم عنها رابعا او اوقفوا يوم الروية

على المسلم كما لم يها كلام المسلم **قوله** كان الظاهر ان سيدنا علي عليه السلام لما قال **قوله**
هذه الشهادة تجزئ شهادة الكافر على المسلم والى بطلانهم بعد الاعتقاد **قوله**
والشهادة شرط على العقد **قوله** لا ينعى على اعتبار اثبات الملك عليها بسبب هذا العقد فيكون
هذا الكلام لعله ان الشهادة شرط في الكساح اه فليقل **قوله** وتركيب لجه هذا التنا
في الكساح شهادة شرط اه **قوله** لا ينبغي ان يتصور تركيب لجه هذا الشهادة في
شهادة شرط على اعتبار اثبات الملك عليها وكل شهادة شرط على اعتبار اثبات الملك
شهادة عليها **قوله** لانا المقدم الثانية اه **قوله** فيه يخفى فان حصر شرط اثبات الملك
في الشهادة عمالا نفس احاطة اليه اصلا وليس كذلك لانا المقدم الثانية لا يبرح
ويكون اثبات المطلوب كون الشهادة من شرائط كالا يخفى على من يعرف فليقل
الخط **قوله** لان الاب يجعل مباشرة الاتحاد المجلس الى قوله لان المجلس غلق **قوله** فيه
او الاظهر ان يقول بدل قوله الاتحاد المجلس حضوره في مجلس وبدل قوله لان المجلس
لعدم حضوره في المجلس لان المجلس غلق فلا يمكن ان يجعل الاب مباشرة **قوله** فيه يخفى
واقول ارى انه لا فرق الى قوله لان الاب اذا كان حاضرا **قوله** فيه يكلام صاحب الجهاد
ما ينبغي الهداية في بابا كهر من ان اولى في تزويج الصغيرة سفيرة ومقر للاتحاد
مراجعة **قوله** لا يقال هو ليس بوجيل على الجهد فكيف يتقبل مباشرة اليه لان العقد
له غير ترة الموكل اه **قوله** هذا الكلام جاز في المسئلة السابقة ايضا **قوله** فيه يخفى
قال المحقق **قوله** له كما حرم عليكم **قوله** قال الله تعالى فممن عليكم انما كنتم وكنتم وكنتم
وعلى كنتم وحالاتكم وبنات الاتح وبنات لاخت واما كنتم الاتح ارضعكم وكنتم
من كرفانته واما كنتم وبنات كنتم وبنات كنتم الاتح في حوزكم من نساكنم الاتح وكنتم
فلا جناح عليكم وحالاتكم الاتح الذين من اصلكم وان جموعا من الاثنين الاما **قوله**
الله كان غفورا رحيمًا والخص من النساء الا ما ملكه ايانكم كتاب الله عليكم وحكم
ما وراءكم ان تتقوا باوالمكم محضين غير مسافحين فاستمعوا له ممن فاقوا
اجور حق فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيت به من بعد الفريضة ان الله كان
جبارا لايه قال تعالى في تفسير قوله تعالى واحكم ما وراء ما سوى الحق من
المذكورة وخص عند بالسنة ما في معنى المذكور كما سير حرم الرضا وحكم بين كراه

[illegible]

جلد اول
 جلد دوم
 جلد سوم
 جلد چهارم
 جلد پنجم
 جلد ششم
 جلد هفتم
 جلد هشتم
 جلد نهم
 جلد دهم
 جلد یازدهم
 جلد بیستم

على الآية لزيادة ذكر منها على الآية قال صلى الله عليه وسلم لما نزلت الآية والذين يوفون
 الآية على ما وعدهم من النكاح ان النكاح لا يقع الا بعد الطهر والنجاسة في النكاح
 لم يذكره الا بلفظ الجمع فلا يجوز فيه ذلك الوهم وهذا ظاهر **قوله** صلى الله عليه وسلم جازا لا يصلح
قوله في بحث فان الآية والثاني لا يرد على من قال على الكور ونفسه حيث سلم ان النكاح
 لا يكره النسخ **قوله** حتى لا يلزم حل النكاح اجماعا لا اتفاقا **قوله** ان من بين ائمة الربا
 حرم المصاهرة **قوله** فكان الانسب تقديمه على الجمع وحل خير لكونه سكا لا خيالا
قوله تفرقه الولد جو من هومن مائه والاستمساخ بالجزء **قوله** الكسبة
 من هذا العنفس حرمه الاستمساخ بالولد وفروعه ليس الا والمطلوب بنفس حرمه
 كلهما لا خوايفا والصلوب تركيب العنفس لا اشتقاقا بحيث يتم الكل **قوله** ان
 ولما ان الوطى سبب الجزية بواسطة **قوله** فالولد جو من الاب وهو جو
 الام ايضا متصل بها فخط حتى يفصل عنها بالقرار **قوله** وكذا من الولد
 الولد **قوله** في بحث **قوله** ان قبل لو كان امة **قوله** محل هذا السؤال ان غيبا في الكسبة
قوله بعد ما ولد ان **قوله** بل هذا الوطى وهذا اولى في بيان كطو الكود على موضع في
 بل هذا الوطى فهو الاصل في حرمه **قوله** الاقوال في حديث آدم وم **قوله** ان قبل ذكره
قوله اي ذكر خلافه ان في فيها فان لا لا وتو في جانبها كما لا يخفى فقي عاودة **قوله**
 كما في الطلاق الرجعي ولهذا اتفق القيد **قوله** حتى لا يجوز لها ان تترج بغيره **قوله** لا
 ولا يترج كولي اتمه ولا امرأة بعد **قوله** قال النسخ في شرحه لان مقتضى الزوجية
 الرجل على المرأة بالخط والصلح والديان لا صلاح الاطلاق قال لا بعد النكاح
 فواؤن على النكاح والاستبراء فاقبضت تدرت وللعبد بالاستبراء
 فيعذر ان يكون زوجه لعبد ما وسيدته لتسا في البين انتهى ونحن نعلم ان كونه
 تفصل اعماله **قوله** اسندوا بوجهه تعالى الى قوله وقوله تعالى **قوله** لا يلا
 والثانية في سورة النساء **قوله** لا يجاب هذه الاثر ان مشتركة بينهما الى قوله وفيها
قوله لا يخفى عليك في تقريره من الكل حيث يلزم من ان لا يكره النكاح غير ان مشتركة بينهما
 لا يستلزم الجمع بين المتباينين والاولى ان يحول فلو صح كاح السيد اتمه
 بعد ما كان المملوك انخص الشخص الكالة وفيها مما مائة فليس كل فان ملكه لم يملك

Handwritten text in Arabic script, likely a list or record, with some numbers visible (e.g., 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 19, 20, 21, 22, 23, 24, 25, 26, 27, 28, 29, 30, 31, 32, 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 86, 87, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100).

الكتاب عن هذا قلنا باختلاف المذاهب فانه لا يرد ولا يمكن ان يتركب في
العبد وسيدته لان العبد مقهور محض لما للفرق فلا يمكن ان يكون قاهر
قوله واعترضوا فيها من مجتنبين مختلفين **قوله** ان كونها مكتبة بجهة ملك اكبر من كونها
مكتوبة بجهة ملك اقل **قوله** الجواب لانهم اتفاهم ملك منافع بنفسه **قوله** لا يرد
لو كانت مكتبة منافع بنفسه فجاز لها ان تمكن نفسها من عبادة حتى يبطاها ما و
فيما ذكره هو الجواب بنفسه لا المنافع وكم من شئ شئت منها وتبعها ولا تبيت
الاستقلال واصالة على ان ذلك ليس بصحيح ايضا فانه تقر في الاصول
ان الرقيق ليس بملكه في حكم الحيوة والدم غير انه المكتوب على اصل الحرية ولهذا
يصدق منه الاقرار بالجمد والقصاص والسرقه مستحكمة قال في البيع لان كونه
والدم حق لا حيا بها لهما في الدنيا ولهذا لا يملك كونهما في الدنيا **قوله** لا يرد
قوله تعالى **قوله** هذه الآية في سورة النور **قوله** في قول لا يرد بانه عن بيان
قوله غير المنطوق لا يرد من المنطوق على فصل في موضوع وهذا بعد تقرير تسليم
وذلك ايضا فيه ما فيه **قوله** في قوله تعالى **قوله** في قوله تعالى
تزوجها من نفسه **قوله** في قوله تعالى **قوله** في قوله تعالى
المائدة **قوله** في قوله تعالى **قوله** في قوله تعالى
البقرة في الجرن الثالث من الجرد الثاني **قوله** في قوله تعالى
ابن الله الآية **قوله** هذه الآية في سورة التوبة **قوله** في قوله تعالى
مشركوه الى قوله والجواب **قوله** في الشكاف بانه اية البقرة منسوبة بقوله
والمنحس من الذين اتوا الكتاب من قبلكم وسورة المائدة كلها ثابتة لم ينسخ
شي **قوله** والجواب ان الله تعالى عطف المشركين على اهل الكتاب **قوله** في قوله
الى اهل الكتاب بجماد في الآية لو كانت دلالة العطف على المغايرة افوى من دلالة
على الاتحاد مع ان قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك
وقوله تعالى لعنوا الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة وامن آله الا الله واحل
على اهلهم مشركوه وتقرير النهاية اوضح منه حيث قال الحكم من العطف ان من كان
مغلوبا فيهم ولم يلفظ بوجوده وفي قوله القدير كعبه وود من ارادة الشارع في ترك

[illegible]

١٦٦

من عبد مع الله غيره غير لا يدعي انما هو بنى ولا كتاب ولا علم من علمه في قوله تعالى
الذين كفروا امن اهل الكتاب لا يتوفون قتلى فلان قتلى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
فان توفيل بن عمر بن الخطاب قال في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
والمؤمنين من الذين آمنوا والكتاب **قوله** فان قلتم انما هو بنى ولا كتاب ولا علم من علمه في قوله تعالى
ان لا يجوز على الحكم قيات على كونه في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
لانه في بطلان الحق **قوله** قلت ما رواه محمد بن علي بن ابي حمزة في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
غير صحيح القياس في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
وغيره ولا يمنع شي من الحق بسبب الاحكام في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
لا يطاق الحكم ولا يمكن كونه من نفسه لظواهر ولا يخلط في القياس في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
ان يكون ولا يمنع بالقاء لان الحكم يتناول كونه في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
قال في هذا جعل لول كونه مانعا منه **قوله** في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
وهو كذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
بجمع الحديث وكون كونه من نفسه لظواهر ولا يخلط في القياس في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
وهذا المعنى وهو بطلان التخصيص في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
من زوجات بنات كان اما **قوله** في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
لا يوافقون لوجود هذه وهو مبرور لمرأة مستقيمة لثبوت نسب كونه **قوله** في قوله تعالى
التاويل في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
الاستصحاب دون كونه بالانسي في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
الاستبراء وجوبه باضعاف **قوله** في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
لست بمتقنا حيث اجابا عن بي يوسف في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
ان يقال لمرأة انما هو بنى ولا كتاب ولا علم من علمه في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
واجيب بان جاز انما هو بنى ولا كتاب ولا علم من علمه في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
على ما قرره في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
قال في الحكم لينا كناية سببية فانما هو بنى ولا كتاب ولا علم من علمه في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
مخوف في اي سبب علم ما جاء في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

من عبد مع الله غيره غير لا يدعي انما هو بنى ولا كتاب ولا علم من علمه في قوله تعالى
الذين كفروا امن اهل الكتاب لا يتوفون قتلى فلان قتلى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

من عبد مع الله غيره غير لا يدعي انما هو بنى ولا كتاب ولا علم من علمه في قوله تعالى
الذين كفروا امن اهل الكتاب لا يتوفون قتلى فلان قتلى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

من عبد مع الله غيره غير لا يدعي انما هو بنى ولا كتاب ولا علم من علمه في قوله تعالى
الذين كفروا امن اهل الكتاب لا يتوفون قتلى فلان قتلى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

الكتاب

اي لما ثبت اجماعهم على كونه علم من علمه في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
فان قيل بان جاز في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
ابن عباس قلنا نعم كونه كونه في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
قلنا بل **باب الاول** **قوله** في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
والا كونه **قوله** في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
بيان في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
برضا **قوله** في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
ولا يبعد ان يراى لم يبعد عليها تسببا ومباشرة **قوله** في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
كما اختاره **قوله** في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
والمرأة لا تنوب عنه في ذلك لان الحق لا يوافق لمرأة في الحكم نفسا صارت كمن
لها في البيع من نفسها ولا يمنع اتساع لا يخفى عليك ومن هذا الكلام فان الحكم عقلي
منافق كمنع فيضري بالاذن كما لا دون له بان يوجب نفسه قاتل لجلال الحكم في
في شرح الحكم **قوله** في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
ولا يبعد ان يراى عن كونه ولا يبعد له **قوله** في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
فقط كما نحن هذا البينة اذ لا يبين بحسن العادة او خلوها فيه لا قصد منه في
وعدم ذكره اصلا **قوله** في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
الا بولي وروي ابن جابر حديث لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها **قوله** في قوله تعالى
الدار قطعي باسناد على شرط الصحيحين انتهى **قوله** في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
المدعي ان الحكم لا ينفذ **قوله** في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
لا يبعد الا قول في حال كذا قيل لكن لا يخفى عليك ان نفى الجواز عن كونه
وتقديره جاز في امر اخر فالرد الاول يرد على ابي يوسف رحمه الله ايضا فكلما
ان في **قوله** في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
الحق فلا يضر ان ارادنا انتفاء ما على وضوء العقل في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
فخوارا تعرف في حاله حتى من اعلم **قوله** في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
في اعلمنا هذا الكفر في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

من عبد مع الله غيره غير لا يدعي انما هو بنى ولا كتاب ولا علم من علمه في قوله تعالى
الذين كفروا امن اهل الكتاب لا يتوفون قتلى فلان قتلى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

من عبد مع الله غيره غير لا يدعي انما هو بنى ولا كتاب ولا علم من علمه في قوله تعالى
الذين كفروا امن اهل الكتاب لا يتوفون قتلى فلان قتلى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

من عبد مع الله غيره غير لا يدعي انما هو بنى ولا كتاب ولا علم من علمه في قوله تعالى
الذين كفروا امن اهل الكتاب لا يتوفون قتلى فلان قتلى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

من حق الجاهل ووفور الشك **قوله** ما ثبت هذا الدليل ولا لكاح الاب وتجدد
الاولى هو التبع **قال المصنف** ثم الذي يؤيد كلامنا فيما تقدم قوله صلى الله عليه وسلم
الى العصب **قوله** في بحث لان هذا الحديث يدل على شيق كاح المرأة بدون كولي فمخرج
لست نفع علينا وجوابه انه لما دلل الدليل على جواز كاح المرأة نفسها ولو لم يلزم
هذا الكاح بطريق الاجراء دفعا للشك **رضي** **قال المصنف** بشرطه القضا **قوله** قال
ابن القيم اي في كسبه ويشترط القضا في الفقرة فموضع هذه والفقرة يعلم
ونقصان كسبه وكل طلاق وبابا زوج الذميه التي كسبت وصح طلاق حلالا لانه
وقد جمع بعض الفقهاء فرق الطلاق والكسب وما يخرج منها الى القضا في قوله
في خيار الكسب والاعتاق • فقرة حكمها بغير طلاق • فقد كفو كذا ونقصان
بهر • في كاح صا • باتفاق • مكاح الزوجين ولو بعض زوج • وارتد كذا وكذا
ثم جيت وعنه ولعان • وابي الفرج فقرة بطلاق • وقضا القاضى في الكسب
غير مك وروى وعنه • قوله باتفاق اخر عن الحسن من زنى فان كاحها جائز
عند ابي حنيفة روى وتجدد فاسد عند ابي يوسف • فالفرقة منه بطلاق عند
وشيعه عنده لعمري وقوله على الاطلاق اخر عن قول مجتهد • فانه يفرق بين
من الزوج فخر فقرة بطلاق وبين كراهة فخر وكل فقرة بطلاق اذا وقع عليها
في الحدة طلق وقت الا في الكسب لانه يوجب فخره مؤبده وكل فقرة توجب فخره
مؤبده لا يقع الطلاق بعدها انتهى قوله فقد كفو كذا اي في تزويج المرأة نفسها
باتفاق اخر عن الحسن من زنى فان كاحها جائز عند ابي حنيفة روى وتجدد فاسد
ابي يوسف روى فالفرقة بطلاق عندها اه اقول لكان قول داكنا جائزا عند
فالفرقة كما اختار قوله وشيعه عنده يعني ان هذا الكاح فاسد عند
فساد عنده **قال المصنف** وهو معنى الكلام **قوله** انما لما سيعول بعد الطلاق
ويجوز ان يقال كذا وكذا كسبهم الا انه لا يلزم لقوله كسب فخره فخره فخره
لان فخره كسبه فيما اذا كان الزوج كفو او كراهة **قوله** في بحث فانه
لم يكن الزوج كفو او لم يكن كراهة يحتاج الفرقه الى القضا ايضا كما مر
فيستقضى كلامه ليلين به على ذكره والجواب ان ذلك فيما اذا زوجت امرأة

وانما ان

وانما اذا زوجها الا ولها وليس لعقد بيا فخره يحتاج الى الفسخ وسبب
الكفاة **قوله** لانه بعد العقد يستلزم **قوله** اي يستلزم الزيادة **قوله** عالمها
بجوار العقد **قوله** اجار العقد بفتح بالنقض **قوله** وقوله ثم عندها الى قوله
بالذكر لان من نصيب ابي يوسف اه **قوله** هذا الحكم الا ان كانا هرا بذكر فوله
عند قوله ويشترط فيه القضا فيحتاج وجوبه اخبره الى هذا الى قوله ولعل
ان ابي يوسف ما بشرط وقوع الكسب بالقضا لانه قضا في كسبه فخره
ولا يلزم منه ان يرى خياره كسبه **قال المصنف** وان لم تعلم فخرها كسبه فخره
فكسبه **قوله** في بحث **قوله** ان الصغيرة البكر اذا ادركن واستوفرت للبكر
فكسبه اه **قوله** الا ان يقول البكر البكره او البكره البكره او البكره البكره
قوله وقوله لان ما ثبت دليل عدم البطلان في حق كسبه **قوله** انما
ينقص دليل على عدم امتداد اختيار البكر الى ان كسبها بل على عدم كسبها
في حق كسبها ايضا لان صدقه يكون باتفاق الزوج كما يظهر من قوله في تحقيق
بما لا وجه **قوله** وما لم ثبت ثبوت الزوج اه **قوله** منقوض بخياره انتهى
سلطان الا صوب ان يقول فاقبثا باثبات **قوله** ليل شمل البكر
قوله كما يشمل كسبه **قوله** دون سكوت الكلام **قوله** دون سكوت كسبه **قال المصنف**
لانه يصح من لا شيء **قوله** ان اعيد الضمير الى الفقرة هذا الكلام في الفقرة
العقد مسلم دون ما نحن فيه لانه يفرق القاضى كما في الحب والنفقة وان ارجع
الى الجوار فخره كسبه بكلام مع انه مستحق الحب والنفقة والجواب ان كسبه فخره
البلوغ يقع من كراهة الا يرى انه يجب ان تقول امرأة حين يقع فخره كسبه
ويحكم القاضى بمسحها في الحب والنفقة **قوله** ثم ذو والاحكام **قوله** في
الاحكام هذا ليس على صراط كراهية بل على صراط اللغو فان كسبت وتبين
من الجوار كراهية وكذا الاخوات **قوله** ان في الا ولية ثبت كسبه
بطريق الدلالة **قوله** القول بانها بطريق الدلالة مشكل وليس ربي
كراهي الرجال في الكمال وقد سبق **قوله** والقول بتوريث ذوي الارحام
قوله الا نسب له دليل ان يقول والقول في كسبه ذوي الارحام وتورثهم مع كسبه

بعد الكساح اه كما لا يخفى **القول** في قوله ولينبت ثب ودين **القول** قال لا يلزم
قد استفيد مما ذكره ان كولينين اذا استويا كانا خوين شقيقين انما زوج قدوة
من عليهما من قال لا يجوز ما لم يمتعا على عقد والعلم بان زوجا كل منهما فانما
لنابن وان لم يعلم ان ابني او قسما بطل العدم الاولوية بان يصح ان يزوج
على ذلك ما ينبغي في باب ما يوجب كساح وما لا يوجب ان ولاية الكساح شيت
من الاولين **القول** في قوله ولان لا يقرب ما يمتع لانه لا يلزم لا يلزم
الى ولاية **فصل في الكساح** **قال** **المصنف** ولان انتظام المصالح بين الكساح فليس **القول**
بين الكساحين خبر ان في قوله ولان **القول** قلت جاز ان يكون نكاحا **القول** لا يخفى
هذا الجواب اعراضا عن الكساح فهو صلح من غير تراخي للخصمين لان الكساح الكساح
لا يفيد حكمه وهو كملك كالفان كبيع العاصد فانه يفيد حكمه كما صرح به ابن القيم في
فصل الثاني ثم لو طرح ما ذكره لكان ترويج الاوليا من غير الاكراه مشروعا
منعقد ابين ما ذكره وليس كذلك على ما يجي تفصيله وتعلل الاول ان يجازي
التعاضد بين كساحين كذا على جواز الكساح بدون الولي وبين كساحين كذا
على علم جوارهما ما الى الكساح على ما سبق تفصيله **القول** لا يرى ان كساحين
عليه وسلم **القول** هذا الاستدلال على ما ذكره في ان نبت عثمان رضي الله عنه من
انساب قريش وان لم يمتع رتبة بنهاشم **القول** ولعله ابو يوسف رحمه الله
القول لفظه ابو يوسف رحمه الله ليس من قول كساح فقله وقوله ابو يوسف رحمه الله
القول هو كساح واخره بذلك عن رواية **القول** قال ابن القيم هو اخره عما
روى عن ابي حنيفة رحمه الله من جرد ردة ورجعه كساحي وقال كساح من نكاح
حنيفة رحمه الله ان الكساح من حيث المصالح غير معتبر **القول** فلا ينبغي عليه الحكم
القول قال ابن القيم في التفرع من كساح ان لم يمتع الاول على امر وبنوت وهو كساح
من ان امرأة تفرع بفق الزوج فوق ما تفرع بفقته نسبة انتهى ونحو قولنا
التفرع لا يلزم الى مثل بل الواقع ابنا وامر الدنيا على امر الاخرة لا يرى ان يزوج
الكساح من امور الدنيا وينبغي على الدنيا **القول** وزوجته بادن صدق **القول**
وكذلك ان تقول ان تبدل لانا والاوقات بتغير كسوم والى ما فعله ذلك فقد اري

من حال كان بعد من كساح في كساح لا حوال ثم كون بانه على الله عليه وسلم من رجب
صحا بغيره **القول** وهو وصفا مؤثرا في ابنا **القول** ما يظهر ما نبتة لم يكن طاعة
عليه الا يكون تحليل في مقابلة كساح في كساح في كساح **القول** في كساح
سوف رطاه بعد الكساح فلا يجوز **القول** ان قيل هذا نكاح كساح في قول
من ان الكساح من جانب آخر معتبر فلما فرق ما بين كساح وكساح فلهذا
الكساح باقية من جانب واحد دون غيره لان رتبة العزوجة تستبج رتبة الاوليا
انما باقية ردة فرق بين كساح في الدنيا وبينها في غيرها على ذكره ابن القيم في
هذا وكذا ان تقول ما سبق في اول الفصل هو من جنس الى حنيفة رحمه الله ومنه جوارها
معتبر من جانبها ايضا وينقل الشراح عن الكساح في اول الفصل الثاني في كساح
قال والله اعلم **فصل في الكساح** **القول** بالكلية **القول** بان يقول تزوجت بنت علي
القول هذا ليس من التزوج بالوكالة بالولاية **القول** قال **المصنف** انما انشأ في قوله
فروزه **القول** قال ابن القيم هذا الاستدلال على ان كساح في كساح
انما يقول في كساح الاول والى الجوار كقولنا ولذا اقصره نكاحا فيما عدا
زوجه رحمه الله كمن كساح في كساح في كساح ايضا لانه لا يثبت ولاية الجوار
الاب والجد ولا ينصون ان يجوز روج ابن كساح بنت عمه من نفسه والذي يجزى كساح
من كساح كساح هو تزوج كساح بنت ابنه من ابنه وليس من نفسه
من كساح لا يمتع مستثنى ولو جعل نكاحا لم يقع تحليله كساح فان من كساح
لا يقع ما يشهد الكلام من كساح شرعا الا في الولي فح كساح فروزه كساح
لا يمتع كساح الى ولاية الجوار ما انشأ في كساح روج ابن كساح بنت عمه البان
فروزه فلتا مل الا انه لا يجوز ذلك عند الشافعي ايضا الا في وجه ابعد كساح
في كساح **القول** لا يرجح الحقوق البان **القول** قال كساح في قوله ولا يرجح
اليه قلته تحليل صحيح لو سلم من التقض ولم سلم فان الوكيل لو فرج من كساح على كساح
بشبهة انتهى ويمكن ان يقال في كساح لا يرجح اليه الحقوق بخبره كونه عاقد وجعل
نفسه مدرا رتبة على العقد فلهذا **القول** هذا اي مجمع ما ذكره **القول** او التفصيل كذا
القول ولما ساج اجاب **القول** في كساح ما ان هذا الجاه لا يوجد في حل كساح ولا يزوج

[illegible]

وهذا القول في كراهة الصبيح الى قوله فعلا للبر غفرا هو انما في حق حوز الاطلاق لا في حق
غيره وانما التفتي وهو انه لا يباح الاطلاق من غير عذر **اقول** العمل هذا يجعل عذر
اباخذ الاطلاق فقيس في هذا المقام فانه لا يخلو عن الكلام **قوله** فلا يصح
الزوج في ابطال آخرها بقوله **اقول** فيه انه لا يناسب الفس والظاهر عندي ان
منعني في ابطال حتى لا يغير والاول وهو شرح **قال المحقق** ولا شبهة منه **قوله** لفظة من في قوله
منه هي الاتصاف به اي ولا شبهة متصلا به ككل المفروض عند الطلاق بعد دخول
او بعض المفروض عنده قبله **قوله** كيهن احد العقدين عوضا حسن **لا خلاف** **قوله** رادوا بقوله
المعقود وهو كسبغ قال ابن ابي عمير ولما قيد به لانه لو لم تكن على ان يكون بضع كل هذا
للاخرى او معناه بل قال زوجتك تبي على ان تزوجني بشك ولم يزد عليه فقيس
اتفاقا ولا يكون شعارا ولو زاد قوله على ان يكون بضع تبي هذا اياك لشك لم يقبل
بل زوجه بنته ولم يجعلها صداقا كان نكاح الثاني صحيحا اتفاقا والاولى على الخلاف
انتهى فعلى هذا كان الظاهر ان بقول كيهن كل من العقدين عوضا على لاحد قبله
الزوج كما لا يخفى **قال المحقق** وان تزوج عبد باني مولاة على خدمته سنة جاز **قوله** الاول
تاخير قوله بادن مولاة عن قوله على خدمته سنة **قوله** التسليم رتبة العقد **قوله**
هو المال **قوله** لا كذلك **قوله** فان رتبته بعق بال **قوله** وعلى هذه السنن ينفذ
جواز النكاح على خدمته جوازا ورعى الغنم **قوله** يدل على ذلك طلاق **قوله** لا كذلك
لكنه يمكن ان يجاب الى قوله ثم على قول محمد تجب قيمته لخدمته **اقول** مكان ما قبله
ان يقول كذا المضاف على اصلها لشكها يلزم الاتساق ولعل الاولى ان يقال محمد
متفق معها في سلب ما أتته عن الخدمة قبل العقد وانما يثبت لها الماتية بالعقد
لاشبهان لها الماتية بخبر العقد بل التسليم بعده فان كسروا انما تدفع به فان
الما قففة به وانما **قوله** وذكر بعض الشراح **اقول** رادوا اتفاقا **قوله** المحقق
ان قوله اذا لا يستحق فيه **قوله** بالاولاد لا على ان الخدمة ليس بال **اقول** ولو جعل
وهذا اشارة الى وجه دلاله قوله اذا لا يستحق فيه بحال على عدم الماتية لا في
ما ذكره ثم كراد من ثبوت الماتية نفى تقوما على ما يدل عليه تشبيهه بتسليمه ثم كره
وقوله لان تقومه انفسه **قال المحقق** وهذا لان تقومه بالعقد **قوله** لا تقوما

[illegible]

ان اذا افسد التسمية من كل وجه فلم يكن الجواب المسمى انتهى وسيصح المسمى في
 اختلاف الزوجين حيث نقل دليل في حنفية رة ونجد رة ان مهر المثل هو الموجب في
 في باب السكاح **قوله** لان الواجب في الطلاق قبل الدخول بنفسه انتهى **في**
 ان التسمية فاسدة ويجوز يجب نصف المسمى **قوله** انتهى ان يقال اراد بالجنس
 مصطلح الفقهاء وهو النوع باصطلاح غيرهم **قوله** فيه بحث فان كل من العبد والمكاتب
 جنس عند الفقهاء وليس نوعا باصطلاح غيرهم بل اخص منه كما لا يخفى **قوله** واصل
 اختلافهم ان محمدا مع ابي يوسف **اقول** قال العلامة الزيلعي هذا الكلام لا يكاد
 ابد الا ان محمدا لم يعلق الحكم بكونه من ذوات الاشياء ومن ذوات القيم ولم يقيس هذا
 لجهة اصلا وانما الخبر كون المسمى من جنس المكاتب رايه ام لا فان كان من جنس يتعلق
 بالمشاء رايه وان كان من خلافه يتعلق بالمسمى هو وان كان من ذوات الاشياء او من ذوات
 القيم انتهى الا يرى انه اذا تزوجها على هذه الاشياء فاداهو خيرا او هذه الجارية فاداهو
 على ما يعبر التسمية عند محمد لا اختلاف للجنس واذا تزوجها على هذا الذي
 من كل فاداهو متجنس بغير الاشياء ويوجب مهر المثل لانها للجنس وان اردت
 زيادة التفصيل انظر الى الكافي والزيلعي **قوله** ويجوز اطلاق اللفظ وارادة
 غير ما وضع **قوله** فان من قال هذه الكلمة طالق لامرأته او هذا المهر حتى اجده
 يقع الطلاق والعناق والطلاق الكلمة والماز تجوز **قوله** احد هما ان كرا باليمين
 هو الحقيقة من حيث **قوله** الى بلا اعتبار الوجود والملازمي بلا اعتبار الصفة مطلقا
 على ما في كلامه هذا لما سيذكره في كتاب كسج ويدل على ذلك ما قوله بعد اسطر
 وانما يدل على صحة **قوله** بالذات **قوله** في قوله والاشارة يوفى الذات لا
 لان قوله موجود في اكثر اذات فان لفظ الذات فيه نفس معنى الحقيقة من حيث
 الصفة **قوله** فيكون النفاوت بسير الكا لعبد ونحوه وكيفية الذكر والانثى في غير
 الانسان **اقول** والمالية في العبد وحل الانتفاع في الذكينة من الاحكام دون الاو
 لان في ان الذكر والانثى كما لا يخفى **قوله** المانع كالاسكار **اقول** انتهى على الصفة
 والصفة تتبع الموصوف في الاستحقاق **قوله** في الاستحقاق الارادة **قوله** لا بد
 هو اكثر رايه **اقول** لم يظهر ما ذكره وجه ترجيح جانب الاشارة على جانب التسمية

ان بچیل سنی انقیب و الجبل علی الخلف فقد خرج من قاف دارا
 و انوار و با بالجا ان کانت حلاله اولیٰ شکر کم از نه و بالعلی ان کانت
 و نه بالعلی اوله اوله اوله اوله اوله اوله اوله اوله اوله اوله
 ان بچیل سنی انقیب و الجبل علی الخلف فقد خرج من قاف دارا

[illegible]

فان لا يستحق بالكلية ويرى عليه انه اذا كان مستحقا فلم لا يجزى على نفيه **قوله**
يوجب فوات رضا **قوله** بالانف **قوله** بان الوقوف على شرط غير ممكن **قوله** في غير
ماتى عام التعليل بقوله المذكور اوله لا تقدر انقضاء ما ذكره الشارح في السلم فراجع
علمكم يجب لها **قوله** لا راد على لان **قوله** كون كل واحد منهما موجبا اصلها **قوله**
هذا الكلام لا يقيد بالالزام على ابي يوسف ومحمد ومهما التمس لان موجبا لاصل
عدمها المستسمى كما سبق **قوله** ولما ان المستوفى اى من منافع البيع
بهذا العقد **قوله** لا يفتقر الفاسد الذى ستم فيه كمره والافا لكساح الفاسد
اذا لم يتم فيه مهر كمثلها بالافا مانع على شرط **قوله** وهو ليس بالكل
ليس بالمتقوم **قوله** يشير الى انه معدوكم حتى يوجد ايجاب كمنوعى **قوله**
لعدم صحة التسمية **قوله** اى من كل وجه وهذا التعليل على هذا التقدير يخص
ابى خنيس **قوله** والا فعدمها الموجب لاصلها هو ستمى لان لا يصح تسمية اصلا
فيعد الى مهر كمثل وقد فرغنا **قوله** فان لم يندم التسمية **قوله** اى تسمية
على ستمى قال ان الهم عدم التسمية اى لان لم يتمها فكانت راضية بالجلد مقفلة
حقا في الزيادة الى عامه حين لم يتم فاده الى اوفاد ذكره فراجع ما يفيد جدا
قوله ولا بد من تعويم المستوفى **قوله** لا يخفى عليك مقفلة اخوك لانه لا بد من
من اوله انه غير متقوم لان نفسه ولا بالتسمية لبطالها ومن اخوه انه متقوم
في نفسه بدون التسمية مع انه حصر تعويها اولها في كونه بالتسمية فليشأنه يجوز
ان يقال انه قصرها في بالنسبة الى تعويم في نفسه بحسب عرف التجار لا يرى انه
لا يتقوم في الزيادة ولا كذلك الجميع ويجوز ان يقال مراده في الاول انه غير متقوم في
التجار كما ليس ملايا قض لاخوه او لمراده غير متقوم بتبصيص الشارع
الظاهر من تقريره وفيه بحث **قوله** قصرنا الى هو قفينا في مثل هذا العقد
التسمية وهو عقد المفوضة **قوله** قوله هو راجع الى مثل قوله في مثل هذا العقد
قلنا هي صحيحة من وجه دون وجه **قوله** فعلى هذا يكون التعليل مختصا بابى خنيس
والا فعدمها اذا تمت التسمية من وجه لا يعارض الى مهر كمثلها كسابق
الا يقال ذلك في الكساح الصحيح فليشأنه **قوله** انما قيدت المستوفى **قوله**

وانتم اخوه بتعليل بعض الاقوال في النكاح وقد شرحنا طريقا قبل ان ارادوا ان يثبتوا
وجال بعضهم على كنهها ضعيفة لا يمنع النكاح بناء على التقادم كما لا يخفى من كنهها
اقول لكن شرح النكاح وغيره في ما بينكم وبيننا بان استبرأ السيد ليس بواجب بل مستحب
لفظة على معنى الاستبراء الا ان يقال ان التبرئة بالاستبراء ليس الا في عدم منع النكاح
دون الوجوب فليقل **قوله** انه لا تزوج **اقول** فيه ان هذا غير محتمل **قال** المحقق
او لا يتغير به **قوله** ذكره في غير كراهية على ما قيل في الزرع **قوله** واجب بان هذا محتمل
حالة البقاء بان السنين كراهية ولم يوجب **قوله** هذا الحكم يتفاد من قوله وكذا
اذا اسلم احدكما بطريق الدلالة كما لا يخفى ولا يبعد ان يقال محتمل كونه ما اذا خرج
الكافر بالمسلمة بالقره والعلية كما وقع في الفتى التي تملكها من تعدد توري **قوله** ان كونه
واحدة **قوله** فيه بحث فان ذلك عندنا واما عنده فملك شتى والتفصيل في باب كونه
من الكافي وغيره على ان اثبات كونه لا يتوقف عليه حتى يعقله فانه لا يمكن ان يقال
احدهما خير من الاخر حتى يخرج به **قوله** ويجوز ان يقال هذه كعدة لم تعتبر لعدة
اقول فيه بحث فانه يقول اذا حاصت بعد اسلام من اكرم منها ثلث خفي انقضت عدتها
فيحل لها التزوج بمن ساق صرح به كونه في شرح الكفر ولا يتبع ان يقال كعدة ثم
معدة **قوله** ولما ان كفا صدا بالكارح وفات وتغيره بسلام المرأة او زوج كونه
مات كفا صدا بالكارح **اقول** ان خير بان فوات كفا صدا حصل قبل كونه في كونه
الا بانه سببا ثم ليت شوي بالخاصة الى توسط فوات كفا صدا فانه لو رد في سبب
الفرة ابتدا الاستقام الكلام والظاهر ان مراد كنه الفوات المذكور هو الفرة
فالان والهم في الفرة للعد فليقل فان ذلك بعيد غاية البعد لا يرى الى قول
ليحصل المقاصد بسلام **قوله** فلا بد من امر اخر غيرهما **قوله** يجوز ان يقال السبب محتمل
الدين المستلزم لذلك في الكتاب وفي غيره هو الاختلاف في ذلك كونه في كونه
واذا اضيف فوات الى اضيف ما يستلزم الفوات وهو الفرة فكانت الفرة مصداق
الا بانه **قوله** لا تقوا تقدم على الا بانه كيف يكون مما فرسبنا المتقدم **قوله** وجه قوله
ان الفرة سبب يشترك فيه الزوجان **قوله** الا ان يقر هكذا هذه الفرة فرة بيشتركا
الزوجان الى افره قال بان الحكم على معنى انه يتحقق منهما وهو الا بانه او يكون كذا ان الا بانه يشتركا

فانه ممن اسلم عن الكفر ومن لم يسلم عن الكلام انتهى الا ان قوله كالفرة سبب لملكته
الحق الاول ويجوز ان يقال الملك سببه يشترك فيه كنه **قوله** وقوله مع قدر عليه
بالاسلام زيادة تأكيد واري ان سر كانه فصل لانه لو كان شرطا بطل نكاحه بالجنب
والفرة **قوله** فاما ذكره كمالا فان تزويقي كفاضي مما بالبريق الاولى حيث يخل
في الامساك لمعروف بخلاف العنين والمحبوب فليقل **قوله** قال في النكاح وخوفه في
عند آباء الزوج الاسلام وكانه اراد انه بسبب بطريق انسيابة الا فقد تقدم انسيابة
هو الا بانه **قوله** سبب حكم كفاضي بالفرة كالشهادة كونه في التقاضي بالحق
والفرة حقيقة بتفريق كفاضي **قوله** ولما ان مدة كنفه الى قوله فيستوي بينهما **قوله** في
قوله فان ولاته قد سقطت والكراد بانقطاع الولاية سقوط ما كنه على نفسه وما لا **قوله**
لو انقطع الولاية لما جري بينهما النكاح **قوله** وهذا لا يخلو دليل الحزم **قوله** في كونه
وكذا ايضا لاثبات مذهبان التباين ليس سببا للفرة ولا يتعلق بدليل الحزم وكذا
ان كون التباين سببا لفرة من مقتضى دليل كونه كونه في كونه فانه كونه كونه
بدليل بطلان دليل **قوله** اما البسي يقتضي كفاضي **قوله** هذا الكلام من كفاضي
بخلاف ما ذكره في تعليل عدم جواز اجبار كعبه على النكاح على فصل النكاح وشرح
الكفر وغيره **قوله** وقوله اما البسي **قوله** هو مبتدأ وخبر بعد سكون وهو قوله لا يثبت
المذهب **قوله** المحقق ولما **قوله** ان مع كتابين حقيقة وحكما انارة الى الجواز
عن قياسي على كونه التباين وقوله البسي يوجب لك كونه حارفة وقوله
ثم هو يقتضي الصدا في محل كونه اما حصة يعني ان رد ان يقتضي الصدا في محل كونه
وكذا ثم انه لا يتحقق الا بانه يقطع الكراه وسند ما هو وان رد ان يقتضي الصدا في
في محل كونه في محل الكراه ايضا فغير مسلم **قوله** وهذا لو كان سببا في كونه مسلم
لا يخلو كراه مع تفرسب **قوله** قال في كراه وفي كونه مسلم تفرسب في كونه
رجلها الى الاسلام بان من زوجها بالتباين ولو خرجت امرأة بنفسها قبل زوجها
لم يثبت لها صارت من أهل دارها بالزواج احكام مسلمين او لا يمكن من كونه
من حل الاسلام فلا تباين يربط في الصورة الاولى اذا اوجها الرجل ثم اخرجت
التباين بينهما وبين زوجها حيث حقيقة وحكما اما حقيقة فله واما حكما فلا يخفى

وزوجها في دار الاسلام حكما انتهى كلام ابن القيم اعني قوله واما حكمها فلان في
الحرب حكما وزوجها في دار الاسلام حكما بحث فاصل ثم على تقريرها بالحكم ينبغي ان يكون
التأخير اتمل الدين لو كانت حسيبة مكرمة مسلم او ذمي وخوفا من دار الاسلام
او قبلها **قوله** وقد اخرج في هذا الكلام الجواب عن قوله وهذا يسقط الدين عن
حسبي لان الدين في الزمة وصح من محل لا في الرتبة **قوله** فيه بحث بل الزمة
في الانشاء على بين في الاصول ثم لو صح ما ذكره بدم ان يسقط الدين اذا كان
وليس كذلك نفس عليه الزمعي وغيره **قوله** ولو مات وجبت العدة **قوله** الم
فان الجدة لا يستلزم احكام الاسلام وايضا اعتقاده وجوب العدة غير معلوم
لانه لا وقت له في هذه اولى **قوله** فيه ان جوده اما مسلم وذمي كما هو ظاهر
للمحلي فضلا عن الاول **قوله** في الجاهل ما بينا من ان لا يمنع على
بالموقوف الا انه لا يجري بها بما لم يردم توقفه لفرقة هذا الى انفساء **قوله**
تتبع النفس والمال وتبطل المك **قوله** فيه بحث فان مكه للمال لا يتوقف
ان مراد بالوضعية قيمة النفس فذلك انشائه الى امر من النكاح بالشرع
الا لمصالحه وكما لا يتبطل بينهما كونه مستحقا لقتل قتيل ويجوز ان يكون
مراده بالابطال ما يتم الراد الى الوقوف **قوله** في وجوه الفرق ان ردة من
النكاح **قوله** تصوير الفسوس في شكل انثى في هكذا الردة تمنع ابتداء النكاح
لما فيها اياه ولا شيء من الطلاق كذلك بل هو رافع له فلا شيء من الردة
ويجوز تصويره في شكل الاول **قوله** في الطلاق رافع **قوله** في الطلاق
رافع كذا وجد بطلان الردة فانها لا يمنع دفعه وينبع الابتداء **قوله** في
لا يتوقف لفرقة **قوله** اي يكون الا بانعقاد الماسك لا مانعا للنكاح خلافا
قوله سببا عنه **قوله** مستغنى عنه في عام الدليل مع انه كلام ونعم الدليل بان
الردة ممانعة لابتداء النكاح ولا شيء من الطلاق وكذلك بل يمنع بعد وجود
ملك من الردة بطلاق **قوله** ما وقع طلاق امرته بعد الردة **قوله** في
العدة **قوله** الردة تافى النكاح ابتداء كذا ابتداء **قوله** قد سبق دليلهم
التأني ابتداء في هذا ايضا الا ان هذا الجواب منقوض لما عده في الردة تأني

ابتداء ولا تأني بعدا على امر في دار الاسلام **قوله** لان التباين الدارين منافق
قوله بذكرهما في يخرج العود من خير التصور وتعلق الاول في بقا لا ينفك
بالاشوا وطلاق كين غير واقع **قوله** ان بني خنيفة وهم من كروب اربوا
الزكاة **قوله** واحد ابنا قراضا **قوله** فان قيل الما ردا ولم يقع منهم دفعة **قوله** كان
فيه **قوله** فان التباين اذ اجهل لم يحكم بتقدم نشي على نشي **قوله** في كفو في كفو
قوله في كفو عن عائشة رضي الله عنها ان كني عليه السلام كان يعدل في القسم بين
قوله فيه بحث فان فعل رسول الله عليه السلام لا يدل على الوجوب وقد مر جواب
القسم لم يكن واجبا عليه دم فكيف يصح الاستدلال بهذا على وجوب قسم بين
الدين لا يدل على الوجوب ايضا والا ان يجب كشوية في كفوها والتباين لا
يكف ويحكم ان يقال هو انظر كدولها بكونه لا يعدل بل على الوجوب **قوله** في
ولا فصل فيما روي **قوله** قال لا تنكح ارا و بهلدين المذكورين قبل هذا وكذا
نكر من صاحب النجاة بلا فائدة لا عدم الفصل فيما روي يعلم من قوله لا طلاق
ما روي وما كان يحتاج الى ذكرها جميعا انتهى وجوابه لا يخفى فانه استدلال
على كونه مكرورة في المختصر ثم بين ان الجدية والقديمة سواء استدلالا
وكلاهما محل كالحاق بينا وبين ثمانية فحينئذ لا ولي ان يقول لما ذكرنا من انه
أيدل قوله لا طلاق ما روي **قوله** في كفو في كفو كفو دون طرفة **قوله**
ونكر الضمير راجع الى كشوية ككوفها مصداق وكوفها بمعنى العدل او باعتبار
صحتها **قوله** هذه بناء على الاول **قوله** فيه بحث فانهم صرحوا انه لو اتهم عند
منطق شهراني بخبر رافعه الا في لم يؤمر بقضاء ما مضى في ما يؤمر بشي
بينهما في مستقبل فكيف يصح قوله وهذه بناء وقوله ولكن نقول فليتأمل **قوله**
قوله فكذا انه ان يافروا حدة منقضى **قوله** في صحة التفرع كلام **قوله** في كفو في كفو
زمنه رضي عنها سال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ترجها وتجعل يوم
لعائشة رضي الله عنها **قوله** قد صرحوا ان القسم لم يكن واجبا عليه دم فلا يصح
الواجب ومعه يقتضي ان على الواجب فليتأمل جوابا ان يكون جعلها آية لعائشة رضي
الله عنها لعدم وجوب قسم كتاب كفوها **قوله** وسبب كونه بالرضا كونه

يعني شبهة الجرحية **قال** كفى لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجرم كعنه والحقان والادب
 كذا **اقول** الاملاجة الارضاكية والادب والوحدة **قوله** لكن وكما ياتي رسول
 يصفه لانه لا نسخ بعده **اقول** قال كذا في شرح الرضا وحمل ذلك على قوله
 انتهى في وكما كان ذلك ما ياتي بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا
 قرآنهم وبه يدفع ما ذكره الشارح **قال** كفى لما بيننا في قوله **قوله** بعده
قوله فلم يخفى دلالة الكتاب **اقول** بل لا احتمال لك الدلالة والادب لم يتغيرت
 ملكا بغير الاستدلال **قوله** واذ لم يخفى دلالة الكتاب على ذلك كذا **قوله** في ذلك
 دلالة على حقيقة **قوله** وان يلزم اثبات فرعية بانه مؤلف ولا بعد فيه **قوله** كذا
 الاثبات لا يكون الا بالكتاب الحاصل على ذلك كذا **قوله** في ذلك كذا
اقول فتبين ان الرضا في اللغة الرضا يقال لغيره ما يقع اي يرضع عنه ذلك
 راضعا ويطلق على الكبير في اللغة الرضا يقال لغيره ما يقع اي يرضع عنه ذلك
 عاقبة انما سمع صوت عليه فيطلق منه اللبس **قوله** جاز ان يتعلق بالاختلاف **قوله** كذا
 والافويجب صراحة حال من لزم **قوله** وكان اسم ابي فليس **قوله** كذا
 على ما يشهد عليه كتاب الاحاديث وغيره **قوله** لا بد وان يكون من كذا في ارضه مؤلفا
اقول وانما خبره بانه يقع كذا بدون جعل كذا مؤلفا باللام فان امرأة اذا ارضعت
 ثم جاز من كذا في اللغة الضاد ولا يجوز لك كذا ان تزوج ولد مريض **قوله** في ذلك
 الغلبة قال ان لم يغير الادب اللبس ثبت كونه **اقول** فيه ان وضع كذا في الاحتمال
 بالمال لا بدوا بالادب كذا **قوله** كذا **قوله** كذا **قوله** كذا
 الا بعد تعارض من **قوله** كذا **قوله** كذا **قوله** كذا
 لا يبرده التعارض في المصطلح وكذا يقول انما نتج كذا ان اولم يكن له ليل انما كذا
 على ليل ما قبل **قوله** كذا **قوله** كذا **قوله** كذا
قوله في موضع الاصول **قوله** كذا **قوله** كذا **قوله** كذا
 لا تعارض كذا **قوله** كذا **قوله** كذا **قوله** كذا
 حقيقة في انه غير موجود كذا **قوله** كذا **قوله** كذا
 رابذة لا تقبل لانه ان ازيد انه معلوم حقيقة قط ان ليس كذلك وان ازيد انه معلوم

هذا هو الحق لا يخفى عليه خافية
 في قوله كذا كذا
 في قوله كذا كذا

حيث ان ليس بمقصود فتحت الشبهة ايضا بول **قوله** كذا **قوله** كذا
 ان يقول كذا لان اللبس هو مقصود ثم يمنع ذلك الجواب **قوله** كذا
 لم يبق محال لعدم العادة ولهذا لا يوجب وطعا حرمه كذا **قوله** كذا
قوله كذا **قوله** كذا **قوله** كذا **قوله** كذا
 واو جوبه الا ان يقال ثبت بسماؤه وفيه بحث **قوله** كذا **قوله** كذا
 في استعمال النقص **قوله** كذا **قوله** كذا **قوله** كذا
 الولادة **قوله** كذا **قوله** كذا **قوله** كذا
 وهو يكون اذ لا يمتنع في غير الادب ما هو باكتفاء لم يتحقق **قوله** كذا
 هو ما ثبت خبره **قوله** كذا **قوله** كذا **قوله** كذا
 كل مكان يتبين وكل شرا كذا **قوله** كذا **قوله** كذا
 والصواب عند علم انه كل حيوان اذن طاهرة فانه يولد وكل حيوان ليس له اذن
 فانه يتبين **قوله** كذا **قوله** كذا **قوله** كذا
 بحث الا ان يراى الدلالة الطنية الضعيفة وشكها بوجودها فكل من كذا **قوله** كذا
 ان قوله صواب الى الاستواء **قوله** كذا **قوله** كذا
اقول علو من ماد كذا يلزم ان يفيها بالبرهان بطريق الاولى **قوله** كذا
 كذا وقوله كذا بغير من جها استقطب **قوله** كذا **قوله** كذا
 ويجوز ان يقال الضمير في قوله جها وقوله راجع الى المرأة الكبيرة دون الصغيرة
 اذ لا فصل بينهما لعدم المحابرة قليلا **قوله** كذا **قوله** كذا
 وهو نفس كذا بتقبل كذا **قوله** كذا **قوله** كذا
قوله كذا **قوله** كذا **قوله** كذا **قوله** كذا
 لان الرضا ليس بافاد الكساح **قوله** كذا **قوله** كذا
 ان كذا كذا **قوله** كذا **قوله** كذا **قوله** كذا
 وخبره لانه لا يتبع ان يقال ان زيد الكنة مطلق وهذا لا قوله مسيبة وقع خبره ان
 لانها وان اكدت او انت خبره بان مسيبة خبر كذا وخبره كذا في اي ليس بها شرا **قوله** كذا
 اولان اضا الكساح ليس بسبب الا لزم لانه غير مفعول بالمال في كونه الى قوله

قوله كذا كذا
 في قوله كذا كذا
 في قوله كذا كذا

حده وتضع او يطرأه اقتطرها فتصير الى امر الله فخذ الطالق لا يخلف بوطئ
في الطلاق الذي فيه الطلاق وعدم وطئ انتهى وسخ هذا الطلاق لا يترقب
الى هذا الحكم من شرح ثم قال الشارح والحق ان كراهة الطلاق عقب الجراح
في ذات الخيض لو ومن النكاح بغير الجبل كان الولد وشان حاله
قوله اما ثانياً في ان لا يقع الطلاق **اقول** استعيماً بالثبوت كما تأخير ذلك لان
ان لا يقع الطلاق الا حين يوجد دليل احاط به اليه على انتفى الدليل عقب
الوطئ لم يجر الطلاق فيه فلا بد من زنا يتحقق فيه ذلك وهو كسره والى
ان يحل قوله والرقبة وان كانت تفرأ على منع وجود الرقبة فيه فانها وان
من جهة التي ذكرنا فقد وجدت من جهة اخرى فليسا **قوله** وقد سقطت
الرقبة الى **قوله** اذا سقطت جهة الرقبة وابطاة الطلاق كان لا يترقب
في زنا بعد وصالها بالراح الطلاق فيه وهو معنى وجوب كسره **قوله** وقد
الشرع بالتفريق على فصول العدة يعني قوله كما فطقتوه من العدة فمن قال
عكس ربه اي لا طارعة تعين في ذوات الاقارب فرق على الاطراف وفي حق
والصغيرة على الاشهر لانها في حق كافر في حق ذوات الخيض **قوله** ان
الاتقاني الاصح عندى مذاهب محمد لان الله تعالى اوجب تفريق الطلاق في
فصول العدة في قوله تعالى فطقتوه من العدة ومعنا في هذه الجبل لا يترقب
فصل من فصول العدة فلا يفرق الطلاق على الاشهر فلهذا ايجز الشارح
المبني بوضع الجبل لا بالشهر انتهى **قال** المعنى ولما ان الاباه بعد الحاجة ونه
وليلها **قوله** لا يقال هذا مخالف لما مر في الدرر سابق من ان دليلها هو
الاقدام عليه في زنا بعد والرقبة لان الطاهر ان الكسار مجازي **قوله** وهو
يعني من قوله لان حكمه بطريق العدة **قوله** واعل لا ولي في حال يعني من كونه
النفقة فانها في حال عدم جوازها في زمان الخيض كما مر قبل **قوله** وان
الشارح ان لا يجرى **قوله** يعني تاج الشريعة **قوله** بقرينة ان الرجعة حق الا قبل
لقد تعالى فان الرجوع عن كونه ما اوجب الله تعالى على جهاده **قوله** فان كان
من ذوات الاقارب لا يثبته في طائفة من كل طائر **قوله** وان نوى ذلك **قوله**

لان

لان الامام للوقوف وقت السنة طهر لا يجامع فيه **قوله** لان ابن الحوام وجهه
هو التحقيق ان الامام لا يختص من المعنى الطلاق المختص السنة وسنة طلق
الى الكامل وهو البني عدا ووقتها فوجب جعل الثلث مفعولاً لا طاهر
واحدة في كل طهر واما تعليل كسره فلا يستلزم الجواب لان المعنى حينئذ ثلث الوقت
السنة وهذا يوجب قييد الطلاق باحدى جملتي سنة الطلاق وهو سنة طهر
وحينئذ فتواتره ثلث في وقت سنة ويصدق بوفوعها جملة في طهر لا يجامع
فانه بهذا التفسير امتنع تعميم السنة في جميعها بجلها ما قد انتهى وكذا في
وقد السنة للطلاق الثلث ثلثه اطار لا يجامع فيها وذلك لانها في كل
قال المعنى ويتبين عند نيته **قوله** قال ابن الحوام ويكون الامام للتعليل اي لا جعل
التي اوجبت وقوع الثلث انتهى وعلى تقدير الشارح اكمل الدين الامام للوقوف
على كل حال **قوله** واضح الوقوع صح الا يقع **قوله** لا ينفذ **قوله** اجيب ان الوقوع
لا يوصف باطرده **قوله** لا يعني ان قوله ان طالق ثلثا فيه جملتها البديهة والنسبة
ما ان تكلم بهذا الكلام بقصد ايعاج الثلث جملة بدوهم وحرهم وانصافه كونه
ثلثا سني عرف بالسنة والوقوع به ليس فيه ثمة لومته والبديهة مكان
بالسنة المرضية **قوله** لم يقع البتة **قوله** اذ لم ينفذ ذلك فيعيد تعميم الوقوع
يعني اذ انوى ذلك **قوله** وقد ذكرنا الطرف في فكر المطرف **قوله** لا ينفذ ان زنا
موجود اليوم واليوم الذي قبله والطرف في لوجوده مكرره وليس في
مكرره وفيه نظر لانه يستلزم التام في اعباءه والاقصا **قوله** لا ينفذ
تمام تحقيق الكلام وتبين كرام فارجح كتب الاموال وانطباعها
قال المعنى ومن ضرورة تعميم الواقع فيه **قوله** قال الشارح ولما فيه نظر لان
الوقت لا يستلزم تعميم الواقع فيه لا يرى انه لو كان لا ينفذ ان طالق كل يوم
ولم ينفذ لانه لا يقع الا طلاق واحدة عند ما حكاهما في فروع ان الوقت عام
كايدي في لفظه ولا يلزم منه عموم الواقع انتهى وكما ان تعمله وراى كونه
وزان قوله ان زنا موجود كل يوم فيجعل كسره الطلاق الواحد اذ
نفيه بجلاني قوله ان طالق السنة فانه بعد اختصار لطلال لا واما السنة

اذا اراد تعيم الوقت والطلاق المستمر لا يخص وقت الستة بل يوجد كل
 مثلا مجال العمل عليه بل بكل على المتجدد فالله في قوله تعيم الوقت للتعيم
 وقت الستة ومن ضرورة تعيم وقت الستة تعيم الواقع فيه فليتل **فصل**
قال المحقق لما ان قصد ابتاع الطلاق **قوله** اي قصد التكلم بما هو موضوع
 لا ابتاع الطلاق كذا قيل وفيه بحث **قوله** والمراد بالجوهر النفوذ دون
 الذي يقابل له كونه **قوله** ايضا لو اراد ذلك كان الطلاق البديعي
 وليس كذلك **قوله** المخرجة اذ ان كذا **قوله** اي غير واقع **قوله** لا يصير صدقا
 اي واقعا **قوله** والعلة فيه **قوله** اي في الطلاق **قوله** كما كانتا ومن **قوله**
 اي من تلك الجملة **قوله** ليس فيه انك انفصال **قوله** اي نظر الى الاكراه وجاهة
 الاضطرار لا يفرق ذلك بخلاف السوفاة نظر الى نفسه ليس بمعتبة كذا
 معتبة انما هو بالنظر الى الغير **قوله** اما الاقرار بالجلد ودفع السكران
 يثبت على شيء فيجعل راجعا اقوية **قوله** اذ اجعل مع ذوال عقل غير
 العقل زجرا فلم يجعل مع عدم رجوعه راجعا ذلك ليس بما سبب **قوله**
 فان قلنا الدليل اخفى من المدعى لان المدعى ان الطلاق بالرجوع **قوله**
 او بعد الاول دليل بل على ان الزوج اذا كان حيا **قوله** فيه ان حال الجسد
 من قوله ومعنى الادمية في الواكل مكان ما كتبه المجمع واكثر في الفعل
 التشريك في اصل الفعل **قوله** كان لبعض الالام **قوله** اي لا يكون لكل الالام
قوله اجيبا بانه يفتى في قوله فيكون مخفيا لها **قوله** فمهم المأني **قوله** فغير
 مطلقا وعدا لثبوتها ايضا اذا كان في مقابلته المطلق واما كذا **قوله**
 قوله صلى الله عليه وسلم العدة بالنساء **قوله** الجواب ان ذلك خطأ **قوله**
 اي كذا كونه ملحقا في وجه الاستدلالين انه يجب ان يكون اعتبار الطلاق
 بالرجوع من حيث القدر تحقيقا لمقتضى **باب ابتاع الطلاق** **قوله**
 ولا يستعمل في غيره **قوله** اي غالبا بقوته قوله لغلبة الاستعمال فينبغي التمسك
 بين كلاميه **قال المحقق** لغلبة استعمال **قوله** قال ابن القيم لا ينبغي عليك
 ان الموصوف بالعبث معا وما وصفه بعدم الاستعمال في غيره والعبث

في نحوها

في نحوها

في نحوها الاستعمال في الغير قليلا فنبهه وانفع لفتا بل بين الغلبة والاختصاص
 يجوز ان يكون كذا فيمضي ولا يستعمل في غيره غالبا بقوته كقوله الثاني كما انشأه
قوله واما لفظ الرد فقد يستعمل فيما لم يزل ملكه **قوله** اي ما يستعمل كذا في الرد
 والعارية ولا زال ملك فيها **قوله** وقوله كذا اذا نوى الالة معطوف على قوله والالة
 الرجعية **قوله** فيكون في كل ما ساع حيث جعل معطوفا على قوله والالة الرجعية مع ان
 على حذف وصو قوله وان لم ينو شيئا **قوله** جاز ان يكون كذا به ما لم ينو البتة
 التعيد بعد امر الالة البتة يقتضي شيئا **قوله** هو محيل الى المراتب وبيل الشخص
 وليس بشيء بل يعود الى القيد الذي يرفع الطلاق وهو الكحل وتقرير الطلاق
 لرفع القيد الشكافي والقيد الشكافي غير مقيد بالعمل **قوله** اي في غير مقيد كذا
 هم الفاعل لم يقل كذا في الاولي من جهة المعنى هو ان يعود الى المرأة اي في مقيد العمل
 لاحدا وهو كذا هو ليس بقيد محسوس او شرعا لان المرأة لا يجب عليه العمل **قوله**
 ويكون نصبا على التفسير **قوله** اي نصبا على التبرؤ في التبرؤ في بحث الامر لان تفسير
 الى الجمل محال للفظ ولهذا اذا قرئ بالصفة ذكر العدد في الالة لا يكون
 الوقوع بلفظ العدد لا بالصفة حتى لو قال لامة طلقك ثمانا او واحدة وقدمتا
 قبل ذكر العدد ولم يقع شيئا انتهى **قال المحقق** ولما انه لفظ **قوله** فيه نظر لان قوله
 فرد لا ينافي لتمام لان الكلام في عدم صحة نية الطلاقين بالطلاق لا في عدم صحة نية
 به فكل كذا قال الربيعي والظاهر ان مراد المحقق سد بابا بنية نية الثالث عن هذا اللفظ
 من جميع الجمل حتى يزيل لزوم مدعا بالالة لونية فليتل **قال المحقق** معا - طلاقا **قوله**
 بفعل محذوف وتقدير الكلام انت طالق لاني طلقك طلاقا **قوله** لان كل واحد منهما
 لا يباع بتقدير المبتدئ في الثاني **قوله** فينبغي ان الاليم لتمام ان يقول كذا قال انت طالق
 الطلاق ثم اقول انك طالق كيف يقع تقدير المبتدئ في الثاني وهو منصوب بانه قد لا يقف الى
 خصوص ما في العا **قال المحقق** والى يعبر به عن **قوله** اي الى الذي يعبر به عن جمل
 من حيث انه ملايد اليد والعين لان التعبير فيها من حيث انه يجر وجاوس فينبغي
 والتفصيل في مباحث البيان في المطول قيل الاستعارة **قال المحقق** في ان العدم
 وبوجه العدم **قوله** الكلام وان كان على التثنية الالة لا يدل بعلم من جواز استعارة الزا

في نحوها
 في نحوها
 في نحوها

وكذا الوجه بترك التسمية لانه لا يدل على هذا جواز ارادة الشخص نفسه من الكلام
 الى غير هذا كما في سبب قوس ويستدل بالظاهر ان هذا قولهم امر في حقهم
 سالما وقولهم في الله ما بعش راكس وقوله لها وبني وجه بركت قوله لا يصح والشواهد بطول
 من هذا يكون قولهم وقوله ما رد المصنف الى اختلافه **قوله** اجيب بان مراده صاحب اليد على قوله
 وعندنا ان نرجع اذا قال لاروق اخيرا باجمعا طلق **قوله** يمكن ان يؤول الى قولهم في حقهم
 كما جازعوا به في بعض الروايات وكذا في قوله ما تفرق رتبة وقوله في ثبوت الفعل بالي عن تقدير
 ولا يخفى عليك ان التاميم بناء على ان كذا به من مضاف اليه والشرط موجود لان لا يخلو
 الى اليد ايضا **قوله** اما الكلام من حيث الحقيقة **قوله** في حقهم دون الاما **قوله** وقوله حقيقة
 بمرارة عند الحقيقة **قوله** في حقهم ان يكون حقا في حقهم **قوله** لانه من باب كونه واردة الكل **قوله**
 فانه لا يعقل ان تكون ثمة افتقار الشيء الى ان يكون في حقهم المصنف **قوله** في حقهم
 من واحدة الى واحدة **قوله** اجيب بان تيسر الى قوله والاول من الكثرة **قوله** في حقهم
 الثمن عند قوله من واحد الى اثنين عند اي حقيقة وليس كذلك **قوله** واما الكلام في الاول
 والاكثر كلام الحكم والثالث غير مدكور فيه **قوله** لانه لا يرى انه لو كان من واحدة الى
 اثنين ثمان عند اي حقيقة **قوله** في حقهم في شرح الكثرة للربيع وقيل **قوله** في حقهم
 به الاكثر من الاول معناه اذ كان بينهما عدد **قوله** في حقهم فانه اذا احتل بينهما في الاول من
 والاكثر من الاول معناه اذ كان بينهما عدد **قوله** في حقهم فانه اذا احتل بينهما في الاول من
 من اثنين فليس **قوله** في حقهم اذ لم يكن بينهما عدد **قوله** لانه لا يرى انه لو كان من واحدة الى
 حقيقة **قوله** في حقهم لانه لا يوجد **قوله** لانه اذا كان المصلحة الاولى موجودة قبل هذا الكلام
 ينبغي ان يقع هذا الكلام واحدة عند **قوله** اجيب بان قوله ثمة صادر في حقهم **قوله** في حقهم
 المصلحة الاولى اقصا ويبلغ كلام العاقل ينبغي ان يفسر فيه ولعل وجهه من فعله
 الكواحة فان افعال المصنفين ما كرهه كما سبق وسبب نظره في رأس الورقة انما
 وتفصيله ان صون كلامه عن المالعا وصون فعله على كراهته تعالى رضا فبني على
 عدم المقتضا **قوله** في حقهم المصلحة بالاعتناء **قوله** في حقهم من زفر **قوله** ولونوني
 في قوله من واحدة الى اثنين **قوله** في حقهم فانه اذا قال من واحدة الى اثنين او بين
 واحدة الى اثنين تقع واحدة عند اي حقيقة **قوله** في حقهم فانه اذا قال من واحدة الى اثنين او بين

اجيب بان مراده صاحب اليد على قوله
 وقوله في ثبوت الفعل بالي عن تقدير
 وقوله في حقهم المصنف
 وقوله في حقهم فانه اذا احتل بينهما في الاول من
 وقوله في حقهم فانه اذا احتل بينهما في الاول من

يقال مراده يصدق عند ما وفي اشياء يصدق عنده وعند ما فليسا من
 قول المصنف وكذا ما بين بالي من هذا **قوله** في حقهم فانه اذا احتل بينهما في الاول من
 اش خيرا بانه لا يمنع هذا عن جعله على طريقتيه بل هي الطائفة فان من الحكم ولا
 ولا يخفى ان ما يليه مع نبوءة **قوله** في حقهم فانه اذا احتل بينهما في الاول من
 فانه لا وجه ان يشتد على ذلك بخلافه **قوله** في حقهم فانه اذا احتل بينهما في الاول من
 انتهى **قوله** لانه وصفا الطلاق بالطلاق **قوله** في حقهم فانه اذا احتل بينهما في الاول من
 لا يكون بانها عند مكنه يمكن ان يصح البان عنده بهذا القول لانه لا يقول
 اقوى من الصريح فجاز ان يكتفى بالابري ان قولهم طلاق غير التام المجمع في الصنف
 بالحكم من قولهم جواد ولان قوله الى التام يفيد الطول وكذا في جاز ان يقع
 عنده بخلافه اذا وصفه بالطول لانه لا يستعمل عادة وكذا في الكافي وجاز ان يقع
 له روايات وفي العناية يتمثل ان يقال من قوله من مذهب الى التام المباح
 في الطول اي بالطول الكثير فخذ في الصنف لقوله تعالى فخذ كل صنفه نصيبا
 على سفينته صحيح او صالحة او سيئة انتهى وفي قول صاحب الكافي ولان قوله الى التام
 يفيد الطول والموضع بحيث لان الوض غير مدكور في دليله على ذكره في هذا
قوله في حقهم فانه اذا احتل بينهما في الاول من
 من الكل فتر لاجل منزلة الافراد والاعراف فداخرة في سببها لا يفتقر
قوله لانه الفهم لجميع اجزاء النصارى **قوله** وهذا لا يوافق كلامهم وكذا قوله
 ان يقول لهم جميع اجزاء اليوم من طلوع فجر الى غروب الشمس كما قاله **قوله** في حقهم
 اجيب بان يقع التام فيه ايضا في الكروية وهو افعال المصنفين وقوله
 ولا تسع لاتباعها **قوله** في حقهم فانه اذا احتل بينهما في الاول من
 لان حذف في **قوله** في حقهم وصفا بالطلاق في جميع الافراد فتر لاجل منزلة
 قبل فيه اشارته الى الجواز عن قولهم انما هو **قوله** في حقهم فانه اذا احتل بينهما في الاول من
 غير مخرج عن حقيقة **قوله** في حقهم وصفا بهذه الصفة **قوله** في حقهم فانه اذا احتل بينهما في الاول من
 فلا مصداق **قوله** في حقهم فانه اذا احتل بينهما في الاول من
 الاستيعاب **قوله** لانه اذا كان استيعابا منع جاز بان في غرضه ان لا يتعين لجزء الاول والكل

نية فان الجواب فيكون ان النية كما لا يخفى **قوله** لا يبي حيشه رحمة الله ان كلمة او
الى قوله والسند على ذلك يقول الشافعي **قوله** فيه ان ما ذكره على تقدير تسليمه لا
لا يدل على اشتراك فانه يجوز ان يكون شيئا له في الاخرى جازا وحل عليه او لا
من الاشتراك على علم سببي بعد سقوط **قوله** ووجه ذلك ان اصحابنا وضعوا
المعروفة **قوله** في كلامه **قال** المصنف واذا انصبك خصا منته فحمل قول المصنف في نصبك
على انه لشروط **قوله** فيخرج احد معي **قوله** فيه ان هذا على تقدير اشتراك
يلحق الوعيد بطلاق **قوله** في **قوله** من قال لا طلاق **قوله** في كلامه
التي خرج من كلامه **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف والطلاق وضع لا
لازاهما **قوله** قال ابن القيم المصنف للمكمل الاول عليه بقوله مشترك لانه
له ملك عليها ولها ملك عليه انتهى وفيه ان الطاهر انه راجع الى الملك في كل قول
المصنف **قوله** في كلامه **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف والطلاق وضع لا
على الاشتراك اي انه اراده فان المملوك كما يبيع بغيره في عقد البيع ولا يشترط
في عقد النكاح والطلاق **قوله** في **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف
ان الطلاق لا رآه الا في قوله **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف
الطلاق **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف والطلاق وضع لا
ولا ارى جاسما وجوابه مذكور في شرح الكثرة لم يفتي وكذا في قوله لو كان في
مقيد آمن جهنما كان ارأه في يدنا وليس كذلك مع انه كلام على سند على لا
بالعلم من كلام الشارح **قوله** في كلامه **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف
فرفعه بكونه باصانة الى المملوك كما في الاصل فان الحق اذا اضيف الى كوفي
اجامته **قوله** ولا يمكن ان يفتح اليد في ملك شخص واحد **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح
فان المهر والنفقة في مقابلته ملك منافع الزوج ايضا لا يلزم اجتماع اليد بين
في ملك شخص واحد وموضع العلق **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف
يلزم اجتماع المالكية والمملوكية وذا غير جائز كما نظره **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح
بين **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف والطلاق وضع لا
في لفظ الفرق **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف والطلاق وضع لا

واما الزنى

واما الزوج فله ملك على غيره **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف
بين مستثنين الى قوله في حق النكاح **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف
فان النكاح عنده في نكاح مستثنين اما هو في العدة وفي الاصل انما انما
مهره وجوبا وعلما **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف
قال المصنف في قوله انت طالق بطلان في الاصل لان لا لانه ادخل كسك في اصل النكاح
قوله في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف والطلاق وضع لا
ان الوصف قرون بالعدو كان الوقوع بذكر العدد مطلقا على طلق بطلان في
اد اذكر كلمة كسك حيث يستلزم سقوط اعتبار العدد ولا يلزم انما كلام المصنف
مطلقا فثبت **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف
والى ههنا انما رآه الى ما قرى في باب يباح الطلاق **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح
عليه كحل القوي وهو الملك كسكين **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف
على الاصل على خلافه في كسكين ايضا فانه خلق بمكنا فاكبرى عنوقه وحق
ان مراد بعض غير ما ذكره فيسأل ولو قال وهو طلاق كسكين
الاستسكان لكان **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف
بعد العتق **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف
او مراد البعض الذي يوجب النكاح **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف
او اقرب من بالعدو كسكين **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف
لا هكذا او التفسير في شرح ابن القيم ويؤيد ما ذكره عنوة الفصل بقوله في
الطلاق **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف
بقائه **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف
رجوعا ابتدا فيقلبنا **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف
التعليق وجهه في عدم ظهور انما رجوع **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف
قوله في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف
طالق طلاق **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف
ان قوة الاصل ان لا تحل حتى تنكح زوجا غيره **قوله** في المصنف الذي يوجب النكاح **قال** المصنف

انه متى شبه الطلاق بشي يقع بآينا اي شئ كان تشبه به ذكر العلم او لم يذكر
 قال الترمذي ان الشئ يشبه بغيره لعل في تشبيهه بغيره وجعل كونه
 عادة والبيان مكرره فيكون عبارة عن الباني انتهى هذا الشك لا يخرج
 او لم يختلف مقتضاه في الجواب مع ان الجواب قليل لا في عادة والرجوع كذا
 عبارة عن الرجوع قال **الحص** ما مر ان التشبيه **اقول** فيه غاية **اسطر** قال **الحص**
 وعند ابى يوسف ان ذكر العلم يكون بآينا والافلا اي شئ كان تشبه به
 قال ابن الهيثم وفي شرح الكفر للوطي كان الجواب عن ابى حنيفة وعند ابى حنيفة
 بياضه فرجعي وان اراد به بغيره بآين انتهى وهذا يقتضي ان ابى يوسف لا يغير
 البينونة في التشبيه على ذكر العلم بل يقع بدون قصد الغاوة ولهذا ابيح
 البعد ان يقع بآين عند ابى حنيفة رحمه الله لو قال انت طالق كما عدل الطلاق
 وكاسته وكاسته انتهى وانت خير ما جئنا به من التشويج بوجه ولا انا في وجه
فصل في الطلاق قبل ادخاله الى المهر لان الواقع مصدر ومخروف **اقول** فيه ترجيح
 هو مصدر ومخروف مع صفته **قوله** لا لا كذا الوصف عليه **اقول** فيه بطلان
قوله والارادة عدد الطلاق وهو غير مشروط **اقول** قيل ان الزيادة وتوعد
 فلتام ذلك لان الواقع ثلث لا يفر كما اذا قال المذخره انت طالق الفاء وان
 الزيادة لفظا فلتام كونه مذكورا **قوله** ولا كذا كذا طالق طالق طالق كذا
 جملا **اقول** كذا ان قول لم لا يجوز ان يكون من قبيل قوله صلى الله عليه وسلم فلتام
 باطل باطل طالق اجمالا كونه جملا لا يجرى نفعه اذا الطلاق لا يشبه كذا
 مع ان الخلاف خلاف الاصل والملاقى بجان سلم ان الجميع اشك في وقته
 فائدة ما قلنا تظهر في المذخره **فصل في المهر** **اقول** فيه ترجيح
اقول سياتي في هذه الحقيقة اشكته **قال الحص** وهذه تجانس ما قبله
الحص **اقول** قال ابن الهيثم وهو فوات الحمل عند الايقاع انتهى وهذا مبني على
 ان يكون ما قبله انما رآه في خبر فان فرق الطلاق **قوله** وانما
 من حيث الدليل **قوله** من حيث الدليل متعلق بقوله بواق **قوله** وهو
 ان الواقع فيها جميعا ذكر العدد **اقول** ان المراد من الذكر كذا كذا في المذخره

في قوله لا لا كذا الوصف

قال الحص وفي المذخره بآين في كونه كذا **اقول** قال ابن الهيثم
 في واحدة قبل واحدة لان كونه شئ قبل غير لا يقتضي وجوده كذا الغير على كذا
 في الزيادة نحو مكرره من قبل ان يتسا لفظا بغيره بل ان تشبه بغيره
 واجبي ان اللفظ اشبه بالواقع وكون شئ قبل غير يقتضي وجوده
 الغير كما مر وان لم يندفع لامحالة والى ما يلزم واجبا ما استثنى
 تأمل **قوله** وقمع على الترتيب وبآينة بالاولى **اقول** العمل المراد انه يحمل على
 ملائمة بالثبوت حتى لا يخالى **اقول** كذا **قوله** لا لا غير مذكورة **قوله** لا لا غير
 فيه دليل بل يحتمل غيره **قال الحص** فيقتضي ملائمة طلاقا سابقا **قوله** في
 بعد ادخاله وان كان قبله يكون مستعاضا عن الطلاق لانه سبب في كونه
 وان لم يكن سببا له في هذه الحالة **قوله** ويجعل كذا سببا لفظا **اقول**
 اذا علم فلو من الولد **قال الحص** لان قوله انت طالق فيهما يقتضي ومخروف
 مقتضى يعني في الالين وقوله مخرى يعني في الثالثة **قوله** امر كذا **قوله** كذا
 عليك ان قوله امر كذا كناية عن التشويش فلا بأس بذكره كذا وتوقع
 سبب ذكره هذا خطأ عظيم من بعض المتقنين فزعم انه يقع به الطلاق
 وقرم حلا لا نعود بالتدريج **قال الحص** لسان ان تقول لا بآينة **اقول** لا بآينة
 في هذا الكلام مني كراجه الى ما ذكره العلامة ابن الهيثم ينبغي عليك غياضا
قوله واما المحل فثابتة **اقول** كذا في الجمع والتمسك على ان لا يخالق **قوله**
 على ولاية الابا بآينة بوجوب **اقول** انت خير انه لا يستقل واحد من ذلك
 بآينة المطلوب فالوجه عدنا وجملا واحد كما لا يخفى **قوله** في النكته بآينة
 لان وقوع المراجعة من غير قصد لا يستقيم على مذهبه **اقول** فيه بحث فانه لا
 لا حاجة الى جعل الكلام الراسيا ولو صح ما ذكره يرد فساد النكته لامحالة
 اذ لو لم يطلو من الجوع فتأمل **قوله** ولما كان يقول هذا الدليل يدل على
 على ان السرف الابا بآينة الى قوله فلتام من اثباته **اقول** فيه بحث اذ يعلم
 من قوله وليست كذايات **اقوله** وقوله ان الكناية عن الطلاق **قوله** في
 بل قوله لان الما كذا عن الطلاق حقيقة فالحاصل في هذا قوله

في قوله لا لا كذا الوصف

ما طلاق الكتابة عليها جاز وفي ظاهر تقريرنا مع قول كونه كتابا على الطلاق
 كيقض فيه ما فيه ويجوز ان يكون ما ذكرناه في ذلك فان الامر كذلك لكنه
 جاز على ما ذكرنا عليه **قوله** وتقرين اشتراط النية لو كان لا جمل الطلاق
 كان وليا على ما ذكرتم وليس كذلك بل هو لتعيين احد نوعي كنيته العليقة وان
قوله فيه بحث فان استقامت كلامه ان كنيته السكانية تحصل لا محالة
 والرد في العليقة والحقيقة وليس كذلك ولو وضع طعن كنيته كقضية
 الرضا بانيته لا محالة في كنيته بل هو احد نوعي كنيته عن قصد
 التكليف فان نوعي الاخر كنيته عن غير ما عليه **قوله** كما لا ينع في قوله ان طلاق
 لانه عام في **قوله** فيه ان عدم صحة النية ليس كونه عاملا في بل عدم بانيته
 الطلاق الذي هو صفة لراة كذلك كما سبق **قال** ليس حال مذكره الطلاق
قوله قد ظهر مما ذكرنا ان حاله مذكره الطلاق ولا يقصر على كونه
 وهو ما قد توه من انها حال سواها الجانب طلاقا بل هي اعم من حاله
 لطلاق ومن جوده ابتداء الايقاع **قال** ليس فتبين التباين **قوله** في
 الجمع على كنيته **باب** في نفي الطلاق **قال** ليس ينوي بذلك الطلاق **قوله** في
 الطلاق فالخصان مذكور **قوله** وهو محال لما ذكرناه **قوله** يجوز ان يكون
 ما ذكره كقضي وجه الاستدلال على ما قلناه **قوله** اعني في نفي كنيته
 على كنيته **قوله** فيه لانه راجع الى التخيير **قال** ليس لان سماع المجلس **قوله**
 هذا التعديل لثبوت خيار المجلس كما لا يخفى **قوله** وهو لا ينع في ذلك ان
 ذلك في الاصل **قوله** وقع في ضمن صحة وكالته **قوله** في ضمن صحة كونه
 لو كان كيف يحصل الثواب بهذا الاثر الجليل الاختيار ولا يخرج ما
 ما ذكره من شرح عليه **قوله** والجواب عن الثانية **قوله** فيه بحث
 اذا ما ذكره يجر الى ان يوجد كنيته ولا يحصل لك كنيته كما لا يخفى
قوله قال عابته رضي الله عنها خبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** في
 لان تخييره صلى الله عليه وسلم لم يكن تخييرا لذي فيه الكلام وجوز ان يوقع
 بل على انها ان اختارت نفسها طلاقا لا يرى الى توسلها فتعالمين

في قوله لا ينع في ذلك ان
 في قوله لا ينع في ذلك ان

وهو في

واستحسن سراجا جليلا في هذا القول كلاما وسبغني رايه كلاما متعلقا بغيره
 لانه عرف بالاجماع **قوله** لان وقوع الطلاق بلفظ الاختيار **قوله** وهو
قوله في وقوع الطلاق بلفظ **قوله** يعني ان راوت استقبالا وبجملته ان
 ان لم يرد **قوله** فيه ينع في ذلك ان لم يرد الاستقبال كيف ينع في ذلك
 ان يقال جرحه وعدان وضعت لكل استقبال فقط على ما ذهب اليه بعضهم او ينع في ذلك
 مستمرة **قوله** بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه في الحديث التخيير الذي في الكلام
 ان تقول انما لم ينع في تقييد هذا التعديل الى جمل ما وقع في الحديث التخيير الذي في الكلام
قال كونه لان هذا الصيغة حقيقة في الحال **قوله** اراد الحقيقة جليلا لوضع كونه الطلاق
 على ما لو ان في جميع الفاعل والمفعول لا ينع في ذلك ان لم ينع في ذلك
 والاستقبال فان لم ينع في ذلك لانه ليس بفتح عن خالقه **قوله** في ذلك
 ذلك لرم ان يكون اشهد في كل شأه وادوا الشاهد اذ به الحال لا يكون ان يكون
 كنه من خالقه فانه في خبره كونه على ما قلناه قلت قلنا هو كنه في خبره
 الا ان الاعتقاد والحق وهو العدة ما وجد من التعلق بلفظ اشهد وجوه
 يوجد عقيدة في فصل عدل لا في ذلك ان لم ينع في ذلك ان لم ينع في ذلك
 فراجع **قوله** ولم يقع فعل اللسان حكاية عن فعل قائم باللسان على سبيل الحال لا في
 والحكاية تقضي وجود الحكمي **قوله** لا وليا ان يطلق بعد الثاير ولو لم يحال
 الحكمي وانما ذكره فلم ينع في ذلك ان لم ينع في ذلك ان لم ينع في ذلك
 ان يا اول تعينه باقتناء ما اراده ان الحكاية على اي وجه كانت تقضي وجود الحكمي
 ذلك الوجه ان حاله لا وان استقبالا لا **قوله** وهذا كما يره ليس في
قوله لا يخفى ان جواب صاحب النجاة جواب بتغير الليل قبله الكتب شحنة بل
 ان تقول قول كقوله لان هذه الصيغة اشارة الى منج المقدمه العاكفة
 في وجه القياس ان هذا مجرد وعد اوسع السنو فاجاب صاحب النجاة حاصله ان ذكر
 كلام على سبيل ان خص فان تقريره يتكفل ببيان اخصيه لانه كما لا يخفى على كمال
قوله واول بحث الحقيقة والمجاز ليس بوظيفة النجوى لما جبر بكلامهم **قوله**
 فيه بحث فان المشغول من الحوسن مشترك الصيغة ولا شك انه بحث لغوي وهم

في قوله لا ينع في ذلك ان
 في قوله لا ينع في ذلك ان

اقول قيل بل لا وجه له لان كل عبارة ينبغي بيان في نص عبارة يكون قوله في هذا
نحو المطابقة بين التعويض والجواب **اقول** اذا كان المقوض الطلاق والاثبات
الغالب كيف يوجد تركه المطابقة والجواب ان الطلاق اذا اطلق لا يكون جوباً
والحكم قد يتأخر فخرج **اقول** الطاهر ان يقال والحكم قد يتأخر وقد سبق ان
باليد معنى التعليق فتوقف على ورا المجلس **قوله** يترب عليها يمنع الفعل
فغير تركه راجع الى الفعل **اقول** الاول في ثبوت في التوكيل في قوله والثانية اما
في الملاك **قوله** ان الطاهر ان الثانية ايضا نية التوكيل ولهذا لا يجوز
مسلم غير الذي وكاله عنه **اقول** سقط هذا الى عرض **قوله** فيه بحث فان الاول
في المقيده بالمشيئة على نفس السرف ايضا فكيف يكون عليك **اقول** اذا ذكر ما
عليك **قوله** كيف يكون عليك والاقدر على عمل السرف لأم من لوازمه ولم
اقول حينئذ ان اعتبر التوكيل **قوله** ان الاول في بل التعليق بل في انك كيف
يعتبر به **قوله** الواحد الموجود **قوله** من اين ثبوت وجوده وحل الكلام الا في
ان تعليق كقوله لان التثنية هم لحد وركب **اقول** يدل على تعارضهما
كما لا يخفى والاولى ان يقال مراده المعايير اللغوية لا اصطلاحية مستعملين
قوله كقوله ما ههنا لا يملك التثنية **قوله** لزم من ايضا لا يملك لان فلا بد من فرق
وفيه بحث من وجهين احدهما انه كان ينبغي ان يقع بقوله شئت لانه يملك بها
الطلاق بهذا اللفظ **اقول** اذا كانت الطلاق مذكورا صريحا في كلام المرأة **قوله**
لان كلامها لا بالاشتغال بالابتنين فليقول **اقول** انه لولا هذا السبب
ان لا يكون الطلاق مقدر في كلامها وان يكون ما يتبين عليه ولو صح ما ذكره
من التفسير لزم ان يكون قوله شئت او انت المرأة في كلامها يصح لفظ الطلاق
قوله وعن الثاني في قوله طاهر من النية لتعيين جهة الوجود وقوله **قوله** في
لما في خبر قبل بعد **قوله** خلاف الاراق فانها في اللغة عبارة عن
اقول ان قيل وان كان الارادة بمعنى طلب لزم ان لا يستلزم الوجود مطلقا
كما في امارتها قلنا الطلب الذي هو حصول الامر طلب حقيقي والارادة
طلب تكويني ونسبها فرق وقد يكون له لول بعض الامر طلبا تكوينيا ايضا كما في

كما في **قوله** ان عندك ثبوت المطابقة بين شيئين وارا **قوله** ان المطابقة
في جانبها اذ بها ثبوت وجود الطلاق والارادة في جانبها حيث لا يقع بها الطلاق
وكذا الكلام في قوله اما اذا اردت ثبوت فليقل ما لم يثبت كشرع بهذه الآية
فقالوا وان اختلفا بان ثبوتها بغير **قوله** وجوابه انه فوض اليها حال الطلاق
اقول فيه بحث **قوله** ان المقوض ههنا مستوع **اقول** فيه ان التعويض هنا على سبيل التوضيح
صفة تكون المقوض متوقفا لا يفيد **قوله** كقوله وهو جها في الحال **قوله** حذر على
ومتى يعني ان هذا عليك متجز غير متواف الى وقت من مستقبل **قوله** لا بان
في الطلاق **قوله** لما فرغ من بيان تنجز الطلاق صريحا **اقول** في اكر التوضيح
يقع الطلاق بعبارة النساء **قوله** عبارة عن تعليقه به بديل **قوله**
البا بما يتعلق بتعليقه بعد ما يقيد بقوله بامر فلهم يتعلق حرفين خبري واخباري
واحد بفعل واحد وكان يمنع التام والمضى فان الثاني في كاستحالة او كماله
والاول في كماله **قوله** استدل على كقوله عم لا طلاق قبل الكساح روي
عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما انه خطب امرأة فابي اولياها
ان يزوجه ما منه فقال ان نكحتك فهي طالق ثلثا فقال عن ذلك رسول
عليه السلام فقال لا طلاق قبل الكساح **قوله** معنى هذا لا يتوجه ما ذكره في
في موضع الجواب في قوله المحدث محمول على التخيير اذ لا احتمال يكون ذلك الكلام
متجزا حتى يسألوا عن رسول الله عم والحق في الكتاب شارة الى ان
ابن ماجه من حديث مسور بن محرز قال صلى الله عليه وسلم لا طلاق قبل
ولا علق قبل كك الجواب عن حديث عبد الله منع صحته فليقل **قوله** ان
يعين **قوله** اضافة بانه اي تصرف هو عيس **قوله** هو منقوض **قوله** في جواب
التفصيل لا يخفى **قوله** وتحقيقه انهم سألوه رسول الله الى قوله قل لا طلاق
قبل الكساح **قوله** فيه بحث قرن الاشارة اليه **قوله** فيه نظر لان التعليق
والصواب ان يقال **قوله** فيه بحث **قوله** لان شرط شق من العلل **قوله** في
الدال على علته وهو شرط التخيير قال الله تعالى انما طلاقها اي علما ما طلاقها
فدليله معها لا يفيد مطلوبا **قوله** فيه بحث فان ما ذكره كقوله بيان وجه التسمية **قوله** في

ما يلحقه ان يرى بالان او بواسته اتم وقد اشبهت كمين **قوله** في كل حال
قوله والاف العلم او عن محل وجود الحل مثل **قوله** في حق الله تعالى
على وجهه في حق طلاق التفرقة وعناقه **قوله** ولما انما الكلام اي محله الكلام
ولا يحتاج الى ملك كمن شرط الملك في التعليق **قوله** في حق كمين غير شرط
الملك عند التعليق لا يتبع ما ذكره السارح فليقل **قوله** في تمام بشرط **قوله**
على قوله حال التعليق **قوله** وكل ما كان ما عمن وجود بشرط **قوله** في تمام بشرط
نظرا **قوله** في نظره نظره فان عدم الاختصاص فيما لا يخرج استلزامه عن خير النذر
ايضا اذ لا يلحق ما بنا لها في الاعلى فيلزم **فصل في الاستثناء** **قوله** لان كل واحد منها
منع اول الكلام لا الى غاية بطلان الشرط فانه يمنع الى غاية **قوله** وشبهه الله سبحانه
كذلك لنبينا **قوله** **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
تعالى على هو ذهب قدما اصل استثناءه وما هو كونه **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
فال كمين يتكون اعداها من لا يصل **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
وهو قول ابي حنيفة وجمهورهم الله وعند ابي يوسف تعليق ملا حظا لم ينفع
وهو لا يلحق المعنى وهو اولى اشق وفيه كنه فانما با يوسف استدل بهذا ايضا
كما سيجي كتابا **قوله** **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
يعني على قول ابي يوسف **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
الا فغنيها ثم اقول لا يبعد ان يقال الظاهر ان المراد فيكون استثناءه في كمين
وذكر الشرط في سائر الشروط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
من الكمال الى قوله وان كان هو استثناء الكل من الكل **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
قوله في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
او ما يشبه ذلك **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
تفسيرا ثانيا فاجاز الزوج في مرضه ترث وليس كذلك اهل الرضا فليقل في الزوج
وليس كذلك ان تقول المراد بطلاق نفسه في محنة لا مرض في العادة انما هو المطلق
ثانيا في مرضه **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
ولا علة في جانبه ولا قيام الكساح بوجه من كونه ملا **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط

قال المعنى ولما ان الزوجة سببا **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
ظاهرا ومحملة **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
من السابق ويجوز ارجاع الصير الى الا بطلان مراد اية الطلاق في محله
الاستثناء **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
الطلاق في مرضه **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
انما خيراته على تقدير النصب يكون كمنى ملا تبطل الزوجية وذلك ليس بهي
لكن ينبغي ان يتركها وقد اختلف في نفسه ايضا حيث قال ان الكساح كمين
فايما بوجه من الوجوه ويجوز ان يقال المعنى على تقدير النصب فيبطل الا
بعد تحقق تشبيه اي الزوجية في تمام حاله ليست سببا له حتى يلزم المحل
الذي هو بطلان الارث بعد تحقق تشبيه فالصير راجع الى الارث فيه بطلان
قوله في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
الا بغير ريل مره **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
الى اخر قوله والى ما است ان تكون العدة فانما **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
لا شرط له فلو لم يشترط العلم **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
قوله في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
بغيره ابتداء الكساح لثبوت الحل بها وابتداء الكساح لا يقع بالولم ودوهم
قوله في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
استنتاج من الشكل استنتاج توافق المقدمتين في الكيفية لكن كان تفرقه على
الصورة كرجعية استثناءه الملك كل هو كذلك بالفعل يقع وليا عليه **قوله**
فلا يلحق الى رفع الطلاق **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
ادام تمزوج با **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
قوله في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
تحقق **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط **قوله** في تمام بشرط
عاصية وزوجها او فوائده سببا من قبيل حذف كموصول **قوله** في تمام بشرط
واذا قال الزوج قد رارا جعت فها لم يجبه له قد انقضت عدتي لم يقع

بزمه احد المكرهين لانه اما ان يغربا فيزمره الكهانة او لا يتوجها فيزمره الكهانة
 عند انقضاء اربعة اشهر ولا كذا كذا ليعين انتهى لعل مراده انه لا تناقض فيها
 المتأينة ولزوم احد المكرهين فيقتضي الاول في صرف اليوم الى آخره
 الا في خلافه تساقطاً وعلل مقتضى اللفظ وهو التمكن من فعل **قوله** في مدة الايام
اقول اي لغوي لانه انما صار متولياً مع اسما كقولنا **اقول** تعيل لقوله ولا يشك في
 اربع نسوة **اقول** لان لعل عدم ما يحدث **قوله** فيه بحث او الاخراج من الكوفة ايضا
 كذا **قوله** واما العلامة شمس الائمة الكردري **قوله** وهو اول من قرأ الجيد اعلى
 ثم اول يستفاد وهذا الجواب من كل من كفى بالظاهر اسماً والايضا الى الكسبي كما هو
 في امثاله **قوله** فلا يكون رجوعه الى بايغائه حقيقة في الجماع **قوله** ليس هذا كذا
 في هذا الحكم فانه مسبب باختياره بطريق مخطوفاً لزمه فليست متحققاً
 اذ لا حق لها فيه **قوله** لسقوطه بغيره وهو علم قدرة كرجل او عدم قابلية كرجل
 كسقوط وجوب الوضوء بعد **اقول** ان لا يصلح فيه الجماع **قوله** يمكن ان يستدل
اقول على المقدرة بمنعوقه بقوله تسكان فان فاذا فان الله غفور رحيم فان وعد الغفوة
 انما يكون اذا جيت وذلك بالجاء فاعلم انفقوا على ان وعد الغفوة على النفي لا الا
 كما سبق **باب الخلع قوله** الخلع نشو **اقول** اي مبنى الخلع **قوله** تقدم ما بالرجل
اقول لانه لا يحصل الفوتة بين الايام الا بعد مدة مجل في الخلع فكان نسبة الايام
 الى الخلع نسبة الطلاق الرجعي الى البين **قوله** حكم وقوع الطلاق البين **قوله** في
قوله انه من جانب المرأة معاوضة **اقول** عيّن من جانب الزوج **قوله** والحق هو اذا تارة
 الزوج **اقول** قال ابي الحارث هذا الشرط خرج مخرج الغالب اذا الباعث على التمسك
 غالباً وذلك لانه شرط جبر المفهوم وقد يكسب جواباً مستلزمه في كلام القدوري
 الا باق فانه قال لا يفسد اباة الا قد شره وله بحث فيها انتهى وفيه نوع **قوله**
 فاذا فعل ذلك **اقول** قال الرجل خالعتما وتبين كرامة **قوله** فقاتل لا اعتبت
 الاعتناء بالواحدة والغضب من با ضرب ومنه هذا الحديث **قوله** او الى ان يكون
قوله فيه بحث انما ذكره من الاولوية غيرنا **قوله** في كذا وان اردتم استبدال
 زوج مكان زوج الى قوله فلما تخذوا منه شيئاً **اقول** قال ابي الحارث فيه نظر

في قوله لا يفسد اباة
 في قوله لا يفسد اباة
 في قوله لا يفسد اباة

انتهى من لاقه في هذه الآية مفيد بشوذه وحله واطلاق الاطراف فيها فينبغي
 منها على الاخر فلا تفرق فلا تحصى انتهى اول ممنوع بل يجوز كل منهما ان لا ينعيم
 الله وذلك يحصل بنشوز الواحد فانه اذا انشز المرأة فخطب كوزان فياخذ الرجل
 من استيلاء الغضب عليه فلا يقيم حدود الزوجية وكذا اذا انشز الرجل فخطب كوزان
 لانهما سميان **اقول** لتعيل لقوله يرم عليها **قوله** في كذا **قوله** في كذا
 اش الى قوله بوضيئة ان يصير **قوله** في كذا **قوله** في كذا
 قيل عليه يجب ان يرمه ما يصدر عليه من المال اقله درهم لا عرف في الاقرار
 وهو من ذهب احمد والجمهور الجاهل الغاشية توجب كفاً ولان كوزان فلهما
 ورضها ممنوع انتهى انتا خبر بان يكون اقل هو مال درهما كذا كور ومخرج بني
 كذا الا **قوله** **قوله** وكذا ان ارد بكونه صفة ان يكون بلياً على اصطلاح النحويين **قوله**
 فيكون له في لفظ الصلة اصطلاح **قوله** ومنهم من ضبط فقال كل موضع يقع الكلام
 فيه بونه فهو للتبعيض **اقول** انهم في اخو فصل شبة ان من في قوله طلقني
 نكسك من ثلث ما شئت للتبعيض عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يصح الكلام بوجه
قوله لان قوله وراهم كوزان يكون بلا **قوله** فيصح فاجتنبوا الركنين
 على البدلية **قوله** الام او ادخل الجمع **اقول** اخر افي **قوله** الجواب عن الاول
اقول ان كان مراد المقترض عدم صحة ما ذكره توفيقاً على تلك الصابغة من كون
 للصلة دون التبعض مع انها حقيقة فيه كما تقدم لم يوجه هذا الجواب **قوله** في
 بانا لان انه لا مهود ثمة بل في يده مهود وبالشارة اليها **قوله** انت خير بان هذا
 المقدار من التعيين لا يكفي في المعهودة الا يرفعهم لم يكتفوا في مهود بالذكر
 قوله تعالى وليس الذكر كذا لاني بان ما في بطنها مهود بل ضموا لذلك كونهما
 فليس **قوله** ولا كذا كذا شراط البراة عن العيو **قوله** في الاصل ضا كان
 فيجوز العقد **قوله** في كذا كذا نسبة بينهما **اقول** اي بين علي والشرط **قوله** في كذا
 والجواب **اقول** اي جنبه **قوله** الخلع معاوضة **اقول** اي من جهة المرأة فيه بحث
 او قد سبق في اول الباب ان الخلع عيّن من الجانبين عندها الا ان يكون
 الرابا **قوله** فيجعل الواو على معنى الباء **قوله** فيه بحث **قوله** في كذا ان هذا الحكم

على ان السكت فوجه ان يكون له من ذلك اذ ارجمه وهو موقوف لم يتم حذفت الصلوة
المندوب والمأذون الى اوقافه قال **قوله** لكن قوله صلعم قدما **اقوله** لعل هذا
مشهور يجوز به كبرياءه على الكتاب **قوله** ثم افاق النصف الاول لم يجر **اقوله**
حق العبارة ما لا يجوز **قوله** انهم **قوله** اول العينة **قوله** اقول فعل العتق بوجه التخييل
لا يتحقق **قوله** لا راجع الى العتق **قوله** وهو مختلف باختلاف النظر الذي ينظر **قوله**
قوله هو راجع الى المأذون وقوله نظر التخييل هو وجعل المأذون في العتق وقوله
العتق **قوله** هذا لان الفسخ لا يقع الا برضى المكاتب الى اوقافه **قوله** هذا هو
سبب اعتاق مفيد من المولى وعقد الكتابة وحقق العتق في ان لا يسلط عليه **قوله**
وقد حصل حكم العتق وهو العتق وهو غير متحقق في الكل واحد من سبب
كان ليس هو كواحد قبل ما قد فانه يقبل بجم ويصير كل واحد مستوفيا حقه بصفته
قوله وجعل المأذون في العتق **قوله** كيف يجعل عتقه بوجه الكتابة وهو عتق ما بالبدن
والمودع انه لم يؤد شيئا والتحويل عتق على الجواز الثاني وهو قوله الفرق بين عتقه
وهو مكاتب وعتقه بوجه الكتابة والثابت هنا هو الاول فانهم ينفخ في حق الاول
والاكتساب عليك بواجبك بغير شئ من ذلك بعبارة **قوله** بان اي عتق
قوله ان عتاقهم ان وقوله وهو عتاق خبر ان **قوله** قبل سبب **قوله** ان
خاليا عن المسبب **قوله** والشرط الثاني من ضرورة الاول الى قوله فيقدم
الشرط **قوله** ان الثاني من ضرورة الاول لا يقتضي ان لا يوجد الثاني بدون الثاني
العام **قوله** يجب الاستساق لانه ان عتق لانيان به **قوله** فيه انه على تقدير
احد شرط الكفاية فينبغي شرط ايضا **قوله** لان اي عتقه قبل المسبب خلاوة
قوله ان اراد اتحادها وانما فليس كذلك لعموم الاطلاق اراد الاستسلام فلا ينفذ
وعندي ان الاطلاق من ضرورة التقدم وان اراد بيمين بطلان حكمه فليس
ثم بما المطاهر لا يتغير علمه طلبا فيقع كل سببه بعده مما قاله في دفعه في
كان مطلوب الحكم بحسب حاله من البداية بالتغير لم يكن عنه ولم يوجد شرط
واذا استأنف داخل عنه يوجد شرط بالنسبة الى ما بعده من المسبب المطلوب
فتأمل **قوله** ترك العود الى الكفاية **قوله** الى الكفاية متعلق بقوله ترك العود

هذا هو الوجه في قوله
قوله لا يجوز به كبرياءه
قوله ثم افاق النصف الاول
قوله اقول فعل العتق
قوله وهو مختلف باختلاف
قوله نظر التخييل هو
قوله وجعل المأذون في
قوله العتق
قوله هذا لان الفسخ
قوله لا يقع الا برضى
قوله المكاتب الى اوقافه
قوله هذا هو سبب
قوله اعتاق مفيد من
قوله المولى وعقد
قوله الكتابة وحقق
قوله العتق في ان لا
قوله يسلط عليه
قوله وقد حصل حكم
قوله العتق وهو
قوله العتق وهو غير
قوله متحقق في الكل
قوله واحد من سبب
قوله كان ليس هو
قوله كواحد قبل ما
قوله قد فانه يقبل
قوله بجم ويصير كل
قوله واحد مستوفيا
قوله حقه بصفته
قوله وقد جعل
قوله المأذون في
قوله العتق كيف
قوله يجعل عتقه
قوله بوجه الكتابة
قوله وهو عتق ما
قوله بالبدن والمودع
قوله انه لم يؤد
قوله شيئا والتحويل
قوله عتق على الجواز
قوله الثاني وهو
قوله قوله الفرق
قوله بين عتقه وهو
قوله مكاتب وعتقه
قوله بوجه الكتابة
قوله والثابت هنا
قوله هو الاول فانهم
قوله ينفخ في حق
قوله الاول والاكتساب
قوله عليك بواجبك
قوله بغير شئ من
قوله ذلك بعبارة
قوله قوله بان اي
قوله عتق قوله ان
قوله عتاقهم ان
قوله وقوله وهو
قوله عتاق خبر ان
قوله قوله قبل
قوله سبب قوله ان
قوله خاليا عن
قوله المسبب قوله
والشرط الثاني
قوله من ضرورة
قوله الاول الى
قوله قوله في
قوله يقدم الشرط
قوله قوله ان
قوله الثاني من
قوله ضرورة الاول
قوله لا يقتضي ان
قوله لا يوجد الثاني
قوله بدون الثاني
قوله العام قوله
قوله يجب الاستساق
قوله لانه ان عتق
قوله لانيان به قوله
فيه انه على
قوله تقدير احد
قوله شرط الكفاية
قوله فينبغي شرط
قوله ايضا قوله
لان اي عتقه
قوله قبل المسبب
قوله خلاوة قوله
ان اراد اتحادها
قوله وانما فليس
قوله كذلك لعموم
قوله الاطلاق اراد
قوله الاستسلام
قوله فلا ينفذ
قوله وعندي ان
قوله الاطلاق من
قوله ضرورة التقدم
قوله وان اراد
قوله بيمين بطلان
قوله حكمه فليس
قوله ثم بما المطاهر
قوله لا يتغير علمه
قوله طلبا فيقع
قوله كل سببه
قوله بعده مما
قوله قاله في دفعه
قوله في كان
قوله مطلوب الحكم
قوله بحسب حاله
قوله من البداية
قوله بالتغير لم
قوله يكن عنه
قوله ولم يوجد
قوله شرط واذا
قوله استأنف داخل
قوله عنه يوجد
قوله شرط بالنسبة
قوله الى ما بعده
قوله من المسبب
قوله المطلوب فتأمل
قوله قوله ترك
قوله العود الى
قوله الكفاية
قوله الى الكفاية
قوله متعلق بقوله
قوله ترك العود

قوله والجواب عن قوله فلا يتعدى الى قطع التبع **قوله** ان قولنا ان
ان يتبع التبع اذ اولى غير المأذون منها باليمين او باليمين كذا في قوله
ان قال لان هذا الكلام وارده سد المنع استلزام عدم ان الصوم اشياء قطع التبع
فلا يقع ان يقال لو اذاعه لم لا يجوز ان يكون من المأذون التي يقتصر فيها
لوروده على حق في القيس فليس **قوله** لا من غير اعدا **قوله** اذاعه **قوله** اذاعه
قوله لا يجوز اذاعه او اذاعه اذ كانت اذ كانت اذ كانت اكثره او
كما ينبغي **قوله** لا يبلغ قيمة نصف صلعم من حصة لا يجوز **قوله** لا يجوز
في الاعدا والمقصود **قوله** لا لا احب رفع النصف في المصوم عليه وانما
في غيره **قوله** لا في المعنى وصغير غيره راجع الى المصوم **قوله** اذاعه
فليس الى قوله لم يجر **قوله** اذاعه اذ كان ثلثه قيمة او اكثر فيجوز بطريق القيمة
قوله ان امر غيره ان يطعم عنه من طعامه ففعل اجراء **قوله** ان العمل الذي
في طاهر الرواية ليس لما موران يرجع على الامر لانه يتحمل للجنة والقض فلا يرجع
بالنكاح عن اي يوسف انه يرجع ويجعل قرضا لانه اذما حضره انتهى وجهاً
ان قيل ليس بملكه لانه استقرضه مني ليس كما ينبغي لعدم انتماضه على
الشرط او لا ان قيل بملكه لانه طلب التملك منه معنى والفقير ما يرضى له اولاً
لنفسه فيحقق ملكه ثم ملكه كما لو وجب له من غير من عليه الدين والحقبة
فليس **قوله** لا المصنف في الاباحة ذلك كما في التملك **قوله** كان الظاهر ان يقول
هو الاباحة ويستلزمه التملك **قوله** لا المصنف لو كان فيمن غشاهم **قوله** لا
الايجاد كره بسبيل التوزيع وان لم تكن مذكورة في الحاج الصغير وتخصر الفقير
لكن كان ينبغي ان يقول فيمن غشاهم وفتاحهم او تقول فيمن غشاهم او تقول لو كان
لان الفتا وحده لا يعتبر كذا في شرح الاشياء **قوله** لا المصنف ان العلم مكينا واحداً
يوما اجازة اعطاه في يوم واحد لم يجر **قوله** لا اختار في الكلام لفظ المطعم
وفي ان في لفظ الاعطى ليعلم حال التملك في الاول والاباحة في الثاني
الاولى **قوله** لا المصنف في يوم واحد لم يجر **قوله** لا المصنف في يوم واحد لم يجر
قوله وقوله وهذا ان رآه الى قوله لم يجر **قوله** لا المصنف في يوم واحد لم يجر

قوله والجواب عن قوله فلا يتعدى الى قطع التبع قوله ان قولنا ان ان يتبع التبع اذ اولى غير المأذون منها باليمين او باليمين كذا في قوله ان قال لان هذا الكلام وارده سد المنع استلزام عدم ان الصوم اشياء قطع التبع فلا يقع ان يقال لو اذاعه لم لا يجوز ان يكون من المأذون التي يقتصر فيها لوروده على حق في القيس فليس قوله لا من غير اعدا قوله اذاعه قوله اذاعه قوله لا يجوز اذاعه او اذاعه اذ كانت اذ كانت اذ كانت اكثره او كما ينبغي قوله لا يبلغ قيمة نصف صلعم من حصة لا يجوز قوله لا يجوز في الاعدا والمقصود قوله لا لا احب رفع النصف في المصوم عليه وانما في غيره قوله لا في المعنى وصغير غيره راجع الى المصوم قوله اذاعه فليس الى قوله لم يجر قوله اذاعه اذ كان ثلثه قيمة او اكثر فيجوز بطريق القيمة قوله ان امر غيره ان يطعم عنه من طعامه ففعل اجراء قوله ان العمل الذي في طاهر الرواية ليس لما موران يرجع على الامر لانه يتحمل للجنة والقض فلا يرجع بالنكاح عن اي يوسف انه يرجع ويجعل قرضا لانه اذما حضره انتهى وجهاً ان قيل ليس بملكه لانه استقرضه مني ليس كما ينبغي لعدم انتماضه على الشرط او لا ان قيل بملكه لانه طلب التملك منه معنى والفقير ما يرضى له اولاً لنفسه فيحقق ملكه ثم ملكه كما لو وجب له من غير من عليه الدين والحقبة فليس قوله لا المصنف في الاباحة ذلك كما في التملك قوله كان الظاهر ان يقول هو الاباحة ويستلزمه التملك قوله لا المصنف لو كان فيمن غشاهم قوله لا الايجاد كره بسبيل التوزيع وان لم تكن مذكورة في الحاج الصغير وتخصر الفقير لكن كان ينبغي ان يقول فيمن غشاهم وفتاحهم او تقول فيمن غشاهم او تقول لو كان لان الفتا وحده لا يعتبر كذا في شرح الاشياء قوله لا المصنف ان العلم مكينا واحداً يوما اجازة اعطاه في يوم واحد لم يجر قوله لا اختار في الكلام لفظ المطعم وفي ان في لفظ الاعطى ليعلم حال التملك في الاول والاباحة في الثاني الاولى قوله لا المصنف في يوم واحد لم يجر قوله لا المصنف في يوم واحد لم يجر قوله وقوله وهذا ان رآه الى قوله لم يجر قوله لا المصنف في يوم واحد لم يجر

وحاصل ما كان به بطلان عيوب بالثلاثة انتهى ونحو قول فيه بحث لا يحصى مخرج في أول الباب
 المتأخر في المحامي الوطى **باب العدة قوله** عند زوال كل كسوة **قوله** أول كسوة **قوله** كسوة
 عند الزوال سبعا وشروط وقوع النكاح ليس وقوع كسوة هو نفس زوال الكسوة
 وحصل زوال الكسوة في المكان الرجعي ملكا أن تقول نعم نعال بطريق التبيين وقد سبق في باب
 بيان فصل بطلان المطلقة **قوله** ركنها ثمانية **قوله** أي حرمه لازم دواج والمخرج كسوة
 في هذا الباب من ذلك التبع فيكون التوفيق لبرص توبيا بالاسم **قوله** لم يقل وقد دخلها
 قوله رجعا يعني **قوله** الملبا وفيه مثاله هو التوزيع ملا يعني ذكره عن مع أن قوله أو جعلا
 في أكثر النسخ **قوله** لفظ حقيقة فيها كمن الالفاظ المشتركة **قوله** لا يخرج مطلقا بل يخرج
 يقول بالاطار **قوله** يعني عند الشفعي **قوله** ولفظ الثلاثة في قوله كسوة قدوة **قوله** لا يخرج مطلقا
 التوفيق لفظ الثلاثة بوجوبية **قوله** العمل لفظ الجمع إلى هنا فالكا أن يفسر لفظ الجمع
 المقص بالثلاثة فانه جمع معني وان لم يكن صيغة والآخرا يطبق على فردين وبعضهما في قوله
 الخ شهور **قوله** قال **قوله** كسوة كسوة كسوة من كسوة لا ينفك عن كسوة كسوة كسوة
 بثلاثة أشهر التي لم تخص لصنوه أو خات لا ما ذكره فني **قوله** وباعتبار إقامة العدة
قوله يعني بحث فانه لا تنهي بالموت وانما موجودة في طلاق الصحيح اذا قبل انقضاء العدة
 لا هنا عند منتهى **قوله** صغير عنده راجع إلى الموت **قوله** واجب بها انما تحولت لأن سبعا
 الزوال إلى قوله فلم تحول العدة بالعتق **قوله** لا يقاير وهذا الجواب قول المقص تعميم النكاح
 من كل وجه لأن ذلك الثمن اذا رجع وانما إذا لم يراجع فالمبطل جعل علمه من وقت وجوده
 في باب الرجعة **قوله** اذا جاز عن الركوع وسجد موسى اه **قوله** يعني صلى الله عليه وسلم
قوله فان الطهارة وان كانت فيها البدلية لكن لا جمع فيها **قوله** يعني ان المراجع
 اكمل احداهما بالآخر وليس ذلك بوجوده في الطهارة من مانه لم يجمع بينهما في وقوع
 واحد بل رفع الحد الأول بالثاني بالترانم اجتماعا في صلوه واحدة **قوله** كسوة
 بالشهور فبدل عن الخيض **قوله** قال الله تعالى واللاتي يئسن من المحيض **قوله** كسوة
 عند أبي خنيفة رحمه الله يعني انه فاسد عند كل ما لها بل عند ما وسعي في كسوة **قوله**
قوله لا للتوفيق عن فرائع الرحم شرعا بالاشهر **قوله** الطاهر اه لو كانت لتغير
 ثبتا المبطلوا ايضا الا انه بنى الكلام على الواقع ان قيل اراد عن كسوة كسوة كسوة

هنا قال **الحسن** في اقتضاها **الكساح** **اول** يعني المقلب **كقوله** لا ان الحاصل يقتضي عندنا قوله لا ان عندنا
يسن **كقوله** لا يزعم سأل الى يكون لتوقف من فروع الرحم في غير الحاصل **اه** **قوله** **والكساح**
هذا منع لا يضر بشيئنا المطلوب على ذلك التقدير ايضا **قوله** وان كان الاول كمالا من جنس كمال
زوجهما **اول** يعني كالموقوف عليها زوجهما **قوله** الدليل على ان العادة الى قوله وجوبه
اول ما خود من شرح من الشريعة لكنه موافق لما اقول بل موجبه كالتفصيل على المعنى عنه كقوله
ما حقق في الاصول الا ان يكون راده موجبه في شيك لا يتين الدليل بل عليه وهو ما ذكره
فليس **قوله** ان ركنه الكلف بقوله **كساح** **اه** **قوله** يعني انه ما مور به وكل ما هو كالكساح
عبارة فيكون كقوله **كساح** لان اسم جواز التبدل **قوله** لا وجه لكونه يوجب شيئا مقدسه كمنع
بالدليل كذا في قوله العادة وذكرها هو التفسير **قوله** ايجابا في العادة التي تحيل على
اول ما يقول في الصغيرة التي لا يحمده فانه يجب العدة اذا خلا بها زوجها عند التمتع
وعنى الثاني انما بالام للضرورة **اول** مقابلة للمنع يمنع اذا حمل على طاهر **قوله** وفيه نظر لان
قوله والصحيح في الجواب ان يقال المقصود من هذه هو التوفيق على جوارها وحيفها
يجوز لانه مجتهد فيه فلا يقوي على كونه جوارا لانه جوارا لانه جوارا لانه جوارا
وستانه معه عندنا فجلا ما اذا تكررت فانه يقوي بخلاف الاستبراء فان التوفيق
لا على هذا الوجه فانه لم يمتنع له الا يرى انه يجب بسم الله الملك من كراهة فوضا
ان فيه شائبة التعبد فليس **قوله** اما انها لا تثبت الا بغير وطئه الى قوله فلما قال
وجود غيره **قوله** في بحث **قوله** مع جوارا وجود غيره **قوله** بالنسبة الى الكوطة فانها تعلم الا
حتى يبرهن هكذا قيل فيه بحث اذا قرأنا ان معنى العادة مانع في العدة فاذا خلت
ثلاث حيف بعد الكوطة ينبغي ان يكون سر زوجا بزوج او لتعيين في الوطئ فاصل **قوله** **الحسن**
اتم ولده **قوله** اي زوجة التي هي ام ولده اذا كانت آتمة فانه ينسخ الكساح بالشراب
العدة حتى حل وطئها بملك كمين ثم بالحق طهر غير انهما يجب عليها عدة آخر لانها
ولده اعتقت وما اخطت العدة فيجب عليه الاحداد الى ان تذهب عدة الكساح
وهي حيف من وقت شران لانها عدة الكساح ولا يجب عليها فيها شي من الحيفه
لانها عدة ام الولد اعتقت **قوله** تشبيهه لا تحقيق بل دليل قوله قبله **قوله** ولانها على
فصل لانها على ان ذلك حكما الا ان يرد بتشبيه هذا المعنى **قوله** وانما قيد كقوله

أقول وإنما يقيد بقوله ليعلم حال غير ما بالبريق لا والاول **قوله** لو فقهنا
بسبب اخو وجبت العدة **قوله** منع عنه ابي حنيفة راجع الى من لم ينفك عنه الا بالبريق
منع الحمل منه الا **قوله** الجواز ان قوله دم من كان يؤمن بالله **قوله** فيه بحث والاصل
التبشير بقوله كما واولا الاحكام الا فان كراد اول الاحكام عند الفقرة ولا فقرة في
ثم الحديث لا يدل على نفي النكاح بل يدل على نفي الوطى **قوله** والاول وهو ان لا يجوز
المهاجرة للحامل اصح **قوله** قد تقدم في فصل الحرام من كتاب النكاح ان منساع النكاح
في ما يتصل به صاحب الماء ولا حرمته للحرم في نفي ان يجوز فصل **قوله** على الميتة **قوله** فقهنا
بعد ذلك زوجها **قوله** لا كذا ان يقال بعد فراق زوجها ليعلم كسبوتة **قوله** وقال في النكاح
يمكن ان يقال الى قوله وحدا انسابا ويقتضي الشرع **قوله** ان اراد النكاح والقبضين فلهما كسب
وان اراد الاستلام فعلى تقدير تسليم لا فقرة في جعل كسبته من الارم ثم اقول لو خرج
لا طرد في امثاله وليس كذلك **قوله** فان قيل لا حداد هو ان ينف على فورا النعم وهو مذموم
قوله وكذا ان تقول المذموم هو ان ينف على فورا النعم الذي ينفه ونحو النكاح
كذلك فخاص بسبب التمسك في الماء والدينا **قوله** ولم يفصل من بعده الوفاة وغيره فقهنا
ان يجب الحداد على المطلقة الرجعية في العدة والجواز ان كونها مقدمة مترو وغيره فقهنا
في العدة فاذا انتقلت ولم يراجها طهر ان لم يطل عمل علمه من وقت وجود العدة مدة طهر
فلم تكن مقدمة على الكمال **قوله** يجوز ان يكون بيانا لا يعلق كسبوتة بكونه عن رويها طريق
قوله فيه بحث **قوله** وشككنا طهارا التامسفا على فوات نية النكاح **قوله** ظاهر قوله عليه السلام
ان على زوجها يد على انه لو ان الزوج فليل **قوله** روي عن ام سلمة رضي الله عنها في قوله
عليه السلام لا مرتين او ثلثا **قوله** فان قيل يقتضي الحديث ان لا يجوز بعد ركاه من نية النكاح
لا يجوز دون الاكتمال ولو من وجع الحديث قلنا المجهول جملوه على انه لم يتحقق الخوف على
قال الكمال الذي في شرح مناجاة النووي زاد عند الحق فيه اما ما يارسل
اني حيث ان اتفقا عينها وان استغنى انتهى فلهذا يل على ذهاب اليه الظاهر
ان ان يقال لعدم صحته وفيه تامل **قوله** الفسق ولا حداد على كراهة **قوله** قال ابن القيم
ولا حداد عندنا على كراهة ولا صغيرة ولا مجنون خلا ما يشك وما كسبته
لانه يجب لموت الزوج فيتم النساء كالعدة قلنا يجب الحداد عند فقد الزوج

منه فقهنا

من حقوق الشرع وللهذا الواجب الزوج بتركه لا يجوز لها تركه ولا يوجب طلاقا
ولهذا شرط ان ينف فيه حيث قال ولم لا يحل لا مرة ثم من بعده واليوم الى اخره
فوقهم كما تم العدة عليتين فلما العدة قد يقال على كف انفس عن الحرام الخاصة وعلى
الطهارة على نفي كراهة كما استلزمه بتحقيقه العدة الا انتم هل يحل من المفوض
الا فخرى على كراهة عند البيوت بالهون والطلاق ثبت شرعا عدم صحته كما حرم في انفسها
مدة معينة فاذا ابشروا ولي الصغيرة والمجنونة قبلها ليخرج شرعا ولا حداد لغيره
بل هو من ربط المصباح بجلال في منها عن البس والطهارة فعلى الجنبى حكم كونه
فيه من حتى بالتكليف بجلال الاول فانه محكوم بعدم صحته ولا يتوقف على كراهة
معدا التحمل او البس لم يغفر او اختص لا يفسد لعدم التكليف به نعم قد ثبت على كراهة
في العدة خطاب عدم التزوج حتى الزوج فان في العدة بهذا المنع جملتها انتهى
ملا به فيه من خطاب بالتكليف بحث لانه لم لا يجوز ان يكون مل ولا **قوله** وعلى ان الزوج
بيعتها لغيرها لقصا حوايلها جاز **قوله** ان كان المرحض فوجها الطلب كمشي المرحض
عما بينهما من اموالها غير ذلك فان المذهب ان الزوج يفرط كراهة على المرحض
من تركه بلا اذن الا ان احتاجت الى الاستغناء في ما دونه ولم يرض الزوج
ان يستغنى لها وهو غير عالم بقبول كراهة ابن القيم في احوالهم **قوله** ورعاية الوفاة
او في دليل رعاية الواجب **قوله** اذا مضت كانت مسافة **قوله** في الغلب
يخبر ان لا يجوز ممرها ومدة هذه المسافة لا ولي ان يعلق ما يشك في الصورة
لان بعض المخرج مباح بالاتفاق **قوله** فيا ادا كان في ممر وكان بينهما دين مباح
مدة السؤال ان الامام اباح رحمه الله يقول هو بناء على المخرج الاول لا
المخرج وبنينا في فيه تكون مشقة السفر قد بر **قوله** وهذا عذر شرعي
اخوي **قوله** يعني استلما انه ليس مباح لكنه يرضى لها بعد فان قلنا كسب في كلام
الحق يعني لرحضى بعد فلا فرق بين السكتين لا تتأخرها قلنا لانه لم ينفى لرحضى
اذا كان بينهما دين مباح قل من مدة اخره كانت في ممر مباح لها ان تخرج وخرج
الى ممرها فيجوز الاول وكذا فتاوى **باب** بعد النكاح **قوله** الفسق ومن قال
ان تزوجت ملائكة فهي طاهرة **قوله** في الوفاة من قال لما ان كسبته فهي طاهرة

فوق نصف سنة مدة حكمه كونه نسيه ومهر ما انتهى وقال المصنف قد روي في بعض
الامه لا يبعد ان الزوج وانزوجه وكلما بالكتاب فالوكيلان كمالا في ليله مقيمة
والزوج وطحا في تلك الليلة ووجدا العلوق ولا يعلم ان الكناح مقدم على العلق
او موخ فلا بد من الحمل على الكنازة على ان الزوج ان علم انه لم يكن على هذه الحقيقة
وان لم يطاها في تلك الليلة فعوقا على اللها فلم يبق كولا باللكا فليس عليه
على العرش مع تحقق الكناح انتهى وفيه بحث وكيف بقدره اللها لا يتم به غير
اللكا قيام الزوجية وهي مطلقه عقيب الكناح **قوله** فزوج غير ممتد **قوله** في الزوج
قوله فهو ابنه **قوله** كان الظاهر منه ولده ولعل ذكر الابن على سبيل التمثيل
وبدون ذلك لا يثبت النسب **قوله** لا رقبه ذلك الوطى **قوله** اما اولاد
سها فلا يثبت النسب اليه **قوله** ولم يتبين سبيل هذا الحكم **قوله** وانت خير بان يثبت
الطلاق وتغييره من وقت الكناح سيما بعد شهود وليس ينبغي تحلل زناهما
على ضد أي كومتين بل يتغير فليست **قوله** الطلق لو وقع من حيث الظاهر **قوله**
مبينا على الكناح فاذا انطلق بطل **قوله** وفيه نظر لانه لا يصح **قوله** لان الكناح
المحجب عن المعارضين تقتضي كماله الى آخر الالفاظ وابعدا واورثا التردوا
والشك في ان الكناح في امر اجرة مستحب بل يقع التناكر وليس من النسب كمن
تاركها من الشفاعة فلا يتعين به الا حاله الى الابد فليقل **قوله** لا ما تقول
الكوفى انه لم يطاها في العدة اذ لو وطاها ثبت الرجعة **قوله** لان زوج لا
ان يشهد فيكون امره معلوما مشهورا بخلاف الوطى لانه يخفى ويستروا
الا به ليله فليقل **قوله** فيه نظر الى قوله بل التزم لسؤال **قوله** لان الدليل
الى مقتضاه اجيبه **قوله** لان وطاها حرام **قوله** الظاهر من حال سلم ان لا يثبت
قوله كمن كان المتبوت صغيره **قوله** وفي البيت لاقس منها والالاطورية
الا بادهاء حمل على وطئه في العدة التي مطلقه ثلثا والحكمة اذ لا شبهة
كذا في لطيف الشارح **قوله** سماوية تملن هذه العبارة فغير
ذكره كمن **قوله** اما لم يوطا بقضا العدة لانها اذا اقرت **قوله** فيه شئ بل الكناح
ان يقول انما ولد لولده لو اقرت باقتضا العدة بالثبوت ثم جات بولد لشهر من وقت

قوله فزوج غير ممتد قوله في الزوج قوله فهو ابنه كان الظاهر منه ولده ولعل ذكر الابن على سبيل التمثيل وبدون ذلك لا يثبت النسب قوله ولم يتبين سبيل هذا الحكم قوله وانت خير بان يثبت الطلاق وتغييره من وقت الكناح سيما بعد شهود وليس ينبغي تحلل زناهما على ضد أي كومتين بل يتغير فليست قوله الطلق لو وقع من حيث الظاهر قوله مبينا على الكناح فاذا انطلق بطل قوله وفيه نظر لانه لا يصح قوله لان الكناح المحجب عن المعارضين تقتضي كماله الى آخر الالفاظ وابعدا واورثا التردوا والشك في ان الكناح في امر اجرة مستحب بل يقع التناكر وليس من النسب كمن تاركها من الشفاعة فلا يتعين به الا حاله الى الابد فليقل قوله لا ما تقول الكوفى انه لم يطاها في العدة اذ لو وطاها ثبت الرجعة قوله لان زوج لا ان يشهد فيكون امره معلوما مشهورا بخلاف الوطى لانه يخفى ويستروا الا به ليله فليقل قوله فيه نظر الى قوله بل التزم لسؤال قوله لان الدليل الى مقتضاه اجيبه قوله لان وطاها حرام قوله الظاهر من حال سلم ان لا يثبت قوله كمن كان المتبوت صغيره قوله وفي البيت لاقس منها والالاطورية الا بادهاء حمل على وطئه في العدة التي مطلقه ثلثا والحكمة اذ لا شبهة كذا في لطيف الشارح قوله سماوية تملن هذه العبارة فغير ذكره كمن قوله اما لم يوطا بقضا العدة لانها اذا اقرت قوله فيه شئ بل الكناح ان يقول انما ولد لولده لو اقرت باقتضا العدة بالثبوت ثم جات بولد لشهر من وقت

الطلاق لم يبرمه بالاتفاق **قال المصنف** ولما ان لا نقضا عدتها فمقتضى **قوله**
الكناح فان لا نقضا عدتها فمقتضى **قوله** في كماله **قوله** اولاد ولدت المعتدة على طلق
او حتى ولدا وقد انكره الزوج لم يثبت نسبه **قوله** ان لو كذا المعتدة الوفاة ثم انكروا
كناح الزوج **قوله** لان النسب اذا ثبت **قوله** ان لو كذا المعتدة الوفاة ثم انكروا
او العرش فلم يثبت صورة قيام الكناح **قوله** اي اقرب مجمع الوثرة او جماعة
لكم **قوله** لظاهر ان لا يقيد الوثرة بها بعد العقد فانه ان كان المقيد بها
او امرأة واحدة ثبت نسبه في حق الاشاد وموضع التقييد مخفى في كلام المصنف
قوله فان كانت واحدة معتدة فثبتها الوثرة **قوله** اي اقربها او يشهد لولده
قوله **قوله** في المصنف **قوله** ان لو كذا المعتدة الوفاة ثم انكروا **قوله** واداء
شروع الرجل امرأة فجات بولد لا قبل من ستة اشهر منذ يوم تزوجها فليقل
يوم ستبقى منه **قوله** واللكا انما يجب بعد فاقولا لقدق الثابت في من
الولد لا ينفي الولد من حيث هو نفية **قوله** فانه يقع بدو **قوله** وانما
وقوعه في ضمنه **قوله** لان الظاهر يستدل بها **قوله** وانما يقل لانها مدعى اذ انكروا
جلب من انما يقع الكناح في الصحيح **قوله** اعترض بوجهين احدهما ان كراة
هذا اعترض حارضة وانما معارضة ايضا ثم قوله ان المرأة تسدق العلق
تسدق العلوق من الزوج **قوله** اجيب عن الاول بانه معارض **قوله** في الثاني
سالك عن المعارض **قوله** في الصحيح **قوله** في الثاني بانه معارض **قوله** في الثاني
قوله ان كان من الكناح فبالاجماع وان كان من الزنا فعند بعض المتأخرين
صحيح في الصحيح وفي الثاني لا يخفى **قوله** في صحيح **قوله** في الثاني بانه معارض
الا وان ياتي بيل عدم التحريم او لا قوله انما دعوا حشنة **قوله** في الثاني بانه معارض
انها تدعى الحشنة والثابتية كما يعلم من تقليدها ستة الثانية مخشنة
كلام الامام بغير قرينة شرح ولا يحمل كلامه على تعيين **قوله** ان كانت
مروثة الولد **قوله** في صحيح **قوله** في الثاني بانه معارض **قوله** في الثاني بانه معارض
منوع **قوله** في صحيح **قوله** في الثاني بانه معارض **قوله** في الثاني بانه معارض
ان يقول كلاما الى قوله والنسب اذا ثبت ثبت بجميع لوازمه **قوله** في صحيح **قوله** في الثاني بانه معارض

قوله فزوج غير ممتد قوله في الزوج قوله فهو ابنه كان الظاهر منه ولده ولعل ذكر الابن على سبيل التمثيل وبدون ذلك لا يثبت النسب قوله ولم يتبين سبيل هذا الحكم قوله وانت خير بان يثبت الطلاق وتغييره من وقت الكناح سيما بعد شهود وليس ينبغي تحلل زناهما على ضد أي كومتين بل يتغير فليست قوله الطلق لو وقع من حيث الظاهر قوله مبينا على الكناح فاذا انطلق بطل قوله وفيه نظر لانه لا يصح قوله لان الكناح المحجب عن المعارضين تقتضي كماله الى آخر الالفاظ وابعدا واورثا التردوا والشك في ان الكناح في امر اجرة مستحب بل يقع التناكر وليس من النسب كمن تاركها من الشفاعة فلا يتعين به الا حاله الى الابد فليقل قوله لا ما تقول الكوفى انه لم يطاها في العدة اذ لو وطاها ثبت الرجعة قوله لان زوج لا ان يشهد فيكون امره معلوما مشهورا بخلاف الوطى لانه يخفى ويستروا الا به ليله فليقل قوله فيه نظر الى قوله بل التزم لسؤال قوله لان الدليل الى مقتضاه اجيبه قوله لان وطاها حرام قوله الظاهر من حال سلم ان لا يثبت قوله كمن كان المتبوت صغيره قوله وفي البيت لاقس منها والالاطورية الا بادهاء حمل على وطئه في العدة التي مطلقه ثلثا والحكمة اذ لا شبهة كذا في لطيف الشارح قوله سماوية تملن هذه العبارة فغير ذكره كمن قوله اما لم يوطا بقضا العدة لانها اذا اقرت قوله فيه شئ بل الكناح ان يقول انما ولد لولده لو اقرت باقتضا العدة بالثبوت ثم جات بولد لشهر من وقت

اعرف الموضع او المضار ربك والمدين بكلام الاربين او علم الحكماء بذكره
 قول الحق كذا لا يخفى في الاستماع المشروط لثبوت الشرط منته لا يستلزم
 اعلم ان النفقة نظر الدنيا بآثاره في غاية اليأس ولم يخل بها لابرارها من غير
 الا ان يراد بالابرار في صورة الاختلاف **قال الحق** يا غيرهم من الجاهل من نفقتهم
اقول قال تعالى الشريعة ان الاديان انما يجب به النفس الوجوب فثبت بعد ما
 انتهى والاطليس كذا ايجاب لم يخفى او جبهه شرع لانه يكون قد شرع وليس
 رسول الله عم دور فيه نظر **قال الحق** يا غيرهم من الجاهل من نفقتهم
 ما يتبعه بالبدليل القطعي وهو قوله تعالى وعلى التوارث مثل ذلك فاما ان في حق
 لا يقيد به كلفا فان الحبيب في التحليل بالكاح وحكما ان في حق من تركه
 عاذا وسبق شرح الشرح انما لاية دليل قطعي في كنه العتاق **قال الحق**
 ولولم يعلم الحكماء **اقول** ولولم يعلم الحكماء بالزوجية دون المدا واعرف الموضع بالمال
 دون الزوجه ينبغي ان يفرض النفقة ولم ار بعد عيني شئ من في الصورة
 بل ذلك في الصورة الاولى وانما في الصورة الثانية فيجب ايضا عقوبة
 ومنها ما اذا لم يكن للزوج **اقول** في تسع والمراد بالمرء في الرجل
 امراته فيها النفقة **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده **قال الحق** في الزوجة
 رايه عند شئ من لوجوه الطلاق على امره فاجاب بالرجعة قوله والليل على اية
 في المطلقة غير مبيتة 9 افراد لا وهو قوله تعالى حتى يرضى من طلاقها والنفقة في المطلقة
 غير مبيتة **اقول** في الزوجة المأثورة غير مبيتة عند الخيفة على ما سبق في كتابي
 كتاب البيع وان قرع غير مبيتة والاد ان سيد رجوع الفيمر الى المطلقة فانما ينظم
 فيمن ان يكون المراد بالزوجه **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده **قال الحق** في الزوجة
 ذلك قوله في مبيتة انما الولد في طلاق النكاح بعده **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده
 وان كان غنا ما لا وهو الطاهر كان يولد على الذب **اقول** يا الرجل في طلاق النكاح بعده
 من دليل والاصوب هو الوجوب في العتاق **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده
 واجداه الى اخره **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده
 الولد على انفاق عليه ولا تاتى شئ من العتاق **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده

في قوله لا يخل بها لابرارها من غير
 في قوله لا يخل بها لابرارها من غير
 في قوله لا يخل بها لابرارها من غير

بحر الابن على الكعب والنفقة على الاب وقال تعالى ثمن المانة للمواني لا يخل على كعبه
 بنى البرج المحرم ودور الخوف مذكور في المانة وغيره واختار الحسن بن علي
 بعد سطور **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده
 وفيه نظر فان في سعة المانة في اوقات اولها استودعها على ايمانها فواجب عدم دخولها
 لعدم انتظام المنة في وقتها **اقول** في قوله لا يخل بها لابرارها من غير
 فيه ان لم يسلط من ثمة ثم في ثمة بالسير ما يخل بها لابرارها من غير
 وكذا ليس لابرارها لابرارها حكم تعليق لشرع ابي بالنفقة بغير المنة في قوله لا يخل بها لابرارها من غير
 وعقوبة القوي بالمال في قوله لا يخل بها لابرارها من غير **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده
اقول في قوله لا يخل بها لابرارها من غير **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده
 لا الى القوي الذي هو التفرع عن المضارة على شربة ايهما **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده
اقول في قوله لا يخل بها لابرارها من غير **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده
 في الحال مع وجود ابن الترم لا يخل بها لابرارها من غير **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده
 كمنفق عليه **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده
 مثل كمن في شرح الكفر لاسم الزبيعي ان السيار حنا مقدر بغيرها فان العتاق
 ابي يوسف لانه هو المقدر لوجوب ذلك او عليه لوجوبه بغيره **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده
اقول في قوله لا يخل بها لابرارها من غير **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده
 المحيطة وجوابه ان شربة المنة ولا ينفق في كونه عبارة بالية بخل في صدق
 ويصح من كمن في كتابها ايضا انها ليست عبادة والمراد من **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده
 ايها وهو الظاهر لا يري الى قوله كمن في كتابها ايضا انها ليست عبادة والمراد من **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده
 ولا ينفق في كونه عبارة بالية بخل في صدق **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده
 نوع اشكال هو ان يقال ان كان حال غيبة ابنه ولاية المصطفى جاعا على المصطفى
 من البيع بالنفقة عندها او بالدين عند الكل اتفق جواب الاشكال الاول انما هو
 بغير ما بين البيع للمصطفى لانفاق والبيع بقصد الاتفاق وجواب ان في بغير
 الاكل في قوله لا يخل بها لابرارها من غير **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده
اقول في قوله لا يخل بها لابرارها من غير **قال الحق** يا الرجل في طلاق النكاح بعده

شأن العلق

على قوله والظاهر خلافه **قال المصنف** شرط الحرية لا العلق لا يصح الاتي بكه **والكلام**
 بعد قوله في كنهه لا يحتاج الى شرط الحرية واليه ان شرط الحرية مقصود بالافادة
 لم يتحقق بالمعلومية **قوله** تفسيره في اللغة **اقول** اي تغيير العلق بالعلق فنية
 استخدام ان كان المراد من لفظة العلق كما لا يخفى **قوله** منها زوال يد العلق فنية
 او اشترى الحرية **اقول** لم يزل يد الحرية منه في هذه الصورة بل علقه لا مراوفا كما في
 السير ورواية عنه فيما اذا ابرأ من راسه او ظهر عليه كما في **قوله** شرط
 العلق **قوله** استخدام ايضا **قوله** لا يرى ان يقيلا او يبرق لزوم **قوله** العمل
 البقي الذي كان في يد صاحب اليد قيل ان يعبر عنه فنية كما سبق عليه في كتاب
 الشرائع **قوله** الجواب انه ليس بل وم الى قوله فان المك يزل بالبيع قبل التسليم اليه
 الى ان يتم **قوله** العلق الحشوي الشير يفتقر بياض فيه كلام فانه لا يجوز ان يغير العلق
 بين زوال اليد والعلق فان زوال اليد لازم للعلق فان قلت العلق
 اذالة المك عند ان خفوه قلنا نعم لكنه انما له خصوصية ولو سلم فتم بيع الكلام على
 وليس يستلزم خلاف سيره بل العلق في الجواب ان يعلق ان العلق عمل في
 العبد انما يحل على العلق مجازا او اذ كان اصله مضافا للعبدية سواء كان مضافا
 بسبب العلق وبسبب اخر فلا حيل العلق يحل عليه مع اليقظة كما في كسبيل عليك
 اذ لم يكن مضافا كما في لادى عليك فلا علم الضرورة فتأمل انتهى وفيه بحث فان
 المتفق من قوله ان ما يحل على العلق الى اخره عنوع لادله من دليل وكيف لا ينع
 والعلق من محله كلام وفيه تشديد عليه ثم في جواب الشرح بحث من وجه اخر
 وكذا زوال كسبيل ليس لازم لزمه المك فان المك يزل بالبيع قبل تسليم
 والتمس والبيع من حيث البيع الى ان يتم التمن وجوب ان السبل المضاف الى المك
 ونفيه مزمع لتفقيه قبل **قوله** المضاف الى المك على المكاتب سبيلا **قوله** وما نص
 لا يجهل فني سبيل البيع والكتابة **قوله** كذا في بعض شروخ **قوله** فني شرح
 الشريعة **قال المصنف** ان كلام حال فريده **قوله** لا يبرده عليه هذا اسد الا ان يقول
 فرق بين اداة الحكم الشرعي وغيره والكلام المحل لا يفيد الا قول فني **قال المصنف**
 ولست بآية في وصف يلزم من طرق الى **قوله** انما ان اعتبره شكل

في الاستعانة الا ان يحل ثمن زيد اسيد مجازا وجوبه في التسليم **قوله** لا يبرده
قوله انما يبرده في الاخرة في المحل في صلبه او دم على اقرحوا مجازا في غير **قوله** والعلق
 التكتيل حقيقة المذكوكتين في الكتابان في الاول منع المكاتبه والحق
 بان العلق ثباتا **قوله** بعد ما بين ان دليل الذي نقله من الكشاف فنية ان العلق
 لا وجه له في الكسب والسند ثم يفسر التوضيح على هذا الكون لادله **قوله** فصل
 ومن مك ذلك دارم **قوله** حرم **قوله** وولا الامه من مولا **قوله** فنية شئ فان العلق
 المذكي كما لا يخفى **قوله** الرجم في الاصل وعاد الولد الى قوله ومنه ذوالرجم **قوله**
 فنية شئ **قوله** اجيب بان دليل صح الطواهد وليس يصح **قوله** المرام عدم محرم **قوله**
 لا نفي فيه كونه **قوله** وكل تنفيه العلق لا ينجي شئ اخر **قوله** لا يبرده
 نفي كل تنفيه العلق لا ينجي به بولاه النفي وكل لا يقتضيه لا يدخل فيه بال
 بالاسد لان ابا يقين **قوله** حتى وجبت النفقة وحرم الكاح **قوله** لا ينجي
 العلق في جنس هذا الحكم وهو حرمه الكاح **قوله** فان رافع الى على من اكل
قوله عمل تأمل ويمكن جوابه بما مر من النفي في فضل وعلى الرجل ان يتفق ابو به
 ولا يجب على الطرف ان ينفذ **قوله** ان المكاتب ليس له ملكة **قوله**
 فنية بحث فان المكاتب ان يكتسب كسبي في كتاب المكاتب فلو صح هذا الكلام يبرم
 ان لا يجوز قبل **قوله** فني زبوا وكيفية الاموال وجودا **قوله** لا يبرده
 في عتقهم بمرحوم ليسا فينفذ نيرم الاسترقاق ابتداء قبل ثبوت عتقهم قبل
 واعترض عليه بانه لو لم يعق اتمه لجاز بيعه وهو لا يجوز بخلاف الحقبة **قوله** لا يبرده
 تشبيه السؤال طرح **قوله** بخلاف الحقبة **قوله** لا يبرده على الحقبة
 في الكافي ولو اعتق المحل على ان قال لانه لا يبرده انما يبرده على الحقبة
 نقلت انتهى وفيه بحث **قوله** فني نظر لان حق المكاتبه **قوله** قال الحشوي الشير يفتقر
 اجيب بان حق المكاتبه حتى ثابت لاهم سواء كانت قبل الولادة او بعد فني زان
 مرتجيا جانب الهم والكلام في ترجيعه فتم كما لا يخفى انتهى وفيه شئ **قوله** فني
قوله قال ابن القيم الولد يعق حرافه يجب القطع بان ابراهيم بن الصفي
 الله عليه وسلم ولم يخفى قط الا انما يعلق موكا ثم يعق كما يوطئه

في الاستعانة الا ان يحل ثمن زيد اسيد مجازا وجوبه في التسليم
 قوله انما يبرده في الاخرة في المحل في صلبه او دم على اقرحوا مجازا في غير
 التكتيل حقيقة المذكوكتين في الكتابان في الاول منع المكاتبه والحق
 بان العلق ثباتا قوله بعد ما بين ان دليل الذي نقله من الكشاف فنية ان العلق
 لا وجه له في الكسب والسند ثم يفسر التوضيح على هذا الكون لادله قوله فصل
 ومن مك ذلك دارم قوله حرم قوله وولا الامه من مولا قولة فنية شئ فان العلق
 المذكي كما لا يخفى قولة الرجم في الاصل وعاد الولد الى قوله ومنه ذوالرجم قولة
 فنية شئ قولة اجيب بان دليل صح الطواهد وليس يصح قولة المرام عدم محرم قولة
 لا نفي فيه كونه قولة وكل تنفيه العلق لا ينجي شئ اخر قولة لا يبرده
 نفي كل تنفيه العلق لا ينجي به بولاه النفي وكل لا يقتضيه لا يدخل فيه بال
 بالاسد لان ابا يقين قولة حتى وجبت النفقة وحرم الكاح قولة لا ينجي
 العلق في جنس هذا الحكم وهو حرمه الكاح قولة فان رافع الى على من اكل
 قولة عمل تأمل ويمكن جوابه بما مر من النفي في فضل وعلى الرجل ان يتفق ابو به
 ولا يجب على الطرف ان ينفذ قولة ان المكاتب ليس له ملكة قولة
 فنية بحث فان المكاتب ان يكتسب كسبي في كتاب المكاتب فلو صح هذا الكلام يبرم
 ان لا يجوز قبل قولة فني زبوا وكيفية الاموال وجودا قولة لا يبرده
 في عتقهم بمرحوم ليسا فينفذ نيرم الاسترقاق ابتداء قبل ثبوت عتقهم قبل
 واعترض عليه بانه لو لم يعق اتمه لجاز بيعه وهو لا يجوز بخلاف الحقبة قولة لا يبرده
 تشبيه السؤال طرح قولة بخلاف الحقبة قولة لا يبرده على الحقبة
 في الكافي ولو اعتق المحل على ان قال لانه لا يبرده انما يبرده على الحقبة
 نقلت انتهى وفيه بحث قولة فني نظر لان حق المكاتبه قولة قال الحشوي الشير يفتقر
 اجيب بان حق المكاتبه حتى ثابت لاهم سواء كانت قبل الولادة او بعد فني زان
 مرتجيا جانب الهم والكلام في ترجيعه فتم كما لا يخفى انتهى وفيه شئ قولة فني
 قولة قال ابن القيم الولد يعق حرافه يجب القطع بان ابراهيم بن الصفي
 الله عليه وسلم ولم يخفى قط الا انما يعلق موكا ثم يعق كما يوطئه

ان احوال اولين ترتيبه الثانية قال المصنف اطلاق جواب الكتاب قوله في المطلق
لا يخفى لانه يعرف الى الحال في المطلق الى ملاحظته الخ قوله لم يثبت الرواية عنه مكنونه
في الاصول **قوله** لا يقبل التسليم ليس بشرط وانما ذكره تأكيد لان مجرد ذكره في الاصل
قوله يعني انما ذكره تبعا لمجرد لا بشرط **قال المصنف** لان لا يباع في المكرة **قوله** في المكرة
الذاتية بين كل منهما وفي غير المكرة كما لا يخفى **قوله** فظهر لا يحتاج الى البيان **قوله** في
فان المكاتب في المكاتبه ولا يخل وطحا وقد مر في الاصل السابق ان المكاتب
المكاتبه باطله ما ذكره محاب الى البيان ولعل البيان يستفاد من تقرير المكاتبه
قوله فكذا اخذ المصنف لا يبرم الاحمال **قال المصنف** لان المقصود ان المكاتبه **قوله** هذا
الجزء ايضا هو المطلق **قال المصنف** لا يدل على الاستصحاب **قوله** لانه اذا كان المطلق مطلقا
القول فيه **قوله** من غير ان يبرم راجع الى الشرط **قوله** وجه قوله انه لا يحتاج فيه الى
العبد ولا يبرم **قوله** كذا العفو عن العاصي واما الكفيل لا يبرم بالرد ولا
على القول مع انما من حقوق العبد **قوله** لا مقبر غيره كونه من غير انما **قوله** كذا
وخرم الفرج من الثمرات **قوله** لان الشهاده على احد العبدان لا على العبدان **قوله** كذا
الدعوى كالكف **قوله** الجواب ان لا م عتق **قوله** فيه ان الكيفه هو انما وليس
لازم العتق مع عبارة **قوله** **قال المصنف** وادى الشهاده في مرضي موته او بعد موته
تقبل **قوله** **قال المصنف** انما في المصنف قد اجمعت حال اد الشهاده واستمر كالتسليم
وعلى هذا الجواب لا يجوز العتق بعد الشهاده الى ان دعوت فيتعصى لا يحتاج الى
او يفتش فيطلق **قوله** فمردود لم يبرم **قوله** **قال المصنف** وانما قيد بما قيد به ليعين على
فانهم **قوله** لان التدبير حيثما وقع وقع وصية **قوله** **قال المصنف** بعد الشهاده الدليل الاول
شكك لان الشارح فيه ما اذا اكر المولى تدبير احد عبديه او اوارى كذا **قوله** بعد موته
والعبدان يريد ان اثباته فكيف يقال ان المولى هو المولى او ما به والدليل الثاني
ان الشهاده يوجب احد عبديه بغير وصية ان القيمة بعد الموت تقبل شيوع العتق
انتفى ويكفي ان يجاب عنه بان المولى وان كان سكره صورة لكنه انه نزل على معنى
لان نفع العتق يعود اليه وهو معلوم وعنه خفي وهو انما او اوارى **قوله** في
مدقيا للعتق حلف عن الميث تقبل الشهاده وبان في هذه المسئلة روايتين نظرا

الى جنتين

قوله لا يقبل التسليم ليس بشرط وانما ذكره تأكيد لان مجرد ذكره في الاصل
قوله يعني انما ذكره تبعا لمجرد لا بشرط قال المصنف لان لا يباع في المكرة
قوله في المكرة الذاتية بين كل منهما وفي غير المكرة كما لا يخفى
قوله فظهر لا يحتاج الى البيان قوله في فان المكاتب في المكاتبه ولا يخل
وطحا وقد مر في الاصل السابق ان المكاتب المكاتبه باطله ما ذكره محاب
الى البيان ولعل البيان يستفاد من تقرير المكاتبه قوله فكذا اخذ
المصنف لا يبرم الاحمال قال المصنف لان المقصود ان المكاتبه قوله هذا
الجزء ايضا هو المطلق قال المصنف لا يدل على الاستصحاب قوله لانه اذا
كان المطلق مطلقا القول فيه قوله من غير ان يبرم راجع الى الشرط
قوله وجه قوله انه لا يحتاج فيه الى العبد ولا يبرم قوله كذا العفو
عن العاصي واما الكفيل لا يبرم بالرد ولا على القول مع انما من حقوق
العبد قوله لا مقبر غيره كونه من غير انما قوله كذا على القول مع انما
من الثمرات قوله لان الشهاده على احد العبدان لا على العبدان قوله كذا
الدعوى كالكف قوله الجواب ان لا م عتق قوله فيه ان الكيفه هو انما
وليس لازم العتق مع عبارة قوله قال المصنف وادى الشهاده في مرضي موته
او بعد موته او قبله قوله تقبل قوله قال المصنف انما في المصنف قد اجمعت
حال اد الشهاده واستمر كالتسليم وعلى هذا الجواب لا يجوز العتق بعد
الشهاده الى ان دعوت فيتعصى لا يحتاج الى او يفتش فيطلق قوله فمردود
لم يبرم قوله قال المصنف وانما قيد بما قيد به ليعين على فانهم قوله لان
التدبير حيثما وقع وقع وصية قوله قال المصنف بعد الشهاده الدليل الاول
شكك لان الشارح فيه ما اذا اكر المولى تدبير احد عبديه او اوارى كذا قوله
بعد موته والعبدان يريد ان اثباته فكيف يقال ان المولى هو المولى او ما به
والدليل الثاني ان الشهاده يوجب احد عبديه بغير وصية ان القيمة بعد الموت
تقبل شيوع العتق انتفى ويكفي ان يجاب عنه بان المولى وان كان سكره صورة
لكنه انه نزل على معنى لان نفع العتق يعود اليه وهو معلوم وعنه خفي
وهو انما او اوارى قوله في مدقيا للعتق حلف عن الميث تقبل الشهاده وبان
في هذه المسئلة روايتين نظرا

الى جنتين **قوله** **قال المصنف** وجه انه ليس وصية فاقب رانه ليس وصية لا تقبل شهادته
وباقب رالشروع بقتل الشيوع العتق فيها كان كل منهما خفي متقبا كان دعوى محاب
وهي تقتضي قبول الشهاده هذا الملاح الى في ذلك المقام وقال ابن الحام لا يخفى ان
بالجسم هاتين يكون الشهاده على وفق دعواه ولا تمام البينة الا على سكره فمضى
الشريع ان يكون الورثة مكرين فعلى هذا يكون مكره وعنه خفي وهو لو لم
او وارثه يعني الوصي ان كان الورثة مكرين او الورثة الا كان الوصي مكره
فيشكل لو كان كل من سكره او اوارى مكره او لا يظن البينة لانه شهادته بوجه
وليس واحد منهما خلفا ولا مخلص الا باعيا جعل الميت مدقيا تقديرا **قوله** **باب**
الحلف بالعتق قوله واخرى عليه بانه يجب ان لا يعتق **قوله** لا اعترض في
لناج الشريعة **قوله** كل مملوك لي بومض فهو **قوله** قالوا المبدأ اذ اتفق على
يدخل في خبره الفاء نحو كل رجل ياتيني فله درهم فكذا كذا فمضى **قوله** قيل لان
لا خفاء **قوله** **قال المصنف** لا يحتاج الى بيان لان في كلامه ثلث **قوله** **قال المصنف**
الشريع **قوله** **قال المصنف** **قوله** لا يحتاج الى بيان لان في كلامه ثلث **قوله** **قال المصنف**
ولعله اراد بقوله سبعين متلفين **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف**
لي لم يمتين متلفين على حوزة حب الواجب **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف**
بعد الموت **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف**
ميل يذوقوا المك المستحق بان يرا باللفظ المجتمع في المك عند الموت فبانه
كل منهما مدبر اسطفا على قرحا وهو متلف **باب العتق على جعل قوله** **قوله** **قال المصنف**
يكفي المال **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف**
قوله **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف**
شئ من المال على حوالته في معاوضة المال بالمال وكونه ما لا يثبت
لا يفيد ذلك **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف**
استقام **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف**
من النفع والوصي والحيوان **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف** **قوله** **قال المصنف**
او جمال انتهى بغير المصنف بقوله والحيوان النوع بان قال اه لكن انتهى

يظهر وجه من كلام ابن القيم في شرحه حيث قال ويلزمه الوسط في السببية الجارية
 بعد بيان جنسها من النور والحد والحدوث والحدوث ولو انما كانت
 الجارية على القول كما هو المشهور وسوء فهم ما كان واحدا لم يسمى الجنس بان
 على ثوب او جودان او دابة قبل عتق ولزم قيمة نفسه انتهى وانت خبير بان جوابا
 البحث يظهر من انسلاخ كلام القاضي لا يرى الى قوله اذا كان معلوم الجنس قد
 قيل لا يمكن جعله معادته اصلا لان البديل والمبدل منه قوله في ان البديل هو
 القوة كبقية كاسبق وليس ذلك كالكلام ولا تنس الما جود فيتم السؤال الى
 المبدل في كنهه بل كغير حصوله بسبب قتل **قوله** كالكلام ليعني رتبة وتعرفه
 وفيه نظير من وجهين الى قوله فلا بد من اثباته ما ذكره كص ولم يتم ما عورض به لوجه
 المنع الى قوله كالكلام عند الادراك المسمى وسنده انه يجوز ان يكون ذلك الجيد
 ساقيا على الاداء بطريق لا يقتضي فيذفع النظر انما ايضا فان مراد الجواب
 انه يجوز ان يحصل المحرر شرطا كما لا يقتضي قتل **قوله** لعل الصواب ان الجواب ان
 ان يقال لما حلت الكفاية والمنع الكثرة كرم قائم فها **قوله** كيف يكون قايما فيها
 وليس للمواري ولاية الفرق في ماله **قوله** يجوز ان يشر شخص ماله باله لا يستفاد
 ولاية التعريف فيه مخرج في المراجعة والتولية وغيره ولا يتعلق ليس كالكلام
 فلان يتبع العتق على الوجود معنى العتق او **قوله** في بحث او لا كلام لاحد
 في العتق على الوجود اما النزاع في الاجبار على القبض ووجود معنى العتق فيه
 يمنع من الاجبار ولا يفيد الا لانه بالبرق فالحال الى نقل عن شيخ الاسلام
 كما لا يخفى على اولى الافهام **قوله** وما ذكره في ميسر شيخ الاسلام الى قوله هو
 هو القياس **قوله** ناجيب بان لا بد ان يكون في اذا ادت او متى ادت فان
 فان الاداء فيها لا يقتصر على المجلس **قوله** لاقتضا على صورة اذا ومتى
 لا يلزم ظاهر تقدير المحض فانه وضع المسئلة في ان حيث قال وذلك مثل ان
 ان يقول في ادت او **قوله** ناجيب بان هذا يمين او **قوله** التدبير ليس يمين
 على ما في من المحض الاشارة اليه ويفصله الشرح في الدرس الثاني
قوله وقوله وقد قرأه من قبل يفي في المصلحة في مسئلة خلق الما بابتداء

في قوله لا يقتصر على المجلس
 في قوله لا يقتصر على المجلس
 في قوله لا يقتصر على المجلس

في قوله لا يقتصر على المجلس
 في قوله لا يقتصر على المجلس
 في قوله لا يقتصر على المجلس

العتق

الصغيرة على وجه الاستدلال **قوله** وقد سبق في فصل ومن ذلك ما ذكره
 انه احواله غير ان يرجع الى الشرح ولعل الاوان يجعل الى ما ذكره في الفصل
 الى ما ذكره في ذلك الفصل فانه بين محله قبل ان يثبت بل المطلق في الجمع وعلم
 تحمله بل العتاق في الفصل قبل **قوله** تصير قابضة نفسها اذ في قبض **قوله** فانه
 نفسها بالعتق قبضا للمولى وان ضعف باب التدبير **قوله** فانه هذا لا يحل
قوله لا ينفى غير الاول او ثانيا ليعبر على غيره **قوله** كالكلام في كبر المقيد **قوله** في جواب
 ان شئ شرط انما **قوله** ان يكون سببا في الحال **قوله** فانه غير ترتيب
 قدم المؤخر و آخر المقدم **قوله** وقوله ثم جملة سببا في الحال **قوله** فانه
 خير من المعبر ما قاله الدليل لادلة اللفظ والدليل بل على المتعين يجب
 الا ولو تولى على الوجوب الهادي الى قوله فلا يمكن تأخيرهما ان يطلان الاحكام وعلما
 انما قال **قوله** لم يبق يجب ليلتا قبض الاول سائر التعليل فليس بل الحكم
 من المحض متضمنا لغيره بعد ما قرره في الفرق بين اتم الولد والمدرسة **قوله**
 اذ ان يربط بين **قوله** كالكلام ان تقول السائر هنا يفي ليح مخرج محبة الجيد
 الجودى **قوله** الجواب انه اضافته لا يتعلق **قوله** كالكلام انت خرج مولى اذ في
 او اذا انت وجوبه انه لما كان اضافته للولت كان في حكم المعلق فانه حكمه فان
 المحون حال بطلان الاحكام في الكلام في انه لم لا يكون هذا الكلام سببا كما وجوه
 ومع انه اولى على دليله الدليل الاول **قوله** فرق او بين التدبير **قوله** فانه
 في نكته الاصول في موضع من جملتها فصل غرور المحقق من الكيلج بان لافته
 سببا في الحال فيقبض الدليل لها **قوله** والجواب عنهما جميعا ان ذلك في وقت
 لم تكن على وجه التعليق او **قوله** كانت خير بان عاتمة الوصايا على سبيل التعليق
 مع انه يجوز الرجوع عنها ويطلق القيل **قوله** والتدبير كونه اعتقا لا يقبل
 فيه لا يخفى من عدم كونه اشباح البيع فان التدبير ليس عتقا في الحال وكذا
 في المال سلم كمن يبيع ببيع او لا هو محل النزاع **باب** كاستيلاء **قوله**
 الاستيلاء طلب الولد **قوله** يفي طلب مطلقا وخص بطلب ولا منه **قوله** فانه
 من الاستيلاء الخالية كالصغيرة في الصغار الخالية **قوله** والافاق الولد تصدقا

في قوله لا يقتصر على المجلس
 في قوله لا يقتصر على المجلس
 في قوله لا يقتصر على المجلس

ثم على الزوجة وغير ما من لها ولها بآية النسب وغيرها بت النكاح قوله كما لصيغة
 كما يستعمل الصيغة في الذوق **قوله** لا يجزئ **قوله** عطف على قوله لقوله **قوله** لا يجزئ
 بقوله لا بعد الانفصال يعني ان الولد انما يعلم بعد الانفصال **قوله** اذا اقر في المولى
 بالجل منه قبل الانفصال لم لا يوافق بآياد وعنده من كلام المصنف غير ما ذكره السابق
قوله اجيب بان معنى قوله لا يجزئ الى قوله فكان دفع الشخص الى اختلف
 الموضع والمحال **قوله** فيه بحث بل المراد لا يستقر على التجري كما يعلم مما مر **قوله**
 وقوله لان هذا الظاهر **قوله** لا هو كونه منه سبب ان الظاهر علم زمانا
 ظاهر او هو كونه من غيره لوجود احد الدليلين وانما ذكره الشارح فحسب
 وانما ذكره في نفي ظاهر السامية **قوله** فيه انه ليس في السامية مع فلا يجزئ
 الدين ما ذكره لو كان البعير لا يستحق لثم ما ذكره **قوله** لا يجزئ من النكاح
قوله منوع فان المدبر لا يباع للحدث ويسعى كاتر **قوله** المنع وهذا لان امواله
 باعتبار علق الولد **قوله** قال الزبيعي ولا غير ما ذكر من قوله لجنين لا يورث
 ما في نفيها لم يثبت لها حق لثمن ولا حقيقة ولو كان لا جل لا تملك لثمن
 وفيه بحث فان النكاح يورث في امواله علق الولد **قوله** في احوال الجنين
 رقا ولم يبين حال الابداء والبقاء ثم ان المولى باعتاده منفردا جعله خصما على
 و اوجه عن حكم الجزية فقلب حجة الانفصال على حجة الاتصال فليقل **قوله** المنع
 الجزية بهذه الوسيلة **قوله** قال ابن الحام يشكل على تعليلها ما اذا استؤنست
 التي رزقها من عبده فان نسبها ثابت من العبد لان نسبها وتبرأ من ولده
 وجوابه ان ثبوت الامومة لا يورثه ثبوت النسب منه وان لم يصدق الشرع في
 وانما مع ثبوت النسب شرعا او غيرا اني اتفق وفيه بحث لان ولاننا كيف كانت
 نسبها بالاعتراف وجوابه ان ذلك ثبت بالكتاب على خلاف القياس والمراد
 بالاعتراف هو الاقرار المضاف محله وهو الملك **قوله** المنع واذا واصل ما رآه
 فثبت بولده واذا عاه **قوله** لصحة هذه الدعوى شرطا لمذكورة في شرح
 للزبيعي **قوله** ان المولى لا يملك التصرف في اكله بكتابة كجره على نفسه **قوله**
 غير مجزئ وغير نفسه راجعا الى المولى **قوله** لا بملك مال ابنه لانه لم يجز على

هذا هو الوجه في قوله لا يجزئ
 لان المولى لا يملك التصرف في اكله
 بكتابة كجره على نفسه
 لان المولى لا يملك التصرف في اكله
 بكتابة كجره على نفسه

صغير لانه وغير نفسه راجعا الى الاب **قوله** المنع لا يورثه كذا في قوله لا يجزئ
 للمولى على المكاتب في كتابه بملك كذا في قوله لا يجزئ كذا في قوله لا يجزئ
 به قوله عتب هذا انه كسب كسبه بملك الاب فانه ليس له حق ملك في الجارية
 فيقدم ملكه على التمتع **قوله** الاستيلاء فلا يجب العتق **قوله** المنع وهو انه كسب كسبه
 الصغير راجع الى الجارية باذن الشخص او باعتبار **قوله** لا يجزئ كذا في قوله لا يجزئ
 المهور **قوله** على تقدير النكاح و ارادة المصنف اللغوي من ثم الولد **قوله** كذا في قوله لا يجزئ
قوله وشروطها كون المالك مطلقا **قوله** وفي البديع اي سلبا مطلقا بالاعتراف
 بين الكافر عندنا حتى ان الكافر او اخطأ على من ثم اسلم تحت لا كفارة عليه
 خلافه لثمنه حتى اتفق قوله لا كفارة عليه هذا عندنا لانها عبادة والكافر
 ليس من اهلها خلافه لثمنه حتى ان الكافر من اهل اليمن عنده ولا كفارة حتى
 الله عادي والخصومة وكذا ابيع ايلما **قوله** لان المصنف **قوله** خصص اليمن
 بالله بالذوق لان اليمن والنوا لا يتصور ان في اليمن غير الله كالطمان والحق
 ولا يتحقق هذا بقوله هو يورث او نصراني ان كان فعل كذا الشيء قد فعله فانه عوس
 كما سيجي مع انه ليس بمسما بالله لانه كناية عن اليمن بالله وان لم يفعل وجب له
 كما طرح في البديع **قوله** لا يورثه المومن **قوله** فيه قيد والمراد لا يورثه
 بالمومن **قوله** والعبادة شته واتباعها اياها مباح **قوله** لا يورثه المومن
 لانها من عدم الوجوب الذي هو رعي لا محاب والخالف ان العبادة مباح
 لهم فاعلم من هذا دليل عليه **قوله** لا يورثه المومن **قوله** لا يورثه المومن
 الى المنفعة **قوله** ذلك غير معلوم بالنقل **قوله** لا يورثه المومن
 المواتية **قوله** قال في تفسير اللغوي لا والله **قوله** في باب المواتية والرجوع
 من التوضيح **قوله** والتبويح كلام متعلق بالمقام **قوله** لا يورثه المومن
 ولا حد ان يمنع ذلك فان القايمة قد تكون تصديق السامع لغير المالك
 كما في الايمان الصادقة على المورث الحاشية فلا يكون القاصد لليمن به على
 لا غيرا ثم نوضح ما ذكره كان المومن **قوله** ايضا **قوله** لا يورثه المومن
 في حصر الايمان على الثمانية على التفسير المذكور في الكتاب **قوله** لا يورثه المومن

قوله لا يجزئ
 لان المولى لا يملك التصرف في اكله
 بكتابة كجره على نفسه

من شرح الواقعة لصدر الشريعة ما يصلح ان يكون جوابا عن هذا الاستسكان
قوله لما مر من توفيقها **قوله** فيه ان القوس والفتحة خارجان عن التوفيق ايضا
 الا انه كلام على السند لا على الحق **قوله** كتب هو القيس وقد ترك بالنص **قوله** وهو
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جدت من جد الحديث **قوله** لقابل ابن
 اقام الدليل تمام الدلول لوران الحكم عليه آه **قوله** العلانة صدر المتروية
 منع صحته دوران وجوب الاستبراح مع دليل نفع الارحم ايضا والتفصيل
 كتاب الكرامة من شرح الواقعة واجبه ان ثبت **باب ما يكون بينا وبلا**
بين **قوله** نزل ان يقول والبي والوثان **قوله** القرآن كلام الله غير مخلوق
 غير تعالى فانه من صفاته لازية ولذلك لم يجعله مع النبي والكعبة في قرن
 بل ذكره مستقلا وعلته بعدم التعارف فيقال لا يرى **قوله** في التفسير حيث
 الا ان قيل الكلام على السند **قوله** فان الله تعالى اذا استموا آه **قوله** في تمام
 بقوله تعالى اذا استموا وقوله تعالى يخلصون كما ثبت **قوله** قيل لا بد منها آه **قوله**
 وسجي من الشرح في ادراك كتاب السبع ما يقع من هذه القول **قوله** كذا قوله لم
 ديم الله **قوله** لعلنا الطيبي في شرح المسكن في بابا لا ياما والذوق
 عن الموت اليقين يجمع على ان كبريف دار غدا ديم مخلوق منه والمطره قطع
 وهو قول الكوفيين اليه ذهب الزجاج وعند سيبويه على كلمة نفسها ونقص
 ليست جمعا شئ والمطره فيها للمصل انتهى **قوله** وقد امكن القول بوجوب لغيره **قوله**
 الامتناع عن البراة عما ذكر واجب لئلا لا يفره كما لا يخفى **قوله** وهذا هو الموعود
 فيما تقدم **قوله** راو به ما تقدم بنقضه وقوله وقابل ان يقول سنان
 سخا الى قوله ولما سجي **قوله** في كفاية **قوله** اليقين قوله كان من باب كذا
 واداة البعض **قوله** راو من الكل الجمن ومن البعض المقسم عليه **قوله** ينبغي ان يثبت
 وكيف عني عينة **قوله** فانه احسن لشرقي وارتكابه واجب ذالم يكن بل من اخفا
 وفي اوائل كتاب الفلك من الكافي كلام متعلق بالمعجم واجه **قوله** وان راو
 حصر فيه آه **قوله** فيم يجوز ان يراه حوا فيه من حيث الداراة لرفع التعارض
 من حيث المعنى الفقه **باب اليقين في الدخول** **قوله** السكتي قوله لما كان اليقين

قوله لما مر من توفيقها قوله فيه ان القوس والفتحة خارجان عن التوفيق ايضا
 قوله كتب هو القيس وقد ترك بالنص قوله وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قوله لعلنا الطيبي في شرح المسكن في بابا لا ياما والذوق
 قوله كذا قوله لم وسجي من الشرح في ادراك كتاب السبع ما يقع من هذه القول
 قوله كذا قوله لم وسجي من الشرح في ادراك كتاب السبع ما يقع من هذه القول
 قوله كذا قوله لم وسجي من الشرح في ادراك كتاب السبع ما يقع من هذه القول

انقاد

قوله ان ان الفقه في بيان الحوا
 قال ان قوله لان في الدنيا
 السكتي قوله لما كان اليقين

نقدا واليمين على فعل شئ وتركه لم يكن بل من ذكر انواع الانواع
 ويظهر منه تركه **قوله** ميتا لاهله **قوله** احراز عن المكون في السوق على سبيل
 فانه لا يقدر سكتي الا ان يذكره لا يثبت سكتي غير المتعلق فيقال **قوله** ينبغي ان
قوله في باب اليقين في الاكل والشرب **قوله** واخرى بوجهن احدها ان الضقة
 لو كانت معتبرة **قوله** انت خبر بان بعد تخصيص الكلام بالملوف لا بد من
 لا اول ثم اقول ان الكافي فان قيل ذكرت ان الضقة في اليقين غير معتبرة
 لا يصح فانه لو طعن ان لا ياكل هذا الرطب فاكله بعد ما صار قرا لا يثبت
 ولو كانت الضقة ملغاة لحقت قلنا الضقة في اليقين لقوا الا اذا كانت
 الى اليقين كافي سيئ الرطب فربما يفره اكل الرطب دون الرطب
 يكون الدار منية لانه عوا الى ترك الدخول فعلق اليقين بالاصل دون الوصف
 كما لو طعن ان لا ياكل هذا الرطب لم يقدم بزمان صباه لان الصبي لا يدعوا
 الى اليقين لانه دافع الى البرة والرحمة والندوة فولا دخلنا في النبي
 عليه السلام من لم يرم صغيرنا ولم يفر كبيرنا فليس منا وفي ترك التكلم
 اترحم فعلق اليقين بالثبوت دون الضقة كانه قال لا اكل هذا ونحو
 اذا طعن ان لا ياكل طم هذا الحل لان ضقة الصغر هنا لانه عوا الى اليقين
 لان الخشع من اكثر امتناعا من طم الكش و بخلاف ما اذا طعن ان لا ياكل صبي
 حكم شيئا فانه لا يثبت كان الضقة في الكثرة معتبرة شئ فان قيل اشك في
 من كون الضقة داعية ان اردت صلاحها لدعوة فليس في الدار كذا
 انا الوصفي البناء او ضيق او معني بجنة الى ترك الدخول وان اردت
 حقيقة الدعوة فالرطب ليس كذا لانه كما يفره فربما لا يفره ايضا ولا
 ذكر بكم ربما في الكتاب فينبغي ان يثبت قلنا اصل البناء للدخول
 والعوارض المذكورة لا تعارض الاصل بخلاف الرطب هكذا قيل
 بالمثل **قوله** واجب عن الاول **قوله** اجاب عن جوابان الدليل الاول
 ما ذكر في الدليل هو الحكم من كل وجه **قوله** على ان البناء صفة **قوله** اجاب
 ما جاز الشق الثاني ومنع عدم وجوب اختلاف الحال في عدم الدخول

قوله ان ان الفقه في بيان الحوا
 قال ان قوله لان في الدنيا
 السكتي قوله لما كان اليقين
 قوله ان ان الفقه في بيان الحوا
 قال ان قوله لان في الدنيا
 السكتي قوله لما كان اليقين

استند اجاز ارادة بكم الوفاء لتعينة في غالب الاستسما وكونه
البناء ضد الجواب اه **اقول** كلام على السند الاخص مع ان البناء
في الدار قال في الكافي في اسم الدار لا يقع على الموصلة قبل البناء ولكن
بنيت بسمي دارا وان احدثت انتهى فالبناء وصفه متقية باصالة والدار
لا يراحم فليس في الكافي ايضا الدار اسم لموصلة اذ ير عليها اللطيان
ولا يراول ذلك بزمع البناء انتهى وفي نسخة ما الموصلة قبل البناء
لا تسمى دارا الا ان المعاوز المراسع لا تسمى دارا **قوله** اقول جواب
المذكورة من التفسير غير جارح لان يكون داخل في الحكم لا حياجه
الى التوفيق غير داخل في الموق آه **اقول** لا يخفى عليك ان دخول معنى
في المخرج حذوه في الموقوف غير مذهب بل الموقوف هو **قوله** وهو
اقول انت خبرانه لا يشترط ان يكون هنا مخرج بذلك العلامة الزمعي
اسم الدار تبا وله بدونه وبدون البناء بخلاف البت فكان ينبغي ان
ان لا يدركه الترح **قوله** والدخول دوام له الى قوله واطلاقه
بدون الانفصال والى اه **اقول** بل ذكره لخص اذ في حيث يخرج عنه باذا
اذا وضع احدي رجله في الداخل والاخرى في الخارج بخلاف ما قيل
قال المفسر ولما ان اليمين بعقد بغير تمثني منه زمان تحقيقه **اقول** قوله
من اليمين على ما يدل لطف فتركه المحقق بدلالة معنى يرجع الحكم قوله
تحقيقه يعني زمان الترح والرد والى **قوله** فخرج بغير **اقول** وترك
المخرج **قوله** ما يتفاجر حقيقا اعتبارا **اقول** كالقوة في الصلوة **قوله**
بعد ذلك **اقول** اذا كانت اليمين في حوز البطل **قوله** لا يمنع ذلك اه
اقول فيه بحث لما نقله لامة من قوله ومن فعل المحقق عليه السلام
او مكرها فهو سوا لان الفعل لا يقع لا يعلم بالاكراه وهو المنزلة فتأتي
في جوابه **قوله** وبلقي الموجود بالعدم لعدم **اقول** متقوض بفعل المعنى عليه
وقد سبق انه بحث **قوله** شرط لثبته سكني وانه فعل وجود **اقول** لا
السكني هو السكن على امر والاكوان بيقينية الوجود عند المتكلمين باب

قوله في الكافي في اسم الدار لا يقع على الموصلة قبل البناء ولكن بنيت بسمي دارا وان احدثت انتهى فالبناء وصفه متقية باصالة والدار لا يراحم فليس في الكافي ايضا الدار اسم لموصلة اذ ير عليها اللطيان ولا يراول ذلك بزمع البناء انتهى وفي نسخة ما الموصلة قبل البناء لا تسمى دارا الا ان المعاوز المراسع لا تسمى دارا قوله اقول جواب المذكورة من التفسير غير جارح لان يكون داخل في الحكم لا حياجه الى التوفيق غير داخل في الموق آه اقول لا يخفى عليك ان دخول معنى في المخرج حذوه في الموقوف غير مذهب بل الموقوف هو قوله وهو اقول انت خبرانه لا يشترط ان يكون هنا مخرج بذلك العلامة الزمعي اسم الدار تبا وله بدونه وبدون البناء بخلاف البت فكان ينبغي ان ان لا يدركه الترح قوله والدخول دوام له الى قوله واطلاقه بدون الانفصال والى اه اقول بل ذكره لخص اذ في حيث يخرج عنه باذا اذا وضع احدي رجله في الداخل والاخرى في الخارج بخلاف ما قيل قال المفسر ولما ان اليمين بعقد بغير تمثني منه زمان تحقيقه اقول قوله من اليمين على ما يدل لطف فتركه المحقق بدلالة معنى يرجع الحكم قوله تحقيقه يعني زمان الترح والرد والى قوله فخرج بغير اقول وترك المخرج قوله ما يتفاجر حقيقا اعتبارا اقول كالقوة في الصلوة قوله بعد ذلك اقول اذا كانت اليمين في حوز البطل قوله لا يمنع ذلك اه اقول فيه بحث لما نقله لامة من قوله ومن فعل المحقق عليه السلام او مكرها فهو سوا لان الفعل لا يقع لا يعلم بالاكراه وهو المنزلة فتأتي في جوابه قوله وبلقي الموجود بالعدم لعدم اقول متقوض بفعل المعنى عليه وقد سبق انه بحث قوله شرط لثبته سكني وانه فعل وجود اقول لا السكني هو السكن على امر والاكوان بيقينية الوجود عند المتكلمين باب

قوله في الكافي في اسم الدار لا يقع على الموصلة قبل البناء ولكن بنيت بسمي دارا وان احدثت انتهى فالبناء وصفه متقية باصالة والدار لا يراحم فليس في الكافي ايضا الدار اسم لموصلة اذ ير عليها اللطيان ولا يراول ذلك بزمع البناء انتهى وفي نسخة ما الموصلة قبل البناء لا تسمى دارا الا ان المعاوز المراسع لا تسمى دارا قوله اقول جواب المذكورة من التفسير غير جارح لان يكون داخل في الحكم لا حياجه الى التوفيق غير داخل في الموق آه اقول لا يخفى عليك ان دخول معنى في المخرج حذوه في الموقوف غير مذهب بل الموقوف هو قوله وهو اقول انت خبرانه لا يشترط ان يكون هنا مخرج بذلك العلامة الزمعي اسم الدار تبا وله بدونه وبدون البناء بخلاف البت فكان ينبغي ان ان لا يدركه الترح قوله والدخول دوام له الى قوله واطلاقه بدون الانفصال والى اه اقول بل ذكره لخص اذ في حيث يخرج عنه باذا اذا وضع احدي رجله في الداخل والاخرى في الخارج بخلاف ما قيل قال المفسر ولما ان اليمين بعقد بغير تمثني منه زمان تحقيقه اقول قوله من اليمين على ما يدل لطف فتركه المحقق بدلالة معنى يرجع الحكم قوله تحقيقه يعني زمان الترح والرد والى قوله فخرج بغير اقول وترك المخرج قوله ما يتفاجر حقيقا اعتبارا اقول كالقوة في الصلوة قوله بعد ذلك اقول اذا كانت اليمين في حوز البطل قوله لا يمنع ذلك اه اقول فيه بحث لما نقله لامة من قوله ومن فعل المحقق عليه السلام او مكرها فهو سوا لان الفعل لا يقع لا يعلم بالاكراه وهو المنزلة فتأتي في جوابه قوله وبلقي الموجود بالعدم لعدم اقول متقوض بفعل المعنى عليه وقد سبق انه بحث قوله شرط لثبته سكني وانه فعل وجود اقول لا السكني هو السكن على امر والاكوان بيقينية الوجود عند المتكلمين باب

اليمين والملاويع والالتين والركوب وغير ذلك **قوله** وقبل ذلك
وهو الصحيح **اقول** لو حلف لا اشرب اطعم فضبت في طعمه اكرها
يعينه حتى لو شرب بعده طعمه هل بحث ينبغي ان يكون على هذا المبدأ
والمتكوري في القسوة انه بحث **قال المصنف** ومن حلف لا يخرج لامة الاباء
اقول في البدائع وان اراد بقوله الاباء في قرعة واحدة بين يمينه
وبين الله تعالى وفي القضا في قول ابى حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله
واحدى الروايتين عن ابى يوسف وروى عنه انه لا يدين في القضا
وشرح بان لا دل هو طاهر الرواية وفي غاية البيان تفصيل متعلق
المقام واجبة **قال المصنف** لان اذن كس **اقول** قال لامة النبي
ولو نوى التقعد بقوله لان اذن كس صدق قضاء لا في طاعة
وفيه تشديد على لف لان كس ان وما دخلت عليه بتناول المصدا فيكون
الباء وفيه تحذرة فصار كانه قال لا باذن كس لان فيه تقييضا
على نفسه انتهى وفيه اطلاق اخذ كس في شرح الوفاة لصدا الشريعة
قوله لان تقديره والله لا يخرج **اقول** هذا ما لا ينبغي له **قوله** فيقضي لمصفا
ولمصفا به **اقول** يعني يقضي لمصفا وهو اطروح ويقضي لمصفا به وهو الا
قوله وفيه نظر لان البلاغة قالوا انا بالبحا عن وصف العقل **اقول**
قال العلامة الشريف في شرح المفاتيح يستعمل في السؤال
عن وصف اولى العلم او غيرهم كثير في التقه انتهى في ذكره الشارح
ولين كانت لا تكون او صفا للمصفا **قوله** وانت خبرانه لا ينبغي
التاويل بحيث يكون او صفا للمصفا **قوله** لا ينبغي له **قوله** فيقضي لمصفا
اقول فيه بحث **باب اليمين في الاكل والشر** **قوله** لان ما يفسد
وكما انتم ليس ثم **اقول** لا مخرج هذا الرم ان لا يثبت كل ما يفسد الرطب
لانه ليس ثم ايضا **قال المصنف** وجب كس كس ان الشمس مجازية عنه
لان اللحم منشؤه من الدم ولادم لسكونه في الماء **اقول** فيكون قاضا
في التهمة والفاصرة بعالمها معاملة الجاز لان يكون مجازا **قوله** وان اكل

قوله في الكافي في اسم الدار لا يقع على الموصلة قبل البناء ولكن بنيت بسمي دارا وان احدثت انتهى فالبناء وصفه متقية باصالة والدار لا يراحم فليس في الكافي ايضا الدار اسم لموصلة اذ ير عليها اللطيان ولا يراول ذلك بزمع البناء انتهى وفي نسخة ما الموصلة قبل البناء لا تسمى دارا الا ان المعاوز المراسع لا تسمى دارا قوله اقول جواب المذكورة من التفسير غير جارح لان يكون داخل في الحكم لا حياجه الى التوفيق غير داخل في الموق آه اقول لا يخفى عليك ان دخول معنى في المخرج حذوه في الموقوف غير مذهب بل الموقوف هو قوله وهو اقول انت خبرانه لا يشترط ان يكون هنا مخرج بذلك العلامة الزمعي اسم الدار تبا وله بدونه وبدون البناء بخلاف البت فكان ينبغي ان ان لا يدركه الترح قوله والدخول دوام له الى قوله واطلاقه بدون الانفصال والى اه اقول بل ذكره لخص اذ في حيث يخرج عنه باذا اذا وضع احدي رجله في الداخل والاخرى في الخارج بخلاف ما قيل قال المفسر ولما ان اليمين بعقد بغير تمثني منه زمان تحقيقه اقول قوله من اليمين على ما يدل لطف فتركه المحقق بدلالة معنى يرجع الحكم قوله تحقيقه يعني زمان الترح والرد والى قوله فخرج بغير اقول وترك المخرج قوله ما يتفاجر حقيقا اعتبارا اقول كالقوة في الصلوة قوله بعد ذلك اقول اذا كانت اليمين في حوز البطل قوله لا يمنع ذلك اه اقول فيه بحث لما نقله لامة من قوله ومن فعل المحقق عليه السلام او مكرها فهو سوا لان الفعل لا يقع لا يعلم بالاكراه وهو المنزلة فتأتي في جوابه قوله وبلقي الموجود بالعدم لعدم اقول متقوض بفعل المعنى عليه وقد سبق انه بحث قوله شرط لثبته سكني وانه فعل وجود اقول لا السكني هو السكن على امر والاكوان بيقينية الوجود عند المتكلمين باب

قوله في الكافي في اسم الدار لا يقع على الموصلة قبل البناء ولكن بنيت بسمي دارا وان احدثت انتهى فالبناء وصفه متقية باصالة والدار لا يراحم فليس في الكافي ايضا الدار اسم لموصلة اذ ير عليها اللطيان ولا يراول ذلك بزمع البناء انتهى وفي نسخة ما الموصلة قبل البناء لا تسمى دارا الا ان المعاوز المراسع لا تسمى دارا قوله اقول جواب المذكورة من التفسير غير جارح لان يكون داخل في الحكم لا حياجه الى التوفيق غير داخل في الموق آه اقول لا يخفى عليك ان دخول معنى في المخرج حذوه في الموقوف غير مذهب بل الموقوف هو قوله وهو اقول انت خبرانه لا يشترط ان يكون هنا مخرج بذلك العلامة الزمعي اسم الدار تبا وله بدونه وبدون البناء بخلاف البت فكان ينبغي ان ان لا يدركه الترح قوله والدخول دوام له الى قوله واطلاقه بدون الانفصال والى اه اقول بل ذكره لخص اذ في حيث يخرج عنه باذا اذا وضع احدي رجله في الداخل والاخرى في الخارج بخلاف ما قيل قال المفسر ولما ان اليمين بعقد بغير تمثني منه زمان تحقيقه اقول قوله من اليمين على ما يدل لطف فتركه المحقق بدلالة معنى يرجع الحكم قوله تحقيقه يعني زمان الترح والرد والى قوله فخرج بغير اقول وترك المخرج قوله ما يتفاجر حقيقا اعتبارا اقول كالقوة في الصلوة قوله بعد ذلك اقول اذا كانت اليمين في حوز البطل قوله لا يمنع ذلك اه اقول فيه بحث لما نقله لامة من قوله ومن فعل المحقق عليه السلام او مكرها فهو سوا لان الفعل لا يقع لا يعلم بالاكراه وهو المنزلة فتأتي في جوابه قوله وبلقي الموجود بالعدم لعدم اقول متقوض بفعل المعنى عليه وقد سبق انه بحث قوله شرط لثبته سكني وانه فعل وجود اقول لا السكني هو السكن على امر والاكوان بيقينية الوجود عند المتكلمين باب

وانت خير بان لا نسب ذكر هذه المسئلة في باب الكهانة **قوله** وجان
الفعل اذا عطف على فعل **قوله** ولا يخفى ان ذكره اعرافا بالعبارة **قوله** لا يقال
شرا القريب شربا **قوله** والظاهر ان شراء القريب مثبت
للمك في الزمان الاول وقيل له في ثمة لاسانفة كافي اعراض التبع
في العمل العقلي والشرع ايضا ما ذكرنا في عبارة نوع فصوله
لا يلزم ان يكون مثبت الشيء ونفسه اذ لا **قوله** يعني يلزم ان يكون
الذي هو مثبت المك مريلا للمك **قوله** ويجوز باليمين والكهانة
قوله ولما قل ان يقر القريب مستحق للعقوبة القارة كما ان ام الولد
بالاستيلاء **قوله** المنصب لوفده هو المكس في التشبيه كما لا يخفى **قوله**
ان شرب **قوله** شربا احله تترت قلبه ادى الى اية **قوله** اخذت
شربة **قوله** اية واحدة الراي **قوله** كما قالوا في النسبة الى الدم وحريه
قوله كما يقال في النسبة الى الارض السهمه سحلي **قوله** والمرنى عبارة عن
التخصيص **قوله** المنع عن الطوق **قوله** اوجب بان اثبات المك صرحا
به لانه اللفظ **قوله** اقول والظرف **قوله** اقول وهذا اللفظ يستعمل في
الوف **قوله** فعلى هذا الاستفهام هو العلم عن زفر رحمه الله كما **قوله**
كان متافعا **قوله** السبيل يسئل عن وجهه **قوله** زفر بنى على انه من
كبار ائمة الدين وسبيلهم يمنع من اعتقاد ارتكاب التناقض **قوله**
لانها ليست من لوازم المك **قوله** الما يرى انه قد يوجد المك ولا
ولا يوجد العتق **باب اليمين في البيع والشري** **قوله** وشرط
شبهه **قوله** الذي يتنفا من هذا الكلام هو ان طائف لم يبع الموثق
المكس للمكس عليه بانه مكه بغير امره كان ينبغي ان لا يثبت قبض
قوله والمراد بالعلم اتم العبد الى قوله واما الولد **قوله** العلم يطلق
على الولد ايضا قال الله سبحانه انا بشركم بغير اسمهم **قوله** قبل لو كان البيع
الى اخوة قوله واجب بان جواز البيع ليس معنى الحائى **قوله** قد يقر هذا
اسنوال وجواب هذا فان قبل هذا البيع لم يفد حكمه ومع ذلك

قوله ولا يخفى ان ذكره اعرافا بالعبارة قوله لا يقال شرا القريب شربا قوله والظاهر ان شراء القريب مثبت للمك في الزمان الاول وقيل له في ثمة لاسانفة كافي اعراض التبع في العمل العقلي والشرع ايضا ما ذكرنا في عبارة نوع فصوله لا يلزم ان يكون مثبت الشيء ونفسه اذ لا قوله يعني يلزم ان يكون الذي هو مثبت المك مريلا للمك قوله ويجوز باليمين والكهانة قوله ولما قل ان يقر القريب مستحق للعقوبة القارة كما ان ام الولد بالاستيلاء قوله المنصب لوفده هو المكس في التشبيه كما لا يخفى قوله ان شرب قوله شربا احله تترت قلبه ادى الى اية قوله اخذت شربة قوله اية واحدة الراي قوله كما قالوا في النسبة الى الدم وحريه قوله كما يقال في النسبة الى الارض السهمه سحلي قوله والمرنى عبارة عن التخصيص قوله المنع عن الطوق قوله اوجب بان اثبات المك صرحا به لانه اللفظ قوله اقول والظرف قوله اقول وهذا اللفظ يستعمل في الوف قوله فعلى هذا الاستفهام هو العلم عن زفر رحمه الله كما قوله كان متافعا قوله السبيل يسئل عن وجهه قوله زفر بنى على انه من كبار ائمة الدين وسبيلهم يمنع من اعتقاد ارتكاب التناقض قوله لانها ليست من لوازم المك قوله الما يرى انه قد يوجد المك ولا ولا يوجد العتق

لمزيد

ليزول لبراءه والنجاح العاصم لم يفد حكمه ومع ذلك لم يقصر
اذا عتق به العتق قبل جواز البيع باعتبار المالكه وليس في المالكه شيء
عن قبل حكم الما يجب والقبول وجواز النكاح باعتبار الانسان
الا يرى انه يفتن في ادم وفيها ما يثبت عن قبول حكم الما يجب والقبول
لانها تقتضي الطرية والنكاح رقي فلا يثبت الا اذا كان صحيحا كذا في العتق
الطرية **قوله** وقد انتهى المك الى المك بالاعتقاد والمكس بالقبول
فان المك كالمكس كالمكس في الباب السابق والمكس بالقبول
ولا يمكن البيع بعد الاعتقاد والمكس **باب اليمين في البيع والشري**
قوله وفي اليمين لا يلزم شي لانه الزم باليمين بقوته واجتهاد ولا يقوته
في الاصل **قوله** فان قيل في كل هذا ما لا عتاق ففد فتح المذرية وان لم يكن
من حيث قصد اعتقاد المكس لا يقع الا بالقبول والتصوم من قبل القريب
المقصودة فان قيل الاعتكاف يقع في الليل وان كان الصوم لا يقع فيه
فما الاعتكاف في الليل يقع في النهار لا يقع في اليوم ولهذا لو كان
الا عتق في الليل منعوا عن اليوم لا يقع وفي فصل العتق بالقبول
من شروح الحديث كلام متعلق بالاعتكاف **قوله** وفيه نظر لانه لم
يلجج بين الحقيقة والجواب **قوله** الذي يعلم من كان ان اللفظ كناية لا
فلا يلزم الجمع بينهما **قوله** جازت هذه الشهادة وان كانت على النفي **قوله**
في الكافي فان قيل ذكرني بسوطا ان الشهادة على النفي تنفع في الشروط
ولهذا لو قال لعبد ان لم ادخل الدار اليوم فانه فقتله انه لم يدخل
اليوم يقبل قضى بقتله وما نحن بصدد من قبيل الشروط فلهذا
عن اوثان بن معاذ وهو كونه خارج الدار انتهى وهو مخالف لما قدس
من ان لو وان كان نبوتيا كذا يدخل تحت القضاء ولم يكن مقبرا
فبقي النفي مقصودا كما لا يخفى فان كونه خارج الدار لا يدخل تحت القضاء
ايضا **قوله** اجاب لان ما يخفى ان **قوله** ان كان قوله لا ينافي ما
على نفي شئ انما كور في السير الكبري لا يستقيم جواب ما يخفى

قوله ولا يخفى ان ذكره اعرافا بالعبارة قوله لا يقال شرا القريب شربا قوله والظاهر ان شراء القريب مثبت للمك في الزمان الاول وقيل له في ثمة لاسانفة كافي اعراض التبع في العمل العقلي والشرع ايضا ما ذكرنا في عبارة نوع فصوله لا يلزم ان يكون مثبت الشيء ونفسه اذ لا قوله يعني يلزم ان يكون الذي هو مثبت المك مريلا للمك قوله ويجوز باليمين والكهانة قوله ولما قل ان يقر القريب مستحق للعقوبة القارة كما ان ام الولد بالاستيلاء قوله المنصب لوفده هو المكس في التشبيه كما لا يخفى قوله ان شرب قوله شربا احله تترت قلبه ادى الى اية قوله اخذت شربة قوله اية واحدة الراي قوله كما قالوا في النسبة الى الدم وحريه قوله كما يقال في النسبة الى الارض السهمه سحلي قوله والمرنى عبارة عن التخصيص قوله المنع عن الطوق قوله اوجب بان اثبات المك صرحا به لانه اللفظ قوله اقول والظرف قوله اقول وهذا اللفظ يستعمل في الوف قوله فعلى هذا الاستفهام هو العلم عن زفر رحمه الله كما قوله كان متافعا قوله السبيل يسئل عن وجهه قوله زفر بنى على انه من كبار ائمة الدين وسبيلهم يمنع من اعتقاد ارتكاب التناقض قوله لانها ليست من لوازم المك قوله الما يرى انه قد يوجد المك ولا ولا يوجد العتق

قوله ولا يخفى ان ذكره اعرافا بالعبارة قوله لا يقال شرا القريب شربا قوله والظاهر ان شراء القريب مثبت للمك في الزمان الاول وقيل له في ثمة لاسانفة كافي اعراض التبع في العمل العقلي والشرع ايضا ما ذكرنا في عبارة نوع فصوله لا يلزم ان يكون مثبت الشيء ونفسه اذ لا قوله يعني يلزم ان يكون الذي هو مثبت المك مريلا للمك قوله ويجوز باليمين والكهانة قوله ولما قل ان يقر القريب مستحق للعقوبة القارة كما ان ام الولد بالاستيلاء قوله المنصب لوفده هو المكس في التشبيه كما لا يخفى قوله ان شرب قوله شربا احله تترت قلبه ادى الى اية قوله اخذت شربة قوله اية واحدة الراي قوله كما قالوا في النسبة الى الدم وحريه قوله كما يقال في النسبة الى الارض السهمه سحلي قوله والمرنى عبارة عن التخصيص قوله المنع عن الطوق قوله اوجب بان اثبات المك صرحا به لانه اللفظ قوله اقول والظرف قوله اقول وهذا اللفظ يستعمل في الوف قوله فعلى هذا الاستفهام هو العلم عن زفر رحمه الله كما قوله كان متافعا قوله السبيل يسئل عن وجهه قوله زفر بنى على انه من كبار ائمة الدين وسبيلهم يمنع من اعتقاد ارتكاب التناقض قوله لانها ليست من لوازم المك قوله الما يرى انه قد يوجد المك ولا ولا يوجد العتق

قوله ولا يخفى ان ذكره اعرافا بالعبارة قوله لا يقال شرا القريب شربا قوله والظاهر ان شراء القريب مثبت للمك في الزمان الاول وقيل له في ثمة لاسانفة كافي اعراض التبع في العمل العقلي والشرع ايضا ما ذكرنا في عبارة نوع فصوله لا يلزم ان يكون مثبت الشيء ونفسه اذ لا قوله يعني يلزم ان يكون الذي هو مثبت المك مريلا للمك قوله ويجوز باليمين والكهانة قوله ولما قل ان يقر القريب مستحق للعقوبة القارة كما ان ام الولد بالاستيلاء قوله المنصب لوفده هو المكس في التشبيه كما لا يخفى قوله ان شرب قوله شربا احله تترت قلبه ادى الى اية قوله اخذت شربة قوله اية واحدة الراي قوله كما قالوا في النسبة الى الدم وحريه قوله كما يقال في النسبة الى الارض السهمه سحلي قوله والمرنى عبارة عن التخصيص قوله المنع عن الطوق قوله اوجب بان اثبات المك صرحا به لانه اللفظ قوله اقول والظرف قوله اقول وهذا اللفظ يستعمل في الوف قوله فعلى هذا الاستفهام هو العلم عن زفر رحمه الله كما قوله كان متافعا قوله السبيل يسئل عن وجهه قوله زفر بنى على انه من كبار ائمة الدين وسبيلهم يمنع من اعتقاد ارتكاب التناقض قوله لانها ليست من لوازم المك قوله الما يرى انه قد يوجد المك ولا ولا يوجد العتق

وهو سكوت الزوج **قوله** في كون السكوت وجوباً بحث قال شرعاً
 هو ترك التكلم **قوله** في القوم هو الالساك عن التكلم على قصد التقرب
 ان قلت المصدر هو ما ذكره ايضا قلت بل كلفه لا شرعاً وعند ذكرا
 المصدر هو ما ينفي الى الكمال وهو الصوم ثم وشرعاً **قوله** وعليه
 ما لو قال والله لا صوم من **قوله** هذا الميراد غير تنويه على هذا القول بل
 موده قوله واليوم صريح في تقدير المدة الا ان يقال المراد قوله لا يبرأ
 الصوم المتبرعاً الى آخر الكلام **قوله** قيل عليه ينبغي ان لا يثبت **قوله**
 صاحب القيل هو الاشياء **باب التبيين في المعرب والقيل** **قوله** قد ترأيت
 عليه السلام في بيته **قوله** وكذا في قوله السوا ان القرب سمي
 في الآية مجدة فيها لا ايطام فيه فلم ان القرب ليس سما لا ذكر ثم لا يكون
 لاساس السوا ان القرب ان يقال ليس سمي الا بان على القرب
 بل على الوفاء كما سبق في سورة **قوله** واجيب بما جاز **قوله** انت خبرنا
 الجاهل عن المناقضة بالجزء خارج عن الكلام الا ان يجعل ذكر معاوضة في
 عنه ما يناقضه **قوله** من الميت لا يتحقق **قوله** في المكان لا يكون
 ينا في بقا الملك فلان ينافي ابتداءه الى انتهى وفيه بحث فانهم
 بان الميت اهل الملك المال وهذا لو نصب سبكه متعلق بها صيد
 سواه ملكه **قوله** في حجب بان ذلك كان مجزاً له عليه السلام **قوله**
 واجاب العلامة السيفي في المكان بانه غير ثابت فانه لما بلغ هذا الحد
 رضي الله عنه فالتكذيب على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت
 الميت لا يسمع الموتى وماتت بسمع من في القبور ثم انه قال على انه كان مخصوصاً
 انتهى قال الزبيدي ويجوز ان يكون ذلك لوعظ الاحياء ونظيره ما روي
 على رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى القاع
 قال السلام عليكم وارقوم المؤمنين اما انكم قد نكمت وامواكم قد نكمت
 وودركم قد سكنت فذا خبركم عندهما فافترعوا عنكم وكان يقول سلاني
 من شئ الحار ك وعسى ان يجررك وحي ثمارك فان لم يجيب جواباً

في قوله لا يثبت
 في قوله لا يسمع
 في قوله وماتت
 في قوله وودركم
 في قوله فذا خبركم
 في قوله فافترعوا
 في قوله سلاني

اجابك عتبا راو كان على سبيل الوعد لا جاز لا على سبيل الطلب بالحق
 انتهى وفيه بحث لانه يبرده تمة القصة لو عتبت **باب التبيين في المعرب والقيل**
 وقوله جميع ما ذكره في الكتاب من المباح على التقاضي او لفظاً
 لتقريب سبب التقاضي على القضا والقبض كونه مبنى للعدو ايضا على ذلك
قوله لان القضا فاعلم **قوله** في مثل الا ان يكون بولاً عن قوله لعدم تامة
قوله قال بعض الشرحين ولما فيه نظر **قوله** او الاشياء **قوله** لان شره
 امره كتب من قبض الكل بوصف التفرق **قوله** في بحث الا ان يعبر به
 وصف التفرق فالاولى تبدل بالبناء بالواو **قوله** ان عدم التفرق
 الذي هو واحد الجوزين **قوله** لم يوجد قبض الجمع **قوله** الذي هو الجوز
باب الحزن ولان استثناء الماشية **قوله** في بحث الا ان يكون المراد الاشياء
 الى ما اشهر من محل شته من الجوز لا يغير الكل فليس **قوله** في الاشياء
 واجبا حال ولما خاتمة **قوله** ولو حكم بانقضاء هذه المفسر لم يكن مفيداً
 الى المقصود وهو المباداة الى رجوعه ودفع شره فالاولى يوجب
 بالوزن رعله **قوله** فلا يمكن دفع القرض **قوله** اي ضرر المنة **قوله** في تفسير
قوله صاحب القيل هو الاشياء **قوله** وجوابه ان معنى قولنا رسم لما ساق
 ان ساقه راجحة كما لو رقه وساق الوارد ليس له راجحة كما لو رقه **قوله**
 اضطلع عليه القضا وان لم يثبت في القضا **قوله** المعبر في الاشياء هو المعبر
 بين الكس لا اصطلاح عليه القضا **كتاب الحدود** **قوله** اما سببها فبب
 شها ما اضيف اليه حد الرشاء حد القذف وغيرهما **قوله** في العبارة نوع ركاز
قوله في تفسيره في الشرع **قوله** في تفسير لفظ العام لا يوجب الحد ما لا يوجب **قوله**
 وشبهها لا يشبهه الا شتبا **قوله** في لفظ الزنا الذي لا يوجب الحد **قوله**
 وتبين المرأة عن ذلك **قوله** في تعريف الزنا المرأة **قوله** في لفظ القضا
 ان رة آه **قوله** وجوابه ان رة مستور **قوله** اذا اشتدوا ساق الامام
 في الزنا **قوله** انت خبرنا سوال الامام ليس لا حذر عن الخلط فيها وتبريل
 بل الخلط مطلوب لا والله وانه لا معنى للخلط في المكان والزمان هناك

في قوله لا يثبت
 في قوله لا يسمع
 في قوله وماتت
 في قوله وودركم
 في قوله فذا خبركم
 في قوله فافترعوا
 في قوله سلاني

قوله ان ذكر الكاف النون قوله يعني الى ذكر المالك الكاتب النون
اجب بان ثبت ليس بطريق الاحتياط بل بطريق التوقيف **قوله** ولا يخفى عليك ان
من تعيل الجس احتياط بقوله لانه لو علمت به حوان كان الجس احتياطاً
فليس **قوله** فان قال قائل ان لم يثبت كذا بآثاره **قوله** هذه معارضة **قوله**
ولان الشهادة فيه اختصت بزيادة العدد فكذلك الاقرار اعطاء لادراكه **قوله**
ليس فيه اثبات التفرع بالقياس بل اثبات الزيادة على الواحد بل تعيين عدد
او ذلك يتم تقي مذهبنا في نفي **قوله** قيل لو سألناه جاز **قوله** قال
الزبيدي والاشعري انما لم يثبت لانه في صياح **فصل كيقينه** **قوله** واما
قوله وقوله وعلى هذا اجاع التهان رضي الله عنهما اي على وجوب
الي اقول على ان حديث ما عر رضي الله تعالى عنه **قوله** في المبسوط انه ابراهيم فوط
شروع في حق الحنفى ثابت بالسنه الا على قول الطوايع فاقم بكون ابراهيم
لا يتم لا يقبلون الاخبار اذا لم يكن في خبر التواتر انتهى قال ان روح ان راو
بعينه على ان حديث ما عر الرد على الطوايع كما هو الظاهر فبقية بحث لا يخفى **قوله**
ويشبه الشهود بوجه ثم الامام ثم الكس هكذا روي عن علي رضي الله عنه
قوله في المبسوط كنه شغل حديث على رضي الله عنه فانه لما اراد ان يبرهن
الحديث قال ابراهيم رجم رجم ستر رجم عذابه فبرهن العلامة ان
على المرأة بافي بطنها ويعرف بذلك فينبذ به الامام ثم الناس رجم البير
انه شهد اربعة على الرجل بالزنا فينبذ الشهود ثم الامام ثم الناس
وفي محيط الرخسي بعد هذا الكلام وقول الشيخ فيما لا يدرك بالقياس حجة
بالاجماع انتهى **قوله** واما الرقي ايش عن ابي يوسف رحمه الله **قوله** ولم
عن ابي يوسف رحمه الله تعالى غير هذه **قوله** فعلى هذا ما يفيد بطلان الرواية
قوله في المبسوط وعن ابي يوسف قال يوم اشهدوا بالبيعة اذ كانوا
في خي اذا استغوا لبقام الرجم فاذا ماتوا او غابوا يقيم الرجم
لانه قد تعدد البديع لم يسبب لا يمتنع فيه فلهذا يمتنع اقامة الرجم كما
يقطع في الايدي او مرضى او عاقرين عن الطهور بخلاف ما لو استغوا لهم

قوله ان ذكر الكاف النون قوله يعني الى ذكر المالك الكاتب النون

اجب بان ثبت ليس بطريق الاحتياط بل بطريق التوقيف

من تعيل الجس احتياط بقوله لانه لو علمت به حوان كان الجس احتياطاً

فليس قوله فان قال قائل ان لم يثبت كذا بآثاره

ولان الشهادة فيه اختصت بزيادة العدد فكذلك الاقرار اعطاء لادراكه

صاروا متعين بذلك ولكن نقول جنس كانوا مقطوعاً لا بد في الابداء
لم يستحق البديع لتعدد فاما هنا فقد استحق البديع لم يستحق ذلك عند الحكم
فاذا تعدد ذلك جملوا والبيعة لا يقام كما لو تعدد ذلك ما شاع
انتهى ونقن نقول فعلى هذا التقييد بظاهر الرواية مختص بقوله وكذا اذا
او عايدوا كما هو ظاهر المتبادر من قوله اقتداء بما في المبسوط **قوله** ولم
الرواية بغضى الى اقباس شبهة المشبهة وهي غير معتبرة فاقبل **قوله** في صورة
الموت والبيعة احد يشبهه المتشاع عن البداية وانما يشبهه
المتشاع رجوعاً فاقبل في محيط الرخسي وروي في مقدمته الله كما
لو كان الشهود مقطوعاً لا بدى او مرضى لا يستطيعون الرمي قال
يرى ثم الكس لان ذوات البديع باعها رهن طاهر لا يورث فلهذا
الموت والبيعة لانه من الجائز ان لو كان حياً ففرض عليه ان يمتنع عن كذا
انتهى الا ان المفهوم من كلام الكس لغو الشرط فلهذا ذكره الشارح **قوله**
وفي حديثنا لقد ثابت توبة لولم يباع صاحب كس لغو **قوله** في المحاكم
الشرا وكس اخذ **قوله** فكان هذه الآية سنحت عدم حكم قوله كما
فاخذوا في غير المحسن **قوله** فيه بحث والصواب في المحسن **قوله** وهذا
لاروى اما **قوله** فيه بحث اذ لا لا تدرى ذكره على ادعاه اصلاً كما لا يخفى
قوله حق الله مشدوع **قوله** حتى الله مبتداه وقوله مشدوع خبره **قوله**
الرجم مشدوعاً وفيه نوع مخالف لما في الهداية **قوله** سبع شرايط ان يكون
قوله فيه مسامحة الا ان يحل على حذف الجار **قوله** المقصود احصان الرجم
ان يكون حراً عاقلاً مسلماً بالغاً قد تزوج امرأة كانا صحيحاً **قوله** وفي
الجس الرأى لا يشترط قيام النكاح لبقاء الاحصان كذا في الفتاوى
للتمنشي **قوله** ودخل بها وحدها على منتهى الاحصان **قوله** اطله حال عن الدخول
والدخول ونظيره لقيت زيدا راكبين في المحيط واما طريق ثبوت
فتيان الافراد والبيعة انتهى وقال الامام التمرنشي في شرح اللامع
ولو اردت المحسن بطل احصانها فان سخط لم يكونا محسنين لا يجزى

قوله ان ذكر الكاف النون قوله يعني الى ذكر المالك الكاتب النون

اجب بان ثبت ليس بطريق الاحتياط بل بطريق التوقيف

وكذا الكاذب ان يسلط والمهمل ان يفتقن وقد كان جاسما قبل ذلك
 محضين فان جاسما بعد العتق والاسلام يكونان لتحقيق انتهى **قال** العتق
 والبلوغ شرط الاقله العقوبة **اقول** قال مولانا علاء الدين الاسودى في شرح
 الجامع الصغير قال الامام قاضيان في الجامع الصغير وانما يصردهما في
 عن الزنا اذ اوردت عليه النعم الرقي اخرجك لعقل فانه مانع عن ارتكاب كل
 عقوبة ذميمة وكذلك الدين والطيرة لان الطيرة تمنع عن ذهاب ماء الوجه والعبد
 لا يبالى به وكذلك البلوغ لان الصغير لقلة عقله فلا يقف على العواقب كذلك
 الدخول في النكاح بعد البلوغ لانه يقع الفية على الزنا فاذا اجتمعت السرايا
 يصير محصيا انتهى **قال** لولا لان الطيرة ممكنة **قوله** ينبغي ان يتأمل في تعيين المعطوف
 لقوله ولان الطيرة **قال** الحس والمعبر في الدخول بل اخرج في القبل على وجه
الفصل **قوله** يجوز الشهادة بالدخول بالتسامع ولا يحس الجاهل الى
 المعانة كما سيجي في كتابنا انتهى **قوله** فان التبع انما يكون بالانكاح
اقول الامانة لا يمكن بشهود بخلاف الدخول فيقيم سببه المفضي اليه اكثر مما يقع
 فينقل **قال** الحس وفي الملوكة هذا عن راق اوله **اقول** هذا لا يجري فيما اذا
 الزوج حرة والزوج مملوكا اذ الولد يبع الام في الطيرة والرقبة ولو
 وفي الملوكة حرة ومملوكا لانها لا يمكن التبع كما لا يخفى **قوله** والوجه اي على
 يوسف رحمه الله تعالى **اقول** قال الاتقاني قوله والوجه عليه ما ذكرناه اي الخطة
 على ابي يوسف قوله صلى الله عليه وسلم من اشرك بالله فليس محصيا انتهى
 خبر نباهه والصحيح ما ذكره الشيخ الكليني **قال** الحس ولان فيه حتم باب
 الزنا لقلة العارف **اقول** الحس القطع والانسب سد باب الزنا **قوله** والعمل
 بالحيث الذي رواه نسخ الكتاب وهو لا يجوز **قوله** فيه نظر كما سيجي في ان
 ينسخ ذلك الخبر بعينه **قوله** كما ما سكت في البيوت لان يقال المراد اية
 غير متاخرة عن تلك الامة فلا يجوز ان يكون ما سكتا له هو غير متاخرة **قوله**
 وجه اكثر ان الحس **اقول** الحس نكاح العقل عنه وهذه الوجه لا يوجب
 فان طرق ثبوت النقل هو رواية العدول **قوله** ان التفتي ليس بحكم **قوله**

قوله كذا الكاذب ان يسلط والمهمل ان يفتقن وقد كان جاسما قبل ذلك محضين فان جاسما بعد العتق والاسلام يكونان لتحقيق انتهى قال العتق والبلوغ شرط الاقله العقوبة اقول قال مولانا علاء الدين الاسودى في شرح الجامع الصغير قال الامام قاضيان في الجامع الصغير وانما يصردهما في عن الزنا اذ اوردت عليه النعم الرقي اخرجك لعقل فانه مانع عن ارتكاب كل عقوبة ذميمة وكذلك الدين والطيرة لان الطيرة تمنع عن ذهاب ماء الوجه والعبد لا يبالى به وكذلك البلوغ لان الصغير لقلة عقله فلا يقف على العواقب كذلك الدخول في النكاح بعد البلوغ لانه يقع الفية على الزنا فاذا اجتمعت السرايا يصير محصيا انتهى قال لولا لان الطيرة ممكنة قوله ينبغي ان يتأمل في تعيين المعطوف لقوله ولان الطيرة قال الحس والمعبر في الدخول بل اخرج في القبل على وجه الفصل قوله يجوز الشهادة بالدخول بالتسامع ولا يحس الجاهل الى المعانة كما سيجي في كتابنا انتهى قوله فان التبع انما يكون بالانكاح اقول الامانة لا يمكن بشهود بخلاف الدخول فيقيم سببه المفضي اليه اكثر مما يقع فينقل قال الحس وفي الملوكة هذا عن راق اوله اقول هذا لا يجري فيما اذا الزوج حرة والزوج مملوكا اذ الولد يبع الام في الطيرة والرقبة ولو وفي الملوكة حرة ومملوكا لانها لا يمكن التبع كما لا يخفى قوله والوجه اي على يوسف رحمه الله تعالى اقول قال الاتقاني قوله والوجه عليه ما ذكرناه اي الخطة على ابي يوسف قوله صلى الله عليه وسلم من اشرك بالله فليس محصيا انتهى خبر نباهه والصحيح ما ذكره الشيخ الكليني قال الحس ولان فيه حتم باب الزنا لقلة العارف اقول الحس القطع والانسب سد باب الزنا قوله والعمل بالحيث الذي رواه نسخ الكتاب وهو لا يجوز قوله فيه نظر كما سيجي في ان ينسخ ذلك الخبر بعينه قوله كما ما سكت في البيوت لان يقال المراد اية غير متاخرة عن تلك الامة فلا يجوز ان يكون ما سكتا له هو غير متاخرة قوله وجه اكثر ان الحس اقول الحس نكاح العقل عنه وهذه الوجه لا يوجب فان طرق ثبوت النقل هو رواية العدول قوله ان التفتي ليس بحكم قوله

لعل مراده نقل التفتي **قوله** فمقتضى هذا الموضع **اقول** لا بد من التفتي في هذا الموضع
قوله يعني طريق الخلاف **اقول** صاحب القيل واليها وقال الامام في شرح قوله
 اذ انزى البقي او المحزون او غيره طريق الخلاف اسم كتاب للامام علاء
 الدين في العلم **قوله** صاحب ذلك ان الحكم زنا **اقول** قال الامام في الدين
 الذي يحكم الزنا كان في الابداء الا بقاء بالثبوت كما قال الله تعالى فادعها
 ثم نسخ بالجس في البيوت بقرينة ما نحو من في البيوت الا ان تفسر في قوله
 لما في النجاسة والغاية فليس **قوله** فانسخ ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم
 نحاه لما سلف من ان الطيرة بيان لقوله تعالى او يحل الله الحق سبيلا
 جواب **قوله** هو جواز المسئلة فكذلك ههنا **اقول** ههنا خفاء لا يخفى ثم
 في جواز المسئلة بارى من الهي غيبا بوجه الكلام فيه وانما الزنا في
 في حق حل الاشعار ببوله لا يلحق لا يظهر الا ان عليه فليس **قال** لوطي
الدين **يو** **حب** **الحمد** **والذي** **لا** **يوجب** **قال** الحس وطى الرجل المرأة في القبل
 في غير المك **اقول** قوله في غير المك لعله حال من المرأة او القبل ثم اقول
 الاولي ان يقول المشناه احراز عن وطى سببه لا جامع منها فانها
 لا يوجب لوطي كما سيجي الاثارة الا ان رة ثم الاولي ان يقول طى
 احراز عن وطى المكر حيث لا يوجب لحد وسجي وقد سبق من ان روح
 ما يوجب كونه جوابا عن هذا في بابي لمين في الدخول والكنى الا في باب
 كلاما مع ان المعنى اسند الى المكر الزنا فيما سيجي في البدائع الزنا في عرف
 الشرح اسم لوطي اطرم من قبل المرأة الجبهة في حال الاخبار في الدخول
 مع الزم احكام الاسلام العاري عن حقيقة المك عن شبهة عن المك
 وعن حقيقة النكاح وعن شبهة وعن شبهة المشابهة في موضع المشابهة
 في المك والنكاح جميعا انتهى وفيه ايضا قوله وعن حق المك احراز عن طى
 رجل من الغائمين جارية من المضم في المك والنكاح قبل كونه بعد الاخر
 بدار الاسلام اذ قبله فانه لا حد عليه وان علم ان وطى عليه حرام لثبوت الحق
 بالاسناد لا نقا وسببا لثبوت فان لم ثبت فلا اقل من ثبوت لثبوت

قوله كذا الكاذب ان يسلط والمهمل ان يفتقن وقد كان جاسما قبل ذلك محضين فان جاسما بعد العتق والاسلام يكونان لتحقيق انتهى قال العتق والبلوغ شرط الاقله العقوبة اقول قال مولانا علاء الدين الاسودى في شرح الجامع الصغير قال الامام قاضيان في الجامع الصغير وانما يصردهما في عن الزنا اذ اوردت عليه النعم الرقي اخرجك لعقل فانه مانع عن ارتكاب كل عقوبة ذميمة وكذلك الدين والطيرة لان الطيرة تمنع عن ذهاب ماء الوجه والعبد لا يبالى به وكذلك البلوغ لان الصغير لقلة عقله فلا يقف على العواقب كذلك الدخول في النكاح بعد البلوغ لانه يقع الفية على الزنا فاذا اجتمعت السرايا يصير محصيا انتهى قال لولا لان الطيرة ممكنة قوله ينبغي ان يتأمل في تعيين المعطوف لقوله ولان الطيرة قال الحس والمعبر في الدخول بل اخرج في القبل على وجه الفصل قوله يجوز الشهادة بالدخول بالتسامع ولا يحس الجاهل الى المعانة كما سيجي في كتابنا انتهى قوله فان التبع انما يكون بالانكاح اقول الامانة لا يمكن بشهود بخلاف الدخول فيقيم سببه المفضي اليه اكثر مما يقع فينقل قال الحس وفي الملوكة هذا عن راق اوله اقول هذا لا يجري فيما اذا الزوج حرة والزوج مملوكا اذ الولد يبع الام في الطيرة والرقبة ولو وفي الملوكة حرة ومملوكا لانها لا يمكن التبع كما لا يخفى قوله والوجه اي على يوسف رحمه الله تعالى اقول قال الاتقاني قوله والوجه عليه ما ذكرناه اي الخطة على ابي يوسف قوله صلى الله عليه وسلم من اشرك بالله فليس محصيا انتهى خبر نباهه والصحيح ما ذكره الشيخ الكليني قال الحس ولان فيه حتم باب الزنا لقلة العارف اقول الحس القطع والانسب سد باب الزنا قوله والعمل بالحيث الذي رواه نسخ الكتاب وهو لا يجوز قوله فيه نظر كما سيجي في ان ينسخ ذلك الخبر بعينه قوله كما ما سكت في البيوت لان يقال المراد اية غير متاخرة عن تلك الامة فلا يجوز ان يكون ما سكتا له هو غير متاخرة قوله وجه اكثر ان الحس اقول الحس نكاح العقل عنه وهذه الوجه لا يوجب فان طرق ثبوت النقل هو رواية العدول قوله ان التفتي ليس بحكم قوله

وجبا بسبب غشيق الزمان والفصل فصارت شرب خمر ذوق قارة جدي
فتمه الحزم للذوق لا قلنا انتهى واجاب في النهاية ايضا بان الوطى عن موضوع
لا زمان الروح وظلا وجد في الحمل الحالى عن احد المكين كان زمانا عند وجوده
ولا يتقلب قلنا اذا اتصل به الموت بخلاف القطع لانه سبب لتكوين
جرحا واجرح سبب للموت فاذا اتصل به الموت صار قلنا من لا يتبدل
كونه علمه العلة كانه الرمي قلنا من وقت الرمي اذا اتصل به زخم الرمي
فان خللت الوسايط كونه موضوعا لتقليل قتل الزمانها لما لم يكن موضوعا
لتقليل لم يجر قلنا من الابتداء لعدم صلاحية الاضافة اليه وان صارت
هنا باعتبار اتفاق الحال وكذلك لم يمتنع وجوب الحد باعتبار وجوب
انتج التحويل عندى على جوابا الرمي **قوله** بلا يشترط الوجود **قوله** جنس الشئ
قوله كافي الخيض **قوله** قد سبق في باب المين في العلق والطلاق **قال المصنف**
فاورثا شبهته **قوله** اي شبهته كون منافع البضع في ملكه لانه محل الزمان
في الملك ايضا شبهته فالثابت في المنافع شبهته ولما اعتبار له
واما حد القذف فالملب فيه **قوله** وبسج في باب حد القذف **قوله**
الشهادة على الزمان والرجوع **قوله** في الزمان **قوله** في احوال
الحدود **قوله** واخر الشهادة **قوله** اي فيما يتعلق بالرجوع والالا
ففي اول كتاب الحدود دين الشهادة او لاثم الاقرار والرجوع عنه واما
الاقرار فعمل الواحد والشهادة فعل المتعدد وايضا المباحث المتعلقة
بالرجوع عن الشهادة كثيرة بخلاف الاقرار **قال المصنف** والاصل فيه ان
الحال له الى قوله وهو غير ما يجوز حقوق العباد وبالاقرار **قوله** اي الشهادة
فالخصاف قد رويته هو غير ما بالاقرار **قال المصنف** وان كان التأخير لا
لا لتأخير فالتأخير **قوله** فيه بحث فان وجوب اداء الشان في الحدود
وقد انتسخ فكيف يصير التأخير فاستفاد في الكافي وشرح الرعي ايضا
وان كان لا لتأخير صاروا آثمين فانتقض بالتأخير لان اداء الشان
من الواجب وتأخيرها منقذ ولهذا الواو الشان في حقوق العباد

المدعى

المدعى بلا عذر لا يقبل شهادته انتهى ولا يخفى عليك ان اداء الشهادة ليس
هنا كاديل عليه فوهم خبر من يستعين ذكره اني كتب الشهادة من كون الموجب
في حق الحد ومنه خارجا بخلاف حقوق العباد فانه واجب فيه فظهر الحق فبالحال
في جوابه فانه يمكن ان يبدل احيا الاداء ليصير واجبا كافي التوسل لجبا لئلا
قوله جواب عما يقال الدعوى بشرط **قوله** الاوجه ان يوجه السؤال
نوح ما ذكرتم لزم ان تسمع الشان بالزفة المتعاقبة **قوله** فذلك كان
الاستفاء من عمه القضاء في حقوق الله **قوله** وذكر في الفتاوى
الطرية والفقهية ان المقصود من التلفظ بلفظ القضاء علم الشهود كما
حقيق بالمشهود او اقراره على استيفاء ما ادعاه وفي الحدود لا دليل
كل واحد منهما اما العلم فلا المشهود له في باب الحد وهو الله تعالى الله
واقبلوا الشهادة والله لا يخفى عليه خافية وثانية القاضي ذرية استيفاء العلم
بالشهادة فلا تستلحقه الى التلفظ بلفظ الشهادة وكذلك لا قد ار
لا استيفاء فان القاضي دون التلفظ به قادر على الاستيفاء وكذا في نتائج
الحدود واما في مواج الدابة والاشمال الى التلفظ بلفظ القضاء
وهو المناسب لبقا والسيان كما لا يخفى ثم قال الكافي ولهذا يجوز له الا
بدون التلفظ بلفظ القضاء فاذا كان كذلك كان قيام الشهادة شرطا
حاله الاستيفاء كما كان شرطا حاله القضاء اجماعا ولم يبق بالتأخير من الشهادة
قوله في المصنف وحتى شرط في الشهادة **قوله** لتقطع للشهادة حتى ياتي امر **قوله**
في زعمهم فطر **قوله** فيه هل **قوله** في هل **قوله** في هل **قوله** في هل **قوله** في هل
قوله انما الشهادة من وجوده **قوله** اي الشهادة صورة وجوده
وان لم يكن شهادة حقيقة **قوله** ولا يقال ان ذلك احتيال **قوله** سيجب التراجع
عن هذا السؤال لجواب اخر في باب الاختلاف الشهادة من كتاب الشهادة
مراجعة **قوله** اجيب بما ذكره **قوله** ويجوز ان يعرف ايضا بان الطولية
داخلة في صلب الشهادة ولهذا يعلم الامم عن الكيفية كما مر جوابه بخلاف ذلك
البيت فانه لو سكت عنها تقبل شهادة فاكتمى بان التوفيق في المصنف

فيها صونا بوجه الشريعة عن البطالة بقدر الاكسان ولم كيف بهما حود في نظر
المشهود عليه ورعاية لجباية قبل **قال المصنف** ان شدا ربه على رجل بالزنا ومعه
قوله العيان والمحدودون في قدف ليس من اصل الشهادة لكنهم من اصل التحمل فلهذا
ينعقد الكتاب بحضورهم والعبد ليس من اصل التحمل والاداء والتحقق من اصل التحمل
والاداء **قال المصنف** لان الزنا ثبت بالاداء **قوله** اي عند الشك كما فسر شيخنا
المصنف قوله في اول كتاب الاداء والزنا ثبت بالبينة والافواه حيث قال والمرأ
ثبوت عند الامام فراجع **قال المصنف** وصار كما ترجم والقصاص **قوله** وقد سبق
وسبق في آخر باب التبرك كلام يتعلق بهذا المقام **قال المصنف** الا انه لا يجب عليه
العتان في الصحيح **قوله** قال لا تثبت استثناء من قوله تقتصر عليه وهذا جاز
سواء ان يقال ما اقتصر عليه كان ينبغي ان يجب عليه العتان وهو العتاسين بآيات
عنه وقال لكن لا يجب عليه العتان في الوجه الصحيح وهو الاستحسان كذا تنص
اتمنى وفسره غيره الصحيح بالصحيح من الروايات **قال المصنف** لا فيها من زيادة الشبهة
قوله يعني ان في جمع الشهادة الشبهة الكذب لكنها تتحمل فلا يزم ان ادب بالادلة
وفي الشهادة على الشهادة شبهة عدم التحمل ايضا فبما زيادة الشبهة ولا
ولا يحمل **قال المصنف** ولا ضرورة الى تحتمل **قوله** يعني ان الشهادة على الشهادة
سرعف للميعة ولا حاجة هنا لان الاداء دليل لاداء لا لاثباتها **قال المصنف**
واما الله فذهب الله ربه على ثبوتها ومع ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله
قوله عطف على قوله اما الزنا فبما يدل اما الزنا فذهب جميع علماءنا لا يبين
من يبيحه واما الله فذهب الله من علماءنا ومع ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله
قوله ولما قيل ان يقول القضاة لو كان في رغبة وجب الله **قوله** فيه بل
الا ان يكون وجب بغير سقط **قوله** فان قيل هذا **قوله** فلا وجه في الحقيقة
الشرعية **قوله** لا تقدم ان كلام كل منهم **قوله** في رأس الحقيقة **باب حد الزنا**
قال المصنف من شرب الخمر فانه في مجامع موحدة **قوله** حين لا يحد ولا من المجامع في
عند المصنف الى مجلس الشك كما تعلم عن قريب **قال المصنف** او ما سكران
قوله الباطل المستعبر **قوله** وجود الراجحة من باب قوله تعالى **قوله** في

في اول

في اول باب حد القذف **قوله** ولكن لا دليل على ان الشرط الذي شرطه
ابن مسعود رضي الله عنه **قوله** شرط ابن مسعود رضي الله عنه في قوله
عن غيره خلافة قبل نقل الاجماع ويوجب منه ما ذكره في باب الشهادة على
في باب الكسب لا يرد على من رضي الله على كفاية الاثنين في الشهادة
على رجلين عندما فراجع **قوله** وايضا ذكره في اول باب **قوله** في باب
الا كونه سند الاجماع الذي ثبت به الله لا كونه ثابت به الله ابتداء
لا تمكنت فيه الشبهة بالتخصيص لم يجر اجاب الله وقوله والاصل فيه لا يبعد
ان يكون صحيحا ذكرنا عليه **قوله** وايضا شرط الراجحة سابق لاطلاق قوله
صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجده **قوله** وجوابه انه خصي منه بشر
اضرار او كرايا تمكنت فيه الشبهة فلا يجر اجاب الله به كذا في الكافي
ويجوز ان يقول ايضا ما خصي منه ما ذكره يجوز ان يخص بالراجحة بالتحليل
قوله في صحيح **قوله** السؤال مع جوابه في النهاية **قوله** والتميز بعد
على وجه الاستقصاء **قوله** وليس الاستقصاء ضرورة في الاداء واما ان
استشهدوا على الشرع فيجوز الاستقصاء صونا للجزء الشرعي عن البطالة
كما سبق في باب الشهادة على الزنا وكذا المال في الافواه به حصل له
عنا اورده الاتفاقي **قوله** وقول الجواب اسهل الى قوله على نذهب **قوله**
فيه رد على **قال المصنف** لان السكر من المباح لا يوجب كالبسج والبن
قوله يعني من المص في كتابا لا شرية ان لا يجر ان يجد فيها يتخذ من المباح
والصل **قوله** وكلام المص يدل على ان البسج مباح **قوله** البسج ايضا
في الفوق الا ان يقال مراده بالمباح ما اجمعا على اباحته وليس البسج كونه
قوله نص في طبع **قوله** فاطع احراز عن قوله صلى الله عليه وسلم من شرب
الخمر فاجده فانه خبر الواحد **قوله** والراجحة ان قوله انا اطهرنا التحقيق كلام
عن ابن الجعفي **قوله** الاجماع لا يثبت به فكيف يستقيم الاجماع على
ما نقله رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** فلم يقدروا على **قوله** اي من عند
انفسهم **قال المصنف** ومن اقرب بشرب الخمر والسكر **قوله** السكر يقضي

اقول اذ لا يتحقق في قوله من ترجيح البصر **اقول** اقول
 ان البصر في المصنف يكون القدر في قوله لا لا يخرج **اقول** قال الزبيدي
 السار في حرد العز الرابع الى الاصل والعز في الرابع
 وكذا السمع الرابع البصر في قوله لا يخرج ان ذلك منع قول
 الحكم وفتح الركوة البصر وفتح الوكيل في المصحح لم يفتح من الاحكام
 بخلاف الاخ وفتح غير **قوله** فانه ليس لاحد ان يات بجد **اقول** خلافا
 لابن ابي ليلى **قال** **المصنف** وبيت لولا البنت **اقول** قال الاتقاني وان كان
 وارثا لانه من ذوي الارحام انتهى وفتح بحث لانه ارث عندنا في المصحح
 تامل وفتح غير حقيق لان المراد بالارث هو الارث بطريق الرضوخ
 او كما اسباب الارث عندنا من رقة الله **قوله** الا ان قد
اقول من كلام ابن السر **قوله** هو عمر بن عامر **اقول** هو من قول
قوله واظهر تحت الابد **اقول** بنو يعقوب **قال** **المصنف** وارثا
 زمانه الجليل **اقول** اوله اشبه اباكم او كبره عمل . ولا تكون كلوة
 وكل . يصح في منجبه قد انجول . وادقاه الموقوف التقبل الجاهلي
 لا خبر فيه والوكيل الذي نكل على الكس فيما يتباح اليه والمجدل المند على
 برهانه لا يتسقط في بصر **قال** **المصنف** وذكر الجليل بوجه مراد **اقول**
 قال الاتقاني لانه لان الزمان الذي هو الحاشية قد يقع في الجليل ايضا انتهى
 مراد **قوله** وادق الى الجرات **اقول** اي بادر الى فعل الجرات لم تقع بها
 ويذكر كما يزعم المرتضى في الجليل **قوله** زمانا **اقول** اي صعودا **قوله** كما
 يكون المهور الى اخره **اقول** حيث قال حوتله لان من الحرب اه قتل **قال**
المصنف ولوقال زمانا على الجليل قبل لا يجد لما قلنا **قوله** من انه يتعين الصعود
 بالارادة اذ كان موقفا بكمه على قال السر حسي في مسبوطة وكذا اذا
 زمانا على الجليل بله الله وكذا كذا **اقول** زمانا في الجليل اتان محمدا
 يقول اصل الفقه اذ استعملوا الكلمة بضم الصعود يصلون به حرق في لا
 لا حرق على انتهى فيه تامل **قال** **المصنف** وقيل بجد للمفعول الذي قلنا **اقول**

في قوله من ترجيح البصر
 في قوله لا لا يخرج
 في قوله فانه ليس لاحد
 في قوله بنو يعقوب
 في قوله زمانا
 في قوله المهور
 في قوله اصل الفقه
 في قوله لا حرق على

لا يسم

لا يسم بغير الصعود حين المقارنة بكمه على الاتقاني حركه غير السان قبله **قوله**
 عليه لان تها في الا انه يجوز ان يقال قوله بانه يتعين من قوله اتان في
 بالجمل المذكور في الاول هو الجمل المذكور ضمنا عن قول ليس مراد القائل حقيقة
 الهنداء بالجمل عليه بانه ران فهو مستعمل فيه بغيره الحال ومكاشكال **قوله**
 غاية ما في الالباب ان المعاني في حق الرجل فقام مقام حد القدر **قوله** كما
 في باب المعاني **قال** **المصنف** وهو المراد في مثل هذه لانه **اقول** اي يجوز ارادة
 وانما قال لم يفتح على ان لا مجال للملك الارادة لان كان محمدا
 الخراج وفي احكام الحسن **قال** **المصنف** والمعاني بفتح وفتح قطع السب
 كما يفتح بدون الولد **اقول** في الكافي ويتبع الولد بدون المعاني كما لو فتح
 سب امرته لانه يتبع السب ولا يجري المعاني انتهى فانك المعاني
 عن قطع السب وجودا وعدا **قوله** على حسب ما قلنا **قوله** كما في باب
 المعاني **قوله** ومعناه التي لا تحت بولد كذا في الكافي **قوله** بفتح في
 نفس **قوله** ومعناه الفقه شرط وجوب حد القدر **قوله** لعله في
 ير موزن المحسنات الباء **قوله** فان قيل المعاني فقام مقام حد الزمان **قوله**
 سبقت في باب المعاني واجاب الاتقاني عن هذا السد الى ان منع قول
 المعاني فقام مقام حد الزمان في حق ان الزمان لو ثبت بها لكان ولكن لما ثبت
 لم حد الزمان حد الزمان ولم حد الروح حد القدر فاجرى المعاني ينحى
 ذلك مقام حد الزمان في حق ومقام حد القدر في حق بانه المعاني من حد الزمان
 حيث لم يجد احد منها وليس معناه ان المعاني كاجراء الحد الا بركي ان القدر
 ينحى انما وقع باعتبار رانها كقصة لانها لم تغير كقصة لم يجرى المعاني
 اصلا ما وان اكد المعاني احصاها فحال ان يسطر الاحصان بايثا كما
 قبيل **قوله** فقام بكمه الى قوله قمارض الوجها في قسما **قوله**
 واخر في عليه الاتقاني بانها اذا كانت محضه من وجه غير محضه من وجه
 فقه كونه غير محضه يكون شعبة في اسقاط الحد عن قاتلها لان الشبهة
 سقطت للحد لا موجه فيمن على هذا ان لا يجب الحد على القاتل انتهى **قوله**

في قوله من ترجيح البصر
 في قوله لا لا يخرج
 في قوله فانه ليس لاحد
 في قوله بنو يعقوب
 في قوله زمانا
 في قوله المهور
 في قوله اصل الفقه
 في قوله لا حرق على

في قوله من ترجيح البصر
 في قوله لا لا يخرج
 في قوله فانه ليس لاحد
 في قوله بنو يعقوب
 في قوله زمانا
 في قوله المهور
 في قوله اصل الفقه
 في قوله لا حرق على

وقدم من الترخ في باب السادة على الرما ما يقار به هذا فذكر قوله
 ان يقول سماءه **اقول** انه خير بان المرد وليس هذه السادة التي حذرت
 بعد حصول عدالة الاسلام **قوله** كيف يتقلب موجيا للمرداه **اقول** كل من
 في دار الحرب ثم خرج ثم جدد فستب **قوله** مردودة بعد العقد قبل الا
 الاسلام وبعده **اقول** فيه شئ او ايقظ له تلك الشهادة بعد الاسلام
 حتى ترو **قوله** والسادة المبقورة **اقول** وسبني ان شاء الله تعالى في ما بيننا
 يقبل شهادة ومن لا يقبل كلامه متعلق مقام **قوله** وصل في الجواب
اقول جوابه بيمين كون الرصد للمقام قبل الاسلام ثم لا نفخ ان هذا الجواب
 غير مناسب في الهداية فتأمل **فصل بينه التعذر** قال لا يجوز
 في شرح الجاح الضعيف آخر باب الوطى الذي يوجب الحد والذي لا يوجب كل
 منه الامام ليس فوقه ام ما يوجب الحد فلا حد عليه لان الاستيفاء اليه ولا
 ان يستوفى من نفسه واستيفاء ثمانية عنه كما استيفاه من كفارة الفصال
 وحق العباد لان استيفاء ذلك الى اربابها وقال الشهيد على هذا
 حد الفدية ينبغي ان لا يجب على الامام لان المصلحة حق الله تعالى وذكره المفسر
 ولهذا المعنى لا يصح على الثاني لانه بالعفو رضى بانها كعوضه وقد لا يمتنع
 وجوبه بالخلافة اذ رضى بقضائه لا يمتنع وجوبه ولا يمتنع عنه ولا يورث في
 التخليق لان ثم ذكره وان المصلحة حق العبد بل ليل انه لا يسقط بانعام ولا
 ولا بالردة ويقع انما بعد لا يصح الرجوع عنه بعد الاذارة بشرطه المذكور
 ويقام على المستأن ولا يقام للاب على الابن ولا للمولى على عبده ويقدم
 استيفاءه على حرامه شرعا لانه ان المصلحة حق العبد الاصول
 يشهد له فان حق الله وحق العبد اذا اجتمعا يعلى حق العبد لما جنة
 غير ان الامام يستوفيه دون المقدون وان كان حقه لانه لو فرض له اقامة
 على اشد الوجوه غيظا في نفسه وتوكل التعذر انه حق العبد واثامته
 لا يملك خلافة الفصال فان الاستيفاء للمولى فانه مقدور بخلاف التعذر والاب
 حقه لانه لا يملك اقامة كل اخذ بعله البناء به عن الله تعالى وسئل المفسر

هذا هو الوجه في قوله لا يوجب الحد والذي لا يوجب كل منه الامام ليس فوقه ام ما يوجب الحد فلا حد عليه لان الاستيفاء اليه ولا ان يستوفى من نفسه واستيفاء ثمانية عنه كما استيفاه من كفارة الفصال وحق العباد لان استيفاء ذلك الى اربابها وقال الشهيد على هذا حد الفدية ينبغي ان لا يجب على الامام لان المصلحة حق الله تعالى وذكره المفسر ولهذا المعنى لا يصح على الثاني لانه بالعفو رضى بانها كعوضه وقد لا يمتنع وجوبه بالخلافة اذ رضى بقضائه لا يمتنع وجوبه ولا يمتنع عنه ولا يورث في التخليق لان ثم ذكره وان المصلحة حق العبد بل ليل انه لا يسقط بانعام ولا ولا بالردة ويقع انما بعد لا يصح الرجوع عنه بعد الاذارة بشرطه المذكور ويقام على المستأن ولا يقام للاب على الابن ولا للمولى على عبده ويقدم استيفاءه على حرامه شرعا لانه ان المصلحة حق العبد الاصول يشهد له فان حق الله وحق العبد اذا اجتمعا يعلى حق العبد لما جنة غير ان الامام يستوفيه دون المقدون وان كان حقه لانه لو فرض له اقامة على اشد الوجوه غيظا في نفسه وتوكل التعذر انه حق العبد واثامته لا يملك خلافة الفصال فان الاستيفاء للمولى فانه مقدور بخلاف التعذر والاب حقه لانه لا يملك اقامة كل اخذ بعله البناء به عن الله تعالى وسئل المفسر

رجل واحد رجل مع امرأة اجل له قتل قال ان كان يعلم انه يترجم عن امرنا
 بالبيعاج والعرب يابود في السلاح لان ان علم انه لا يترجم الا بالقتل
 حل له القتل وان لم يدره المرأة حل له قتلها ايضا قل وهذا تنصيص
 على ان الضرب توقيف اي يملكه ان شاء وان لم يكن تحسبا وكذا القتل ثم هو
 المستند في التقي عن ابي يوسف رحمه الله ذلك لكن وضوحا
 رجلا مع امراته او مع محرم له او مع جارية وفي نوادر ابن سبويه
 عن محمد بن ابي حفص بن زياد ان يرميه ويقتله وفي جامع قاضي خازن
 في باب منى الشهادة في الحدود وان الاصل في كل شخص اذ اراد
 يترجم ان اجل له قتل وانما اتسع خوفا من ان يقتله ولا يصدق في قوله انه
 يترجم وفي الثاني ليس للمولى ان يحد عبده او امته لانه حق الولاية وحرم
 الدين يولي ذلك لانهم اهلها في الشرع وله ان يورثها لان التوريث
 يجوز ان يحد المولى على اهلها رجلا يترجم او يشرب لم يحد استيفاء في حد
 يحد وهو العباس اجابا راجع الحقوق وحد الفدية والفضل جده
 المستوفى من الاستيفاء الى القاضي والقاضي مندوب الى المورث
 فحقه المصلحة بما يستوفيه ولا يستوفى وفي تفسير بركاتهم الامام اعظم
 اهل يفرس الى غيره اقامته لا يحد نفسه ولا يترجم وفي ادواب اهلها
 اذ ادلى غيره في العتبات له وعليه جاز ويجوز قضاء المصلحة لنفسه وعليه
 كان المصلحة المصلحة او فانه في القضية لان المصلحة ليس يابود في المصلحة
 عن المصلحة والمصلحة لا ينزل بوجه وكل من يقبل شهادته لا يقبل
 ولا فلا وفي المظن وكذا اقصاؤه لانه وفي جمع يستغنى لا تقدر
 بنفسه واستيفاء من وكل يستغنى ثم استغنى بعض المصلحة في كل المصلحة
 لم يجر لا يقضي لمولاه وكل وكذا ما بينا اهلها قال وقت هذه المصلحة
 انما هي القضية المردية فقال لي تجيب ان يجوز لان ما بيني وبين الشرع
 لا يملك حله انا لا يملك لتعصب فاق تانيه الشرع فاق قطع فاق
 لكن ابي بثل هذا ان يطلب من السلطان الذي ولاه ان يولي قاضيا

هذا هو الوجه في قوله لا يوجب الحد والذي لا يوجب كل منه الامام ليس فوقه ام ما يوجب الحد فلا حد عليه لان الاستيفاء اليه ولا ان يستوفى من نفسه واستيفاء ثمانية عنه كما استيفاه من كفارة الفصال وحق العباد لان استيفاء ذلك الى اربابها وقال الشهيد على هذا حد الفدية ينبغي ان لا يجب على الامام لان المصلحة حق الله تعالى وذكره المفسر ولهذا المعنى لا يصح على الثاني لانه بالعفو رضى بانها كعوضه وقد لا يمتنع وجوبه بالخلافة اذ رضى بقضائه لا يمتنع وجوبه ولا يمتنع عنه ولا يورث في التخليق لان ثم ذكره وان المصلحة حق العبد بل ليل انه لا يسقط بانعام ولا ولا بالردة ويقع انما بعد لا يصح الرجوع عنه بعد الاذارة بشرطه المذكور ويقام على المستأن ولا يقام للاب على الابن ولا للمولى على عبده ويقدم استيفاءه على حرامه شرعا لانه ان المصلحة حق العبد الاصول يشهد له فان حق الله وحق العبد اذا اجتمعا يعلى حق العبد لما جنة غير ان الامام يستوفيه دون المقدون وان كان حقه لانه لو فرض له اقامة على اشد الوجوه غيظا في نفسه وتوكل التعذر انه حق العبد واثامته لا يملك خلافة الفصال فان الاستيفاء للمولى فانه مقدور بخلاف التعذر والاب حقه لانه لا يملك اقامة كل اخذ بعله البناء به عن الله تعالى وسئل المفسر

في لا يخصص اليه فيضي او يحكم واحد انتهى **قوله** وقد قيل روى عن
 ابي يوسف ان النضر من سلطان باخذ المال جابر **اقول** قال الرازي
 في شرح القدر في بحث النضر بالمال ولم يذكر كيفه احد المال والى
 باخذ ما وبكما فان ليس من توهم بفرق الى ما يرى بين النضر باخذ
 كان في ابتداء الكلام ثم نسخ انتهى المراد من قوله من شرح الطحاوي **قوله**
 وذكر الامام الميركشي **اقول** في باب الوطى الذي يوجبه **قوله** والتقدير
 من منع النضر **اقول** هو كلام صاحب النهاية **قوله** فصرناه اليه وذلك ان
اقول لليقين قال لا تنافي في قوله فصرناه اليه اي عرف ابو حنيفة ومحمد
 التعديل في المطمئنة سوطا انتهى والاوجه ان يقال اي عرفاه المذكور
 في الحديث الى انى له **قوله** والكبر في الحديث نيافته **اقول** المطلق
 الى الكامل كما بين في سلم الاصل **قوله** والتكبر بانه ممنوع **قال المصنف**
 ولهذا لم يخفف من حديث التفرق على الاعضاء **اقول** قال صاحب الكافي في
 الاصل يفرق النضر على الاعضاء وفي شجرة الاصل يفرق النضر في
 واحد وليس في مسنده اختلاف الروايتين وانما اختلف الجواب باختلاف
 الموضوع فوضع الاول اذا لمع النضر اقصاه بان اعتبار في الاجنية كل حكم
 غير الجماع او احاد في بعده الجمع المتعارف بتسل الاخراج ومنع
 الثاني او لم يبلغ اقصاه بان كان فيما سجد احدين المومنين انتهى وفي سواء
 الامام الميركشي في النضر لا يفرق لا يفرق الفران لانه يسئل ولو فرق
 لم يقع به الرجوع بفرق على الاطراف والايه وفي التيقن قالوا هذا في
 النضر وحده سوطا او سوطين او ثلاثة فانما في اقصاه فيفرق انتهى **قال المصنف**
 ومن جده الامام او غيره فان قد مر **اقول** يقال ذهب دية هذا
 اي باطلاق العلم ان هذا ينبغي ان يكون قول ابي حنيفة في قطع ما فرغ من الشك
 على الزمان من انما عاين المال ثم من جلد **قال المصنف** في تبت المال **قوله** وفي قوله
 في ما له كما سبق في باب الشك على الزمان **قال المصنف** من غير وسط
اقول اي من غير وسط جلد الجلاء فلا يكون الاطلاق خطا منه **قوله** وانما

في لا يخصص اليه فيضي او يحكم واحد انتهى
 ابي يوسف ان النضر من سلطان باخذ المال جابر
 في شرح القدر في بحث النضر بالمال ولم يذكر كيفه احد المال والى
 باخذ ما وبكما فان ليس من توهم بفرق الى ما يرى بين النضر باخذ
 كان في ابتداء الكلام ثم نسخ انتهى المراد من قوله من شرح الطحاوي
 وذكر الامام الميركشي في باب الوطى الذي يوجبه والتقدير من منع النضر
 هو كلام صاحب النهاية فصرناه اليه وذلك ان
 لليقين قال لا تنافي في قوله فصرناه اليه اي عرف ابو حنيفة ومحمد
 التعديل في المطمئنة سوطا انتهى والاوجه ان يقال اي عرفاه المذكور
 في الحديث الى انى له والكبر في الحديث نيافته المطلق
 الى الكامل كما بين في سلم الاصل والتكبر بانه ممنوع قال المصنف
 ولهذا لم يخفف من حديث التفرق على الاعضاء قال صاحب الكافي في
 الاصل يفرق النضر على الاعضاء وفي شجرة الاصل يفرق النضر في
 واحد وليس في مسنده اختلاف الروايتين وانما اختلف الجواب باختلاف
 الموضوع فوضع الاول اذا لمع النضر اقصاه بان اعتبار في الاجنية كل حكم
 غير الجماع او احاد في بعده الجمع المتعارف بتسل الاخراج ومنع
 الثاني او لم يبلغ اقصاه بان كان فيما سجد احدين المومنين انتهى وفي سواء
 الامام الميركشي في النضر لا يفرق لا يفرق الفران لانه يسئل ولو فرق
 لم يقع به الرجوع بفرق على الاطراف والايه وفي التيقن قالوا هذا في
 النضر وحده سوطا او سوطين او ثلاثة فانما في اقصاه فيفرق انتهى قال المصنف
 ومن جده الامام او غيره فان قد مر يقال ذهب دية هذا اي باطلاق العلم ان هذا ينبغي ان يكون قول ابي حنيفة في قطع ما فرغ من الشك على الزمان من انما عاين المال ثم من جلد قال المصنف في تبت المال وفي قوله في ما له كما سبق في باب الشك على الزمان قال المصنف من غير وسط اقول اي من غير وسط جلد الجلاء فلا يكون الاطلاق خطا منه قوله وانما

فاسقاط **اقول** الطلاق زرع القيد **كتاب السرقة قوله** لما قرع
 من ذكر الزاد او المتعلقه بعبارة القوس **اقول** اراد بعبارة القوس
 ما يشتمل عليه ما المعدل والاعراض ايضا فان لا دل عليه خبرها وانما
 صيانة ما يتصل بها فانه صيانة الوجه **قوله** لان صيانة القيد قد مر من
 المال **اقول** لان المال دفن في القوس قال الله تعالى تخفكم في الارض جميعا
قال المصنف ومن غرضي بالي لارسته لا بارك الله بعد الوضوء **قال المصنف**
 وقوله وقد روي عليه او صنف في السير ومع ان يقال السرقة **اقول** مضاف
 مسامحة في العبارة **قوله** السرقة اخذ المال الغير **اقول** هذه هي السرقة
 التي توجب القطع والافيرة ما دون تصان بالسرقة سرقة ايضا
 وشرا فان العبد اذا سرق ما دون التصان يرد على وجه جيب
 السرقة ولا يقطع كذا في الخلاصة وغيره **قوله** حرز النمل **اقول**
 احقر عن سرقة المصحف وصحيفة الحديث وصحائف الحديث والشواهد
 وكتب الحديث ميرحان للقراءة لا للنمل وكذا غيره لا يقصد به النمل بل
 مودة الحكم والامثال **قوله** غير شرع اليه الفسخ من غير ما **اقول**
 اخرز عن اخذ صاحب النمل خلافا جسد حقه اذا قال اخذت للرجل
 فانه اخذه متادلا **قوله** فان الصلوة شرعا عبارة **اقول** قال
 العلامة في الدين الربيعي في اول كتاب الصلوة في قوله الفانية
 قال الله تعالى وسئل عيسى ان صلاتك سكن لم اى ارفع لهم وانما عدي
 باعتبار لفظ الصلوة وفي الشرع عبارة عن الافعال المخصوصة المودعة
 ويحتمل زيادة مع بقاء معنى الفقة فيكون تغيير لا تقلا وفي الفاية والظاهر
 انها مستقلة لوجود ما بعده في الاصل انتهى وفيه بطلان الدابة متقوله
 الى ذوات القوام الاربع مع وجود المعنى الكاسي فيها **قوله** و
 والثالث ما ابداه مؤراه **اقول** اي ما ابداه الفقة **قوله** وهي مودة
 في الشرع **اقول** فيه ان الصلوة ليس يرم ان تستعمل على معنى الدعاء كما
 في الاصل **قوله** وان وجدن وقت الدخول لم توجد وقت الاخذ **اقول**

في لا يخصص اليه فيضي او يحكم واحد انتهى
 ابي يوسف ان النضر من سلطان باخذ المال جابر
 في شرح القدر في بحث النضر بالمال ولم يذكر كيفه احد المال والى
 باخذ ما وبكما فان ليس من توهم بفرق الى ما يرى بين النضر باخذ
 كان في ابتداء الكلام ثم نسخ انتهى المراد من قوله من شرح الطحاوي
 وذكر الامام الميركشي في باب الوطى الذي يوجبه والتقدير من منع النضر
 هو كلام صاحب النهاية فصرناه اليه وذلك ان
 لليقين قال لا تنافي في قوله فصرناه اليه اي عرف ابو حنيفة ومحمد
 التعديل في المطمئنة سوطا انتهى والاوجه ان يقال اي عرفاه المذكور
 في الحديث الى انى له والكبر في الحديث نيافته المطلق
 الى الكامل كما بين في سلم الاصل والتكبر بانه ممنوع قال المصنف
 ولهذا لم يخفف من حديث التفرق على الاعضاء قال صاحب الكافي في
 الاصل يفرق النضر على الاعضاء وفي شجرة الاصل يفرق النضر في
 واحد وليس في مسنده اختلاف الروايتين وانما اختلف الجواب باختلاف
 الموضوع فوضع الاول اذا لمع النضر اقصاه بان اعتبار في الاجنية كل حكم
 غير الجماع او احاد في بعده الجمع المتعارف بتسل الاخراج ومنع
 الثاني او لم يبلغ اقصاه بان كان فيما سجد احدين المومنين انتهى وفي سواء
 الامام الميركشي في النضر لا يفرق لا يفرق الفران لانه يسئل ولو فرق
 لم يقع به الرجوع بفرق على الاطراف والايه وفي التيقن قالوا هذا في
 النضر وحده سوطا او سوطين او ثلاثة فانما في اقصاه فيفرق انتهى قال المصنف
 ومن جده الامام او غيره فان قد مر يقال ذهب دية هذا اي باطلاق العلم ان هذا ينبغي ان يكون قول ابي حنيفة في قطع ما فرغ من الشك على الزمان من انما عاين المال ثم من جلد قال المصنف في تبت المال وفي قوله في ما له كما سبق في باب الشك على الزمان قال المصنف من غير وسط اقول اي من غير وسط جلد الجلاء فلا يكون الاطلاق خطا منه قوله وانما

وراهم فسرقة وناظر اقول كان لا ينبغي ذكر هذه المسئلة مقدما على قوله وان
 في افسرقة منه عوضا الا انه لم يستحسن ان يفصل بين كلامي الجاهل بسببه
 غير مذكورة فيها **قال المصنف** وانما سألني ان يقطع **اقول** فيه اشارة الى المصلحة
 في الاستدلال على انفسه وهذا لم يجب عن الحديث بناء على انه مطلق **قوله**
 وجه التشبيه هو ان المتعارف **اقول** هذا الاشياء المعصومة في السرقة
 المردود وتوطئة لبيان وجه التشبيه **قوله** والمستوفى في المرة الثانية **قوله**
 من مضاف اليه **قوله** لان الاول فلا يشي **اقول** لكونه مضافا **قوله**
 باقره **اقول** ولعل الحكم بقول القاطع في الاول لا يعتبر بسببه **قوله** والاول
 فاشت فالتشبيه غير قابل **فصل في الخبز قوله**
 وخرج من ذكر الموصوف الى قوله الوصف **اقول** المراد من الموصوف المالك
 الموصوف الخبز **قال المصنف** والاول وهو الاول **اقول** اي عن ذي قرابة
 الاولاد **قال المصنف** ولهذا اباح لشرع النظر الى مواضع الرتبة الخاصة
 بها **اقول** لعل المراد بالرتبة الخاصة منها ما يظهر عند ذكر التكاليف **قال المصنف**
 الكلام بكت **قال المصنف** والرتبة مذكورة لا يجرم **اقول** فيه نيل **قوله** ان
 من الرضا **اقول** اي حرمة الاثبات **قال المصنف** خلاف ذلك في بسوطيها
 في الاموال عادة ودلالة **اقول** وكما انها بذلت نفسها وهي نفس المال
 اولي كذا قالوا كذا حاشا اذا كان اسرقة من الزوجة **قال المصنف** ولو
 المولي من كتابه لم يقطع الى قوله وكذا **قال المصنف** من المصنف **قوله** فيه بكت لان
 القاطع في تلك المسئلة على مقتضى حديثي التعليلين لا يكون لانها في الطريق
 فلا بأس **قوله** ذكرها في هذا الفصل على الموضع المكتوب ذكرها الباب
 الباقى عند قوله ولا يقطع ان رضى من بيت المال وانما ان ذكرها
 استاذ **قال المصنف** لان فيه نصيبا **اقول** هذا التعليل يدل على ان
 يكن فيه نصيب يقطع بكن الرواية مطلقه في نفسه القدرى وشرح الطحاوي
 فلا بد من تعليل اخو **قال المصنف** لانه يجوز ماله وهو البيت **اقول** قال المصنف
 لان الخبز به فوق الخبز بالخط لان الخبز باين وصول اليد الى المال واستيع

من احتجابه عن ابيهم كان الخبز بالخط وانه يكون كالبديل فيه فلا يقطع
 الاصل انتهى لا يقال اذا كان في الخبز بالخط سببه البديلية لم يجب
 ان لا يقطع ان رضى من بيت المال وانه يرى بسببه لانما في البيت
 الحديث صفوان **قال المصنف** ومن سرقة شيئا من حرز **قوله** يجرى
 لما قاله او لا بقوله الخبز على نوعين **قوله** وكان قوله المصنف سرقة
 بعد قوله انما اشارة الى ما بين اليقين **اقول** يقع الدخول بالليل جوار
 والاحتياط على عين النسيج **قال المصنف** وهو بناء على سببه **قوله** يظهر بناء
 على ما يروى في نيل كذا في مخرج الدخول داخل الخبز به من ملاحقة
 قوله او داخل الخبز جارة **قال المصنف** لان في الفضل الاول **قوله**
 فالتشبيه لا يقطع على وجه حكمت **قوله** فيه بكت يذبح باو في ماله
 لا يقطع به في حرز حينئذ لعدم قابلية الحرز له **قوله** اذا كان الخبز خارج
 فلم يوجد هناك الخبز على الكمال **قال المصنف** لانه حرزا ما بالكم **قوله** قال المصنف
 اي في صورة طرما خارج الكرم او بضاعة اي في صورة طرما داخل الكرم
 حرز بضائعا والمالك يبيع انتهى بل الطاهر مكن ذلك وايضا لا يلزم
 ان الخبز هو الكرم ان ابو يوسف لا يميزه **فصل في كيفية القاطع**
 لان الكسب يتناول اليد الى الاصل **قوله** ولعل المراد ان القاطع
 بين الكسب والجزء كقوله القرآن قال لا تعلم انه الكسب اليد قد يكون من الكسب
 من المرفق وقد يكون من الكسب باستعمال اليد والقبض والشرع يكتفي
 زال هذا الاجماع بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمه عمل الصحابة
 انه عليهم واجماعهم انتهى قوله لان الكسب اي اتم اليد وقوله يتناول اليد
 اي المكسب **قوله** ان الله صلى الله عليه وسلم من يقطع ان رضى
 من الزند والجسم **قوله** فيه شي فان طرما سلوبه يوحى ان يكون قوله
 موقوف على قوله يقطع وليس كذلك بل على قوله من الزند **قوله** يوجب
 جميعا **اقول** يقع على سبيل البديل كما في قوله في فمنا وجوهكم **قوله**
 وانما خص ما خففه **قوله** **قال المصنف** لان المصنف في قوله

قوله في قوله لا يعلم انه الكسب
 اي في صورة طرما خارج الكرم او بضاعة
 اي في صورة طرما داخل الكرم
 قوله في قوله لا يعلم انه الكسب
 اي في صورة طرما خارج الكرم او بضاعة
 اي في صورة طرما داخل الكرم

على التقدم على ذلك في مباحث المال قوله انما يستقيم اذا كان صورة مسئلة
اقول فيه بحث باب قطع الطريق قال المصنف ولان الجباية تتعدى على المال
حوال اقول يخلف على التوهم كانه قال المراد الله علم التوزيع على الاحوال
الا انما يخبر لان الاجرة المذكورة في الآية الكريمة اربعة احوال
ايضا اربعة فالتوهم الاجرة عليها ولان الجباية في **قال المصنف** وتقتون
اقول وفي فتاوى قاضي خان انهم يقتلون قضا حافضها لا يجمع من
المنفعة **قال المصنف** والرابطة اذا اقتتوا واخذوا المال ما لا يملك بالمرء **قال**
فيه ان هذا الخبر ينافي لما ذكره اتفاق اهل العلم من وقوعه على الاحوال فيقتل
على التوهم **قوله** اي مثل ما نقل عن ابي يوسف ر ر **اقول** فيه بحث
قائه المراد ما قال القدوري **قال المصنف** وانما الشرط القتل من واحد منهم
اقول لعل فيه نسي والمراوط اي من واحد منهم لا تسئل **قوله** لان
الارسل **اقول** الخامس ان يقال بوجوب الجرح **قوله** وان كان الاول
لنا ان قتله الاول وتقع حكمة كان الوجه انما داخل ا فان اخل
على المقدمة الاول فقط فان تقرير الوجه انما ان التوهم يكون به المال اذا دار
المال فلا حصونه فلا قطع له وذكره على ان توهمنا عليه في نفس الامر
وملاحظته امر آخر لا يستلزم الاول انما هذا الكلام اجماعا
يخبره الاشارة **قوله** واقرض بان وجوب لقمان اه **اقول** الممر من
الحاكمي والاشارة **قوله** واجيب بان نفوس مسئلة **اقول** المجيب الحكامي
والا فتاوى **قال المصنف** قول ابي حنيفة ر وزفر **اقول** اي قوله قول
فلا عبار في قوله وعن ابي يوسف ر **قال المصنف** لو بشر العقل **اقول**
الطلق العقل دليل على الكمال فالمراد العقل البالغون **قوله** ذي
الحرم من احدهم **اقول** اي ذي رحم من احد السراق **قال المصنف** فصار العقل
كدار واحدة **اقول** الاول كيت واحد لانه قد يكون في الدار الواحدة
سقاير كاسيف **كتاب البسر** **قوله** وذلك الخبر ياتي
بفعل الما مودعة ام از من مثل المودعة وان ذلك الخبر فيه لاتي ذكي

هذا الخبر ياتي في قوله
وذلك الخبر ياتي في قوله
وذلك الخبر ياتي في قوله
وذلك الخبر ياتي في قوله

المودعة

المودعة على يقتضي ان ياتي به على حدة وهو الصلوة وتفصيله في كتاب الاموال
في باب الاموال **قوله** الا ان المودعة مع المسلمين **اقول** اي الما
شيء اجبي بيننا فلا يرد ان يقال يكفي في بيان وجه التقدم ان يقال لان
معاملة مع المسلمين وما عداه غير محتاج اليه **قال المصنف** الجها فرض على
الكفاية **اقول** اي فرض لاجل كفاية نعم وبني على ان يكون على تسليم
قوله مع و بكم والله على ما هديكم اي لهداية اياكم ويجوز ان يكون للصاحبة
على في قوله مودعة لان المال على حدة ويجوز ان يكون المضاف مقدرا وعلى حدة
اي على اصل الكفاية على ان المصدر بمنى اسم الفاعل اي على الكفاية فيكون
تقرير الفريضة والافرض فرض على الكل ابتداء على الجها ر وفي الجها ر
والاجرة قال ابو حنيفة ر الجها واجب على المسلمين اذا جاءوا بالقرعة
فريضة وقرن هذا القابل بين الفريضة والقرعة فيجب في هذا
الى الاحكام حتى ان الصلوة المدة لا تؤدى بعد صلوة العصر
الضوايب بعد العصر وبعضهم قال الجها قبل التغير قطوع
وبعد التغير فرض عين ومنه سمي القرعة مطوعة اي منطوعة قال
الذين يبرون المطوعين من المؤمنين ارادوا المطوعين واكثرهم فرض على كل
غيره قبل التغير فرض كفاية وبعد التغير فرض عين وانما علف فريضة
بالكتاب قال الله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدوهم انتهى من قول
هذا يدل على ان مراد صاحب الهداية بقول الجها فرض على الكفاية هو
الوضع العطي الذي يكون جاحدا فان قيل يخلف من قال بوجوبه او
او استحبابه من اصحابنا ومن غيرهم حيث قال السرخسي في الخطيب
فريضة حكمية وفريضة محقة بكفر جاحدا ويضلل عابدا وقال كذا صاحب
الاختيار الجها وفريضة حكمية بكفر جاحدا ما ثبت فريضة ما بكتاب
والسنة واجماع الامة قلنا انما يكفر منكر الفرض لو لم يكن مولا
قال في مواج الدبابة واجمع الامة على فريضة الجها وفي الاصل
خير الواط اذا نامر بالكتاب والاجماع يفيد الفريضة ومقتضاها

قوله وهو الجهاد فرض على الكفاية وبه قال اكثر اهل العلم الا لمسيب
فانه قال فرض عين للمعركة المقصود وحكمه عن ابن شبرته والثوري
انه غير واجب وهكذا روي عن ابن عمر عن عطاء بن رباح
ان لو فوجوا بغير قتال ما علموا واجبا وقالوا قوله نه كتب عليكم
القتال للذهب كما في قوله نه كتب عليكم اذ احضر احدكم مكة ان ترك
خير الوصية انتهى فان قيل واجتماع الامة على فرضه للجهاد في كل
ما يقوله بعد من انه حكم عن ابن شبرته والثوري انه غير واجب
وهكذا روي عن ابن عمر عن عطاء بن رباح عن ابن عمر عن عطاء بن رباح
قال لا ما علمنا واجبا قلنا قوله حكمي يدل على ان الجهاد لا آخره اظهر
منه وهو القول لوجوبه وسبب ذلك كلام ابن عمر وعطاء بن رباح
بان مرادهم الغزوة على الكفاية نعم لا يلزم ذلك التاويل قوله ولا
قوله نه كتب عليكم القتال للذهب كما في قوله نه كتب عليكم احضر احدكم
الموت ان ترك خير الوصية قليل **قوله** قيل الجهاد هو الدماء **اول**
ما جئنا به من صاحب الكفاية تعلقا عن التهمة وهو تعريف الجهاد ونشره
الى دين الله **اقول** اي الى حكم الدين **قوله** بالنقص والمال **اقول**
الاول او معناه يخبر او **قال المصنف** اما الغزوة فقلنا انما اقتوا المسلمون
فان قيل ان عام فرض منه البعض وهو كونه في ميقاته لا في
دليل الوصية وانما قلنا انه من منه البعض فانه قد فرض من قوله نه اقتوا
الصبيان والجنين والعبيد والنساء والاعمى والمعهود وخص من المبركين
ايضا المشركين والوثني قلنا اما تخصيص الصبيان والعمى من الامم
فما الفعل كما صرح به في كتب الاصول لا يقطع في قطعه النص وانما تخصيص
العمى لانهم ليس بطريق الشجاعة ايضا لانهم انهم فرض المشركين والوثني فوجوا
من المشركين ثم لا يجوز ان يكون الامم للمعهود دونهم الدين ذكروا
في قوله نه وقاموا في سبيل الله الذين بقاؤهم ثم قتال على انه لا يوجد
لم لا يجوز ان يكون الجهاد في سبيل الله تعالى انما ينزل بان يخص الامم للجهاد

في كون الجهاد قطعيا في الباقي وما ذكرناه هو المخلص على اورد على الشرح
الاكمل حيث قال وهو دليل قطعي **قال المصنف** قوله عليه السلام الجهاد
ماض الى يوم القيمة اراد به فرضا باقيا **اقول** الغزوة شتفا من قوله
اي فادوا النفاق وانما هو في الفرض من من الاحكام فان في الحديث لا
لا حبل الا متشال والبقاء من كلمة الى فانه يدل على تضمن معنى الامتداد
والبقاء وقوله صلى الله عليه وسلم الجهاد ماض من ماضي الامر نفذ
فليست **وقال** لا يصح خبر الواحد اذ امانة بالكتاب والاجماع
الغزوة وهما كذلك كذا في معراج الدراية **وقال** الغزوة بضائي
محيط قال عليه السلام الجهاد ماض منذ بعثني الله الى يوم القيامة
يعني عصابة من متى الدجال واراد بقوله ماض اي فرض واجب حتى
فان قيل لم لا يجوز ان يكون المضي منها بمعنى الذهاب في الصحاح مضي
الشيء مضيا ذهب الى ذهابه الى يوم القيمة فلا تجوز الاستدلال
قلنا الذهاب في تفسير المضي كما في الصحاح بمعنى اخذت لك قد غلبت
قال المصنف لانه ما فرض لعينه **اقول** يقرر الدليل ان الجهاد مفروض غير
وكل ما هو مفروض لغيره فهو فرض الكفاية اذ حصل المقصود ببعضه وانما
قلنا ذلك لئلا يتقصر الدليل بالغير العام فانه مفروض لغيره مع انه فرض
لعدم حصول المقصود والابقام الكل شيئا الى ذلك قوله وهذا لان
عند ذلك لا تحصل الا باقاة الكل فليست **قال المصنف** كصلوه الجنازة وروى
اقول فانها في نفسها ليس لها حسن يدل عليها انها بدو ان لم يتوكل المسلم
عبثت جل سنها المعنى في غيرها وهو قصا حتى المسلم الميتة والحي كذا
القاصي الامام يوزر يدرجه **قال المصنف** ثم جمع الناس بتركه لان الوجوب
على الكل **اقول** لا ينبغي ان نفهم منه ان الوجوب على جميع اهل الارض كما قد
سقط عن اهل الهند بقاء اهل الروم ولا يندفع بقاءهم الشرع لسوء



وان قوله تعالى فأتوا الدين يلو كنكم من الكفار يدل على ان الوجوب على اهل كل
قطر يقربون الكفار هذا ما سيجي به كحاطر الفاتر بعون الله الملك القادر و
الحمد لله ثم اقول في قوله ثم جمع المتكسر لان الوجوب على الكل بحث لان
قال الوجوب على البعض بقول يكون الجميع انما على تقدير التكرار ايضا على ما بين في
الاصول **قال المصنف** لان في اشغال الكل آه **اقول** ان قيل الامر لا يدل على
فلا يلزم من كونه فرض عين ان يجب على الكل في كل وقت حتى يلزم ان ينقطع
مادة الجهاد لم لا يجوز ان يكتب العزيمة قلنا بسبب جهاد يكون الكفا
حربا طينا وموتة وفيتة والوجوب ثم في هذا المقام قصة عجيبة وهي ان ابراهيم
ابن المقتول عتد مجلسا عاليا في حيوة فخر اكثر الموالى وكان البحث عن
كتاب جهاد واعترض محمد بن پيراشا على قوله وهو دليل قطعي آه بان يقال
هذا مخالف لما سيجي من شرح نفسه من ثم اجمعا على انه مخصوص خص
والاستام من فجاز ان يخص منه لا سير قاسا واجاب عنه كحافظ العجمي
بانه يجوز ان يكون بالنسبة الى الفاعل قطعاً والنسبة الى المفعول ظاهراً
الخصيص فافهم القائل بذلك الكلام لكنه مردود فان المأمورية وهو فصل
ان يكون فرضا كغيره واجباً لا يكفر عانين وهذا لا يقول به الا المتو
بل المعلوم من قواعد الاصول ان العام اذا دخله الخصوص سواء كان فاعلاً
او مفعولاً يخرج الدليل المشتمل على ذلك العام من ان يكون قطعياً فلا
به الفرضية **قوله** فان قيل كيف يصح التمسك على دعوى لفرضية خبر الواحد
اقول مثبت خبر الواحد الفرضية على زعم المجتهد صرح به في كتب الاصول والمسئلة
اكثر من ان يحصى **قوله** اجيب بان خبر الواحد **اقول** المحجب السائل هو صاحب النها
قوله وبالاجماع **اقول** فنه بحث فان من اصحابنا من قال انه مندوب ومنهم
من قال انه واجب غير فرض صرح به في المحيط والذخيرة **قوله** ويمكن ان يقال
ان خبر لم يذكره للدلالة على الفرضية آه **اقول** ويؤيد ما ذكره ان احدث

ما يدل على ارادة الفرضية وقول المصنف اراهه فرضاً باقياً لا يدل على
الفرضية من سياق الحديث بل من لدلائل الامر فان قيل النبي صلى
عليه وسلم مبعوث لبيان الاحكام قلنا ذلك ايضا لا يدل على تعيين
الفرضية لجواز ان يكون الذنب والوجوب مع ان فيه تأملاً لجواز ان يكون
من قبيل الاجاب عن الغيب ثم المراد من قول المصنف ما الفرضية الفرضية
بدليل اخر كلامه تأمل ولكن بقول الفرضية تستفاد من قوله عليه السلام
ماض فانه من ماضي الامر اذا نفذ والماضي من الاحكام هو الفرض الذي
لا مرد له والبقا يستفاد من كونه الى فانهما يتعلق بمعنى الامتداد كما
قوله فان الدلائل القطعية في الباب ليس فيها ما يدل على ذلك **قوله** لا
ذلك فان امر الى اشق تفيد عليه الماخذ كما في السارق والسارقة
الزانية والزانية آه **قال المصنف** لان يكون لتغير عام **قوله** اي يخرج الى
من نفر القوم في الامر او الى الفرقة او غير اي خرجوا **قوله** وقوله انقروا
خفاً وثقلاً **اقول** من الآية في سورة التوبة **قوله** لان النبي صلى الله
وسلم كان يخرج مع خلف كثير من اهل المدينة آه **اقول** فنه بحث فان
كلمتهم كان لحفظ المدينة ممن حولها من الكفار فهم ايضا مجاهدون
ليسوا سوار في الحسن للذين خرجوا فان افضل الاعمال اخيراً واجواب
النفر هو الخروج فتأمل **قال المصنف** في فرض **قوله** اشار بصيغة الافعال الدالة
على المبالغة الى الكمال في الفرضية وهو ما لا يسقط بفعل البعض **قوله** ولا
الله تعالى لا يستوي القاعدة وان الى آخر الآية **اقول** من الآية في سورة
الف فنه بحث فان هذا مبني على ان يكون قوله تعالى لا يستوي الاشارة
من حيث النزول عن قوله تعالى انقروا آه فان المتقدم لا يخص الماص
ممنوع كنه هو مذکور في سورة النساء المنزلة في المرتبة السادسة
وهذا في سورة التوبة التي هي اخر ما نزلت وايضاً لانهم خلف كثير من اهل

بعد نزول من الالة الا يرى الى ما جرى على الشكك الذين خلفوا في غرور
والى قوله تعالى ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب عن تحليفوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم واما القول بان خلف البعض لغير
حفظ المدينة من الاعراب حولها فهم ايضا من المجاهدين لكنهم ليسوا
في الحسنى للذين يجاهدون بالسفر فيه بحث كما اشترانا لا حصه بحسب
ما زاد على خيوطه تلك الضرورة مع انه ليس كذلك على ما شهد كتب السير
التواريخ **قوله** يفرض على من يسلم ثم **ثم آه** **اقول** وتعالى قالوا الذين يؤمن
من الكفار الاله يدل على ان اجساد فرض على كل من يلى الكفار من المسلمين
على الكفار فلا يسقط بقيام الروم على اهل الهند واهل ما وراء النهر مثلا
كما اشترانا **قوله** فان قيل التمسوا معارضة بقوله تعالى فان قاتلوكم فاقولوا
قوله اجبانه منسوخ **اقول** هذه الالة في سورة البقرة فيه بحث اما
السؤال فلانه لا جبره عند المفهوم الشرط فلا يكون معارضة للتمسك
القائلين لا تعارض للمنطوق ايضا لكونه ادنى درجة منه وايضا لم يعلق
بالشرط هو القتل عند مسجد الاحرام فان نظم الالة الكريمة بهذا ولا يعارض
عند المسجد الاحرام حتى يقاتلواكم فيه فان قاتلوكم فاقولوا كذلك جواز الكفر
ولا شك انه لا يفهم منه عدم جواز القتال فيما سوى مسجد الاحرام بدو
بما يتم واما في الجواب فلان ما يرفع مفهوم المخالفة ليس باصح عندنا
نفس عليه في التوضيح وكما كشافنا على ذلك ان المنسوخ هو ان يرد ذلك
تراجعا عن دليل شرعي مقضي بخلاف حكمه والمفهوم ليس بدليل شرعي فلتسأل
فانه يمكن دفعه بارتكاب دني مسامحة **قوله** بقوله فاصنع الصنيع الجليل **اقول**
من الالة في سورة الحج **قوله** بقوله تعالى ادع الى سبيل ربك لا **قوله** من
الالة في سورة النحل **قوله** ثم امر بالبذاة بالقتال مطلقا في الازمان كلها **اقول**
قوله مخالف لقوله فيما سبق فان الدلال القطع في الباب

هذا هو الوجه في قوله تعالى فان قاتلوكم فاقولوا

ما يدل على ذلك ولا بعد ان يقال الدلال يدل على بقاء مدعى بقاء الاله
وليس فيها ما يدل على بقاءها الى يوم القيامة بل علم ذلك من هذا
وامثاله فليتلوا والوجه ان يقال مراده من قوله فيما سبق بل
بيان دوامه وبقائه الى يوم القيامة واما لا يعترضه المنسوخ فكون
قوله ليس فيها ما يدل على ذلك على سد باب المنسوخ فاعلم **قوله** فيما
وقالوا هم حتى لا تكون فئة **اقول** هذه الالة في سورة الانفال **قوله** قالوا
الذين لا يؤمنون بالله **اقول** هذه الالة في سورة التوبة **قال**
ولا يحب الجهاد على سبيل الله **قوله** قال لا تقا في اما الصبي فلا يحب عليه الجهاد
لانه مرفوع القلم ولا طاعة ابويه واجب عليه فلا يترك بما ليس بواجب
استنى ولا يخفى عليك مناقضة قوله واجب لقوله لانه مرفوع القلم
كان غير مانع وان كان بالفاظ ابيه واجبة متعينة عليه واجتهاد
بواجب متعين عليه فلتسأل **قال المصنف** ولا عبادة ولا امره لتقدم حجة
والزوج **اقول** انه ان لم يدل على خاص لمن له زوج والظاهر ان المدعى عام
فلسايل **قال المصنف** كرهه كحل **اقول** قال لا تقا في يعني اذا كان في
المال ما يتقوى الناس من الغنيمة انتهى صوابه من لفي لان المال الغنيمة
الموجود في بيت المال صرف الى المقامه **قال** الامام الترمذي كرهه
ضرب بجعل على الناس للفرقة ما دام لهم في لان فيه شبهة الامر
وان لم يكن فلا بأس بذلك لانه صلى الله عليه وسلم اخذ درهما من
من غير طيبة نفسه وللامام ذلك بشرط الضمان فاذا زالت الحاجة رد
ان كان قائما والافقيمة الا اذا صار في بيت المال والاولى ان يغيروا
بالمال نفسه ثم بالبيت المال لانه لمصلحة المسلمين انتهى **قوله** على الكفار
ما يتقوى به **اقول** اي حاكما بما يتقوى او مكلفا بما يتقوى **باب**
كيفية القتال **قال المصنف** دعوهم الى الاسلام **قوله** هذا في حق من لم

باب الضمان

منه

الدعوة والالم يتم الاستدلال بما رواه بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
بأيضا في بسوط الامام الرضائي ولا استراك كما لا يخفى على المتأمل في
ساق الكلام فان الفرض متباين انتم اذا دخلوا دار الحرب ودعوا اليهم
الاسلام فان قبوله كفوفهم قائلهم والادعوم الى جزية فان بذلوا ما كانوا
ايضا والافاقونهم ولم يعلم منه ان ذلك لاوب والندب والوجوب
فبيناه بطريق الوجوب بقوله ولا يجوز ان يقال **قال المصنف**
لا اله الا الله **قول** فان قيل لا يمكن قولهم لا اله الا الله بل لا بد من ذكر
محمد رسول الله قلنا اجزاء الاول صار علما للجموع كما يقال قرأت قل هو الله
احد مرج به الكرماني في شرح البخاري **قال المصنف** والمراد بالبذل القبول
قول بطريق اطلاق اسم السبب على المسبب **قال المصنف** ثم للمصنف **قول** لا يجوز
بناء على ان الامر بالشئ مني من صنع فقاتل **قال المصنف** وعنده الى سائره ان يغير
على انما صابحا **قول** بنا بالضم والقصر اسم موضع من فلسطين بن عسقلات
الرملة وقيل موضع من بلاد جنبيه وهذا اقرب ولم يبلغ غزوته صلى الله
عليه وسلم الى بلاد الشام في حياته **قال المصنف** لان في الرمي دفع الضرر **قول**
هذا تعليل في مقابلة النصوص الدالة على تحريم دم المسلم بغير حق فلفظ
فان قيل تلك النصوص قد خض عنها طاع الطريق والباعي قلنا من منعه
في حقها وايضا انما يصح اذا علم انما تركنا اسم استلوا على ديار المسلمين
عام ليس له خصوص واللازم من هذا التعليل موجه الرمي **قال المصنف**
ولانه قلنا نخلو حصن من حصونهم الى قوله لا سند ادب **قول** وفيه نظر فان
ابن الزيات انما لم يجوز الرمي اذا علم ان فيهم مسلما وعلم انه يتلف بهذا
ولا شك في ان العلم لهما لو كان لكان في غاية الندرة فمن اين يلزم استدلال
باب الاجتهاد **قال المصنف** ما اصابوا منهم لاديعيهم ولا كفارة **قول** قوله تعالى
كتب عليكم القصاص في القتل لانه يوجب القود اذا اصابوا منهم ثم ادعوا

هذا هو الوجه في قوله لا يباح قتل المسلمين بغير حق بل لا بد من دفع الضرر اليهم

تلك من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة لانه يوجب الكفارة والدية
اذا كانت الاصابة خطأ والتعليل في معامتها ينبغي ان لا يقبل في الاول
قوله الجواب انه اذا كان عالما بحقيقة حاله **قول** فيه نظر لانه يجوز ان
من العلم المقصد لما ستر من قوله في المتن ويقصد بالرمي الكفارة
وح فيزد من العلم حقيقة ولم يقل احد بان عدم العلم بالمصباح شرط في تحقق
الخطا فانهم قالوا الخطا على نوعين خطأ في المقصد وهو ان يرمى شخصاً خطأ
صيدا فاذا هو ادعى وبطنة جريتا فاذا هو سلم وخطا في الفعل وهو ان
غرضا فيصيب دينا ولا شك ان ما نحن فيه من هذا القبيل ولو كان كما
قال للزم ان من رآى انسانا وعلمه ثم رمى غرضا غير قاصد ذلك لاسان قاصدا
ان يكون فخطا ولم يقل به احد **قوله** ولما ان اجما وفرض الى قوله وسبب
الغرامات عدوان محض منه عنه **قول** منقوض عنه باكل مال الغير حالة الخفة
فانه ليس عدوا مستنيا عنه مع انه سبب للغرامات واجواب بانه مخصص
منه عنه في الدليل لا يفيده لان قتل المسلم ايضا كذلك **قوله** وما نحن فيه ليس
بدار الاسلام **قول** يريد عليه ما لو كانوا في دار اسلام وترسوا فانه لا يخ
ان يكون الحكم واحدا ولا فان كان الاول فظاهروا ان كان الثاني فلا شك
ان الدليل عن الدليل ويمكن ان يجاب بانهم انما يمكنهم التمسك اذا كانوا في
المدنية ونحوها اما اذا كانوا في الصحراء فلا لا مكان الهجوم عليهم ومما قسم
فلا يمكنهم ذلك لكن لا ياتي هذا فيما اذا تعلبوا على حصن ونحوه من دار الاسلام
بحسب لم يبردار عرب عند ابي حنيفة رحمه الله ثم يقول كيف خلاف الدليل
ولا يصار اليه الا عند الضرورة من دلالة القواطع على خلافه **قوله** جواب
عاقلة حسنة وقال اطلاق الرمي بضرورة اه **قول** لظاهر الكلام
الزاني والافا حسن لا يجوز الرمي فقاتل **قال المصنف** ولا يعامل المرأة **قول**
الظاهر ان هذا مستدرك وقد علم من قوله ولا تباشرن القتال من كلام

وهذا كلام المصنف **قال المصنف** لعله تعالى وصاحبها في الدنيا معروف **قال المصنف**
 في كتاب النسخ من الكتاب لا يجب الاتفاق على ما بين اكرهين وان
 مستامين وصرح الشراح ان قوله تعالى وصاحبها لاية مخصوص بال
 المدة دفعا للتعارض فاعلم في جوابه **قال المصنف** ولانه يجب عليه جباؤه
اقول ولا يراد النقض بالابن فانه ليس كالاب وان شئت مرية **المصنف**
 فراجع الى غاية البيان في كتاب المفقود ومر في النقص ايضا **المصنف**
ومن يجوز قوله ويجب بان من الالة محولة على ما اذا كانت في المصالح
 للمسلمين الى قوله هي قوله تعالى فلا تنهوا وتذموا الى السلم وانتم الا
اقول فله يجب لان المنهي عنه في هذه الالة هو البداة بالعودة الى السلم
 من جانب المسلمين والمأمورية في الالة السابعة لميل اليها اذا
 مالوا بها او لا فلا مخالفة بينهما حتى يميل بالمصلحة ويرفع المناقاة ولعل المنهي
 انما مولان في احكام المذلة بالمسلمين كما يدل عليه قوله تعالى ولا تنهوا
 يمكن ان يقال ان في من الالة دلالة على انه لا يجوز العودة الى السلم اذا
 بهم ضعف فان النهي يقتضي المشروعة كما تبين في الاصول **وبديل الالاء**
 الموجبة للعقل معلوم التاخر عن السلم كما صرح به في النهاية وايضا
 ان السلم نزل مع الايات المنزل في شان بني قريظة ومن نزلت في
 سورة التوبة منه قوله تعالى فالتوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر
 ولا يخرجون ما هم منه ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين
 الكتاب حتى يعطوا الجزية الالة فيكون ملك الالة ناسخة لها فكيف
 يستدل بها **قوله** وقوله خلاف ما اذا لم يكن خيرا حيث لا يجوز للامام
 يقال ان من الالة الكرم لانه على عدم جواز المسألة اذا طلبوا منا **قوله**
 ولان الموادة ترك بجها وصورة **اقول** فله بحث **قوله** وهو من ذلك
 الى آخره **اقول** اي لنه معنى نقص العمد من لنه بمعنى الطرح **قال المصنف**

لا يجوز ان يكون
 له في غيره

ولا يأخذ عليه لانه لا يجوز اخذ احكامه منهم لما تبين **اقول** هذا انما يدل على
 جواز اخذ المال منهم قبل الاحصار ولا دلالة فيه على عدمه فاعلم **قال**
 في الكافي ولاخذ منهم على ذلك ما لان اخذ المال تقرر لهم على ذلك تسهي
 بحث فان الموادة يكون بزمان معين فلو اخذ منهم مال مقدرا في ذلك الزمان
 كذا يكون تقدير لهم **فصل** واذا امن رجل **قوله** وهو الايمان اي الصديق
اقول قال لا تقاني وسوالا امان اي عطا الا امان انتهى وانت خبير بتفسير
 الشراح اولى منه يدل عليه قول عمر رضي الله عنه انه رجل من المسلمين على
 سجي **قوله** الا ان يكون مفسدة استثناء من قولهم صح امانهم
اقول سنا من قوله ولم يكن لاحد من المسلمين قتالهم **قوله** قل قوله ولو
 الامام **قوله** صاحب ليقيل هو الاتفاق **قوله** واقول يجوز ان يكون ذلك لي قوله
 ان يكون آه **اقول** في كلا الوجهين بحث **قال المصنف** لا امان لكونه شرطا للعبادة
 واجبا وعبادة **اقول** سجي ان الامان نوع فاعلم **قوله** وهذا هو الموعود به
 فما تقدم وسجي في كلامه اشارة الى هذا **اقول** معنى تقدم تخيير بعشرين سطرا
 قوله والسبي متى على عدمه عند شرطه وسجي في كلامه اشارة الى هذا **قوله**
 قال المصنف يجوز عن القتال **اقول** راوانه يجوز عن القتال الحقيقي ولكن
 فهو ممنوع من موائل المسئلة وان اراد ان يجوز عن الحقيقي فسلم وليس لان
 منه ولعله انما امر بالتأمل لذلك **باب الغنائم وقيمتها** **قوله** وهو لا زم
 مستعد **اقول** دليل ثان على انه ليس بقصر **قوله** ففعل النبي عليه السلام احدا
 وعمر رضي الله عنه الاخر **قوله** فله نظر لان الالة ان افادت القطع بطريق
 الاشارة بطل العمل بالمحدث لانه ظني والافيد والسؤال وايضا اوجب
 التعارض لترجح والعدول الى دليل الاخر لا يخبر ولا لبث في كل موضع
 حصل فيه التعارض وليس كمال الكفارة اذ لا تعارض هناك بل دليل
 دل على الخير ولم يدل دليلان على شئ متنافين كما هنا **قوله** وقوله لا

لا يجوز ان يكون
 له في غيره

شركي العرب سنا من قوله **اه** **اقول** فنه باطل والظاهر ان سنا من قوله
 وهو في الاسارى باختيار **قوله** والامام مخير بينهما كما في الواجب **قوله** وانما
 الدليل على كل يدل على خلاف ما يدل لا فوجو باكون ذلك بالمعارضة لا من الواجب
 المخير فان الدليل في الواجب المخير واحد دل على شئ واحد وهو المخير وبيننا ليس
 كذلك فلم يدل دليل من الادلة المذكورة على التخيرو لا مجموعهما اذا تناقض الادلة
 لا مقتضى التخيير ليصار الى الترجيح ان امكن والامالي دليل اخر من الادلة الاربعة
 كما قرر في الاصول **قوله** ولما قل ان يقول قد اجمعوا **اقول** مخالف لما سلف في
 اول الكتاب من انه دليل قطعي مفيد الفرضية **قال المصنف** ولا باسنان **عطف**
 العسكر في دار الحرب وما كلفوا **اقول** اي لا باسنان يعلف العسكر واهم
 العلف بالمعقول لهما مخد وفان علف الدابة علف علفا من باب ضربا اذا
 طعمها العلف **قال المصنف** يستعمل الخطبة **اقول** معطوف على قوله بان يعلف
قوله قبل ليس يصح **قوله** العاقل هو الاتفاقي **قوله** واذا لم يكن ما كولا الى
قوله كد من البنفسج واكرى **قوله** ولا يمولونه اي يبيعونه بالعرف **قوله**
 ولا يمولونه عطف على قوله ولا يجوز لا على قوله ان يبعوا فاعلم **قال المصنف** **قوله**
 عليه سلم من سلم على مال الحديث **اقول** اي مع مال **قال المصنف** او و **قوله**
 عطف على في بن **قال المصنف** ولنا ان العقار في يد اهل الدار وسلطانها
قوله وسلطانها معطوف على اهل **قوله** فان الاسلام لا ياتي فيه كما تقدم **قوله**
 اي في هذا **قوله** باعتبار قول محمد **قوله** فنه شئ **قوله** واجب بان يقيم بالمودع
اه **قوله** خلاصة الجواب ان العمل بوصف الاصل انما يكون اذا لم يكن معارض ومنا
 وجب المعارض وهو الالباح الاصلية **قوله** مع الاحترام **قوله** اي احترام السيد الحقيقي
قوله لعدم الاحراز **قوله** اي لعدم احراز الحزني الذي سلم **قوله** وتقرره لانها
 صارت معصومة **اه** **قوله** الظاهر ان مراد ما معصومة النفس عن اثبات ليد و
 انه لا محال المنع **فصل في كيفية القسمة** **قوله** ثم قال فان الله فنه فكان بيان

في قوله لا يمولونه
 اي لا يبيعونه بالعرف
 في قوله ولا يمولونه
 اي لا يبيعونه بالعرف

في قوله لا يمولونه
 اي لا يبيعونه بالعرف

ضرورة ان نية الاخماس للغة **اقول** كقوله تتكاد ورثه ابراه فله الثلث **قوله**
 ولان الاربعة الاخماس للغامين بالاجماع **قوله** في العبارة مسامحة وكان الظاهر
 ان يقول واما الاجماع فلان **اه** **قوله** والمسك للعود **قوله** لو او حاله **قال المصنف**
 فيكون فائدة مثل هذا الرابل فيفصل عنه بسهم **قوله** قال الزمعي مع انما منع ان يرا
 الغنا استحق الزيادة ولان الغنى يستحق فلان يزيد سهمه على لاصل عمار
 محمول على النفل كما روى انه صلى الله عليه وسلم اعطى سلمة بن الاكوع رضي الله عنه
 سهم العارس والراجل وهو كان راجلا جيرا الطلحة رضي الله عنه والاجر لا يستحق
 سهام الغنيمة واما اعطاه رضي الله عنه في القتال وقال خير جانا سلمة بن الاكوع
 وخير فرساننا ابو قتادة انتهى في بحث ان شئت فانظر الى شرح الاتفاق في حيث
 قال فان قلت لسوق من اهل سوق العسكر والاجر لخدمة الغاري لا يسهم
 اذا لم يقاتل كما بعد ثم اذا قاتل يسهم لهما كما يسهم لسا را لغزاه والعبد اذا قاتل
 لا يسهم له بل يرضخ في الفرق قلت ان العبد تبع فانه يخط رتبة بخلافه ما حين القتال
 لانه لا يتبعه حذ ما كسا را لغزاه ولهذا يسقط اجرة زمان القتال مع العبد
 من مستاجر انتهى قال الزمعي لاجر لا يسهم له لانه دخل لخدمة المستاجر ولا
 لاجر ونصيب في الغنيمة انتهى **قوله** لان نفس الغار ليس بموداه **قوله** كان
 فنه اشارة الى جواب قوله والفرار في موضعه بموداه فانه ممنوع ولا ثم استلزام
 ترك ارتكاب لمنه كيف وقد وقع من الصحابة رضي الله عنهم **قوله** فلا يكون السب
 الظاهر **قوله** اي لا سحقا في الغنيمة **قوله** والموقوف لكل ليجين **اه** **قوله** في
 والظاهر ان لا قران من قبل الغل والسجدة من قبل الام كما في الشرح فخالف
 لما فيها **قال المصنف** ولنا ان الجائزة لنفسها **قال** **قوله** لم يحسب عن قول الشافعي
 وتعلق الاحكام اه او ايضا لم نقل بموجبه حيث لم يعبر نفس القتال في سحقا
 الغنيمة فليت **فصل في النفل** **قال المصنف** فيقول من قتل **اه** **قوله** الغار للنفير
قال المصنف فحمله على ثلثه وياه **قوله** فنه بحث **قال المصنف** وركب **قوله** بالرفع

في قوله لا يمولونه
 اي لا يبيعونه بالعرف

في قوله لا يمولونه
 اي لا يبيعونه بالعرف

باب ستين **الكفار قال المصنف** والمختار لغيره اذا صلح سبيل الكفر
آه اقول قال في الكافي هذا مشكل لان العصمة لا يخاطب امان ذالت بالاحراز
بدراسم ولم يزل فان زالت لم يكن الاستيلاء مختصا بالمازوان لم يزل كما
ملكها كافي في سبيل البغاة الا ان يقال العصمة الموثمة باقية لانها بالاسلام
ان زالت الموثمة لانها بالدار انتهي ولكن تقول في جواب علي التزلزل
قوله كالصلوة في الارض المعصومة **آه اقول** مخالف لما في كتب اصول **قوله** في
فيه لا عادة الى قديم الملك **قوله** لا ملك فيه قديما **قوله** اجبت ان احاطت بسبيل
آه اقول وحقق الفرق ان وجوب الرد في الشفعة يسري الى اول البيع بخلاف
شري التاجر فان وجوب الرد مقتصر عند طلبه **قوله** فلم يكن مخالفا **قوله** فالحق
مخالفا لشفعة **قوله** لا يقر بعود في الالف **قوله** يعني لو لم ثبت له حق الاخذ من
اشترى الثاني **قوله** فان قيل لانم الى قوله واجيب بان من الدين حد الى
قوله لسؤال والجواب في شرح الاعاني **قوله** كاذب في تسليم عبده **قوله** ما
يجز على بيعه **قوله** وجب عليه جباره على الحق **قوله** تخلصا للمسلم **قوله** لا زالة
عصمة **قوله** الظاهر ان يقول لزوال **قوله** مقام علة الازالة **قوله** في المنزلة
مقام علة الزوال **قوله** ومضى لعناق لان الشرط قد تقام **قوله** في بحث ثم
قال لعل الكافي في المبسوط فان قيل بارتقاء الامان زال منه الخطر
الملك كمن ابرح غيره شيئا لا يزال اصل ملكه به فملكه المباح في دار الحرب بقاء
ما كان من الملك له لا اشأت ملك له فيه ابتداء قلت ما كان ملكه بعد الاسلام
في دار الاسلام الا باعتبار الخطر فانه لو لم يكن مستائلا كان العبد المسلم
لو كان حرا فاذا زال الخطر زال الامان زال الملك الا يرى انه في دار الحرب
لو قل مولاه واخذ ماله وخرج اليها كان حرا وكان ما خرج به من المال الى
كلام الكافي بحث **قوله** وانما جعلناه فانما معهم المزيل **قوله** في بحث فانه اذا
مقيم المزيل يكون الازالة مستند اليه **باب المسامحة** **قال المصنف**

قوله في الكافي هذا مشكل لان العصمة لا يخاطب امان ذالت بالاحراز بدراسم ولم يزل فان زالت لم يكن الاستيلاء مختصا بالمازوان لم يزل كما ملكها كافي في سبيل البغاة الا ان يقال العصمة الموثمة باقية لانها بالاسلام ان زالت الموثمة لانها بالدار انتهي ولكن تقول في جواب علي التزلزل

قوله في الكافي هذا مشكل لان العصمة لا يخاطب امان ذالت بالاحراز بدراسم ولم يزل فان زالت لم يكن الاستيلاء مختصا بالمازوان لم يزل كما ملكها كافي في سبيل البغاة الا ان يقال العصمة الموثمة باقية لانها بالاسلام ان زالت الموثمة لانها بالدار انتهي ولكن تقول في جواب علي التزلزل

قوله في الكافي هذا مشكل لان العصمة لا يخاطب امان ذالت بالاحراز بدراسم ولم يزل فان زالت لم يكن الاستيلاء مختصا بالمازوان لم يزل كما ملكها كافي في سبيل البغاة الا ان يقال العصمة الموثمة باقية لانها بالاسلام ان زالت الموثمة لانها بالدار انتهي ولكن تقول في جواب علي التزلزل

قوله في الكافي هذا مشكل لان العصمة لا يخاطب امان ذالت بالاحراز بدراسم ولم يزل فان زالت لم يكن الاستيلاء مختصا بالمازوان لم يزل كما ملكها كافي في سبيل البغاة الا ان يقال العصمة الموثمة باقية لانها بالاسلام ان زالت الموثمة لانها بالدار انتهي ولكن تقول في جواب علي التزلزل

فاداه عن **قوله** وفي المصادر الاداء وام دادن انتهى وفي النهاية
الاداءة البيع بالدين والاستدانة الاتباع بالدين وقوله لم يزل
بالتشديد من باب لا فتعال الى قبل الدين انتهى **قوله** واعطى كافي
الى قوله فانهم يملكونه **قوله** وكذا في النهاية وفيه بحث **قال المصنف** **قوله**
المسلم دار الحرب بامان فعصب حربيا **قوله** الى مال عربي على حد فاعطى
واقاة المضاف اليه مقامه **فصل** واذا دخل الحرب **قوله** **قال المصنف** واذا دخل
الحرب الى ما ستمنا لم يمكن ان يقيم في دار ما سنة **قوله** قال العلاء
الكافي في فتاوى العتبات لو اقام سنين من غير ان تقدم عليه لاف
فانه ان رجع انتهى وفي النهاية لفظ المبسوط يدل على ان تقدم الامام
بشرط لصيرورة الحرب في المستامن ذميا عند اقامته تمام السنة في
الاسلام بل بصير ذميا اذا اقام سنة فيها وان لم يقدم اليه الامام بقوله
ان اقامت تمام السنة وضعت عليك بحرية انتهى وقوله المصنف لما اقام سنة
تقدم الامام اشير الى اشتراط التقدم فعمل فيه روايتين فلتدبر **قوله**
الكلب الاطلا ب **قوله** الكلب فعل بمعنى المفعول مخرج به نقلة اللغة وما ذكر
الشارح مع انه خلاف المنقول لا ياسب للمبر **قال المصنف** وما اوجف عليه
من موال هل الحرب **قوله** انت خير بان من السنة ليست مما يتعلق بال
قوله والعصمة الموثمة تعلقت بالاسلام **قوله** لم يظهر مما ذكره كون وجوب
منبيا على العاصم الذي موالا سلام **قوله** فاذا كان كافيا **قوله** **قوله**
الشارح فاما الاستقرار في كتاب كذا وفوجت **باب العشر واجرا**
قوله وذكر العشر استطراد **قوله** فيه عنوان الباب ليس مقصودا
منه وقد استفتح الشرف ابراهيم في اول مباحث الكليات من حاشية الكافي
قوله الى مشارف الشام **قوله** لا يخفى عليك ان هذا الكلام انما ياسب مندب
محمد والافا بويوسف لا بعتر السقي من بار اخرج فلا وجه لاراده في هذا المقام

قوله في الكافي هذا مشكل لان العصمة لا يخاطب امان ذالت بالاحراز بدراسم ولم يزل فان زالت لم يكن الاستيلاء مختصا بالمازوان لم يزل كما ملكها كافي في سبيل البغاة الا ان يقال العصمة الموثمة باقية لانها بالاسلام ان زالت الموثمة لانها بالدار انتهي ولكن تقول في جواب علي التزلزل

قوله في الكافي هذا مشكل لان العصمة لا يخاطب امان ذالت بالاحراز بدراسم ولم يزل فان زالت لم يكن الاستيلاء مختصا بالمازوان لم يزل كما ملكها كافي في سبيل البغاة الا ان يقال العصمة الموثمة باقية لانها بالاسلام ان زالت الموثمة لانها بالدار انتهي ولكن تقول في جواب علي التزلزل

ظاهر قاتل قال **المصنف** واذا دخل المسلم من غير كراهة **اقول** قال لا تسأله
من المسلم كان او لا انتهى فنه تامل **قال المصنف** وعلى هذا الخلاف في الزكوة
اقول حتى لو اشترى ارضا عشرة او مائة او مائة الف فقيتها استخراج دون
زكوة التجارة عندها وعنده تحب زكوة مع احد هما ومحمد لا معه فيه
دلائل لطرفين مذكوره في الشرح **باب الجحزة قوله** اجيب ان الجحزة
لم تكن بدلا الى قوله وهي عقوبة على الكفر فيجوز كالاسترقاق **اقول** هذا
بجواب مع طوالة في شرح الالقاء في الا ان الاظهر في الجواب هو الشئ الاول
حتى يوم الثا في جواز وضع الجحزة على السوان والرمس واشتغالهم كجوز
ان يجاب بانه بدل عن النقرة كما سيحكي فليتل **قال المصنف** كما صرح النبي
صلى الله عليه وسلم **اقول** لكاف للسعليل ولذلك عطف عليه قوله وان
الموجب **قوله** لانها تجب بدلا عن النقرة **اقول** من هنا الى قوله قام مقامها
عبارة الالقاء في **قوله** لان كل من كان من اسل دار الاسلام يحب عليه
للسار بنفسه والال قال الله تعالى **اقول** في الدلالة بحث **قوله** فان النقرة
طاعة **اقول** السؤال والجواب المذكوران في النهاية **قال المصنف** فاي كتيب
نودي الى المسلمين **اقول** دليل على اشتغال ضرب الجحزة عليه **قوله** فكان
كسبه لذي سوسب حياة الى المسلمين دارة رابطة في معنى اخذ النفس
كلها **اقول** قوله دارة حال وقوله رابطة حال ايضا وقوله في معنى خبر كان ثم
اقول وفي الكافي لما جاز استرقاقهم بالاجماع جاز ضرب الجحزة عليهم
بعد لان معنى فارقيق يصير منا وارا كالذي ورد في يهود الينا دارة كما
تقود الينا رابطة انتهى فعلم منه ان لا ولي للشارح ان لا يذكر دارة **قوله** هذا
ليس بدافع **اقول** فنه بحث فانه لم لا يجوز ان يقال المراد وكل من يجوز
استرقاقهم كجوز ضرب الجحزة عليهم واذا كانوا من اهل النقرة فانهما بدل
النقرة في حق المسلمين كما سبق **انما قوله** وانما الفصل بينهم وبين عبدة

الاوتان من العرب يجوز استرقاقهم **قوله** من العرب بيان للتصير في قوله
بينهم وبين عبدة الاوتان **قال المصنف** لا ابا بكر رضي الله عنه **اقول** الدليل
من المدعي ويمكن التعميم بالقاس **قال المصنف** استرق سوان بن حنيفة **قوله**
قال في العاموس حنيفة كسيفه اقبل ثمان بن بجيم ابي حتى منهم قوله بن جعفر
ام محمد بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه **قال المصنف** ومن سلم وعلمه جرحه
عنه وكذا اذا مات كافر اخلافا للشافعي فيها **اقول** في وجيز الشافعية لو سلم
بعد معنى السنة استوفى ولو مات في ثمان السنة طوب بقط على احد القوم
قوله باعتبار الاصل **اقول** الذي هو الاسلام لان الدار دار الاسلام **قوله** هو
الاصح **اقول** بالنسبة الى قول الثاني كما يفهم من دليله وايضا نحن لانفي كونها
بدلا عن لقتل **قوله** وهو مطلق فيجوز على طلاقه **قوله** فتق عند ابدار وبقا
قال المصنف ولا تقام بعد الموت **اقول** يعني من قبلها بل الله تعالى يقبها قال
الله تعالى ولقد نقضهم من العذاب لاد في دون العذاب لا كبر لعلمهم يرجعون **قال**
وقد اندفع بالموت والاسلام **اقول** لم يجوز ان يقال المقصود دفع شره
وذلك لا يندفع بالموت **قوله** والاسلام ياتي في الصغار **اقول** اخبر بان
نفسه صغار بل اصغار فوفقه فالاولى ان يجاب بجواب غيره **قوله** لما رانه خلق
محمدا **اقول** في اواخر باب المستامن **قوله** ولكنها سقطت بالكفر **اقول** كما سبق
في باب المستامن **قوله** لا سبيل الى الاول وموظا **قوله** فنه بحث الا يرى الى
قول الثاني وقد وصل الى المعترض **قال المصنف** والاصح ان الوجوب عندنا في
ابتداء الحول **قوله** سجي في اخر كتاب الكرامية ان في زمانا يؤخذ الخراج في آخر
سنة الماضية هو الصحيح **قال المصنف** وعندنا في اخره اعتبارا بالزكوة
اقول قال الالقاء في قيايه ممنوع لان الزكوة يجب في اول الحول عندنا وشرطا
الحول للتخفيف انتهى قال الرافعي ولا يلزمنا الزكوة لاننا انما وجبت في اخر الحول
ليحقق النما وهي لا يجب لاني المال الما في انتهى **فصل** ولا يجوز احد

بيته ولا يثبت في دار الاسلام **قوله** والمنا سببه من ذكر الحصار والاشية
الى قوله فالمنا سببه ظاهرة **قوله** فممن يكون كقول علي عليه السلام لا يارب
في الاسلام **قوله** كما نوا معروفين في المدينة **قوله** فيبحث **قال المصنف** ان لا يرب
الا للضرورة **قوله** في فتاوى الامام الترمذي قتل فراكنا بوركين
وفي شرح اكلوا في ولا يمينون من ركوب كمار لان ركوب كمار ذل عار
يمنع من ان يضع عليه السرج وكذا ركوب لبغل والبرزون بمنزلة الكمار لان
انه يوضع عليه لأكاف بخلاف الفرس لان ركوبه عز وركوب كمار جمل
يمينون عنه الا عند الحاجة اليهم بان يستعين بهم الامام في الحاربة و
لنذب عن المسلمين فلا يبايئون ان يركبوا وهذا كله اذا وقع الظفر عليهم
ومن عليهم فاما اذا وقع الصالح معهم على بعض من الاشياء فانهم
يكونون على ذلك انتهى **فصل** في ما يري بنى تغلب **قال المصنف** يؤخذ من
ضعف ما يؤخذ من المسلمين **قوله** اي من موال المسلمين على تقدير المصنف
والظاهرة لا حاجة الى ذلك لاستقامة الكلام بدونه **قال المصنف** لان عمر
صالحهم على ذلك بخبر من الصحابة **قوله** فان قيل هذا الصالح مخالف لقوله
حتى يعطوا اجرته قلنا ذلك مخصوص بالآيات الدالة على جواز الصلح كما
في باب لو اذنت **قال المصنف** ولما ان هذا مال وجب للصالح **قوله** ليس
ذكر من قبلنا جواب عما قاله عمر ربه وما مل انت فيه **قال المصنف** والمراه من اجل
وجوب مثله **قوله** اصل لفظ مثل محرم **قوله** فان قيل حربة الصدقة ليست تغلب
اه **قوله** فيبحث فان الاثم ليس ثابت قبل الحركة حتى تخلص بها عنه
شبهة بها فالحركة ليست تخفيف بل تعليل على لا يخفى والقول بان المراد
حربة الصدقة اه ليس فيها جابجا ذكره الشارح **قوله** وقوله في حقه
فيما حق مولاه **قوله** الاظهر ان يقال اي في حق حربة الصدقة وامر بتدبير
والثاني سهل فان الحركة في تأويل ان يحرم او يحرم **قوله** لا يرد

هذا الحديث في نسخة
من نسخة بخط
الشيخ الفاضل
المراد في نسخة
من نسخة بخط
الشيخ الفاضل
المراد في نسخة
من نسخة بخط
الشيخ الفاضل

قوله فيبحث فانه لو اردنا غنى لا يثبت ايضا اذ لا يتعلق له بالحق في
منع ذلك فان الغنى من لوجه المشروع محمود فاعلم **قوله** فوجب لنا ولنا
محول على التعاون والتضام **قوله** فان قيل بنى عليه السلام مبعوث
لبيان الاحكام قلنا ما نحن فيه ايضا كذا حيث يدل على المعنى ما قلنا
فان العقل باعتبار النقرة **قوله** الا ان ورود احد يث كان في حرة الصدقة
على بني هاشم وهو ما روي ان ابا رافع رده اه **قوله** الاظهر ان يقال على ما روي
نحوه ثم قول فيبحث لان العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب لان كونه
ستد ابانة بجل فلتل **باب** احكام المرتدين **قال المصنف** لان العرف
ما قالوا فيه واجب **قوله** على ما قالوا متعلق بغير واجب لمقدر **قوله** الا ان
يستحب ان يستتاب لانه بمنزلة كافر لمعه الدعوة **قوله** تعليل لقوله يستحب
ان يستتاب **قوله** احب ان هذا من قبيل اثبات احكام بدلالة النص
قوله فاعلم فان المصلحة في الكفار لدفع احتمال البغي وسوقه وفي المرتد
منع الكفار عنهما فمقتضى على ملته ايام **قال المصنف** وهذا لانه لا يجوز زيادته
لامر موموم **قوله** بخلاف ما اذا استعمل فان الاسلام حنيفة لا يكون موموما
فان الاستعمال للتأمل ودلائل الاسلام ظاهرة ولكن تبقى بها بحث من
اما اول فلان هذا التعليل يقتضي كراهية الامهال لملته ايام وهو خلاف المبدأ
واما ثانيا فلان الامر لا يدل على الفور الا اذا حيف لفوات الا ان يقال
الفور يفهم من الغاء في فاقطوه **قال المصنف** وكيف توبة ان يتراجع لا ديان
كلها سوى الاسلام **قوله** قال الكاكي وفي المينة هو ان يقول بتت ور
الى دين الاسلام واما يرى من كل دين سوى دين الاسلام والاقارب
والنشر مستحب انتهى قال لا يفتي نقل الساطي في الاجناس عن كتاب
الارتداد للحسن فان تاب المرتد وعاد الى الاسلام ثم عاد الى الكفر حتى فعل
ملت مرات وفي كل مرة طلب من الامام التاجيل اجله الامم ثمة ايام فان

الى الكفر باعتم طلب لتأجيل فانه لا يوجد فان اسلم والا قتل وقال الكفر
 في محقرة فان رجع ايضا عن الاسلام فاقى به الى الامم بعد ملة استأب
 ايضا فان لم يمت قتله ولا يوجد حتى يرى عليه خشوع التوبة ويرى حاله
 حال انسان قد اخلص فاذا فعل ذلك حتى سبيله فان عاد بعد ما حلت عليه
 فعل به مثل ذلك بداما دام رجوع الى الاسلام ولا يقتل الا ان ياتي ان اسلم
 قال ابو الحسن الكرخي وهذا قول اصحابنا جميعا ان المرتد يستأب بداره
 في معراج الدراية وفي الذنديق لنا روايات في رواية لا قبل توبته كقول
 لك واحمد وفي رواية بقبل كقول الشافعي انتهى **قوله** ولما نصلى الله عليه وسلم
 نسي عن قبل النساء **اقول** لكنه مخصوص فانما اذا قلت نفثا بجدده عند يقض في
 تحصيله بالعتيس كذا ذكره الشافعي **قوله** فاما من طوقه **اقول** اي يحق بجره
 في الدنيا **قال المصنف** وانما عدل عنه دفعا لثبوت **اقول** قال ابن السكيت
 لا جواز على فعل الكفر فان جازاه اعظم عند الله تعالى من ذلك ما في حكمه
 لانه لا ياباه ظاهر قوله وانما عدل عنه **قوله** وعند سما لا يردل لانه مكلف
 محتاج اليه **اقول** منقوض بملك الوقت كما سير اليه دليل على حنفه روي
قوله واجمع ان كلامهم مكلف مباح الدم **اقول** فيه بحث **قال المصنف**
 هذا يوجب زوال ملكه وما لك **اقول** قوله وما لك كانه عطف تقضي
قوله يستلزم ارتفاع الملك **اقول** لعل المراد ارتفاع اضافة الملك
 والافطمان الملك نفسه فيرتفع **قوله** وقوله ويستند معنى التورث
 اه **اقول** فيه بحث فان المرتد قبل ردته في حقيقة وحكما فكيف يستند
 التورث فانه يستلزم تقديم الحكم على السبب فيقال في جوابه فالشرح جعل
 موجزا للمقدم على الردة من الزمان للملا يلزم تورث المسلم من الكافر
قال المصنف ويرشاه وجها للمسلم ان ارتدت **اقول** وفه انه يلزم تورث
 اسلم من الكافرة واجب بان ردته في حكم العدم واسلامها باق حكمي لانها

هذا القول هو الذي عليه الجمهور في رد المرتد الى داره

هذا القول هو الذي عليه الجمهور في رد المرتد الى داره

بعد الردة

بعد الردة تجر على الاسلام وتجس باعتبار الجبر والكس كما ناسلمة الى هذا
 اشار في الميسر **قوله** وهم كالميت في حق المسلمين قال الله تعالى ومن كان
 فاحصاه **اقول** فيه بحث **قوله** وجب به المسحة وسواله **اقول** قوله راجع
 المسحة **قوله** اجاب بقوله كالميت اه **اقول** فيه بحث لوضوح الفرق بينهما
 ما قد بالاتفاق كالاستلزام اه **اقول** في الكافي وتسلم شفقة والجبر على عين
 الماذون انتهى وعد الامم التمسك على الجبر على الماذون من المختلف في توقفه **قوله**
 وان كان المراد بها الملة السماوية اه **اقول** وايضا المرتد اذا ارتد الى الفرية
 او اليهودية كان له ملة سماوية الا ان يقال الشرح لم يجعلها له ملة حيث اجر على
 العود الى الاسلام **قوله** واحيث ان الجراد بالملة ما يتيون به كخاها اه **اقول**
 كخاها حال ثم اقول فيه ما مل فانه اذا اريد بالملة ذلك ينبغي ان كل ذبايح الحيوان
 المشركين وليس كذلك قال في النهاية فالحاصل ان الذي يسمي ملة يتلقى من
 الكتاب وجهه الكناح بقضي ملة لومات عليها يرثه من كان عليها بذلك الكتاب
 انتهى فانظر لا يلزم حينئذ الجمع من حقيقة والحجاز ومن معنى المشرك **قال المصنف**
 والنفاذ الملك **قوله** بالرفع عطف على الضمير في قوله نعمت ولا يجوز المنصب على
 المذهب المنصور للملا يلزم العطف على ميموني عاملين مختلفين وبهذا يتبين
 شرح الالتفات من الخلل وانت خبير بان يكون معنى الكلام ان الصحة بعد النفاذ
 الملك لان يقال يفتقر في التواني ما لا يفتقر في الاوائل وفيه بحث **قوله** واعرف
 عليه بان الجبر **اقول** المعترض هو لا لاه **قوله** وصار كالمردة **اقول** انت خبير
 قوله وصار كالمردة ليس قولهما بل هو قول ابي يوسف **قال المصنف** اه
 في يدوشه من ماله بعينه اخذه **اقول** قال في الكافي ولكن انما يعود الى ملكه بقضا
 اورضا **قال المصنف** والمسلم يرث المرتد **قوله** وهذا يستقيم على رواية محمد بن
 اشراط كونه وارثا عند الموت قال الامام العلامة الكاكي فعلم بهذا ان شرح
 محمد عن ابي حنيفة رحمه الله **قوله** لاننا لم يرداه **قوله** فيه نوع مصدرة **قوله**

هذا القول هو الذي عليه الجمهور في رد المرتد الى داره

هذا القول هو الذي عليه الجمهور في رد المرتد الى داره

لان قطع اليد صار نفسا **قول** الطاهر ان يقال صار قلا **قول** سواء مات من قبل
 او لم يتاه **قول** لا كما هو لا كقوله اذ مات من لقطع وبيان حكمه فان
 نعمه يوم ان لا يكب عندهم وزفر نصف الدنيا ايضا على ما ذكره في
قوله كالاستيلاء والطلاق **قول** الاول ان لا يذكر الطلاق فان
 من بعد ايضا كما مر **قوله** عدم منع الردة عنه **قول** في ردة المكاتب وان
 بان اخر كلامه لا يلزم اوله لدلالة اخره بكون لما منع مجموع الرق والارادة
 لا الارادة فقط والامر سهل **قوله** واري ان يكون بحسب نظر **قوله**
 لعل مراد المحبين الرق لو كان في درجة الكتابة في القوة معارضتها
 لم يخرج عليها باقصر الردة التي من حنبله وشبهه في المنع عن النكاح
 لا يخرج عليها بزيادة وليس في رتبتهما في القوة اولى بالطريق فاعلم
 ولي التوفيق **قوله** تعارض على الاطلاق **قول** الذي هو الكتاب **قوله** ولعل
 لا حقا **قوله** انه من طاهر **قوله** قيل قوله فجلت المرأة **قوله** صاحب
 هو الكتاب **قوله** ولعله ذكره **قوله** ولعله ذكره **قوله** ما خوذ من الكتابي
 بغير عبارة فراجع ان شئت **قوله** بل يجب فطرة الكافه عليه **قوله** اذا لم
 مال **قوله** فلا اذا اعتق الكفا فذكره **قوله** بان كانت امة معتقة تزوجت
 فولدت فان ولادته لمولى الام **قوله** هل يكون ولادته الكفا فذكره **قوله** نعمي
 عن **قوله** بطريق التبعية موجود **قوله** فبحث **قوله** المص **قوله** فانه ان علينا
 الله صلى الله عليه وسلم **قوله** قال العلامة السنوني في
 الكافي والعلق به بشكل اذا لم ينقل صلى الله عليه وسلم في احكام الله
 من حرمان الميراث ووقوع الفقرة وان قلت صح في احكام الاخرة فكذا
 كلام فيه وانما الكلام في احكام الدنيا فان قلت ذكره مطلقا فانصرف اليها
 قلت صح كحال فلا عموم له واحكام الاخرة مرادة فلم يرد غير ما انتهى قال
 العلامة الكافي اجيب انه صلى الله عليه وسلم صح صلواته وصوته وغزوه حتى

هذا هو الوجه في قوله
 لان قطع اليد صار نفسا

هذا هو الوجه في قوله
 لان قطع اليد صار نفسا

هذا هو الوجه في قوله
 لان قطع اليد صار نفسا

اعلى السهم فاعلم انه صلى الله عليه وسلم صح في احكام الدنيا ايضا فاعلم
قال المص افتحاره بذلك مشهور **قول** وسند ذلك بفتحكم الى الاسلام
 علما ما بلغت اوان علمي **باب البعثة** **قوله** اقر هذا الباب عن باب
 المرتد لعله وجوده **قوله** ويجوز ان يقال بحري مباحث البعثة من حيث
 المرتد محرم المركب من المفرد لا شراطا الاجتماع في البغي دون الارادة
 وانما المرتد كانه في سيرة في بيان بجما مع الكفار بخلاف الباغي فانه
 فليتد **قوله** وذلك بطريق الاستحباب **قوله** اشار بقوله ذلك الى قوله دعاهم
 الى العود **قوله** وفي التحكيم بقوله كما يحكم به ذوا عدل منكم **قوله** هذه الامة في
 المائدة ثم **قوله** ظاهر هذا الكلام لا يدفع شبهتهم على ما قررنا فانما يدل
 على جواز التحكيم في الجملة لا على جواز ترك لما مورته بالتحكيم فليتأمل واستوف
 اسطر ان الامر في قوله كما فاقوا للوجوب **قال المص** وبحسب الامام هو المص
 يرد ما عليهم ولا يستعمل حتى يتوبوا **قوله** ولا يقتلها تكرار محض مع انه يوم
 ذكره هنا من قول الامران يكون حتى يتوبوا غائبة له وليس كذلك بل قوله حتى
 يتوبوا غائبة لقوله وبحسب فلا رد ما يحكم به لعله قوله فرد ما وادعاهم
كتاب اللقط
قوله واللقط اسم لشيء ينفذ **قوله** لان من حيث انه ينفذ بل من حيث انه ينفذ
قوله لان امر القاضي ما فذ عليه كرامة فبغنه ان لو كان من امله ولو كان من امله
 وامر بالفاق عليه كان ما منق عليه **قوله** يعني ان امر القاضي ما فذ عليه
 كرامة للقط فبغنه ان لو كان اللقط من امله لامر **قال المص** لقوله اليد الار
 ان جهة الابوين **قوله** فبحث فان التبعية في الابوين للبحرنة لا للبيد بحر **قوله**
المص فوق السعة الدار **قوله** لان بنه وبين الابوين جرئة ولا جرئة بنه والمكا
قال المص ويأجر **قوله** بالنصب عطف على قوله ان يعقب **قوله** لانه يمنع عنه **قوله**
 يعني منع عن المدعي **قوله** لان الاول لا يستلزم **قوله** اذا لم يستلزم فكيف تضمن

هذا هو الوجه في قوله
 لان قطع اليد صار نفسا

كتاب اللقطات
واللقط بغير التمييز بينهما **قول** فيه انه اذا عكس وجه التميز ايضا فلا يدل ما ذكر
على التحصيل المطلوب والاولى في غاية البيان ان فعله يدل على معنى الفعل
واللغة والصحة بفتح الحاء والمال المبني ذكاته ليقط بنفسه لكثرة رغبات الناس
وسيلان الطباع اليه فليقط على لسان الجازي وفي المبني من بني آدم
في القلوب عن قبوله للزوم نفقته وموته من لقط اي لقطوا على سبيل
المتأول واردة الصلاح في خاله كما يسمى للمنع سليمان والمملكة مفارقة
انتى **قول** كذا صح في المغرب ثم قوله للقطه متبدا وقوله امانه خبره **قول** كذا
في بعض الشرح **قول** يعني شئ لا يتفق **قول** وهو لا يناسب قوله وكذا اذا قلنا
الى آخره **قول** انما لا يكون متسايا لو كان قوله وكذا الوتصادا عطف على
اذا شهداه **قول** ويجوز ان يكون معناه آه **قول** وعندي هذا الظاهر فاذ
فعلى هذا يكون معنى قوله وكذا اذا تصادقا وكذا يكون اللقط امانه اذا
تصادقا ويوجد التناوب والتلايم لكونه عطف على قوله اللقط امانه
وعلى الوجه الذي ذكره قبله يكون المعنى وكذا لا يكون مضبوطة عليه اذا
تصادقا نوعا من **قول** قيل هذا الاختلاف في الاشهاد **قول** اي في وقت
انفاد الاشهاد فقيه حذف مضافين **قول** لان الجرة بعموم اللفظ **قول**
فان لكثرة اذا وقعت في سياق الشرط تم على ماصروا به وشيا في الحديث
المروني كذلك **قول** وقول هذا الحديث **قول** فمكث اذ يجوز ان يقال
للحديث دلالتان على امر مثله في السير **قال** المصوقيل الصحيح ان شئ من
المقادير ليس بلازم ويفوض الى رأي الملقط يعرفها الى ان يغلب على
ظنه ان صاحبها لا يطلبها **قول** قال شمس لانته السرخسي في مبسوطه قال
ابن كعب رضي الله عنه وجدت مائة دينار فاجرت بني صلى الله وسلم
قال عرفنا سنة عرفنا فلم يعرفنا احد فاجرت فقال عرفنا سنة اخرى فعرفنا

في بعض الشرح قول يعني شئ لا يتفق قول وهو لا يناسب قوله وكذا اذا قلنا الى آخره قول انما لا يكون متسايا لو كان قوله وكذا الوتصادا عطف على اذا شهداه قول ويجوز ان يكون معناه آه قول وعندي هذا الظاهر فاذ فعلى هذا يكون معنى قوله وكذا اذا تصادقا وكذا يكون اللقط امانه اذا تصادقا ويوجد التناوب والتلايم لكونه عطف على قوله اللقط امانه وعلى الوجه الذي ذكره قبله يكون المعنى وكذا لا يكون مضبوطة عليه اذا تصادقا نوعا من قول قيل هذا الاختلاف في الاشهاد قول اي في وقت انفاد الاشهاد فقيه حذف مضافين قول لان الجرة بعموم اللفظ قول فان لكثرة اذا وقعت في سياق الشرط تم على ماصروا به وشيا في الحديث المروني كذلك قول وقول هذا الحديث قول فمكث اذ يجوز ان يقال للحديث دلالتان على امر مثله في السير قال المصوقيل الصحيح ان شئ من المقادير ليس بلازم ويفوض الى رأي الملقط يعرفها الى ان يغلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها قول قال شمس لانته السرخسي في مبسوطه قال ابن كعب رضي الله عنه وجدت مائة دينار فاجرت بني صلى الله وسلم قال عرفنا سنة عرفنا فلم يعرفنا احد فاجرت فقال عرفنا سنة اخرى فعرفنا

في بعض الشرح قول يعني شئ لا يتفق قول وهو لا يناسب قوله وكذا اذا قلنا الى آخره قول انما لا يكون متسايا لو كان قوله وكذا الوتصادا عطف على اذا شهداه قول ويجوز ان يكون معناه آه قول وعندي هذا الظاهر فاذ فعلى هذا يكون معنى قوله وكذا اذا تصادقا وكذا يكون اللقط امانه اذا تصادقا ويوجد التناوب والتلايم لكونه عطف على قوله اللقط امانه وعلى الوجه الذي ذكره قبله يكون المعنى وكذا لا يكون مضبوطة عليه اذا تصادقا نوعا من قول قيل هذا الاختلاف في الاشهاد قول اي في وقت انفاد الاشهاد فقيه حذف مضافين قول لان الجرة بعموم اللفظ قول فان لكثرة اذا وقعت في سياق الشرط تم على ماصروا به وشيا في الحديث المروني كذلك قول وقول هذا الحديث قول فمكث اذ يجوز ان يقال للحديث دلالتان على امر مثله في السير قال المصوقيل الصحيح ان شئ من المقادير ليس بلازم ويفوض الى رأي الملقط يعرفها الى ان يغلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها قول قال شمس لانته السرخسي في مبسوطه قال ابن كعب رضي الله عنه وجدت مائة دينار فاجرت بني صلى الله وسلم قال عرفنا سنة عرفنا فلم يعرفنا احد فاجرت فقال عرفنا سنة اخرى فعرفنا

في بعض الشرح قول يعني شئ لا يتفق قول وهو لا يناسب قوله وكذا اذا قلنا الى آخره قول انما لا يكون متسايا لو كان قوله وكذا الوتصادا عطف على اذا شهداه قول ويجوز ان يكون معناه آه قول وعندي هذا الظاهر فاذ فعلى هذا يكون معنى قوله وكذا اذا تصادقا وكذا يكون اللقط امانه اذا تصادقا ويوجد التناوب والتلايم لكونه عطف على قوله اللقط امانه وعلى الوجه الذي ذكره قبله يكون المعنى وكذا لا يكون مضبوطة عليه اذا تصادقا نوعا من قول قيل هذا الاختلاف في الاشهاد قول اي في وقت انفاد الاشهاد فقيه حذف مضافين قول لان الجرة بعموم اللفظ قول فان لكثرة اذا وقعت في سياق الشرط تم على ماصروا به وشيا في الحديث المروني كذلك قول وقول هذا الحديث قول فمكث اذ يجوز ان يقال للحديث دلالتان على امر مثله في السير قال المصوقيل الصحيح ان شئ من المقادير ليس بلازم ويفوض الى رأي الملقط يعرفها الى ان يغلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها قول قال شمس لانته السرخسي في مبسوطه قال ابن كعب رضي الله عنه وجدت مائة دينار فاجرت بني صلى الله وسلم قال عرفنا سنة عرفنا فلم يعرفنا احد فاجرت فقال عرفنا سنة اخرى فعرفنا

ثم اجرت فقال عرفنا سنة اخرى ثم قال بعد ثلث سنين اعرف عددا ووكنا
واخطبنا بالملك فان جاء صاحبها فادفعها اليه والا فاتت بها فانها رزق
ساقا بعد اليك انتهى ثم قال في الحديث الذي رواه ابني بن كعب رضي الله
دليل لما قلنا ان التعذر بما يحول في التعريف ليس بلازم ولكنه يعرفها بحسب
صاحبها الا يرى ان المائة الدنيا لما كان مالا عظيما كيف امره رسول الله
عليه وسلم بان يعرفها ثلث سنين انتهى ففهم منهم ان الملقط ان يعرف اخر
حول عند شمس لانته بحسب ظنه وفي المحيط البرهاني والفتية ابو جعفر كان
يقول اذا بلغ مالا عظيما بان كان كيس فيه الف درهم ومائة دينار يعرف
احوا ان كان القاضي الامام ابو علي الشافعي حكى عن الشيخ الامام انه كان يروي عن
محمد بن عرف اللقطه ثلث سنين قل وكثر **قول** فالظاهر انه ما القام **قول** سقطت
منه **قال** المصوق فلا توقف على قيام المحل **قول** والظاهر عندى ان فاعل لا يعرف
هو الضمير الراجع الى الاجازة **قول** لان التعريف اذا لم يكن في ضمن عقده لا
يوجب شيئا **قول** لعل المراد عقد المعاوضة **قول** في البعير كده ونفخ **قول**
الملك العقبى بادي النعم النسخ بجاه الرحلة الضرب بالرجل **قال** المصوق وكذا كنت
بالعبد الابن **قول** قال لا لعل اي يوجب لابق وتنق عليه بامر القاضي والا
ان يامر القاضي بان يجر البعير والثور فينفق عليه من غلته ثم قال والعبد
لذلك ثم قال والابق لا يواجر فان تطاولت المدة فان يبعه انتهى وغلته
في المحيط بانه لا يمس ان يابق ثانيا **قال** المصوق فلا بد لبينة لكشف الحال **قول**
يقول القاضي للملقط **قول** يعني عند الثقات **قول** اشارة الى قوله لا تجز
بفقه آه **قول** فيل بل مواشاة الى قوله كانه استفاد الملك من حصة
قول يقال نشدت الصالة اي عرفها **قول** في الصحاح نشدت الصالة انشد
نشدة ونشدا اي طلبتها وانشدتها اي عرفتها واما قول ابني داود وصح
احيانا كما استمع الفضل لصوت ناشد فهو المعروف منها وقال هو الطالب

في بعض الشرح

لان لفضل شتى ان يجد مضللا مسددا ليتقرب به انتهى ففي تقرير الشارح قصورا
 وقوله والمعروف عندنا لا يلزم لما سبق حيث لم يبين في الاشارة ومعنى العرف
قال المصنف قوله صلى الله عليه وسلم في الحرم ولا يحل لقطبها الا المنشد **ما اقول**
 معناه على الدوام والالم يظهر فائدة التخصيص **قال المصنف** لا يحل الا لقطب
 للمعريف **قوله** ففي الحديث حذف مضاف **قال المصنف** العلامة **قوله** اي على
 العلامة على حذف المضاف **قوله** لان انحاء الوجوب يستلزم انتفاء الجواب
 ذلك عندنا في النسخ وما نحن فيه من قبيل التعارض **قوله** والجواب ان
 الى آخره **قوله** وفه انه لا بد لنا من المخلص عن ذلك على رأينا في **قوله** المصنف
 وهذا بخلاف **قوله** قال لا تعاني وقال في فصل القضاء بالموارث في
 روايتين والاحكام على خلاف يعني في اخذ الكفيل عند دفع اللقطة روايتان
 والاحكام على خلاف على قول ابى حنيفة لا تاخذ الكفيل خلافا لصاحبه وفي
 الخلاف منامع شابة في فصل القضاء كلام متناقض من صاحب السداية انتهى
 قال الشارح اكل الدين هذا اذا دفع اللقطة ذكر العلامة اما اذا دفعها باقا
 الحاضر النية على انما له ففي اخذ الكفيل عنه روايتان والصحيح انه لا تاخذ كفيلا
 فانه التناقض **قال المصنف** وهو جائز باذنه **قوله** قال لا تعاني اي لا سقاع باللفظ
 بعد المدة جاز للفتى باذن الامام على وجه يكون قرصا لوقوعه في محل تجديف
 فان الانتفاع للفتى يجوز عند الشافعي رحمه الله انتهى وفي بحث **قوله** اي لا سقاع
 للفتى جاز باذن الامام لانه في محل تجديف فيه **قوله** فيه بحث فان خلاصة استدلال
 الشافعي رحمه الله انه لو لم يحجر ان يبيع بها الفتى لما اذن رسول الله صلى
 عليه وسلم لابي رضى الله عنه به اذ هو مبعوث لبيان الشراح ولا جواب عن
 فيما ذكره ولا معنى لاتباع اجازته صلى الله عليه وسلم على اجتهاد واحد والامة
 فليتأمل **كتاب**
قوله اي جمعا بين الروايات المتعارضة **قوله** اي بقدر الامكان **قال المصنف** لان

يجعل اصله على ان الرد اذا احسبه مارة **قوله** لمراد احسبه المخصوصة فان فيها من
 المتعب والنصب لا يخفى **قال المصنف** والتقدير بالسمع **قوله** والتقدير مبتداء وقوله
 بالسمع خبره **قال المصنف** ولا سمع في الضمير فانتفع **قوله** لا يقال هذا لا يدل على انتفاع
 الجواب لا يدل على انتفاع التقدير فلكل الراي الى سلطان لا نقول هذا جواب
 فليس الشافعي رحمه الله وما ذكرته يندفع بقوله ولان الحاجة اه قائل **قال المصنف** الى صيانة
 الابن **قوله** قوله الى في قوله الى صيانة الابن مقتضى بالضمير في دونها كونها
 عبارة عن الحاجة **قوله** فعلى المولى ان يختار العدا **قوله** لعود المنفعة اليه
كتاب
قوله وهو في اللغة من الاضداد **قوله** انت خير بان الطلب ليس ضد الطلب
 الا ان يكون اطلاق الضد توسعا على ان الطلب سبب للوجوب فان قيل
 فليتأمل **قال المصنف** تضمن الحكم به قضاء على الغائب **قوله** فيه شئ والطاهر ان يقال
 قضاء للغائب **قوله** والقضاء على الغائب وللغائب الجوز **قوله** في فصل القضاء
 بالموارث من شرح الاسماء واحال على المختلف انه قيل يجوز القضاء للغائب عند
 ولا يجوز عنده **قوله** قال اكلت خزرا في ابي **قوله** بانها الجملة **قوله** وحاصنت ونقضت
قوله تبادر منه ان يكون اعتدادا بالخصيص مع انه قال تعد عن الوفاة فالاول
 حذف قوله وحاصنت من البين **قوله** وبين المراء **قوله** اي اخذ من المثل من الزوج
قوله وبين المولى وامرأة **قوله** في التركيب شئ لان يقدر الفعل بعد الواو والواو
 ومقال ويفرق بين المولى ويكون العطف على جملة فان العين اه **قوله** ولكن قد
 المسقود واظهراه **قوله** في اظهره من عذر العين قائل الا ان يقال قداه مع
 على التزوج بنقص من عذره **قوله** والطبيعة لا يخجل **قوله** في كلامه اشارة الى ان
 قلنا في كلام المصنف للفتى **قوله** فطرته **قوله** فطرته معرفة **قوله** وبما الحكم
 الشرقة على الظاهر **قوله** وبما مبتداء وقوله على الظاهر خبره **قوله** لان لا يعذر
 من المقدورات اه **قوله** من القدر لا من القدرة **قوله** لانه لو لم يعذراه **قوله**

ما لا ينفك عنه في كل وقت وفي كل حال
 ما لا ينفك عنه في كل وقت وفي كل حال
 ما لا ينفك عنه في كل وقت وفي كل حال

في كل وقت وفي كل حال
 في كل وقت وفي كل حال
 في كل وقت وفي كل حال

في كل وقت وفي كل حال
 في كل وقت وفي كل حال
 في كل وقت وفي كل حال

في كل وقت وفي كل حال
 في كل وقت وفي كل حال
 في كل وقت وفي كل حال

ان يقدر بتسعين لانه اقل ما ذكره **اقول** في التعليل نوع قصور والا كان بعض
اليه والتخص من حال الاقران انهم ما توالوا ولا غير ممكن عادة كما صرح به العلامة
ولكن لا يخفى ان سلب لا مكان انما يصح اذا اعتبر انه في جميع البلدان ثم ذكر
في شرح الفرائض السراجية انه اذا ذهب بعضهم الى انها سبعون سنة لما
في الحديث المشهور في الامارة ففقدت الشرح بحث الا ان
المراد المقادير التي بعد بها هذه ليست كذلك فلما **قال المصنف**
ولا يخرج من يد الاجنبي الا ان يظهر منه حيا **اقول** وفي العاقل خلاصتي
في فضل العتق بالمواريث اذا جحد من في بين والظاهر ان المراد بالجنابة
ما هو غير الجحد وان كان المقصود من كلام بعض الشرح انها موهبة
قول لو ترك امرأة حاملا واحا او غائبة **اقول** لم ينكر ابن الابن من لانه علم حاله
انما ما ذكره في المفقود **باب الميراث**
قوله وهي عبارة عن حلاط نصيب **اقول** فيه تسامح فان الاختلاف صفة نصيب
والشركة صفة صاحب نصيب **قال المصنف** فذكره الاملاك بعين **قول** في شركة
العين فالصاف مقدر **قال المصنف** يرثها رجلان او يترثا بينهما **قول** قوله رثا
صنف العين كما في قوله تعالى كمثل الجمل اسفارا **قال المصنف** وكذا في التفرق **قول**
عطف على قوله وذلك في المال **قال المصنف** وكذا في الدين **قول** عطف على قوله
وذلك في المال **قال المصنف** لا يتبين ان شاء الله تعالى **قول** اشارة الى قوله ولا
بن المسلم والكاف **قال المصنف** قال ذلك لا اعرف ما المقادير **اقول**
قال في الكافي وهو تافه لانه اذا لم يعرف كيف يكلم بالصناد اذا لا يصدر
مما بقور ورو هذا ان قوله لا ادري ما يكون حكما بالفساد ولا بالجواز حتى
يلزم التافه قضائي وفيه بحث **قوله** على ان يقيم بنفسه او بنابه **اقول** فيه
فان المسلم ايضا من اهل ان يشتري الخمر والخمر بنابه كما سيأتي في كتاب
الوكالة وجوابه ان اجارة نفسه محقة دون اشارة المسلم المحرف

قال المصنف للبائع ان يأخذ باليمن ايها شاشا المشتري بالامانة وصاحبه الكفا
ويرجع الكفيل على المشتري بحصته مما ادى **اقول** ثبت بالضرورة يتقدر بقدر
ولهذا لم يتعد الى الكفا وبقيت على مقتضى العكس فلما **قال المصنف**
الاشراك فيه الشراء والمبيع والاستيجار **اقول** قال لا يفتني ولنا في عبارة
صاحب الهداية نظرا لان حق الكلام ان يقول مما يصح فيه الاشتراك ثم المشتري
واجرة ما استأجر لانه سوا الدين الواقع به لا يصح فيه الاشتراك لا الشراء
نفسه ولا الاستيجار كذلك حق الكلام ان يقول ومن لم يقسم الاخر اشرك في
المهر والنفقة لانهما من الدين الواقع به لا يصح فيه الاشتراك لا الجنابة
والكفاح والخلع نفسها الى اخر ما قال فاعلم بادي فكر ان شاء الله تعالى انتهى
وفي قوله لانه سوا الدين الواقع به لا يصح فيه الاشتراك لا الشراء نفسه لا
الاستيجار بحث لان الكلام فيما يصح فيه الاشتراك لا في الدين الواقع به
عنه فنتج ان يقول فيما يصح الاشتراك فيه المشتري والمستأجر وقس عليه **قوله**
وانما قيد بحال المرض **قول** يعني بما قيد الصدور بحال المرض **قال المصنف** لا يوجب
الضمان **قول** تعلل بكونه الكفا لمعاوضة بقا **قال المصنف** بالنظر الى الابد
يصح من ذكره **اقول** قال لا يفتني اي ذكره ابو يوسف ومحمد وكان لقائل
يقول ذكره بضمير الاثنين والقياس ان يترك الضمير المنسوب ويذكر الفعل على
ضمة المبني للمفعول فلعله وقع هكذا من قلم الكاتب نسي والامر فيه سهل في
الضمير المستتر راجع اليهما باويل المذكور بل من ذكره **قوله** والاستهلاك
التجارة **اقول** لا يلايه قوله فيما سياتي لهما ان ضمان العصب والاشتمال
ضمان تجارة فليست في التوجيه **قوله** يظهر لك سقوط ما عترض به **اقول** فيه بحث
والعترض لا يفتني والكافي **قوله** فانه يجب باصل السبب **اقول** فيه شارة
الى جواب سؤال بان المستهلك لا يحتمل الشركة اذا المعلوم غير قابل للملك **قوله**
ولنا ملكك لعصوب **اقول** مستند الى اصل السبب **قوله** وكذلك يصح اقرار الضمير

والمادون اه **اقول** الظاهر ان من الواو والواو وان اتفقت على تباينها
 النسخ والمادون صفة المسمى **قول** تذكر سقوط ما احتض عليه **قول** المعترض
 صاحب النهاية **فصل** ولا يتقدم الشركة اه **قول** قوله ثم قوله لانها
 معنى الشركة بالعروض والمكيل والموزون يعنى جوار **ما قول** قوله ثم
 مبتدأ وقوله يعنى جوار فاجره **قول** وان كان اجنس مختلفا ولم يقبل
 مالك **قول** فان المالك لشترط الخلط وحققه في اجنس واحد **قال** المعترض
 بخلاف المضاربة **اقول** في النهاية في كتاب المضاربة ان العروض يصح
 راس المال المضاربة بمثل ما لك الا ان يثبت عنه روايتان انتى ثم
 راي السوال والجواب بعينها في غاية البيان في كتاب المضاربة **قال** المعترض
 لان القياس بانها فيه من ربح ما لم يضمن اه **اقول** لزوم ربح ما لم يضمن
 في الشركة اذا كان الشري بالتقديس في غاية على مذمب لك رد فان
 يلزم في المضاربة اذا كان راس المال احد التقديس ربح ما لم يضمن
 كما لا يخفى على المتأمل في دليله فلا بد له من الفرق ولم يعلم فليتبرر والفرق
 هو انه لا بد عنده من خلط فلا يؤدى له وفيه تأمل **قول** فلا يتحقق ربح المال
اقول فيه بحث والنص بان يقول فلا يتحقق المضارب والشارح انما
 عن هذا لان البيان الفرق بين المضاربة والشركة متوقف عليه على ما
 لا انه فرار من المطر الى الميزاب فليتأمل **قال** المعترض مراده التبرؤ
 قال في الكافي التبرؤ ما كان غير مضروب من لدمب والفتنة المسمى
 اذا قبل بالفتنة يراد به الذهب لغز المضروب **قول** به لالة السباق **اقول**
 ولانه اقرب **قول** حتى جازا لبيع بهاديا في الذمة **اقول** ويلزم محمد ارجح ما لم
 يضمن ذاباع احد ما حصته بنصف ما باع به الاخر فليست بر **قول** وهذا لان
 اضافة العقد **قول** اي عقد الشركة **قول** فتوقف على بقومها **اقول** اي و
 بوثها **قول** وبان العروض لا يصح اه **اقول** تأمل في هذا العطف **قول** وقول

اخذون **اقول** راد صاحب لك في **قول** ونظم كلام المصلا يساعده **اقول** فيه
 بحث فان مراد ذلك لقال ايضا ان المصنف لم يقبل كلام القدرى وشيخ
 الشرح اليه ايضا في آخر كلامه **قول** وانا اذكر لك ما ذكر شيخ شيخ العلامة
 عبد العزيز اه **اقول** شرح الشارح الامام العلامة قوام الدين الحكيم صاحب
 الدراية في شرح الهداية وشيخه هو الامام مولانا عبد العزيز البخاري صاحب
 كشف اليزدي **قول** والثاني جهالة راس المال **اقول** كما يدل عليه قول
 فيتمكن الجهالة كما في العروض **قول** شرح الطحاوي اه **اول** اراد به الامام ابابكر
 الرازي المعروف بابكصاص فانه قال في شرحه لمحق الطحاوي قال محمد
 ان اراد الشركة في العروض باع كل واحد منهما نصف عوضه بنصف عوض
 الاخر وتعاين حتى يقدر لك كله بينهما ثم شتر كان بعد ذلك فكون الشركة
 جازية قال ولو اشتركا هكذا مفاضة جازي في لك ابو الحسن ثم قال ابو بكر
 واما جازية لانها مستساوية ان في المال شريكان فيها ولا يحتاج عند القسمة الى اعتبار
 القيمة لان جميع ما يحصل من ثمن يكون بينهما نصفين الى ما لفظ الى بكر نقلة الى
 عنه اذا علمت هذا علمت ان قوله وسواء قرب الى الفقه ليعتبار اجماله منطوقه فان
 جهالة لا تقتضي الى النزاع والمفسر الحق قدس الجبال ما يفتي الى المارقة واما
 قلنا لا يفتي الى النزاع لانه لا يحتاج عند القسمة الى اعتبار القيمة لتحصيل راس المال
 حتى يظفر لرج فقسمة بخلاف الرتب والسمن الخوطين فانها متساوية وان في
 فتودى الى النزاع حين لقيمة لتحصيل راس المال وعلبك بالتأمل الصادق **قول**
 على صاحبها لثمن **اقول** الذي موقوف مال صاحبه **قول** وكان الربح الحاصل بالمال
اقول الظاهر انه يلزم مما ايضا ربح ما لم يضمن ذاباع احد ما محقة من الملك بما
 مشكوا والاخر بامتن فان حصته الاخر غير مضمون على لادل مع انه يكون شريكا
 معه في الماتين فليتأمل **قال** المعترض ان في عموم التجارات **اقول** قال لا تعاقب
 عطف على سبيل القطع تقدرة او ما يشتركان انتى قد يسهل ان المصدرية تشبهها

وقيل بان المدون من عاين القسمة قال في الكافي
 بان المدون من عاين القسمة قال في الكافي
 بان المدون من عاين القسمة قال في الكافي
 بان المدون من عاين القسمة قال في الكافي

لباب المصداقية وعله قوله تعالى ان تيم الرضا قد فسر قوا برفع تيم
 ويكون مال الذي لا عمل عليه بصفة **قول** يعني لا شركة **قول** ويكون مال الذي
 عند المال مصاربة **قول** يعني لا شركة **قال المصنف** وحكم المصنف لا يثبت بخلاف
 مقضى اللفظ **قول** فيه بحث الا ان يقال المراد لا يثبت بلا دليل خارج
 لم يوجد **قال المصنف** والصمان بقدر راس المال **قول** هذا ممنوع وقد
 بعض التفصيل **قال المصنف** فليكن المصاربة **قول** قال لا يتحقق هذا جواب
 لقول زفره وآلته ان التعاضل في الربح مع الشاوي المال يؤدي الى
 ربح بالم يضمن بعد التسليم انتهى وانما قال بعد التسليم لانه بين في دال
 الفضل عدم لزوم ربح بالم يضمن **قول** يعني اذا لم يعرف انه اذى الشمن من
 مال نفسه **قول** وفي شرح الامكان اذا كان لا يعرفه او الشمن من مال
 نفسه لا من مال الشركة لا بقوله انتهى الظاهر ان هذا هو الصحيح لان مال الشركة
 امانة في يده والقول للامين مع الميمن تأمل فان مراد الشارح من مال الشركة
 هو مال نفسه الذي عقد عليه الشركة فكلامه صحيح ايضا **قول** فانها تبطل بطلان
 ما يضمنها **قول** وان لم يقض المال **قول** كمن وكل رجلا بشرا وعبد وودع
 اليه **قول** مخالف المشرح الا يرى الى قول المصنف وانما يتحققان بالتبصير
 ان كجاب بان الدفع قد يكون بلا قبض فانه يوجد بالتخلية والوضع من يده
 صرح بذلك المصنف في كتاب لا وار **قال المصنف** في المصاربة **قول** قال لا يتحقق
 فيه نظر لان النفوذ وتعيين في المصاربة والشركة جميعا قبل القبض والتسليم
 حتى اذا ملك قبل التسليم بطلت نص عليه في الزيادات في باب من لو كاله
 بالشيء يكون على غير ما امره انتهى قال لا لكل ولعل في روايتين **قال المصنف** خلا
 للحسن بن زياد **قول** قال لا يتقاضي فان عنده شركة ملك فقط حتى لا يسحق
 احدهما الا في نصيبه وجه قول الحسن ان الشركة التي عقدت بها ارتفعت بهلاك الآخر
 وانما بقي ما هو حكم الشراء وهو الملك فلم يجر كلاهما ان يتصرف في نصيب الآخر انتهى

قوله

ويؤيد قول الحسن انه دام الامور المستمرة الغير اللازمة حكم لا بداء فقبل له فانه
 راس المال لم يعدم من المصاربة المشتري له بقاء **قول** وقوله لما بينا اشارة الى
 لانه وكل من جهة **قول** والا قربان يجعل اشارة الى قوله انما لانه اشترى بصفة
قول وما اعتبر التعيين لا يكون الشركة في الشرة **قول** لا انشأ للفرع ان يتقاضي
 لا يكون الشرة مستندة الى المال **قول** وكل ما يستند اليه هو المال **قول** ان
 لا طهر ان يقول وكل ما يستند الى العقد فالحق اصله فاقبل ثم قوله مستند اليه فتح
قول فلا بد من تحقق معنى لاهم فيه **قول** وذلك لا يكون الا بجعل الشركة في الربح مستند اليه
 ما قاله لا احتياج في الشركة في الربح الى العقد اصلا او الشركة في الملك كما صرح بالخطا
 كافي فيها **قول** يتصرف في الكل **قول** في كل مال الشركة **قال المصنف** فلا يستأجر الربح راس
 المال **قول** فقوله الربح فرع المال ممنوع فذكر حده الشرة حتى يطهر لك ولو دمج **قول**
 فاذا بطل ذلك لال **قول** يعني من زفره وآلته **قول** واجب بذلك الجواب المشهور
قول وسبجي نظره من شرح ايضا في افوكا ب الشركة ثم اقول فيه بحث **قول** وفي
 الاتحسان مصاربة على المطلوب فاقبل **قول** يمكن ان يستعاب في دفع ذلك المصاربة كما
 ذكره الشارح الرطبي في شرح الكفر **قول** فقل هو اشارة الى ما ذكره في شركة التقبل بقوله
قول وفيه بحث فان الاستحقاق في شركة الوجوه ليس بالعمل **قول** وقيل هو اشارة الى
قول بخلاف شركة الوجوه **قول** فانه يصح فيها لما ذكرنا **قول** في راس الحقيقة السابقة
قول والجواب ان العنان بالعرض **قول** والا عندى في الجواب ان يقال جواز ربح
 بالم يضمن في المصاربة على خلاف القياس ولهذا يقتصر على مورد النص وهي الدراهم
 والدينار فالتبعية بها لا يكون علة لا التجوزة فيما ذكره فانه قبل **فصل** في
الشركة القاسم **قول** لانه صادف غير محل ولا ية **قول** وفيه بحث لانما ضامه بالوكل
 بالشركة وكذا الدليل الثاني **قول** والجواب ان معناه يملكه **قول** فانه تأمل فان لو كان هو
 الشراء ولو كل يملكه فلا مدفع النقص **قول** قبل تقدم ذكر محله **قول** العامل هو الاتفاقي
فصل وليس لاحد الشركين **قول** اجبت ان الوكيل **قول** وفي شرح الامكان

من حيث ان الشركة
 لا تكون مستندة الى
 المال بل الى الربح
 المستند اليه

والجواب عن مسئلة كتاب لو كاله قال صاحب الجاس من صحابنا قال ان هذا الجواب
 على قولها فاما على قول أبي حنيفة ومالك في جميع الاحوال فعلى هذا لا يحتاج
 ابو حنيفة والى الفرق **قول** واغترض عليه ايضا الى قوله واحببته بانه امره **اي**
 هذا لا قراض الجواب **لالتقاء قول** وفيه بحث من وحين احد هما ان من قال
 عندك معنى **اي قول** المسئلة المذكورة في الاصول **قول** وعن الثاني ان المصلح اشار الى
 ذلك بقوله في ضمن لاذن وجاز ان ثبت الشيء منها ولا ثبت قصدا **اي قول** وقد
 يظهر هذا الجواب من الشارح قبل ثلث ورفات ونحن نقول فيه بحث فان التبيه اذا
 ثبت حكما لا حال يكون ثوبه ضمتا ايضا والا ولى ان يقال ان الجارة المشتركة
 لتلك الشريك لها من الجارية التي لا يملكها الخاطب بالاطال شقصا منها
 كان احد الشريكين يملكها بالاسيلا ودون الاخرى **كتاب الوقف**
 الالتقاء الوقف بحس من قولهم وقفت الدابة اذا منعت من السير قال صاحب
 الجريدة الوقف مصدر وقفت الدابة اقفا وقفا وكذلك كل شيء حبسته وهذا
 احد ما جاء على فعلته ففعل وقال ابن جنبي في شرح البتني اجزى ابو علي الفارسي
 ابى بكر عن ابى العباس عن ابى عثمان المازني قال يقال وقفت داري وارضى
 ولا يعرف الوقف من كلام العرب انتهى وفي شرح الكاكي الوقف في الوقف
 مصدر وقفا اذا حبسه وقفا ووقف بنفسه وقفا يتجدد ولا يتبدل وقفا
 ارضه على ولده لا يملكه عليه وقيل للوقوف وقف كقولهم نسج اليمين وحرب
 الامير وجمع على وقفات ووقفات **قول** وهو مصدر وقفت الدابة وقفا
اي قول فيه بحث فان مصدر وقف لازم كفي وقفا على ما عرفت به لا وقفا وكذا
 ان مقصوده انه مصدر وقفتا اما وذكر وقفت الدابة للتوطئة يدل على ذلك
 مصدر الاول دون الثاني **قول** الا ما قام عليه دليل **اي قول** كالوصية **اي**
 والملك فيه للوقف لا يرى ان له وللا تصرف شرعا في المحل **اي قول** وقوله
 من ملك اوصافا يجب ان يكون قولها على الوجه الذي سبق بقرره **اي قول** يجوز ان يكون

في الوقف ما لا يملكه الخاطب بالاطال شقصا منها
 كان احد الشريكين يملكها بالاسيلا ودون الاخرى

في الوقف ما لا يملكه الخاطب بالاطال شقصا منها
 كان احد الشريكين يملكها بالاسيلا ودون الاخرى

المراد بالوصية الصحيحة المستقرة بقرينة الاطلاق فان ما هو على شرف السؤال كما
 ليس بوجوده وبقوة الشبهة الاخرى فان الاستحقاق بعد الصحة المستقرة
 فيكون ذلك قول ابى حنيفة ومالك ايضا فلما مل **اي قول** سلمنا ان الصحة هيما بالمعنى
اي قول فيه تأمل اذ حنفيا لسكل امر الاستثنا بقوله الا ان حكمه حاكم كالايجز
اي قول وذلك يمنع الخروج للحالة **اي قول** لان ذلك فانه يجوز ان يكون الموقوف
 المصدر حتى اعني احداث الوقف وانشاءه او يكون الموقوف هو حقيقة الوقف
 مخالطة امر اخر من حكم الحاكم فلما مل **اي قول** وعن الثاني بان خروج الملك **اي قول**
 فيه بحث فانهم عرفوا الملك بالقدرة على التصرف في المحل شرعا فلو صح ما ذكره لا
 تعريف الملك ويجوز ان يحاب ملاحظة قوله سولية الشرع بان يراى بالقدرة
 لاصليه لا القدرة مستفادة كقدرة الوكيل بالبيع ونحوه **اي قول** المص
 موجب لوقف رذال الملك **اي قول** انت خبر بان هذا المستقيم على قول ابى حنيفة
 وجوابه المذكور في الشرح **اي قول** وقيل رادوهما ما اذا حكم الحاكم بصحة الوقف ولو
اي قول فيه انه اذا حكم الحاكم بصحة الوقف ولو رادوه فيما اذا سمى جهة ينقطع مني
 ان تم الوقف لمصادفة حكم محلهما فيه **اي قول** المص ولابى يوسف **اي قول** اخر
 وليس ابى يوسف يدل على ان قوله هو المختار **اي قول** والجواب ان المروي **اي قول**
 هذا ما يسم في كثير من المواضع **اي قول** المص والبناء في الوقف **اي قول** فيه نوع مصا
 لان البناء لا يتصل بمل في جوابه فانه يتبع البناء **اي قول** المص فلان يجوز الوقف
 فيه تبعا ولى **اي قول** هذا فما فيه تعامل سلم واما مطلقا فلما تدبر **اي قول** نعم
 ان من شرطه التابيد والتابيد لا يتحقق في المنقول **اي قول** تأمل بحث وجهه
 الجواب عن دليل الشافعي على ما في **اي قول** المص ولا بد منه على ما بينا **اي قول** المص
 من دليل موثقة الوقف من بقاء الموقوف وذلك موجود في محل النزاع
 ايضا فلما مل **اي قول** استشار من قوله لم يجوز سمه **اي قول** بل من قوله ولا تملكه كما يدل
 عليه ول كلام المص نعم يفهم من قوله كونه استشارا من المجموع والامر سهل

في الوقف ما لا يملكه الخاطب بالاطال شقصا منها
 كان احد الشريكين يملكها بالاسيلا ودون الاخرى

في الوقف ما لا يملكه الخاطب بالاطال شقصا منها
 كان احد الشريكين يملكها بالاسيلا ودون الاخرى

قال المصنف قل ان الاختلاف بينهما باه **اول** في هذا الكتاب نوع تامل طاهر
لكن يظهر وجه البتة بما ذكره اخباري **قال المصنف** قد قيل مو على الاختلاف
ايضا وهو الصحيح **قول** مخالف رواية الكتب المذكورة **قول** لان اشتراط التسم
حيوة **قول** ذكر الضمير قوله لم تغلبا للذكور على الاناث **قال المصنف**
وجه قول محمد بن الله ان الوقف تبرع على وجه التملك **قول** فيه نوع مخالف
لما سبق من ان موجب لوقف الملك بدون التملك ولما قال الشارحون
ان في الوقف اباة المنفعة لا تملك كما مر في الدرر السابق وجواب المنفعة
غير النعمة **قول** فانه لما جاز ان يستثنى الواقف لنفسه النعمة ما دام حيا فكذا يجوز
اشراط اختيار لنفسه ثلثة ايام ليروي النظر فيه الى قوله ايضا **قول** وفي الملازمة
الاكواع تامل **فصل** واذا بنى مسجدا **قول** وقوله قد بينا من قبل اشار
الى قال عند قوله ولا يتم **قول** فيه بحث بل هو اشارة الى قوله واذا كان
الملك يزول عند ما يزول بالقول عند ابي يوسف **قال المصنف** لو حرم
المسجد واستغنى عنه بقي مسجد عند ابي يوسف الى قوله وعند محمد بن يعقوب الى ملك الباق
قول قال الكاكي حكى ان محمد بن محمد بن بلبة فقال هذا مسجد ابي يوسف وابو يوسف
من اصطبل فقال هذا مسجد محمد لانه لما عاد الى ملك لواقف ر بما جعله اصطبل
برور الزمان انتهى في توجه طعن ابي يوسف تامل فان الاستبعاد في بقا
مسجد على تلك الحال كما في المزلة على قول ابي يوسف ليس لاصطبل كذلك
محمد فانه خرج عن ان يكون مسجدا **قول** سقط ملكه في ذلك المقدار **قول** من الزمان
كتاب البيوع **بسم الله الرحمن الرحيم**
الحمد لله الذي جعل البيع وحرم الربوا والصلاة على محمد الذي حمى خصائمه
العرب العرباء وعلى جميع الاصحاب والاولاد والاقرباء **وبعد** فان لاسناد
المرجوم لما صدر من ساجد رسته سلطان في محروته بروسه وانتهت
من كتاب لمداية الى والبيع فشرح الدرر في المدرسة المذكورة وابتدا

هذا هو الوجه في البيوع

من اول البيع من كل عقد محليا عاليا مستمى في هذه المدرسة بالدرر
وحضر مجلس شريف فضلا المدرسين وبنوا سائر الانام من الاعلام
فحق المرجوم وافاده ودقق واجاده وحرر المرجوم في كل بحث رسالة لطيفة
لكن لم تشتر ولم انتهي الى ذلك البحث وجدنا من الرسائل من الاوران
بخط الشريف فحررنا بتركها وتينا هذه الرسالة بعينها في قول كتاب البيوع
رعاية ترتيبا السابق من غير ترتيبه لائق فها انصر عبارة المرجوم المعذور
بلا زيادة ولا قصور **قال صاحب لمداية** رحمه الله تعالى **كتاب البيوع** يعني من الباع
المخصوصة بخلاف مجازها من منا الى كتاب لصر في بيان انواع البيوع غير
الصر اذ عقده كتابا على حدة وما يتعلق بها من الخيارات وغيرها والبيع في
الاصطلاح هو مبادلة المال بالمال على طريق الاكتساب ولا يخفى عليك ان
المبادلة المذكورة تسامح والمراد مبدؤا بالتمام فلا يرد النقص بالشري
ان الباء الدالة على المال هي بالعوض والمقابل والاكتساب هو طلب الربح
والمراد من كون المبادلة بطريق الاكتساب ان يكون على طرزه وشكله
سواء كان فيه لاكتساب ولا فخر به الهبة بشرط العوض والتبرع من الجانبين
والعرض لانه اعارة ابتداء على سبيل في هذا الكتاب وكتاب لصر ولان
لتفسير الاكتساب بالتجارة فانها على ما ذكره المصنف وغيره في كتاب الماذون ي
المبادلة المذكورة فيكون معنى البيع هو المبادلة المذكورة على طريق المبادلة
ثم ان قيد التراضي قد اعتبره بعضهم احترازا عن المكروه مع انه شامل لغيره من
البيع الفاسدة تسمى لما وقع في القرآن المجيد من نقيض التجارة به ونظرا
ان بيع المكروه لم يقرض له في هذا الكتاب وانما هو مذكور في كتاب الاكراه
ولان سمة الشرع الحقيقي اعتبار شرط التراضي دون غيره واسقطه بعضهم
روما للتعيم المطلوب في التعريف وعدم ذكر بيع المكروه هنا لايستدعي غرض
من التعريف فان الصراخ المذكور فيه مع ان التعريف يشمله ونظرا الى

من لاضد او يطلق على خراج المبيع من الملك ببدل وعلى دخاله فيه به وجيد
الى المفعول الثاني لما واسطه نحو باع الشئ اياه وبواسطه نحو باع الشئ
وجعل ضمير المتباع مفعولا ثانيا على ان المفعول لما واسطه مقدم رتبة على
بواسطه ولذا يجوز الضمير من الثاني الى الاول اذا قدم عليه نحو اخذت من
زيد واخترت قومه زيدا **وجازة ثابت بالكتاب** لقوله تعالى واحل الله البيع
وبقوله تعالى ان تكون تجارة عن تراض وبالسنه فانه صلى الله عليه وسلم باع
قدحا وجلسا وقر المتبايعين على ما لهم والقرار احد وجوه السنه وبالا
فانه لم يذكره احد من مجتهدى ائمة محمد عوم بالمعقول فان تعلق البعق بالمقدّر
للانسان سقلى بعاطيه وركنه الاكباب والقبول او ما يفتى غناءهما وشرا
الانفعاده اما من جهة العاقد فالعقل والعدو الا فى مسائل تتولى فيها الوجد
طرفى البيع واما من جهة المحل فكونه مالا متقوما مملوكا مقدرا تسليم حكمه
وقداه وصفا فاداة الملك وهو القدرة على التصرف شرعا ولا ينقص
الملك بملك المشرى للبيع قبل قبضه حيث لا يقدر على التصرف فيه مبيع ويملك
الجارية قبل الاستبراء واسقاطه بحيله حيث لا يقدر على تصرفها بوطئه
ونظائرهما لان ما ذكر من مسائل ذنك التصرف ليس بشرعى ولا يلزم
عن التصرف الغير المشروع العجز عن التصرف المشروع فلا حاجة الى قيد اخر
ما توهموا حوجه اعنى قولهم الا مانع هذا وفيه بحث اما اوله فلا يوافق التصرف
وجعل قولهم شرعا قيد للقدرة لا ينقص التعريف ايضا اذا لا يلزم من انقضاء
القدرة على التصرف المحض انتفاء القدرة على التصرف مطلقا والى جواب
ان الاول فى لام التعريف اذا لم يكن ثم معبود هو المحل على الاستغراق
عند الجمهور وان كان العهد الذى منى مقدما عند صدر الشريعة واما ثانيا
فلان من القدرة قد توجد فى صورة الاباحة لا يرى ان القدرة على الشرب
من الماء المباح والتوضي منه واخره فى الاما فالتعريف غير مانع فلا بد من

هذا هو الوجه فى البيع
بالبذل والقبول

ان البيع بغير قبضه
لا يملك المبيع

اعتبار قيد بوجوبه لا خصاص على اعتبره العلامة النسبية فى الكفاية ثم اعتبر
البيع باعتبار المبيع بمعنى ان التقسيم لا يخفى عن ملاحظه خصوصية المبيع الى
اقسام اربعة ايضا وهى المساواة والمراعاة والتولية والوصية **قال**
البيع بغير قبضه لا يخفى اما ان يراد بالبيع مجموع الاكباب والقبول مع الارتباط
الشرعى بينهما كما هو الظاهر والارتباط فقط او ما يقول البايع حال العقد
وعلى التقدير الاول ينبغي ان يكون بيعه بمعنى يحصل على طريق ذكر المقيد
وارادة المطلق او بمعنى يحصل الانفعاد فيه او يجعل من قبيل وصف الكمال
بحال بعض اجزائه وعلى الثاني يتعين وعلى الثالث يكون المعنى ان فو
حين قصد انشاء البيع انما يربط بكلام المشرى ويحصل منهما معنى شرعى
اذا كان كلامهما بلفظ الماضى وقول الشراح الانفعاد هنا تعلق كلام
احدهما قدين بالآخر شرعا على وجه يظهر اثره فى المحل بل لا يلزم المعنى الثالث
ذلا يظهر العايد الى المبدأ فى الجملة المجعولة خبرا على المعين الاولين كما
لا يخفى **قال بالاكباب والقبول** الاكباب هو كلام اول من يتكلم من المتبايعين
حال انشاء البيع سمي الاكباب مبالغة لكونه موجبا اى مثبتا للاخر خيا القول
وهو كلام ثانى من يتكلم فى تلك الحال **قال اذا كان بلفظ الاما** الباء اشارة
اولا لمباينة فان العام ملابس الخاص ثم هذا القيد ان حمل على افاذه
على ما هو الشأن فى الروايات فلا بد من اعتبار قيد وحسن فى قوله و
للاخبار وقوله فيعتقد به لستم التقريب وحسن قوله ولا ينعقد بلفظ واحد
لفظا مستقبلا اى الامر على ما يدل عليه كحواله على كتاب الكساح على ما
ما علم من الكلام السابق لاستمام شأنه فان الشا فى بخلافه فى عدم
انقضاء البيع يقول المشرى بيع هذا الشئ منى بكذا وقول البايع بعثت
قول البايع ابيعك وقول المشرى اشتريه اذا كان المراد هو الاكباب
الحال ولما يفهم من قوله والمعنى هو المعبر فى من العقود فالوجه ان لكل

على القصر بقرينة قوله والمعنى هو المعبراه ويكون قوله لان لبيع انت
مصرف آه وليلا على محج وانفعا والبيع بلفظي الماضي فلا حاجة الى اعتبار
قيد اخر في الموضوعين المذكورين ولا يكون قوله ولا يخفى بلفظين حدما لفظ
الاستقبال تكريرا والانعفاء بلفظ استقبال اذا اريد به الاجاب في
يعلم من قوله والمعنى هو المعبراه فليتب **بر قال لان لبيع انت يعرف ان**
بالبيع مجموع الاجاب والقبول مع الارتباط او الارتباط فلي لا نشأ عليه
اما مبالغة لاشتماله عليه ولعلقه به او بما يليه بمعنى المفعول وجعل ال
من صفة الصفة الى الموصوف وان اريد احداث البايع البيع بقوله
مثلا فلا بد ان يحال حال الشراء المقامية ليتم الترتيب **قال ولا يخفى بلفظين**
لفظ استقبال اي الامر كما يدى عليه كحواله على ما نبهناك عليه لاما ظهر
السن وسوف ولا صيغة المضارع مطلقا فمن شرح كلام المصنف بقوله
وانما لا يخفى بذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم استقل في لفظ الماضي الذي
يدل على تحقق وجوده فكان الانفعا ومقتصر عليه ولان لفظ استقبال
ان كان من جانب البايع كان عدة لابياع وان كان من جانب المشتري كان
مسادة ولم يات بما يطابق المشرح على ان قوله فكان الانفعا ومقتصر
منوع والسند ان المعنى هو المعبراه في هذه العقود كما ذكره المصنف ثم
من قال هذا اذا كان اللفظان واحدا مستقبلا بدون نية الاجاب
في الحال واما اذا كان المراد ذلك فيخفى به اراد بالاجاب في الحال معنى
احداث البيع او الشراء الذي يدل عليه لفظ بيعت واشيرت لاما يقال القبول
في الحال ومن قال في تعليقه لان صيغة الاستقبال كمثل الحال فصحت النية
اراد ان صيغة الاستقبال كمثل الانتا ويراد منها فصحت النية والارادة
واذا صحت النية جاز انفعا والبيع به اذا المعبراه المعنى فعلى ما ذكرنا لا يتوجه
مما قيل المذكور لفظ استقبال وهو ان يكون بالبين وسوف وللحال كالحال

الى اخر ما قال فان مراد الشيخ صيغة المضارع الموضوعه للاخبار ولا ثم انت
حقيقه عند الفقهاء في معنى الانتا على ان كلامه محاسن وجوه اخر اما اولها
قوله فان اراد الشيخ رد يد قبيح اذ لا احتمال لارادة ما ذكره بعد احواله كما
نبهت عليه واما ثانيا فلان قوله لانتا انما يعمل آه لا يدل على ادعاء من عدم
القول بما حوز به وذلك ظاهر لا يخفى على احد الا ان يقال دليل على تساوي
النية وعدم الغنوم من قوله وان كان بالنية والاسل على اصل المدعى
قوله لما تر من الاثر والمعقول وقوله ولا يخفى به تكرر للمدعى بلفظة تكرر الطول
العدل ولا يخفى عليك واما ثالثا فلان قوله لما تر من الاثر والمفعول غير
فان صيغة المضارع اذا كانت حقيقة في الحال على اعتراف به لا يكون قدوة
رابعا فلان قوله لان في الحقيقة محتاج الى ما ينفي ارادة المحارزم فان المحار
المستعار يغلب على حقيقة عند ما فتحنا الى ما ينفي قال في المدايع وانما اعتبر
النية وان كان صيغة افعال للحال هو الصحيح لانه غلب استحالة الاستقبال
اما حقيقة او مجازا فوقع الحاجة الى التيقن انتهى ثم قال ذلك لقائل فان
فيل فما وجه ما ذكر في شرح الطحاوي فاجاب بان يقال المضارع حقيقة في
في غير البيع والحقيقة الشرعية فيها هو اللفظ الماضي والمضارع فيها مجازي
الى النية انتهى وانت خبير بان لا مانع من حمل التعليل الاول على هذا المعنى
وانه ليس فيما ذكره ايضا ما يدفع فلا وجه لرد ذلك ثم قبول هذا ويمكن
يرفع بان الرد كان على من شرح كلام الشيخ المصنف هذا الوجه على ما فهم القائل
من كلامه من التيقن والقصر على ما من يدل عليه فكان الانفعا ومقتصر عليه
وقوله لم يقل بما حوز به والقبول بالنسبة الى شرح كلام الطحاوي والظاهر
ليس كلامه ما يدل على انفعا والبيع على لفظي الماضي قليلا كما رتبه الزبارة
قال المصنف السع صيغة بالاجاب والقبول آه **اقول** يحكى من المصنف في اجواب
بحث فيه الشبهة وما لا يجاب ان حد البيع مبادلة المال بالمال بالماضي **قوله** فقيل

الاجابة

هو مبادلة المال بالمال **اقول** سيمرح التارح في فصل في البيع من كتاب
الوكالة بيان هذا المخذ من كل واحد من البيع والشراء فكل ما صدق عليه هذا
المخذ مع من كل وجه وشراء من كل وجه فراجع **قوله** فان تعلق البقاء المقدور
اقول من لقد **قوله** ومن جهة المحل كونه ما لا يتقوما **اقول** التقوم لشرط البيع
الكلام فيما يعم القاسد ايضا **قوله** بيع السلع بمثلها **اقول** المراد بالسلعة
تجربة مطلقا وما وعقارا لا ما يقابل العقار فلا يحل المحر وسجى في هذا
الكتاب بعد ورقتين تقيم السلع للدور والعبيد والسياسة **قوله** والشرع قد
استقل الموضوع لاخبار لغة في الانشاء فينقذه **اقول** يجوز ان يقال راد
الشيخ بالموضوع لاخبار المعهود وهو لفظ الكا والمراد بالاخبار لاخبار عن
الكائن **قوله** والفعل المضارع عند الفقهاء حقيقة في الكمال **قوله** في جميع العقود
وفي غير البيوع والاول مخالف لما يذكره في توجيه كلام شرح الطحاوي والثاني
لا يتم بالتقريب **قوله** هو اللفظ **اقول** اي في البيوع **قوله** والمضارع فيها
اقول ضمير فيها راجع الى كمال وكذلك ضمير فيها في قوله والحقيقة الشرعية فيها
الى كمال **قوله** لان المعنى هو المعبر **اقول** فيه لا اعتبار في المعاصرة ايضا للمعنى
كما صح به المصنك وسكنس الحاجة الى اللفظ انما هو ليعين عن علم العوام **قال**
لحقق المراضاة **اقول** سيمرح في باب لو كالة بالشر الكفالة استليم على وجه
البيع للتعاظم وان لم يوجد نقد الثمن وفي النهاية في فصل ما يتحمله الشاهد المتعاظم
مع حكمي وليس مع حقيقي **قوله** وهذا لانه لم يكن محتارا في الرد والقبول **قوله**
انت خير بالتم نعرض في صورة الرد بيعا حتى يلزم خطأ المفروض مع ان صورة
الرد لم يعرض لها المص ولا تعلق بها العرض فالاولى على ذكره من البين ويصا
في التعليل يلزم ان لا يوجد مع اصلا فلتأمل **قوله** فما فرضناه بيعا لم يكن بيعا هذا
خلف **اقول** لما يلزم ذلك لو كان اسما التراضى مستلزما لانفسار البيع وموم
الا يرى ان مع المكرة متعقد **قوله** فاجوب ان الاكابر **اقول** الطاهر هذا

جواب تغير الدليل **قوله** لانه يلزم البيع بالحصة ابتداء وانه لا يجوز **اقول** كج
بقايجي **قوله** فاذا اتحد الجميع اتحد الصفقة **اقول** تأمل في هذا التغير **قال** **قوله**
الاذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني **اقول** سيجى في آخر باب البيع القفا
الى لا يتعد الصفقة مجرد تقصيل الثمن فالمراد منا كثر لفظ البيع والشراء
مع بيان ثمن كل واحد **قوله** واما تعدد البايع مع تعدد الثمن **اقول** ويعلم
هذا حال تعدد الثمن وبيع بدون تفرق البايع والمشتري بالطريق الاو
وفيه شيء يمكن دفعه ولعل الكاوان لا يتعرض لتعدد البايع والمشتري
وقد تقدم تفسيره **اقول** الله تقدم تفسيره كان مختصا بجانب الجيب المذكور
في الحديث نية في جانب موجب فالحق ان ليسر خيار القبول من باعهم
ذكر ومن خيار الرجوع كالاخي **قوله** والثالث حقيقة **اقول** فبه بحث **قوله**
ومذا الكلام منقول **اقول** اي اويل الخيارات المذكور في الحديث بما ذكر **قوله**
والتفرق تفرق الاقوال **اقول** لا تفرق احد الاكوان الاربع المعلوم
بالضرورة عند المتكلمين واجبان اسما والتفرق والتفرق **قوله**
اسما والتفرق الى القول مجازا بالسببية لا يستلزم وجود التفرق حقيقة
في قوله اقدمنى بديك حتى لي على فلان **اقول** او نقول التفرق يطلق على
والمعنى **قوله** فلا بد من لزوم قيام العرض بالعرض من مدفع والطاهر من منع
ما يطلق التفرق مطلقا من الاعراض **اقول** شك كانت او شتمنا **قوله** وتقرر
صدر الشرع صرح في ان المراد بالاعراض الاثنان فمأمل في الرجوع **اقول** فان
جمالة الوصف **قوله** والطاهر ان قول المص وجمالة الوصف **قوله** كلام مشاف
في بيانها كمال جمالة الوصف فيه **اقول** ناجز في البيع **قوله** اي حاضر الجمالة التي
تمنع الصحة **اقول** اذا بيعت بحسبها **قوله** تمنع حصولها بجمالة **اقول** اي بجمالة ذلك
الواجب **قوله** الى النزاع **اقول** في ذلك الواجب **قوله** والثمن ما لم يتبين **اقول** هذا
ايضا منقول **قوله** واسم مال السلم اذا كان حيا **قوله** وهو منقول
بسلم فيه فانه ثبت في الذمة **اقول** ان يقال المرفع هو المبيع المطلق
والثمن المطلق وهو ما يكون ثما لكل حال فمعنى التعريف ما كان في الذمة على حال

بوتة الاطلاق الذي يعرف على الكمال **قوله** وقوله ابتداء احراز عن المستر
اه **اقول** ويجوز ان يكون احراز اعني الشئ **قوله** والممنون بقوله **قوله** في نقل
ما كمل العقد بان يذكر حين العقد في مقابلته **قوله** واقول لا عيان ثلثه **اقول**
ولعل وجه العذر والاعذار واستدراكه فقد ان المبيع في سح النقدين
وقد ان الشئ في المقايضة بخلاف ما اختاره **قال المص** والاختلاف بين
العدلي بفرع **اقول** لطاير جلة معترضة لبيان مكان يوجد فيه الاصل
من ليقود في المالية ان ثبت اختلافها فيها **قوله** وظهر من هذا التقيد كلام
الي **قوله** هذا ما نسخ لي في كل هذا الموضع والى ما علم بالصواب **قوله** فيه يجب
اسم المرام عما يطلق على اثنين من الثاني وثلاثة من الثاني كما صرحوا في
نظر استواءهما في المالية وان لم ينع ككلام الشيخ بتقيد فليتال **قوله** وان كان
مما يدخل تحت **قوله** لا يقال لا دلالة للحدوث على المنع **قوله** انت خبر ان يرا
الحدوث ليس للادلة على المنع بل للادلة على الجواز اذا بيع بخلاف جنسه وانما
الدليل على المنع فهو **قوله** لما فيه من احتمال الربوات بل يظهر لك موافق ترتيب الشئ
في تقرير الكلام كما انما اختاره المص من النظام **قوله** وهو عدم الحقوقي عليه
لكن غير عين في الاولى **اقول** اذا كان عشرين يكون مجهولاً وسبجي ان
الفساد فيه للجمله **قوله** لا ياتي حصره الى قوله جملة تفضي الى المناقضة **قوله**
ولعل لا ولي ان يقول جملة بفضي الى استماع تسليم الشئ الواجب العقد
قوله لان الباع يطلب تسليم الشئ اولاً **قوله** هذا غير مقبول **قوله** الا ان زول
الجمله **قوله** تامل في هذا الاستثناء **قوله** فان قيل سلمنا انفسا فاسد
لكن نقول **قوله** لا يثبت الجلبس **قوله** كما اذا كان فاسداً بكم اجل مجهول **قوله**
قوله كان مبيع الى النير وزوا المهر جان وقدوم الحاج ثم اسقطا الاجل قبل حلوله
وسبجي تفصيله في واعز البيع العاسد **قوله** احب بان العسا وفي صلب العقد
قوى **قوله** ويريد ان يقال اذا كان العسا وفي العقد جني ان يرتفع جهلاً
كما في سح المرم بالدرمين واسقاط الدرهم الرائد ويجوز ان يقال ان
ما محل خلاف فضعف بخلافه **قوله** لان التفرق وان كان في حقه ايضا لكنه

هذا القول لا يثبت الجلبس
قوله لا يثبت الجلبس
قوله لا يثبت الجلبس

حاج من قبله بالامتناع عن تسميته حلة العقران فكان راضياً به وهذا
اذا علمها ولم يسلم **اه** **اقول** وعندى ان كى التفرق من قبله بالامتناع عن
السمية بغير صورة عن عدم علمه بجملة فانه كان يمكن ان يزيل ذلك بكل
بطريق ثم البشع في البيع حيث لم يفعل ذلك ولم يسلم كان راضياً به
فتأمل **قوله** فالوجه انزل منزلة من باع ما لم يره لما ياتي فلا خيار له **قوله**
قوله فلا خيار له ان اراد الاخبار له مطلقاً ولو اذا تفرقت عليه وليس كذلك
وان اراد ان ليس خيار الرؤية بتفوق الصفقة ثم الاخير **قوله** لما
فلا خيار له فلما **قوله** وعن الثاني بان الفرق البيع الى قفر واحد مجتهد
اه **قوله** قل لا نعرف الى نصيب لشريك فيما سبق مجتهد فيه ايضا ولهذا
لا شيع الفساد على ما سبجي في باب بيع العاسد فالفرق **قوله** وهذا
ضعيف لان قولهما ان الكل مبيع فمن ان التفرق **قوله** فانه يجوز ان
مراد الجلبس بما يعقد ان كون الكل مبيعاً على مدعيهما والعاكم من ذلك
خفيفه في تفرق الصفقة عليهما فليتال **قوله** واثمة مانع شرعي عن الفرق
الى الجمع **اه** **قوله** فيه بحث فان الجملة مانعة كما اعترف به **قوله** وقد تقدم
في صدر هذا البحث عنه **قوله** وقد تقدم ما في الجواب كذا اختاره ايضا **قوله**
فواجب في الكل لما قلنا **قوله** من ان ازالة الجملة بديها **قوله** وان كان
حيث المشتري من اخذ الموجود وكفاه من الشئ ومن الغش لتفرق الصفقة **اه**
قوله قوله لتفرق الصفقة **اه** ينبغي ان يكون على الغش لا لقوله خير اذ لا معنى
وايضاً لا يكون الكلام مطابقاً للشروح **قال المص** لتفرق الصفقة عليه
قوله فرق بين التفرق والتفريق فلما كان لا سبق **قال المص** لا يرى انه
عبارة عن الطول والعرض **قوله** لا ان فيما نحن فيه عبارة عن الطول **قوله**
والا وان يقال يعني الارض **قوله** فانه قول المص فنزل كل ذراع منزلة ثوب
ينوعن رجاء الضمير الى الارض كما لا يخفى ثم يجوز ان يرجع الضمير الى كونه
باعثاً كونه مائة ذراع او كونه بمنزلة الكسب حيث نزل كل ذراع منزلة ثوب
لعل تأويل في النهاية **قوله** وفيه نظر لان قوله من حيث **قوله** مسامح في العبارة

فان معلوم الوصفية هو عدم مقابلة شئ من الشئ لانه القول **قول**
 يكون علته لهما **قول** يجوز ان يكون العلم بالوصفية معلولا لما ذكر من كون
 نفس الوصفية علته بل لزوم المصادرة **قول** فسد البيع اذا وجد ما اكراه او
 آه **قول** ممنوع كما ينظر في سنده اشتراط العدل على انه عشرة اشواب **قول** وعن
 الثاني بالذراع آه **قول** ويجوز ان يجاب عن الثاني بانه لما كان في الذراع
 جهتا الاصلية والوصفية حكم بد قول الزائد بزيادة الثمن مراعاة لثبوتك كنهين
 ولعل سندا اولي مما ذكره الشارح **قال** ولا الذراع اسم لما يزرع به واستعمل
 بكلمة الذراع **قول** قال لا لثبوتها كان الفليس ان يقول استغيت لانه
 الى ضمير الذراع وهي مؤنثة لكن ذكر الفعل آويل الذراع بما يزرع به انتهى **قول**
 في العاموس الذراع بالكسر من طرف لم رفق الى طرف الاصبع الوسطى والسا
 وقد يذكر فيها جاز اذرع ودرعان بالضم انتهى وذكره باعتبار الخيرة **قال المصنف**
 اهدهما **قول** قال ابن الهمام يكون الرأ نسبة الى قرية من قرى
 اما النسبة الى الروم المعروفة بجاسان وقد التزموا فيها زيادة الزا فيقال
 موزتي وكان للفرق بين لقرتين انتهى وفيه كلام **قول** لان المردى غير مذكور
 في العقد فشرط قوله ما لا يقضي العقد **قول** لا يقال اذا كان غير مذكور مما ي
 علم الشرط لانه يعلم من اشارة اليها حين البيع فليتل **قول** كما لو باع عشرة بقر
 فنقص ذراع **قول** لا وهو تقيم الكلام لكلا طرفي الزيادة والنقصان بان يقول
 كما لو باع عشرة بعشرة كل ذراع بداهم فادوا ونقص منها ذراع ولا بد للمذموم من فرق
 بين هذه المسئلة وبين ما تقدم من ان اذا باع ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة
 فان ضرورة مقابلة الذراع بالدرم ثابتة هناك ايضا ولعله يمنع ذلك للفاو
 في اطراف الثوب الواحد ولا كذلك اطراف الذراع الواحد منه غالبا **قول** وا
 اذ باع على انه كذا ذراعا آه **قول** ولم يعين لكل ذراع ثمن بل بيع على انه عشرة
 اذرع بعشرة وراهم مثلا **فصل** ومن باع دارا **قول** مسائل هذا الفصل
 آه **قول** اي بعضها والا فبعضها بل اكثر ما لا يتنى على واحدة منها **قول** منته على
 قاعدتين **قول** يعني انما لا يخ على البناء على واحدة منها على معنى ان ما وضع آه

قول لان تناوله اياه باعقار كونه صفة لهما آه **قول** لعل خلاصته ان
 عارض ذلك لكونه عفا قوى منه في السمن اذ هي لا تتسل عن الشئ والبناء
 واعيا الى البين في امثال قريتهم وانما لا يخل من الدار في عرف الناس فليتل
 ثم قول ويجوز ان يجاب بقول كون البناء جزءا من الدار فانه ركن ذائده لا يخرج
 اسم الدار بتغيره الا يرى ان من حلف لا يكلم زيدا فكلمه بعد ما قطع يده ورجله
 مع كونهما داخلين في زيد واذا بيع دخل يده ورجله في البيع كما لا يخفى وهذا الكلام
 واصل ما ذكرنا في كتب الاصول في باب لا يحكم **قول** اذ لم يكن واقية لا تقيد بها **قول**
 اي لا تقيد بها في العرف **قول** ولان البناء متصل به اي بالارض على ما قيل **قول**
 لم يقدم ذكر الارض والا كان يقال اي العرصة نعم ما ذكره صحيح في قوله لانه متصل به
 للقرار **قول** وفيه دلالة على ان ما وضع للقرار له **قول** فيه تأمل فان خفض الثمن باليد لا
 يدل على نفي الحكم عالم يذكر على ما هو المذهب **قول** وقد عارضه دلالة الرضا بذلك **قول**
 خير بانه لا يظهر لقوله وقد عارضه دلالة الرضا وجه بعد تسليم ان العرف في
 امثال ذلك عدم القطع الى وقت البدء والاستحسان وقابل والله الموفق
قال المصنف فلما نك التليم واجب ايضا حتى ترك باجر وتسلم العوض تسليم
 للعوض **قول** لا يقال لاجر عوض المنفعة لا الارض فلان يتم التقريب لان العوض قيم
 مقام المنفعة فيها على سبيل **قول** لا يقال فليكن فمما نحن فيه كذلك لمسا في
قول يعني ساق من ان يكون منصفه في منصفه ثم قوله لمسا في جواب عن قوله لا يباع آه **قول**
 صحيح بعض الشارحين **قول** اذا لا لثبوتها لما هو متبع **قول** اي للبيع **قول** واما البناء
 الى قوله لغضى الى نفي جواز المردو والخش وهو ثابت بالاتفاق **قول** انما يستقيم
 ان لو جاز تركه الى الزمان الثاني كما في المقيس عليه **قول** واجواب عن الحديث اذ اعلم
 بشرط الترك **قول** فيكون التقييد بقوله قبل ان يبدو وصلا حيا على ان اشترط
 الترك في الاغلب يكون فيه **قول** وانما يتوهم هذا **قول** اي اذ ياب لثمة **قول** فقد
 فسد البيع الى قوله لان مطلق البيع يقضي تسليم المعقود عليه **قول** انت خير من شرط
 الترك على التخل لا يان في تسليم المعقود عليه على سبيل منته حد وثمره اخرى
 من ان تسليمه يتحقق بالتخله في بقرته وكالة لا يخفى وصحة كلامه لمه غيبة عن مثاله

قوله وانما لا يخل من الدار في عرف الناس فليتل
 وقوله لا يخل من الدار في عرف الناس فليتل
 وقوله لا يخل من الدار في عرف الناس فليتل

قوله لا يخل من الدار في عرف الناس فليتل
 وقوله لا يخل من الدار في عرف الناس فليتل
 وقوله لا يخل من الدار في عرف الناس فليتل

قوله وفيه تامل لان ذلك مما يكون صفته ان لو جازت اعادة الاستحارة او اجازتها
 وليس كذلك **قول** عارة الاشجار شغى ان يجوز ويدل عليه ما نقله العلامة الكاظمي عن
 الجراح الاصح فراجع **قول** وما يمكن للمشتري ان يشري الثمار مع اصولها الى
قول انما يمكن للمشتري ذلك ان لو باع البائع كذلك وبلغ ما يقدر عليه المشتري
 من النقود الى مقدار قيمته ويكون له عرض في اصولها وليس كذلك ولا يشترط
 الاستحارة بالباذن وانما الباطن كما لا يخفى ثم اقول لو صح ما ذكره لم تنفع الاجارة مطلقا
 بهذا المخلص بغيره بل المخلص فيه ما نقلوا عن ابي الليث السمرقندي **قول** وكان شربا لانه
 اكلوا في نقي كجازه **قول** في الصورة الاولى ايضا **قول** وهذا يدل على ان الحكم فيها
 سواء **قول** فبحث فان اللازم منه ان من قال بالاول قال بالثاني والعكس
 بل لازم **قول** وهذا يدل ايضا **قول** فبحث **قول** فيبطل الاستثناء **قول** فبحث
قول ويجعل الاما لا يجوز **قول** ليس ما ذكره عكس تلك القضية **قول** واستثناء ما جاز
 لكن لازم **قول** فبحث فانه بعد تسليم جواز الاستثناء لا معنى للمنع فلتأمل **قول** وفيه
 لانه استدلال بمفهوم العاية **قول** في نظره نظرا **قول** والا لو ان يستدل بقوله
قول فيه بحث فان في الاستدلال بما ذكره امرافا بفساد العقد **قول** والدال
 في الدال اه **قول** كيف يكون داخلا وقد قال كالجزم منه **قول** فالتاسم
قول ولعل مثل هذا الرد يد جاز في المتنازع فيه فائس **باب** الخيار والشرط
قول ولما كان اللازم اقوى في كونه بيعا قد عرفت على غيره **قول** ما قدمه ليس موافق
 اللازم بل البيع المطلق المتساوي لل لازم وغيره قلنا يكفي في التمتع له اللازم
 واما العبارة سهل **قول** واجواب ان حديث جبان مشهور فلما يعارضه حكايه
 ان عرفت ان له عنه **قول** فيه بحث او لا معارضة بينهما حتى يحتاج الى الترحيح فان مفهوم
 العود ان كان حجة لاسا ولي المنطوق حتى يعارضه فلتأمل فان للمنع محال ثم اقول
 وذكر حكايه احوال باسباب اجاب لثاني والملايم لهذا المقام تعرضه لعدم الشبهة **قول**
 لكن لو ذكرنا اكثر منها واجاز من لا خيار في الثلث جاز **قول** فالتاسم **قول** فالتاسم
 ان الاستثناء منقطع والظاهر ان لا يحل على الاتصال اي لا يجوز اكثر منها في وقت
 من الاوقات في وقت اجازته في الثلث فليتبر **قول** فالتاسم **قول** فالتاسم

وفيه تامل لان ذلك مما يكون صفته ان لو جازت اعادة الاستحارة او اجازتها

وليس كذلك **قول** عارة الاشجار شغى ان يجوز ويدل عليه ما نقله العلامة الكاظمي عن

الجراح الاصح فراجع **قول** وما يمكن للمشتري ان يشري الثمار مع اصولها الى

فائس **قول** يعني ان ذكر اختلاف يدل على ثبوت الاستثناء بتقرير المسئلة على ما هو
 وائيم في رفع الخلاف وقوله فيقتصر على المتع المذكورة من تمة الدليل فلا يلزم ذكر
 الخلاف في خبر الاستثناء المعلق **قول** واجواب عما قاس عليه زفر من المسائل ان
 الفضا وفيها في صلب العقد **قول** وكذلك الفضا وفي السبع بالرقم في صلب العقد لجأ الى
 فلا بد من الفرق **قال المص** ولو اشترى على انه ان لم يقدر الثمن الى ثلثة ايام **قول** فالتاسم
 الامام القاطن لم يرد من هنا مسئلة لا بد من حفظها وهي ان لا لم يقدر الثمن الى ثلثة ايام
 بقدر البيع ولا يفسخ حتى لو اعتقه المشتري ووافق به فذمته وان كان في البيع
 لا ينفذ ولا هذا اذا اشترى عبدا ونقد الثمن على ان البائع ان رد الثمن فلا يفسخ
 جاز البيع بهذا الشرط بشرط الخيار حتى اذا قبض المشتري يكون مضمونا على
 بالقيمة ولو اعتقه المشتري لا ينفذ ولو اعتقه البائع ففسخ استثنى ولا يخفى عليك
 هذا المنقول لاشارة قول المص في الحاجة مست لا انفساح عند عدم النقد وقر
 الشرح ان يفسخ عند عدم النقد الا ان ثبت في المسئلة واثبات **قول** فالتاسم
 قيل الحاجة من دفع الى قوله حتى يجوز البيع قايما واحتسب ما من غرطاف فيه **قول**
 ويبحث لان شرط الخيار مخالف للقائس لكن لم اوافقا في **قول** فالتاسم
 الخيار لا يقدر على الفسخ في قول ابي حنيفة ومحمد ربه لا بخبرة الاخر الى قوله **قول** فيه
 بحث فانه ذكر ظهير الدين انه لا يفسخ بمعنى المدة بل يعيد العقد نقل عنه في
 النهاية وغيره **قول** فالتاسم وفي من المسئلة قايما فرتقدم معناه **قول** فالتاسم
 في هذا القول بنصف ورق تحتها وهو قوله والعائس وهو قول زفر انه لا
 يجوز لما ابيع **قول** لكن الرضا واخا في حقيقة الشرعية ولا يتم الرضا به بالخيار **قول**
 فيه بحث فان مع المكره مع تير تب عليه احكامه ولا رضاء **قول** لان البيع به يصير على
 استثناء **قول** فالتاسم في صحة هذا التعليل **قول** وقيل وانما ذكر الصحيح مع ان الحكم في القاطن
 كذلك حلالا لمسلمين على الصلاح **قول** ولانه يعلم منه حاله بالذلة **قال**
 المصنف والعقد قد انيزم **قول** انيزم مطاوع قوله لم يرتب الامر اربا اذ احكامته
قول لانه لو اجريا على ظاهر اللفظ **قول** يعني الاطلاق **قال المص** لان الرد امتناع
 المتملك **قول** لانه ان يقال عن التملك **قول** وهو قاييس منه لاحد شرطى العقد

وفيه تامل لان ذلك مما يكون صفته ان لو جازت اعادة الاستحارة او اجازتها

اقول فيه تسامح لظهور ان الفسخ ليس شرطى للعقد **قوله** لان ذلك من لاسم
والمؤكد ليس فيه شيء من الزام **اقول** العلق اثبات البقوة الاحتككية على
الاية اسقاط والاظهار ان يقال ليس فيه ضرر **قوله** لان الكساح من عوالى التيمم
اقول فيه بحث **قوله** اولاه غير زائد على موجب التخيير **قوله** وكذلك الفسخ في مسلفا
ان يقال اولاه مرضى به ولو لاه لما قدم على لايجاب **قوله** او هو مرضى به بالالف
على سبيل **قوله** سبيل لا علق لا الكساح **قوله** حذف لاله **قوله** **اقول** ويجوز
ان يكون **قوله** فايها اجاز جاز بالالف المشهور في وقوع الالف جاز
تقدير القول **قال** لان الخيار من موجب العقد **قوله** فيه بحث والظاهر ان
الكلام على التخيير والمبايع فيه اي بعض موجب العقد **قوله** تفصيلا بعد
الايمان **اقول** وهذا وجه ثبوت اقتضاء **قوله** **قال** ان اشراط الخيار للغير جاز
اقتضاء تفصيلا لجاز اقتضاء **اقول** في ظاهر عبارة تناقض بين جعل الخيار
ثابتا للعقد مقتضا ثم جعل اشراط الخيار للغير اقتضاء ودفع السا وقيل ان
ثبت اقتضاء وان كان شرط الخيار مثبت بصرح اللفظ للغير واما اشراط
الخيار للعقد فثبت اقتضاء لانه لم يثبت صريحا فامل ذلك **قوله** فاجواب ان
اصل **اقول** فيه بحث فانه لم يجوز ان يقال هنا ايضا الاعتبار للقاصد والغير
معقود البائع بمطالبة الثمن على المشتري بحسب مضموع الشئ **قوله** لان عدم رجحان
نصف المالك **قوله** حاصله انه لا مدخل لعدم ثبوت الرجحان هناك لعرف المالك
في ترتيب قوله رجحان وكلمة لما يدل على الترتيب **قوله** لان فيها تفصيل الثمن
اقول والسلب في تصور الاجابة **قوله** وكان الداخل في العقد **قوله** في حق
قوله وانه لم يفته فضل يامل منك فاحط **قوله** وجه التامل ان شرط الخيار فيه
لمن له الخيار حيث يتردى واجواب ان شرط الخيار لما كان يجوز ان شرطه على خلاف
القياس غير مقصد للعقد لم يبرهنه فادالى لا فقه **قوله** بعشرة دراهم الى
ايام فابيع جاز استحسانا **اقول** فيه انه ينبغي ان يزيد قوله ولي الخيار كما فعله
فان المفهوم من كلامه توقيت خيار التعين الا انه غير الى هذه الاشارة الى
توقيت خيار التعين اذا انفرد عن خيار الشرط كما سيجي **قوله** فهو مجبول جها

مغفلة

مغفلة **اقول** لو كان منع الجملة لا فضاها الى المازعة فقط لم يحجج جوا
البيع في الاربعة الى مرتفع وليس فيه منع الجملة كما فعله البعض **قوله**
او خيار من يشتره لاجله كرامة وجنة والبائع لا يمكنه من اكل الله **قوله** التخيير
راجع الى شئ قل من يشتره **قوله** وان لم يذكر الزيادة **اقول** معنى قوله ولي الخيار
امام **قال** المص وهو المذكور في الجامع الصغير **قوله** لم لا يجوز ان يكون المذكور
في الجامع الصغير هو الخيار المعهود خيار التعين **قوله** وفيه نظر **قوله** ولكن
راد الاولين من اشراط الخيار لنفسه وقفا معلوما اشراط خيار التعين لا
خيار الشرط على اذرة العلامة الزيلعي في شرح المحرر فلما رد النظر اذ يعود للصغير
على هذا الى توقيت خيار التعين **قوله** وحجة الاخرين ان خيار التعين مما لا يوقفت
فلا يعلق جواز العقد بتلك الزيادة ومعناه ان العقد **اقول** كما لو ثبتت
الخيار بسبب لاحاطة كذا في الذخيرة والمحيط البرماني وهذا هو الوجه واما
الشارح فخلط بين فان الوقت المذكور فيها اجتمع فيه الخيار ان توقيت لها
ولمذا استدلل على وجوب التوقيت في خيار التعين بعبارة محمد في الجامع الصغير
على فصل في المحيط والذخيرة فيجوز على التعين بعد مضي الايام الثلثة وهذا هو
وقت خيار التعين كما اذ لم يذكر خيار الشرط معه ووقت ومضت مدة بظاهر
فامل ثم قول محصل كلام الشارح انه سقى خيار التعين بعد انقضاء مدة خيار
اذا كان محابعا له على ما كان قبله اذ لم يمتن المشتري احدهما فظهر انه ينبغي
الشرط فليتأمل **قال** المص الاول يجوز واستعارة **اقول** ويجوز ان يكون
حذف المضاف والقرينة القرينة **قوله** فكان التقييد خيارا دلالة **قوله** فيه
قوله لانه لو لم يقيد الاخر بشتره **اقول** لي استدليم اشترائه فان مقصوده
استدائه اشترائه احدهما وقد تضمن ذلك لاحد بالتقييد ففي الاخر امانة **قوله** احب
بان المرأة اذا اشرفت على الهلاك خرجت عن كفاية وقوع الطلاق **اقول** فيقول
فان خرجها عن محله الطلاق بالاشراف على الهلاك فمسل **قوله** واما اذا
خيار الشرط **اقول** معطوف على ما تقدم في هذا القول بنصف ورق تخيلا هو
قوله فان لم يذكر فلا بد من توقيت خيار التعين بالثلث **قال** المص لان الباقي

خيار التعين للاختصاص **قول** يعني لا للشرط ولهذا لا يوقت في حق الوارث
 فنقول ولهذا يصح كون الباقي خيار التعين للاختصاص يعني ليس الباقي
 خيار التعين الشرط من له الخيار بل خيار ابتداء في محاسن هذا لا يثبت
 وهذا ظاهر للماتل فلا وجه لما قاله الاتفاق **قال المصنف** ومن اشترى دارا
 على انه باختيار فبيعت دارا الى جنبها فاختارها بالشفقة فهو رضاء لان طلب
 يدل على اختياره الملك **قول** لا يخفى عليك ان لازم من هذا الدليل سقوط الخيار
 بطلب الشفعة بدون اخذها بها فليما مل والظاهر ان المراد بالاختصاص
 منه بطلبه **قال المصنف** فثبت الملك من وقت الشراء **قول** فاما من وقت
 اذ لا يخرج لاثبات الملك في الاوقات التي بعده حتى يتبين له لاثبات الا لا يخرج
 الجواز **قول** يعني فلا بد من الجواز **قول** فيسقط الخيار ومشت الملك له ولا
 يخفى عليك ان من سقط الخيار وبثوث الملك من وقت الشراء فليما مل
 الخيار يكون بعد ثبوته لا يجمع الملك عند ابي حنيفة **قال المصنف** فليس للاختصاص
 يرد عند ابي حنيفة **قول** لعائل ان يقول لم لم يذهب بوجهه رضاء افاد
 احد مما ليس للاختصاص رضى وما لا يخرج به جهة الرضاء على الرد **قول** وفيه نظر
 لاننا لم ان اثبات الخيار لهما **قول** ولكن نقول لو لم يثبت لكل منهما الخيار
 لما انعقد البيع في نصيب من رضى بالمبيع لكنه منعقد ولا كذلك لو كيلان فليما مل
قول وليس لاحد مما ان يقرق دون الآخر **قول** فيه ان ذلك ايضا لما فيه من
 ابطال حق الآخر **قول** ضرر المراد **قول** لم يرد الرد **قول** لان تفرق الملك انما هو
قول ان اردوا تفرق الملك بين المشتريين فالمانع من رد ليس ذلك وان
 اردوا تفرق بين المبيع والراضى فلان انما بالعقد بل بفعل المشتري **قول** ليس
 ان يرد آه **قول** يعني وكذا لا يرد اذا كان الرد موجبا للعيب **قول** ليس في
 وجع البائع **قول** لا يطره فانه هذا العقد فليما مل **باب خيار الرد**
 قال العلامة الكاكي وفي البسوط الاشارة الى اولى مكانه شرطا الجواز حتى لم
 يشترطه ولا الى مكانه لا يجوز بالاجماع انتهى **قول** في كون الاشارة الى المسح او
 الى مكانه شرطا الجواز يستلزم بالاجماع كلاما **قول** فان قيل هو معارض

هذا هو المختار في
 خيار التعين للاختصاص
 لان الباقي ليس خيار التعين
 بل خيار ابتداء في محاسن هذا

هذا هو المختار في
 خيار الرد
 لان الرد موجبا للعيب
 فلا يرد اذا كان الرد موجبا للعيب

هذا هو المختار في
 خيار الرد
 لان الرد موجبا للعيب
 فلا يرد اذا كان الرد موجبا للعيب

قول في كلام لان المتن يقتضي المشروعية **قول** وفيه نظر لان عدم لزوم هذا
 العقد باعتبار الخيار **قول** بل ذلك لعدم وقوعه بمزاولا فيه على ما فصلناه
 المحجب عنه ما في الباب بان عدم الالتزام باعتباره سبب في الخيار وهذا
 لا يستلزم عدم وجوده بدون فليما مل **قول** والخيار مطلق بالرؤية لا يورث
 بدونها **قول** هذا ايضا مما سيجي في الصفحة المعابلة ان العلق الشرط
 يوجد قبل وجود الشرط بسبب **قول** ولان الرضاء بالشئ قبل العلم به وصافيه
 لا يتعلق **قول** فانه عدم العلم به وصافيه غير معروض فان غير المرئي قد يعين
 ويجوز ان يقال المراد هو العلم الشخصي باوصافه **قول** فاشبهه الرضاء
قول فيه ما مل **قول** والعنايط في ذلك **قول** يعني ان العنايط يعين ما ذكر
 الى قوله ويعلم **قول** ويحل في غير الملك في الجملة **قول** يعني باجازه الا لاك **قول** بل
 يشكل على هذا الكلي مستلزمان احدهما الى قوله والثانية اذ عرض المبيع آه
قول ولكن نقول مما يصح بطلانه بعد الرؤية وذلك يكفي في صحة الكلي
 فانه لم يقل بطل خيار الرؤية مطلقا **قول** والعرض على البيع آه **قول** لان ان لم
 على البيع لم يس من التفرق في المبيع والسند ما يذكره المص من جعل
 منه **قول** مانع من الفسخ **قول** اي فسخ البائع استقلا **قول** لا يمكن رضاء
قول مطلقا ومن التفرق مستقلا **قول** ومن الثاني بان دلالة الرضاء آه **قول**
 والجواب عن الثاني عندى ان يقال ليس بطلان الخيار رسا لدلالة الرضاء
 حركه بل ضرورة تغذ فسخ من التفرق على ما يدل عليه ساق كلام المص **قال**
 كالمبيع بشرط الخيار والمساواة **قول** قال الاتفاق في سام البائع السلعة عنهما
 وذكرتهما وسامهما المشتري بمعنى اسامهما سوأ ومنه ولا يسوم الرجل على قوم
 اخيه اي لا يشتري كذا في المغرب انتهى وقال العلامة الكاكي المساواة طلب
 البائع المشتري لمبيع سلعة كذا في الفوائد انتهى **قول** فان في رؤية جميع بد
 رؤية حورتها **قول** لا يخفى عليك ان الكلام في الرؤية التي بطل الخيار معها
 اذا وقع البيع بعد ما والا فلا يسقط الخيار برؤية وجه العبد بعد البيع
 رآه الف مرة فلا يقيم هذا الكلام الذي ذكره الشارح بل الا وان

هذا هو المختار في
 خيار الرد
 لان الرد موجبا للعيب
 فلا يرد اذا كان الرد موجبا للعيب

فان في روية جميع بهنار روية عورتها وهما في ملكها وهي حرام فليسا
 يمكن ان يقال لمقصود اثبات المدعي بالطريق الاول وفيه ما فيه بل المراد
 بعد البيع وهي تسقط الخيار اذا قبض بعد **قوله** بشرط روية الكل **قوله**
 من هذا الكلام بعض المشايخ على ما يعلم من معراج الدراية ثم **قوله** كلام
 في هذا المصنف كما لفت المشروح **قوله** اذا قال اتركك بقبضه **قوله** فلا يسقط
قوله وهذا اشار الى نوعه بالنوعين **قوله** ولعله اشار الى كون القبض
 وسوياً ما تأتينا به **قوله** والثالث فان من توكل بشيء **قوله** لم يصح هذا المصنف
 لا يقتضي التوكيل بالعصا لانه لا يقتضي كنهه كلام على السنة الاخص فلا يجدي
قوله لان الاختيار آه **قوله** السماع بالآية منقطعة منقطعتين تحتين بعد الثاني
 والاحتياط بالآية المنقطعة بقبضه تحتية بعد الثاني من اجز **قوله** المصنف
 وشراؤه جائز وله الخيار **قوله** فيه بحث فان الخيار معلق بالرؤية ولا يثبت
 قبلها كما سلف الا ان يراد بالخيار حق الفسخ مجازاً واحتج ان يجاب بان
 المراد بالرؤية العلم بالمعقود مجازاً على ما قالوا فلا اشكال لان قوله اذا
 ياتي عن هذا نوع فليسا **قوله** وفيه نظر لان قوله صلى الله عليه وسلم لم
 سلبه **قوله** وفيه بحث فان التصور لا يستلزم التحقق الا يرى ان قولنا
 شركك لبيك ليس بموجود في الخارج صادق ومتنع وجود الموضوع فيه
 الاول ان يراد بالنظر بقوله صلى الله عليه وسلم فلم الخيار اذا رآه فان
 اذا استعمل في التحقق فليسا فان المراد بالرؤية العلم بالمعقود على ما هو
قوله وقد تقدم لنا معنى تمام الصفقة **قوله** تقدم بوزن تجنيا وهو قوله لا
 الصفقة مع بقاء خيار الرؤية لان تمامها في الزم **قوله** قال المصنف
 لان الصفقة لا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعض **قوله** قال العلامة
 يعني فيما اذا قبضه منوراً كذا قيل ولا حاجة الى هذا لان خيار الرؤية
 ان يوجد ما يبطله وفيه بحث نظير بملاحظة ما مر في مسألة نظر الوكيل **قوله**
 فان يفرق الصفقة من غير آه **قوله** فليسا بقوله لا يلزم تفرق الصفقة قبل
 التمام **قوله** وقوله صلى الله عليه وسلم من اشترى ثياباً لم يره احدث يدل على

قوله

لما في روية الذي لم يره ووجه ترجيح حديث النبي **قوله** وب
 خبر بان المقصود لا يغير من المنطوق حتى يحتاج الى الترجيح وايضا
 هنا هو المجموع دون كل واحد فروية احد هما دون الاخر فروية واحد
 الدابة دون كنهها او بالعكس فليسا **قوله** اولاً ما خرج عن المصنف **قوله**
 وفي المصنف في فصل المعارضة والرجح كلام متعلق بهذا المقام فراجع
قوله واجزا بان النبي انا وعن الترمذي والبيهقي ما قل التمام بالكتاب **قوله**
 عقيد المطلق من ذلك لا يجوز بالعكس ثم لا يظهر ما ذكره في معرض الجواب
 نوع ما قيل **قوله** يندرج بالاشكال **قوله** اي يظهر انه فاعه **قوله** المصنف
 المراد به لم يقع معلماً **قوله** الظاهر ان لقوله معلماً **قوله** وصل هو المراد به
قوله لا يظهر الفرق بين المعين الاولين لان المراد برؤية جوهر
 عليه من الرواية السابقة وبالرواية السابقة من روية جوهر المعقود عليه
 وقيل هو البيع بالكتاب الخالي عن الشروط المصنف **قوله** وعنه في البيع
 الكتاب الخالي عن المعقود الواقع في محل مرفي فليسا **باب حيا العيب**
 العيب ما خرج عنه اصل الفطرة السليمة **قوله** لان الرضا داخل في حقيقة البيع
قوله اي البيع اللازم **قوله** يتبع الرضا **قوله** اي ظاهر **قوله** اذا اقتضى وصف
 السلام كان مستلزماً **قوله** هذا غير مسلم وانما يكون كذلك لو اقتضاه
 آتياً لا يجوز ان تخلف عنه ومن اين ثبت ذلك **قوله** وفي ذلك كله فوات
قوله وكون فوات بخلاف فوات الوصف يعلم مما سلفه الشارع في
 او الكتاب **قوله** ليس **قوله** لا يردى الى مراعاة البيع الاصل **قوله** لا يردى
 بان المراجعة في الاول وفي الثاني ترجيح البيع على الاصل فليسا **قوله** كما
 يقدم **قوله** ومنه مسك اذ هو مراد الفقهاء من قوله آه **قوله** فليسا
قوله المصنف الزنا ولد الزنا **قوله** اي كون البيع ولد الزنا فليسا
 والمصنف **قوله** والثاني بطلب لولده **قوله** اخس الكتاب باجلال طلب لولده
 مع ان الاول محل به ايضا لاختصاص كتابه **قوله** فان الولد بعزب آه **قوله**
 وباني النفس من الاستيلاء ومن يترس راية ذلك الى ولده **قوله** ولا

واحيى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال

قوله

قوله

قوله

ولا يمنع من كفاية العقل **قول** الا وان يقال منع من كفاية العقل
 ولا عبرة به في المعاملة **قول** اي عند التجار **قوله** وبان دعواه مستمدة **قول**
 معطوف على قوله بان يكون الذي هو بعد المتع **قوله** لان الارتفاع بدون
 الامر من لا بعد عيبا **قول** فيه بحث الا يرى ان التعليل الذي ذكره بقوله لان
 ارتفاع الدم علامة له لان العادة اه **قوله** وكذا اذا بلغت المتع المدة
قول المقيد بالبلوغ الى الحق المذكورة في الاستمرار صانع بل محل فان الامر
 قبله عيب **قال** **المص** هو الصحيح **قول** قال ابن الهمام اخره بقوله هو الصحيح
 روى عن ابى يوسف انه روى قبل القبض بقوله ما مع شهادة العاقلة وعن محمد
 اذا كانت الحفوة قبل القبض فيصح بقول النساء انتى ولكلام متعلق
 بعد صحفة **قال** **المص** ولا بد من دفع الفرعة **قول** اي على البائع ويجوز ان
 في المشتري والمشاو الى عندي فان ما يتعلق بحال البائع ثم عند قوله فانه
 لا يخفى **قوله** فان قيل قوله والامتناع حكمي لا يفعله بدل على ان الامتناع ادع
 بفعله لا يرجع بالنقصان اه **قول** ان اراد دلالة من العبارة على كون البائع
 بفعله سببا مستقلا لعدم الرجوع فهو موان اراد دلالة على سببية
 الجملة ولو بالتشام شرط او دفع مانع فسلم ولا بد للنقص والرد الذي
 اوردته على جوابه ولكن ان تقول لك فيه للابسة ولا يلزم الاطراف
 وانت خير بانه لو اورد النقص على قوله لان الامتناع بفعله لكان اظرف
 لا يروح ما اوردناه **قوله** ولكن ان يقال في الجواب عدم الرد اه **قول** انت
 خير بان عبارة الجواب السابق لا ياتي عن كمال على هذا المعنى **قوله** فاضا
 حابسا **قول** فيه بحث لعدم منسبته للمقام **قوله** فاجواب بان الالتماس
 اه **قول** فيه بحث فان مراد العالم كيف يكونان كالا عاق ولا يجري فيها
 وجه الاحتسان فيقتل ان على العكس فليسا **قال** **المص** وجه الظاهر ان العقل
 لا يوجد اه **قول** ولعل ان يقول المعنى يستفيد بعبارة الوفاء فلم يجر
 مستقيما **قوله** وان تناول منه شيئا بعد ما ذاقه صار ضيا اه **قول** في بحث فانه
 اذا لم يكن بالاول كان سعيه باطلا لا يفيد رصاة صحة البيع كما لو رضى بشرائه

هذا هو الوجه في قوله لا يروح ما اوردناه

هذا هو الوجه في قوله فاضا حابسا

والدم حيث لا يصح البيع بصفة القيد بما لا يستلزم الرضاء صانع
 بل فليحتمل لا يخفى على المتأمل **قوله** لانه اقاله اه **قول** لعل المراد لانه كالا قاله
قال **المص** لكنه صار مكذبا شرعا **قول** قال ابن الهمام وقد يقال تكذب شرعا
 اياه بائناات العيب يرفع مساقته وكونه مواخذا في حق نفسه يرفع
 الدافعة لخصومة البائع الا قول انتى وفيه بحث **قوله** وان كان الثاني
 فليس لان رده **قول** معطوف على تقدم في هذا القول وهو قوله
 كان الاول فاما ان يكون باقراره **قوله** واجابوا بوجه بانه من باب علقها
 اه **قول** هذا الجواب للامام طهيري الدين **قوله** او بان جعل الكلام منضمنا اه **قول**
 هذا الجواب منقول عن العلامة حافظ الملة والدين الكاكي فانه في **قوله** فليسا
 لم يجر على دفع الثمن اه **قول** اي لم يكتم شيئا **قوله** واقامه البنية حكم من الاحكام
قول اي وجه حكم فالمصنف محذوف **قوله** واحتج الاستشكال انما هو بغير
 مفهوم العاقبة وهو ليس وهو ملازم **قول** فيه بحث فان مفهوم العاقبة لرد
 متفق عليه على ما صرح به في التلويح خصوصا في الروايات وكلام المصنفين **قوله** لان
 المشتري انكر وجوب دفع الثمن لانه انكر بعينه حقه **قول** صبره راجع الى
 المشتري **قوله** فاجواب الاعتبار بالمعنى اه **قول** ولعل الصحيح في الجواب
 ان يقال انه صفة الاشكال انما يقتضي اسما والتمس اليه لو لم يكن نكارة
 في ضمن دعوى الخلاف الظاهر وهما في ضمن ذلك فان الظاهر في البيع
 السلامة **قوله** وان كان في الصورة منكرا **قول** فيه بحث فانه دفع صورة
 الا يرى انه يدعي وجود العيب وثبوت الحق **قوله** وان كان موهوما لكن
 يجب على القاضي اه **قول** اذا سلم كونه موهوما فلا يجب على القاضي اقباره وال
 فليخرج قضا على موهوم فليحل الخصم مدفعان يفرق بين موهوم وك
 واحتج منع تحقق وجوب الجزاء لانه البيع للسليم او موع قبضه وفيه النزاع
 كما ذكره ابن الهمام **قوله** ففرضي او ار الثمن الى حين حضور الشهود لطلبها
 اه **قول** واذا كان كذلك فلا يلزم البطلان في الصورة لا الى البطلان
 ليعال الوقت من الضرورة ودفع الفرز والاصل الاطلاق ولا ضرورة من

هذا هو الوجه في قوله لا يروح ما اوردناه

قوله ومن الثاني بانه في دعوى عينية الشئ وسمه **اقول** ولكن يجب ان
بالا لم تنف لمز عن المشتري بل قلنا ان حزر البايح اكثر من حزره حيث ان
المدعي ان في يد المشتري دون البايح فليقل **قوله** يجوز ان يكون ذلك
طلة **اقول** اذ ليس له غاية معلومة **قوله** هذا العيب في كماله التي كانت
اقول في الكبر والصغر **قوله** وفيه بحث من وجب ان يكونا ان سلامة الذم
اقول ولما ان نجيب عن هذا البحث الكتابان في الرد بالعيب بان يوجب العيب
عند البايح ويوجد عند المشتري حتى يرد ولا يلزم ثبوت المدعي في الكتابين للعيب
بالا بقاء بل كيفه وجوده في كمال **قوله** وقبل المراد بالكتاب **قوله** قال ابو
قوله لان شمس لانه ذكر في العبارة الى قوله ثم قال والاصح عندنا **اقول**
بقيج شمس لانه لا يكون حجة على غيره **قوله** وهو المذكور في النوازل **اقول** اي
الاخلاق هو المذكور **قوله** وصل لا خلاف في من المسئلة **اقول** بل قوله
هو **قوله** والفرق ان الخليف شرع لقطع الكسوة **اقول** وكذلك ايضا فاذا كان
لها حكم مخصوص منها فلم لا يجوز ان يكون الخليف حكم كذلك **قوله** لا يتبنا الى قوله
منها اولى **قوله** فيه ما مل **قال المصنف** و مراده بعد القبض **قوله** ما قبل القبض
فالحكم في غير الكل والمورون ايضا كذلك **قال المصنف** فيل هذا اذا كان في
واحد **قوله** اخبر هذا القول في فتاوى قاضي خان ولم يذكر غيره **قوله** لان رد
اجزاء العيب **قوله** فيه بحث **قوله** والنصف الآخر **اقول** يعني الذي لم ينفق
فان قيل اما يذكرون ما تقدم ان حكم العيب والاسحق في سبوتان **اقول** يعني
ما تقدم بورد في تخيلا وهو قوله وتبينه الكلام المص بحكم العيب والاسحق في
سبين **قوله** لسفقت القبض من الاصل لما رافنا **قوله** يعني ما تقدم بعينه كنه
هو قوله لسفقت القبض من الاصل لعدم مصادقة العقد محله **قوله** قبل فيه نظر **قوله**
فما قال في الماسلام **قوله** واجواب ان كونها صحيحا او صحيحا **قوله** لا تخفى عليك
ان نزاع القائل انما هو في صحة الدلس فلا سلك لجواب الاول فليقل **قوله** وقوله
في النظر وهذا عيب ممنوع **قوله** انت خير بان منع السند لما يجوز احد قوله
مخرج عن الاداء وجوابه ان المنع متوجه الى ما جعله المخرج مني لئلا يفسد

هذا هو الوجه في قوله
في قوله لا يتبنا الى قوله
منها اولى
في قوله فيه ما مل
قال المصنف
مراده بعد القبض
قوله ما قبل القبض
فالحكم في غير الكل
والمورون ايضا كذلك
قال المصنف فيل هذا
اذا كان في واحد
قوله اخبر هذا القول
في فتاوى قاضي خان
ولم يذكر غيره
قوله لان رد اجزاء
العيب قوله فيه بحث
قوله والنصف الآخر
اقول يعني الذي لم ينفق
فان قيل اما يذكرون
ما تقدم ان حكم العيب
والاسحق في سبوتان
اقول يعني ما تقدم
بعينه كنه هو قوله
لسفقت القبض من الاصل
لعدم مصادقة العقد
محله قوله قبل فيه
نظر قوله فما قال
في الماسلام قوله
واجواب ان كونها
صحيحا او صحيحا
قوله لا تخفى عليك
ان نزاع القائل انما
هو في صحة الدلس
فلا سلك لجواب
الاول فليقل
قوله وقوله في
النظر وهذا عيب
ممنوع قوله انت
خير بان منع
السند لما يجوز
احد قوله مخرج
عن الاداء وجوابه
ان المنع متوجه
الى ما جعله
المخرج مني لئلا
يفسد

فرق بين الحكم في صحة المنع بعد اقامة الدليل على مقدرة المنع دون التمسك
لله ليدل على ان قول بقى ههنا شئ آخر وهو ان كونه عيبا لا يمكن ان يارفع
صدق تفرقه عليه وايضا عادة الفقهاء اقبصار الشبهين ومراعاة الجبذ
وليس في الدلائل المقدرة ما يقتضي العارية العيب لم يعط المخرج من كل
كما لا يخفى **قوله** ارايت لو ان بعض حرم المؤمنين **قوله** ليس في هذا كسرة شاة لذي
لزم روية البايح والحكمي لا يشتري بعض حرم الامير المؤمنين عدا كما كان يلزم ان
ذلك **قوله** ولما اذا بطلان شاة واعاق عيسم وسولا يدري عدد **قوله** ان
رتج اولياؤه في صفة سنة لا يعلم كم من **باب البيع القاسد**
قوله ولقب القاسد **قوله** ولعل الا ولى ان يقال في وجه التلقيد راد بالقاسد
الاعم للبطل لا المقابل **قوله** كالتسليم والتسلم الواجبين **قوله** ضحية راجع
البيع **قال المصنف** بانه في الية في اللغة وسواك مات خفا انفة فلما رد الخوف
واسا لها التي كالذبحه عندهم حيث جاز بيعها فيها بينهم فانما ليست متبنة لئلا
كانت عندنا **قوله** وعلى هذا الى قوله والبيع باخر واخر فاسد **قوله** فيه بحث
فان البيع باخر واخر مقتضى بطلان الذمة فكيف يستقيم ارادة العوم
ان ليس محرم عندهم ما مل فان فيه ما لا يخفى **قوله** اي المذكور من اخر واخر فاسد
انه **قوله** وانت خير بان قد التقوم مما لا حاجة اليه في اثبات المثل **قوله** وانما اولنا
قوله اشار به الى قوله متقوم **قوله** لانه مال عندنا باطلا **قوله** فلا ده لخصيص البعض
قوله فاجواب عالم كل وطرا **قوله** وسجي في فضل احكام البيع القاسد منع عدم
خل بادل الطعام المشتري شر فاسدا وعدم مل وطى التجارة المشتراة كذلك **قوله** لا
غير متقوم اي غير معوز **قوله** غير لازم فالظاهر ان يقول غير معوز **قال المصنف** وسعي
والمدبر والمكاتب فاسد ومعه باطل **قوله** قال الزيلعي اي في حق نفسه لاني حتى ما
يعا بله استحق فان ما يعلبه ملك بالقبض لا اية سجي في هذا الكتاب ان البيع فيما ذكره
قوله لا يدخل عليها الا بطلان **قوله** ولخصم ان يارفع فيه **قال المصنف** وقال عليه
وهو رواية عنه **قوله** وهو اي يضمن فبينة المدبر دون ام الولد فقي كلام
تسايل وسجي في باب كتابه العبد المشرك من الاكل وغيره ان في تقديم الولد زوا

هذا هو الوجه في قوله
في قوله لا يتبنا الى قوله
منها اولى
في قوله فيه ما مل
قال المصنف
مراده بعد القبض
قوله ما قبل القبض
فالحكم في غير الكل
والمورون ايضا كذلك
قال المصنف فيل هذا
اذا كان في واحد
قوله اخبر هذا القول
في فتاوى قاضي خان
ولم يذكر غيره
قوله لان رد اجزاء
العيب قوله فيه بحث
قوله والنصف الآخر
اقول يعني الذي لم ينفق
فان قيل اما يذكرون
ما تقدم ان حكم العيب
والاسحق في سبوتان
اقول يعني ما تقدم
بعينه كنه هو قوله
لسفقت القبض من الاصل
لعدم مصادقة العقد
محله قوله قبل فيه
نظر قوله فما قال
في الماسلام قوله
واجواب ان كونها
صحيحا او صحيحا
قوله لا تخفى عليك
ان نزاع القائل انما
هو في صحة الدلس
فلا سلك لجواب
الاول فليقل
قوله وقوله في
النظر وهذا عيب
ممنوع قوله انت
خير بان منع
السند لما يجوز
احد قوله مخرج
عن الاداء وجوابه
ان المنع متوجه
الى ما جعله
المخرج مني لئلا
يفسد

عن أبي حنيفة **قوله** فتيكن من الرجوع ويحقق المارة **قوله** فيه بحث فانه اذا
ستمكن من الرجوع شرعا لا يصح ما زعموا اذ لا وجه لها والاولى عندى ان يقال
بذلك ولا يكون لازما والبيع اذا لم يكن مشروطا فيه انما يكون لازما فمطلقا
قوله قال وسبع المراتبة الرفع فيه وانجزوا الرفع فيما تقدم جازوا والمراتب الى قوله
الحذو ولا يجوز **قوله** الرفع فيه واصل وقوله وانجزوا الرفع كلاهما وقوله
المراتب مبتدأ وقوله لا يجوز جزؤه **قوله** واي ثوب مبتدأ **قوله** فيه مسأله لا يخفى
لعدم ما يمنع عنه **قوله** عن الانتفاع **قوله** قيل قوله لا يصح احرازه **قوله** القائل
هو القائل وانما زنى **قوله** وفيه بعد فوجاهه **قوله** فيه تأمل فانه يمنع عما يخرج
منها في مستقبل الزمان من اولاد وما فلا يخرج بان **قال المصنف** ولا يجوز بيع دو
القرعة عند أبي حنيفة **قوله** لا بد لابي حنيفة من الفرق بين بيع النخل وبيع دو القرعة
حيث جوز الاول تجارون **قوله** ومن العبارة يشبهه **قوله** فيه تأمل
والأبني الذي لا يكون مطلقا الى قوله ثم هل يصير **قوله** فيه تأمل قوله له فخرج
ان يؤسم **قوله** هذا التوهم بعيد جدا بعد ما سبق ولا اللبس في الفرع
لا يشترط هروبيع مثله جاز **قوله** لا يشترط طاهر ولا يجوز بيعه قبل الا حاز كالحاكم
فعلهم ان يجوز ذلك لا يفتي **قوله** وتقريره الا في جميع اجزاء كرمه **قوله** في
من السكك **قوله** لا يرد عليه ارف **قوله** معنى استقلاله **قوله** فليس بال **قوله** في
مقوم **قال المصنف** وقد قال صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة الحديث
قوله قال الزيلعي انما لنا الانتفاع بما فيه من امانة المكرم انتهى فيه بحث **قوله** واحتمل
مبادله فلا بد فيه من المسح **قوله** فيه بحث اذ لو لم يذكره لكان البيع مائة في الحق
التعظيم جاز وليس كذلك الا ان يقال لا يظن ذلك في الفرع وفيه تأمل او يقال
ما ذكره كلام على السند ولعل الاولى ان يقال في جواب اصل السؤال ان بعض
خلق لكان فجعله مملوكا امانة له لكونه خطا من درجة وبعض الاشياء اوجه
السيد من دارة الانتفاع والمملوكة فجعله مملوكا رفع له عن مرتبة ولا بعد في الجاه
الشي الواحد امرين متمايين في محلين مختلفين الا يرى ان الشمس تبقي الشمس
وتنود وجه القضا ويعقد الملح ويدب الشمع فليتأمل **قوله** فليس كذلك **قوله** في

من الامانة والاخر **قوله** من البيع حتى **قوله** لعل المراد ان البيع ليس موقفا
اما لهما حتى يرد السؤال **قوله** فاجوابا بانه نهي **قوله** فيه بحث **قال المصنف**
خط من الماء **قوله** فان قيل سلما انه يفتي بكونه ليس كذلك لفتي ملكه وقت
ان وجد في ارضه فالأمر ليس بملك له فلا يجوز بيعه لاتباعه ولا منفردا فليت
الى وجود العين في ملكه للبيع وقت البيع كما في الاستصناع والسلم فحوز به
اما قوله والآن ليس بملك فلما اذا وجد في ارضه والمفاد ان بعض علم انه ملكه
في شرح شامان الا انه كالف لما ذكره في شرح قول المصنف ولا يجوز بيعه
كما سبق فليتأمل وسجي في آخر كتاب الشراية لا يصح ان اذا سقي من شربة غيره
المصنف والوداوي والزندنجي على ما قالوا حبسا مع اتحاد اصلهما **قوله** الوداوي
مفتح الواو وكسر ما والال المعجمة ثوب منسوب الى وذا قرية من سمرقند والزند
سجي ثوب منسوب الى زنده قرية بجازي كذا في المغرب **قوله** والآن جازا لانه
مطلقا **قوله** الا من وارثه نفس عليه لا يباع وغيره **قوله** فعالت عابثة رضى عنها
بشما شريته **قوله** اي جبت فان الشرا من الاصل او **قال المصنف** ان الله اقبل
وحباده مع رسول الله **قوله** هذا على سبيل التوضيح والتمهيد **قوله** فليت
لك لعل لانها نظرية **قوله** فلا يكون اي الوعيد قوله لذلك اي لكون البيع
الى العطاء قوله نظر فاباى بالبيع الى الطعام **قوله** دليل على انه للربوا لا للعدا
للقبض **قوله** فيه بحث **قوله** وبانه اما لو جعلنا بازا ما بعها **قوله** انت الغرض
الراجح الى الموصول باعتبار كونه عبارة عن الجارية **قوله** والادلى ان يقال حبسا
او جازا يقتضيه وجه الف ويقضيه **قوله** فيه بحث ثم اعلم ان الضمير الاول
في يقضيه راجع الى الجاز والضمير الثاني في يقضيه راجع الى الف **قوله** وفيه
اما اول فلان كونه مجتهدا فيه **قوله** يجوز ان يقال المراد من قوله مجتهدا فيه
انه محل للاجتهاد قابل له وقوله خلاف دليل على ذلك فانه لو لم يكن محل للاجتهاد
لم يخالف فيه الشافعي فليتأمل **قوله** ومع ذلك تعدى فساد ذلك **قوله** في
بان السلم مباح على المصنف فذلك عبرة في شروطه لم يعتبره مطلق البيع
فيما سببه لسراية بخلاف ما نحن فيه واجبا في الكافي جوابا فراجعه **قوله**

لان ثمنه لا يمتد قال البيهقي في المدبر **قول** لعزل لقوله ولا تسكل **قوله** والثاني في
قول معطوف لقوله احدهما انه قابل الثمن **آه** قال **المصنف** من اشترى سبعا في
فرد الطرف **قول** ذكره استطراد في فانه ليس من مسائل البيع العاصم
قال المصنف اذا ورثها **قول** وصورة ارثها بان كان له ثمن فاسلم فاقبل
التحليل والسبب فوزثها الوارث **قوله** لا يقال الوارث الى قوله لان ثبوت
الحكم **قول** لان ثبوت الحكم آه جواب لقوله لا يقال الوارث **آه** **قوله** لانه في
الحقيقة **آه** **قول** جواب لقوله لا يقال ثمنه صلي عليه ولم **قوله** لا يمتد
آه **قول** جواب لقوله لا يقال فسا والبيع **آه** **قوله** كما يجمع كونه شرطا **آه** **قول** انما
الزيادة العارية عن العوض وفيه بحث **قوله** لانه مال **قول** جواب لقوله لا يقال
يطبق **آه** **قوله** مال اي في حكم المال **قوله** فلان ان يفسر قول المصنف **قول** كيف يستقيم
هذا الكلام بعد ما فسر المصنف **قوله** وبيان احكامه بالذات **آه** **قول** في
قال المصنف لان الاجل في البيع العين **قال** **قوله** في البيع به احترام عن المصنف
فانه بيع دين وصح الاجل فيه بالنقض **قوله** والمرث بحري **آه** **قول** ان اراد
بحري فيه تجالاه فلا حرج وان اراد جريانه بطريق الاستقلال فظاهر
لذلك فليتا مل في دفعه **قال المصنف** من شرى فعلا على ان يحدوه البائع وشركه
فالباع فانه **قول** ارادوا بفعل المصنف تسمية للشئ باسم ما يؤول اليه كذا في شرح
الحاكمي وخير بشره للفعل بمعناه الحقيقي على طريقة الاستخدام **قال المصنف** وقيل
قدوم الحاجب جازا للبيع ايضا **قول** اعطى ايضا من كلام صاحب البداية **قال المصنف**
ولنا ان الفناء للمساومة وقد ارتفع قبل تفرقه وسنده الاجمال في شرط
زايد لاني صلب العقد فيمن اسقط **قول** يعني على صلحكم ما عند زفر
فالكساح الى اجل حايروا الشرط باطل كالحاجب **فصل في احكام**
قوله والبيع عندنا **آه** **قول** اي يطلق عليه البيع **قوله** غير ما **قول** في والبيع
قوله بخلاف الصريح **قول** منها نوع مساجحة **قوله** وقد ان يكون في العقد مالان
لعائن سندكر **قال** ذكره بعد وبق تحيينا وسو قوله وشرطان يكون
في العقد عوضان كل واحد منهما مال لتحقيق ركن البيع **آه** **قوله** وقد تقدم الكلام

فيه **قول** في اولى البيع العاصم **قال المصنف** لان النبي مسح للمشترى
قول جوابه وبالله العون ان اراد بالمشروعية ترتيب الثمرات المطلوبة
من النبي عنه عليه شرعا فلان ذلك ولازم التقاض من النبي والمشروعية
بهذا المعنى كيف وهو اقول المسئلة وان اراد بها الماذونية شرعا
فنسلم ولا يلزم من استقاء الماذونية شرعا استقاء ترتيب الاحكام فليقال
قوله او بالميتة **قول** ظاهره عطف على بالدارم ولا يوافق للمتن اذ لا
تخصيص فيه للميتة بجعله ثما للمحمل عام **قوله** ولنا ان البيع العاصم شرعا
باصله **قول** لعل قوله مشروع باصله مجاز عن معيد للملك بقرنة اخر كلام
لوجود التزام من كلامه **قال المصنف** وركنه مباذلة المال بالمال **قول**
معنى حقيقة والا فركنه الاكساب والقبول او ما دل على ذلك **قال المصنف** وفي
الكلام **قول** اي الكلام مفروض فيما اذا كان في العقد عوضان مما مالان
قال المصنف والنبي **قول** معارضة للدليل الثاني **قال المصنف** بقرنة المشروعية
قول معنى ترتيب الاحكام المطلوبة منه عليه شرعا لا بمعنى الماذونية شرعا
المصنف لاقتضاء القصور **قول** يعني تقوره موجودا شرعا تقورا مطابعا
فاذا كان موجودا شرعا يترتب عليه لانا والاحكام المطلوبة اذ معنى
الخارجي على بن في موضعه **قال المصنف** ففرض البيع **قول** مع قطع النظر عن صفه
قال المصنف مشروع **قول** اي ماذون فيه فقوله ففرض البيع ما فقهه واستأذنه
الى الجواب عن دليل الثاني والعمامة ليست للتفريق بل ما طغى للتفريق لذكر
قوله ليكون النبي مانعا عن ذلك **قول** اي عن المشروعية **قوله** لكن لا بد فيه من
مقتضى المعنى **قول** قوله مقتضى النبي حال **قوله** لانها من مواجب العقد **قول** الظاهر
ان يقال من مواجب الملك لانه اراد بالعقد الملك لما ثبت به مجازا كما في
عبث **قوله** والجواب عن الاول انه منصوص **آه** **قول** لا يرد عدم ثبوت الملك بالقبض
في البيع لما بطل كونه كلاما على السند **قوله** لان الشرط ممدرا لغير **قول** ولهم
ان يقول القضاة ممدرا لغير **قوله** فان القبض يوجب لقضاء **قول** ان
بعد الملك فسلم وليس الكلام فيه وان اراد حين قيام البيع واعلم ان الواجب

رد عينه فلا يلزم اجتماع البدلين في ملك شخص ولو صح ما ذكره لملك المعصوب
 بالقبض لبيان ما ذكره فيه فليتنا مل فان جواب المقص نظرهما سبق في
 باب خيار الشرط من قوله حكاه للعامة والمعام بعد محل كلام **قوله** ببيان لبان
 اشارة الى صحة الاذن **اقول** في حصول الاشارة مما ذكره خطأ ولعل مراد
 هذا القول **قوله** كما اذا قبضه **اقول** يعني ان يكون الكافي زائدة على ما يدل
 عليه الاذن دلالة في اول الفصل **قوله** والعاسد يجب عداه فلم يثبت
اقول في التفرع كلام فان للبايع العاسد وجودا شرعيا ولم يكن ذلك في ثبوت
 المقضي ثم **اقول** قوله يجب عداه فلم يثبت المقضي يعني يجب عداه شرعا
 فلم يثبت المقضي شرعا **قوله** ليحقق ركن البيع **اقول** لنظر تحققه فان العاسد
 في المعنى العام للبطل ايضا **قوله** فان كان الاول كان آه **اقول** كان الظاهر
 يقول فان كان الاول فذلك لقوة الفساد لانه عدل عنه الى ما يربك بعد
 من قوله اما اذا كان بعده ولتعلق به قوله بحضرة صاحبه فليتب **قوله** فكل
 منهما ذلك اذا كان قبل القبض آه **اقول** لا يخفى عليك ان الكلام فيما بعد القبض
 ومع دليله في تقريره كما ذكره ظاهرة **قوله** كذا في الذخيرة والايضا ح والكافي
قوله وهذا ظاهر كلام العدة ايضا ولا يخفى عليك ما دليلهما من لقوة **قوله** وكل
 من ملك بالقبض **اقول** ليس في عقبه بقوله بالقبض كثر فانه **قوله** وجواب
قوله اقول لعل المراد من جواز القرف هو ان يثبت عليه لا تركب ثبوت النسبة **قوله**
 لانه عند صحة الاخذ آه **اقول** الكلام في صحة الاخذ بعد ما تعلق بالدار حتى الغزو
 لا يظهر ان يطل الرجحان بسبق حق الشفع كما ساقى في كتاب الشفعة
قوله على ما مر انما من قوله لتعلق حق العبد **اقول** والاولى ان يجعل قوله على ما مر
 اشارة الى الادلة الثلثة التي ذكرها المصنف **قوله** بل المراد به ما اخذه لبايع
 في سبيله المبيع عوضا كان او نعتا ثما او قيمة **اقول** فيه بحث **قوله** والقول
 الى قوله على الروايتين **اقول** قوله والقول مبني وقوله على الروايتين
قوله وفيه ما مل **اقول** لانه انما قال لا رويت لان النزاع كان في الرواية لانه
 بيان المذهب معوز ان يكون الشك في المذهب يعامل لا يبعد ان يقال ذلك

هو الظاهر ثم قوله ما رويت صرح في نفي الرواية لانه في الشك فيها الان راوينا
 طراف اليقين مطلقا **قوله** انما يستقيم على الرواية الصحيحة وهي انما لا يتن
اقول فيه بحث فان عدم التعين سواء كان في المعصوب او من المبيع للعاسد
 موافق للعقد الثاني ولا يضر تعينه في الاول فقوله انما يستقيم آه وفيه
قوله لا على الصريح وهو الذي تقدمت آه **اقول** يعني قدمت ذكر ما يورى في تحجب بقوله
 ثم ان كانت دراهم الثمن قائمه بما اخذ ما يعينها لانه فيه تعين بالتعنين على ما
 ابي سليمان وهو الصريح **قوله** لان البحث لما كان لعدم الملك آه **اقول** بحث في
 ما مشى منه البحث ما هو صورة وقد استشكل قوله بعد ضمان فتمت بان
 في البحث لعدم الملك واذا ادى الضمان فقد ملك على اصلها ثم اذ ارجع
 ذلك لم يكن البحث لعدم الملك واجواب ان التقدي ليس من باب ملك
 انما ثبت الملك مستند بالضمان وفي المستند شبهة العدم وشبهة العدم ملحق
 بحقبة العدم فيما يمتني على الشبهات والصدقة تبني عليها فكان الرجح فيهم
 عدم الملك بالنسبة الى الرجح فالملك بعد الضمان يفيد طيب المعصوب لا طيب
 الرجح الحاصل لانه بالنسبة اليه كالعدم انتهى ونحن نقول فعلى هذا يكون في
 الرجح المعصوب المضمون شبهة بحث وفي رجح الدراهم المعصوب المضمون شبهة
 المشبهة او على مقتضى تقريره يكون فيها شبهة الملك ولا تنفعه المبالغة
 ادعانا في كلامه حيث لا يخرج الى كحقه فليتنا مل **قوله** فها كره قال
 والبيع عند اذن الجمعية قال الله تعالى وذر والبيع آه **اقول** قال الريني وذكرنا
 في النهاية انهما اذا تابعا واما ميشيان فلا بأس به وعزاه الى اصول الفقه
 لابي اليسر وهذا مشكل فان الله تعالى قد نهي عن البيع مطلقا فمن اطلقه في بعض
 الوجوه يكون تخصيصا وهو نسخ فلا يجوز بالراي انتهى وفيه بحث **قوله** بقوله
 من فرق بين والتم وولد ما فرق الله بينه احدث **اقول** قوله فرق ابي
 كوزان يكون دعا على من فرق وكوزان يكون خبر **قوله** والاصل فيه ما
 سأل الله عليه وسلم **اقول** على ان يكون ما صدر به **قوله** ووجه الاستدلال بالاول
اقول لاحاجة في صحة الاستدلال بادرك وادرك الى التكرار نعم تقوى الاستدلال

بكره الامر **قوله** بقوله صلى الله عليه وسلم من فرق بين والحق وولد ما استجد
اقول له عوى عاتة واكذب مخصوص بالوالق والولد **قوله** فهو بيان لما
يجوز به الحاق الغير بالالة اذا ساواه **اقول** دعوى الالة فيها اذ كان
عما او حال المور والنفس شكلة وللشارة الى ذلك قال عيسى **قوله** والى
الترام القول بتخصيص العمل **قوله** فانه ظهر ان العلة هي الرحم المحرمة غير المبررة
فرا بالمالك وبالصغر **قوله** واما الثالث فلان منع التفرق **اقول** في
بحث **قال** الحسن **قوله** قال لابن النعمان بالمالك المعلوم من قوله
ملك يملك انتى وفيه بحث **قوله** واطلاق التفرق يدل **اقول** لا يخفى ان
قوله وجاز البيع يدل على التقييد نعم لا كلام في اطلاق التفرق الواقع في البحث
قوله وايجاب عن الحديث انه محمول **اقول** في ادرك وارود **قوله** اوضح
الاخر **اقول** في ادرك نعم لفظه من منع اكله **باب** **الافالة** فان قيل
بالايجاب عن انقاص عد البيع بالافالة قلنا المراد من المبادلة في تحريم البيع
ما كان مبادلة ابتداء لا تراجا بطريق الرفع بقوته مقابلته الافالة للبيع **قوله**
دعى من قبل لاسن القول **اقول** في مجموع اللفظ قال البيع قلة وافالة فصح **قوله**
والهزة للسلب **قوله** قال معنى ازال القول الاول وهو البيع **قوله** وشرط بان
يكون بالتمسك الاول **اقول** لو كان شرطا لا تنقضي بانقائه وليس كذلك بل الظاهر
انه من احكام **قوله** واستدل بويوسف بمعناه **اقول** منقوض بما اذا كانت الافالة
بلفظ فاستحكما ومارككت فانه مع جميعا مع جريان الدليل فيه **قوله** فلا يلزم
من ارادة المحاذ **اقول** الى المعنى المجاز **قوله** وذلك مصير الى المجاز مع المكان العمل
بالحق **اقول** لا يرى اية كحله فصح اذا لم يكن بيعا ولكن نقول يجوز ان
يكون لفظ المجاز محاذ عن المنقول بعلاقة المشبهة فالمعنى لا يلزم من ارادة
المعنى المنقول اليه في موضع لوجود الدلالة على ارادة بغير النقل اليه ارادة المعنى
المنقول اليه في سائر الصور عند عدم النقل وعليك بالتدبر فان قيل باذا
النقل قلنا باستعماله في عرف الشرع في مبادلة يتفرع على مبادلة سابقة فثبت
احكام البيع عليه على ما يعم من كلام ابى يوسف فعند مجاز شرعى في الفسخ **قوله**

لو كان المراد من المبادلة في تحريم البيع ما كان مبادلة ابتداء لا تراجا بطريق الرفع بقوته مقابلته الافالة للبيع

معناه على ذلك لتقدير بيعك هذا العبد **اقول** مستغنيا بالله لان من معناه
بل معناه بيعك هذا العبد كذا كتبت بجملة منى سابقا فانه ليس بمجاز عن مطلق
ل عن بيع كاي بعد بيع بينهما في هذا المحل على ما يردى عليه كلام المحققين
خلف عن الحقيقة في حق الحكم هذا ابى يوسف ومحمد كما حقق في علم الاصول
قوله وذلك يقتضى نفى سابقة العقد **قوله** الاول ان يقول لا يقتضى سابقة العقد
قوله لانه ليس لها ولاية على غيرها **اقول** ليعرفا موجب البيع عنه **قال** الحسن **قوله** اما
يمكن اثباتها في الرفع **اقول** لفظه اما هذا ليست في مقامها والظاهر ان يقول
لكن **قوله** والاول رد المخلف على المخلف **قوله** رد المخلف على المخلف ليس بمجاز
ونه نظائر في هذا الكتاب مع ان المقصود من هذا الكلام اثبات ان ذلك من مذهب
اشابته مذهب فليشأن **قوله** معنى بالاتفاق **اقول** اتفاق ابى يوسف لا يخفى عن كونه
طهورا مانع من البيع **قوله** لان الافالة وان كان لها حكم البيع **اقول** تغيب لقوله
ولا يشكل بالمعاني **باب** **المراجعة والتولية** **قوله** وغير اللازمة **اقول**
من الذي فيه اختيار ومن العاصد **قوله** اما الاول الى قوله واما الثاني فلان
اقول والمسئلة في قاضي فان **قوله** وذلك لان قوله بالتمسك الاول **اقول** التمسك
غير متعين فكيف يكون عنه ملكا للبايع ولشبهه عليه فعمل عدم جواز المراجعة في
الاو ان يقول لا سبيل الى الاول اذ لا يفتقر ذلك **قوله** من جنس راس المال
الدرهم **قوله** درهم درهم بدل من راس المال **قوله** من درهم درهم **قوله** درهم
لجنس **قوله** ومن غير درهم درهم **قوله** عطف على من جنس **قوله** من الدرهم **قوله** بيان
قوله وعلى العكس **قوله** بان يكون راس المال واما غير ولا يخفى عليك ان
نقله من ذنبك الكتابين اما يدل على عدم الشرط مماثلة الرجح راس المال جنس
لا عدم شرطية مماثلة التمسك الاول في الجنس **قوله** وايجاب عن الاول اما لانه
صدق التعريف طهه **قوله** فيبحث فانه لا يجوز البيع العاصد ويصدق عليه
مبادلة المال بالمال ويجوز ان يعال الموقوف هو المراجعة الصحيحة والمراد بالنقل
هو النقل الصحيح الشرعى لان المطلق ينصرف الى الكمال ثم قول ولكن ان كان
عن اصل الاعراض الاول بان يقال المراد بما ملكه هو المملوك المعهود الذي كان

لا بد من ان يكون
القول في البيع

الكلام الى ما فيه اعني السلع او المراد بالعقد الاول العقد الموعود الذي
شكك فيه وهو بيع العين بالتمن فان السلم والصرف لم يسبق الكلام فيها
بن الجوابين ظاهر فان الاول اشمل **قول** واذا لم يكن التمن بنفسه مراد بجعل
اه **قول** لا بد للجار من قرينة وهي غير ظاهرة هنا **قول** شبهة حصول ربح
بالعقد الاول فبأنه بالعقد الثاني **قول** قوله بالعقد الثاني متعلق بحصول **قول**
سبجي نظيره في كتاب الاكراه **قول** وانما قد بالدين المحيط برتبة الى قوله
الصدر الشهيد وقاضي خان ولم يقده الطحاوي والعلاني واكتفى به لما ذكرنا
قول انما لم يقده اذ لا دخل له في حق الحكم المذكور وهو عدم جواز بيع رابحة الا
على التمن الاول وانما فائدة ثبوت صحة العقد الثاني وعدم تأمل نعم في قوله
والصدر الشهيد بحث وان شئت فعليك بمطالعة البيان **قول** وسيشتر المصلي
بقوله ولو لم يكن الاجل اه **قول** في الاشارة قضاء **فصل** ومن اشترى
مما يفتل **قول** اخر از عن المبر **قول** فانه لا ينقل نقلًا شرعيًا **قول** فان خفض الطعام
يرل على ان الحكم اه **قول** فيه ان احضن يذرع في كون المفهوم حجة ولو سلم فلا
المنطق **قول** معروف فابن لصحابة **قول** فيه تأمل **قول** واجيب ان عدم جاز اه
قول لا قراض متوجها على الدليل المعقول لا على الاستدلال بالكديث فلا
هذا الجواب **قول** فلم يلحق به **قول** اي بطريق الدلالة **قول** رجعنا الى اطلاق الحديث
قول اي عمومه **قول** ولما ان ركن بيع اه **قول** اذا استدلل محمد بانه اذا
العقار الغير المقبوض بربح لم يربح مالم يقين وهو منتهى الجواب بما فيه **قول** ومع
المانع في العقار فانه عرر الانصاف وقد يوجد بالرد بالعيب واجيب بانه لا يصح
قول المحجب هو التام صمير فانه راجع المانع وصمير بانه في قوله واجب بانه راجع
الى الرد **قول** لكن التحصيص لبيان انه لم يدخل في العام اه **قول** فيه بحث فان
لفظ مالم يقين تناول العقار ايضا والعين كخصه بالمقول **قول** وان لم يكن في
التعارض اه **قول** فيه تأمل اذ لا يظهر التعارض منه وبين ما روي سند
الاجرح **قول** ومنه وبين اوله الجواب **قول** ان كان مختصا لاوله الجواب
يوجد التعارض **قال المصنف** والاجارة فصل على هذا الخلاف **قول** قال العلامة

سبحانه

الكافي وفي الايضاح ما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجارته لان منحه
بملك الرقبة فاذا ملك المقر في الرقبة ملك المقر في التابع وما لا فلا
وفي الفوائد الظهيرة وقيل الاجارة لا يجوز بلا خلاف وهو الصحيح لان
تمرلة المنقول والاجارة ملكك لما وقع فبمنع جواز ذلك وفي الكافي
وعليه انتهى قوله لان المانع بمنزلة المنقول اه في الفصل التاسع عشر
من العقود العارضية والشيخ الامام ابو الفضل الكوفي اورد عليه اشكالا
انه اذا اجر المسمى جوب قبل القبض يجوز ولو صح ما قال لا يجوز انتهى قال ابن
البرارني وانت خير بان العين فالحق مقام المنفعة في حق ارتباط الاليتين
اذن الى ما قام به المنفعة انتهى وما ذكره تايد للاشكال لا جواب عنه كما يوتيه
ظاهر عبارة **قول** لعدم تعينا بالتعين اي في العقود **قول** فيكون الدليل
من المدة في **قال المصنف** وكذا الخط لان كل التمن صار مقابلا بكل البيع فصار
رامبتدا **قول** قوله وكذا الخط اي لا يلحق باصل العقد قوله فلا يمكن اخراجه
اي اخراجه التمن عن العاقبة بكل البيع قوله فصار اي كل واحد من الزيادة
واخط قال في الذخيرة وفي المحيط البرقاني في الفصل الحادي عشر من كتاب
البيع واذا وبيع بعض التمن قبل القبض وبراءه عن بعض التمن قبل القبض
فونحط ايضا وان كان البايع قد قبض التمن ثم حط البعض او وبيع البعض
بان قال ومبت منك بعض التمن او قال حطت عندك بعض التمن صح
على البايع رد مثل ذلك على المشتري ولو قال ابرأتك عن بعض التمن بعد
القبض لا يصح الا براءته انتهى وجه الفرق مذکور في الكتابين المذكورين
فانه مهم في العاقبة **قول** واذا صح يلحق باصل العقد لان الزيادة في التمن كما
وصف له **قول** الزيادة في الكميات والموزونات والمعدودات لم يمت
وصف فكيف يصح الاتحاق اذا كانت مبيعة ووصف الشيء يقوم بذلك الشيء
قول وعندئذ ان المراد بالوصف هو كون العقد حاسرا او راجعا وعد لا على
عنه سياق الكلام ولو صح ما ذكره لبقى الاتحاق اخطا بلا دليل ولا يلحق به
قول فان قيل لو كان حط البعض صحيحا لكان حط الكل كذلك اه **قول** اعني بطريق

الاتحاق والاختصاص الكلي بطريق البر والصلة بالاتفاق **قوله** فالشرط
 فيه قيام الثمن **قوله** والالم يكن بيا **قوله** لانه اما ان سقى بيا باطلا **قوله**
 كما سبق في احكام البيع الفاسد **قوله** فيلحق خطا البعض **قوله** لا يمكن لثبوت
 الاتحاق عدم المانع منه بل لا بد من مقتضى الصا ولم يثبت فلا يستقيم
قوله والزيادة في البيع جازة **قوله** بعد الملاك **قوله** حيث يلزم من ثبوت
 تعرضه **قوله** لاجابة العجوة تعرضه من ثبوتها يلزم تقدم معلول في خبر
 عليه وتصحيح ما في الكتاب كحل المذكور بتفسير المفسر قبل **باب**
قوله لما فرغ من ذكر ابواب يوسع التي امر الشارع بمباشرتها **قوله** لا يقال
 الفاسد من جملة تلك الابواب وليس فاما الشارع بمباشرتها لان كون اكثر
 الامور بالمباشرة يمكن لغرضه **قوله** عن العوض المشروط **قوله** صفة العوض يدل عليه
 تعريف السفاتي في الكتاب بقوله الربوا هو الفضل المستحق لاحد المتعاقدين
 في المعاوضة الكمال من عوض شرط فيه تدبر وبذلك عرف المصنف في معنى
 الحقيقة **قال المصنف** الربوا محرم في كل كيل **قوله** في اكثر النسخ الربوا في كل
 مكيل او موزون مع كونه ومعناه حكم الربوا وهو ثبوت الحركة ثابت او دال
 او جارا او مستقرا في كل كيل **قال المصنف** هذا مثل **قوله** قال ابن السهم كمثل
 الذرع والعذوليس من اموال الربوا انتهى ويمكن ان يقال لالف في العدة
 للعدد والمراد الكيل والوزن **قوله** ومعنى التامير **قوله** كان الظاهر هو
قوله وكذلك في الموزون **قوله** اي وكذلك المراد بالمائة في الموزون المائة
 من حيث الوزن بدليل وزا بوزن حذف قوله بدليل لانه لا لالة سباق الكلام
 على تقديره **قوله** ومنه لا يكون لها اثر في تحريم النساء **قوله** ضمير لها راجع
 قوله واجنبية شرط **قوله** ولعل ان يقول الى قوله لانها لا ينفك عن التقابل
قوله في بحث فانه اذا لم يجد الجنب لا يظهر انتقاء التقابل والتوى وانتقاء
 تميم العائق **قوله** ولعل ان يقول فليزيم حرة الربوا عند فوت شرط الكل
قوله اذا كان مراعاة شرط الكل واجبا على ما يدل عليه الحديث فترك الواجب
 حرام لا كرهه **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالحركة ما هو حرام لغرضه وهو معنى

الكراهة **قوله** في بحث فان احكام ما ثبت بدليل قطعي وهو المكره هو التام
 بطريق كالفرض والواجب لا يرى الى مقابلة البيع المكره بالفاسد فيما سبق
قوله ولعل ان يقول قد تبين ان المائة شرط لجواز البيع في الربوا وعلته
 واجنبية **قوله** في بحث فان المصلح هو وجوب المائة لانفسها **قوله** وان كان
 علة ذلك عنده غير العدة **قوله** اذا كان علة ذلك غير العدة رصدي ان العدة
 لا يحرم النساء فلما يظهر وجه التحفص **قوله** وشبهة العلة ثبت بها شبهة الحكم
 الى قوله لمحقق شبهة الوجوه الربوا **قوله** انت خير بان التام بحقيقة العلة
 حرة الفضل لاحقيقة الفضل فبقي ان ثبت بشبهة العلة شبهة حرمة الفضل
 لا بشبهة الفضل فلا يجوز بيع المروني والعبد بالعبد في ما ذكره
 الشارع معاملة لا يجد شيئا الا يرى الى قول المصنف بعد سقوط فاعلى
 لربوا كخطبتهما الى ان قال توهم الفضل فليتأمل **قوله** وهو ما ذكرنا **قوله**
 قوله قبل نسخة اسطر كناية وهو قوله وما جرى فيه ربوا النسبة مال الربوا من وجه
قوله فاجواب بان الجملة التامح ونظر في احتمال التاويلات معناه في ذلك
قوله اذا انفارض المحرم والمبيع فالرجح للحرمان احتياطا على فصل في كتب الاصول
 وهذا يكفي للاستدلال بها والشافعية يستدلون بما روي عن عبد الله كما
 يكفي على من شرطه كجهنم **قوله** فان قيل اجماع الصحابة على حرمة النساء **قوله** قوله الجاهل
 الصحابة مبتدأ وقوله على حرمة النساء جره **قوله** واما الثاني فلان الرغوان
 مشتمل **قوله** لا يظهر كون هذا اختلافا في معنى الوزن بل ذلك اختلاف في
 من الموزونين **قوله** لان انطلاق الوزن في عليماح بالاشراك للفقهاء **قوله** لا يمكن
 عليك ان نفى اشراك معنى الوزن مما يفهمه المبداء **قال المصنف** وعن ابى يوسف
 انه يعتبر العرف على خلاف المصنف لانه ان البضاعة ذلك لمكان العادة وكما
 هي المتطورة اليها وقد تبدلت **قوله** استقر بين الدراهم عدد اوسع الدقيق
 على ما هو المتعارف في زماننا ينبغي ان يكون مبنيا على هذه الرواية **قال المصنف**
 صلى الله عليه وسلم الغنص بالغنص ما وما **قوله** قال الاتقان المطرزي ما
 بوزن ما مع مخرج منه قوله لثما ما دام اقروا احتيايا اي كل واحد من المتعاقدين

قوله ولعل ان يقول قد تبين ان المائة شرط لجواز البيع في الربوا وعلته واجنبية

قوله فاجواب بان الجملة التامح ونظر في احتمال التاويلات معناه في ذلك

يقول لصاحبه ٤٠ قيتا بيان والقصر خطا انتهى وفي شرح المسلم للنواوي فيه
لغتان المدة والقصر افصح واسم شهر واصله ماك فابدلت المدة من الكفا
ثم قال وقلنا الخطا وغيره المحدث في رواية القصر وقالوا الصواب المدة
والفتح وليست بخلط بل هي صحيحة كما ذكرنا وان كانت قليلة انتهى **قوله**
وقد تقدم دلالة على الوجوب **قوله** في اويل هذا الكتاب وهو قوله فان قيل
يجوز ان يوجب بيع وهو مباح احب بان الوجوب يصر الى الصفة **آه قوله** و
ما ممدود على وزن ماع ومعه خذ **آه قوله** فمعنى الحديث والله يجوز
بالصفة فانما كل حكم لصاحبه ماؤناه وفيه بحث بل المعنى متقابلين ماؤناه
قوله اي كل واحد من المتقدين يقول لصاحبه **آه قوله** لو صح هذا التفسير
ان يكون القبض شرطا في غير الاثنان ايضا اذ لفظنا وما ذكر في الخط
والشعر بالشعر فليتا **قوله** المدلول عليها **قوله** يعني ظاهرا **قوله** واما عنده فبا
قوله فيه بحث فان القبض اذا كان شرطا عنده يكون التعيين ايضا كذلك
اذ لا يوجد القبض الا وان يوجد التعيين فان قيل مراده اشتراط التعيين من
حث دلالة الحديث قلت استقاؤه ايضا ثم عن **قوله** ولا يقال لمك
العمل بعموم المشترك **قوله** لا يقال فيه بحث فان عموم المشترك ارادة كذا
معنى المشترك من لفظ واحد وما نحن فيه ليس كذلك وكذا الكلام في
الجميع من الحقيقة والمجاز لا لانه ان ما نحن فيه ليس كذلك لا يرى الى قوله
صلى الله عليه وسلم الذئب بالذئب والغنم بالغنم والغنم بالغنم والبر بالبر والشعر
بالشعر والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يابى الحديث على ما ذكر في الكتب
المبسوط **قال المصنف** ويجوز مع الفلاس فليس باعيانها **قوله** الصبر راجع الى
قوله اما الاول فلان العكس **قوله** ولانه كالي بكالي **قوله** واستدل على
بقا الاصطلاح **آه قوله** لكن يقول ليس قصد المصنف بذلك لاستدلال
المبالغة في السند **قوله** والاول مر **قوله** الظاهر ان لا مجال للمنع فان كان
في جميع العقود هو الحكم على الصحة ما امكن كعمل عليها حملا لأمور المسلمين
الصالح وتحسينا للنظر بهم ولا يخفى عليك ان كان حملا عليها هنا فان الزيادة

ليس مقصودا عليه في الخامس والتعارف في المسكوك مشترك بارة تكون
بالوزن فليتا **قال المصنف** لانه كالي بكالي وقد نهى عنه **قوله** روى عن
الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الكالي بكالي قال ابو عبيد هو النسبة
بالنسبة وقال صاحب لغات كالي بكالي كالي بكالي اذا ما خرجه
كلوا لله بكالي كالي كالي كالي واشتد واما قوله كالي كالي كالي
في العظام سلفت **قال المصنف** لانه من اجزاء الخط **قوله** وانما لم يقل اجزا
لان من اجزائها التحالة ايضا **قال المصنف** فكذلك اجزائها **قوله** كان الظاهر ان
يقول فكذلك اجزائها لانه عدل في هذا الشارة الى انها مبيعة ايضا في
امثال هذا البيع **قوله** واجبيان حرمة الربوات تناسي بالمساواة في الحقيقة او
الشبهة **قوله** في الحقيقة او في الشبهة يحتمل ان يكون قيد المساواة بمعنى
قوله فان حرة النساء تناسي بالمساواة اي بشبهة المساواة التي في
النساء لا استلزام شبهة الفضل شبهة المساواة ايضا ويحتمل ان يكون قيدا
للربوا وهو الا نسب لقوله فان حرة النساء **آه** والاول اقرب فليتا
خبر بان قوله ويجوز ان يقال له يعين الاحتمال اشك والالزام التكرار **قوله**
ويجوز ان يقال له تناسي بالمساواة فلا بد من تحققها **قوله** ان يكون
كالي بكالي نسبة فانه لا يجوز للزوم الكالي بكالي **قوله** ومتساويا وكليا
فيل حالان متساويان **قوله** مكليا يعني ان يكون بمعنى مكيلين لكن الظاهر
عندي ان انهما كليا على التميز على النسبة اي متساويا وكليا تأمل وسجي
من الشارح تفسيره كليا بقوله اي من حيث المكيل في شرح قوله والرطب
يجوز متماثلا وكليا فذلك كالتفريق كليا **قوله** لقيام المجانسة من وجه
مع انتفاء السوي **قوله** باجزاء بعض **قوله** كذلك ايضا **قوله** لانها جنسان
لا خلاف لمقصود **قوله** لا يقال اخلاف المعاصد حاصل في الخط مع ليق
مع انها جعلها مما متحدى الجنس من وجه اذا المسئلة اتفاقية فباللهما
لم يجعلها الدقيق والسويق كذلك لان الخط اذا قلت صارت بالكلية
جنس اخر لا خلاف المعاصد فاذا وقت الاجزاء يصير المتفرق غير المجموع ايضا

ففي الخط مع الدقيق سبب لا خلاف من وجه حاصل مرة وفي الدقيق مع السو
 مرتين فافرقا قليلا **قوله** والذي يظهر من ذلك ان الوزن يشمل الكل في
قوله ان وزن السهم في الكمال عند المبالغة يشمل اي يظهر مثله اما ما عده
 التميز **قوله** وهذا لان الكل والسهم بوزان **قوله** يعني بوزن الكل الذي
 جعل سيجافيه مقدار و بوزن السهم الذي جعل في مقابلة ويعلم قدر
 ايضا ثم يستخرج الدهن من السهم فيوزن النخير فيجد العلم بمقدار
 يعرف قدر الكل المستخرج من غير احتياج الى وزنه فانما بل يكفي الوزن
 للسهم لسلك الموقفة فلعلم المراد من تعريف الوزن اياه في الكمال هو هذا
قوله وفي ذلك اختلاف الجنبين ايضا **قوله** هذا طريق اخر لها لا يثبت
 مدعاها **قوله** لا اذا **قوله** مقول لقوله صلى الله عليه وسلم **قوله** فاورد عليه
 حديث سعيد **قوله** الظاهر ان يقال بعد **قوله** من اطلاق الاسم عليه
 اسم التمر **قوله** ولعل غير باختلاف دون الاختلاف **قوله** الفرق بين كلام
 والاختلاف سبق في باب الوحي الذي يوجب كجد والذي لا يوجب
قوله ومن الرواية يعقوب قول من قال **قوله** فيه بحث فان تقويتها
 بما هي لا اعتبار المقادير الصنعي اذ بذلك لا يمكن الوقوف على المساو
 سواء اطلق الاسم ولا بعد ان يكون من جنسه **قوله** ولعل ان يقول
 هذا انما يستقيم **قوله** ولكن نقول المراد بالضمير الراجح الى الاسم في
 عقد عليه هو معنى المسمى بطريق الاستخدام او يقال المضاف مقدار
 على مسماه بقرينة جعله معقودا عليه لظهور ان ما عقد عليه العقد
 حقيقة لا الاسم فانه وقع الاشكال **قوله** لان ذلك باعتبار انه لا يوزن
قوله وينبغي ان يستثنى منه لحم الدجاجة فانه يوزن في اكثر البلاد **قوله**
المس وكذا جروا وما اذا لم يتبدل بالصنعة **قوله** ولعل المعنى وكذا يختلف
 ملك لاصول بحيث خلافا لاصول لا يتكاد معا اذا لم يتبدل بالصنعة
 فان ملكه لا جزاء اذا تبدلت بالصنعة زال الاتكاد مع اسلمها فلما يكون
 اختلافها لا خلافا لاصولها بل للصنعة كما يجوز والاما والقوة على ما في

هذا هو الوجه
 في قوله لا يوزن
 في اكثر البلاد

قوله قل مراده **قوله** لعل صاحب النهاية **قوله** فكأنه يقول اختلافا لاصول
قوله ما هو من الجبانية **قوله** لا يقال لو اختلف الجنس **قوله** يعني اذا
 غلب جانب لمقصود على جانب لاسل حتى عدا لاختلاف مقصود مع
 اصلا جنسين مختلفين ينبغي ان يعد مختلفان فيه متحدين في الجنس اذا
 المقصود منهما بناء على ذلك لتغليب فلا يجوز بيع لبن البقر بلبن الغنم
 واذ كان مراد العال ما سمعت فلا يذفع ذلك بما ذكره الشارح في خبره
 الا وكما لا يخفى بل لابد من بيان الفرق **قوله** فلان الصورة ما يحصل منه
 في الذهن **قوله** فعلى هذا يكون ذكر المعاني مستغنى عنه لعموم الصور
 لها ولا فخر ان المراد بالصورة لاسكال **قوله** قال المس **قوله** ولا ريب ان المولى
قوله قال العلامة الكاكي وفي المبسوط فلو كان على العبد دين فليس
 ربوا ايضا ولكن على المولى ان يرد ما اخذه على العبد لان كسبه مشغول
 بجني عتائه فلا يسلم له ما لم يفرغ من دينه كما لو اخذه لايحتمل العقد سواء كان
 اشترى منه درهما بدرهم او لالا ما اعطى ليس بعوض سواء كان
 او اكثر فعليه رد ما قبض كجن الغنم وكذا ام الولد والمدر لان كسبه
 بخلاف المكاتب لان المكاتب صار كاتحريا وترقا في كسبه فجنس الربوا
 وبين مولاه كما يجزى منه ومن غيره انتهى وفيه اشارة الى انه لا ريب ان
 المولى عيبه اذا كان على العبد دين وما ذكر في الكتاب يدل على
 جريان الربوا بينهما اذا كان عليه دين لعل ما في المبسوط على مناسبت الالاف
 فان المولى يملك كسب لمدىون عندهما كما يحكى في المادون فراجع **قوله** لان
 العبد وما في بين ملك لمولاه فلا يحقق البيع **قوله** ي مع عدم تعلق حق
 احده به وانما قيدنا بذلك لما يرد على التفرع اسكال بان مجرد الملكية لا يفي
 البيع لا يري ان ما استدلل به ابو يوسف ومحمد رحمهما الله على تحقق الربوا
 بينهما اذا كان العبد مديونا فليقال **قوله** وعدم تحقق الربوا **قوله** بان
 في صحة هذا التفرع فانه يلزم منه المصادرة **قوله** بعد وجود البيع بحقيقة
قوله اي صورة وظاهر **قوله** فصار كالا جنبي فحقق الربوا **قوله** اي شبهة

ان

او الشبهة كافية في المحرمات **قال المصنف** لما قلنا صلى الله عليه وسلم لا يربو
 بن المسلم الاخرى في دار الحرب **قول** قال ابن القزقال في المغني ان من
 خبره لم يربو في صحيح ولا مسند ولا كتاب موثوق وهو مع ذلك
 محتمل ونحتمل ان المراد بقوله لا يربو النبي عند الربا كقوله تعالى فلا رقت ولا
 فزون ولا جدال في الحج انتهي وعلى تقدير صحة لا يصلح مقيدا للمطلقا مثل
 ما كلفوا الربوا اذ لا يربو بغير الواحد على الكتاب قبل المراد من المخصوص
 الربوا في مال محظور ومال اهل الحرب غير محظور الا لعارض العذر فليقل
باب الحقوق **قوله** وفسره كل واحد **اقول** بكل حق موله **قوله** لا يربو
اقول لان المراد بالبيع هنا **قوله** تغفل لقوله ولا يربو **اقول** وان لم
 المشا اذ ذكر ما يدل على توابع الشيء تحت التوابع **قوله** لانه ليس لفظ عام **اقول**
 تغفل لعدم جواز التبعة بالمعنى المذكور **قوله** ولا من لوازمه **اقول** اي من لوازم
 المعنى الموضوع له **قوله** يدخل العلو فية تعا **اقول** فيه بحث فانه يدخل في اللفظ
 الدال على التوابع اصلا لا في المنزل تعا **قوله** لا يذكر ما ذكرنا وهو قوله كل حق
اقول لا يستأثرناظر الى قوله ولا يدخل الطه وقوله هو راجع الى قوله ما ذكرنا
قوله واما البيع فملكك العين اه **اقول** معقني كلام المصنف ان كل شيء يملك
 للانتفاع لكن الانتفاع في الاجارة لا يمكن بدونه بخلاف البيع فشره لا يطا
 ظاهر المشرح وايضا ان اراد بقوله لا المنفعة انه ليس بملكها فقط
 فم ولا يفيده وان اراد انه ليس بملكها اصلا فم لم هو ملكك العين والمنفعة
 ايضا والانتفاع بالمرور والارض السخنة فكن على ما ذكرناه ويدفع بان اراد
 المنفعة في اكال فليقل فان البيع من غيره ليس منفعة في اكال **قوله** لا
اقول يعني في اكال **قوله** ووجه الضمير اه **اقول** اي وجه الضمير في قوله بشرط
 وفي قوله بدونه ونحن نقول فيه فان توجيه الضمير لكونه للطريق يشهد
 لذلك قوله لا يشترى الطريق وحكم الشرب والسبل يعلم بالمقاييس كما لا يخفى
باب الاستحقاق **قال المصنف** قيل بشرط القضاء بالولد **اقول** في
 النهاية ومعارض الدراية ثم القضاء باستحقاق المبيع على المشتري لا يوجب

ما ذكرنا من ان البيع
 لا يربو الا في دار الحرب
 ولا يربو الا في مال محظور
 ولا يربو الا في مال اهل الحرب

انفساخ العقد الذي جرى منه ومن البايح ولكن بوجب وقعه على
 اجازة المستحق انتهي وفي غاية البيان خلاف ذلك وفي الفتاوى
 ظاهر الرواية انه لا يفسخ وقال ابن الهمام وفي الذخيرة مما يجب عياره
 فصل الاستحقاق وان استحقاق المبيع يوجب توقف العقد السابق
 على اجازة المستحق ولا يوجب نقضه في ظاهر الرواية انتهي واعلم ان المبيع
 في ان البيع متى يفسخ **اقول** قيل اذا قبض المستحق وقبل ففسخ القضاء وان
 انه لا يفسخ ما لم يرجع المشتري على بايعة بالتمس حتى لو جاز المستحق بعد ما قبضه
 او ما قبضه قبل ان يرجع المشتري على بايعة يصح انتهي كلام ابن الهمام **قوله** ومضى
 فيكون له **اقول** الواو في قوله ومضى حاله **قوله** والاخبار لا بد له **اقول** اي
قوله من مخبره **اقول** يعني محقق **قوله** اما اذا ادعى الولد كان له لان الظاهر
اقول لكن الظاهر لا يصلح حجج الاستحقاق **قال المصنف** وعن ابي يوسف لا يرجع فيها
اقول قوله فيهما اي في البيع والرمز ولا يخفى عليك في قوله او قال رتبته
 اه من جعل الشيء مقيما عليه بنفسه فليقل فانه كوزان يقال تقدير الكلام اما
 في الرمن فبالاجماع واما في البيع فلان الرجوع اه وترك التفصيل للاجتماع
 المقدم **قال المصنف** هو وثيقه لا يستيف عين حقه اه **اقول** وفيه بحث وان
 وارجع آخرت بآخر **قوله** تضمنه تجرم فوج الام لان الشهود في شهادتهم
 الى يقين **اقول** انت خير بان تضمن المذكور حاصل بدون التعيين فبما
 كما في تجرم فوج الاخوات والنيات ولعل التعرض للاحتجاج الى التعيين كونه
 تضمن فيه الظاهر **قوله** والدعوى ليست بشرط **اقول** في حقه الفرج **قوله** لم يكن
 التناقض مانعا **اقول** اذا ادعى اكرية ولا يتحقق طرية اذا لم تدع **قال المصنف**
 وقيل بشرط **اقول** تذكير الضمير الراجع الى الدعوى كونه في او قبل ان يدعى
 وهذا مطرد في المصادر الموثوقة او في او قبل الادعاء او باعتبار آخر **قوله** قيل
 يوم او يومين **اقول** من وقت الخلع **قوله** واما في الثلث فلا يمكن ذلك **قوله**
 اي فرض المسئلة فيما اذا لم يمكن انقضاء العدة والتخل بعد الطلاق الذي
 اقامت النسبة عليه **قال المصنف** وذلت المسئلة على ان الصلح اه **اقول** وسجي

قال المصنف في البيع
 لا يربو الا في دار الحرب
 ولا يربو الا في مال محظور
 ولا يربو الا في مال اهل الحرب

ما ذكرنا من ان البيع
 لا يربو الا في دار الحرب
 ولا يربو الا في مال محظور
 ولا يربو الا في مال اهل الحرب

عاجل باجل بقرينة المعنى اللغوي والاصل هو عدم التبعية الا ان ثبت بدليل قوله
 قيل فهو المعنى اللغوي **اقول** العاجل صاحب لسانية **قوله** ورد بان السلف **قوله**
 صاحب لسانية هو الاتفاق في **قوله** ولو قيل مع اجل عاجل **اقول** قوله ولو قيل **قوله**
 ايضاً من كلام الاتفاق في **قوله** فان قيل الاستدلال بحصول السبب
 معتبر **اقول** ان اراد انه لا معتبر مطلقاً فظاهر اليس كذلك وان راد
 انه لا معتبر في نفي تناوله لما عد ذلك السبب فمفسد ولا يعقبه اولاً ياربع
 احد في تناوله للسبب وان نزع ففي تناوله كما لا يخفى فلما حجة الى اعتبار
 عموم اللفظ مع ان وجوده فيما نحن فيه محل مائل وايضا لو كان الاستدلال
 لم يكن وجه الاستدلال ما روى عن ابن عباس فافقنا فافقنا **قوله**
قوله وهو يتحقق كجواب **قوله** فان وجوب الوصف شرعا يقتضي جواز موصوفه
 شرعا هذا هو مراده **قوله** فاجواب بان الدليل قد دل **قوله** وايضا
 اكدت الشريف تعليم طريق السلم فبان ذلك لا يكون الا بعد الجواز ولا
 شبهه لاية الكريمة **قوله** فاجواب بالانتم صلاحية ما ذكرت **قوله** من منع
 لا يفر **قوله** فصل الا لا كان من دار الحرب **قوله** يعني الآلات الممتدة في تحجير
 حبس الاسلام من الحبل والجمال وغيرهما فكان الامر لهم ورضاه عنه بشرائهم
قوله لا يقال في كلام المعصية **قوله** فيه شيء لان يقال في قوله تسامح
 والمعنى في كلام المعصية **قوله** لان ذكر ذلك **قوله** جواب بقوله لا يقال في كلام
 المعصية **قوله** لان معناه انه عدوى **قوله** جواب بقوله ولا يتوهم **قوله**
 وهذا يقتضي ستة اقسام **قوله** بل الى ثمانية اقسام والفقهاء الاجر
 ان يكون موجودا عند العقد وما بعده دون المحل وان يكون موجودا عند
 المحل وما قبله دون وقت العقد الا انهما مندرجان في قوله عند العقد
 المحل وبالعكس **قوله** فليكن وجود المسلم فيه **قوله** في تناوله في فعل على المقيد
قوله على من سب لسانه **قوله** لا يذكره **قوله** اشارة الى ما ذكره في خبرنا قيل
 وجواب لقوله لا يقال مطلق فيقال **قوله** لان قوله رخص في السلم **قوله**
قوله وايضا العمل بالبدليلين يوجد محل المطلق على المقيد على احوال الحكم

ثم قوله لان قوله رخص جواب لما سبق من قوله لا يقال لعل بالبدليلين
قوله لان العقد الموجب للتسليم الى قوله ولانه لا يراحمه **قوله** والظاهر عندى
 ان المجموع دليل واحد للمدعى اذ لا يتم احدهما الا بالآخر فليعتبر **قوله** قال
 اراءيت لو عقد السلم **قوله** ما ظر الى قوله ولابي حنيفة روى عنى قال ابو حنيفة
 اراءيت **قوله** لا يختلف قتمته ويوفيه في المكان الذي اسلم فيه
 هذا لا يلزم لما ذكره ابو حنيفة في تغلغل المسئلة الثالثة فاقبل **قوله** وقيل فيها
 ذكر ما من المسائل وهي السلم والتمش والاجرة والعتقة **قوله** ولا يخفى عليك
 بعد هذا القيل **قوله** فاذا اقر ما كذلك **قوله** يعني اذا اقر قاض غير يقض **قوله**
 هذا وجه الاتحسان **قوله** اشار بقوله هذا الى قوله فلان السلم اخذ عاجل باجل **قوله**
 والقياس جازمه **قوله** اذا كان راس المال عينا **قوله** ولانه لا بد من تسليم
 راس المال **قوله** في دلالة هذا على وجوب القبض قبل المفاضة كلام كما لا
 ثم اعلم ان قوله ولانه لا بداه في كلام الشارع معطوف على قوله فلان السلم اخذ
 عاجل باجل **قوله** لان خيار الشرط يمنع تمام القبض كونه مانعا من الانعقاد الى
 قوله والقبض منتهى عليه **قوله** فيه انه حينئذ يكون مانعا عن القبض نفسه **قوله**
 ما **قوله** احدهما ان الفير في قوله فيه **قوله** حيث قال وكذا لا ثبت فيه خيا
 الروية **قوله** ويجوز ان يعود الى راس المال الى قوله لا فضاء الى التهمة **قوله** فيه
 بحث **قوله** لا يجوز التصرف في راس المال قبل القبض لانه شرط صحة السلم **قوله** يعني
 لان القبض شرط صحة السلم **قوله** لقوله مع لانه لا يملكه راس مالك
 حالة البقاء وعند الفسخ **قوله** حالة البقاء ما ظر الى قوله الا سلك وقوله عند الفسخ
 ما ظر الى قوله او راس مالك **قوله** فيما هو مع من وجهه دون وجه **قوله** هو
 الاقالة **قوله** لان عند الاقالة ليس في حكم الابدان من كل وجه لانه بيع في العمل
قوله فمير لانه راجع الى الابدان **قوله** وسيطره قوله **قوله** ليس ذلك على طر
 كما لا يخفى على من له ادنى سكة **قوله** ومن كان محاصا هو الذي ينكره **قوله**
 لا يخفى عليك لما لفة تعريف المحاصم لقوله وان كان حصره هو المنكر ظاهره
 باعتبار المعنى والعورة كما سيجي **قوله** لان رب السلم شغفت في انكاره

قوله ونبش
 وذلك من العلامة
 قوله من قول العبدان
 قال الحكماء
 ذلك من الحكماء

صحة السلم لان السلم فيه الى قوله فانها لما اتفقا على عقد واحد **اقول**
 هذا التقرر يكون المقرض يفتت رب السلم ضابطا يتم المقصود به **قوله**
 وان كان ردنيا **اقول** مسلم اذا علم اشتراط العاقدين رداءة السلم فيه
قوله فنكر الصورة آه **اقول** لا صواب فيقال فالمدعى صورة منكر في المعنى
 ليطابق السؤال والاشتهاد **قوله** لكنه مدعى **اقول** ان له حق الفسخ **قوله**
 والثاني ان الاقدام على العقد التام بشرائط **اقول** بشرائط العقد او بشرائط
 صحة الاول مسلم وليس الاجل من شرائط العقد بل من شرائط صحة والثاني
 غير مسلم **قوله** احدهما انه عكسها اه **اقول** فحيث ان ليس عكس الاول بل الحكم الحكمي
 في الثاني لانها الشرط فمال **قوله** ثبت لكل واحد منهما الخيار **اقول** كما في
 عن ابي حنيفة **قوله** لا يرى انها اذا اتى بها اه **اقول** ولما حكم الشهيد ان يعطى
 فيما ذكرتم كل واحد من المشتري لما لم يره فخر لذكرك وفيما نحن فيه لا يمكن
 بجعل الصانع مشتريا لما لم يره فلا وجه لخياره الا ما قرأناه فقال **قوله**
 فان قيل انما يصح ذلك اه **اقول** انما يصح فانه يجوز ان يعتبر الصانع المحدث
 موجودا الا ان يقال ان المثار اليه بقوله ذلك كونه مبيعا لا باعتباره موجودا
قوله وعن ابي يوسف انه لا خيار لهما اما الصانع فلما ذكرنا **اقول** ذكره قبل
 اسطر وهو قوله لانه بايع باع ما لم يره اه **قوله** اختار بعض المتأخرين آه **اقول**
 بل هو ظاهر الرواية عن المتأخرين لانه لا ممانعة بينهما فمال **قوله** وفيه نظر لان
 غير الالباء **اقول** لا تخفى عليك على ان مال هذا النظر التكلم على السند
 الاخص وانه لا يجدى نفعا **قوله** فيعتبر شرط السلم **اقول** من تعجيل راس المال و
 استقصاء الوصف وعدم جواز خيار الرؤية **قوله** يريد به ان في فعل الصانع
 رضوان الله تعالى عليهم اجمعين في تعاملهم الاستصناع شبهة **اقول** ظاهره ان
 لا سلمه في راس الحقيقة السابقة من الفرق بين الاستصناع والمرازة ثم
اقول قال الاتفاقي في تبليص البشنة لان الشافعي يكره الاستصناع انتهى انت خير
 بان قول الشارح اقرب من قول الاتفاقي مسائل **قوله** وشركا
 احيانا اه **اقول** ويجوز ان ترك المتأخر في بني كترك المتأخر في حامل وحائض **قوله**

هذا التقرر يكون المقرض يفتت رب السلم ضابطا يتم المقصود به
 وان كان ردنيا
 مسلم اذا علم اشتراط العاقدين رداءة السلم فيه
 فنكر الصورة آه
 لا صواب فيقال فالمدعى صورة منكر في المعنى
 ليطابق السؤال والاشتهاد
 لكنه مدعى
 اقول ان له حق الفسخ
 والثاني ان الاقدام على العقد التام بشرائط
 اقول بشرائط العقد او بشرائط
 صحة الاول مسلم وليس الاجل من شرائط العقد بل من شرائط صحة
 والثاني غير مسلم
 قوله احدهما انه عكسها اه
 اقول فحيث ان ليس عكس الاول بل الحكم الحكمي
 في الثاني لانها الشرط فمال
 قوله ثبت لكل واحد منهما الخيار
 اقول كما في
 عن ابي حنيفة
 قوله لا يرى انها اذا اتى بها اه
 اقول ولما حكم الشهيد ان يعطى
 فيما ذكرتم كل واحد من المشتري لما لم يره فخر لذكرك وفيما نحن فيه لا يمكن
 بجعل الصانع مشتريا لما لم يره فلا وجه لخياره الا ما قرأناه فقال
 قوله فان قيل انما يصح ذلك اه
 اقول انما يصح فانه يجوز ان يعتبر الصانع المحدث
 موجودا الا ان يقال ان المثار اليه بقوله ذلك كونه مبيعا لا باعتباره موجودا
 قوله وعن ابي يوسف انه لا خيار لهما اما الصانع فلما ذكرنا
 اقول ذكره قبل
 اسطر وهو قوله لانه بايع باع ما لم يره اه
 قوله اختار بعض المتأخرين آه
 اقول بل هو ظاهر الرواية عن المتأخرين لانه لا ممانعة بينهما فمال
 قوله وفيه نظر لان
 غير الالباء
 اقول لا تخفى عليك على ان مال هذا النظر التكلم على السند
 الاخص وانه لا يجدى نفعا
 قوله فيعتبر شرط السلم
 اقول من تعجيل راس المال و
 استقصاء الوصف وعدم جواز خيار الرؤية
 قوله يريد به ان في فعل الصانع
 رضوان الله تعالى عليهم اجمعين في تعاملهم الاستصناع شبهة
 اقول ظاهره ان
 لا سلمه في راس الحقيقة السابقة من الفرق بين الاستصناع والمرازة ثم
 اقول قال الاتفاقي في تبليص البشنة لان الشافعي يكره الاستصناع انتهى انت خير
 بان قول الشارح اقرب من قول الاتفاقي مسائل
 قوله وشركا
 احيانا اه
 اقول ويجوز ان ترك المتأخر في بني كترك المتأخر في حامل وحائض
 قوله

كقولهم ملحقه جدين **اقول** ويجوز ان يكون ترك المتأخر فيه على ما قبل الخلف
 بالحق **قوله** قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه ربعين ذرها اه
اقول ولو سلم فمذا احكامية حال فلا عموم له **قوله** ويجوز ان يقال اه **اقول**
 الجواب عن استدلال الشافعي بالحديث المروي **قوله** والتمس باحتماله
 يكون آه **اقول** له ان يقول اطلاق التمس مجاز لكونه مصورا بصورة
 قوتية المجاز قوله صلى الله عليه وسلم ان من التمس كما في مر البغى وفي
 حرم سبها واكمل ثمنها **قوله** دل على ذلك قول عمر رضي الله عنه آه **اقول** وفي
 هذا الحديث في كتاب العصب ايضا **قوله** لا تقبلوا ذلك ولكن ولو اربا
 سبعا ثم خذوا الثمن منهم **اقول** معقول قول عمر **قوله** بآه على الاصل المتأخر
اقول في فضل بعد باب المراجعة **قوله** وهذا الترويج **اقول** الظاهر الاشارة الى
 الوطى **قوله** والثاني ان البيع مباح غير مقصود آه **اقول** بآه في قوله وعن
 اثنان الوصف تابع آه **اقول** هذا راجع الى تغييره ليل والله اعلم
كتاب الصرف
 وقد تقدم ما يدل على تأخره عن السلم **اقول** لذي ميمه هو بيان سبب التأخر
 عن كتاب البيوع كما لا يخفى لكن تعلم ايضا فاكتمى به **قوله** ما كان فيه فائز
 فلا يكون مشروعا **اقول** لا يظهر ان يقول فلا يصدر من العاقل **قوله** وقد دل
 على مشروعيته قوله تعالى ولعل البيوع الفاسقة والبيع وقت
 بيع وليس مشروع فان قيل ما ذكرته مشروع باصله قلنا فليكن ما كان
 فيه كذلك ايضا وعليك بالتأمل الصادق **قوله** وشروطه على الاجمال التقاضي
 قبل الاقرار بدما وان لا يكون فيه خيار ولا تأجيل **اقول** والشرط الاول لا
 يعني عن الثالث اذا المراد عند شروط الصحة كذا لا يكون فيه فسادا أصلا
 كان فيه تأجيل ثم اسقطا ووقع اتفاق بين يريول الفساد فمال **قال المصنف**
 تحقيقا للمساواة فلا يتحقق الربوا **اقول** سبجي بيان لزوم الربا من الشيخ
 المحلل الدين في شرح قول المصنف من كان له على عشرة دراهم فراحجه
قوله قيل هو منصوب **اقول** صاحب لفيل هو الاتفاقي والظاهر ان يكون

عقلا على قوله تحقيقا للمساواة بحسب المعنى **قوله** فان قيل فعلى هذا التقدير
ليزيم في صح المضروب بالمصوغ نسبة **قوله** المراد بقوله نسبة اتقا القبض
لا التاميل كما لا يخفى على المتأمل في السابق **قوله** فاذا بيع مضروب بمصوغ
نسبة **قوله** اي بلا قبض **قوله** كان بالنظر الى كونه شاملا لغيره عدم التعيين
قوله فاذا بيع بدون القبض لزم شبهة النسبة وتام تحقيق الكلام وتوضيح
المرام يظهر بالمراجعة الى ما سبق في باب الربو من تفصيل المتعلق بالقبض
الواقع بينا ومن الشافعي في عدم اشتراط القبض **قوله** بقوله يابيد **قوله** اذا
مغناه عيايين على سلف في باب الربو والتعيين في المضروب لا يتحقق
الا بالقبض كما بينت فثبت اشتراط القبض فيه بالنظر بخلاف المصوغ فان
لا يتوقف على القبض اذ هو مبيع متعين في نفسه لا ان فيه شبهة عدم التعيين
بالنظر الى اصل خلقه فعدم جواز بيعه بلا قبض جاز من من الشبهة فليقال **قوله**
رجع الى قوله لم يبطل المصروف **قوله** بل يرجع الى قوله المراد منه الاقرار بالقبض
تأمل تدر فثم قوله بالامان يعني دون المكان **قوله** بخلاف من يقول ان القبض
شرط الصحة فان شرط الشيء نسبة **قوله** فيه بحث وجواب ظاهر **قوله** وما حسب
به بان شرط الجواز **قوله** وما اجيب متبدا وجزه بجي بعد اسطر وهو قوله
على ما ترى من التحل **قوله** فعلقا الجواز **قوله** في التفرع ما لم يجز ان شرط
القبض بالراضى قبل العقد واما لو قال لما فيه من الجواب ثبات اليد على
الغير مع حذف قوله من غير راض لان دفع ذلك **قوله** وكانه راجع الى ان في
الاول استحقاق فانت وفي الثاني القبض استحقاقا شرعا فانت **قوله**
قوله استحقاق فانت اي لعدم الملك وقوله القبض المستحق اي كونه ملكا
وقوله شرعا فانت اي للتأجيل **قوله** فعلقا **قوله** اذا القبض واجبا لسببه **قوله**
ولكن نقول الثمن في باب المصروف مبيع **قوله** ما ثبت بالضرورة يتقدر بعد الضرورة
فلا يتركونه مبيعا فيما اذا جعل في مقابلة الثوب كما لا يخفى ويؤيد ذلك ما سجي
في مدراهم العالمة الغش مثلها متفانصلا حيث شرط القبض في
قوله اذا كانت دينا **قوله** وقابلها مبيع **قوله** اذا عرف القاي بالوزن جاز

قوله فيه بحث فانه اذا لم يوزن اصلا فالعقد محكوم عليه بان يكون كالحكم
به الشارع وبوجه في مسئلة السيف والجملة فلا وجه لتعليق الجواز بمعرفة
الوزن فليقال في جوابه **قوله** وان قال عن ثمن السيف الى قوله لا يان
قوله فيه بحث **قوله** والدليل على ذلك وقوع **قوله** لا يطابق المصروف
قوله لما ذكرنا ان قضيته من المعاملة **قوله** ذلك في الثالث غير طاهر
ليس فيه معاملة بالجملة بالجملة فليقال **قوله** فلان كل مطلق يحمل المقيدة **قوله**
فيه بحث **قوله** فمنع لما تقدم في باب زيادة الثمن **قوله** لعل مراده هو منع
التغوي فلا يرد انه يؤول الى معاملة المبيع بالمنع **قوله** وهو لا يتحقق في النسبة
المنقذة **قوله** فيه بحث **قوله** وهو على ثمة قسام **قوله** ان اعتبر بالسيف
اليه لعقد فان الاقسام ثمان سابق ومقارن وان اعتبر ما وقع بالمقاصه
فذلك سابق ولا حرج فلا وجه لجملة **قوله** ويشترط قبض الاخر اذ ان
الربو او ذلك **قوله** اما بقوله ذلك الى الربو **قوله** بان اطلق العقد
قوله فانه اذا اطلق يكون بدل لذيارد هو العشرة دينا في ذمة المشتري
معاذ للعقد فان القرض انه لم ينقذ بل تعا صا **قوله** ما لم يقا صا **قوله** انذار
قوله يقول صلى الله عليه وسلم لم يدايد **قوله** لا ولي ان يقول بقوله صلى الله عليه
وسلم ما رواه فان لفظ الحديث الدال على وجوب قبض الموضين في المجلس
بيع الذمب بالفضة وعكسه على ما رواه المصنف هنا الا ان يكون من
النقل بالمعنى **قوله** فكان لها تغيير وصف للعقد **قوله** فانه ان هذا ليس تغير الوصف
قال المصنف في الاضافة الى الدين يقع المقاصة **قوله** فان اخلج في البك
في صحة المقاصة في سنن الصورة فاعلم ان في الاضافة الى الدين لا يتعين له
ولهذا اذا تصادف ان لادين لا يبطل العقد كما يجي في كتاب لو كانه فكان الاطلاق
والتعقيد سواء فليقال **قوله** قال المصنف على ما بينه **قوله** قال لا اتقا اشارة الى قوله فكني
ذلك ليحوذ انتمى وفيه بحث **قوله** فاجوابه انه يدل على المقاصة وليس دفع
اه **قوله** لا اطلاق وترك التفصيل في موضع يحتاج اليه كفي لصحة الاستدلال
قوله ويقوى هذا الوجه **قوله** اي وجه الاصح **قوله** وهذا يشير الى ان الاستدلال

انما يتحقق عند عدم التغير **قول** تخلف في النهاية ثم اقول وجه الاشارة للاج
 عن حقا ثم قوله الى ان الاستهلاك اباي استهلاك المطلوب من النفقة او
 الصغر **قوله** يستقيم على قول محمد **قول** محمد لا يقول بان الكسار يوجب الفساد فكيف
 يستقيم ذلك على قوله فليت **قوله** لا نقول ان العقد يتا ولها بصفة التمنية
 الى قوله فلذا هذا **قول** ولا بد من التامل في الفرق من تخلف العصور وانقطاع
 الرطب حيث يعين البيع في الاول دون الثاني مع ان كليهما مرجع الوصل
 في العام الثاني **قال المصنف** اعادة **قول** لظاهر ان يقال لانه استعادة **قوله** لا
 استقراض المشي **قول** والا ولى عندى رجاء الضمير الى الاستقراض مطلقا
 فانه اعادة على سبق قيل باب لربوا او الى استقراض الفلوس **قوله** اعادة كما
 ان اعادة قرض **قول** اعادة يعني ابدى وسبج تفصيل منه البحث في العا
قوله وسبج استقراض المشي **قوله** وعندى ان يذكره المصنف قاي من الشكل
 الاول تقرره لان الاستقراض اعادة لا يمكن الانتفاع به الا باهلاك عينه
 كل اعادة كذلك موجبه رد العين معنى فكذا لانه لم يصرح بهذا القيد
 في الصغر على عماد اعلى فم الما طرين اما ما ذكره الشارح فلا يخفى عليك ما فيه
 سواء الارتباط **قال المصنف** قول محمد انظر **قول** قال الكاكي وفي بعض النسخ انظر
 للجائين انتهى والظاهر ان كونه انظر بجانب لقرض النسبة الى قول ابي حنيفة
قوله وهو ضرر بالمستقرض **قول** يعني وجوب لقيمة يوم القبض ضرر بالمستقرض
 فيه شي وكجوزان ليعال لمراد هو ضرره على بعض التقادير وهو ان لا يتبع بها
 حين كان قيمته من قيمة يوم القبض **قوله** بنصف درهم فلوس **قول** قوله فلوس
 نصف درهم او بدل **قوله** وبغيره فلوس **قول** وهو نصف السهل
قوله واذا رد على الدرهم **قول** الا ظهران يقال على دون الدرهم **قوله** فضل
 محمد **قول** في غير ظاهر الرواية عنه **قوله** كما لو قال يعني هذا الالف عبدا وبضعها
 واما من كثر **قول** الظاهر ان يقال يعني نصف هذا الالف عبدا وبضعها
 من كثر تكبر لفظ يعني **قال المصنف** ولو قال اعطيت نصف درهم فلوس **قول** قال
 ابن الهمام يجوز في فلوس كجرصة درهم والنسب صفة للنصف انتهى وكو

هذا هو الوجه في قوله
 لا يقول بان الكسار يوجب الفساد
 فكيف يستقيم ذلك على قوله فليت
 لا نقول ان العقد يتا ولها بصفة التمنية

على رواية الجوز ان يكون صفة للنصف واكثر على الجواز **كتاب الكفالة**
 قال الامام السرخسي في مبسوطه في باب كتاب الكفالة من كتاب الكفالة
 لو كتب الكفالة الى العا من كتاب في كفاية بنفس جل ولم يبين في كتابه ايهما
 بامره فانه لا يؤخذ به ذلك بمنزلة ما لو اقرانه كحل بغير امره وهذا لانه لو كحل
 بال بغير امره لم يكن عليه ان يحمله بذلك لانه التزم باختياره فكذا ذلك لو كحل
 بنفسه بغير امره انتهى **قوله** ينبغي على عدم جواز الكفالة **قول** فيه ان البناء على
 ممنوع فان اخضع اثبتة بالقياس على الكفالة بالمال بالامر كما مر **قوله** وكذا
 اذا عبره **قول** في صحة عطية تامل **قوله** لانه لا يعتبر بها عن اليد **قول** اي لاحقية
 ولا عرفا فلا يرد النقص بمثل قوله تعاقبت يدي ابي لب **قال المصنف** فان شرط
 في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه لانه احصاه اذ اطلبه في ذلك الوقت
قول لا قبله كما في له ين هو جل في ذلك يجوز ان يكون من باب لتنازع **قوله**
 وقال بعضهم لا يلتفت الى قول الكفيل **قول** وعلى القصة اليوم على سدا
قوله فتعارض الموصوفان **قول** فيه بحث لان الظاهر كونهم في مكان لتكفيل
 الاستصحاب فلا يعارض **قوله** فيه نظرا لانه لا يلزم من انتفاع الشرح **قوله**
 فيه تامل ثم ان الضمير في قوله فيه نظرا راجع الى ما في قوله فما ذكر في النهاية **قوله** وفي
 المقاصد لانه حاله حتى العبد **قول** معطوف على قوله بكر في حد القذف **قال**
 ولما ان يشبه البيع ويشبه الذراره **قول** تعليق النذر بالشرط صحيح **قال** في
 اذا قال ان كلمت فلانا فعلى ان تصدق بهذا الراهم فكلهم فلانا وعبد
 ان تصدق بها انتهى **قوله** قيل هذا من كلام شرح الى قوله روى هذا الحديث
 مرفوعا **قول** صاحب القيل هو الاثاني وقال في شرحه ولما في دفعه **قوله** قال
 بخلاف سائر الحقوق لانها لا تدرى بالثبوتات **قول** تامل في هذا التعليق
 ثبت المعلق **قوله** اي لثبوت القسار لا لاثبات المدعى **قول** الا ظر لا لثبوت
 ما في الدر **قول** لان ذلك وانما فيه لو كان وضع الجبس لا يستبان
 كما في التكفل وليس كذلك بل الجبس يكون للغير وما نحن بصدد ذلك وقد
 مرخا في الوصايا وغيره بان الاعتبار للموضعات الاصلية فلا حاجة الى ما ذكر

هذا هو الوجه في قوله
 لا يقول بان الكسار يوجب الفساد
 فكيف يستقيم ذلك على قوله فليت
 لا نقول ان العقد يتا ولها بصفة التمنية

في معرض الجواب مع استهالة على ما ينبغي فستأمل **قوله** ثم اذا سمع الحجة الكفاية
بجمل للدر **اقول** فحينئذ يكون لانها امر متعين فلتأمل **قوله** وقيل معنى كلامه **اقول**
الفاعل هو الكفاية **قوله** وورد من المسئلة هنا **اقول** انت خير بانه لا يدل
على وجه ايرادها في اثبات مسائل الكفاية بالنفس وهل المنتم بانه الا ذلك لكن
الظاهر ان المراد ان الكفاية بالنفس جارية في الخارج وان كان المقصود
من الشرح الكفاية بالخارج والامر من **قال المصنف** فيمكن ترتيب موجب العقد
عليه فيها **اقول** قال الالات في الضمير في عليه راجع الى الخارج وفي فيها
راجع الى الكفاية والامر من نتي والظاهر ضمير عليه للعقد وضمير فيها للكفاية
والامر من بالخارج **قوله** قيل في كلام المصنف ونشر مشوش **قوله** الفاعل
هو الاتعاني **قوله** لرجوعه الى ارام من له الطلب **قوله** فيه تأمل **قوله** ولما
ذلك **قوله** فيه بحث **قوله** وقيل لان المولى **اقول** فيه شيء ويندفع بقولنا فما
تأمل **قال المصنف** وما ذكر من الشروط في معناه ذكرناه **اقول** اي في معنى الامل
الذي ذكرناه وهو ان كل شرط ملائم لعقد الكفاية ايضا هنا كما ذكرناه لشارحه
به **قال المصنف** وكذا اذ جعل واحد منهما اجلًا **اقول** وكذا لا يصح التأجيل والمراد
كذا لا يتحقق الصحة والمعنى وكذا لا يصح التعليق على ان يكون المراد به التأجيل
على طريقة الاستخدام **قال المصنف** لان الكفاية لما صح تعليقها بالشرط **اقول** اراد
بالتعليق بالشرط التأجيل مجازا اي اجل متعارف **قوله** وجهالة المكحول له
قوله كما اذا قال من غصبته انت او قلته فاما كفيصل عنك **قوله** وهذا هو
الموجود **اقول** لاشارة الى كون الكفاية بيعا في حق الطالب فانه اذا كانت
الكفاية تمليكًا في حقته واصافة التمليك الى المستقبل لا تصح لم تصح واصافة
الكفاية الى المستقبل في القياس فحينئذ **قوله** فاعلم يصح هو التعليق **اقول**
بحوزان يقال فاعله ضمير التعليق مراد به التأجيل على طريقة الاستخدام
قال المصنف لانه اقرار على الغير ولا ولاية له **اقول** قال الزبيدي بخلاف ما اذا قال
ما ذاب لك على فلان فعلى فاقرب فلان على نفسه بالف مثلاً فانكرا لكفيل ما
حتى يبره ما اقر به المطلوب سخماً والقاس ان لا يبره شيء لما بينا

وجه الاستحسان انه مكمل بما يجب له عليه فبشرط الوجوب عليه فيما
يأتي بآي طريق كان وفي مسئلة الكتاب يقتل بما عليه في كمال فاذا خبر
الطالب والمطلوب ما عليه كاستها فلا يصيدق ما لم يعم البينة انتفى وفيه
بحث **قال المص** لانه قضى رنيه بامر **اقول** المراد امره المعهود **قوله** لان المراد
بالامر ما هو معتبر شرعا وما ذكرتم ليس كذلك **قول** فيه تأمل فانه لو لم يكن
معتبر لم يرجع على العبد بعد ما عتق ثم قوله لان المراد جواب لقوله ولا يفر
اه قوله لان المراد بالدين الصحيح **اقول** جواب لقوله ولا بما اذا قال لغرض **قوله**
كما يجب لال الطالب على الكفيل **اقول** فيه شيء فانه لا دين على الكفيل في المأخوذ
فلا بد من اعتبارهما **اقول** فيه تأمل **قوله** ان كان الصالح والكفيل بامر **قوله**
في وجوب كون الصالح ما ير تأمل **قال المص** براءة لا تستثنى الى غيره **اقول** الضير في
قوله لانه راجع الى ما في حق ابرائكم من البراءة والمعنى لان البراءة الكاملة
بابرائكم براءة لا تستثنى **قوله** فان كان الاول **اقول** يجوز ان ينعكس فتبين بطلان
الاول ما ذكره في وجه بطلان الثاني وبالعكس بل هذا **قوله** فيقيد
بحصيل المقصود **اقول** تأمل فان عدم الحصول ما ذكرنا لا يفرنا **قوله** وما لم يجب
عند المالك **قوله** الموصول عبارة عن الاعيان المضمونة **قوله** فان الواجب
عدم المنع **اه قوله** هو ايضا بعد تسليمنا فنعني ان يجوز الكفالة على ما ذكره بعض
مشايخنا **قوله** قبل وهذا ليس بصواب **قوله** القائل هو الكافي **قوله** وما ذكر في
الايضاح **اه قوله** وما ذكر مبتدأ وجزءه بحج بعد سطرين وهو قوله غير ذلك
اه قوله لان تسليم ما الزمة مقصور في الجملة **اه قوله** لعل المراد من قوله متيقن
في الجملة ان التسليم مقصور اما باعتبار رعيه او باعتبار رقمته ولا يستعمل
في الحمل على دابة مخيطة فليتأمل **قوله** لان نسخ كفالة المبسوط لم يتعد **اقول** في
من محذور فلا يرش تأمل **قوله** فانه يوجد في بعضها **اه قوله** فيه بحث **قوله** في
نسخ المبسوط **اقول** فنعني ان يطرح لفظ النسخ من البين والامر بين **قوله**
ومنع كونه الزما فقط **اقول** استدبانه عقد تبرع كالهبته والصدقة فلا
بد من لقوله **قوله** وبان الاقرار **اه قوله** في العطف تأمل **قوله** وظاهر قوله

بشرط القول يدل على سقوطه في منع الصورة **قول** لظهور مراده بذلك
 انه لا بشرط صرح القول بعد ما كفل لوارث بل كلفه امره قبل ذلك بقوله كفل
 عني ولا ادري كيف يذهب الي ذكره وفيه كفيلا انظم وعدم تجا ربه في الكلام
 على ما لا يخفى **قول** فمنهم من لم يصح ذلك لان الاجنبي غير مطالب بعصاة وسته
 لاني اكيوة ولا بعد موته **اه** **قول** بخلاف لوارث فانه مطالب بعد موت
 عنه لانتقال ملكه اليه وتعلق حق الطاب بركة احوال ان الوارث اذا كان
 مطالباً بعصاة دين المورث باعتبار تعلق الدين بركة وكون الوارث
 اقرب الناس حتى خلفه في ماله الفاضل عن حاجته فبالرأه الدين اولى بالدين
 به واكن حينئذ ترتيب موجب لكفالة بخلاف الاجنبي لانه لا يطالب بدنيه
 الا لزام اصلاً فيحقق حقيقة شرط صحة الكفالة لا يصح فافرقا وتعال
 ان يقول اذا كان الوارث مطالباً بدنيه في الكفالة كان فيه شبهة الكفالة
 عن نفسه فكان ينبغي ان لا يجوز كفالة فاذا جاز كفالة للوجين المذكورين
 في الكتاب فكفالة الاجنبي وهي سالمة عن هذا المانع اولى ان يصح قائل **قول**
 والقدرة انما تكون بنفسه وكلفه **اه** **قول** فيه شيء **قول** فليكن بما ذكرنا من الجواز
 في التقرره **اه** **قول** من انه صفة صافية اعتبارية لا معنى قائم بالذات وصفة
 الذات بها على الحقيقة حتى يلزم ما ذكرتم هذا ما ذكره في التقرره قبل باب صفة
 الحسن لما سوره في كلام مساهلة **قول** ولو اخرج الى سبيل الممانعة **اه**
 انت خير بان منع المقدمة التي اقيم الدليل عليها خارج عن الاداب وفيما
 بعده كذلك فان قوله لانه وجب بحق الطالبة اشارة الى دليل
 البتوت فليأت **قول** وذكر السند بقوله **اه** **قول** ذلك لقول دليل السند
 كما لا يخفى **قول** فاجواب ان قوله صلى الله عليه وسلم الزعيم عازم **اه** **قول**
 لوصح هذا لم يتم الاستدلال بحقيقة على صحة الكفالة بالنفس بهذا الوجه
 فليأت **قول** ولو كان كفالة لا جبر على ذلك **قول** في الملازمة كلام فان
 الاجبار موقوف على طلب الدين حقه **قول** واكن ان من قال ان الكفالة
 ضمنية الى ذمة لزمه القول بطلان الكفالة عن الميت لعدم ما ينضم

اليه **قول** لعلمهم يقولون بضعف لذمة بالموت كما ذكر في كتاب لا موصول
 انها تحرب **قول** فليس ان يرجع فيها **قول** لغير الموت في فيها راجع الى
 على ما ويل الدرهم **قول** واذا قبضه على وجه الرسالة فعلى ما تقدم من لا يخفى
اه **قول** يعني ما تقدم بنصف صحيفة وهو قوله واذا قبضه على وجه الرسالة
 فالرجح لا يطالب **اه** **قول** لان الدفع اذا كان لعرض لا يجوز **قول** قال لا
 وبما الدفع لعرض وهو ان يعير المدفع حقاً للعابض على تقدير اداء الدين
 من مال الكفيل انتهى وفيه شيء **قول** والرجح الكامل من ملكه طيب **قول** فالم
 مانع كما في مسألة الكر **قول** ويجوز ان يكون للكفيل والمضي كماله **اه** **قول** كما في
 شرح الاتفاق **قول** وعند أبي يوسف يطيب **قول** مخالف لما في شرح الكفر لذي
 اذا دفع اليه على وجه الرسالة لا يطيب الرجح بالاتفاق ولا يطيب التفصيل
 الا ان يكون عن أبي يوسف فيه روايتان **قول** وهو مذموم **اه** **قول** لوصح
 ذلك يكون الزاغة مذمومة ايضاً **قول** لعدم مطابقتها **اه** **قول** فيه بحث **قول**
 وان كان ضيعاً **اه** **قول** لا يخفى عليك ان حكمه بالضعف لا يوافق للمسئلة
 بعد سطرين ولعل تقدير ما بصيغة التبرير اشارة الى ذلك **قول** فلا دخل
 الكفالة بالشك لوصح هذا لم يتم الجواب في المسئلة التي مرت آنفاً كان
قول وليس في لفظ المص ما يدل على ذلك **قول** وليس فيه ما يان عنه **قول**
 او ما يعقبي **اه** **قول** لم يدعه ايضاً كما لا يخفى **قول** ومع غيبة الهسيل لا يصح الى
اه **قول** وليس في كلام المص ما يدل على ذلك ايضاً كما لا يخفى **قول** لكونه قضاء على
 العائنه **اه** **قول** قال الحاشي الشير يعقوب باسماً فيه ان القضاء على الغائب
 صحيح في مثل مسألة قال في الفصول العادية اذا ادعى رجل انه كفل من
 بما يدوب له عليه فاقرا المدعي عليه الكفالة واكره حتى واقام المدعي بنية
 انه داب على فلان كذا فانه يقضى في حق الكفيل كما ضر في حق العائنه
 حتى لو حضر العائنه واكره لا يلتفت الى كادته انتى ونحن نقول يمكن ان
 يحاب عنه بان يقال ان الكفيل يكون هناك حضماً بخلاف ما نحن فيه ونريد
 هذا الجواب ما ذكره العلامة الكالي في شرحه حيث قال لانه كفل بما قضى له

قوله لا بشرط صرح القول بعد ما كفل لوارث بل كلفه امره قبل ذلك بقوله كفل
 عني ولا ادري كيف يذهب الي ذكره وفيه كفيلا انظم وعدم تجا ربه في الكلام
 على ما لا يخفى قول فمنهم من لم يصح ذلك لان الاجنبي غير مطالب بعصاة وسته
 لاني اكيوة ولا بعد موته اه قول بخلاف لوارث فانه مطالب بعد موت
 عنه لانتقال ملكه اليه وتعلق حق الطاب بركة احوال ان الوارث اذا كان
 مطالباً بعصاة دين المورث باعتبار تعلق الدين بركة وكون الوارث
 اقرب الناس حتى خلفه في ماله الفاضل عن حاجته فبالرأه الدين اولى بالدين
 به واكن حينئذ ترتيب موجب لكفالة بخلاف الاجنبي لانه لا يطالب بدنيه
 الا لزام اصلاً فيحقق حقيقة شرط صحة الكفالة لا يصح فافرقا وتعال
 ان يقول اذا كان الوارث مطالباً بدنيه في الكفالة كان فيه شبهة الكفالة
 عن نفسه فكان ينبغي ان لا يجوز كفالة فاذا جاز كفالة للوجين المذكورين
 في الكتاب فكفالة الاجنبي وهي سالمة عن هذا المانع اولى ان يصح قائل قول
 والقدرة انما تكون بنفسه وكلفه اه قول فيه شيء قول فليكن بما ذكرنا من الجواز
 في التقرره اه قول من انه صفة صافية اعتبارية لا معنى قائم بالذات وصفة
 الذات بها على الحقيقة حتى يلزم ما ذكرتم هذا ما ذكره في التقرره قبل باب صفة
 الحسن لما سوره في كلام مساهلة قول ولو اخرج الى سبيل الممانعة اه
 انت خير بان منع المقدمة التي اقيم الدليل عليها خارج عن الاداب وفيما
 بعده كذلك فان قوله لانه وجب بحق الطالبة اشارة الى دليل
 البتوت فليأت قول وذكر السند بقوله اه قول ذلك لقول دليل السند
 كما لا يخفى قول فاجواب ان قوله صلى الله عليه وسلم الزعيم عازم اه قول
 لوصح هذا لم يتم الاستدلال بحقيقة على صحة الكفالة بالنفس بهذا الوجه
 فليأت قول ولو كان كفالة لا جبر على ذلك قول في الملازمة كلام فان
 الاجبار موقوف على طلب الدين حقه قول واكن ان من قال ان الكفالة
 ضمنية الى ذمة لزمه القول بطلان الكفالة عن الميت لعدم ما ينضم

کتاب الحوائی

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

[illegible][illegible]

اعطيت فلاناً من فضة فبها اشترى الدار
والى الخ

منه من اجله انما في غير الحلال قال النكاح

[illegible]

الحال على ما هو عليه
في هذا الموضع
والله اعلم
بما فيه

قوله واذا فرغتم احد الغابن

فما جازا **اقول** كما سيجي في كتاب المقاربة اجل بمعنى وكل فواجه قال العلما
 الكافي قبل الجاز لا يعارض الحقيقة فاحتمال الجاز لا يخرج من راداه حقيقة
 احب هذا مجاز متعارف فيمكن ان يخرج عن ارادة الخصم ولو لم يخرج
 كان محتملا فلا يدل على الاقرار انتهى وفيه تأمل **قوله** لما في الوكالة من فعل
اقول فيه شيء **قوله** والمطلقة الى قوله على نوعين حاله ونوحيه **اقول** قوله
 المطلقة مبتدأ وقوله على نوعين خبره **قوله** وقوله بخلاف ما اذا كانت مقيدة
 الى قوله بيان يجوزنا **اقول** قوله وقوله مبتدأ وقوله بيان كوازا خبره **قوله**
 قيل انما ورد من المسند اه **اقول** لعل صاحب النهاية والعدل علم
كتاب ادب القاضي
 في لطائف الاشارات في كتاب الرجوع من شهادة الكافي القاضي تاجر
 الحكم ثم عزل وعز انتهي قال الامام الرضوي في بسوطه وان طلع لعل
 ان يصطلح الخصمان فلا بأس بان يردحا ونحو تنفيذ الحكم بينهما
 ان يصطلحا حديث عمره قال ردوا الخصوم حتى يصطلحا فان فضل القضا
 لورث من القوم الضعاف وفي رواية وردوا الخصوم من ذوي الارحام
 ولا ينبغي له ان يردم اكثر من مرة او مرتين ان طلع في الصلح لان في الزيادة
 على ذلك ضرر الصاحب حتى وان لم يطع في الصلح انفذ القضا بينهم
 لانه انقلب لذلك وان انفذ القضا بينهم قبل ان يردم فهو في سعة من
 وليس يوجب عليه ردهم وانما الواجب عليه ما قلده من العمل والقضا
 بالجنة وقد اتى بذلك **قوله** لما كان اكثر المازعات اه **اقول** ما ذكره بعض
 اراؤه عقيب كتاب الدعوى وايضا كان ينبغي ان بين وجه التاخير عن
 الذي قبله على ما هو دأبهم **قال** قال الله تعالى انزلنا التوراة اه **اقول** ليس
 الالية دلالة على امره كل مرسل **قال** المص حتى يجمع في المولى **اقول** قال في
 الكفاية المولى على صيغة اسم المفعول يكون فيه دلالة على تولية الغير امام
 بدون طلبه وموالاتى للقاضي على ما سيجي ان شاء الله تعالى انتهى وفي وجه
 الدلالة نوع خفاء فانه يطبق عليه المولى وان طلبه **قوله** لا يطبق لتولية

هذا هو الوجه في قوله لا يطبق عليه المولى وان طلبه
 لان قوله لا يطبق عليه المولى وان طلبه لا يطبق لتولية
 لان قوله لا يطبق عليه المولى وان طلبه لا يطبق لتولية
 لان قوله لا يطبق عليه المولى وان طلبه لا يطبق لتولية

هذا هو الوجه في قوله لا يطبق عليه المولى وان طلبه
 لان قوله لا يطبق عليه المولى وان طلبه لا يطبق لتولية
 لان قوله لا يطبق عليه المولى وان طلبه لا يطبق لتولية

يدل على صيغة التفعّل فانما للتكليف الذي يستلزم الطلب **قوله** شرائط الشهادة
قوله اي شرائط او الشهادة على المسلمين وقوله شرائط فاعل لقوله يجمع
 تقدم في قوله حتى يجمع في المولى **قوله** لان كل واحد من القضا والشهادة
 في دلالة على الصغرى كلام نافع بما في النهاية من اعتبار الاشارة قال في النهاية
 هذا من قبل بيان حكم المرح اي مرجعها اصل واحد وهو ان يكون القاضي مسلما
 بالغ عاقل عاقل لا كاف في الشهادة لان ان يكون حكم القضا متبعا على حكم الشهادة
 وصاحف الشهادة اشارة عند الناس بعرف وصاف القضا باوصاف الشهادة
 بهذا الطريق ولان اصل الولاية مثبت باهلية الشهادة وكما لو لاية بالقضا
 وكما لو لم يكن مدون اصله فيصلح ان يكون اهلية الشهادة اصلا
 لاهلية القضا بهذا ولا الشهادة توجد بدون وصف القضا ولا يوجد
 القضا بدون وصف الشهادة فكانت ولاية القضا فرع الشهادة من
 الوجه فيصح هذا الكلام انتهى **قوله** لان ولاية القضا لما كانت اعم اه **اقول** هذا
 الدليل لا يثبت للكبرى الكلية **قوله** واكمل ولاية الشهادة **اقول** في يقع المرح
قوله او مرتبة عليها كانت اولى اه **اقول** في ثبوت الولاية في صورة الترتيب
 بحث كما لا يخفى لا يقال ان القضا بالشهادة لما كان مشروطا بها يكون
 شرط الشهادة شرطا لها بالطريق الاول لانه مشروطا بذلك المشروط لانه
 مخالطة لا يخفى **قوله** ولو قيل جاز عندنا عليه على ان عدالة ليست من شرائط
 الشهادة ننظر الى اصل ذلك لغير الذين شهد لهم النبي صلى الله عليه وسلم
 بالحرة والى ظاهرها حال المسلم في غيرهم **اقول** فيه ان ما ذكره لا يدل على ان
 العدالة ليست من شرائط الشهادة بل على عكس ذلك فاعلم نعم يدل على عدم
 اشراط التعديل ولا يفيد كمال العدالة الظاهرة المعلنة فاعلم فانه
 لا يوجب ان يكون ما ذكره مني جواز قبول شهادة العاصق **قوله** وهذا بعض
 لغو ذاك اه **اقول** ثم كما لا يخفى فان قضاؤه فيما ارتشى على نفسه والقضا
 على الله تعالى فلا يكون ما فعله قضا **قوله** وهذا اشارة الى ان استحقاق
 دون الغزل هو ظاهر المذهب وروى عن كرخي انه ينزل البسوق الى

هذا هو الوجه في قوله لا يطبق عليه المولى وان طلبه
 لان قوله لا يطبق عليه المولى وان طلبه لا يطبق لتولية
 لان قوله لا يطبق عليه المولى وان طلبه لا يطبق لتولية
 لان قوله لا يطبق عليه المولى وان طلبه لا يطبق لتولية

قول الظاهر اسقاط ان في قوله الى ان آية ثم اقول وعلى الاول يدل عبارة الكافي
 حيث قال ولو كان القاضي عدلا ففسد بالخذ الرشوة او غيره لا ينزل ويستحق
 الغزل في ظاهر الرواية انتهى **قوله** ويجوز ان يكون اشارة الى ذلك **قوله**
 سابقا ما ذكر **قوله** والا لاول لظهور لقوله اه **قول** فيه تأمل لحفظه دلالة ما ذكره
 الاطرية **قوله** وقيل هذا با على ان الاماين يزهد ويقض **قول** فيه بحث
قوله والا لاول ثابت **قول** يعني قوله البقاء اسهل **قوله** واما عابده **قول** في
 امتناع الكاح لما يشهد **قوله** ويجوز الشروع في السببة **قوله** كما اذا جرح
 الواسع في البعض الشايع واستحق البعض الشايع **قوله** واما بنسب القضاء الى
قول اذا كان عدلا وقت العقيد **قوله** ويجعل ان يكون المراد به من لا يحفظ شيئا
 اه **قول** فيه بحث فان مقصود التشبيه بالبحري ان يراو باكمال غير المجتهد لاسيما
 يحفظ شيئا من اقوال الفقهاء **قوله** ولا قدرة ووف العلم ولم يقل دون لا
قول لعل المراد بالعلم هو العلم العمود اعني العلم بالاحكام الشرعية من اوتبها
 التفصيل بقرينة المقام **قوله** وبشبهه بالبحري **قول** يعني شبهة المص على ما وجد
 بعض النسخ بعد قوله وول العلم فصار كالحري فانه لا يصلح بحري غيره **قوله**
 فانه يدل على ان الاجتهاد ليس بشرط **قول** الكلام في صحة ولا يفسد
 الجمل **قوله** ولا يلتفت الى ما قيل انه خارج عن المدونة **قول** وقد مر في باب
 الاحكام من كتاب الحج **قال المص** وحاصله ان يكون صاحب حديث له معرفة بآية
قول قوله له خبر بعد خبر ويجوز ان يكون حالا وان يكون مفعول سواولي
قوله من عرف وعادة **قول** للتجيز والتعبير **قوله** وتقاطي المعين **قول** الى استقرار
 فان الصيغ باي جواز له عدم المكان معرفة المساواة فيه لعدم معرفة ما
 دخل في كل هذا من لآ **قوله** وقال النبي انا انزلنا اليك الكتاب بالحكمة
 من التناسل **قول** فيه تأمل **قوله** فكان بياض **قول** سبق من اشرح في اول
 فصل الفيل ان قوله من قال كلمة لا يابس تشتمل فيما يكون تركه اولى
 بحري على عموم **قوله** كليا يعبر الى خول شرط اي وسيلة الى مباشرة البقي **قوله**
 فيه بحث فان شرط مباشرة البقي على ما ذكره ليس له خول في القضا فلا يلزم

في قوله لا ينزل ويستحق الغزل في ظاهر الرواية انتهى
 في قوله ويجعل ان يكون المراد به من لا يحفظ شيئا
 في قوله ولا يلتفت الى ما قيل انه خارج عن المدونة
 في قوله وقال النبي انا انزلنا اليك الكتاب بالحكمة

المشروح ولا بعد ان يدعى كون الدخول شرطاً لصحة ق ترفعه عليه مل **قوله**
 الا يرى ان ابا حنيفة **قوله** فيه ان قصة ابي حنيفة لا تدل على جواز الدخول
 فيه ولو لم يكن الا يرى انه اكر عليه ولم يدخل **قال المص** الصحيح ان الدخول فيه
قول فالحديث محمول على اكل الجازا والطالب **قوله** لانه قد يحكي طه فيما اجتهد
 لا يوفق له اذا اجتهد **قوله** فيه بحث فان المجتهد اذا اخطأ ثاب عندى لا صواب
 لقيل لعله سخط طه اي طه قبل الدخول في القضا بانه يقتضي باجتي لعله سخط طه
 يظهر الطبع الكامن الذي كان غافلاً عنه وغير ذلك من الغضب والغضب
 والميل الى بعض الاشياء واخوف **قوله** ان كان السلطان بحيث لا يغفل عنهم
قول اي لا يغفل انفسهم بن الناس كما ينبغي **قوله** احراز اعني يقول الروا
 اه **قول** ويجعل ان يكون احراز اعني طه معاً واية استعلاء **قوله** والا لا يفيد **قوله**
 يعني فانه تها المطلوبة منها **قوله** لانها تؤول اليها بالتذكر **قوله** لم يذكر البنية لان
 عندنا قيم البنية هي البنية لا الكتاب بشرع كجاء صورة التذكر فانه لما كان
 سبباً للتذكر الذي هو حقيقة جعل جهة قتال فان في عبارة اليها نوع نبوة على
 ولكن لا مرسل ولكن بقي منها بحث لان البحث بالتذكر انما يكون بالنسبة الى
 القاضي الذي وضعها فيها وقعت كحادثة بين يديه فلا فائدة في تسليم القاضي
 اكد يد اياها **قوله** لانه ملكه او ملكه اه **قول** لو اقر على قوله لانه ملكه لاسيما
 الصورتين وانما ذكر قوله او ملكه تنبها على طريق تلكه اذ ربما يخفى على بعض
 الافهام قتال ثم قوله لانه ملكه اي في الثاني وقوله او ملكه اي في الاول **قوله**
 وهذا السؤال في سوال المقول **قوله** او سوال امنية فالسوال هنا مضاف
 الى مفعوله **قوله** قيل قوله وهذا السؤال لكشف كمال يدل على ان السؤال محقق
 الاستعلام **قوله** ولا بعد ان يكون السؤال بمعنى الاستعطاء اي يستعطيان
 القضا المعقول نوعاً من كراهة فتقوا آخر بعض مثلاً يستعطيان او لا يخط
 السجلات ثم حريط الصكوك وعلى هذا ومعنى هذا السؤال لكشف كمال
 اي الاستعطاء على هذا الوجه ويؤيد كونه بمعنى الاستعطاء قوله ومن قبله
 القضا لبيان ديوان فافهم **قوله** شيئاً منسوب **قول** يعني منسوب

في قوله لا ينزل ويستحق الغزل في ظاهر الرواية انتهى
 في قوله ويجعل ان يكون المراد به من لا يحفظ شيئا
 في قوله ولا يلتفت الى ما قيل انه خارج عن المدونة
 في قوله وقال النبي انا انزلنا اليك الكتاب بالحكمة

المصلحة **قوله** لان الما قاره في الواجد كل عرض له **اقول** قال صاحب البديع قال
في الواجد كل عرض وعقوبة انتهى فليس من علم انه اجد قلنا من جعل
فان الظاهر ان لو لم يعلم سياره لم يحسبه **قال المصنف** لم يقبل قول المعزول عليه لا بنية
اقول فيه تباح لظهور ان النية لا قول المعزول **قوله** فان لم يحضر كل
خضمه **اقول** يعني بعد النداء **قوله** على سجي **اقول** في فصل القضاء بالمواريث
من هذا الكتاب **قوله** فان اثنى العايب ثابت يتعين **اقول** اطلاق القبيح على
ثبت نظر الى الظاهر ليس على الحقيقة كما لا يخفى **قوله** ثم يمتنع فيه للكتاب وقاره
وتسلم الى المعزول **اقول** يعني تسليم القيمة **قوله** وهو المذكور في الكتاب ولا **اقول**
فيما لم فان المذكور في الكتاب ولا لا اختصاص بما ذكره بل يعنى الصور للآخر
ايضا **قوله** وروى عن ابي حنيفة انه قال والمسجد الجاني اول **اقول** يعني قال
المسجد مطلقا على الكلام السابق **قوله** فليكن الشا سوالي **قوله** مكره لانه عا
قوله فليكن الشا سوالي **قوله** مكره لانه عا
وهو ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس جلالة **اقول** وقد ذكر ذلك
المصنف في اول كتاب كذا **قوله** فسماه تحييا **اقول** حسن تحييا والله تحييا
الجمع قال في العا من تحييس كحفظ انتهى قال في النهاية التحييس هو التحييس
وروى بفتح الياء هو موضع التحييس وهو الذي اختاره في المغرب بالكسر
المعنى **قوله** فقال بعضهم كل دين ازمه بعقده **اقول** لعقد قول يكون له
في المستقبل فلا عقد في صورة التقاطي فلهذا قال بل القدوى ما اترى بعقد
ما لزم بدلائل ما قال **قوله** يعني ضمان الغصب **قوله** فيه ان ضمان الغصب
دين لزم بدلائل ما حصل في يد غيره فوجد فيه دليل لسيار فبين ان يكون
قول المدعي كما صح به في البديع وجوابه ان وضع المسئلة فيما اذا ثبت
المعصية او غصبه منه عند القاضي وما في البديع فيما اذا باعه لاخر شيئا **قوله**
والمدعي يبيع عارضا **اقول** ولا يخفى ان العارض ثبت بدليله الذي ذكره
انما والاصل بقاءه حتى يظهر خلافه **قوله** ولم يعرف قدرته على القضاء **اقول**
بل علم باقداره على التزامه باختياره **قوله** فلا نه جعل القول قول الزوج **اقول**

قوله لان الما قاره في الواجد كل عرض له
قوله في الواجد كل عرض وعقوبة انتهى
قوله فان الظاهر ان لو لم يعلم سياره لم يحسبه
قوله في تباح لظهور ان النية لا قول المعزول
قوله فان لم يحضر كل خضمه
قوله على سجي
قوله في فصل القضاء بالمواريث
قوله فان اثنى العايب ثابت يتعين
قوله اطلاق القبيح على
قوله ثبت نظر الى الظاهر ليس على الحقيقة
قوله ثم يمتنع فيه للكتاب وقاره
قوله وتسلم الى المعزول
قوله يعني تسليم القيمة
قوله وهو المذكور في الكتاب ولا
قوله فيما لم فان المذكور في الكتاب ولا لا اختصاص
قوله ايضا
قوله وروى عن ابي حنيفة انه قال والمسجد الجاني اول
قوله المسجد مطلقا على الكلام السابق
قوله فليكن الشا سوالي
قوله مكره لانه عا
قوله وهو ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله المصنف في اول كتاب كذا
قوله فسماه تحييا
قوله حسن تحييا والله تحييا
قوله الجمع قال في العا من تحييس كحفظ انتهى
قوله قال في النهاية التحييس هو التحييس
قوله وروى بفتح الياء هو موضع التحييس
قوله وهو الذي اختاره في المغرب بالكسر
قوله المعنى
قوله فقال بعضهم كل دين ازمه بعقده
قوله لعقد قول يكون له
قوله في المستقبل فلا عقد في صورة التقاطي
قوله فلهذا قال بل القدوى ما اترى بعقد
قوله ما لزم بدلائل ما قال
قوله يعني ضمان الغصب
قوله فيه ان ضمان الغصب
قوله دين لزم بدلائل ما حصل في يد غيره
قوله فوجد فيه دليل لسيار فبين ان يكون
قوله قول المدعي كما صح به في البديع
قوله وجوابه ان وضع المسئلة فيما اذا ثبت
قوله المعصية او غصبه منه عند القاضي
قوله وما في البديع فيما اذا باعه لاخر شيئا
قوله والمدعي يبيع عارضا
قوله ولا يخفى ان العارض ثبت بدليله الذي ذكره
قوله انما والاصل بقاءه حتى يظهر خلافه
قوله ولم يعرف قدرته على القضاء
قوله بل علم باقداره على التزامه باختياره
قوله فلا نه جعل القول قول الزوج

لا يخفى ان ما ذكره معاملة مشا وما اشترك لفظا لسيار والعصار بين الغنيين
المراد بالسيار في قولهم وقدمه على التزامه باختياره دليل لسيار هو القدرة
على الايقان ولا كذلك المصنف **قوله** انها باشر عقد الكفاي والاعتاق **اقول**
وانت خير بان الالتزام في صورة الاعان موقوف على ثبوت سيار الحق
فلا يدل الاعان بجوا على الالتزام فلا نقض **قوله** بدل المراء **قوله** الطاهر
بدل النقة **قوله** فعلم ان الصحيح هو القولان الاخران **اقول** كيف يجتمع
على الصحة وهما متنافيان الا ان يقال المراد ان الصحيح لا بعد وهما لا ان
منها صحيح **قوله** اي النقة على ما قيل لا اتفاق ليس بين مطلق بل في معنى
الصلة **اقول** الاتفاق لا يكون دينا فلا وجب لهذا التأويل والا صواب
يقال على ما روى الدين وان يرجح الضمير الى كل من النقة وضمان الاتفاق
وقد تقدم ان الدين الصحيح **اقول** اي في الكفالة **قوله** وروى عن التقي
بشرن او ثلثة بشر **اقول** **قوله** بشر متعلق بمقد **قوله** وفي بعض الشروح جعل
قوله يعني بعد معنى المتعلق بقوله حتى سبيله فقال المفهوم من
انه لا تخليته ما لم تمض المتة وليس كذلك الى قوله وعلى ما ذكرنا لا ريد
عليه شئ من ذلك **قوله** المراد من البعض هو الاتفاق وسيظهر جواب
اتفا بان ما في الكتاب على رواية الاصل فاندفع الاشكال على ان
الاغنيا يكون بالبنية وعدم الظهور لا يلزم ان يكون بها فالمراد على
سبيله بخروج عدم ظهور المال على ما يفهم من الشرطية فافهم وقوله
اصحابا ذكره وفي نسخ ادب لغا وقالوا او اذا امت اعسان اخرجه من
الحبس ثم فانه يفهم ما ذكره ايضا انه اذا لم يظهر له مال قبل مضى المتة لا
كله **قال المصنف** ولا يقبل في رواية **اقول** وهذا اذا كان امره مشكلا او
غير ظاهر من الكسب والا فلا يحس **قوله** وهذا الكلام يعني المنع عن طاعة
المدعيون **اقول** لعل الصواب يعني عدم المنع كما لا يخفى **باب كتاب الكافي**
القاضي **قوله** ليحكم المكتوب ليه بها **قوله** وما يفعله القضاة من ارسال
عليه مع المدعي الى القاضي الكاتب فاطلب ذلك منهم فلعلم مستند فيه

قوله لان الما قاره في الواجد كل عرض له
قوله في الواجد كل عرض وعقوبة انتهى
قوله فان الظاهر ان لو لم يعلم سياره لم يحسبه
قوله في تباح لظهور ان النية لا قول المعزول
قوله فان لم يحضر كل خضمه
قوله على سجي
قوله في فصل القضاء بالمواريث
قوله فان اثنى العايب ثابت يتعين
قوله اطلاق القبيح على
قوله ثبت نظر الى الظاهر ليس على الحقيقة
قوله ثم يمتنع فيه للكتاب وقاره
قوله وتسلم الى المعزول
قوله يعني تسليم القيمة
قوله وهو المذكور في الكتاب ولا
قوله فيما لم فان المذكور في الكتاب ولا لا اختصاص
قوله ايضا
قوله وروى عن ابي حنيفة انه قال والمسجد الجاني اول
قوله المسجد مطلقا على الكلام السابق
قوله فليكن الشا سوالي
قوله مكره لانه عا
قوله وهو ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله المصنف في اول كتاب كذا
قوله فسماه تحييا
قوله حسن تحييا والله تحييا
قوله الجمع قال في العا من تحييس كحفظ انتهى
قوله قال في النهاية التحييس هو التحييس
قوله وروى بفتح الياء هو موضع التحييس
قوله وهو الذي اختاره في المغرب بالكسر
قوله المعنى
قوله فقال بعضهم كل دين ازمه بعقده
قوله لعقد قول يكون له
قوله في المستقبل فلا عقد في صورة التقاطي
قوله فلهذا قال بل القدوى ما اترى بعقد
قوله ما لزم بدلائل ما قال
قوله يعني ضمان الغصب
قوله فيه ان ضمان الغصب
قوله دين لزم بدلائل ما حصل في يد غيره
قوله فوجد فيه دليل لسيار فبين ان يكون
قوله قول المدعي كما صح به في البديع
قوله وجوابه ان وضع المسئلة فيما اذا ثبت
قوله المعصية او غصبه منه عند القاضي
قوله وما في البديع فيما اذا باعه لاخر شيئا
قوله والمدعي يبيع عارضا
قوله ولا يخفى ان العارض ثبت بدليله الذي ذكره
قوله انما والاصل بقاءه حتى يظهر خلافه
قوله ولم يعرف قدرته على القضاء
قوله بل علم باقداره على التزامه باختياره
قوله فلا نه جعل القول قول الزوج

قوله لان الما قاره في الواجد كل عرض له
قوله في الواجد كل عرض وعقوبة انتهى
قوله فان الظاهر ان لو لم يعلم سياره لم يحسبه
قوله في تباح لظهور ان النية لا قول المعزول
قوله فان لم يحضر كل خضمه
قوله على سجي
قوله في فصل القضاء بالمواريث
قوله فان اثنى العايب ثابت يتعين
قوله اطلاق القبيح على
قوله ثبت نظر الى الظاهر ليس على الحقيقة
قوله ثم يمتنع فيه للكتاب وقاره
قوله وتسلم الى المعزول
قوله يعني تسليم القيمة
قوله وهو المذكور في الكتاب ولا
قوله فيما لم فان المذكور في الكتاب ولا لا اختصاص
قوله ايضا
قوله وروى عن ابي حنيفة انه قال والمسجد الجاني اول
قوله المسجد مطلقا على الكلام السابق
قوله فليكن الشا سوالي
قوله مكره لانه عا
قوله وهو ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله المصنف في اول كتاب كذا
قوله فسماه تحييا
قوله حسن تحييا والله تحييا
قوله الجمع قال في العا من تحييس كحفظ انتهى
قوله قال في النهاية التحييس هو التحييس
قوله وروى بفتح الياء هو موضع التحييس
قوله وهو الذي اختاره في المغرب بالكسر
قوله المعنى
قوله فقال بعضهم كل دين ازمه بعقده
قوله لعقد قول يكون له
قوله في المستقبل فلا عقد في صورة التقاطي
قوله فلهذا قال بل القدوى ما اترى بعقد
قوله ما لزم بدلائل ما قال
قوله يعني ضمان الغصب
قوله فيه ان ضمان الغصب
قوله دين لزم بدلائل ما حصل في يد غيره
قوله فوجد فيه دليل لسيار فبين ان يكون
قوله قول المدعي كما صح به في البديع
قوله وجوابه ان وضع المسئلة فيما اذا ثبت
قوله المعصية او غصبه منه عند القاضي
قوله وما في البديع فيما اذا باعه لاخر شيئا
قوله والمدعي يبيع عارضا
قوله ولا يخفى ان العارض ثبت بدليله الذي ذكره
قوله انما والاصل بقاءه حتى يظهر خلافه
قوله ولم يعرف قدرته على القضاء
قوله بل علم باقداره على التزامه باختياره
قوله فلا نه جعل القول قول الزوج

مسجى في هذا الكتاب والنهاية وغيرهما في شرح قوله ولا بقضي القاضي
 على الغائب **قوله** والافلا **قول** بان كان ما اختلف فيه الفقهاء **قوله**
 احيى بان الاشارة الى الحكم شرط **قول** فان قيل اذا كان شرطاً ينبغي ان
 لا يجوز بدونه فلو جوزنا استحقاقنا على خلاف القياس **قال المصنف** لا قبل الحكم
قول اي لا يعمل به لانه لا يخلو لخالف مسجى من قوله فاذا سلمه **قوله**
 الا يرى انه لو قضى بالشهادة **اقول** في هذا التفسير بحث فان صحة التقضا
 امر والارام بعد ما يكون بها ايضاً **قوله** قيل قد يشترط **قول** في وجه الا
 حقا لا يخفى **قوله** في حق لزوم الفقهاء بينة **قول** على كونه رسول تعالى
قال المصنف ويسلم اليهم **قول** قال في النهاية اي الشهود وعمل الفقهاء اليوم
 انهم يسلمون المكتوب الى المدعى وهو قول في يوسف وهو اختيار الفتوى
 قول شمس لانه وعلى قول في حقه يسلم المكتوب الى الشهود وكذا وجدت
 بخط مسجى روايتي ثم قال واجمعوا في المسئلة ان الاشارة لا يصح ما لم يعلم
 الشاهد ما في الكتاب ما حفظ من المسئلة فان الناس عاينوا وانما
 ذلك انتهى **قال المصنف** واذا وصل الى القلم لم يقبله الا بحضرة الحكم **قول** وفي
 المحطاه لو قبل الكتاب من غير حضرة حقه جاز ولو سمع البينة على ان هذا الكتاب
 كتاب القلم من غير حضرة حقه لا يجوز بحضرة الحكم شرط قبول البينة على الحكم
 لا شرط قبول الكتاب انتهى وفيه ايضا الاولى ان يكون الفسخ بحضرة الحكم وان
 فتح غير محضر منه جاز انتهى **قوله** لما فرغ من بيان الاحكام المتعلقة بكتاب القلم
 الكاتب شرح في بيان المسئلة بجانب المكتوب اليه **قول** وانت خير ان قوله
 ولا قبل الكتاب لا يشهد به رجلين او من لا يحكم المتعلقة بالمكتوب اليه و
 جوابه ان قوله لا قبل على بناء المفعول والمقبولية وعدمها من حكم الكتاب
قوله فاما اذا لم يكن شرطاً **قول** كما هو مذهبنا في حقه على مسجى في النهاية
قوله وقد استدلل على ذلك **قول** قوله وقد استدلل اي بوجه آخر وقوله
 على ذلك اي على اشراف العدول **قول** بان فكنا كاتم نوع عمل من الكتاب
قول لا يخفى عليك عدم تكرر حد الاوسط فان الباء في الصغرى للملابسة

في هذا الكتاب والنهاية وغيرهما في شرح قوله ولا بقضي القاضي
 على الغائب قوله والافلا قول بان كان ما اختلف فيه الفقهاء قوله

وفي الكبرى المسببة وايضا للقلم لعدم الاشراف منع الكبرى فليتل قوله وقوله
 لان فكنا كاتم اه **قول** فيه تامل **قوله** بخلافنا اذا كتب بمذاهب كل من يعمل
قول قال ابن البهام في شرح قوله ولا قبل الكتاب و اجازة ابو يوسف ايضاً
 قال في حكاية وعليه عمل الناس اليوم انتهى **مفضل** **قوله**
 والاولى ان يجعل هذا فصلاً الى قوله وهذا افضل آخر **قول** نعم هذا افضل
 في ادب كتابه لكن الفصل من الفصل باب كتاب القاضي الى القاضي دون
 لو يرد عقيب الفصل الاول كالحاج الى سبب ذلك قاله صاحب النهاية **قوله**
 وقيل اراد به الى قوله وقفاً وما استقام ومن شهادتهما **قول** لقلم صاحب
 النهاية وفيه تامل **قال المصنف** بخلاف لما مورباً به اجمعه **قول** في الكافي مطلقاً
 انتهى اي مطلقاً عن لادن بالاختلاف **قوله** وان الحكم الذي اذن له القاضي
 اه **قول** القبول على الجواب الثالث **قوله** فيكون الموصى راضياً **قول** كلامه
 مصاحبه **قوله** وقيل القاضي يملك التوكيل والايضاً اه **قول** المذكور في القاضي
 ان القاضي لا يملك نصب الوصي اذ لم يكن ذلك مكتوباً في منشوره فلما يخرج
 الى الفرق **قوله** والتعليق المذكور في التعليق بحري فيما **قول** نفي قوله لا يملك
 الفقهاء دون **قوله** وهو تعليق الاستسنا **قول** فيه بحث بل هو اشرع من
 الاحكام المحالفة للكتاب ولسنة والاجماع لكنها مستندة الى دليل قوي من
 ملك المسئلة ايضاً قال في الكتاب بان يكون قولاً لا دليل عليه اي لا دليل يعتمد عليه
 انتهى فليتل **قوله** اذا لم يعلم بوضع الاجتهاد اه **قول** انت خير بانه لا دلالة في عبارة
 الجامع على كونه عالماً باختلاف ما مفاده ان ما اختلف الفقهاء فيه في نفس الامر
 قضى القاضي بذلك الذي اختلف فيه عالماً بانه مختلف فيه اولاً فانه اعم من كونه
 عالماً نعم ربما يفيد كون الثاني عالماً باختلاف وليس الكلام فيه بل في القاضي
 الاول قائل **قوله** ورواية القدوري ساكتة عن القاذرين جميعاً **قول** عبارة
 القدوري اعم من قولنا اذا كان موافقاً لاه او مخالفاً وليس في عبارة
 الجامع الا التفسير على اذا كان مخالفاً ويعلم حال الواقعة بالاولوية كما ذكره
 الا انه لا مثبت بهذا القدر والاولوية عبارة اجماع من عبارة القدوري فينبغي

في هذا الكتاب والنهاية وغيرهما في شرح قوله ولا بقضي القاضي
 على الغائب قوله والافلا قول بان كان ما اختلف فيه الفقهاء قوله

قول لان اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول في ان كلا منهما يحمل الخطا **قول** فيه
 اعتقادنا لمذهب غيرنا خطا يحمل الصواب ومنه سبنا صواب يحمل الخطا فكلما
 الثاني كالاول عندنا **قول** ويؤيد ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى قوله
 يزيد بن ثابت روى الى اخراجه **قول** قال ازيق وقد صح ان عمر بن الخطاب
 لما كثر اشغاله قلة القضاء اباه الدرداء من منة وساق القصة **قول** وان كان
 عامه افضيه روايتان **قول** قال النسفي في الكافي وفي الصوري في اقصي
 محل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك بل يرى خلافه فيفقه عند ابي حنيفة رحمه الله عليه
 الصوري انتهى قال ابن العماد الوجه في الزمان ان يعنى بقوله لا يتكلم
 لمذهبه عند الايعظه الا لى بطل لا الفعل جميل ثم قال واما الناس في
 المقلد ما قلده الا ليحكم بمذهبه لا يذهب غيره هذا كله في القاضي المجتهد واما
 المقلد واما ولا يحكم بمذهب في خيفه مثلكا فالحال فيكون معونه
 بالنسبة الى ذلك حكم انتهى **قول** بطريق الاولي **قول** وجه الاول
 التقديرون لى بطل بخلاف النسيان **قول** لان كذا **قول** انما
 ان يعطى منى **قول** لانه يترجى **قول** لى من وجه **قول** اذا دخل بها لا يكل **قول**
 لوجوبها لى كالمسكوت اذا وطئت بشرة **قول** قلنا اذا كانت شرطاً
قول فيه تامل ثم انظر ان يقال اذا كان بدل قوله اذا كانت **قول** وبما
 مفيداه **قول** ومن هذا يعلم وجه ما يعمله قضاء زمانا حيث يرسلون
 المدعى عليه مع المدعى الى القاضي الكاتب اذا طلبه كمنهم **قول** والصغير الثاني
قول فيه بحث فان اجملة بعض يحمل صفة الا ان لا يراد بصغير النان ما هو
 المصلح **قول** ويجوز ان يتاخر ان وشبهه في وجه القضاء واعلى الثاني **قول**
 واثق بصغيره في الاول والامار قبل الذكر جاز في باب التنازع الا ان
 تنازع الحرف والفصل في اسم بعد ما يحتاج الى البيان **قول** وعن حديث من
 بان رسول الله صلى الله عليه وسلم **قول** ولانه لم يكن قضا واما كان قوله
قول وفيه خلاف ابي يوسف فانه يقول **قول** وفيه تامل **قول** واعلم ان
 احكامه **قول** كانه يشير الى ان المضاف مقدر قبل قوله ومن يقوم مقامه

قوله لان اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول في ان كلا منهما يحمل الخطا
 قوله وفيه خلاف ابي يوسف فانه يقول قوله وفيه تامل قوله واعلم ان
 احكامه قوله كانه يشير الى ان المضاف مقدر قبل قوله ومن يقوم مقامه

وقيم من يقوم **قول** والقضاء فيما على احكامه **قول** خبر فان كان في قوله
 فان كان سببا لازما الى آخره المتقدم عليه سببا سطر تحبنا **قول** والتوقف
 ان كونه من جانبين **قول** فيما مل **قول** واخرج المصنف الى قوله كالاوصى
قول في شي فان كاف التشبيه يدل على ذكره **قول** وبكت المسك لاجل ذكره
 الحق اه **قول** فيه اشارة الى ان انتصاب ذكر الحق كونه معقولا لا بكتب
 ان قوله ذكر الحق علم للمصنف كما يفهم من قول المصنف في اخره ما مل شتى
باب التحكيم قول وعموم ولاية القاضي **قول** المراد بعموم ولاية القاضي
 هو تقدير الحكم الصادر عنه اي غير المتخاصمين كما في صورة الفصل خطا واما لا
 يجب ان يكون مولى على اعدا كثيرة من الناس فانه قد يفوض اليه الحكم في
 واصل من الشخصين المعين كما لا يخفى الا انه يمكن ان يقال لا يطلق اسم القاضي
 لمثل ذلك المولى كما يعلم من بسوط **قال** المصنف في اهلية القضاء **قول** في
 المحيط بشرط ان يكون الحكم اهلا للشهادة وقت الحكم ووقت الحكم جميعا
 ان اذا لم يكن اهلا للشهادة وقت الحكم وصار اهلا للشهادة وقت الحكم
 كان الحكم عدا فاعتق وحكم لا ينفذ حكمه هكذا ذكر صاحب الاقضية في الاقضية
 الشيخ الامام شيخ الاسلام في شرح كتاب الصلح وقد ذكر ما مسئلة في فصل العقيد
 والعزل بخلاف هذا انتهى المذكور في فصل التقليد هو ان اذا استقضى البصير ثم ادرك
 ليس ان يقضى بذلك الامر في باب بركة من صلوة المشتق رواه ابراهيم عن محمد
 اذا استقضى ثم عتق كان له ان يعقضى بذلك الامر انتهى واشترط اهلية الشاهد
 وقت التحكيم والحكم المذكور في معراج الدراية والبناء ايضا **قول** ولا يجوز حكم
 والعبادة **قول** في المحيط ويجوز حكم المكاتب البصري المادون كما يجوز حكم
 انتهى وفي شرح الكافي في المعنى يجوز حكم المكاتب والعباد المادون كما هو
 في النهاية ومن قبيل اصافة المصدر الى الفاعل شاك انتهى فلا مخالفة كما توهم
 ثم قوله حكم الكافر من قبيل اصافة المصدر الى المفعول يقال حكمه اي فوض الحكم
قول فلا يجوز حكم الكافر والعبدة الذي **قول** المراد بالكافر ما عدا الذي
 المعاملة **قول** وعلى هذا يسقط ما قيل من جنى ان لا يصح الاخراج الا باتفاقهما

قوله وان اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول في ان كلا منهما يحمل الخطا
 قوله وفيه خلاف ابي يوسف فانه يقول قوله وفيه تامل قوله واعلم ان
 احكامه قوله كانه يشير الى ان المضاف مقدر قبل قوله ومن يقوم مقامه

الكل من كل كما مر **قول** فيه ما مر **قوله** لا يصح **اسما** **قوله** مطلقا او اذا
 كان دخوله في المشي منه تباعا مقصودا والشيء في مستم ولا كذا لك فما نحن فيه
 والاول ممنوع **قوله** فلا بد من كج **قوله** كيف يقبل حجة وهو ما قضى دعوى
 اصل في جوابه **قوله** فان العزم والنقل **قوله** النقل قد يكون بالامر للعظام
 لنفسه وبغيره والامر في مكانه **قال المصنف** ولما ان التوفيق ممكن لان غير الحق
 قد يقضى وبغيره **قوله** مخالف لما سياتي في الاقرار في تعليل كونه
 قضيتكما اقرار **قوله** وكذا اذا قال ليس على شيء قط لان التوفيق اظهر **قوله**
 لان ليس لشيء كمال في وضع اللغة فلا يكون ما قصا في دعوى العقاب ولا
 ظاهرا ولا حقيقة بخلاف ما كان لانه لشيء الماضي فيكون ما قصا من حيث الظاهر
قال المصنف ولما ان الكل كشي واحد بحكم العطف فيصرف الى لكل كما في الكلمات
 المعطوفة مثل قوله عبد حمز وامرأة طالق وعليها شي الى بيت الله ان شاء الله
قوله لا يقال كيف خالف ابو حنيفة رده اصله فان الاستثناء فيصرف الى كماله
 على اصله لان ذلك في الاستثناء بالاول وقوله ان شاء الله شرط شاع اطلاق
 الاستثناء عليه في عرفهم ليس به حقيقة **فقال** **فصل في القضاء في الموارث**
قوله كان القول للآجر وهو صاحب الطاحون **قوله** نكر مصدر الشرعة في سراج توفيق
 صحة اطلاق لفظ الآجر على المورج فراجع **قال** في النهاية ومراجع الداراية فان
 الماء اذا كان جاريا في مسألة الطاحونة يجعل حجة لصاحب الطاحونة فتحتي الآجر
 فقد تمسكتم بالكال لاثبات استحقاق الآجر قلنا انفعنا على سبيل لوجوب وهو
 العقد ولكن اختلفا في التاكيد والظاهر يصلح حجة للتاكيد في مسألة الميراث
 في وجود السبب وهو الزوجية مع اتفاقهما في الدين عند الموت فلا يصلح الطاحون
 حجة فان قيل يشكل هذا بمسألة ذكرنا حجة في الاصل اذ مات وترك بين
 فقال احد الامامات ابني سلاما وقد كنت مسلما حال حيواته وقال الآخر صدقت
 واما ايضا اسلمت حال حيواته وكذا بالابن المتفق على سلامه قال لقول قول
 الابن المتفق على سلامه ولم يجعل كمال كما على سلامه فبينما مضى مع قيام السبب
 في كمال وهو البنوة قلنا ما ذكرنا من طريق اما يصار اليه اذا اختلفا في كمال

في ثبوت ما هو ثابت في كمال اما اذا اختلفا في الماضي على خلاف هو ثابت في كمال
 غيرهما اختلفا في مقداره فلا يصار الى تكليم كمال وان كان السبب كما لا يري
 ان في مسألة الطاحون اذا اختلفا على الانقطاع في بعض من الاجارة بان قال
 المستاجر كان الماء منقطعا شهرين وقال الآخر بل انقطع شهرا قال لقول المستاجر
 مع يمينه منقطعا كمال وجاريا في كمال لانها اختلفا في جريان مقداره وانقطع
 مقداره وذلك غير ثابت للكمال وفي مسألة الابن ومنه الكتاب حاصل ان
 واقع مقدار من الاسلام لاني نفس الاسلام والثابت في كمال نفس الاسلام
 اسلام مقداره فمذا هو الماخذ في المسألة وذكر الامام الترمذي في مسألة وهي ايضا
 شبهة على الاصل وهو ان الاستحقاق لا يثبت بالظاهر فقال ابو داود وقت لم يرد
 بانها في الميراث يعني صار هو فآراءه وقالت الورثة في الصحة قال لقول قول الميراث
 لانها انحلت للمانع وهو الملاق في الصحة يعني الاصل عدم المانع انتهى وفيه
 ثم قوله فان قيل يشكل هذا الى قوله مع قيام السبب في كمال وهو البنوة
 بحيث طاهر اذ يجوز ان يقال السبب من هو البنوة مع الاتفاق في الدين عند
 الموت كما في الزوجية لا البنوة فقط **قوله** وهذا يعني تكليم كمال الى قوله
 وفيه نظر لان زفر لم يجعل اسحقا قبا للميراث باكمال لان الاصل في كماله
 الى اقرب لا واما **قوله** فالصغير البارز في يعتبره راجع الى الظاهر لا الى كماله
قوله كان في الاقرار اثنا مائة باشرعاه **قوله** واما في المسئلة المنقذة فلم يكن
 شرعا في قوله سلمتها من القبا اذ لا مائة من تسلمها منه وكونها لمن قوله فقام
قال المصنف واذا قسم الميراث **قوله** فيسأح **قوله** ولم يقل الشهود ولا تعلم واثير
قوله وغريما كما يعلم من لوقاية **قوله** هل يؤخذ منه كميل **قوله** وفي الدرر بنفس
 وان كان الاول يؤخذ الكميل بالاتفاق لكون الاقرار حجة ماهرة **قوله** قال
 النهاية قال الامام الترمذي لو قال المودع لرجل بواب ليت ولم زد عليه
 الماضي ياتي في ذلك زمانا على حسب يرى وذكر كبران في كل موضع ذكر يقوم
 الماضي يكون ذلك مفوضا الى القبا وقد روي الطحاوي مدة التلوم بانقول
 وان لم يقدر له وارث آخر اسر به فم المال وياخذ كميلا لاحتمال ان يقدر وارث

قوله في جريان الطاحونة اذا اختلف في كمال
 قال القاضي فالحق في كماله لا في كماله
 منقطع على الاصل لا في كماله

قوله في ثبوت ما هو ثابت في كمال
 واما في المسئلة المنقذة فلم يكن
 شرعا في قوله سلمتها من القبا

افرقيل هذا قولها وعند ابن حنبل لا يأخذ وقيل يأخذ عند الكل لان التمسك
 بالاقراء دون الثابت بالبينة انتهى **قوله** اجيبه اذا اقر به **قوله** في
 في مسئلة السابق واللقطة ثم الكفالة يكون بالدين الصحيح **قوله** وجود
 التمسك **قوله** ويمكن توجيه نقصه كما لا يخفى **قوله** واجيبه ان التلوم ليس للحن
 الموهوم **قوله** لا يرى ان الوهم موجود وان قال الشهود لا تعلم له وان
 اخر **قال المص** والظاهر عدم الجحود في المستقبل لضرورة الاحاطة معلومة
 له **قوله** قال في الكافي اي لذى ليد وجوده باعتبار اشتباه الامر عليه
 وقد زال انتهى يعني ان الظاهر ذلك انت خيرا به يعظم من ذلك مكان
 منع قولها احاجد حان **قال المص** والتمتع بالخ في **قوله** اي في المنقول كذا في
 معراج الدراية والنهاية الظاهر ان يقال اي في الحفظ كما يدل عليه تقرير
 الكافي **قوله** او لزمه انه ملكه **قوله** ان كان عدله **قوله** فاذا ترك في من كان
 معنوما عليه **قوله** يعني بجوده السابق وفيه بحث فانه قد ارتفع مع لزم
 الذي هو احجية بقضا القاضي كما صرح به انما ينبغي ان لا يضمن **قوله**
 اخذ الكفيل **قوله** الاولي طلب الكفيل **قوله** والقاضي يطالبه به **قوله** فيه شارح
 ان ما في النهاية من قوله والاخ احاضر يطالبه بالكفيل ليس ما ينبغي لعدم
 المشروع **قوله** فان قيل بان القاضي يضمن **قوله** ويمكن ان يجاب بان كان
 ليس بضم عن العاقب في استيفاء ملكه فليس بالمطالبة بالكفيل **قوله** وهو
 مشروع لقطع الخصومة **قوله** اي لقطع الخصومة المتقدمة ثم قول فيه بحث لانه
 راد علينا ممنوع لا يرى الى ضمان الدرك وان اراد جريما فم ولا يفيد اللزم
 الا ان يخص بحيث يثبت محل النزاع ثم لانتم ان ليس بما خصومة متقدمة الا
 يقال ارتفع ذلك بقضاء القاضي فليست **قوله** اذا اقام احاضر البينة على اقبل
 عمدا **قوله** التفصيل في باب الشهادة في القتل **قوله** وجوابه ان السائل
قوله اعرف بور والسؤال على كلام المص والتمتع الى جوابه خروا وتعلم
 كونه تابعا عن غيره فرع التوكيل من غيره ولم يوجد فليست ولا مجال للقيام مقام البينة
 لان الاستيفاء ليس له بطلا لا ثبات فليست **قوله** يعني انه لو ادعى احد الوارثين

في قوله لا يرى ان الوهم موجود وان قال الشهود لا تعلم له وان اخر قال المص والظاهر عدم الجحود في المستقبل لضرورة الاحاطة معلومة له

في قوله لا يرى الى ضمان الدرك وان اراد جريما فم ولا يفيد اللزم الا ان يخص بحيث يثبت محل النزاع ثم لانتم ان ليس بما خصومة متقدمة الا يقال ارتفع ذلك بقضاء القاضي فليست

في قوله التفصيل في باب الشهادة في القتل قوله وجوابه ان السائل قوله اعرف بور والسؤال على كلام المص والتمتع الى جوابه خروا وتعلم

ويا **قوله** فيه انه يجب ان يكون المراد دعوى العين فان الدين ثبت على الوا
 احاضر وغيره وان لم يكن في يد احاضر شي على احاضر او يمكن ان يجاب ان المراد يكون
 حضا في حق الاحتقاق عليه ويقصر القضا بالاستحقاق عليه على من يتر
قال المص من قال بالي في المسكين صدقة فهو على فيه الزكاة **قوله** وفي
 مسئلة النذر في فضل القضا بالمواريث نظروا لعله ذكر ما باعتبار الفرق بينهما
 وبين لم يثبت لتي في حث الميراث **قوله** وجه الاحتسان ان اجاب بعد مقابلة **قوله**
 ليس معا وان اجاب بعد معتبر من كل الوجوه بما يجب لله تعالى والالم يجب له
 التصديق بكل ما له وهو ظاهر **قوله** واجاب لشرع في المال **قوله** اذا جرحه
 بلفظ المال كقوله تعاخذ من اموالهم صدقة **قوله** فله الاجاب **قوله** اذا اصاب
 الى لفظ المال **قوله** وفيه نظرا لانه خفي لا يكون اجاب بعد معتبر بما يجب لشرع **قوله**
 ممنوع فان اجاب بعد استم الصدقة في حبس لا يملك يكفي لا اعتبار بما يجب
 كافي في اجاب لا اعتكاف على امرنا لا يرى انه لو قال كل مال ملكه فما يصدق
 به فهو صدقة يتصرف لالا الزكاة والبذلة والمنته كما صرح به في النهاية مع ليس
 من الله تعا اجاب على هذا الوجه فليست **قوله** ثبت منها **قوله** اي في ضمن امر
 بالعرف **قوله** والكلام في الوكالة ثبت قصد **قوله** ثبت حال **قال المص**
 احد شرطيه وهو العددا والعدالة **قوله** فيه إشارة الى ان العدالة لا يشترط في
 العددا وان قوله عدل صفة رجل قال في التلويح وهو واضح **قوله** كجاءة المرسل
 الحاجة **قوله** فكما لا تشترط العدالة في المرسل لا تشترط في الرسول ايضا **قوله** اذ تجالا
قوله على تكون عبارة كجاءة المرسل الحاجة الى الارسال **قوله** والثالثة العبد
 كجاني اذا اجر المولى اثنان او واحد عدل **قوله** اثنان اي فضوليان وقوله
 واحد عدل اي فضولي **قوله** اذا اجره اثنان او عدل **قوله** وفي كشف الزوائد
 قال صلى الله عليه وسلم نظر الله امر سمع منه معاملة فوعا بها سمعها ثم اذا قال
 لم سمعها وفي حديث آخر لا فليبلغ الشاهد الغائب نتي والاولا لا يستدل
 بقوله صلى الله عليه وسلم بلغوا عني ولو آية فليست **قوله** وشمس لانه السري
 جعله رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم فالزم **قوله** عدم شرط العدالة في الزوائد

في قوله لا يرى ان الوهم موجود وان قال الشهود لا تعلم له وان اخر قال المص والظاهر عدم الجحود في المستقبل لضرورة الاحاطة معلومة له

المدة **قول** الظاهر ان الواو ليست في محلها لكمال الاتصال من جملتين فان لم يكن
تأكيدا لا والا اذا جعل قوله اذا طاب لهم قيد الثانية فقط فليتل **قول** واستدل
تساويا في الشهادة اذا ما دعوا الى يقيموا الشهادة او يستجروا **القول** لا استدلال
الكرامة على المطلوب موقوف على ان يكون المراد اذا ما دعوا اليهم الشهادة فلا
وجه بعد ذلك وليتخلو ما في هذا المقام بل الوجه ان يقال لا يستلزم الا انهم قبل التحمل ليسوا شهداء
ولا ضرورة تدعو الى ارتكاب مجاز **قول** وهو شاهد باعتبار ما يؤول اليه **قول**
على الاحتمال الثاني **قول** يدل على النفي عن كتمانها على وجه المباعدة **قول** حيث كذبت
بأكيد بعد تأكيد وهو قوله تكلوا من يكتمها فانه اثم قبله لا يرى الى نسبة الاثم الى
الكاتم ثم الى قلبه الذي هو اثر عصاة اذا صد جميع **قول** والنهي عن
احد النقيضين **قول** واحصر منه ان يقال النفي عن احد النقيضين يستلزم انتفاء
شرعا فوجب لنفي الآخر **قول** كان الاكتمان تابعا **قول** في معراج الدراية النفي
الشيء يكون مرابضة اذا كان له مقصود بمرآة ومنها كذلك ان الاداء مقصود
بقوله تكلوا اقيموا الشهادة **قول** وما لم يحل ثبت **قول** لا يلزم ثبوت فجزاير تعاقب
النقيضين **قول** وليس بالصحيح من المذهب **قول** بل هو الصحيح من المذهب على ما
في التوضيح وغيره قال شيخ الامام سراج الدين الهندي في شرح المعنى اما النفي
الشيء فامر بنبذه اذا كان له ضد واحد باتفاقه كانه من الكفر يكون مرابضا
وان كان له اصدا وفيه اختلاف انتهى **قول** على ان طلبه شرط وهو غير السبب **قول**
ولكن نقول اطلق الشرط على السبب **قول** لان معنى كلامه وانما بشرط وجود
الاداء هو طلب المدعى فالطلب سبب وجوده شرطا فلما لم يخف خيفة **قول**
بحث فان سببية الشيء لا تكون الا بعد وجود الشيء الاول فالوجود داخل
في جملة السبب لهذا لم يعد العطف ووجدت العلة عللا اخرى فانهم **قول** نعم لا يجاب
وضع يدل على سببية غيره **قول** الاول مسلم وليس الثاني كذلك في التوضيح
في تعريف الحكم كخطاب نوحان اما كلفني وهو متعلق بالفعل المكلفين بالاقضية
والتحجير واما وضعي وهو الخطأ بان هذا سبب لك وشرط ذلك كانه لو سبب
والوصو شرط لها **قول** ورد بان الاعتبار لعموم اللفظ **قول** لعموم منع جواز

من كتمانها

ان يكون الالم للعد اعني شهداء الدين **قول** وقيل ان اكبر الاول ورد في ما عدا **قول**
اذا كان واردا في حكاية ما غرضه ان لا يثبت زنا بالشهادة فلا يلزم قوله الذي
شهد عنه فتأمل **قول** وفيه نظر لان شهادة حكاية ما عدا لا تستلزم شهادة اكبر الواو فيها
بالستر **قول** الظاهر ان يقال لا تستلزم شهادة اكبر الوارد فيها بالستر **قول** والكتان انما يحرك
خوف فوت حق المحتاج **قول** التحصيل مناط في فان في عتق الالة وطلاق المرأة يحرم المستتر
والكتان وبسبب خوف فوت حق المحتاج فتأمل ومحصل الجواب ان التحصيل مناط في
لقد تعلقا التي يستوفى للاحق او يقول المراد خوف والكتان في الحق التي يستوفى
قال المصنف لانه يحبان يشهد بالمال في السرقة **قول** ستر اكرم من قوله بحيرة الكرم
او قد يتوهم انه لا يشهد في السرقة مطلقا لا ستر اكرم كذا وقال يجب له فقه **قول** ولفظ
مخرج العدد والذكرة **قول** فيه بحث الا ان يراد النقص المطلق او يكون الكلام على
التبعية **قول** فالظاهر منه ان الستر يجب لستر على عباده **قول** ذو وقت لا يرجع على
من الفاشية فلما يحقق **قول** وانما قال شبهة البدلية لان حقيقتها انما يكون
استنع العمل بالبدل مع اكان الال **قول** فيه ان ذلك في الحلف لا في البدل فان
الخف بدل عن غسل الرجل مع انه يصار اليه مع اكان المبدل منه فليتل **قول** لا من
عموم اللفظ **قول** فيه بحث **قول** والذكرة والبوع **قول** في فاموسس اللقطة الرجل
بضم الجيم وسكونه وانما هو اذا احتلم وشب وهو رجل ساقه يولد انتهى فقه **قول**
البوع تامل **قال المصنف** ولما ان الال فيها القبول لوجود ما يثبت عليه الشهادة
قول يعني ائتمت قبولها فالمتنا مقدرة **قول** والمشايق والضبط والاداء ليست
لذلك **قول** والا لكان العبد والصبي العاقل والكافر اهلا للشهادة **قول** لعدم
توقفها عليها **قول** لتقدم اهلية الشهادة على الاداء **قول** كذلك **قول** لا جع ولا فاء
قول لا يلزم من وجوده وجود المشروط **قول** يعني اهلية الشهادة **قول** فاما لو فرضنا وجود
اهلية الشهادة **قول** الا لازم من هذا التعليق التوقف على اهلية الا ان سركب التنازل
في كلامه بان يراد بالاهلية المدخلية فيها **قول** وهو القبول **قول** اي اهلية القبول
ولم يذكر الجواب عن **قول** لانه مقتضى العقل **قول** فيه بحث **قول** والجواب عن الاول
انه لا نقصان في عقل من **قول** في صحاح كتاب لايمان من المصاحح عن ابي سعيد الكوفي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الاوامر المشقة من الشهادة وبين غير ما من لا وامر حتى روعي في الاول
الذي ورد به لا مردون الثانية مثل **قول** اذا لا وصول الى القطع **قول** ان
الوصول الى القطع بالتواتر فالاول ان يقال كيقين بالظاهر للاستحقاق
اذا لم يكن ثم مازع كالشفع يستحق الشهادة بظاهره اذ لم يكن له مازع
وما كذلك في الكلام فيما اذا لم يطمئن الخصم في الشهود **قول** وبما انه لو لم يطمئن
اه **قول** والاطهر ان بين عدم امكان الوصول الى القطع ولو زكى ان
يخرج من عدالة متمسكا بظاهر حاله لان اقصى ما يستدل به على عدالة انفراد
عن مخطورات دينه واجتهاده على الطاعة وهي دلالة ظاهرة عليها ليست
اذا لا يستدعي احتمال فساد الاعتقاد مثلاً فاقول **قول** وبما ان اشراف اليه بقوله
قول الظاهر ان يقال بالاشارة اليه بقوله **قول** ويدور ويتسلل **قول** مع ان
حاصل **قول** ونظائر العدالة اندفع معارضة الذمة فكان دافعا **قول** في
قول استثناء من قوله ولا يسأل **قول** بل من قوله ولا يقتصر احكام **قول** لان
الشبهة فيها دارية اه **قول** فبحث فان وجه السؤال اذا كانت الشبهة دارية
فيها ليس لانه محال لاسقاطها فاندرج هذا التعليل في التعليل الاول
وجه عن تعليل مستقل فلو اسطره الواو من البين وجعل من الكلام من تيمم
التعليل الاول لكان اول **قال المصنف** لانه ان يسأل عنهم في السر والعلانية
قول لعل الواو بمعنى ولمنع الخلو حتى يرتفع الحائفة التي تضمنها الحكم فليس
قال المصنف ثم الزكوة في السر ان بحث المستور الى المعدل **قول** ففتح فانه
زكوة بل الزكوة فعل الزكي لكن لم ادر معلوم **قول** كيلا يظهر فيجده **قول** بارشوة
قول او يقصد كداع **قول** الصواب او يقصد بالاذى على تقدير كبح **قال المصنف**
وهذا **قول** لا ظن ان يعمل بالتعليل الاول في ديارنا **قول** على قول من يقول
بالسؤال اذا سأل **قول** يعني اذا سأل القاضي **قال المصنف** ووجه الظاهر ان في زعم
المدعي وشهوده ان الخصم كاذب في الكارء مبطل في امره **قول** قال العلامة
علاء الدين الاسود في شرح الجامع الصغير وهذا الشؤ قد قد لم يصح وكان كافيا
عند ابي يوسف روى عنه محمد بن يعقوب الى ذلك عر حتى يتم التعديل انتهى وبغير ذلك

هذا هو الوجه في قوله لا وصول الى القطع
بما ان الظاهر ان بين عدم امكان الوصول الى القطع ولو زكى ان يخرج من عدالة متمسكا بظاهر حاله لان اقصى ما يستدل به على عدالة انفراد عن مخطورات دينه واجتهاده على الطاعة وهي دلالة ظاهرة عليها ليست اذا لا يستدعي احتمال فساد الاعتقاد مثلاً فاقول قول وبما ان اشراف اليه بقوله قول الظاهر ان يقال بالاشارة اليه بقوله قول ويدور ويتسلل قول مع ان حاصل قول ونظائر العدالة اندفع معارضة الذمة فكان دافعا قول في قول استثناء من قوله ولا يسأل قول بل من قوله ولا يقتصر احكام قول لان الشبهة فيها دارية اه قول فبحث فان وجه السؤال اذا كانت الشبهة دارية فيها ليس لانه محال لاسقاطها فاندرج هذا التعليل في التعليل الاول وجه عن تعليل مستقل فلو اسطره الواو من البين وجعل من الكلام من تيمم التعليل الاول لكان اول قال المصنف لانه ان يسأل عنهم في السر والعلانية قول لعل الواو بمعنى ولمنع الخلو حتى يرتفع الحائفة التي تضمنها الحكم فليس قال المصنف ثم الزكوة في السر ان بحث المستور الى المعدل قول ففتح فانه زكوة بل الزكوة فعل الزكي لكن لم ادر معلوم قول كيلا يظهر فيجده قول بارشوة قول او يقصد كداع قول الصواب او يقصد بالاذى على تقدير كبح قال المصنف وهذا قول لا ظن ان يعمل بالتعليل الاول في ديارنا قول على قول من يقول بالسؤال اذا سأل قول يعني اذا سأل القاضي قال المصنف ووجه الظاهر ان في زعم المدعي وشهوده ان الخصم كاذب في الكارء مبطل في امره قول قال العلامة علاء الدين الاسود في شرح الجامع الصغير وهذا الشؤ قد قد لم يصح وكان كافيا عند ابي يوسف روى عنه محمد بن يعقوب الى ذلك عر حتى يتم التعديل انتهى وبغير ذلك

كل واحد من الحكم فاما اذا كان ساقطاً من كون ان يرجع اليه تعديلاً

من اشارة الهداية ايضا **قال المصنف** وموضوع المسئلة اذا قال انهم عدول
اه **قول** المقصود من التعديل هو حصول العلم للعدالة الشهود فاذا كان
عدلا يعرفه القاضي بالعدالة ينبغي ان يقبل قوله الا ان يقال شهادة الشهود
جرحه **قال المصنف** وكذا العدد بالاجماع **قول** لا يرد شيء من يتلج بالاول
مفضل ما تحمله الشاهد **قول** في بيان انواع ما تحمله الشاهد **قول** رادوي
معنى المثني كما لا يخفى **قال المصنف** احدهما ما ثبت بنفسه **قول** يثبت حكمه كما في القسم
المقابل ولعل المراد بالحكم هو جواز الشهادة على يفهم من تقرير الكلام قال صاحب
النهاية في شرح قوله ما ثبت بنفسه اي لا يحتاج الى الاشارة بل يجوز للشاهد ان
يشهد بما اشهد بخلاف الشهادة على الشهادة انتهى **قال** الفاضل الشيرازي
لذا في النهاية وليس كما ينبغي بل معنى ثابت احكام بنفسه انه يثبت ما وضعه الشارع
وحكم تربيته عليه من غير ان يحتاج الى غيره من قضا قاض كالباع فانه ثبت حكمه
ملك بنفسه وكذا الاقرار يفيد ظهور المقر بنفسه وكذا الغصب ثبت وجوبه
العين او القيمة بنفسه وعلى هذا اختلاف الشهادة اذا تحلها الشاهد فانها لا
احكم بنفسها بل اذا نقله مجلس القضا وحكم القاضي بها ولعمري ان هذا من الظهور
حيث لا ينبغي ان يخفى على من له ادنى مسكة فضلاً من نول الا اعلام انتهى **قول**
ان حكم الباع يثبت ملك المشتري في البيع وفي الثمن للبايع ثبت بنفسه العقد وكذا
في نظيره اما الشهادة فما لا يثبت حكمه بنفسه بل بقضا القضا وهذا الظاهر في
النهاية لما ان الذي تحمله الشاهد هو الشهادة بناء على الكلام النفسي لا المشهود
ولان تقرير الكلام يشهد له كما لا يخفى **قال المصنف** مثل البيع **قول** الظاهر ان المصنف
مخذوف في مثل شهادة الباع على ما هو لما سب لعدله مثل الشهادة على الشهادة
ذلك ما دل اي مثل ما يتلج فيها **قول** كالباع اه **قول** اذا كان بالعدوك الغصب
وكالباع اذا كان بالتعاطي **قول** بما يوجب **قول** متعلق بعلم **قال المصنف** قال العلامة
من شهد بالحق وهم يعلمون **قول** وانت خير ان العلم هنا وفي الحديث غير متقد
بالعلم لما هو موجب بنفسه فلا بد للتعديل من دليل قاطع **قول** قبل حصول العلم
الموجب ركناً في الاول **قول** بل هو ركن في اطلاق الاول اي في جواز الاول

قوله واذا موصوفة للشرط المصطلح في عرف لفظها، ثم والسند طاهر وان را
انها موصوفة للشرط الخوي فتسكن ولا يفيد لانه يدخل على ليس بشرط فقتي كقوله
لما اذا اقمتم الى الصلوة فان القيام اليها سبب للطهارة لا شرط كما صح به في
قوله وشهد عند اثنان **اقول** الظاهر ان يقال وشهد فان في الصورة الاولى
لا تنس الحاجة الى الشهادة اذا علم ان الكائن في داخل البيت من هو **قال المصنف**
سمع شامدا يشهد بشئ لم يجوز ان يشهد على شهادة الا ان يشهد **قوله** عليه السلام
في الكافي بقوله لانه يعرف على لاصل من حيث زوال ولايته في تنفيذ قوله على
عليه وازالة الولاية الثانية للغير ضرر عليه فلا بد من الامة والتحليل منه انتهى
لاما ترك دليل صاحب الهداية الى هذا فليتل في انه هل يمكن وجاع ما في الهداية
الى ذكره صاحب الكافي بان يجعل دليلا على صحة تفرغ قوله فلا بد من الامة و
التحليل على ما فرغ عليه كما يفهم من الشرح **قال المصنف** ولما يعبر عنه باللفظ
التام **اقول** قال الريني وصاحب الهداية ولما يعبر عنه بالاصول انتهى وقال
ابن العماد وهذا الاطلاق بمعنى انه لو سمعه يشهد في مجلس لقام في حل لان
على شهادته لانها حينئذ مرفة انتهى وفيه تأمل سيجي في العناية في باب الشهادة
على الشهادة نقلا عن الفوائد الطييرة وقد قصد تزييف هذا الدليل ان
لا يبعد الشهادة على الشهادة وان كان الاصل شهد باحدى عند القاضي في مجلسه
انتهى وفي لطائف الاشارات ولا يشهد على شهادة غيره بلا شهادة لان نقل
فلا بد من التحليل عند سمع لو سمعه يشهد بمجلس حكم **قوله** لم يجعله بطريق
بل بطريق التحليل **اقول** ولما لا يمتنع من الشهادة بعد استمادها لا يصح نهيها ويجوز
لان يشهد **قوله** لكن تحتمل انما يصح ببيان ما هو حجة **اقول** اولافان في تحتمل
حجة ثم المراد من قوله ما هو حجة كونه حجة في المال **قوله** والشهادة في غير مجلس
ليس حجة الى قوله فيتبين ان الفعل حصل بما هو حجة **اقول** اولافان لم قل النقل
بكونها حجة ففعل التام لا يقبلها لامر لا يحيط به علم الشاهد **قوله** لكن توقفه
على التحليل محتاج الى بيان **اقول** ويمكن ان يبين بانه اذا لم يكن بد من نقل شهادته
الاصول وظاهر ان نقلها تصرف على لاصل من حيث زوال ولايته في تنفيذ

قوله واذا موصوفة للشرط المصطلح في عرف لفظها
ثم والسند طاهر وان را
انها موصوفة للشرط الخوي فتسكن ولا يفيد لانه يدخل على ليس بشرط فقتي كقوله
لما اذا اقمتم الى الصلوة فان القيام اليها سبب للطهارة لا شرط كما صح به في

قوله على المشهود عليه وازالة الولاية ضرر عليه ولا ضرر في الاسلام فلا بد من التحليل
في سائر الولايات **قوله** فلو سلمنا فيه ان لقول الشهادة على الشهادة تحصيل
كيف يتحدان والشهادة صفة الفرج والتحليل صفة الاصل الا ان يقال انها حكم
والايجاب والوجوب وفيه نظر نعم لا يشهد على الشهادة تحصيل كسائر الشهادات
لكن الكلام في احتياج الشهادة الى الاشهاد **قوله** لانه لا يفتى بها الا ذلك **قوله**
يعني على مذهبهما ثم نقول فيه بحث فان احتياج الشهادة على الشهادة الى اهل
محتاج الى البيان بل يجوز ان يقال مواد المسئلة **قال المصنف** انما اختلف فيما اذا
وجد القاضي شهادة في ديوانه او قضيته لان ما يكون في قطره فهو كحتم
لومس عليه **اقول** قوله او قضيته اي حكمه يعني بما جرده لا ما يكون اهـ ودليل
حينئذ لعدم التجوز قد مر انما هو مشابته الخط الخط فذلك لم يفرق بينهما
قال المصنف ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشئ لم يعاينه الا بالنسبة الموت والكنان
والدخول والولاية **قال المصنف** سيجي في اخر من العجينة جواز الشهادة
الاصول بالتسامح **قوله** وقد تقدم ان العلم شرط او الشهادة **اقول** في الدرر
قوله مشتق من المشاقق بالاستشفاق الكبير وقد تقدم معناه **اقول** حيث
يتكلم في اول كتاب الطهارة على اشتقاق الوجه من المواجهه وقال هناك لا
الكبير هو ان يكون من كلمتين تناسب في اللفظ والمعنى ويجوز ان يكون التام
مشتقا من المشقة بهذا الاشتقاق **قوله** وكان من باب القلب **قوله** يجوز ان
البا للملازمة فلا قلب حينئذ **قوله** ويجوز ان يكون معناه المشاقق فيكون
من اسباب العلم لم يحصل الى آخره **اقول** السماع من سباب العلم وقد حصل
الا ان يقال لالف واللام عوض عن المضاف اليه اي من اسباب علم المشاقق
قال المصنف وجه الاستحسان ان من امور تحقق معانية اسبابها خواص من
اقول الظاهر ان اعتبار الاسباب لا يستقيم في غير الغيب والعقبات الا ان كل على
التقليد وفيه **قال المصنف** يتعلق بها احكام تبقى على النقصا القرون **اقول**
بمعنى بعد كما يفهم من تقرير النهاية الا انه لم ثبت ولعل ما ذكره صاحب الهداية
بيان حاصل المعنى **قال المصنف** وباجاز من يثق به **اقول** لعله عطف على قوله بالاشهاد

قوله واذا موصوفة للشرط المصطلح في عرف لفظها
ثم والسند طاهر وان را
انها موصوفة للشرط الخوي فتسكن ولا يفيد لانه يدخل على ليس بشرط فقتي كقوله
لما اذا اقمتم الى الصلوة فان القيام اليها سبب للطهارة لا شرط كما صح به في

قوله واذا موصوفة للشرط المصطلح في عرف لفظها
ثم والسند طاهر وان را
انها موصوفة للشرط الخوي فتسكن ولا يفيد لانه يدخل على ليس بشرط فقتي كقوله
لما اذا اقمتم الى الصلوة فان القيام اليها سبب للطهارة لا شرط كما صح به في

قوله واذا موصوفة للشرط المصطلح في عرف لفظها
ثم والسند طاهر وان را
انها موصوفة للشرط الخوي فتسكن ولا يفيد لانه يدخل على ليس بشرط فقتي كقوله
لما اذا اقمتم الى الصلوة فان القيام اليها سبب للطهارة لا شرط كما صح به في

قوله واذا موصوفة للشرط المصطلح في عرف لفظها
ثم والسند طاهر وان را
انها موصوفة للشرط الخوي فتسكن ولا يفيد لانه يدخل على ليس بشرط فقتي كقوله
لما اذا اقمتم الى الصلوة فان القيام اليها سبب للطهارة لا شرط كما صح به في

فان ثبوت لشدة باخبار عدلين لا يخفى عن بعد ثم بقي بها بحث لان اخبار
 يثنى لا يفيد العلم والالتزام بالشهادة بذلك في البيع وامثاله واشترط التواتر
 بغيره منى الاستحسان ويمكن ان يقال المراد بالعلم هو العلم الميسر في حق
 به ففي حق من الاشياء المقدر الميسر من المرتبة وفيما فوقها خرج بخلاف البيع
 وامثاله **قوله** يشترط ان يكون الاخبار **اقول** اي اخبار عدلين **قال المصنف**
 اذا فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع لم يقبل شهادته **اقول** لان اساده دليل
 الضعف يريد ان يحمل الحق على غيره **قوله** فعلى الرواية او **قوله** فحمل شهادته
 على احدهما **قوله** لانه لما قال لم نعان العقد من القاصي انه يشهد بالتسامع
 اه **اقول** فيه بحث لانه يجوز ان يشهد بالرواية **قوله** ولو قال لا نشهد ان فلانا
 مات الى آخره **اقول** المسئلة في النهاية تقطع عن صاحب الحق **قوله** ان الولاء
 يبنى على ازالة ملك لغيره **اقول** يعني ازالته بالاعتاق **قوله** مقام البينة **اقول**
 لظاهر ان يقال مقام المعاينة **قوله** ويدل عليه عبارة الكتاب **قوله** يعني قصر
 الاستشهاد **قوله** وقال بعضهم يقبل في اصله **اقول** في شرح الوقاية لصدور الشريعة
 والمراد باصل الوقف ان من الضيقة وقف على كذا فبيان المصروف داخل
 في اصل الوقف **قال المصنف** من كان في يد شئ سوى لغيره والالة **اقول** العلة
 انما لم يقبل ومن عاين في يد رجل شئيا وسعه ان يشهد له ليشمل الصورة
 الثانية اذ لا معاينة فيها **قال المصنف** لان اليد اقصى ما يستدل به على الملك ذي
 مرجع الدلالة في اسباب كلها **اقول** قال في الكافي لان اقصى ما في الباب
 معاين اسباب ملك من البيع والهبة وكذا الحال في البيع انما يفيد الملك اذا
 كان المبيع ملكا للبايع وكذا الهبة وانما يعرف كون المبيع ملكا للبايع ولو
 ملكا للواهب بين بلا مسازفة انتهى فان قيل بل يعرف كونها ملكا لغيره
 وفي اليد بغيره لا مجرد اليد قلت لا تعرف في صورة الادرث وهو كفيها
 في نفي قول الشافعي **قال المصنف** فكيفها **اقول** قال العلامة النسفي في الكافي
 وبتنقي ان لا تفيد الشهادة بما استغاد العلم به من معاينة اليد حتى لو
 بين ذلك تركا من في التسامع لان معاينة اليد في الاملاك مطلق للشهادة

لا يشهد بالتسامع
 الا في البيع
 والالتزام
 بالشهادة

لا يشهد بالتسامع
 الا في البيع
 والالتزام
 بالشهادة

لا موجب لقائمه القضا بالملك لشهادة انتهى وفيه بحث لم لا يجوز
 يكون كالعقار بشهادة القاصي كما سبق فاقبل والقول الفصل
 والكلام انجزل في شرح الكفر للزليقي وعبارة الكثر وان فسر للقاضي
 انه يشهد له بالتسامع او بمعاينة اليد لا يقبل انتهى وعبارة الزليقي
 فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع في موضع كوز بالتسامع او فزاره يشهد له
 بالملك برويته في يوم لا تقبل شهادته لان التسامع او الرواية في اليد
 للشهادة والقاضي يميزه القضا بالملك بالشهادة اذا كان اذا كان عن
 ومشارك او اطلاق لاحتمال المشاق اما اذا كانت عن تسامع او روية
 في يوم فلا يرنى علما فلا يجوز له ان يحكم بها الا يرى انه لا يجوز له ان يحكم بها
 نفسه ولو تواتر عنه ولا بروية نفسه في يد انسان فاولى ان لا يجوز به
 غيره او بروية غيره وهذا لان القضا يجب بما يجب به الشهادة وفيما لا
 يجب لا يجب فكذا ينبغي ان لا يجوز الشهادة فيما لا يجوز القضا به الا انما
 استحسان في المواضع التي تقدم ذكرها للضرورة التي ذكرناها وبقي القضا
 على اصل القياس انتهى فليفهم فان فيه نقفا في هذا المقام حيث ينبغي ان
 الاوامر قال في النهاية ثم كما يحل للشاهد ان يشهد بحكم اليد بالملك فيحل للقاضي
 ايضا القضا به حتى ان القاضي لو عاين من في حال فقائه بحل له ان يقضي
 كما يحل للشاهد ان يشهد انتهى ولا يتوهم الخ لانه من مذكوره الزليقي ما
 في النهاية فان ما في شرح الكثر هو ما اذا راى القاضي قبل حال القضا
 ثم راى حال فقائه في يد غيره كما لا يخفى **قوله** لما يلزم اسنادا وباب لشهادة
اقول كيف يلزم الاسناد اذا شرط موعدا مذكوره ابو يوسف وانخفض
قوله لان العيان ليس سببا للوجوب **قوله** قال في النهاية لكنه سبب للوجوب
 انتهى فيه بحث **قال المصنف** لان اليد متوقعة الى ابدية وملك **قوله** لعل المراد من
 النية وقد ضربت بها في فضل القضا بالموارث وفي الكافي لان اليد
 متوقعة الى ملك واثابة وضمان **قال المصنف** قلنا والتعرف يتوقع ايضا الى ابدية
 وامثاله **اقول** فيه ان شبهة الشبهة غير معتبرة بل الشبهة واحتمال كون تصرف

قد سئل عن صحة
 قول المصنف
 لا يشهد بالتسامع
 الا في البيع
 والالتزام
 بالشهادة

والمحل الذي لا يحل له ان يقول

بأنه من قبل الاول دون احتمال لتصرف فلا يثبت به الملك فليت على
ان محل النزاع من قبيل الشبهة وشبهة الشبهة ام لا **قول** فيه ما لم كان
ضم الخبر المحتمل للكذب الى مثله فلا يفيد في الاحتمال كما في الاخبار المواترة
قول بان عطف ما لك توجه واسمه ونسب **قول** ليس معرفة الاسم ونسب
مدخل في المعايير لتحقيق ما به **قول** واجيب ان الشهادة بالنسبة الى المال
اه **قول** في بحث فان المقصود بالشهادة ليس النسب بل الملك في البصيرة
والظاهر ان جواب بطلانها جواب لقياس هذا جواب لا استحسان كمال
يصنع الحق **قول** والناسخ انما هو بالنسبة الى النسب **قول** لان الشاهد
اذا سمع ان هذا الملك المحمود منسوب الى فلان بن فلان فان الذي يستفيد
او لا من سماع هذا الكلام هو العلم بنسب منسوب اليه وعلمه باقتضاها الكلام
من نسبة الملك اليه انما هو في المرتبة الثانية اذ لا يعرف النسبة الا بعد
المتبين **قال المصنف** ان كانا كبيرين فكذلك **قول** في الكافي او صغيرين
عن انفسهما انتهى والظاهر ان المصنف راو بالخير بها من يعبر عن نفسه
كان بالغا او لا كما يشير اليه كلام صاحب العناية **باب من قبل**
شهادة ومن لا يقبل قوله والشروط مقدمة على الشروط **قول** المشروط
هو الشهادة لا من يسمع منه الشهادة **قول** واصل والشهادة وبسبب الشبهة
اه **قول** لا دلالة فيه على الاصل **قول** وقد يكون المعنى في الشهود له من
اه **قول** او ملك او شركة في التخصيص بالقرابة بحث **قول** سهم باثبات الشهود
له **قول** اي سهم الشاهد **قول** وقد يكون بالغز عا جعل الشرع اه **قول** وهو
الانما ين بربعة شهداء **قال المصنف** ولا يقبل شهادة الاعمى **قول** ولو قيل
شهادة الاعمى وحكم بها يصح حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال مالك يقبل شهادة
مطلقا كما بصير **قول** لم يقبل بالاتفاق **قول** المراد اتفاق غير مالك والاشهاد
مقبولة قياسا على قبول رواية **قال المصنف** لو عوى بعد الاداء لم يتنع القضاة **قول**
وقال ابو يوسف لا يتنع بل يقتضي بها لانها اوديت بشرائطها فلا يتغير بها
يعني كما لو قال الشاهد او عاب وقال صدر الشرعة وقول ابن يوسف الظاهر

قول والجواب ان من لا يقبل شهادته اه **قول** ولزوان يمنع ذلك الفارق
محل النزاع والقياس عليه ظاهر اذ ليس واحد منهما من اهل الولاية بخلاف الاعمى **قول**
وسبب في جوابه **قول** في قوله ولنا ان الاداء يفسره **قول** والمانع وهو
التعريف اه **قول** الظاهر ان يقول والشرط وهو التعريف موجود **قول** وفيه
اي في النعمانية ويل الصوت **قول** ويجوز اعادة الضمير الى التمييز بالنسبة فلا حاجة
الى التاويل **قول** والمراد بالتمييز بالاشارة التمكن منه **قول** فيقول الكلام الى قوله
مصادرة **قول** واما وجوبه في حقه ومحمد اه **قول** عدم قبول شهادة الاعمى
لانها لا تثبت انما يقوم مقام الغير كما تروى وليس كذلك لاموال لا يري
انما ثبت بالنسبة في كتاب لقاضي الى القاضي مثلا فكيف يلحق بها **قال المصنف**
ولا المحل لان الشهادة من باب لولاية اه **قول** الوكالة ولاية كما يعلم من
او ايل باب عزل الوكيل والعبد محجوزا كان او ما ذونا محجوزا كالتة قائل في
جوابه **قول** ولان معنى قوله لهم للمحدودين في القذف والتوبة لم يخرج عن
كونه محدودا في قذف لعن مراده ان نسبة امر الى المشتق يفيد عليه
الماخذ فغنى الولاية ولا يقبلوا شهادتهم كونه محدودا في القذف والتوبة
يرى من العلة فكذلك معلولها **قال المصنف** ولانه من تمام الحكم **قول** دليل على
المدعى مع قطع النظر عن لفظه ابد بخلاف الدليل الاول **قال المصنف** لان رد
للفسق **قول** لا لانه من تمام الحكم **قول** اذ الحكم ثابت له التوقف اه **قول** فيه
ما لم اذ لا منافاة بين التوقف والنهي عن قبول وسبب في شهادة اهل البيت
في هذا الباب لو قدما **قول** فان قلت فاجعله بمعنى الطلبي اه **قول** اي
بمعنى فسقوا فتقدير الكلام حثيث فاجلدهم ولا يقبلوا شهادته ابدأ وفسقوا
ويكون ايضا رصيعة الاخبار للمبالغة **قول** كما في قوله وبأولاد الدين احسانا **قول**
حسب اول باحسنوا **قول** سلماء لكنه كان ذاك جوا فلا يرتفع بالتوبة **قول**
لا يلزم من كونه جوا ان يكون حذا فان احدهما العقوبة المقدسة وعدم قبول
الشهادة ليس كذلك مع ان اصل الحكم هنا يسقط بعفو المقدس واحكامه
اليه بعونه تعالى واصلاح من جملة الاصلاح الاستحلال اشير اليه في النسخ

قوله لكنه كان ابراهيم اياه **اقول** فيه بحث فانه باقى على حقيقة في حق غير التمسك
 الذي هو الباقي بعد الشاء والنهي عن قبول بالنسبة الى شهادتهم على
قال المصنف هو استثناء منقطع بمعنى لكن **قوله** قال العلامة النسي في الكافي
 لان التامين ليسوا من جنس السابق فكان معناه ولكن الذين تابوا في
 الله يغفر ذنبهم ويرحمهم فكان كلاما مبتدا غير متعلق بما قبله انتهى وفي قوله
 التامين انه بحث ظاهر انه ان يقول الاستثناء من قوله اولئك وهو
 كما في امثله **قوله** في الاستدلال الفاسق **اقول** في باب وجوه الوقت
 احكام النظم **قوله** والقذف موجب في حق الاصل **اقول** راد من الاصل الجلي
قوله لا يصل شهادة الوالداه **اقول** وما لك مخالفا في قرابة الولاد يجوز
 بالشهادة عليهم كذا في النهاية والكافي وشرح الكفر للزيتوني وقال الامام
 العلامة الكاكي في معراج الدراية ما وجدت هذا في الكتب المشهورة لا صاحب
قال المصنف ويمكن فيه الشبهة **اقول** فيه كلام وفي بعض النسخ او يمكن فيه التمسك
 اي تيمم الميل وسى المراد بالشبهة **قوله** من القوع **اقول** لان القاعة **قال**
 واللايدي تخيرة **اقول** قال ابن الهمام اي يد كل منهما في جرف غير اخر الاخرى في
 مجموعة عنه من جاز الشئ جميعه فلا اختلاط فيها انتهى وفي القاموس وغيره
 يجوز وتجزى بمعنى تخي انتهى وهذا المعنى هو المناسب **قوله** خلافا لرجل كونه
 قواما **اقول** خلافا للمراه فان له حق الاخذ للنفقة والظفر ليس هو ما **قوله**
 قيل هذا **اقول** اي قبول شهادة الشرك وهذا القيل لصاحب النهاية
قوله اذا كانا شركى عنان **اقول** فيه بحث لانه اذا كان ماعدا ما مشترك
 يدخل في عموم قوله فيما هو من شركتهما ويدخل احد ودو القصاص والشك
 في قوله ما ليس من شركتهما فمثل كلام المصنف شركه المعافضة ايضا فلا وجه
 للاخراج فاقول لان نحن لا ملاك بقرنة السابق ثم ان قوله ماعدا ما
 مشترك بينهما غير صحيح فانه لا يدخل في الشركة الا الدراهم والدنانير ولا يلحق
 فيه العار ولا العروض ولهذا قالوا لو وهب لاحد ماله غير درهم و
 الدنانير لا بطل الشركة لان المساواة فيه ليس بشرط **قال المصنف** في مسلم

قوله لكنه كان ابراهيم اياه
 قوله فيه بحث فانه باقى على حقيقة في حق غير التمسك

قوله لا يصل شهادة الوالداه
 قوله وما لك مخالفا في قرابة الولاد

قوله من القوع
 قوله لان القاعة

نهي عن الصوتين الاحقين المغيبة **اقول** اي موت المغيبة تنقية بر المصنف
 او يكون من قبل عشرة راضية **قوله** فان نفس رفع الصوت منها حرام
 عن ضم الغفاليه ولهذا لم يقدحنا **اقول** فيه بحث لان المراد من المغيبة
 اخذت ذلك كسبا فلا تجب الى التقيده ولو كان المراد ذلك علته بقوله لا يجزى
 المحرم لمعاني المال فاسرع ما نسي ثم ما ذكره جازي النوع بعينه فبالله لم يكن
 مستقلا للحدالة اذا ماتت في مصيبة نفسها لا بد ان يكون المراد منها في
 الزيادة من كان التقي كسبة فلما **قوله** ولا بد من شرب على الله لا بد
 محرم دينة **اقول** فيه بحث لان الظاهر من تعليل المصنف لانه ان تكب محرم
 دينة وقوله ولا من باقى بايا من الكبار ان مراده غير المحرم وانما في المحرم فلا
 شرط ما ذكره على ما اختاره الاختلاف قاتل فان الحكم مجالا واسعا **قوله**
 فهو مستغنى عنه **اقول** فيه بحث لان كثيرا من الناس يلعبون بطيور ولا يغني
 قال ابن قدامة في المعنى الملاهي نوعان محرم وهو الآلات المطربة من غير
 فنا كالمزمار سواء كان من عود او قصبك لشبابة او غيره كالطيور والعود
 والمغرفة لما روى ابو امامه انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى يعزى حبه
 للعالمين وامرني بحق المعارف والمزاير ولانه مطرب مصد عن ذكر الله
 تعالى والنوع الثاني مساج وهو الدف في الكناح وفي معناه ما كان من د
 سرور ويكره **قوله** وانما لم كيف عن ذكره بما ذكر من المغيبة **اقول** لانضباط
 حكم الرجال تبعا على عكس ما هو الاصل وفيه بحث **قوله** لانها كانت على الا
اقول فيه بحث **قوله** واختاره المصنف وعلل بانه يجمع الناس **اقول** فيه بحث
 فان ذلك التعليل يدل على اختيار المصنف ما اختاره شيخ الاسلام فان اجتماع
 الاستماع وان يكون الاستماع كبيرة الا وان يكون الاستماع كذلك وذلك
 يكون يكون لمسمع كبيرة **قوله** فاما مجزى اللعب الشطرنج فليس يغني **اقول**
 قال الكاكي في معراج الدراية واللعب الشطرنج يمنع قبول الشهادة بالاجماع
 اذا مدس عليه او لعبا سرقة الصلوة او اكثر عليه كلف بالكذب الباطل
 انتهى فقول الاكل اذا انغمز اليه احد امور ثلثة بحث **قوله** سوى استخفا

قوله من القوع
 قوله لان القاعة

قوله في القاموس
 قوله في القاموس

اقول اي الافعال التي تكون سببا لنسب صاحبها الى السخف ورتة العمل
 ثم اقول يمكن ان يكون السخف بالتخفيف على وزن المفعول كالمستند
 بفتح النون من السخف واليسن حينئذ يكون اصلية واما السخف بالشد
 على صيغة المفعول مستقرة بفتح العاف فاليسن فيها زائغ **قال المصنف** واذا
 كان لا يتبع عن مثل ذلك لا يتبع عن كذب **قول** قال العلامة الكاكي وفي
 المحيط لا تقبل شهادة الخائين والذلائس لانهم كاذبون كثيرا فاما من
 عد لانهم تقبل شهادتهم انتهى وفيه لا تقبل شهادة الطفيلي والمشعوذ و
 الرافض المسخرة بالاطلاف وفي سابقه لا يقبل شهادة البخل
 قال مالك ان اوطا البخل لا يقبل قال الزبيدي وفي النهاية شهادة البخل لا
 يقبل فالظاهر ان اراو به من بخل بالواجب كالزكاة ونفقة الزوجات والاعا
 انتهى **قال المصنف** وقال الشافعي لا يقبل شهادة اهل الهوان لانه اعطى وجوه
 الفسق **اقول** عدم شهادة اهل الهوان مذموم لك وابي حامد من الشافعية
 واما قول الشافعي فكقولنا با اختلاف **قوله** فانه معطوف على قوله ما لكم من
 ولايتهم من شئ لانه **اقول** من الآية في سورة التوبة **قوله** فاعطف قربة
 راعي تناسب المعاني **اقول** وللخصم ان يقول القرآن في النظم لا يوجب ثبوت
 في الحكم وقد ورد نص على عدم القبول فليتأمل ثم لوح ما ذكره جاز شهاد
 المستامن على الذمي وشهادة مستامن من دار على مستامن من اخرى
قال المصنف قال الله تعالى والكافرون هم الظالمون **قوله** جاز شهادة المضرا في **اقول** الظاهر
 ان يقال جاز شهادة المضاري **قوله** ولان الذمي من اهل الولاية على نفسه
 واولاده الصغار **اقول** قال في النهاية المسلم اذا حطب الى كتابي ابنة
 الصغير فزوجها منه جاز النكاح **قوله** فله اتمية الشهادة **اقول** لان الشهادة
 من باب الولاية **قوله** فاجواب بان القياس في الذمي **اقول** وفيه بحث
 الشهادة من باب الولاية ولا ولاية للذمي على المسلم فكيف يكون القياس
 في الذمي كذلك ثم لو نفى شهادة المستامين لمختلفين وارا حيث لا يقبل

مع انهم من اهل الولاية بدليل قبول شهادة المتفقين وارا لا يمتشي هذا الجواب
 اولا لنقض على خلافة فالتقول على جواب **المصنف** **قوله** والجواب ان ليس **اقول**
 لا يخفى عليك ان ليس المراد كونه مرضيا من حيث الشهادة والافساح
 من الخصوم راعينا للشهادة على نفسه بل كونه مرضيا من حيث احواله فالأول
 ان يجاب بما في سائر الشروح من انه مرضي من حيث المعاملات والشهادة منها
 وجوابه ظاهر **قوله** ومن بعدم على ان الحق ما هم عليه **قول** **قوله** ومن بعدم
 وقوله على ان الحق اه خبر ثم بقي هنا بحث فقامل **قوله** منع لوجود المذموم **قوله**
 يعني منع لوجود الولاية **قوله** وقد مر لنا جواب **قوله** مرانفا **قال المصنف** لانه
 غبطة **اقول** قال الكاكي المسلم وفي النهاية للشان اي لشان هو ان سخط الذمي
 قهره اياه **قوله** لانه ما خذ قهرا **اقول** جواب لقوله لا يقال يجوزاه **قال المصنف** لان
 الذمي من اهل دارنا **اقول** قال الكاكي واما يجري لوارث بن الذمي مستامن
 لان المستامن من اهل دارنا فيخرج الى المعاملات والشهادة منها ومن
 دار الحرب في الارث والمال انتهى فلم لا يقال مثل هذا في المستامين من دار
 مختلفين **قوله** لانه لا ولاية له على الذمي **اقول** لم لا يخفى كونه من اهل الولاية
 على ما ذكره في الذمي والمسلم من كون القياس قبول شهادة على المسلم
 وبقول شهادة الذمي عليه **قوله** لا يستفاد من هذا التقرير ما اراده بل مقاد
 ان يكون علة كانه قطع الولاية لعدم قبول شهادة المستامن على الذمي **قوله**
 وفيه نظر لان اختلاف الدارين حكما علة مستقلة اه **اقول** ثم لم لا يجوز ان يكون
 العلة فيه احتلا قهرا ورا مع اتفاق كون احدهما حلالا من الاخر اعني تساو بهما
 في الحال **قوله** فان قلت اما يجوز ان يكون علة لقبول شهادة الذمي على
 اما **اقول** لم لا يجوز ان يكون علة اخرى لعدم قبول شهادة المستامن عليه
قوله فله الولاية العادة **اقول** انت خير بانه مخالف لقوله تعالى ما لكم من ولايتهم
 من شئ الاية وايضا مخالف لما نص عليه المصنف نعمان سلب ولاية الذمي
 بالامانة الى المسلم فذا شرح الكلام بما لا رضى صاحبه فالاولى ان يقول
 فله الولاية على غير اهل دارنا **قال المصنف** فلا بد من توفيق الكبار كلها **اقول**

وفتح ولعل المراد غير ما ذكره من استعمال شرب الخمر سراً وهو قول آخر
أصحابنا في البدائع ومن أصحابنا من قال إذا كان الرجل ساجداً في أمور العبادة
حسنة مبنية ولا يعرب بالكذب ولا شئ من الكبار غير أنه يشرب الخمر
لصحة البدن والتقوى لا للتكسب يكون عدلاً وعامة مشايخنا على أنه لا يكون
عدلاً لأن شرب الخمر كبيرة محضفة وإن كان للنداء انتهى ولعل هذا الكلام
هو الأول ويضم ذلك من قوله هذا هو الصحيح في حد العدالة فليقل **قال المصنف**
ألا إذا ذكرنا **قول** أي كتمان المعلوم من الكلام **قوله** سلمناه لكن لا نسلم أن
كتمان ذلك في آخره **قول** فنه بحث إذا لا وجه لهذا الكلام بعد تسليم ما سلمناه
وأجواب أن المسلم هو عدم كون القدر مغيياً بالتحدث بمعنى سلمناه أنه يجوز
قبل التحدث فيفتح العدالة إلا أن المواضع في إرادة ذلك واختياره كان
محذوراً كحب الطيبين ولا لم أن العدالة يريد ذلك **قال المصنف** قال وإذا أشد الرجل
أن أباها وصى إلى فلان **قول** يقال أوصى إليه أي جعله وصياً وأوصى إليه
أي جعله موصياً **قال المصنف** والوصى يدعى وهو جازز استحقاقاً **قول** قوله
والوصى يدعى أي الوصي يرضى بهذا نسخ للبال ثم رأيت في شرح الجامع الصغير
لولا ما علل الدين الأسود ما نقضه والمراد من الدعوى في قوله والوصى يدعى
هو الرضا وإذا جواز أن لا يتوقف على الدعوى بل للقسم أن يقبض وصية
إذا رضى هو به انتهى **قوله** لأنه ليس يقبض ولاية الوصي **قول** الظاهر أن
ليس له ولاية يقبض الوصي **قوله** فوفقه أو زماة **قول** أي زماة في زمان
مستقادم **قوله** أوجب بأن من شرط ذلك في زمانه **قول** فيه أن التقيد
في زمانه يدل على جواز تقنينه لثبوت علانته في الزمان الأول وهو المصنف
أيضاً من الكتب مع أن الدليل المعتمد ينفه كما لا يخفى فليقل في جواب **قوله** ألا
استثناء من قوله لأن الفسق **قوله** في نسخ الهداية إلا إذا آه فقول
الشارح **قوله** إلا أنه ليس كما ينبغي بل الصواب أن يقال لا إذا ثم أن قوله
استثناء من قوله لأن الفسق **قوله** مستثناء من قوله ولا يسمع العاقبة
البنية **قال المصنف** كذا الوافق ما على في صاغت المشهور **قول** لعل المراد به

علقت الرتبة لدفع ظلمه وألا فلا صلح بالمعنى الشرعي بينهما **قوله** ولما قيل
العاقل هو الكاكي **قوله** وليس له ذكر في المتن **قول** والامر فيه بين يميناً فإن
المعلومية بالالتزام يكفي في ذلك لأن تخصيص عدم سماع منه أبجح المجرى والمذكر
يدل عليه دلالة واضحة فإن اختصاصه بالذكر في الروايات يدل على نفي الحكم
عامة المذكور **قوله** وقيل لما قلنا من أنه ليس في أبجح المجرى **قول** وألا
أن يقال لما مر من أن عدم سماع منه أبجح المفرد مبنى على مذهب المدعيين
قلنا كبت كبت لعدم جريانها لأن الأصل هو القبول ولا مانع وأما قلنا
أن الظاهر ذلك لما لا يخفى مما في تقرير الشارح حيث يدل على أن ما ذكره مبنى
على ذلك ليس له ليس وليس لأمرك ذلك **قوله** وكان المناسب أن يقول
لذلك **قول** ليكون إشارة إلى بعده **قوله** أو شارب خمر أو سارق أو قاذف
أو شرك المدعي **قول** **قوله** أو شارب خمر أي ولم يتقدم وقوله أو سارق أي
من المدعي عليه وقوله أو قاذف أي وإكمال أن المقذوف يدعيه وقوله
شريك المدعي أي والمدعي مال **قال المصنف** من شهد ولم يبرح حتى قال وأمت
بعض شهادتي **قول** مضمون على نزع الخافض أي في بعض شهادتي **قال المصنف**
قوله وأمت أي خطأت **قول** الأول حذف أي التفسيرية كما لا يخفى فيكون
مجازاً من باب ذكر الخافض وإرادة العام لأن أوامر بمعنى اسقط **قال المصنف**
أو زيادة كانت باطلة **قول** جملة كانت باطلة صفة لزيادة **قوله** إذا قال
المجلس جميع ما شهدوا **قوله** أي ألقا أو حسنة **قوله** وبما بقي أو زاد عند آخرين
أه **قول** والظاهر عند قول الآخرين فإن على قول بعض المشايخ يكون
الشارح مذكراً في قول الشارح في فتنه أن لا يقبل شهادة مطلقاً ثم أن المراد
من قوله وبما بقي حسنة ومن قوله أو زاد الف **قوله** وبعد ما **قول** الف
أن يقال بعده **قوله** وفيه إشارة إلى ما مال إليه خمس الأئمة
قول بل في الدليل الأول أيضاً إشارة إليه بغير ذلك بالشارح **قال المصنف**
ومذا إذا كان موضع شبهة **قول** أي شبهة التلبس وفي النهاية
موضع الشبهة هو موضع الزيادة والنقصان انتهى فيه بحث

باب لا خلاف في الشهادة قوله والاختلاف انما هو بعارضين
اقول وايضا الاختلاف هو سلب الاتفاق والاتحاد اي ملزومه وايضا
الاتفاق من الاختلاف كالمفرد من المركب والاتفاق هو الاتحاد و
الواحد مقدم على المتعدد فليقل **قال** المعنى الشهادة اذا وافقت الدعوى
فثبت **اقول** صدر الباب بهذه المسئلة مع انها ليست من الاختلاف في الشهادة
لكونها كالمفرد لا ليل لوجوب اتفاق الشاهدين الا يرى انها لو اختلفا لزم
اختلاف الدعوى والشهادة كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة **قوله** وقد
مضى الشهادة **اقول** في اول كتاب الشهادة **قوله** فاعلم ان الدعوى هي مطالبة
حق في مجلس من له الكلام **اقول** اي من له خلاصة كقوله تعالى
فان ابغضتني الى الماوى **قوله** او ادعى شق زفة **اقول** فيه بحث **قوله** وشهد
بالشهادة **اقول** اي من غير شقة **قوله** او ادعى ان ملكه **اقول** لا يخفى ان المسألة
كون الاختلاف في الملك الذي هو احدى معولات العرض وليس كذلك
بل ما ذكره من بسبب النسبة **قوله** اما ان يقره **اقول** الظاهر ان يقال بقرتها
قوله فلان التامني نصب لعقل الخصومات فلا بد منها **اقول** هذا لا يدل
على شرطية التقدم بل على شرطية وجود ما مطلقا والاصوب ان يقال لان
الشهادة سرف لتحقيق قول المدعى في حقوق العباد ولا يكون ذلك الا
بدعواه سابقا **قوله** واما وجود ما عند الموافقة **اقول** كما ذكره الشارح
وعندي لا ولي ان يقال اما وجود ما عند الموافقة فظاهر واما عدمه عند
الخلاف فذلك لظهور ان ليس المراد من تقدم الدعوى تقدم اية
دعوى كانت بل تقدم دعوى ما يشهد به الشهود فحينئذ لا يرد البحث
الثاني اصلا على ان الدعوى لو جعلت معدومة لما قبلت لو اتى المدعي
شاهدين اخرين وايضا ما ذكره في الجواب مخالف لما سأل في
الشهادة بالالف واكتسامة اذا ادعى المدعي الف حيث جعل كونه
المدعي عن اكتسامة كتمنيها للشاهد وتفسيره ولهذا لم يمتثل لما سأل **قوله**
وعن الكتابان الاصل الى قوله فخرجنا حابب الشهود علما بالاصل **اقول** مخالف

للمسحى ان الكذاب المدعى شاهدين نفسيين له فواجهه **قال** المعنى يعتبر اتفاق
الشاهدين في اللفظ **اقول** المراد منه تطابق اللفظين على عادة المعنى المطابق
الوضع لا بطريق التضمن فلا يفرق اللفظ اذا اتحد المعنى كما في المبيعة
والعطية والكناج والتزوج **قوله** الموافقة بين شهادة الشاهدين شرط
قبولهما كما كانت شرطاً بين الدعوى والشهادة **اقول** في الترميم بحث
فان موافقة الشاهدين في الكيفية ليست شرط القبول عند ابي حنيفة
على ما سأل في مسئلة سرقة البقرة وشرط بين الدعوى والشهادة
كما صرح به الامام الترمذي وكذا الموافقة في اللفظ من الدعوى والشهادة
ليست بمشروطة كما يجي من المبسوط وصرح فلهذا في حق نعم للشارح ترد فيه
قوله واما الاختلاف بحيث يدل بعضه على مدلول البعض الاخر باليقين
اقول كتب في ما شئ الكتاب من خط الشارح ما هو صورته اطلاقا
هنا ليس على اصطلاح اهل المعقول لانها نوعان عندم على ما عرف في
موضع انتهى فاقول في قوله نوعان عندم بحث **قال** المعنى ذلك يدل على
اختلاف المعنى **اقول** فيه اشارة الى ان المعبر عنه هو الاتفاق في المعنى
واعتماد اتفاق اللفظ لفروا ان اتفاق المعنى لا يحصل الا عند
قال المعنى هذا لان الالف لا يعتبر به عن الالفين **اقول** وايضا ان شرط
الشهادة خالف كما لان المدعي يدعي الالفين وهو اسم لعدد معلوم لا يقع
على ما دون ذلك فلم يكن لالف المفرد مدعى فانفردت الشهادة عن الف
قال المعنى وصار كما اذا اختلف جنس المال **اقول** ولا يخالف الشهادة
فيها الدعوى كما لان الالف واكتسامة اسم للعددين الا يرى انه يطف
احدهما على الاخر فكلان كل بانفراده داخل تحت الدعوى فالشهادة
القائمة عليها يكون قائمه على كل واحد منها معقودا فاذا شهدا جميعا
بالف فقد شهدا باحد العددين الداهلين تحت الدعوى فحصلت الموافقة
في عدد الالف تامل **قوله** لاحقية ولا محارزا **اقول** ممنوع الا يرى الى قوله
فقال بك من ذكرى جيب ونزل **قوله** قيل ذكر في المبسوط اذا ادعى الفين

الى قوله واجب **قول** ذكر قاضي حان في قاضيه ان كان المدعي بديا
بأقل مما ادعى المدعي كونه اذا ادعى العا وخمسائة فشهدوا بخمسائة
ليبقى بخمسائة ولو ادعى العا فشهدوا بالالف والاربع مائة لا يفي
بشي في قول ابن حنيفة لان عن اتفاق الشاهدين على المشهود به
شهرط ولم يوجد بخلاف ما تقدم لان ثم اتفق الشاهدان على خمسائة
بن المدعي والشهادة لفظا ليس بشهرط عن فقبلتها وتما على
الحسنة بغير توفيق انتهى قوله وجوب موافقة الواو والياء **قوله** ولما
ان يقول قد تقدم اه **قول** قبيل باب بحس في كتابا وبالعاض **قوله**
انه لا يجوز بالاتفاق **قول** اي التلقين اذ الكلام فيه ليس فيه نفي قول
الشهادة حتى ثبت الثاني وجوابه ظاهر فانه اذا كانت الشهادة مقبولة
في من الصورة لم يكن موضع التهمة ولا يكون التلقين غير جائز كالا
قوله فوكت واحدة **قول** وذلك لكون التلت صارت في يد با مع
البا منها كمن ملك عبد املك رجله ويده فلها ان يوقع كلها او بعضها
قوله لان الاكثر في ذلك ثابت **قول** ان اراد ثابت لفظا ففي محل الزعم
كذلك وحكم فيه بحث اذ ليس في الشرع الف طلاق **قوله** وذلك بغير
العين مكان الدين المؤخر **قول** قوله الذي مؤخر اه الضمير المرفوع
للمدين والمجور للعين وكوزا العكس **قوله** وجوابه ما قلنا انها اتفقا
على وجوب لالف اه **قول** فان قيل ان اريد انها اتفقا على وجوب
الالف الا ان فهم وان اريد على وجوب سابقا فاستحيا لا يكون
حجة للاستحاق قلنا الظاهر هو الاول فان قضا الدين اذا كان
مبطون المقاسمة ثبت له وجوب لان كما لا يخفى والمراد من كون
العقبا تكوا للوجوب ترتبه عليه ترتيبا تاليا لازما فلما **قال** المعص
ذكر الطحاوي عن اصحابه انه لا يقبل **قول** والاشبه ان يكون مذكورا
ابي يوسف **قال** المعص وشك لا يمنع القبول **قول** والمفهوم من كلام
قاضي حان انه انما لا يمنع اذا لم يقبل الطالب شهدا بالعقبا باطل او زور

قوله وحاصله ان الكذاب لم يدعي شهوده تفسيق له **قول** لظان ان يقال
لتفسيق لهم **قوله** واما الكذاب لم يدعي عليه فليس بتفسيق **قول** اي حكما
قوله قد ذكرنا ان اختلاف الشاهدين اه **قول** اي علم مما ذكرنا الترتاب
قوله فاذا شهدا على رجل اه **قول** هذا لا يتفرع على ما فرع عليه فانه اذا
القبول بحب ان لا يقطع الا ان يقال ضمير اختلافهما راجع الى الشاهدين
والمدعي لا الى الشاهدين لكن لا يخفى عليك بعد **قوله** فلم يتم على كل واحد
قول الاول في حذف كلمة كل **قال** المعص لان الامر اكد اهم **قول** بعد من لم يمت
او من الهم بمعنى اخر **قوله** احدهما ان طلب التوفيق ههنا احتيال اه **قول**
في الكافي الاستقبال بالتوفيق بن كلامي الشاهدين احتيال لا الجأ
اكد واكد حال لدنه قلنا الشهادة من حج الشرع والاصل من حجج
الشرع قبولها لا رد ما فبشغل بالتوفيق صيانة للبحث عن التعطيل لا الجأ
اكد ثم اذا اتفقا وقبلنا الشهادة بحسب كذا ضرورة لا فقد انتهى العمل
بهذا الجواب وجه القيس الذي ذكره الشارح في جواب بحث الثاني ثم
الشارح قد اجاب عن السؤال بجواب الكافي ايضا في باب الشهادة على
الزمان كتاب كذا ودفعه **قوله** والبيان التوفيق وان كان ممكنا
ليس بمعتبر ما لم يصرح به اه **قول** كما سلف في الدرس السابق **قوله** وكذا القول
على ذلك بالقرب منه كيف يستقيم **قول** قوله فيما سبق لان التحمل في الكلام
من معيد **قال** المعص ولم يتم العدد على كل واحد منهما **قول** لفظه كل حال لا
اليها **قوله** اجيب ان دعوى السبب لعين وليل على ان ثبوت هو المقصود
قول وفيه بحث فان دعوى السبب المعين لانم انها مل على ما ذكره بل ذلك
لفرودة انحصار الكوسيلة الى المقصود فيها فانه لو ادعى الملك المطلق فيما
ملكه سبب بيع لم يشهد شاهد به يتحرا عن كذب الملك المطلق غير
سبب فانما مختلفان حيث ثبت الملك المطلق من الاصل حتى سخر المدعي
زواجر ولا كذلك الملك كذا وتفصيله في اكثر شرحه للامام الزيني
في اول باب لاختلاف في الشهادة ثم **قول** اذا ادعى ملكا مطلقا فشهد

بالملك سب قبلت لان الملك سب قل من المطلق ويؤدع الملك سب
 فثبت وبالطلاق لا يقبل به نظير جواب البحث **قول** فان قيل التوفيق ممكن
قول اما ان التوفيق لا يفيد كما سبق عن ريب **قول** واما اذا اشترى بال
 ثم زاد خمسة فلا يقال اشترى بالف وخمسة ولهذا يأخذ الشفع باصل الشئ
قول فيه ان ما ذكره لا يتحقق في احتمال ان يكون الثمن او لا الف وخمسة
 ثم خط خمسة لا باخذ الشفع باصل الثمن وايضا اذا كان الثمن او لا
 الف ثم زاد يكون المراجعة والتولية بالزيادة مع ان المراجعة نقل ملكة العقد
 الاول بالثمن الاول بزيادة رجح والتولية ذلك غير زيادة رجح واما ما اخذ
 الشفع باصل الثمن في الزيادة لما في الزيادة من ابطال حقه الثابت فلا
 يمكنه وجوابه ان قوله ولهذا آية تميز لا يجب طرده **قول** ولان المدعى
 حدثا مدية دليل آخا **قول** ان لم يلاحظ مقصود السب لمدعى غير
 لاكثر فلان الكذاب والسند ظاهر وان لوحظت يؤل الى الدليل
 الاول وجواب اختيار الشئ الثاني والاكذاب مرعاير لما ذكر في الدليل
 الاول **قول** ان المقصود هو السب **قول** وان المدعى يكذب حدثا مدية
قول وفيه نظر لفظا ومعنى **قول** في كونه نظرا لفظا متظا اذ لا محل في الفصل
قول العتق لا ثبت قبل الاداء **قول** فيه بحث فان معنى كلامه ان العتق
 لا ثبت قبل اداء كل البدل كجهد عقد الكتابة او باده بعض البدل
 حتى يؤل دعوى المولى الى دعوى الدين ويكون مقصوده الدين لا
 السب كما في دعوى العتق على مال فلا اشعار لما ذكره ولا حاجة الى
 تقدير شئ **قول** بدل العتق لا ثبت اه **قول** لا يحصل في يد المولى **قول**
 ان مقصود المولى العتق **قول** اي العتق بعد اخذ المال **قول** يجوز ان لا
 يجزى العتق ويجزى **قول** لا يقال فيكون العبد مدعيا ايضا لا يلا
 منع الا انه لم يكن بد من التفصيل وقد ذكرت مسند مطلق **قول** لا وفي
 الدين **قول** وانت خير بانه لا يخلو اما ان يقيم بنية على ادنى البدلين ولا
 فان كان الاول فلا يفيد شاهد المولى كما لا يخفى اذ يوفق بينهما بانه سقط

بعض البدل بعد العتق الاول بل يقول بقبول شاهد المولى في التحالف في الشرع
 وان كان الثاني فلا يفيد ايضا لعدرة على الاستخدام بدونه اذ لا سب
 يخرج عن بين وايضا من الحاشية تنزل منزلة العدم لما ان عقد الكتابة ليس
 ملازم في حقه لتمكن من الفسخ متى شاء كما سبق في انفا في مسلة الرهن وجزا
 غير خفي على المتأمل **قول** لان الرهن لا يكون لا بد من **قول** تحالف لما اسلفه
 في جواب نظر الثاني انفا فانه في جوابه **قال** المدعى وان كان بعد مضي المدة
 والمدعى هو الاجر فهو دعوى الدين **قول** في شرح الوفاية لصدر الشريعة في اول
 الاجارة ان الاجر هو معطى الاجرة فيكون استعماله معنى الموجه غير صحيح الا
 ان يكون كلامه ونامه ويؤيد انه استعمل الاجر بمعنى الموجه في هذا المقام
قول ان المال في النكاح تابع **قول** في غير داخل في صلب العقد بخلاف البيع
 المال فيه داخل في صلب العقد **قول** والاصل فيه اكل **قول** اي حل من المصالح
 او من هو بترسهما للاخر وازدواج احدهما بالآخر بخلاف البيع **قول** دليل اخر
قول في صحة كونه وليا اخر مستقلا بدون ملاحظة الاول تأمل **قول** ولا
 خلاف للشامدين فيها **قول** الظاهر تذكر الصغير وما فيه باعتبار كون المال
 عبارة عن الامور المذكورة **قول** واحببته فيما ليس بمقصود **قول**
 المحجب صاحب النية **قول** والجواب ان المال اذا لم يكن مقصودا **قول** اي
 من العقد فان العقد يصح بدونه وحقق الجواب ونقصه ما ذكره صاحب
 النهاية تعلقا عن الفوائد الطهيرة واما لم يذكره ثانيا خذرا عن التكرار فلاحظ
 لا يراى النظر عليه بعد ذلك فليتأمل **قول** كان كالدين **قول** المراد من الدين
 هو الدين المفرد عن العقد **قول** ولسوى دعوى اقل المالبس واكثرهما بكلمة او
 والصواب كلمة الواو **قول** وفيه بحث فانه من قبيل قوله سياتي كسر غيفه او
 كسر عظم من عظامه وفي الفرائض السرجية وذلك في مسلتين زوج واثق
 او زوجة وابوين فان او بمعنى الواو قال الزبيدي رحمه الله ولا يكون بدعى
 الاقل مكذبا للشاهد يجوز ان يكون الاقل هو المستمسك ثم صار اكثر للزيادة انتهى
 وفيه تأمل فانهم لم يجوزوا ذلك في البيع كما صرح به في الشرح وجوابه ان النكاح

ليس كبيع فانه يجوز الكاح بدون تنمية المهر بخلاف البيع بلا تنمية المهر
 فقال **قال المصنف** وهذا الصحيح والوجه ما ذكرنا **قول** قال الاتفاق ولنا في قوله
 هذا الصحيح نظر لما انهم لم يذكروا الاختلاف في شروح الجامع الصغير وكذلك لم
 يذكره في شرح الطحاوي فيما اذا كان المدعي هو الزوج بل قالوا لا يقبل الشهادته
 لان الاختلاف وقع في العقد استحقاقه وفيه نظر فانه قال الامام الترمذي في
 شرح الجامع الصغير وان كان المدعي هو الزوج اختلفوا على قول ابي حنيفة
 والامام ابنه تقبل عنده لان المال تابع **فصل في الشهادة على الارث**
قال المصنف ومن اقام بينة على دار انما كانت لابيها **قول** واصلا
 ثبت ملك الموت للعقضي للوارث حتى شهدا الشوادة مات وترك ميراثا
 له لان الملك للمورث قبل موته بزمان فبقاؤه الى زمان الموت بطريق
 الاستصحاب والثابت بطريق الاستصحاب لا يبنى عليه غيره الا يرى انه لو ادعى
 العاقل ان كان له على الف درهم فامرأة طالق فشهد شاهدان بالف
 عليه عام اول يحكم بالمال دون الطلاق ولو شهدوا بالالف لان الحكم
 بالطلاق ويعين حق الوارث بخلاف ما لو شهدوا انه كان في يد مودعه
 او سعيه عند الموت لان يدما بين كما لو شهدا انه كان له عام اول
 لان الثابت سبق ما لم يوجد الدليل المزيل ولم يوجد ولم ينف شئ بخلاف
 المسئلة الاولى لانه في الارث في الثابت بالاستصحاب والمعنى هذا ان
 ما ذكره الشراح ان ملك الوارث يتجدد استدلالا بوجوبه لا يستبرأ في حجة
 الموروث وحل كل ما كان صدقه على المورث لان الاستبرأ مستلزم تجدده
 ملك اليد لا يرى ان من اشترى جارية فلم يقبضها حتى حاضت عند البايع
 مرارا فانه يستبرأ بها وان لم يكن غير مسخوث وحل التناول لا يتوقف
 على تجدد الملك لا يرى ان المورث الذي جتمع عنه اموال الصدقة ثم غني
 بالارث او غيره حل ما عنده من الصدقة ولا تجدد **قول** بحسب مقتضى الواقع
قول فان تقدم احكام الحيوة على احكام الموت **قول** مات وترك ميراثا
 له **قول** ان الشاهد الصغير باويل الزكاة **قال المصنف** يحل للوارث الغني ما كان آه

قول قال الزبيدي ولو تجدد الملك لما حل له اكل ما عنده من الصدقة ولا تجدد
 ملك **قال المصنف** لان اليد عند الموت ينقلب بملك **قول** في الكافي لان
 اليد في المجلولة ينقلب بيد ملك عند الموت لانها لا تخلو من ان يكون
 بيد ملك وعقبة وامانة فان كانت بيد ملك فظاهر وكذا اذا كانت بيد
 لانها تقبر بملك لان بالموت يقرر عليه الصمان وبصير المصنون ملكا له
 كانت يد امانة فيصير يد عقبة لتجسس فصار بيد ملك ايضا فصار الشاهد
 بيد مطلق عند الموت شهادة بالملك عند الموت استحقاقه وفي قوله لانها تقبر
 ملك تسامح **قول** اذا الطاهر من حال المسلم في ذلك الوقت اه **قول** في دلالة
 على المدعي ما على الا ان يتم بقوله فيكون تارك الحفظ وترك الحفظ تعدد في
 الصمان ويملك فذكر **قول** لان اليد منقضية ترؤل باسباب الرؤال **قول**
 قوله ترؤل باسباب الرؤال يعني بالبيع والهبة وغيرهما ولكن بقي ههنا
 بحث لان الملك ايضا ترؤل باسباب الرؤال فربما زال بعد ما كان والظاهر
 ان قوله اليد منقضية ليس دليلها مستقلا بل من بعض مقدماته وتقرره
 ان يد المدعي دائمة في الحال ولا يؤمر بالاعادة اليه الا عند اليقين يكون
 الشئ حقا له ولم يتيقن بذلك لان اليد في مختلفه اه **قول** ويد المدعي مشهود
 به **قول** لظاهره ان يقال مشهود بها **قول** وليس الخبر بل الاحتمال **قول** لا
 بل لاحتمال كذب الخبر في نفسه **باب الشهادة على الشوادة قال المصنف**
 الا ان فيها شبهة من حيث البدلية اه **قول** فان الشهادة عبادة
 ولا تجرى البدلية في العبادة وليس في وجه الاستحسان ما يدفعه
قول لعدم الاجبار **قول** اي لعدم الاجبار على الشهادة **قول** اي لكن
 فيها شبهة البدلية **قول** اما قال شبهة البدلية لما سيجي من ان البدلية
 حقيقة ليس لما في المشهود به او الاضافة بيانية **قول** لعدم جوازه **قول**
 فيه اعمال الضمير في الطرف **قول** من البديل والمبدل **قول** كالتيتم والو
 وغسل الرجل وسجما **قول** واجيب ان البدلية انما هي **قول** وكوزان كباب
 بانه ليس فيما ذكره من الصورة اجمع من البديل والمبدل لظهور ان العزم

ليسا بيدل عن الذي شهد معهما بل عن الكه لم يحضر بكذا نسخ للبال العا تترجم
في شرح الكثر للعلامة الزيلعي انه اجاب بهذا فذكرت الله **قوله** فان المشورة
اه **اقول** فعلى هذا يجب ان لا يجوز الجمع من ذنبك لشهود بهما فليتأمل **قوله**
اذا ثبت الهدية **اقول** في شبهتها **قوله** فانه باطلا فانه يفيد الاكتفاء باثنين اه
اقول فيظهر فيه **قوله** وذكر التحميل **اقول** يكفي في ذلك التحميل اشد في على شهادة
او اشد على شهادتي فاحدهما معن عن الاخر فينبغي ان يكتفى بثبوت ثبوت
قوله يعني تغير المشهود عليه اه **اقول** كما يجب في باب الرجوع عن الشهادة **قال**
المصنف فيظهر تحملا بوجه **اقول** في بحث فان المقصود اثبات وجوب التحميل
يستقيم قوله فيظهر تحملا بوجه ولا سعاد ان يجعل التحميل بمعنى التحمل كما في قوله
تعالى عا حشه مبنية ويصح الحكم على ما اشار اليه الشيخ اكل الدين في فصل عملة
الشاهد وقال لا يفتي في قوله فيظهر بالنصب جوابا للمنفى وهو قوله لا بد
ويجوز ان يقال انه عطف على قوله ليصير انتهى وفيه بحث **قوله** وذلك يقتضي
ان يكون التحميل مما يحصل بعد النقل اه **اقول** هذا ممنوع بل اللازم ظهور كون
التحميل لما هو حجة بعد النقل اه **قوله** ان في هذا الموضع اه **اقول** على ما مر في الهداية
في فصل ما عمله الشاهد واسار اليه من ان قوله قوله لم يستعمل بغيره قوله
مترقب **قوله** فلا يحصل العلم للقاضي **اقول** هكذا فيما اذا ظهر ما به من نسخ لغا
ومعراج الدراية ولعله هو والصحيح فلا يحصل العلم للفرع **قوله** لان الفرع
لا يسمع الشهادة على الشهادة وان كان الاصل شهد باحتي عند القاضي
في محله **اقول** في بحث لانه لو اراد انه لا يسمع بعد ما شهد في مجلس القاضي
ولم يحكم بوجهها فذلك كذلك لانه لا يرضى فان مرادهم انها لا تكون
حجة الا في مجلس القاضي اذا حكم بوجهها وان اراد انه لا يسمع بعد الحكم بها
فذلك كونهما لغوا من الكلام اذ يجب عليه ان يشهد بحكم القاضي فليتأمل **قوله**
وجه ذلك ان الال اه **اقول** مراد القوم ايضا ليس لاذلك كما لا يخفى
على ذي تأمل فان الولاية سيفقد القول على الغير شأوا والى في لم يحكم القاضي
شهادة لا يظهر ان للاصول ولاية ولا يوجد ابطال ولاية فقوله لم

يكون حجة الا في مجلس القاضي اشارة الى هذا المعنى **قوله** لما فيه من بطلان
الولاية عليه **اقول** الى بنا كلام الغوائد الطهيري **قوله** وقد تقدم لنا في
البحث كلام **قوله** في فصل ما عمله الشاهد وقد تقدم لنا كلام على كلام
هناك فراجع **قال المصنف** وبه لا شيا يتحقق الخبر **اقول** الظاهر ان تقدم
الاجابة لا فائدة احقر **قال المصنف** الثاني ارفق **اقول** اي بارباب حقوق من
النا س فان الشهود ربما لا يقيم الحسبة من مسيرة السفر لما فيه من مخ
فيتولى حقوق خصوصاً في ذلك الزمان اكد طهر التواني في الامور الدينية
او المراد الرقي بالشهود حيث لا يكلف ما فيه مخرج عليه ولا يلزم مشقة
والظاهر هو الاول بشهادة السابق **قوله** وكأنه اشار الى اه **اقول** اه
الاشارة انهم لو عرفوا لا خبروا بها نعم لو قال فاذا لم يخبروا بها لكان
اوضح في ذلك **قال المصنف** ان انكر شهود الاصل الشهادة **اقول** قال الزيلعي
اي الاشهاد ومعناه اذا قال شهود الاصل لم تشهد سم على شهادتنا فأتوا
او غابوا ثم جاء الفروع وشهدوا عند الحاكم لم تقبل شهادتهم لان التحميل
شرط ولم يثبت للتعارض من الخبرين انتهى وفي الكافي معنى المسئلة انهم
قالوا لما لنا شهادة على منع الحادثة وما تو او غابوا ثم جاء الفروع وشهدوا
على شهادتهم بسند الحادثة اما مع حفرتهم فلا يثبت الى شهادة العود
وان لم يكرهوا انتهى فظهر ما ذكره الزيلعي وما في الكافي ان الحكم واحد
انكر الاصول شهدا وتم بنفس الحادثة او انكروا الاشهاد ثم الفروع على شهادتهم
نعم ظاهر كلام الهداية على صورة في الكافي لا على ما صوره الزيلعي فانه
قال الشهادة لا الاشهاد **قال المصنف** في باب امرأة **اقول** لعل القائل للترتيب
الذكرى فلا يسمع الشهادة قبل حضور احقرم وقوله شهد الرجلان معنى
اراد الشهادة ولعل هذا هو الاولى ويدل عليه قول الامام السمرقاني
للاشهاد الاشارة اليها في الشهادة **قال المصنف** ويظهر هذا اذا تجلوا الشاهد
جميع محدود يذكر حد وما شهدوا على المشتري لا بد من اخرون يشهد
على ان المحدود بها في يد المدة على **قوله** قال في النهاية ثم فانه كون

المحدود في يد المشتري حالة الدعوى تطهر اذا ادعى الشفع ان فلانا باع
والمحدود في يد المشتري وفي حق الشفعة واما لو كان المدعي هو البائع بطا
المشتري باليمن فلما حازه الى كون المبيع في يد المشتري لان للبائع ولاية
سلطانية الثمن من المشتري سواء كان في يد البائع او في يد المشتري انتهى
بطاير ايضا اذا ادعى المدعي الاستحقاق واثبات المبيع حينئذ لان كون
المحدود للبائع قد يكون مشهورا والدعي عليه يد فعه با عليه بان يمسك
يد حضوة ولا يذفع ذلك الا باثبات المشتري فاقول **قوله** فجا المدعي بالبراة
اقول نكرت انما ابان **قوله** ونظير هذا اذا تحلوا الشهادة ببيع محمد وديكر
حدودنا وشهدوا على المشتري بعد ما انكر المحدث وديكر في يده **اقول** فيه
ان دعوى العتار لا يدا ان يشهدوا على كون المدعي في يد المدعي عليه وان
اعترف هو به على ما سجي **قوله** وكذا اذا قال المدعي عليه الذي في يدي غير
محمد وديكر المحدث **اقول** قوله الذي في يدي متبادر وقوله غير محمد وخبر
قوله ودفع اليه الكتاب **اقول** وانكر المدعي عليه كونه فلان بن فلان **قوله**
قال في الصحاح اخذوا القبائل الست **اقول** هذا يدل على ان القبيلة
قد تطلق على كل واحد من من الست فيكون مشتركا او مجازا على سبيل
قوله والقبائل تجمع العاير **اقول** والظاهر ان يقال والقبيلة **افضل**
قوله لان مقصودهما **اقول** جواب لقوله لا يقال الاستدلال به آه
قال المصنف اجمع ما كانوا **اقول** حال من الطرف اي حال كونه اجمع الاوقات
التي كانوا فيها او اجمع اوقات كوانهم على ان ما مصدرية كما في الخطيب
الامير قايما وهذا اولى ويجوز ان يكون بدلا من بعد العصر لصفته **قال**
المصنف يقول ان شريككم السلام **اقول** قوله عليه السلام بلغه ولا
يقال واه الا اذا كان مكتوبا كذا في القاموس فخذ يكون استغناء
ما في الكتاب بان يكتب شرح اليهم كما يات في قوله ما فيه الى الصوم **قوله**
اجمع ما كانوا اي مجتمعين **اقول** فيه بحث بل المعنى ما ذكرنا **قوله** فيمن
كان تابا ومقرا **اقول** وقع في بعض النسخ بالفاء والعجمة وهو غير صحيح

قوله وان رجع على سبيل الاصرار **اقول** وفي بعض النسخ وقع لفظ الاصرار
بدل لفظ الاصرار والصحيح الاصرار **كتاب الرجوع عن الشاوات**
قوله واما المدعي فلان الشهادة **اقول** ظاهره لا يوافق الدعوى
قال المصنف فلا ينقض الحكم بالمتناقض **قوله** لعل المتناقض بمعنى المناقض
لكونه تناقضا بغيره عقلا وشرعا لا في الاقرار كما سيصح به **اقول**
لسلا يؤول الى التسلسل **قوله** كلام قليل المحدث وي مع الغناء عنه **قوله** كما
لجاء من جهتهم **اقول** اي من جهة الشهود **قوله** واكتفى عن ذكر التفسير في بعض
اقول اي في فصل الرجوع قبل الحكم بها ولعبه **قوله** وهو ممنوع قال
الرجوع اقراره **اقول** ويجوز تفرقه معارضة **قوله** والجواب ان الاقرار
اقول انظر في هذا الجواب **قوله** ولان الرجوع توبة **اقول** عطف على
لانه نسخ للشهادة **قوله** ومعناه حكم عليه **اقول** فعلى الاقل يكون معظما
على قوله رجع وعلى الثاني على قوله اقام البينة **قوله** ومعناه لان سبب
الضمان صحيح **اقول** وفي غاية البيان لان سبب الضمين وهو الرجوع
عند القائل **قوله** فانما يقول البينة **اقول** فنه بحث فان المعنى حينئذ بغير الشاوة
لان المدعي اعني دعوى الرجوع صحيحة لصحة الرجوع الذي هو سبب الضمان
فليتأمل **قوله** فتأمل الفرض الخاص **قوله** لعله يريد به يقين الشهود **قوله**
ترك اصله المعهود في الشهادة **اقول** قوله في متعلق بقوله ترك **قوله** او
صار شبهة كما سجي **قوله** اي كما سجي في هذا الكتاب ايضا في الدرر
الثلاث **قوله** والجواب بان كان على سبيل التمهيد **اقول** هذا جواب عن
وسيل الشافعي **قوله** قد استوفى **اقول** المقضي عليه **قوله** ولان ما ثلث بينهما
اقول اذا العين خير من الدين **قوله** فبازالة العين عن ملكهما باخذ الضمان
الى قوله فبازالة العين عن ملكهما قبل القبض **اقول** الضمير في قوله في الموضع
راجع الى الشاهدين في قوله والشاهدان بشاوتها ازالاه **قوله**
لان وجوب البحث **اقول** لا يخفى عليك فقور هذا الدليل على اثبات
المدعي لا خفا فيه بما ياتي بعد رجوع من رجع ففاسد الشهادة والا

ان بين وجهي الصور كلهما ثم يرفع عليه مسائل **قوله** وعلى هذا اذا
شهد **قوله** ينبغي ان يكون تقريرا على الذي ذكره المحقق لا على ما اقاين
الدليل لظهور عدم تفرقه عليه فليست **قوله** فكذا بقا **قوله** فينبغي ان
الراجح كل الحق لا بصفة **قوله** اذا تلفت انسان مال ربيد فقط القاضي
قوله الضم في قوله راجع الى ربيد **قوله** سقط الضمان الثاني لربيد
قوله مع ان الاتفاق ليس لظاهر فيما نحن فيه بقا استحقا في
عليه كنه بل انما هو كسب نعم الراجح فقط **قوله** فلا يمنع بطريق الاولى **قوله**
الضمير في قوله يمنع راجع الضمان في قوله واستحقا في التلف يسقط
الضمان **قوله** ثم اذا رجع الاول **قوله** الاظهر ان يقال اذا رجع الاول
لم يظهر الاتفاق فضلا عن الاتفاق لبقا استحقا في المدعي بالجهة الثانية
رجع الثاني ايضا بتين سببه لا قول في الاتفاق ايضا لعدم الاولوية
فليست ثم ما ذكره من لا يخفى عن نوع مخالفته لاسلفه انما من انه اذا رجع
واحد من التين زال الاستواء وظهر صفة العتصا الى المتني والجواب ذلك
فيما اذا استمر الاثنان على شهادتهما ومنه ليس كذلك **قوله** ثابت بطريق
التين **قوله** التين انما يكون في حكم معية بغاية ينتظر الوصول اليها فان
وصل حكم شؤته والا فلا كذا في هذا الكتاب قبيل باب لشهادة على الزنا
قوله واحتمل كذب غيره اه **قوله** احتمالا اكثر من الاحتمال الثابت قبله لكن
فان هذا الكلام غير ظاهرة **قوله** كان شهادتهما **قوله** لا استواء حالهم **قوله**
فقد رجوع الاول وجد الاتفاق **قوله** اي علم وجوده بل علم فقد الاتفاق
كما لا يخفى فنفية بحث ويمكن ان يقال لعل المراد وجد الاتفاق الرغبي ثم
المراد مواخذ برغمه واقراءه فكان ينبغي ان يعنى ولكن مانع وهو التقا
سكذا ينبغي ان يعنى المقام والعلم عندنا بخير العلم **قوله** فاذا رجع الثاني ار
المانع **قوله** كنز الخف في السمع ومعنى الوقت في المستحاضة **قوله** قال
عليه عليه وسلم في نقصان عقلين **قوله** في قوله صلى الله عليه وسلم في نقصان
عقلين للسببية **قوله** وانما تم ان لو قال عدلت شهادة كل اثنين اه

قوله فلما لم يقل ذلك احتمل ان يكون لعدد ليس ان اد في مرتبة ما يكون فيه
النساء كما لرجال فاذا اردن عليه كان حكمين حكم العدد والمذكور كما في عدد
اليوم او في ملك السفر واكتفى **قوله** فالرجل سقي بقائه **قوله** الضمير في قوله
راجع الى الرجل **قوله** لان الضمين يقتضي الممانعة بالنفس **قوله** قال بعد ثبوت
قاعدة وعليه عمل ما اعتدى عليكم **قوله** ووجه ذلك **قوله** ما ظاهرا الى ما تقدم
وهو قوله عما يقال اه **قوله** ابانة ظهر محل **قوله** حتى يكون مصوما لا ابتداء ولا
عليك بما فان ما يملك امر اجابا لا يعظم خطره عنده ثم لا يخفى عليك ان ذلك
ليس بوجود في الاتفاق فلاجل هذا كان مستقوما على مالك دون المتلف
قوله لانه محل خطير **قوله** يعني مثل النصوص **قوله** معناه ان الاتفاق بغير عرض
قوله الت خبر بان ما افاده شرح بينه وبين المشرح ما بين الضم والنون من
المسببة فان معنى كلامه انما لو ضمت الشاهدين في الصورة المذكورة كان التماس
لما لها بغير عرض وما اتلفا مال الزوج يعوض هو البضع فيقول الممانعة
هي بين الضمان فليست مائة لو كان المراد ما ذكره لقال المصلا ان بيني والحق
الممانعة **قوله** ثم رجعا ضما الزيادة لانهما اتلفا ما **قوله** الضمير في قوله اتلفا ما
راجع الى الزيادة **قوله** او فيه خيار البايح بان شهدا اه **قوله** قوله بان شهد
ما ظاهرا في قوله او فيه خيار البايح فمال **قوله** المص وان كان باق من القيمة
اه **قوله** قال ابن الهمام هذا اذا شهدا بالبيع ولم يشهدا بفقد الثمن فلو شهدا
به وبفقد الثمن ثم رجعا فان ينظرا في شهادة واحدة وان يشهدا به باعده
بالف واوداه الثمن او في شهادتين بان شهدا بالبيع فقط ثم شهدا بالثمن
او بالثمن في الاول يقضى عليهما بقيمة المبيع لا بالثمن وفي الثاني يقضى عليهما
بالثمن للبايع ووجه الفرق ان في الاول المقضي به البيع دون الثمن لانه لا
يكن القضا بالبايع لثمن لا قرأه بما يوجب سقوطه وهو القضا بالبايع
ولهذا قلنا لو شهدا اثنان على رجل انه باع من هذا عبدا وقال له شهادة
واحدة لا يقضى بالبيع لانه فارن القضا به ما يوجب نقضه وهو القضا
بالاقل اه فكذا هذا واذا كان المقضي به البيع فقط وزال البيع بلا عرض

فبعضنا ان القيمة بخلاف ما اذا كانا شهادتين فان التمس بغير مقتضى به لان
 القضاة بالتمس لا يعارضه ما يسقط لانها لم يشهد بالايها بل شهدا بعد
 ذلك واذا صار التمس مقتضى به ضمنا برجوعهما انتهى فيه **قوله** اذا العاقل
 تجر عن الانتساب الى الكذب **قوله** فيه ان حكم القاضي في غير ظاهره وابطالها
 في امثاله عند ان ضمه رد فلو ضح البيع في التمس لم ينسب الي الكذب صلا
 عن بل عند الاماين ايضا اذا جعل الضم مبيها على حكم القاضي بالبيع
 اختيار فليست **قوله** فلو وجب البيع في التمس **قوله** في حق اختيار **قوله** لانها اذا
 ما كان على شرف السقوط **قوله** يعني الكذا الكذا كان على شرف السقوط
 قال الزبلي ويتقضى هذا بمسئلتين ذكرهما في التمس احدى امرأة لها على رجل
 الف درهم مؤجلة فيشهد الشهود وانما حاله فاخذت الف منه ثم ارادت
 وحقت بدرا حارب وسببت ثم رجع الشهود عن شهادتهم لا يقضون وهذا
 الدين كان على شرف السقوط لانه لو كان مؤجلا على حاله لسقط بارتداد ما
 والثانية لو ان رجلا قتل امرأة قبل ان يدخل بها زوجها حتى لزمه جميع امره لا
 يرجع على العاقل وان وجد التاكيد منه اذ لو كان احتمال السقوط ثابتا ولكن
 بقول القتل منه للمحتاج والتمس بانتهائه بقرروا الدين المؤجل ثابت في اي
 ما آخرت لمطالبة ولهذا التماس عليه الدين كل ولم يؤكدها بشهادتهما شيئا
 وحصل الحال او تقول لانم بان دينها يسقط بل يكون لو شهدا
 بغيرها ويونها فلا يسقط فبطل الانتقاض من الاصل **قوله** ولكن يقول
 الفصل منه للمحتاج اه حمل تحت **قال المصنف** لانها اتفقا مائة العبد عليه من غير
قوله والولا لا يصح عودا لانه ليس بالمتقوم بل هو كالنسب باختيار
 الشرف **قال المصنف** اذا شهد البعاص ثم رجعا بعد القتل ضمنا الدية **قوله**
 ابن الهمام والدية على عاقلة الشهود انتهى وفيه لان العاقلة لا تعقل عرفا
قوله وقبل شبه المولى الكره وهو ليس بشي لانه ليس بمجلى الى القتل
قوله نعم لانه كالمجلى من حيث ظهورا يثارة في كلام المصنف عن قوله لان
 الولي يعاناه لا يسترد في اظهرية ارادة الولي من الكره على تقدير كونه

اسم مفعول ثم اعلم ان صاحب القيل السفا في **قال المصنف** لما ان القتل
 لم يوجد وكذا تسببا **قوله** في تسببا بوجوب القصاص في الكلام فيه لا يخلو
 فانه مما لا مجال لا يخار **قال** الامام السفا في ذكر في الاسرار ومن شائنا
 من قال في تحليل المسئلة بان الشهود مسبونون الا انه ضعيف لان المذهب
 ان المسبب والمباشر واحد لا يرى انه يلزم الكفارة الا ان حاشا المبرزة
 القاتل بسقوط صغيره لان الكفر لا يغير للقتل وضعا كما ضرب بسقوط صغيرة
 ومترين فاما الشهادة فيطبق مسلك لاخذ ما ثبت بالشهادة فكان كان
 ضرب بما يقصد به القتل وفي الكافي قوله في الهداية ولما ان القتل الى
 قوله يؤثر حيوة ظاهر مشكل لان الامر على القلب فالظاهر ان الولي يقدر
 على القتل لكونه صبا حاله به يدرك ثارده والظاهر ان الكره لا يقتل لانه لا
 يباح له قتله وكجمل ان ستمدح الكره عنه او يحقه العوذ انتهى **قال المصنف**
 السبب **قوله** الف واللام بدل من المضاف اليه والصغير في اليه اي
 سبب لقتل ما يقضى اليه غالبا وهو السبب الملقى او ما يجري مجراه **قال المصنف**
 ما يقضى اليه غالبا **قوله** مقفوض بحاشا المبرر والجواب ان المراد ان سبب القتل
 انه حجب لقصاص ما يقضى الى القتل غالبا فليست وان شئت التفصيل
 فراجع الى الكشف شرح البيروني في مباحث السبب **قوله** لعل ان يقول
 ظهورا يثارة جوابا اما ان يكون شرعا او طبعا الى قوله والتمس مسلمون
 معارض طبع ولي المقتول فانه يؤثر التشفى بالعقاص طاهر **قوله** ان
 الطورين فرق ظاهر فان اثارا كجوة مطبوع عليه كحيوان لا يرى
 الكره بالقتل يكون كسلوب لا اختيار بخلاف اثار التشفى فانه ليس بتلك
 المثابة او يمنع عنه كثر اثار العفو ابتعا التواء مع انه مطبوع على حب الشا
 في العاقل والظاهر السامحة والكرم ايضا وذلك يدعوى الى العفو فليست
قوله ولهذا ينزل فعال ولان الفعل لا يختار **قوله** اي ولو كان هذا السبب
 متوجها بترك المصنف **قوله** يعني لما ان ثم تسببا **قوله** اذا كان كلام المصنف
 يكون اعراض الشارح خارجا عن الاداء **قوله** واجمعا متغايران **قوله**

غايه الجواب

المراد بالجنين هو ما ذكره المصنف من وجهي محمد والامامين **قوله** فان ثبتوا
على الركنية فلان ضمان عليهم **اقول** سبق هذا البحث في باب الشهادة
على الزنا **قوله** او قال ذلك لامرأة **اقول** منها نوع مسامحة اذ يدل على
ان يقول لامرأة ان دخلت لدار فانت حرة والمراد واضح **قوله** كما في البئر
مع الملقى فان الضمان عليه **قوله** لانه مسبب قريب والعلة الثقل واذا
ضمن مثبت السبب لعرب فيما اذا اجتمع المسببان لقوله فلان يضمن
العله دون مباشر السبب **قوله** وان لم يشهد بالدخول **اقول** فيه تل
كتاب الوكالة
قوله والشهادات من التعاضد **اقول** لان الشهادة من التعاضد
دون الوكالة فانها كما سجي اتفا عقد جاري فاستحقت التأخير **قوله**
قد يكون فيها التعاضد ايضا **قوله** كما اذا كان وكيلها بالبيع او الشراء مثلاً
قوله وهي عقد جاري بالكتاب وهو قوله تعالى فابحوا احوالكم في ذلكم الآية **اقول**
فان قيل لم لا يجوز ان يكون رسالة قلنا الرسالة تبليغ الكلام الى الغير بل
دخل له في التعريف والمبعوث الى المدينة كان مورا بشراء الطعام **قوله** من
سابقة يتبين بها ما يجوز التوكيل به وما لا يجوز **اقول** مخالف لما سجي من قوله
ان العكس غير لازم وغير مقصود **قوله** وقد يتفق **قوله** في العقد **قوله** فلان
الانسان جازله ان يستقرض بنفسه **قوله** والاستقراض من العقود **قوله**
التوكيل به باطل **قوله** كما سيجر في الهداية فيقول باب الوكالة في البيع
قوله وليس يجوز **اقول** يعني ثانيا **قوله** لان الدرام التي يستقرضها التوكيل
ملك المقرض والامر بالتصرف في ذلك لغيره باطل **قوله** منقوض بالتوكيل بالائتمان
والاستيداع وسجي ما ذكره الشارح في معرض الجواب **قوله** والجواب
يعني عن الرد **قوله** وان محل عقد الوكالة في الشراء هو الثمن **قوله** سجي حقيقة
من الشارح في الدرر النافذة في من فضل البيع **قوله** وفي الاستقراض
الدرام المستقرضة **قوله** فيه تأمل **قوله** لا يقال هذا جعلتم محل فيه مد بها وملك
الموكل لان ذلك **قوله** لان ذلك جواب لقوله لا يقال هذا جعلتم

والضمير في قوله في راجع الى الاستقراض والضمير في مد بها راجع الى الدرام
في قوله وفي الاستقراض الدرام المستقرضة **قوله** والذم في جازله توكيل
والمتنع توكيل المسلم عنه **اقول** ومنه على تقدير صحة يكون جوابا عن النقض
ايضا الا انه لما كان مخالفا لما سجي من المصنف ان التوكيل بالاستقراض
باطل لم يذكره الشارح في معرض الجواب ولم يحجب بما اعاب به غيره من الشراح
لذلك ايضا واحتج في الجواب بان يقال لم يقل جاز ان يوكّل به كل احد حتى
النقض والذم يمكن ان يوكّل غيره وهو ذم مثله فاقبل ثم **قوله** في بحث
اخر اذا التوكيل والتوكيل كالسر والاكسر ثم ليت شعري ما معنى جازله
قوله واجب بان ذلك بيان حكم الحكم **اقول** في التمتع حكمه المجرى لا
يقترن في كل فرد فلهذا عدم انضباطها بل في الحبس فبغلاف الحكم الى
طاهر منضبط بدور محمدا ويقلب جود ما عمن كالسفر في المشتة انتم انت
خير بان اضافة الحكم الى الوصف منها غير واضح فاقبل **قوله** ويجوز ان يقال
ذكر الخاص واراد العام وهو الحاجة لان الحاجة للجزء **اقول** هناك كلام
الا ان يقال قد لا يتحقق كذا وفيه بحث لان التوكيل ليس بالنسبة الى احوال
التوكيل بل بالاضافة الى احوال الانسان **قوله** فلانه جاز ان يباشر بنفسه **قوله**
لا طهر ان يقال فلهجة ايضا ادنى لال كما لا يخفى **قوله** لان احد ووثني
بالشبهات **قوله** وكذا العقاص كما تروى ويرجى به لان فلان لا يتحقق
الاول باحد **قوله** لان احد ولا يعنى عنها **قوله** في متقوه بعد القد
حد السرقة لان احوال صار له سبحانه ومن حتى لو فعل السر وقام عليه
لحققت اليه ولقطع اليه **قال** المصنف باب الاستيفاء اصلا **قوله** فيه شيء
لكوننا لانسدا وبالنسبة الى الد لا يحسنه كما مر جواب **قوله** عند حضور
استحسانا **قوله** والعيب ان لا يجوز للبدلية **قوله** وهذا الذم ذكرنا ما يعنى
التوكيل باثبات احد ودوال عقاص **قوله** لا يخفى عليك ان المشار اليه هو جواز
التوكيل في الحقوق كلها لانه هو المذكور مر كما هو الا بانه لا يجعل لذلك
بغيره المحسوس المشاهد مع ان ذلك هو منسب في صفة او اما عند ان يور

لا يجوز التوكيل في بعض الحقوق وهو ما ذكره المصنف وما في الشرح تعالى
تكلف ظاهر فليتأمل **قوله** واستثنى أيضا أحد ودو القصاص **قوله** الطاهر
من سياق كلام المصنف ان المثنى هو استيعاها ولا يتوهم جواز التوكيل
بأيضاها حتى يحتاج الى الاستثناء **قوله** بقى أحد ودو القصاص **قوله** الطاهر
ان يقال ان المحض في أحد ودو القصاص **قوله** وفيه نظر لا لانه ان جواز
اللزوم **قوله** الطاهر انه محل الجواز على الايمان العام المفيد بحال عدم
ولنه للزوم مما لا يقبل المنع **قوله** ليس بجواز **قوله** بل كناية كما صرح به في المحقق
وفي بحث فانهم مراد بان الترخيص في الفرق بين الجواز والكناية هو جواز
ارادة المعنى الموضوع له وعدم جواز ما لا يعقل على ما ذكره السكاكي كيف
قد عرفت هو ايضا بان ما ذكره تكلف اركب للفظ فراجع **قوله** وان كان
قوله لا يجوز التوكيل بالمحضة الا برضا المحض في قوة قولنا التوكيل بالمحضة
غير لازم **قوله** فيه نظر فالانتم انه في قوة ما ذكره فان مدلوله اشتراط
صحة التوكيل برضى المحض لا اشتراط لزمه به واكمل ان تبقى الجواز اخص من
اللزوم والمقصود بالافادة هنا هو ان لا الاول اذ لا خلاف فيه **قوله** والا
فلا **قوله** هذا ما انف لزمه **قوله** لانه وكله في الجواب والمحضة **قوله** ان تبخير
بمقتور السبل عن افادة المدعي فانه كان مائلا لتوكيل المدعي ايضا **قوله** ونحو
للغير **قوله** يعني المستحق للمدعي **قوله** فكان حاله حق **قوله** الطاهر ان يعاقب
لان راعى عبارة الدليل فافهم والضمير في قوله راجع الى الموكل **قوله** قال
صاحب النهاية ان هذا القيد **قوله** في الكافي اعلم ان من شرط الوكالة ان
يكون الموكل ممن يملك التصرف لان الوكيل يستفيد ولاية التصرف منه
عليه من قبله ومن لا يفيد رعي شي كيف يفيد رعيه غيره وقيل هذا على قول ابى
وسيف ومحمد فاما على قول ابى حنيفة فالشرط ان يكون التوكيل ماصلا بالملك
الوكيل فاما ان يكون الموكل مالك للتصرف فليس بشرط حتى يجوز عزل الوكيل
المسلم الذي بشره المحض وانما توكيل الموكل المحرم للمحال بيع العبيد وقيل
المراويلن يكون مالك للتصرف نظر الى اصل التصرف وان امتنع لعارض

بيع المحض بحوزة المصنف في الاصل واما امتنع لعارض المثنى انتهى فعلى هذا لو جعل المالك
للعهد يستقيم الكلام على ذهاب في حنيفة والافاضا فليتأمل **قوله** ومنشأ هذا
التوهم **قوله** سبقه الاتفا في **قوله** حتى يكون معناه يملك جنس التصرف **قوله** ان
منعني ان يراو جنس التصرف جنس التصرف الذي يتعلق بمحل التوكيل لظهور
ان التوكيل لا يملكه غيره **قوله** احراز عن الصبي **قوله** يعني المجردة **قوله** فان
لكلمة من جنس التصرف **قوله** لا يخفى عليك ان مدخل كلمة من هو قوله من يملك
دون التصرف والجواب ان مراده ان المالك للتصرف المخصوص لا يتعد حتى
يستقيم اذ حال من في من يملك لكن طاهر ان المراد ايضا جنس التصرف المخصوص
فلذلك قال فان الانسب ثم ان الانتسبية قد فات في قوله ويعقده كما لا
قوله يحتمل احكام ذلك التصرف **قوله** اي التصرف الموكل به **قوله** وجنس الاحكام
قوله وجنس احكام جنس التصرف **قوله** فالاول **قوله** يعني به قوله يحتمل احكام
ذلك التصرف **قوله** لانه لم يلزمه الاحكام **قوله** حتى لا يملك الوكيل بالشيء المبيع
ولا الوكيل بالمبيع الثمن **قوله** والثاني **قوله** يعني به قوله وجنس الاحكام **قوله** ان
عن الصبي **قوله** يعني الصبي المجرد لعل مراده انه مؤهل للاحراز عما لا يقال
قد يلزمه الاحكام كما اذا باع او اشترى ابوه لانه المراد جنس احكام التصرف
بما شره بنفسه **قوله** وهذا صحيح **قوله** ويؤيد تخصيص المعطوف عليه بما
الدليل **قوله** قوله لان الوكيل دليل **قوله** صورة القياس الموكل يملك التصرف
للوكيل وكل من هذا شأنه يجب ان يكون مالكا للتصرف فقوله لان الوكيل
اشارة الى دليل الصغرى وقوله فلما بدا الى اخره الى الكبرى **قوله** ما شرطت
به **قوله** يعني ما شرطت الوكالة به **قوله** والجواب ان الوكيل من حيث هو وكيل
قوله كيف يقال هذا اذ كل ذميا يبيع هذا المحض فانه لا يعقل فيه ما ذكره **قوله**
عليك جنس التصرف من جهة الموكل على ان الملك مثبت له خلافا **قوله** اي يملك
من جهة الموكل على الوجه **قوله** بحيث يلزمه احكام ما يشره الوكيل **قوله** في
لاستلزامه ان لا يبيع توكيل الوكيل المادون له بل يفقد شرطه فما اسرع طائفي
ما قد تمت **قوله** ويعقده **قوله** في تأمل والطاهر ان قوله ويعقده

عطف تفسيره على قوله من يعقل العقد اه لا شرط اخر ويؤيد انه لم يستدل
عليه بدليل حقيقته وايضا عدم كونه مازلا في العقد شرط صحة ذلك العقد لا شرط
صحة الوكالة **قوله** لانه يقوم مقام الموكل اه **اقول** هذا التعليل لقوله ويشترط
يكون الوكيل اه **قوله** وهذا **قول** يعني التعليل اشارة الى قوله لانه يقوم مقام
الموكل اه **قوله** يشير **قول** حيث اكتفى بذكر كونه من اهل العبارة **قوله** الى ان معرفة
العين المبيع من الفاحش ليست بشرط اه **اقول** ولهذا لم يذكرنا العلامة التفسير
في الكافي ولم يزد في تفسير قوله يعقل العقد على ان قال اي يعرف ان الشراء
جانب للبيع سالب للثمن والبيع على عكس **قوله** ومعرفة ان ما زاد على
دونه يتم الى قوله لا يطلع **قول** ومعرفة متبدا وقوله لا يطلع خبره **قوله** لا
عليه احده اه **اقول** منوع فاما زى كثير من البيان يعرف ذلك من غير
علم الفقه بل بالسمع من الثقة وكثرة المباشرة بالمعاملات ثم قد يعارض
من الشئ مقام ذلك الشئ كما سبق في مباحث عدم قبول شهادة الاخر في
هذا الكتاب اما في ما نحن فيه فالتكهن من المعرفة بالعقل وذلك موجود في الشيء
الذي كلامنا فيه **قال** المحقق اذا وكل احرر البالغ او العبد المادون مثلما جاز
اقول قال صدر الشريعة ولو قال كلامهما كان اشمل لنسأله لو وكيل احرر البالغ
مثل المادون ولو وكيل المادون وشبه واهل احرر البالغ والمراد بالمادون في
العقل الذي اذنه الموكل والعبد الذي اذنه المولى انتهى وفيه ما لم **قوله**
المادون البالغ **اقول** لعل قيد البالغ هنا وقع سهوا **قوله** ويفهم جواز توكل
من كان فوقهما بطريق الاولى **اقول** ما فوق احرر البالغ الكائن من اهل دار الاسلام
المسلم فان النوع قد تنقسم رتبة على الجنس كما مر في موضعه **قوله** لان الموكل
مالك للمصرف والوكيل من اهل العبارة اه **اقول** قوله لان الموكل يعقل لقوله
جاز ولكن بقي منا بحث فانه لوضح هذا الدليل لازم صحة توكل الوكيل الغير المالك
بجراية فيه عينه لان يعبر فيه عدم المانع في الكبرى او يقال المراد بالوكالة
المصرف هو المالكية استقلاله من غير استفادة من غيره وفيه شئ يخرج
توكل الوكيل المادون به والظاهر ان الاستول له مقصود وايضا **قال** المحقق

والعبد من اهل المقر **اقول** كان لا لايق بحسب الظاهر ان يقول والعبد
من اهل العبارة الا انه سلك هذا الطريق لتكليف بيان اهلية العبارة منع دفع
ما يرى ظاهرا من عدم جواز هذا التوكيل لكونه بمنزلة جهاد لا يقدر على شئ فليت
قوله العقود التي يعقد ما لوكلها على ضربين **اقول** الظاهر ان القسمه الى الفرضين
باعتبار الانفاقة الى نفسه والى الموكل لا باعتبار تعلق الحقوق بل موكلهم لهم
وانما سلك المحقق من الطريق للمساقة حيث تبين القسم منها وحكمه مرييا بكلام
واحد فليتأمل ثم لما كان الحكم مقصودا ذكره مرييا **قوله** جواب عما قال الشافعي
اقول فلهذا استجاب انكم ان اردتم ان الحقون بآية حكم المقرف التابت منها
فمنهم ما نحن فيه ليس كذلك وان اردتم مطلقا فمنوع وهل النزاع الا في
قوله وتقريره ان الملك يقع للموكل ولكن بعقد الوكيل على سبيل اختلافه
قوله على سبيل بقاء يقع والمعنى ان الملك للموكل يقع على سبيل اختلافه
والسبب بقاء موحيا حكمه للموكل **اقول** قوله للموكل سبيل بقاء موحيا **قوله**
فان قيل قول ابى طاهر الى قوله فانه يقول اه **اقول** الصغير في قوله فانه
الى ابى طاهر **قوله** وانه ان الملك مثبت للوكيل اه **اقول** وقد سبق انفاة
مقتضى العكس **قوله** وفيه نظر لانه مخالف لطلاق قوله صلى الله عليه وسلم
اه **اقول** المطلق ينصرف الى الكامل كما نفس عليه في كتب الاصول والملك
الكامل هو الملك المستقر **قوله** وقال الكافي ابو زيد الوكيل نائب اه **اقول** قوله
يظهر من كلام المحقق انه اختار قول ابى زيد الا ان يؤل قوله كان اصلا
في الحقوق ويحمل على الجارية في التشبيه **قوله** ثم ينقل الى الموكل من قبله
اقول يعني بان يوكله **قوله** قال المحقق في مسئلة العقب بيل نذكره الى قوله
واذا اشترى الوكيل ثم اطلق اه **اقول** الفقر عليه فقور بل الظاهر عموم
لما ذكره في تفصيل البيع لقوله ومن امر رجل ببيع عبدا فباعه وقبض من
اوله يقبض فرة عليه المشتري يعيب **قوله** لكونه من جنات آدم **قوله**
بالعقل بشرى العبد وبيع فاعل في الفرق **قوله** ان الحكم ينقل للموكل
هذا على قول الكرخي **قوله** او ثبت له خلافة **اقول** هذا على قول ابى طاهر

قال المصنف والضرب الثاني من اخوة العتق على ما **اه** **اقول** والضرب
والجمله التي تعين قوله من اخوة اه خيره وقوله والضرب الثاني من العتق
التي ذكرت في الضرب الثاني من اخوة كما لا يخفى قال العلامة المنقذ
في الكافي والحقوق في كل عقد بصيغة الوكيل الى موكله كالنكاح والصلح
عن دم العتق والضرب الثاني من العتق والضرب الثاني من العتق والضرب الثاني من العتق
دون الوكيل **قوله** واما الصلح الذي هو جار مجرى البيع وهو الصلح عن اقرار
اقول فيه بحث فانه ليس كل صلح عن اقرار جار مجرى البيع كما سيجي ان
كل شيء وقع الصلح عليه وهو مستحق بعقد الهداية لم يحل على المعاوضة فقيس
بليس كحديث **قوله** وبرهنة فقبض الوكيل **قوله** زيادة من عند محله فان حكم
لذلك وان لم يقبض الوكيل **قال المصنف** لان الحكم فيها ثبت بالقبض **اقول** اي
قبض الوكيل وفيه بحث بل المراد قبض الموصوب له واشتباها **قوله** فقول
فلا يجعل اصيلا متعصا اصيلا في الحكم وليس الكلام فيه ويدفع ذلك بان
الحكم **اقول** اذ لم يكن اصيلا في حق الحكم لا يكون اصيلا في حق الحق والحق
في الضرب الاول اصيلا في حق الحكم ومثبت للموكل خلافا عنه كان اصيلا في حق
الحقوق فلا حاجة الى ذكره مع توجه المنع الى ما اشار اليه من حديث
الا ولوية بذلك ان تمنع صحة القياس فضلا عن الاولوية او ليس لعله
فيما لا يقبل الانفصال عنها الا التلاشي وكونه اسقاطا لا ضعف العلة و
التلاشي بها مفقود فابن الجراح **قوله** يجعل العبارة وسفاره فيها اصيب
الى القبض اولى لضعفها في العلة **قوله** الضير في قوله لضعفها راجع الى البناء
قوله ورد بالتوكيل بالشراف فانه امر يقبض البيع **اقول** هذا نقص جازي
ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان الراداه امر يقبضه قبل العقد فليس كذلك
وان ارادته امر بعد العقد فلم يكن ليس حينئذ ملكا لغيره ولا كونه
في الاستقراض فان المستقرض لا يكون ملكا للمستقرض بمجرد العقد فليس
قوله واجيب بان محله هو الثمن **اقول** منع مجريان الدليل مستندا بان محله **قوله**
واورد بانه ملا جعل محله **قوله** فيكون المعنى ممنوعه مع السند

قوله واجيب بان ذلك محل ايقاع القرض **اقول** يقول الى ابطال السند ثم **قوله**
سبحي التفضيل المتعلق بالشراف وان الامر بالشراف صادف ملكا لغيره لم يضر
كيفية تصحيجه من الشارح في الدرر الثاني من فضل البيع فراجع **قوله** باق
الموكل **قوله** مضاف الى الفاعل **قوله** فاجوابا بما اعتبره العبارة محلا للتوكيل
في الاستعارة ومحمدا ضرورة صحة العقد خلفا عن بدل **اقول** وفيه نظر
فانه لو سلم ما ذكره من قصة الخليفة فانما يترك عن بدل يصلح ان يكون
محل التوكيل لا مطلقا والبدل في الاستقراض لا يصلح لذلك فلا يلزم
الاحتمال المحذور فليس **قوله** قال في الايضاح التوكيل بالاستقراض
لا يصح **اقول** بخلاف التوكيل بالاستعارة والانهاب حيث لا يلزم فيها
التبليغ على وجه الرسالة وفيه بحث فانه قال في الكافية ان وكل ما كان
ان اضاف الوكيل الاستقراض الى الموكل فقال ان قلنا استقرض منك
كذا وقال اقرض فلانا كذا كان القرض للموكل وان لم يصف الاستقراض
الى الموكل يكون القرض للموكل انتهى **قوله** الا اذا بلغ على سبيل الرسالة **قوله**
مقتضاها الكلام العاقل بقدر الايمان يحل توكيله على الرسالة مجازا فقال
قال المصنف ان كان المقصود عند ابي خنيفة ومحمد لانه يملك للابرا عند ما **قوله**
قوله ان الموصل في قوله ان كان قال في النهاية قوله ان كان يقع المقصود
اه يعني اكره دين مشتري بدين وكيل مقاصد في شود وقتي منها دين وكيل
لو بسبب ملكه وكيل مرارتي مشتري راما لكت بنزوايشان ولكن وقتي
مشتري رابرموكل وبروكل دين بود دين مشتري با دين موكل مقاصد
شود ودين وكيل في انتمى وانت خير بان الحق ان يقول موضع قوله
ولكن وقتي كاه ولكن وكيل صا من ميثود مرموكل راجل فموكل فانه
ليطابق الشرح المشروح فلو كان يضمن للموكل في الابرا والمقاصد **قوله** فانه
قوله واجيب ان يقول بالوجه **اقول** لعل منها مسامحة **باب** لو كان البيع
والشراف **فصل** في الشراف **قوله** وقدم فضل الشراف لانه ينبغي **اقول**
ولان الوكالة بالشراف اكثر وقوعا وامس حاجة من التوكيل بالبيع لا يرى

ان اكثر الناس تعلم كل ذلك وعادته لشرائها بالجم والعم وغيرهما كل يوم
ولا كذا **قال المصنف** **قول** اي نوعه كما سيفرضه بعد اسطر **قول**
والمراد بهما بالجنس ما يشمل اصنافا **قول** سواء كان نوعا او احص منه
كالريق **قول** وبالنوع المصنف **قول** وفيه بحث اذا كان نوعا وليس يصنف
منطق **قول** والاول لاحاطة فيه الى ذكر شي **قول** من الجنس والنوع
مري ولا بد من ذكر بعضا مري في اثباته فلا يراد ان يقال في اثباته لا محالة
الى تسمية الجنس بالجنس انه اذا سمي نوع الدابة يصح الوكالة فان علم
الذكر للفتي ايضا يقال الجنس النوع مذكوران جنسا في الاول فليست **قال**
المصنف والاصل بجهالة **اه** **قول** والاكتفاء بمعلومية الجنس والنوع او الجنس
وطبع الثمن على ما علم فيما تقدم من قوله يصير الفعل **اه** **قول** فلو اعتبرناه لكان
وضعا توسعة ضيقا وخرجا وذلك خلف باطل **قول** في شي **قول** وان بين النوع
ولم بين الوصف كالجودة وغيرها وكذلك **قول** يعني وكذلك ذات الوكالة **قول**
فتعذر الاشتغال **قول** وان بين الثمن **قول** الا اذا وصفها **قول** مع ذكر
الثمن **قال المصنف** وان سمي ثمن الدار ووصف جنس الدار والثوب جازعا
نوعه **قول** وفي شرح الجامع الصغير للامام الترمذي ولو قال اشترى حمارا او
فرسا او ثوبا يوديا او هريرا صح التوكيل وان لم يبين ثمن لان من جهالة
سيرة يمكن دركها بحال الامر ولو قال اشترى جارية او عبدا او لؤلؤة او
او دارا ان بين الثمن صحت الوكالة والا فلا لان جهالة مهمل لا شيئا
اكثر من جهالة الجنس واقل من جهالة الثوب فان بين الثمن انما يحال
الجنس وان لم يبين الثمن بجهالة الثوب انتهى ولا يخفى عليك مخالفة المذكور
في الهداية لما في هذا الكتاب ثم اقول ويحتمل ان يكون الواو في قوله
المصنف ووصف الجنس الدار بمعنى او حتى لا يخالف لما في سائر الكتب كالكتاب
وغیره نعم الموافق للكلام السابق ابقاء الواو على معناه فليقال **قول**
ارجح بالاعتبار من القيس **قول** الاولى ان يقول من حقيقة **قول** **اه** **قول**
في تحقق ذلك العرف يعرف **اه** **قول** نسبة هذا الكلام الى نفسه عني فان

النهاية ذكر ما يدل على ما له من البسوط والذخيرة فقال بعد نقل كلام البسوط
وذكر في الذخيرة فاذا وكل رجلا بان يشتري له طعاما ودفع اليه الدراهم
صح التوكيل استحقاقا ويعرف التوكيل الى الحنطة ودقيقها وخزنها ويحكم
الدراهم في تعيين واحد منهما ان كانت الدراهم قبلية بحيث لا يشتري بهما
في العرف لا الخبز فالتمويل يعرف الى الخبز **اه** ولا يذهب عليك ان ما ذكره
بقوله **اه** هو ما في الذخيرة بغية **قول** الى الحنطة ودقيقها **قول** لا وان يقول
وخرجا ايضا **قول** ولهذا اي ويكون كحقوقا كلها اليه **قول** لشرح تبين في
هذا التفسير للاتفاق وفيه بحث فان الاول ان يقول لما ذكر من الاول على
جواز الرد قبل التسليم وعدم جوازه بعين الا باذنه اذ لا يتفرع قوله لا بعين
على ما ذكره مع انه مذكور في خبر التفرع وتفظنه على ذلك لم يذكر الشرح
قوله لا بعين بخلاف الاتفاق فيقتل **قال المصنف** فان الوكيل مبيع طعاما في ذمة
علي ان يكون الثمن بغيره **قول** لان الحق ترجع اليه فيكون الطعام دينا
في ذمته كما ان الثمن يكون دينا في ذمة الوكيل بالشري فليقال فاما لان
الثمن دين في ذمة الوكيل **قول** فلم لا يجوز ان يكون لما لا **قول** يعني ان
يكون الثمن **قول** **اه** بالنس على خلاف القياس **قول** المراد من النص هو ما رواه
عن النبي صلى الله عليه وسلم من عن بيع ما ليس عند الانسان وخصه بالسلم
كما سطر في باب السلم **قول** فاجواب هو الجواب عن السؤال **اه** **قول** جواب
بغير الدليل واعترف بعدم تمام الدليل الاول **قول** وهو شكل فان
اصيل في باب البيع **اه** **قول** وهذا الاشكال توارد على الربيع ايضا ونص
عبارة وقال في النهاية هذا اذا كان الموكل غائبا عن مجلس العقد واما
اذا كان حاضرا في مجلس العقد يصير كان الموكل صارف بنفسه فلا يبر
مفارقة الوكيل وغراه الى خواهر زاده وهذا مشكل فان الوكيل اصل في باب
البيع حضر الموكل او لم يحضر ثم ذكر فيه بعين باسطر فقال المعبر بها المتعاقبة
في المجلس وغية الموكل لا يفر وغراه الى وكالة البسوط والطلاقة
سائر الكتب دليل على ان مفارقة الموكل لا تعبر صلا ولو كان حاضرا انتهى

و عليك بالمال **قوله** لانه كما لا يجوز الوكالة من جانب مسلم اليه فكذلك
الرسول **قوله** لعموم الدليل لنفي الرسالة ايضا كما ينفع من قوله لا طلاق ما يدل
على بطلانه فليتأمل والمراد من الدليل في قولنا لعموم الدليل اه **قوله** ما ثبت تركه
او على خلاف القياس لا يعتد **قوله** والا لكان اقرارا اه **قوله** فان ذلك انما
يكون اذا عقد المرسل بنفسه ولم يقنع وفارق صاحبه ثم ارسل اذ لا
للارسل قبل المعارضة **قوله** اي صار الوكيل كالبائع من المشتري **قوله** الظاهر ان
يقال كالبائع من الموكل **قوله** وتحقيقه ان البيع انما يتحقق اذا كان البيع
بغير اذن الموكل والا فثبت ههنا دلالة **قوله** الا ظهر تبديل الاذن بان
لا يرى في قوله امر به **قوله** والجس في المسلم غير مقصور **قوله** يعني غير مقصور
قوله لان المبادلة يقنع الرضا اه **قوله** في تأمل **قوله** والثاني ان يقال اه **قوله**
جواب يمنع قوله لان الموكل صادق بعباس كما ان الاول جواب بعد تسليم
قوله ويرجع الموكل على الوكيل ان كانت قيمة اكثر **قوله** مخالف لشرح الوفا
لصدر الشريعة قال فيه وان كان بالعكس فنقد في بعض عشرة فيطالب
الخمس من الموكل انتهى اراد بقوله بالعكس ان يكون القيمة عشرة والثلث خمسة
عشرة **قوله** وليس حتى يجس فيه صار فاصبا **قوله** الا ظهر ان يقال فاصبا
خاصا **قوله** لنفي قولها **قوله** يعني مريحا **قوله** يعني ان المشتري **قوله** اي المشتري
المحبوس كما يدل عليه كلام الاثنا **قوله** فردة ورضي به **قوله** يعني على الوكيل
قوله في يد الوكيل بعد الحبس **قوله** وكذلك لا يفسخ اذا ملك قبل الحبس فلا
يكون كالبائع مطلقا **قوله** ولان حنفية امره بشرا عشرة ارطال اه **قوله** يعني
لان امره يعرف الدرهم الى اللهم فان الشراء جالب للملك فالوكيل يجب
عشرة ارطال لالسلب الدرهم الا انه ظن ان ذلك المقدار يساوي درهمين
قوله لم ثبت لعدم التوكيل اه **قوله** لم ثبت على الموكل او مطلقا انما يمنع
والاول لا ينفذ **قوله** واجاب عن الاول الامام حميد الدين اه **قوله** وجاب
ايضا بان العشرين هنا مثبت والعشرة داخله فيه بخلاف الطلاق فانها
ينفذ على الوكيل لعدم الملك ولا على الموكل لعدم الامر والموافقة شرط فيه فليقل

قوله واجواب في الزيادة ثم تبدل منه لا بدل فكان لفرق ظاهر **قوله** ذكر
العدد يكون لمنع الزيادة والنقصان وذلك هو الاصل لان العدد وحاصل
في بدله على ما عرف في الاصول وقد يكون لمنع النقصان وقد يكون لمنع الزيادة
اذا ثبت قرينة وفي صورة التوكيل يبيع العبد معلوم ان ذكر العدد لمنع النقصان
فقط اذ لا ياتي احد عن زيادة في ماله وفي صورة التوكيل يبيع العبد معلوم لا دليل يدل على
الحمل على خلاف الاصل اذ الظاهر ان عشرة ارطال كيف في مقصوده وماله هو
نصف درهم سبق له فيحمل عليه فتأمل **قوله** بخلاف اللهم **قوله** مخصوص بمثل اللهم
يسرع اليه الفساد ولا يعلم ما ليس كذلك من المثلثا ثم يجوز ان يبيع بالف وقطعه
بحكم مثله فانه يكون للموكل ايضا **قوله** **قوله** لان فيه عزل نفسه ولا يملكه ال
قوله وما سجي من ان العزل الحكم لا يتوقف على العلم فلا تعلق له بما فيه
اذا المراد هنا ان العزل الحكم من الموكل لا يتوقف على علم الوكيل **قوله** لان
المعارف نقد البلد **قوله** والمعروف عرفا كالمشروط شرطا **قوله** لكونه عصبيا
قوله لكونه عصبيا اه ثم وانما يكون عصبيا اذا نقد وليس بلازم **قوله**
لو وقع الشراء لصاحب الدرهم **قوله** لانه لصاحب متعلق بقوله لو وقع **قوله**
وكجزان يكون قوله حملا اه **قوله** حتى لا يلزم الفصل بكلام اجنبي هو قوله
او بقطعه ابن المحلل وهو قوله على ما حمل له شرعا وتعليقه وهو قوله اذا اشترا
لنفسه اه **قوله** ويضيف الثمن الى غيره اه **قوله** الاظهر في العبارة ويضيف
الى درهم غيره **قوله** والا قول اولي لان بالاول يصير عاصبا دون الثاني
قوله فيكون الاول موابا **قوله** لانه دلالة ظاهرة على ذكرناه **قوله**
قوله على ما ذكرناه حال وليس صلة دلالة واراد بقوله ما ذكرناه قوله حملا
لحاله على ما حمل له شرعا او بقطعه عادة اه **قوله** **قوله** وان توافقا على انه لم يخر
النية **قوله** هنا احتمالا لان احدهما ان يقول الوكيل لم يخر في النية
فقال الموكل بل نويت له والثاني عكس هذا **قوله** **قوله** قال محمد بن الحنفية
قوله لا بد لمحمد من فرق بين صورتين الكاذب المتصادق وهو ظاهر
فان النية متقدمة على الاصل وتأتي كلام من ادعى النية لم ينفذ من

قوله لانه اذا كان المقدم من مال الموكل والشراء **اقول** ان الموكل **قوله** ولا
 فيما اذا تقادقا **اقول** معطوف على قوله تفصيلا اذا اشترى **قوله** واجبت
 لا نقول ان الشراء بملك الدارام تعين **اقول** بحيث يكون هي صحة البتة **قوله**
 وانما نقول الوكالة بتقديرها على سبيل من اثبات تعين في الوكالات **اقول** ولا
 يلزم من تعينها في الوكالة تعينها في الشراء **قوله** واذا تعينت بها لم يكن الشراء
اقول الاظهار ان يقول واذا تعينت بها فاذا اضاف الشراء اليها تعين ان
 ان يكون بموجب الوكالة قد بر **قوله** نقيا لقول بعض مشايخنا **اقول** انت خير
 بان نفى ذلك البعض ان يحصل بيان الخلاف في مسألة الشراء في صورة التفصيل
 انه لم يحضره النية الا ان يقال مراده تأكيد ذلك المنق حيث جعل مسألة الشراء
 شبهتها به **قال المصنف** لا يملك استنباطه **اقول** قال صد الشريعة اجزاء
 لا يملك استنباطه انتهى بل عن الباب وهو **قال المصنف** وهو الرجوع باليمن
قوله انما لا يخبر المذکور اسند اليه الرجوع اسنادا وجازيا او راجع الى ما
 لا يملك والمراد بالرجوع باليمن سببه عن العقد او بقاء المصنف في قوله
 استنباطه ان استنباط سببه **قوله** لان المأمور اجزئيا لا يملك استنباط سببه
 وهو الرجوع باليمن **اقول** الاظهار ان راجع خبره الى الاخبار المذكورة في
 ضمن اجزء جعل اسناد الرجوع اليه من قبل الاسناد والمجازي فلا يلزم فيه
 ارتكابا كلف بلا قرينة ظاهرة ولا المجازي في جعل الرجوع مخبرا عنه مذكرا قبل
 وانت خير بان ذلك ليس او 2 منها حتى يقال لا يلزم **قوله** وان كان الموكل
 بشراء عبد بعينه ثم اختلفا والعبد حتى قال لقول المأمور **اقول** هذا هو الموقوف
 بقوله والاول سببي **قوله** واما عند ابن حنيفة فلا لانه لا يتم فيه **قوله** انما
 بتوزيع التوكيل الى دفع ما يعرض به من ان الاصل في الدلالة لا يلزم
 وهذا لا يطرأ على اصل ابن حنيفة فان الباب اذا اقر على الصغير والصغير
 بالبيع لم يصح الاقرار بالبيعة وكذا وكيل الزوج او الزوجة ومولى ان
 العبد اذا اقر بالبيع لا يصح البيعة عند ابن حنيفة خلافا لصاحبه مع ان
 المقر بملك استنباط العقد قال لا تعاني في خبره لانه ان يملك استنباط

العقد مطلقا بل يملك عقيد الجفزة الشهود ولم يكن شهود الكاح حنودا
 الا قرار فمليك الاقرار لانه لم يملك لا نشاء طابته وانتهى وفي قوله لانه
 عليك استنباط العقد مطلقا بل يملك عقيد بحيث فان ملك الاستنباط اير
 مع المصور كما ذكرنا ثم قال لا تعاني وقول بعض الشارحين ان قوله يملك
 استنباطه وقع على قوليهما وقوله ولا يتم فيه وقع على قول ابن حنيفة بعيد
 عن التحقيق لان المجموع دليل ابن حنيفة ولا قوله ولا يتم فيه وحسب انتهى قوله
 ان لم يوجد في مواد النقص تامة فالنقص متوجه ايضا وان وجدت فلا حاجة
 لدفع السؤال الى التوزيع **قوله** لان الوكيل بشراء شئ بعينه لا يملك شراء نفسه
 بمثل ذلك المثل في حال غيبة الموكل **اقول** لم لا يجوز ان يشتري الوكيل بالوكيل
 ذلك المثل وهو محال لانه ايضا كما سبق **قوله** وان كان غير منقود فالقول لا
اقول فيه بحث فانه اذا تعادى على الشراء او ائتمه الوكيل بنقل ان يلزم الامر
 لما ذكره ابن حنيفة من الدليل فيما اذا كان حيا فليتأمل قال الظاهر ان مراد
 الامر من قوله اشترى لنفسك انك حلفت ان لا ان الظاهر من حال المبيع
 ان يفي وعمل ولا يغيره والقول قول من يتسكب الظاهر والقول بان الظاهر
 لا يثبت الاستحقاق مشترك لا لازم **قوله** انما لا ان يعلم المشتري **اقول** قوله
 متعلق بالمشتري ان المشتري لا يمل فلان **قوله** ويجوز ان يكون معناه الا ان
 فلان العبد المشتري لا يمل **اقول** الضمير في قوله لا يمل راجع الى قوله فلان **قوله**
 بناء على الروايتين بكسر الراء ونحوها **اقول** قال لا تعاني والكافي في شرحهما
 والمشتري بكسر الراء وهو الظاهر من كلام محمد وان كان للفتح وجه على معنى
 الا ان يعلم المشتري العبد المشتري انتهى وهذا هو الوجه لتعين لفعل بلا
 واسطة للاولى على صرح به النخاعة **قوله** له وجه والترافى الذي هو ركن في باب
 البيع **اقول** هو شرط وسماه وكذا جازا **قال المصنف** ومن امر طابا ان يشتري له
 عبد من باعها **اقول** من قبيل فقد صفت قلوبكما فان صفة الجمع اشتملت
 في المشتري جازا **قال المصنف** فاشترى احدهما جازا **اقول** ان يمل القيمة او يتعاضد
 فيه بالمتس بقرينة الاستثناء **قوله** فقد لا يتفق بجمع بينهما في البيع ان المشتري **اقول**

لا حاجة الى اخراج كلام المص من ظاهره بتفسير البيع بالشرى بل يجوز ابقاء كلام
المص على حاله كما لا يخفى **قال المص** لان شراء الاول قائم **اقول** في الكافي فان قيل
الاخلاف قد تحقق والشراء لا يتوقف فكيف يكون كله للموكل قلنا العمل به
اولى من العمل بالدلالة والموكل صرح باكتساب العبد من باب واما علمنا بالدلالة
اذ لم يعارضها الصريح فاذا جاز الصريح بطل العمل بها انتهى فلا يعتبر مخالفة الدلالة
اذا حصل موافقة الصريح فيكون من قبيل التبيين **قوله** لان التوكل وان حصل
مطلقا لكنه يقيده بالمتعارف **قوله** في تقريره فصور **قال المص** كما اذا اشترى
بدن على غير المشتري **اقول** قال في النهاية تقديره كما اذا اشترى المشتري شيئا
بدن على غير نفسه انتهى وقال لا تفتني يعني كما اذا اشترى الوكيل بدن على
غيره كما اذا امره زيد مثلا ان يشتري بدن على الوكيل عبد ابخر عنه انتهى فبين كلامه
وكلام النهاية تفاوت لا يخفى **قوله** واما حقهما بالذكر فمع ما عسى يتوهم
اقول فيه تأمل **قوله** قال في النهاية هذا **اقول** اي التيقن **قوله** ثم قال والاصل
ان الدر اسم **اقول** يعني قال في الذخيرة **قوله** لان المراد به هو الوقت ببقاء
اه **اقول** فيه نظر فان الوقت عادي لا شرعي فافهم ثم علم ان الضمير في قوله به
راجع الى التيقن **قوله** وقطع الرجوع اه **اقول** عطف على قوله وقت بقاء
الوكالة كما لا يخفى وفائق تأنيه **قوله** على الموكل **اقول** معلق بقطع **قوله** الظاهر
ان يقال عن بدل على **اقول** ولعل ان يقول **قوله** تأمل فيه **اقول** والجواب ان
لم يتعرض بان ذلك قول بعض المشايخ اه **اقول** فيه نظر اذ لا يفضل ما وانما
بين ما قبل التيقن وما بعده كما مر **قوله** من التيقن بعد التسليم **اقول** حيث
قال فلم يسلمها **قوله** ورد بانه مخالف **قوله** الرد للاتفاق في الآخر **قوله** بل
انا قد علم **قوله** بطلت الوكالة **اقول** ويدل عليه ظاهر الفائق الاول
قوله لئلا يتوهم ان الوكالة لا تبطل اذا استتمت اه **اقول** فيكون استتمت
على بناء المفعول **قوله** لانه يفهم له راسم اه **اقول** بخلاف ما اذا ملك فانه
لا يفهم **قوله** وذلك ليس بملك اه **اقول** اذ يقول اذ قبضه يكون عين
قوله واعرض لو اشترى شيئا اه **اقول** مخالف لقوله فانه لا يجوز لذلك **قوله**

واجب ان عدم الجواز هنا لكونه بيعا بشرط وهو اذ اتفق على الغير **قوله**
النفوذ لا يتحقق في العا وقتا فكيف يصح حديث لا شرط **قال المصنف**
فالقول قول المأمور **اقول** قال صدر الشرعة بلا عين **قال المص** وراوده **اقول** انما
مراد منه لا **قال المص** لانه امين فيه **اقول** ولم يقرضها المبادلة اذ كانت له
الامانة المبادلة والسبق من اسباب المزجج **قال المص** فالقول للمأمور **اقول**
يعني لا يلزم الامر فيكون قوله مقبولا مع اليقين **قال المص** لانه خالف حيث
اه **اقول** ولان فيه غبا فاحشا فلا يلزم الامر **قوله** فعني قوله فالقول للمأمور
تجافان وانت جيرانه يلزم حثية الجمع من الحقيقة والحجاز لكن المحذور
اذا كان سببين مختلفين والكلام في وجود القرينة الصادقة فانها
بطاهرة هنا لظهورها في المسئلة الثالثة **قال المص** وقد ذكر معظم من التخالفة
اقول ونظيره ما سيجي في باب تخالف من قوله صلى الله عليه وسلم اذا
اختلفت البيعان فالقول ما قاله البائع **قال المص** هو الظاهر **قوله** واما
كان اظهرا لان مقتضى البائع لرفع الخلاف وصار بقاؤه بمنزلة انشاء
لعقد بقي قوله مع محبة بلا فاسق **فصل في التوكل بشرائه**
قوله لما كان شراء العبد من مولاه اعاقاه **اقول** وكالاته قبلا ولما كان
اذا في الاكشاف نفسه بوكيله وفي الثانية وكيل ايضا لانه خالف الموكل
ولا يخفى عليك فيه بل لا يتناول الكلام الا المسئلة الاولى ان اراد الشراء
وكالاته والافلاحة لا غير فحتاج الى ان يكون تقدير الكلام في قوله لم يكن
مسائل لم يكن التوكل به من مسائل اه والظاهر ان يقال لما كان مقررا الوكيل
في من الوكالات شري على تقدير واعاقاه على تقدير بخلاف غيره ما سبق ذكره
في فصل على حل وفي قوله من مولاه اعاقاه على ما له مسامحة فان لا عاقبة
انما هو بيعه من نفسه **قوله** وكلام المص تيا ولهما **اقول** في جليل ابدال **قوله**
وجعل المصدر مضافا الى الفاعل والمفعول وذكر احدهما متروك **قوله** و
الاولى ان يقدر المضاف اليه والمتروك كلاما مراعايا شل ان يقول في نحو
شخص شخصا واحدا حتى تيا ولهما كلام المص مضافا على انه لا يجد ان ينزل

التوكيل منزلة لازم كان اعماً قابلاً بديل لان الالف المؤدى ملك
قبل الاعاق كونه كسب عين ولا يصح ملكه بدلاً عن ملكه **قال المص** لان
ماله في بيع حتى لا يملك للبايع بحسب **قال المص** لان الالف كونه قابلاً
لنفسه مجرد العقد كالمودع اذا اشترى المودعة لا يكون للبايع حبس
لوجود القبض مجرد العقد سواء اشترى لنفسه او لغيره انتهى وفي الكافي
المبيع اذا كان في يد الوكيل بالشراء حاضر في مجلس البيع لا يكون للبايع
حق حبس لانه بفصل العقد يصير ملكاً لمن لم يبيع والمشتري فصار قابلاً
لشراء وصار كالودعة اذا اشترى المودع لنفسه او لغيره والودعة
في مجلس البيع فانه لا يكون لرب المودعة حبساً بالتمسك كذا هنا انتهى ولعل
ذكر حبس المبيع في مجلس البيع المتصور بحسب فانه اذا كان في بيت المشتري
دون مجلس العقد لا يتصور ذلك غالباً لان المحضر شرط لعدم الحبس **قال المص**
مسألة **البايع** **القول** يعني بالتخلية **قال** كما قلنا في قبض الوكيل **القول** يعني في الفصل
القول للوكيل حتى يحبس **القول** طافاً لفرقة **القول** حيث نكون ماله العبد
في بيع حرسي لا مرد له **القول** اي منزلة الامر احسن لانه في بيع حقيقة قال
هذا الجواب لي بالاستقواء يعني ويكفي ان يجاب عن قوله فان قلت لا حرج
بوجه آخر هو ان الحبس ما يؤدى الى حبس الوكيل والموكل به ولا نظر له بملك
حبس الوكيل على الموكل **القول** لا مرد له **القول** اي الحبس **القول** كان الامر يعكس
القول انما يكون كذلك لو كان قبض الموكل احسباً لا مرد له **القول** فكان
صيفه عليه كما تقدم **القول** يعني في الفصل السابق **القول** وهي صفة العبد العقد
الى نفسه **القول** فان حقيقة بالنسبة اليه غير متصورة **القول** فيه ان الكلام في
الاطلاق عن الاضافة الى نفسه والى الموكل **القول** ورضى المولى بذلك **القول**
ان اراد رضى المولى مطلقاً فسلم لكن لا يصح ان يكون دافعاً للمعنى الحقيقي
وان اراد رضاءه دون المعاوضة فغير مسلم لان رضاءه بالاعاق دون
المعاوضة انما يبيع ان لو تعين المعنى المجازي اذا اطلق وهل النزاع **الافيه** **القول**
بذلك **القول** اي بالمعنى المجازي **القول** لان الاحتمال انما هو من حيث اطلاق اللفظ

القول فيه ان المعنى الحقيقي متعين من حيث اللفظ اذا قطع النظر عن القرينة
قال المص وكذا لو قال بعني نفسي ولم يقل لفلان فهو **القول** لا يقال البيع
حقيقة فيه والعق مجاز فينبغي ان يحل على حقيقة عند الرد واذ اكل على حقيقة
هو الاصل بالاتفاق لاننا نقول الاصل ان الانسان يقر لنفسه فقار
لاصلان فتساقطاً فيرجع الى غرض المولى فانه لما اختلف لمقر فان قالوا
ان المولى يريد الاعاق اذ بيع العبد من نفسه مطلقاً اعاق واقصاه
على صفة الى العبد دليل عليه لا يرضى بخروجه عن ملكه الا الى آخره ليشبه له
فصل في البيع **قال المص** والوكيل بالبيع والشراء لا يجوز ان يعقد مع
وجوه **القول** واذا كان البيع منهم بغير سير لا يجوز على ذكر في شرح الطحاوي
موا فاعلم في الهداية وذكر في الذخيرة ان ذلك يجوز عندهما وهو مقضي
المذكور في الكتاب **القول** عند أبي حنيفة بمثل القيمة **القول** متعلق بقوله ان
القول المص **القول** لا يجوز بيعه منهم بمثل القيمة **القول** تخصيص لبيع بالذم من قبل
الاكتفاء بذكره من المشتري والافيه خلاف لما يعلم من الشرح **القول**
وعادة الكتاب **القول** المراد منه قوله بتقضي حوازه فالظاهر حمل ما في الكتاب
على رواية الذخيرة واكاف العين البسيرة مثل القيمة **القول** وعكسه غير جاز **القول**
يعني فاحش **القول** كذلك **القول** يعني باطلا **القول** والمطلق يعلى باطلا **القول** جرح
الشارح في كتاب الرجوع عن الشهادات بان الاطلاق ككلمة كل فذكر **القول** لا
ان يكون من حيث اشارة العين **القول** اي من حيث اشارة رضاء بالعين
او بالمالية فيه بحث بل الظاهر ان المراد اشارة نفسه باحدهما **القول** اما الاول
فلان الاطلاق متبانية **القول** فلانفع له في اشارة العين فلا تتم **القول** ولا
له وطى جارية **القول** فيه بحث **القول** واما الثاني فلان التقدير **القول** لا
لا ينافى لفسد المالية ثم ان المفهوم من تعليقه انه لو لم يقدر بمثل القيمة لوجب
اشارته الى نفسه وليس كذلك ولا مجال لحمل كلامه على اشارة من رضاء
له كما هو متفق عليه بغير بعض الشارحين وهو الظاهر لان قوله وليس شي منها
بوجود يمنع عن الحمل عليه والجواب ان المراد من قوله وليس شي منها اي

لستين من تيك كيتين قائل **قوله** يعني الذي لا دين عليه **قوله** فيه تامل
فان العبد الذي عليه دين محيطا في دين ملك لمولاه عند ابي يوسف ومحمد
فلا يطهر للتقييد فابق **قوله** لان الواحد اذا اتى طرفه **قوله** ولا ان فيه
مانع التهمة وهو ايار العين لكن ما ذكره الشارح انهم حيث نفي جوازه وان
صرح بالموكل الا ان يبقى فيه بحث لان الاب والوصي يكونان طلي في العقد
كما اذا اشترى لابي له ولد الصغير نفسه او باع ماله منه وكذا الوصي الا ان
يقال بعد واجبة تجوز للاجتماع فليست **قوله** وفي ذلك من القابل الذي لا
قيام مقابله **قوله** الضمير مقابله راجع الى القابل **قوله** وهي موجودة ههنا **قوله**
قوله وهي راجع الى التهمة في قوله لكن مواضع التهمة مستثناة **قال المصنف** لان
المافع منهم مقابلة **قوله** هذا الدليل لا يجري في الاجير **قال المصنف** فيقيدوا
قوله فيه بحث **قوله** فمن ان الحكم كسواهما **قوله** فلهما سواهما مخلوق
بقوله هو وقوله كسواهما مخلوق بقوله لكن المطلق يجري على طلاواه
قوله لا وجه ان يوجه بان التوكيل بالبيع مطلق والعرف العملي لا يصلح لتقييد
المطلق كما قالوا في كتاب الامان بل الذي يصلح للتقييد هو العرف اللفظي
وليس العرف العملي مشرك فلا يجوز تقييد المطلق مع التعارض فليست
ثم اقول مرجح في احوال فضل الشرائع دليل مسلمة اجماعية بان العرف ملك ولا
مخالفة لان مراده انه العرف اللفظي لا العملي **قوله** او لغيره **قوله** المحقق بالبيع
قوله بل المشارع فيه يكون داخل تحت ما يدعيه **قوله** من قوله يقيدها **قوله**
ان كلاما في الامر المطلق **قوله** في مسابقة الاحزاب للسؤال بحث يظهر
السؤال ومورده **قوله** وهو مبادله المال بالماله **قوله** في نظر فان التباين
في قوله بالي بالمقابل والمقابل فلا يتناول التخذ الشرائع ثم ان اراد ان
التخذ كونه على حد كل منهما على حد كما هو المقصود من ظاهر تقريره لزم اخلاصه حيث
يصدق على مقابل المرفوع وان اراد انه المعنى العام من كل منهما يكون قوله
وكل مصدق عليه هذا التخذ فموجب من كل وجهه بمنزلة من احق لظهور
بطلان لقوله بان كل صدق عليه هذا الحيوان انسان من كل وجه فليس من

كل وجه **قوله** وكلاما صادقا على المقابلة **قوله** بل على جميعها كما في تقريره
فصور **قوله** فالبيع والشرط لطلاق على عقد شرعي يرد على مجموع ما ليس
باعتبارين يتعين كل منهما بالطلاق لفظا كحصة عليه **قوله** قوله باعتبارين محقق
بقوله لطلاق والضمير في قوله كحصة راجع الى قوله كل والضمير في قوله عليه
الى قوله عقد **قوله** وذلك لان الموكل اطلق في توكيله البيع فيعتبر ذلك يخرج
جانبه **قوله** هذا لتعليل بقوله السابق باسطر وهو قوله فيسقط ما قيل **قوله**
فيعتبر ذلك يعني بغير البيع وقوله ويخرج جانبه يعني يخرج جانبه لبيع **قوله** فالبيع
الشرط لطلاق على عقد شرعي **قوله** ما اشبه كلام الشارح هذا بما قال
شارح رسالة ادب البحث التعليم والتعلم تخدان بالذات ومنها يران بالآثار
ومنه يدعوا للاكتفاء مصنف الرسالة بذكر التعليم حيث قال يحتاج اليها كل
متعلم وبين اتحادها بالذات بعضا لا فاضلا وهو مولانا معين لدين **قوله**
يتعين كل منهما بالطلاق لفظا **قوله** اي في المقابلة بخلاف غيرهما مما يقال
فيه البيع بالفقد فان التعيين فيه لا يتوقف على اطلاق المحقق بل صاحب
البيع وصاحب الفقد ومشتري **قوله** لا يجوز ان يبيع بالافضل **قوله** اذا كان كجانبه
قال المصنف والوكيل بالشر كحز عقد بمثل القيمة وزيادة يتعين الناس في ملكها
قوله قال لا تقي في قال الشيخ الامام حواهر زاو حوازه عقد الوكيل بالشر
زيادة يتعين الناس في ملكها فيما ليس فيه معلومة عند اهل البلد فاما
في قيمة معلومة عند مسم كالحز واللحم اذا را والوكيل بالشر على ذلك لم يزد
لا مرفقت الزيادة او كثرته قال في سوغ التهمة وبه يفتي انتهى وقال الزيلعي
كله اذا كان سعره غير معروف من الناس ويجاح فيه الى اقوم المقومين و
اما اذا كان معروفا كالحز واللحم والموز والبجن لا يعني فيه العين وان
ولو كان فلما واحد انتهى **قال المصنف** ولا يجوز بما لا يتعين الناس في ملكه
قوله قال الزيلعي وكذا لا يجوز شراؤه بغير المقدين لعدم التعارف انتهى
وقد علم ذلك ضمنا في التوكيل بالشر في شرح قوله ولو وكله بشر شي عينه
قوله او قد وجهه خاسرا **قوله** فيه ان المراد بعدم المواقفة في عبارته

ووجدناه خاسرا والّا لا يكون دليلا لمدا ولا وجه لكلمة او والظاهر ان او
تصحيف الاسل اذ قد وجع نعم يمكن ان يمنع عدم كونه دليلا لمداة قال
قال المصنف كذا الوكيل بالسخاخ اذ اذوجه امرأة باكثر من مرثها جازع
وكان ينبغي ان لا يجوز عن ايها لان الوكيل من قبل الزوج في معنى الوكيل
قال المصنف الذي لا يتجان الفاس في مثله **اقول** قال لا تاني قال شيخ
ابو المعين النسفي في شرح الجاح الكبير ومحمد قدر في هذا الكتاب بن نيم يعني
في الجاح الكبير وشيخ بلج بفضل ذلك على قال الفقيه ابو القاسم بن شيبان
ادريس على من انهم قدوة ليس في العقارب دوازة وفي الحيوان بذر
بازوه وفي العروض برونيم هذا كلام انتي هذا مخالف لما في الهداية في
المفهوم منه ان المقدّر بما ذكره الغنّ لفاحش **قوله** قال شيخ الاسلام هذا
التحديد فيما لم يكن له قيمة **اقول** هذا التحديد للفرق وازالة الاشتباه
من الغنّ اليسير والفاحش فلما يرد ان قوله لان هذا مما لا يدخل فيه
على اعتبار هذا التحديد لان المراد بهذا التحديد تحديد كل واحد منهما للفرق
بينهما واذ لا يسير فماله قيمة معلومة بل كل زيادة فيه فبن فاحش لا تمل حاجة
الى الفرق **قوله** وقبل الغنّ اليسير **اقول** راو صاحب الهداية **قوله** وهو لظاهر
قوله يعني من سائر الكتب **قوله** ويساع مع سوق الكلام **قوله** يعني في الهداية
والكافي **قوله** في العروض **قوله** مقول القول **قوله** فاذا كان الغنّ الى هذا
كان يسيرا **قوله** ترجع للفقيد الاول **قوله** فاذا باع المصنف بادي **قوله** من
علمه باع لان بيع المصنف لاخر قبل ان يتصفى **قوله** اراد به الاخميم الى
القاضي ونقص القاصد البيع كما يدل كلام بعض الشيوخ وقول المصنف قبل نقص
البيع **قوله** فلهذا اشتراه لنفسه **قوله** وعدم الموافقة هنا لتقية بالشركة
فتدبر **قوله** وفرق آخر ان الامر في البيع **قوله** وحقيقه ان العبد لما كان
ملك لبائع وملك الوكيل التعرف في كله ملكه التعرف في بعضه ايضا والعرف
لا يصح مقيد اللفظ لكن قال لامرأة طلق نفسك ثلثا فطلقها واحدا حيث
بيح ومرت مسئلة في الاختلاف في الشهادات بدليلها ولما لم يملك

الموكل للبشر ما يشري لم يملك التعرف فيه حتى يملكه الوكيل فيقال يملك المصنف
في الكل سقن تملكه في البعض فلم يمكن اعتبار الامر في اعتبار التعرف العلوي
المحمد مد على ما هذا **قوله** فلا يعتبر فيه التقيد والاطلاق **قوله** اطوار ان اعتبار
الاطلاق الامر وتقييد فرع على صحة الامر **قوله** واذا صح فلا بد من محل فحينها
التمن **قوله** ولا يمكن ان يجعل المحل عبارة الموكل ولا يلزم ان يكون الوكيل
بالشرا غير لا يتعلق بالحقوق وقد مر من لشارح كلام متعلق بتحقيق
فتذكر **قال المصنف** بعيبك حديث مثله **قوله** في تلك الحق كما يفهم من المقابلة
وبدل عليه قول القاضي يعلم انه لا يحدث في مدق شر وهذا اعم مما لا يحدث
او يحدث لكن لاني ملك الحق **قال المصنف** فقطر اليها **قوله** قال لا تاني فقطر
المشترى الى الجحة وهي يكون البايع عن اليمن مثلا رد المبيع انتي ولعل قصو
قال المصنف وان كان ذلك باقرار لزوم المأمور **قوله** قال العلامة الكاكي واذا
صيا لا يحدث مثله فذه باقراره بقضا يكون رد اعلى الموكل باتفاق الروايات
لان القاضي فتح العقد بينهما بعلمه بقيام العيب عند البايع لا باقراره فيلزم ان
كما لورده بتيه انتي هيها امر وهو اذا كان علم القاضي للعيب لقديم باقرار
الوكيل بان كان اجارته ملكا للوكيل ثم باعها من الموكل ووهبها له ثم باعها لغيره
بالوكالة من آخر فاذا المشتري الرد عليه بعيب القرن او الرق او القنق و
اقرار الوكيل عند القاضي بالعيب ففي مثل من الصوق ينبغي ان يلزم الوكيل وكما
لان يجازم الامر بجران الدليل بعينه فليقل **قوله** او يقول الموكل **قوله** لم يرد
الاقرار اذ لا فائدة في خاصته ههنا اذ امقر بخلاف الوكيل **قال المصنف** ومن حيث
القصور لا يلزم الموكل لا بجهة **قوله** وعدم الاضطراب له وهذا مراد ايضا كما
يفهم من تقرير المصنف والافيني ان لا يلزم الموكل في صورة الكول ايضا لا بجهة
لان الشكول حجة قاصرة ايضا فخصوا على اصلها فانه اقرار عند **قوله** لانه
لعله لا محالة **قوله** اذ لا مانه يقبله بدون القضا لتسايفوت تلك العانة
قوله ثم تنقل الى الرد ثم الرجوع **قوله** اذا اشغ الرد يتجيب ببيع عند المشتري
بعيب **قوله** قيل المراد بالوكالة ههنا الوكالة لان الوكيل لا يتحقق في الوكالة

لان الاصل لا يرى وقيل بل على حقيقتهما والتوى فيها ان يموت الكفيل
والاصيل مفل وقيل التوى فيها هو ان يأخذ كفيلنا ويرفع الامر الى
حاكم يرى براءة الاصيل فيحكم على يراه ويموت الكفيل مفل **قول** قوله
يرفع الامر الى حاكم يعني الى حاكم ما لكتي يرى براءة الاصيل ولا يرى الرجوع على
الاصيل بموت الكفيل مفل وارجح ان يلقى القيل الثالث لان المراد التوى مفل
الى اخذ الكفيل حيث انه لو لم يأخذ كفيلنا لم يبق دينه كما في الرهن ولا يتحقق ذلك
في القيل الثاني لانه لو لم يأخذ كفيلنا لتوى بموت من عليه الدين مفل ونحو
الحالة لا يتوى بل يرجع به على المجلس **فصل** واذا وكل وكيلين **قوله** يعني
احد الوكيلين **قوله** لعله بيان خلاصة المعنى والابكون الاستثناء منقطع
بالنسبة الى الطلاق والعق بغير عوض من غير موقوف وادعية اليه المستثنى
وهو كلام القدر مطلق عن الاحتياج الى الراي كما لا يخفى **قوله** ووجه ذلك
ان المقصود به **قوله** انظر الى قوله اشارة الى دفع قول من قال **قوله**
ولو كانت قبض الوديعة فقبض احدهما **قوله** اي نفسه فيما يعقسم والكل فيما لا
قوله لانه ما مور يقبض النصف **قوله** بن فيما يعقسم ادغم من اول الكلام حال
ما لا يعقسم او بالاولوية ولا يجد ان يقال احد الوكيلين فيما لا يعقسم ما يقبض
النصف ايضا وفي النصف الآخر ما ينب عن وكيل الاخر فيعزم الكلام لكان في
ما فهم ثم اعلم ان قوله لانه ما مور يقبض النصف جواب عن سؤال مقدر **قوله**
لا يرى انه تملك مقتصر على المجلس **قوله** منقوطين بقوله طلقا ما فانه تملك
ايضا كما سبق في باب لا خلاف في الشهادة ولا مدخل لاقتصار على المجلس
في كونه تملك **قوله** فان قيل فاجله **قوله** الفير في قوله فاجله راجع الى قوله
طلقا ما في قوله فان قيل فحق قوله طلقا ما **قوله** المع لانه رضي براءة **قوله** ليدل
حاضرنا يحتاج الى الراي والمدعى عام بغيره ايضا **قوله** في زمان يكون الوكيل
اشياء اقوى رايا **قوله** فيكون الرضا بتوكيله ثابا بطريق الاولى **قوله** ايضا
الرضا برأي الوكيل **قوله** لا يذهب عليك انه انما رضي براءة في القرف فيما كان
وسيل التوكيل منه والناس متفاوتون وليس كل من اهدى بطريق

لعلنا اعرف وابعراض احوال الرجال فليعلم فانه ينبغي ان يحل كلام الشارح
على هذا **قوله** لو لم يكن اقوى رايا او قوته **قوله** الفير في قوله راجع الى قوله
رايا **قوله** انه ظن ان لانه من يفوته من هذا المقرف **قوله** الظاهر ان يقال
هذا المقرف **قوله** فقبول توكيله حثيثا من قبض لظنه فلا يجوز **قوله** يعني قبول
توكيله جبر من الشرع **قال المصنف** حتى لا يملك الاول غرله **قوله** فيه انه ينبغي ان
يملك غرله فيما اذا قال الموكل عمل براك **قوله** واجيب بان صاحب الضرر
قال محمد قال في اجماع الصغير **قوله** قول محمد مقول قول وسبدا وقوله قل
في اجماع خبر **قوله** وعاد الوكيل الثاني فضوليا وعق محتاج الى الاجابة
قوله الصغير في قوله وعق راجع الى قوله فضوليا **قوله** وهو **قوله** الطاع
ان يقال وهو حاصل **قوله** وفيه نظرا ما فيما نقل عن محمد فانه قال والوكيل الاول
حاضر او غايب جازا الوكيل ليس ذلك بقاء **قوله** انت خير بان قوله
الوكيل عطف الى قوله اذا باع الوكيل اشياء فيكون متعلقا بكل منهما نعم لو كان
العبارة واجازا لواء فيجوز كوننا حالية لاحتمال ذكره فامل ثم **قوله** لا
يخفى عليك ان مال ما ذكره كخطبة مشايخنا في مثل ذلك الامر الذي لا يخفى على
اصاغر الطلبة والظاهر ان فهمهم من المعنى ليس من تلك العبارة فقط
بل بانضمام قرآن في اثنا تقرير دليل المسئلة او غيره بل الظاهر ان ما ذكره
عبارة محمد بعينها بل تصرفوا فيها واوجزوا **قوله** فلانه معارض بان المقصود
هو الراي **قوله** واذا اتفاد صانعا قطا وبقي كون الاسل في التوكيل
سالم عن معارضة فلا يجوز لما اجازة فامل **قوله** وتوجيه كونه فضوليا في
احد كسب البيع ليس كوكيل الوكيل لانه ما مور من موكل في اجماع بخلاف وكيل
الوكيل **قوله** موخير ما مور بالمقرف استقلال لا فيكون في بقره كلك فضوليا
اللا يري ان احدهما اذا قبض نصف الوديعة ممن كما سبق في العبارة
قوله حتى لو مات الموكل الاول انفرل الوكيل اشياء بموته ولا ينفرل بموت الموكل
اشياء **قوله** فيه نظر اذ يقال ثبت العرش ثم انفسه **قوله** فبعد ذلك لا يابى
سبابة الاخر عنه في مجرد العبارة **قوله** اختيار المشتري ايضا من مغلط امور تجارية

فلما تم انه بعد تقرير الوكيل الاول المتين يكون لنيابة في مجرد العبار
باب لو كالة باخصوة والعقب قول لان اخصوة تقع **قول**
اي قد تقع **قوله** او لانها مجورة شرعا **قول** قوله او لانها معطوف الى قوله
لان اخصوة اه فيه بحث لاننا لانم ذلك كيف قد وقعت من رسول
الله صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم وانظر الى تفسير اخصوة
هل فيه ما يوجب **قوله** لان اخصوة قول يستعمل في اظمار الحق والعقب
فعلى **قوله** ولنا ان الوكيل با دام وكلا يجب عليه القيم اه **قول** في خلاف
لما اسلفه في اويل كتاب لو كالة من قوله وحكم الوكالة جواز مباشرة الوكيل
ما فوق **قوله** واخصوة لانتم الا بالعقب **قول** ان اريد قبض الوكيل في غير
مسلم وان اريد ما يعمه وقبض الموكل فسلم ولكن لا يترتب عليه مطلق **قوله** لئلا
الانكار بعد ذلك **قوله** متسبق من الشرح في فصل العقب بالموارث
ان اسأل ذلك دور والناور لا حكم له فراجع **قال المسألة** في معناه ومعناه
قوله ولان الوكيل بالتعاضى ما مور يقطع فاطمة المطلوب وانما يحصل بهذا
القطع بالعقب كذا في المحيط وهذا التعليل السبب اصل الاماين اذا لم يشر
اولى عند مما قال **قوله** وفيه نظر لان احققة مستقلة اه **قوله** وفيه نظر
لظهور لتطرق المنع على قوله لان احققة مستقلة كيف والربيعي وصاحب
المحيط وغيرهما مصرحون بانها مجورة ومنع عبارة الربيعي ومعنى التعليل
الطلب في العرف فصار بمعنى اخصوة وهي في اصل اللغة القبض لانه تعاضل
من فنى دينه واقضت منه ديني اى خذت والعرف الملك فكان اولى او
مجورة فصار بمعنى اخصوة مجازا اه **قوله** والجواب ان ذلك وجه الال الرواية
اه **قوله** لنظر على قوله والعرف قاض على الوضع وليس في الجواب ما يدفع
الجواب ان مراده انه قاض على الوضع بحسب الفتوى **قوله** لانه وكيل بالقبض اه
قوله لا يذهب عليك ان ما ذكره في صورة التعليل المستقل بنفى
بجمل تعليل واحد لا ثبات المطلوب لا اول لانها الوكالة باخصوة عا
والثاني لانها دالة واقضا **قوله** اذ قبض نفس الدين غير مستورا

قوله قال في الديات في تعليله لان الدين اما ان يكون عبارة عن العمل
وسليم المال واما ان يكون عبارة عن مال حكمي في الذمة وكل ذلك
لا يتصور استيفاء **قوله** والتوكيل بقبض الدين **قوله** عطف على قبض
دين **قوله** والوكيل بالملك اصل في حقوق العقد والاصل فيها خضم فيها
قوله يعني والاصل في حقوق العقد خضم في الحقوق ثم اعلم ان قوله الوكيل
بالملك كبرى قوله والاصل فيها خضم كبرى للتيسر الثاني **قال المسألة** وهذا
المبادلة يعنى حقوقا وهو اصيل فيها فيكون خضا فيها **قوله** فنه بحث في
المبادلة لم تقع من الوكيل بل من موكله فكيف يكون الوكيل اصيلا في حقوق
فان يسيل المبادلة في الملك باخذ الدين قلنا ذلك لم يقع بعد فاعلم **قوله**
وهذا الاشارة الى ما اشترى اليه **قوله** الاشارة الى اليسر مذكور **قوله**
ذا اراد الوكيل بنقل المرأة الى زوجها نقلها اليه **قوله** نقلها بنقل
قوله قال واذا اقر الوكيل باخصوة اه **قوله** لا يذهب عليك ان ذكر
في وجه الاستحسان لا يتم بل تحقق با اذا كان الموكل هو المدعى عليه فلا بد
من ان كتاب تأويل وتقييم الجواب لما يتكلم به المدعى والمدعى عليه **قوله** ولو
دعى بعد ذلك لو كالة واقام على ذلك بنية لم تسمع بنية لانه زعيم انه
في دعواه **قوله** وفيه ما مل **قوله** وجه التيسر ان الوكيل اه **قوله** فان قيل
قول المسح وهو القياس المنفهم منه فقر القياس على قول والشافعي وشريك
ابن يوسف مع ابن حنيفة ومحمد في وجه الاستحسان يا في ما ذكره قلنا
المقصود على قولهما هو القياس النحوي الذي لا يشوبه شيء من كمال
والتمسك المذكور لا ينافي كون شمول الوجود ثابتا بالقياس المستفاد
على الاستحسان فان صرف التوكيل باخصوة الى التوكيل بالجواب ثابت
وعدم اختصاص قراره بالقبض ثابت قياسا ويقوم ذلك من قوله فيعد
يقول ابو يوسف فليقل **قوله** ما مور بالمنازعة لانها اخصوة **قوله** انهم
في قوله لانها راجع الى المنازعة **قال المسألة** والامراشي لا يتناول ضلع **قوله**
لقد سرد ليهم ان اخصوة مستدلا قار وكل ما هو ضد لشي لا يدل على

في الامر بصدقه ولو كان الاقرار من حقوق التوكيل اه **اقول** فان جوب
الشيء يدخله فيه بالبنية وما هو كذلك لا يصح استثناءه الا ان كون
من حقوق الجواب غير مسلم ولم يدع ذلك احد بل ذلك من جريانه كمال
من تقرير المص ووجه الاستحسان **قوله** كما لو استثنى الاقرار **اقول** استثناء
الاقرار ايضا يختلف فيه بين ابى يوسف ومحمد في الاصح والتوسيل في كتب
الاصول **قوله** وفيه نظر لانه لو لم يتبين الوجه الاستثناء المتصل حتى يرد
قال المص وكذا لو وكله بالجواب مطلقا **اقول** والظاهر من سياق العبارة
السنخ في الكافي ان من المسئلة ذكرت اشتها فانه قال ولو وكل
واستثنى الاقرار يصح التوكيل ولو كانت حقيقة كحقيقة مجورة لما صح
الاقرار ولانه لو استثنى الاقرار فكذا اذا استثناء دلالة والظاهر
استثنى في توكيله الاقرار وللهذا لو وكله بالجواب مطلقا ينصرف الى جوا
موصوفة اذ العادة في التوكيل حرت بذلك وللهذا احتار الاهدى فلهذا
والوكالة متقدمة بدلالة العرف انتهى فليتأمل فانه يجوز ان يكون نظير ذلك
مسئلي الخرم واجد على ما سبق قبل ورقتين فتذكر **قال المص** وصحة تبا
ما يملكه قطعا **اقول** ولا يجدر ارجاع الضمير في قوله يملكه الى الوكيل فلا يرد
التوكيل بالخرم **قوله** وصحة تبا وله ما يملكه الموكل قطعا **اقول** اي ما يملكه الموكل
شرعا ثم اعلم ان الضمير في قوله تبا وله راجع الى التوكيل في قوله وجه الاستحسان
ان هذا التوكيل صحيح **قوله** وان اختلف في ذهابك صحة توكيل المسلم ببيع الخمر فقد
ما تقدم فيه **اقول** في الورق الثاني من كتاب الوكالة فاجبه متبنا بذيل
الصفاك هل تجد هناك ما ينفع في دفع النقص هنا وعندى ان تعقيد قوله صحيح
بقوله قطعا اي جاعا متكهف لدفع النقص فان صحة توكيل المسلم ببيع الخمر
مختلف فيه واقل درجة الخلاف ارباث الشبهة فلا تكون قطعية فليتأمل
قوله لانه لا يملك الاستثناء لان ملكه اه **اقول** الضمير في قوله ملكه راجع الى الاستثناء
قوله وعند الاطلاق يحل على الاولي كمال المسلم **اقول** فيه انه لما لم يحل في
الاطلاق على انه يعلم سقن ان ضمير مبطل جملا لا امر المسلم على الصلاح

ان في الاطلاق ايضا دلالة على ذلك كما يدل عليه قول المص للتفصيل زيادة دلالة
ويمكن ان يقال ظهور حقيقة الحكم كمنع الاستثناء او بتلك الدلالة بخلاف التخصيص
فليتأمل قال في الكافي لان صحة اقرار الوكيل باعتبار ترك حقيقة اللفظ الى الجواز
جملا على ما هو الاولي بالمسلم اذا كسوة ساذعة والممازعة حرام والتوكيل بالجواز
حرام فلهذا على المجاز بظاهر حاله انتهى يعني غلبت دلالة ظاهر حاله من الديانة
على دلالة الاطلاق فافهم الا انه بقي البحث في قوله والممازعة حرام لان حرم
الممازعة ممنوعة على الاطلاق فليتأمل **قوله** فلا يفيد استثناء الاقرار فائدة **اقول**
فانه لو لم يقر الوكيل بقر الموكل ولا فرق بين الاقرارين فيقوت فائدة الاستثناء
قوله والجواب ان المطلوب مجبورا اه **اقول** لا يقال اذا كان المدعي عليه محققا لا يقر
الوكيل فلا فارق في الاستثناء ايضا لانه لا يقر مجازا ان يجزعه الطيب
باعتطاء الرشوة مثلا فمقتضى **قوله** وتعلل مراده ما يجب له ان الظاهر ان الوكيل
المصدق لا يقر كاذبا على موكله بل ما يقر اذا كان الخصم محققا وفي تلك الصورة
يضيقر الموكل على الاقرار بعرض اليمين فلا يغيب استثناءه ويندفع عنه ما ذكره
الشارح كما لا يخفى فيكون المراد بقوله مجبور عليه انه مجبور على الاقرار وجوبا
وعدا **قوله** اذا عرض عليه اليمين وهو مبطل اه **اقول** في اساءة الظن بالمسلم
لا يلزم مما ذكره عدم صحة استثناء المطلوب مطلقا لا بتعليق جانب مبطلية الظن
على حقيقة او لا علم لتبيين مواضع حقيقة ومبطلية كيمكن لقول بعض الاستثناء
في الاول دون الثاني وفيه السعي في العار كلام العاقل مع ما ذكرنا من اساءة الظن
ويمكن ان يقال جانب المطلوب يعارضه جانب الطالب ويخرج جانب الطالب
بقرار الوكيل **قال المص** لانه خرج في مقابلة كحقيقة **اقول** فيكون مجازا على
سبيل المشاكلة لقوله تعالى وجرأتية شلها **قوله** لا يكون حصوله مجازا
الا في مجلس القضاة **اقول** لا يذهب عليك ما في كلامه من الركائز ظاهرة ويندفع
بجعل قوله الا في مجلس القضاة حاله من اسم لا يكون **قوله** فلا اقرار كحقيقة
اه **اقول** من قبيل قياس المساواة المنتج **قوله** اما انه حنونة مجازا **اقول** اي
من حيث انه جواب ويفهم من بيان المجوز اعتبار تلك الحشية فافهم **قوله** فلانه خرج

خرج في مقابلة الحصة **قول** اي جوابا عنها **قوله** فكان محوزه **القياس** **قول** ان
الظاهر ان محوزه المشاككة **قال** **المصلان** الظاهر انما به **بمسح** **قول**
تفصيل لقوله والاقرار في مجلس القضاء حصوة مجازا بملاحظة القصر
التقييد بقوله في مجلس القضاء، يعني لا الاقرار في غيره فاعلم **قوله** ولو
قال لان الواجب عليه ثيان **بمسح** بدل لان الظاهر كان او في اية
المقصود **قول** فاعلم يقبل لان الواجب له لتطرق المنع على دعوى الوجوب
يسند ما ترفي اول كتاب لو كالة من لشرح حين تن حكمها **قوله** لا
براة الكيف **اه** **قول** ان ابراه المكحول له عن الكفالة **قال** **المصلان** لو كليل من
غيره **قول** ولا واحد من كليل من يعمل غيره فهذا قاي من لشكل الثاني
وهو فيكس من الشكل الاول على من الصورة لو كان الكليل وكيل الصا
عاملا لنفسه وكل من صار عاملا لنفسه فليس يوكل اذ لا شيء ممن هو عامل
لنفسه يوكل وهذا اليم بعض عبارته فاعلم **قال** **المصل** لو كليل ما صار عاملا
لنفسه في ابراه ذمة فاعلم **الركن** **قول** **قال** لا يلحق فان قيل الدين اداو
المدين بابر الغن عن الدين يقع وان كان عاملا لنفسه ساعيا في براءة
ذمة قلت ذلك تليك وليس يوكل كما في قوله لامرأة طلق نفسك انتهى
بحث لانه ان اراد ان تليك للمدين ثم لظهور انه ليس تليك لا ان يقال انه
مقبول المبالغة في التشبيه وان اراد ان تليك للابرا كما في طلق نفسك
تليك للطلاق فالوكل ايضا تليك للعرف لموكل كما علم ذلك في الدرر
السابق ايضا **قوله** ونوقض يوكل المديون **قول** التوكيل مضاف الى المفعول
قوله لما لكل لابر تليك بدليل انه **قول** يعني لانتم كون الابرا من
الاسقاط بل هو من جنس ارا تليك كما قوله طلق نفسك لانه محله **قوله**
واعترض بان عمل الوكيل **اه** **قول** هذا الاعتراض معارضة **قوله** بل الاصل وقوع
العرف لنفس الفاعل **قول** اذا كان اعملا فباله وفيما نحن فيه كذلك كونه كخلا
قوله فاجواب بان النسخ يجب ان يكون اقوى من المنسوخ **قول** **قال** الله تعالى
ما نسخ من آية او نسخها من نجر منها او مثلها **قوله** ولا يجوز ان يكون لو كالة

ناسخة **اه** **قول** وفي الكلام شرح القدرى واذا ضمن لو كليل بالبيع التمر عن
المبتاع فسخا بطل لانه امين فلا يصير ضامنا انتهى فسخا ذكره الشارح بحث
قوله فاداه المديون مثل مال رب كمال لا عينة وقد تقدم **قول** **اي** في هذا
الباب **قوله** لان القول في ذلك **قوله** **قول** **قوله** القول اسم من وقوله **قوله**
جزء **قوله** والمطلوب لا يظلم غيره **قول** متمكنا بانه ظلم **قوله** فان قيل هذا الوجه
نقصي **اه** **قول** انت خير بان الظلم في التقنين بعد الهلاك في بين لا في كالة
حال قايه اذ لا تلحق ولا حق للوكيل فيه ولعل ما ذكره الشارح الى هذا **قوله**
اما ظاهره وهو في حالة التصديق او محتملا وهو في حالة الكذب **قول** وفي
حالة السكوت **قوله** فان دفعها اليه فحضر الغائب **قول** **اي** ان دفع اليه
قوله ان لم يكن العين في بين باقية **قول** **قوله** ان لم يكن ما ظر الى قوله لا
يرجع والى قوله يرجع مع **قوله** واما الاسر واد قبل حضور الغائب فغير
لما ترف **قول** فنه بحث مذکور وجهه في شرح الكفر للزلي في فصل القضاء بالمو
وراجعه **قوله** واما قوله لا يبقى مال الوديعه الى قوله والظاهر في اعرا به الرجوع
قول فنه بحث فان استقامة المعنى لا يمكن بكاره والنقي متوجه الى التقييد
على ما هو الاصل بل من رفع لا يستغنى عن ملاحظة ذلك المعنى ايضا لظهور
ان المال عينية باق وغير الباقي منسوبة اليه وتلك من احوال وكل حال
قوله **اي** لان المودع لا يبقى **اه** **قول** ولان الشان **قوله** فكان ذكرهما
قول والا لا ولي ان يقال ذكرهما استطراد في تقريرا على مسند القدرى
ولهذا لم يذكرهما في البداية فليشمل **قوله** ومن اقر **قول** **اي** بعناه **قوله** لان
الوكالة قد ثبتت يعني بالبينه **اه** **قول** معقوده دفع الاعتراض المذكور
في النهاية ونقص عبارته فان قيل لانم ان الوكالة قد ثبتت فباي دليل
يعلم ثبوت الوكالة ولو قبل بسبب دعاء المديون ان صاحب المال قد سدد
فذلك لا يصح ولما على صحة ثبوت الوكالة بل هو دليل على عدم صحة الوكالة
لان الدين اذا كان مستوفى من جانب من له الحق كان التوكيل بالاس
باطلا لا محالة فكيف ثبتت لو كالة منهن الدعوى قلنا لما ادعى الغريم

استيفاء رب الدين ودينه كان هو معترفا لا يصلح الحق الا يرى ان قول المدين
عليه قد قضيتكما اقرار بالدين عند دعوى المدين ذلك فلما ثبت لدين باور
ولم يكر الوكالة كان للوكيل ولاية الطلب فيقتضي عليه بالايضا وكذا عند
دعوى وكيله لان الوكيل قائم مقام الموكل انتهى وكذا اقرار الرعي تبعا
لصاحب له نهاية لكن الحق ما في شرح الاتفاق والاكل نفعلا من اجماع الصغر
ان المراد ثبت بالبينه ثم لا يخفى عليك ان جواب صاحب له نهاية لا يخفى عن البحث
قال المصنف لا يختلف الوكيل لانه ثابت **قول** ذكر في الشرح ان الوكيل لا يختلف
على العلم **قول** لان الوكيل لو اقر بذلك بطلت وكالته **قول** يعني لو اقر بالاستيفاء
قول واعترض بان الوكيل اذا رد ما اياه **قول** بقضا القاضي على خلاف قول
حنيفة **قول** وقالوا هذا الصريح **قول** اي كونه قول الكل صرح **قول** في الفصلين
الجارية والدين **قول** قوله في الفصلين متعلق بقوله متحد في قوله يجب ان يحتمل
اكتو اياه **قول** فالعشرة التي انفق من ماله بمقابلة العشرة التي اخذ من
الموكل **قول** والاولى ان يقال فالعشرة التي اخذ من الموكل بمقابلة العشرة
التي انفق من ماله كما يظهر بالتأمل قال الاتقاني اي يكون العشرة التي
جسها عنده بالعشرة التي انفقها من ماله انتهى وهذا اولى ايضا
عما ذكره الاكل فتأمل ليظهر لك وجه الاولوية **قول** فكان في التوكيل بذلك
يجوز الاستبدال **قول** يعني يجوز دلالة ليظهر لك **قول** وفي العباس
ليس ذلك **قول** هذا القاسم يجري ظاهرا في التوكيل بالشر **قول** وفي الكا
له ذلك **قول** وجه الاستحسان ان المأمور بقضاء الدين مأمور بشر
ما في ذمة الامر بالدرهم كذا ذكره الاتقاني نفعلا من شرح الاستيعابي
للكافي للحاكم الشهيد **قول** وذلك لان قضاء الدين **قول** اي كونه متبرعا في
العباس **باب غزل الوكيل قوله** وهو المذكور اولا **قول** في تحفيان
المذكور اولا يخبر غزل الوكيل بالبيع والشر مثلا لعموم كلام القدر وري
وجوابه ان القصر اصناف في اي لا غزل وكيل المطلوب **قول** وان كان المطلوب
فان لم يكن بطلت من جهة الطالب **قول** قال الرعي في تعييل صحة غزله

لعدم تعييل صحة الوكالة اذ هو لم يطلب **قول** فكان الغزل استيعابا **قول** اي
فكان الغزل للفقهي استيعابا حقيقه لا فزلا والكل كذلك وسجي التعييل في
الرسن **قول** ثم اراد الراس ان يغزله **قول** لا يظهر ان يقول به **قول** ثم اراد
اه فانه اذا اراد **قول** ليس ذلك **قول** استيفاء بما في **قال المصنف** حكاية بدار الحار
مرتد **قول** للحاق بفتح اللام مصدر كانه تاب قال الرعي المراد بحكاية وار
الحرب مرتد ان يحكم الحاكم بحكاية لان حكاية لا تثبت الا بحكم الحاكم انتهى هذا لا يخلو
ما في الهداية كما لا يخفى اذ يكون الحكم المذكور في الحاق على قولهما حينئذ فان
بطل صفة الاستقبال **قول** اذ اللزوم عبارة عما يتوقف وجوده **قول** فيه
مساحة لعل ما سواها والصحيح عما يتوقف رفع وجوده والا فالبيع بالخيار يرفع
وجوده على ما اوجبا بين ويخرج بعد اسطر بانه غير لازم **قول** لان كلامه متغير
في نسخنا **قول** مع ان افراد واحد مما يخفى في انتفاء اللزوم **قول** فكذا فيما هو بمنزلة
قول الغير في قوله بمنزلة راجع الى قوله ابتداء في قوله بمنزلة ابتداء العقد **قول**
ونوقف بالبيع بالخيار فانه غير لازم وتقرر بالموت **قول** فيه معاملة فان المتقرر
هو البيع لا التخيير وهذا هو خلاصة الجواب **قول** وكلام المصنف عن بيان التقسيم
ساكت اه **قول** لا يقال عالم بصرح بالتقسيم لانها من التعييل مع ما سلفه
من قوله لا اذا اتعلق به حق الغبراء لانه لا دلالة فيما سبق من كلامه على
بعض الوكالات اصلا فلا ينقسم التقسيم كما لا يخفى فليتأمل **قول** سقط به جميع العباد
قول حتى الزكاة **قول** وان قل او حتى بدار الحرب بطلت **قول** ما سبق وظل
ما بعده **قال المصنف** وان قل او حتى بدار الحرب مرتد اطلت الوكالة **قول** لقدر
اصحاب الجرح حيث اختار صيغة المضى منها وصيغة الاستقبال في بيان مدتها
لان عند بطل بقر فاته السابقة فليتأمل **قول** فكذا اذا وكل احد المتعاضدين
وكيلا بشي هو وليه **قول** قوله هو راجع الى احد المتعاضدين والضمير في قوله
وليته راجع الى شئ قال في النهاية او الشريكان فافترقا اي وكل احد
الشريكين الثالث فمنع الوجوه بتطل الوكالة على الوكيل علم ولم يعلم هذا
فيما لم يله الوكيل نفسه وما في الذي وليه الوكيل نفسه في المعاوضة فلا يطل

الوكالة بالافراق لانه ذكر في باب وكالة المضارب من وكالة الميسر
واذا وكل احد المتضاربين وكيلاً بشئ هو وليه ثم تفرقا واقسم واشهد
الى قوله فلا ينزل بنقص الشراكة بينهما انتهى ولا يذهب عليك ان صاحبها
ارجح الغير المستتر في قول الميسر واوله الى الوكيل وهذا الشارح الى اجد
المتضاربين والاصح عندي ارجاعه الى ما ارجح الشارح اليه وعليك بالتأمل
الصادق **قوله** لم يطل الاخرى وهي مستثناة **اقول** قوله سي راجع الى قوله الا
قوله وكلام المضارب عن التفصيل في المسئلة جميعا **اقول** الظاهر ان
اراد مسئلة الشريكين ومسئلة المكاتب والمأذون عدما واحدا لا تحاد
في الملكية والحق **قوله** وقد اقول بعض الشارحين **اقول** يعني الاتفاق في قوله
على انه مخالف لعبارة الكتاب **قوله** فان المعنى المعلوم من قوله اذا وكل احد
الشريكين انه اذا وكله بعد عقد الشراكة كما في يوكيل المأذون والمكاتب ايضا
لا يصح ان ينفرد احد الشريكين بفسخ عقد الشراكة بدون علم صاحبه فلا يقيم
قوله علم ولم يعلم ويمكن ان يحل على ما اذا ملكك لانا او احدى قبل الشراء
فان الشراكة تطل به وتطل الوكالة التي كانت في ضمنها علم بذلك ولم يعلم
لانه عزل حكمي اذا لم تكن الوكالة مفترضا بها عند عقد الشراكة **قال** المضارب
الوكالة لا يصح امره بعد جوده وموته **اقول** يعني لم يورث منه ففي قوله لانه
لا يصح امره ببحث **قوله** ومعناه الامر الذي كان مأمورا به **اقول** الضم في قوله
براجع الى قوله الامر **قوله** وانما عبر عنه بذلك **اقول** اي عدم بقاء الصحة
فان قولنا لا يصح سلب حدوث الصحة **قوله** وهذا ينزع الى تخصيص العلة **قوله**
وفي مباحث تقيم العلة من التلويح ان الخلاف في تخصيص العلة انما هو في الال
المؤثرة في الاحكام لا في العلة التي هي احكام شرعية كالعقود والمضوح
قوله ومختلفه معلوم **قوله** وهو جعل ارتفاع المانع جزاء من العلة والتفصيل
في كتب الاصول **قوله** ولا يابى يوسف وانه اثبات ولاية التنفيذ ومعناه
ان الوكيل **قوله** لا يقال بعض المقدمات مستدركة ككفاية ان يقول
انه اثبات ولاية التنفيذ ولا ولاية بالحق فلا يوكيل لان الاحاق بملكه

سلب الصحة

في المدبر وام لولد في عدم العود واما المقضي لملاحظة كونه ملكا **قوله** وكان
الوكيل بالوكالة **اقول** فيه نوع معاصرة حيث كان اثبات المقعدة الاولى بهذا
المقعدة فليقال **قوله** للتنفيذ بالوكالة **اقول** اي بالوكالة لاية التنفيذ **قوله** وقد
عليه حسب **اقول** من المسئلة متفق عليها من ابي يوسف ومحمد علي ظاهر
الرواية ولذلك قال المضارب عن ابي يوسف فيصيح للاستشهاد **قوله** وقد زال
برودة **اقول** وزال الامر بالعرف ولم تجدد **قوله** جرد ذكرنا في هذا الموضوع
الغير في قوله ذكرنا راجع الى المسئلة في قوله ولعل ايراد من المسئلة **قال** المضارب
لان الحاجة قد انقضت **اقول** قال لا اتفاق في ولورثت فلحققت به اراحم
ثم سببت واسلمت فروجها اياه الوكيل جاز في قاييس قول ابي حنيفة ولم يخبر
في قول ابي يوسف ومحمد لانهما صارت انة ونكاح الالة غير معهود وغير المعهود
خارج عن راد الحكم عندهما انتهى وقد سبق ادلة الجانين لاصولهما في الكتاب

كتاب الدعوى
قوله وهي مطالبة حتى **اقول** فيه اشارة ان المطالبة من شرائط صحة الدعوى
كما سيجي فلا يستقيم تعريفها بالمطالبة الا ان يأول بالمشروط بالمطالبة **قوله** اما ان
يكون راجعا الى النوع **اقول** كما في دعوى النسب **قوله** بل من حيث **اقول** للتفصيل
قوله يعني البينة والافرار **اقول** اي باقرار المدعي عليه **قوله** لعدم تناوله صورة المدعي
قوله فلا يصدق عليه لانه لا يستحق الا بجهة حيث يقبل قوله ايضا مع ميسر بل
هو لا يستحق الشئ وهذا هو الاولى في توجيه المنقض **قوله** اذا ادعى رد الوديعة
قوله فانه لا يستحق الشئ **قوله** ولعله غير صحيح لان المدعي عليه من يدفع استحقاق
غيره **اقول** قد مر في الدرس السابق ان لدوام الامور المستمرة الغير اللازمة
حكم التبدل مع ان في العدة ول من ان يقول من سحى بقوله من يكون يستحق
ايما الى دفع هذا الكلام لان معناه من يكون مستحقا له دائما لانه لا اسم
على لدوام والاثبات **قوله** ولعله منقوض بالمودع **قوله** ويندفع باعتبار
حقه كجنيته في كلام التوفيق **قوله** يعني اذا تعارض الجحمان **قوله** المراد
بالجنتين هي لانكار العود واللائكار المعنوي لا الادعاء بالصوري

ولا لا لكار المستحق على ما يتوهم من ظاهر كلامه فان كلامهما معتبر حيث جعل
 بنية الرضا ايضا فلا يظهر ترجيح المعنى **قوله** فان كان المدعى عين في يد المدعى
 عليه كلف احضارها الى مجلس القاضى للاشارة اليها **قوله** يعنى كلف المدعى
 عليه احضار تلك العين للاشارة الى تلك العين **قوله** والاشارة ابلغ في المعنى
 لكونها **قوله** يعنى لكون الاشارة **قوله** لان الصحابة رضوان الله تعالى
 عليهم جميع فعلوا ذلك **قوله** فيه ما لم يأت على هذا العقدة من اولهم الى اخرهم
قوله الموافق لظاهر الهداية عبارة الهداية من افرم الى اولهم **قوله** اى جواز
قوله يجوز ان يكون تقدير المتعلق على هذا العقدة وان يكون تقدير القول من
 اولهم الى اخرهم **قال المصنف** ان لم تكن حاضرة ذكر قيمتها ليعبر المدعى معلوما **قوله**
قال العلامة النسقى في الكافي ان المدعى ان لم يبين القيمة وقال غضب عيسى
 كذا ولا ادري انه مالك وقايم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عاتة الكتب
 انه سمع دعواه لان الابان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة
 لتضرر به انتى وغراه الى القاضى فخر الدين وصاحب له خيره وقال العلامة الزكي
 في شرح الكفر فاذا سقط بيان القيمة عن المدعى سقط عن الشهود ايضا بل اولى
 لانهم بعد عن جوارحه **قال المصنف** والقيمة تعرف به وقد تقدمت من العين
قوله حال من الضمير المستتر في قوله يعرف به والعين يقوم مقام العائد الى دنى
 الحال لا اتحاده معه ويجوز ان يتنازع قوله يعرف بالوصف وقوله يعرف
 بالحال **قوله** اذا وقع الدعوى في عين عاتة الى قوله لان العين لا يعرف بالوصف
 وان بولغ فيه لا مكان المشاركة فيه كما مر فذكره في تعريفها غير معتد والقسم
 يعرف بالعين فذكره يكون معتدا **قوله** يعنى ان العين لا يعرف بالوصف وال
 بولغ في الوصف لا مكان المشاركة في الوصف وذكر الوصف في تعريف
 العاتة غير مفيد والقيمة شئ يعرف به العين فذكر القيمة يكون مفيدا **قوله** جلد
 حاله من قوله لان العين لا يعرف بالوصف **قوله** بل من قوله والقيمة يعرف
 فانه اقرب لفظا ومعنى **قوله** فانه صحيح الصريح عن المعصوم على اكثر من قيمة **قوله**
 كما سيجي من كتاب الصلح **قوله** وذلك فايكون ذكر البلدة اه **قوله** يعلم وجوب

ذكر البلدة والموضع الذي هو فيه بطريق الدلالة فانهم **قال المصنف**
 لنتمة الواضحة اذ العقار عساه في يد عرس **قوله** قال ابن البرزقي في كتاب
 في كتاب له دعوى في اواخر الفصل الخامس عشر في نوع من كتاب مسطر
 المصدر وغيره في الفرق بين المنقول وغيره ان النقلي لو كان قائما لا بد
 احضاره فتعجب احكامهم وان كان مالكا فقد اقر بكونه الصانع على
 واقاره على نفسه حجة وفي العقار رتبة الواضحة ثابتة لانه ليس في
 المالك بحسب حقيقة بل اليد عليه بالحكم وبما يتوهم المدعى مع غير المالك حتى يقر
 باليد ويقيم عليه شهودا ورافيا لمح المدعى عليه ويتصل به الحكم ثم يخرج على
 المالك بحكم قاض عند اخره ويرى عليه فان العقدة من سباب الملك مطلق
 لثابت الاداء بانه ملكه بحكم التمسك ولو فتره ايضا على احكام ان يقبله فصار حكم
 فوق معاية اليد حتى لو فتر بانه يشهد له بالملك بآء على اليد لا يقبل كما علم
 وسند التمسك في المنقول منفية لان المنقول يكون في يد المالك حقيقة
 فلا يقوز فيه تلك التمسك لان المالك لا يمكنه من نقل والاحضار من يدى الحكم
 فلا يرد ما اعترض عليه في بعض الشروح من كونه تمة الواضحة متصورة في العين
 ايضا انتهى كلام ابن البرزقي **قوله** ليحكم القاضى باليد **قوله** فيه بحث اذ لا حكم
 من تملك المدعى عليه ولو سلم فوقعه ترك لا قضاء استحقاق ولا فسخ
 في نقص قضاء التمسك لا يرى انهما اذا ترا فعا الى القاضى وعجز المدعى عن البينة
 مخلف مدعى عليه بترك المدعى في يده ثم اذا اجاب المدعى بشود يؤخذ منه وان
 ما في النهاية اخذ من المبسوط فراجع متاملا **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان المطالبة
 مصدر بمعنى المفعول **قوله** ولا بعد ان يكون المطالبة اسم مفعول والتاين
 بآء ويل الارض ويخو ما تم الظاهر ان ضمير طلبه راجع الى المدعى لا الى التمسك
 يلزم التمسك فلا عيب **قال المصنف** وعن هذا قالوا في المنقول يجب ان يكون
 في يده بغير حق **قوله** قال صاحب لوقاية وفي المنقول يزيد بغير حق قال صدر
 المشرقة في شرحه فان الشئ يكون في يد غير المالك بحق كالرهن في يد المرتهن
 والبائع في يد البايع لاجل الثمن **قوله** من العلة تشمل العقار ايضا ولا ادري

فقد روي بغير ان يتواضع جرحا او باه يستغفر
 من تملكه بغير محسوس حكمه بغير ما جاء به بنية انه ملك
 ويحكم القاضى به ثم يحكم هذا الحكم عند اقراره به
 عليه مع ما ذكره على ما لا يخفى فتصويرة في العلم
 الذي قد اراه في شرح المسئلة

ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم انتهى ونحن نقول فان احتمل كون المنقول
يد المدعى عليه حتى يزول بالمطالبة على ما صرح به فما وجه من الزيادة حتى يحل
بوجوبها كما صرح به صاحب الهداية واجاب صاحب العروة عن اعراض هذا الشرط
بان يقال ان دراية وجهه موقوفة على مقدمتين مسلمتين حديهما ان
الاصحاح لا يصح الا على ذي اليد كما قال في الهداية اما ينتقب حصفا او كالا
في بيع والثانية ان الشبهة معتبرة بحجب فعلا لا شبهة الشبهة كما قالوا
شبهة الربو ملحقه بالحقيقة لا شبهة الشبهة اذا عرفتها فاعلم ان في ثبوت اليد
على العقار شبهة لكونه غير مشاهد بخلاف المنقول فانه فيه مشاهد فوجب
دفعها في دعوى العقار بالثبوت بالبنية ليصح الدعوى وبعد ثبوتها يكون احتمال
كون اليد لغير المالك شبهة الشبهة فلا يعتبر واما اليد في المنقول فلكونه مشاهدا
لا يحتاج الى اثبات لكن فيه شبهة كون اليد لغير المالك فوجب دفعها ليصح الدعوى
وراد هذا الجواب بانه قد صرح في الهداية والشرح بانه لا بد من المطالبة في
العقار ايضا لزول احتمال كونه مرهونا او مجبوسا بالتمسك ويعلم من هذا
اعتبروا ذلك لاحتمال وادجواد فقه في العقار ايضا وهذا ليس من
الشبهة التي لم يعتبر وما كما لا يخفى على المتدبر فقد برأنتي وارجو ان يتحقق
المقام وتخصيص الكلام فاستمع لما يتلى عليك مستعينا بالملك العلم واستد
من ولي الغيب والالهام فاقول لا شك ان في العقار شبهة في ثبوت اليد
المدعى ثم شبهة في كونها غير حق وان الثانية شبهة الشبهة وذلك ظاهر من
متبع اقاويلهم وان شبهة الشبهة غير معتبرة الا اذا انه فوكت لبسته فان شبهة
الشبهة حينئذ يكون شبهة معتبرة لا يرى انهم اذا شددوا على رجل بارز ما
خافية فانه يجد لان الذي فيه شبهة دعوى النكاح اذا حضرت ثم شبهة صدق
في تلك الدعوى فلا يعتبر كونها شبهة الشبهة واما اذا حضرت قبل الاستيفاء
وادعت النكاح لا يجد الرجل اعتبارا بشبهة الصدق اذا تحققت من المقدمات
فنقول لو اتى مدعى العقار بهذا الزيادة وقال هو في يدي غير حق وقد دع
سمعت من علماء العربية انه اذا كان في كلام مثبت ومنفي نقيض بوجه من الوجوه

فنه طالفا فاداة هو ذلك لتقديره على المقصود وهو الاهتمام بدفع
شبهة الشبهة بما لها فاقالوا فاما الى كلام مستقل متأخر بحسب الرتبة عن
ثبوت اليد وهو قول المدعى اطالبه فان في تلك المرتبة ان دعوت الشبهة بطريق
ولقيت شبهة الشبهة شبهة معتبرة بخلاف المنقول فان ثبوت اليد فيه مشاهد
لا شبهة فيه فاجوبوا ذلك الزيادة ليندفع شبهة كون اليد حتى نقول لو زاد
المدعى قوله بغير حق في دعوى العقار وهو متعلق بالكلام الاول من جملة ولم
يندفع في تلك الحال شبهة كونه في يد غيره يلزم اعتبار شبهة الشبهة والمطالبة في
مرتبة عن ثبوت اليد فلا يلزم من اندفاعها بحجوز كما ثبتت عليه بخلاف المنقول
فانه ليس فيه شبهة كونه في يد غيره فافترس هذا فانه هو الكلام الفصل والقول
بجزل الحمد الذي هذا لهذا وما كنا لننشدى لولا ان هذا ما الله ثم اعلم
ان المطالبة في المنقول كالمطالبة في الديون ليس لدفع الاحتمال بل مخصوص
بالعقار **قول** اذا حجت الدعوى شروطها سأل القاضي المدعى عليه عنها ليكشف
له وجه الحكم فانه على وجهين ما ان يكون امرا بالخروج اه **قول** معنى فان الحكم على
وجهين اما ان يكون الحكم امرا بالخروج اه **قوله** فان كان اثباتا فالحكم فيه ان يجعل
الاثبات للشهادة الى قوله اذا قضى التائبها حجة **قول** قوله حجة مفعول ان يجعل
المفسر لقوله عليه السلام المك بنية فقال لا فعال لك بنية **قول** الرواية في المصباح
فلك بنية وهذا الظاهر في الدلالة على الترتيب **قوله** قيل اما جعل من المنكر **قول**
هذا القيل لصاحب الهداية واصله في المبسوط **قوله** وفي ذلك فقفاحه باليمين لكان
قول انتهى كلام النهاية مع تغيير يسير في بعض عبارة **قوله** نقل من خطا الشارح ما هو
ووجه ذلك ان الشرع لو ورد بتقديم اليمين لما كان اقامة البنية بعد ذلك مشروطة
بها اذا اقام النسبة فان اليمين بعد ما ليست بمشروعة انتهى قوله لما كان اقامة
البنية بعد ذلك مشروعة اه فيه بحث بل كون مشروعية البنية اذا عجز عن اليمين
بان نكل فلينال **باب اليمين** **قوله** فانه ذكر اليمين بعد ما عجز اه **قول** فيه تامل
فان دلالة ذكر اليمين بعد ما عجز المدعى عن البنية على ان لا يكون حقه دونه ليست
في الظاهر بحيث لا يقبل المنع **قال المفسر** فلا يكون حقه دونه **قول** لعل باب

يقول من الضيق كقولنا ما سئله واستشهد من جالكه فان لم يكونا
وخل واما ان تم هناك بقتل شهادة الرجل مع الفاء بدون العجز عن شهادة
الرجل فكذلك ما ينبغي ان يجوز الاستخلاف دون العجز عن البينة فليقل ما يجوز
ان يجاب عنه باجوبة عديده منها ما يشترط له قوله كما اذا كانت **قوله** كما اذا كانت
البينة حاضرة في مجلس القضاة **قوله** مع ابي يوسف **قوله** ولعل ابا يوسف يكتفي بالعجز
المجلس فان المجلس ضايع **قال** المدعي **قوله** استيفاء باني **قال** المدعي
خلاف السابق **قوله** قيل اذا انكل المدعي عليه عن المين وطلب ردا على المدعي
صار الطاهر من المدعي وصار المدعي من منحه الحيشة شكر فان المنكر
يتك بالظاهر وحيد يرتفع الخلاف ويكون النزاع لفظيا قلنا على تقدير
ذلك لا يرتفع الخلاف فان الخلاف بيننا وبينك في جواز رد المين على
المدعي وعدمه وهذا محقق وانما يكون تسليم ذلك رافعا للخلاف لو كان
الخلاف في جعل حسن الايمان على المنكرين وعدمه وليس كذلك بل الخلاف
جواز رد المين وعدمه في الجمع ولا يجوز ردنا على المدعي فالصواب عدم تسليم
المدعي من حيشة بسبب الكول اذ يزعم منه عدم تعيين المدعي والمنكر وعدم
زوم المين على معين ويزعم التسلسل في رد المين وكل ذلك باطل وكذا ما يروى
البينة **قال** المدعي ولا يقبل بنية صاحب اليد في الملك المطلق **قوله** بل عليه المين ان
عجز الخارج ولهذا المعنى او ردنا بها ويجوز ان يكون ذكرنا استطراد للسنة
السابقة كانه قيل لا يقبل عين المدعي ولا بنية المدعي عليه متجه وفي كليهما خلاف
لما في **قوله** فهو من تلك الجهة مدع **قوله** لو كان مدعيا لصدق بقرعة عليه
وليس كذلك فانه لا يجوز الخارج على الكفوة ويجزى عليه ولا بد من المرجحة
الى الكتب المبسوطة بل يصح قولنا فانه لا يجوز الخارج على الكفوة **قوله** قلت لا
لان المين **قوله** انت خير بان مراد السائل قيل يجب على الخارج المين عند عجز
دعي البينة البينة والافلا متشبه لسؤال اصلا فليقل **قوله** فنية الخارج
لعدم زيادة يصير بها ذواليد مدعيا **قوله** يعني لعدم زيادة بصيرة تلك الزيادة
ذواليد مدعيا **قوله** وانظرا راء **قوله** لعل لانظر ان اول التحية والتحية **قوله** لا

هذا هو الحق في هذه المسألة
والمدعي عليه ان يثبت المدعي
على الكفوة ولا بد من المرجحة
الى الكتب المبسوطة بل يصح قولنا
فانه لا يجوز الخارج على الكفوة
قوله قلت لا لان المين
قوله انت خير بان مراد السائل
قيل يجب على الخارج المين عند عجز
دعي البينة البينة والافلا متشبه
لسؤال اصلا فليقل قوله فنية
الخارج لعدم زيادة يصير بها
ذواليد مدعيا قوله وانظرا راء
قوله لعل لانظر ان اول التحية
والتحية قوله لا

قد رما فيه اليد **قوله** يقبل بقوله ان بنية الخارج اكثر انها **قوله** وما هو اكثر
الى قوله لا عليه فيه **قوله** الضمير قوله فيه راجع الى الموصول في قوله وما هو اكثر
وانما يصير بوجه عند انقال العقلاء بها كما تقدم **قوله** في الورق السابق
شرح قول المدعي واذا صحت كدعوى بشروطها **قوله** وما قد استوفينا في ذلك **قوله**
يعني استوفينا في الدلاء وقوله وسما راجع الى البينتين في قوله ومعناه ان البينتين
في الاعتاق **قوله** اذ الم يفيض الى الغرض بالغير **قوله** فيه بحث فان ما ذكره من
الافضاء بالغرض الى الغير **قوله** واعترض بان الاكول بالكل **قوله** **قوله** هذا
الكلام لا يتوجه من طرف الشافعي اذ ليس في الآية دلالة على الاكول بالكل
ايضا الا ان يكون الرأيا ويقال العقلاء بالكلول زيادة على الكتاب وهي
منع عندكم فليقل **قوله** والاجماع يدل على جوازه **قوله** للاجماع لا ينسج ولا
ينسج **قوله** فقال له على رضى مدعيه قانون وهو طبع على الروم **قوله**
بل معناه في لغتهم جدي **قوله** فان للشافعي خلافا لما مر **قوله** فان زمان الشافعي
متأخر ولا وجه لكون كلام ابي حنيفة رافعا عليه وانما قال له في دون البينتين
لان مبنى قول ابي حنيفة هو كون الحكم بالكلول محل الاجتهاد دون خلاف السابق
وخلاف الشافعي يستدل به على انه محل الاجتهاد فقول مجتهد فيه معناه انه
يمكن الاجتهاد فيه فقل **قوله** ثم العرض ثلث مرات والى ليس شرط يجوز العقلاء
بالكلول **قوله** قوله يجوز العقلاء متعلق بقوله بشرط **قوله** وليس التكرار بشرط
شي منها **قوله** يعني من ليدل والاقار **قوله** وصورة ذلك **قوله** اي صورة الغرض
ثلث مرات **قوله** الا في الحدد واللحان **قوله** استشنا من قوله وما لا يختلف
قال المدعي ولا يختلف عند في النكاح والرجعة والنفي في الايمان والرق
والاستيلاء والنسب والولاء والحدد واللحان **قوله** قال الزبيدي قال
انما الامام فخر الدين العنودي على انه يختلف المنكر في الاشياء والنسب يعني
في من الاشياء التي عدنا سوى الحدد واللحان انتهى ما قال في الاشياء
النسب نظر الى اتحاد النسب والاستيلاء **قال** المدعي وقال ابو يوسف ومحمد
يختلف في ذلك كذا في الحدد واللحان **قوله** قال في النهاية لا يختلف

في اكد ودبالاجاع الا اذا تضمن حقا بان علق عتق عبدا بالزنا فقال ان
فانت عرقا فدعي العبد انه زني ولا جنة عليه ستخلف المولى حتى اذا انكسر ثبت
العتق لا الزنا انتهى ينبغي ان يقول العبد في دعواه انه قد اتى بما علق عليه
ولا يقول انه قد زني كيلا يغير فاذا مولاه **قال المص** وصون الاستعداد
ان يقول اه **اقول** يفهم من تقوير الاستعداد فيما ذكره ان لا يصح عكس ذلك
قال لانه لو ادعى المولى اه **قوله** واللعان في معنى اكد **اقول** قوله واللعان مستند
وقوله في معنى اكد جره **قوله** وعلمه نفوذ اجالية **اقول** بل الظاهر ان ملك لا يملك
الثلثة معارضات كما لا يخفى على من له ادنى تأمل ودرية **قوله** ولو كان النكول
اقرارا للقضي **اقول** قال الزيلعي لو كان اقرارا بجاز مطلقا بدون العتق انتهى
واكمال انه ليس كذلك فانه لا يجوز الا في مجلس القضاة وقضاة فافهم وتعل
اجواب هو اجواب وايضا الذي جعلناه اقرارا هو النكول عن ليمين الواجبة
ووجوبها انما هو في مجلس القضاة **قوله** فاذا انكسر كان بدلا عن اقرار **اقول**
اي خلافة فيقوم النكول مقام اقرار بعد ركاكة يعني انه خلف ضروري
لا مطلق **قوله** يقطع الحفوة **اقول** الظاهر ان يقال يقطع الحفوة **قوله** مثل هذا
يسمى في علم النظر تغير المدعى **اقول** بل هو تغير الدليل وهو جواز الاستخلاف **قوله**
وما كان كذلك فهو ما برز لا اقرار اه **قوله** تغيره لا يطابق المشروح **قوله** اذا
استحق ما ادى بقتل اه **اقول** كما اذا ادى من الدرام المودعة **قوله** الثاني
لو كان بدلا كان ايجابا اه **اقول** الملازمة ممنوعة ان اراد كان ايجابا من كل
وان اراد في زعم المدعى فليس بربا ابدء واجواب ان المراد هو الاول ولو
يجب لم يحكم القاضي به فائلا فلا يتحقق بالندرا ولا يحكم فيه القاضي **قوله** بل هو
صحيح كما في حواله **اقول** لم يذكر الكفاية لان الاصح انها ضمن ذمة الى ذمة في المطالبة
لا الدين تأمل **قوله** وسائر المدانيات **اقول** وفيه تأمل فان فيه ابتداء يدفعه نعم
عن انكار كذلك **قوله** لان ابا خضه لم ينف وجوب ليمين فيما اه **اقول** هذا جواب
لعله لا يقال ابا خضه ترك الحديث المشهوره واجاب العلامة الكاكي بخبر
من حديث اكد ودبالاجاع فجاء تخفيض سنن المصنوع بالعتق لم يذكره الشيخ

لان المختص بحب ان يكون مقارنا والاجاع ليس كذلك وفيه تأمل **قوله** ولا يملك
لا يجري فيها **اقول** اي في الاوصاف **قوله** ووجه ذلك ان البذل في الدين اه **قوله**
لم يخرج الجواب لشرح عن السؤال على قرره **قوله** يريد به النكول **اقول** في بحث
قوله والقطع لا يثبت **اقول** فيه شبهة التاقض والاصوب تغيير فعله بفعله
قوله وفيه نظر لان الاطلاق يثنى ذلك اه **اقول** فيه بحث فانه لو اطلق لربا
الوسم الى الطلاق بعد الدخول لغلبة بل ولكماله ايضا فقيه به يعلم حكمه بطريق لا
فانه اذا استخلف قبل تاكد المرفوع او لم كما لا يخفى لكن بقي في قولنا بل كماله
فائلا **قوله** وكذا في الكناح اذا ادعت الصداق لان ذلك دعوى المال ثم ثبت
المال بكونه ولا يثبت الكناح **اقول** فان قيل يلزم على هذا ان يحقق اللزوم بدو
المرفوع قلنا يجوز ان يحكم بثبوت الكناح في حق المهر لا مطلقا على ان المهر ليس
يستلزم الكناح القائم بقاء حال الفقة والطلاق **قوله** قلت البذل لا يجري
فيه كما تقدم **اقول** فبني ان ثبت الكناح عند ما **قوله** فانه يستخلف على النسب
فيه بحث بل يستخلف على المحاسل عند اي خيفة فيه فيستخلف بالله ماله في ذلك
المال الذي يدعيه حق نص عليه لا نقا نفقا عن خواهر زاده جوابه ان كلام
الشارح مبني على ان السبب اذا كان لا يرتفع برفع كلف على
بالاجماع **قوله** فاذا دعت اخوة حرة **اقول** او ادعى ذلك ذلك **قوله** فان
فيه تحمله على الغير وهو لا يجوز **اقول** لا ظهرا ان يقول بدله فان البذل لا
فيه كما قالنا في صورة دعوى الكناح فان ما ذكر من لتعليل فيه قصور
لان المدعى في صورة دعوى النفقة وانما الرجوع في الرتبة اذا قال
للمدعى عليه انت ابني مثلا فان المسئلة بحالها وليس فيه تحيل النسب اما
مدعيه لا مامين في نفق الاستخلاف اذا ادعى المدعى الاخوة فيقوم بتعليله
من قوله وانما يستخلف فافهم **قوله** وكذا **اقول** اي لعدم اجواز **قال المص**
لان في دعواه اه **اقول** في النهاية اي في اقرار ما انتهى وفيه كلام **قوله** فان
دعواها اه **اقول** فيه ركاكة ظاهرا ويندفع باعادة الضمير الى الولاية والبر
في ضمن المولى والزوج كما في قوله تعالى اعدوا لها **قوله** اذا كان متناع

الفقاص **قول** اي امتنع الفقاص لذلك المعنى **قوله** وفيما نحن فيه كذا **قوله**
اي لا امتناع لمعنى من جهة من عليه **قوله** لانه لم يصرح بالاقرار **قول** بل في غاية
شبهة البدلية او شبهة النكار وهو النكول **قوله** فاشية بخطا **قوله**
في كون الامتناع لمعنى من جهة من عليه **قوله** فان قيل الى قوله حيث ثبت
المال فيها **قول** اي في السرقه **قوله** اجيب بان المال ثم اصل **قول** ما هو من
النهاية **قوله** واذا قصر لم يتعداه **قول** اي اذا ثبت قصور في ثبوت المال
بان كان كحة فيما شبهته ثم اقول لا يذهب عليك في هذا التقرير المقصود
قوله وهو ان يكون مشروعا بطريق المنة اه **قول** لعل المراد ان يكون بشريا
بقيل يكون المال مشروعا فيه بطريق المنة اه كما يلوح اليه قوله لعدم شبهتها
بخطا **قوله** لعدم شبهتها بخطا **قوله** فانه ما جاء نقذر الفقاص من قبل
القاتل ثم اعلم ان الضمير في قوله شبهتها راجع الى صورة في قوله ولم يوجد
في صورة الشهادة **قوله** لو قال اقطع يدي فقطعها لاحب الصمان **قوله**
ولكن يا ثم في **قوله** يجوز قطع يدي من غير ثم **قول** الاول ان يقال يجوز
بذل يدي من غير ثم وليس كذلك فيرتبها الجواب لسؤال فان ضمير لا يباح
عائدا الى البذل على ما يقتضيه كلام المصنف ايضا فالقطع لقطع المحصورة اذا
لم يكن المدعى محملا ليس بمباح واما قوله كالقطع للاكلة فامر بهين فانه
من سبل اسناد الفعل الى السبب لا امر وهو البذل والتشبيه في مجرد
الاباحة **قوله** لانهم لم يخافوا ان يترتب اليها **قول** يعني الى الاطراف **قوله** فيثبت
بالشبهة كالا موال اه **قول** يعني فيثبت لقطع بالشبهات لكن بقي ما بحث
اذ يترنم حينئذ ان ثبت بشهادة رجل وامرأتين مثلا وليس فليس بل
الاصح ان يقال ان الاطراف لكونها بمنزلة الاموال يصح فيها البذل
اذا كانت في المدعى والمدعى في السرقه هو المال لا القطع لكون القطع
حقا لله تعالى فلا يستخلف فيه حتى يذل بين لانه فاع المحصورة فان
مناط التخرج في مثل المسائل على هذا في خضرة جويان البذل الثاق
وعدم لاثبوت الشبهة وعدمها فلتسأل ويمكن ان يجاب عن اصل البحث

وهو قولنا فلان ان ثبت بشهادة رجل وامرأتين بان يقال ان القصاص
ان يقبل وعدم القبول كحديث الزهري وقد روي في اول الشهادة ثم قول
يمكن البحث في بعض مقدمة الجواب الاول وهو قولنا لاثبوت الشبهة وعدمها
قوله والقطع في السرقه خالص حتى لا يتكلم وهو لا يثبت بالشبهات **قول** يعني
في كون النكول بذلا شبهته لكن فيه بحث فانه لو صرح بالبذل في حقوق الله
لا يثبت القطع ايضا فالاولى طرح الشبهة من بين والاكتفاء بعدم تألي البذل
قوله وجه ذلك **قول** يعني وجه الاستحسان **قال المصنف** واذا قال المدعى لي شبهة
حاضرة **قوله** ليست المسئلة من باب اليقين فذكر ما هنا استطراد في **قوله** هو
الصحيح **قول** فبحث فان الحكم عليه بالصحة في الكتاب هو التقدير بثلاثة ايام
احرازها روي عن ابي يوسف فالشرح لا يطابق المشروع وجوابه اظهر من
ان يكتب **قوله** في كيفية اليقين والاستحسان **قال المصنف** واليدين
بالله **قول** قوله واليمين متبادر وقوله بالله خبره **قوله** لكم قالوا ان نكلم
اليمن لا يعنى عليه بالنكول **قول** على ظاهر الرواية وهو الصحيح **قوله** لانه نكلم
عما هو منهى عنه شرعا **قول** فكيف سوغ للقاضي تكليف لاثبات ما هو منهى
شرعا ولعل ذلك لبعض يقول المعنى تزييني **قوله** وفي الجواب خرج على التقا بخوض
قول الباء للبيانية والضمير في قوله وفي الجواب راجع الى بطلان اليقين **قوله**
فان كان الشك في تخليف على السبب لاجماع **قول** اي على ظاهر الرواية **قوله** اه
القاضي **قول** مقول قول **قوله** هذا هو الظاهر **قول** اي على ظاهر الرواية **قوله** يخلق
السبب لعدم تكرره **قول** وان اكره الحكم **قوله** والالة مطلقا **قول** اي كافيته
سنة **قوله** وعليها بالردة والحقاق **قول** اذ اكره على سنة فعلى الحق
اول فلان يريد ان هذا التعليل لا ياسب قوله مطلقا **قوله** واذا ادعت لمبوبة
النفقة اه **قول** وفي الثانية في باب اليقين امرأة ادعت على زوجها انه طلقها
بعد الدخول وعليه نفقة العلق فانكر الزوج النفقة بحلف بالله ما عليك
تسلم النفقة اليها الا اذا ادعت المرأة فقوله ان من صحاب الحديث
رغم انه لا نفقة للمبوبة ولو خلفت على الحامل بحلف بالله على زعمه فيخلف

الله على السبب بقدر ما تعلقا بعد الدخول انتهى ما قول فلا يخفى عليك من
 المخالفة بين هذا والمذكور في الكتاب ويجوز ان يقال ما في الحاشية فيما اذا
 لم يعلم السبب لم يزوج وما في الهداية والشروح فيما اذا علم كما يعرف
 من قوله والزوج من لا يرا **قال المصنف** وهذا قول ابي حنيفة ومحمد **قول**
 في الخلف على الحاصل وليس معناه ان الخلف على الحاصل في جميع الامور
 المذكورة قول ابي حنيفة حتى يخبر بان مخالفة لما سبق من انه لا يخلف
 في الكسح عنه ولو سلم فيجوز ان يكون بناء على قولهما كما في المزارعة فليقل
قال المصنف فمخلف على السبب لا لاجماع **اقول** في باب اليمين من فتاوى
 حان ما يخلفه وراجعته وترقى دفعه **قوله** يخلف على البتات بالبداهة
اقول لظاهر ان يخلف على الحاصل بالله ما عليك حق الرد فان بالخلف على
 السبب يتفرز البايع اذ قد يرى المشتري عن العيب **قوله** وفي صورة النقص
 يدعي العلم **اقول** غير مسلم في الرد بالعيب **قال المصنف** لا علم له بما صنع المورث
 فلا يخلف على البتات **اقول** قال الريني اخذ من النهاية ثم في كل موضع وجب
 اليمين فيه على البتات فمخلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقضي عليه بالكل
 ولا يسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجب فيه اليمين على العلم فمخلف على البتات
 يخبر حتى يسقط عنه اليمين على العلم ويقضي عليه اذا نكل لان الخلف على البتات
 اكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس انتهى فبحث اما اوله فلان قوله لا يخفى
 عليه بالكل ولا يسقط اليمين عنه ليس كما ينبغي بل اللابن ان يقضي على
 فانه اذا نكل عن الخلف على العلم ففي الخلف على البتات اولى واجواب المنع كذا
 ان يكون نكوله لعلم بعدم فائق اليمين على العلم فلا يخلف حذرا عن التكرار
 فليقل واما ثانيا فلان قوله ويقضي عليه اذا نكل محل ما لم يفتأ اداكم
 عليه كيف يقضي عليه اذا نكل **قوله** فلما خرج المقداد قال عثمان لعمر بن الخطاب
 انها كانت سبعة آلاف الى آخره **اقول** فيه نظر فانه اذ قصاه اربعة آلاف
 كيف قال عثمان انها كانت سبعة آلاف ثم ان القصة ليست مما نحن بصدده
 اذ ليس فيها الا النكول لا الافتداد والصالح والله اعلم بالصواب

باب الخلف قال المصنف لان في الجاني لا يخرج من دعوى **اقول** ولو
 ظاهر فلا يخلف لما سجي بعد اسطر لان المشتري لا يدعي شيئا اه اذ المراد
 لا يدعي ادعاء معنويا وبه يرفع ما عسى يقال كيف يقبل بنية المشتري بعد القبض
 وهو ليس بمذموم والبيئة على المدعي فانه ان اريد انه ليس بمذموم حقيقة فليس ولا
 بغيره لانه يسمع بنية المدعي صورة فيرسل كما لا يخفى **قال المصنف** ولا تعارض في
 الزيادة **اقول** فيه شيء جوابه لا يخفى **قوله** ومن جهة فيه **اقول** انت اسم لاشارة
 باعتبار الجواز وعلى ما قبل القول بالمعقولة **قال المصنف** لان البايع في زيادة الممن
 والمشتري يكره **اقول** ذكر الضمير راجع الى الزيادة لا لكتابة لتذكير من لم يفتأ
 اليه ولو جوه اخرى **قوله** ولعل ان يقول هذا الحديث مخالف للمشهور فان لم
 يكن مشهورا **اقول** قال في النهاية والحديث صحيح مشهور **قوله** لعموم المشهور
اقول فيطلب المخلص ويصح بينهما ما يمكن على ما بين في الاصول وذلك بكل المشهور
 على ما عدا اختلاف المتبايعين **قوله** او يتجارعتان ولا ترجع **اقول** فهو معمول به
 فيما عدا محل النزاع وهذا الحديث ليس كذلك **قال المصنف** وكان ابو يوسف
 الى قوله واقل فانه لا تقدره **اقول** وقد مر قبل فضل التوكيل بشري نفس العبد
 ما يمكن ان يكون جوابا عن تسك بهذا الحديث **قوله** وفيه نظر لان ذلك لا ينافي
 التأكيد **قوله** الجواب بان اخرج الاشياء الى التأكيد امر الم لا يظم موقعه
 علوقه فاذ اقتصر في الخلف به على النفي دل على ذكره دلالة واضحة
 ولو سلم فنقول المصنف والاصح دون والاصح للاشارة اليه فليقل فانه يجوز
 ان يقال قوله ذلك لاشارة الى قوله لان الايمان وضعت للنفي اه فان
 الوضع للنفي لا ينافي التأكيد بالاثبات كما ان الوضع للاثبات لا ينافي التأكيد
 بالنفي فانه يقول الشاهد ان فلانا هذا وارثه ولا نعلم له وارثا غيره
 هذا في شرح الاتفاق وفيه نظر فان نفي حديث القسامة وعدم الاكتفاء
 باليمين على البتات لدفع هذا الكلام مع ان قولهم لا نعلم له وارثا غيره في معنى
 الاثبات حيث ثبت به استحقاق المشهود له بجميع الزكاة **قوله** واذا اختلفا في الا
 في اصله وقدره **اقول** الضمير اصله وفي قدره راجع الى الاجل **قوله** فلا يخلف



بينما والقول قول لبايع **قول** ليس بسيد لانه قد يكون القول قول المشتري
اذا كان مكرها كما اذا كان مدعي الخيار هو البايع **قول** فان الثمن يزاد وعقد
زيادة الاجل آه **قول** فيصير الاجل كالرذاة حيث يزيد عدد الثمن بها فلا
يزيد ان الاجل على ما ذكره يكون كالقدر **قول** فيما يتم به العقد **قول** يدل عليه
عنون المتبايعان **قول** والوصف لا يغير في الموصوف **قول** مبني على الفرق
بين الوصف والعارض **قول** والحكم باستيعا **قول** الظاهر في استيعا **قول**
بعض الثمن كذلك لان بائعا ما اه **قول** الفير في قوله بائعا ما راجع الى بعض
قول لبايع ما يحصل ثما **قول** فيه شيء يجوز دفعه با رجاء خبير بائعا الى الاستيعا
قول ثم اختلفا لم تحيا لعا **قول** يعني ثم اختلفا في قدر الثمن **قول** اجاب بقوله
وانه معنى التحالف فيدفع زيادة الثمن آه **قول** فان قيل دفع زيادة الثمن
المدعاه حلف المشتري ليس الا قلنا اذا حلف البايع بعد حلف المشتري فسخ
على القصة ويندفع الزيادة المدعاه **قول** بالكنول **قول** اي بكنول المشتري وقول
بالكنول متعلق بزيادة في قوله يدفع عن المشتري زيادة الثمن **قول** واذا حلف
البايع **قول** يعني بعد حلف المشتري **قول** ولا في حيفه واي يوسف ان
القول والعقل يفصل بينهما فالحاق احدهما بالآخر جمع بين امرين حكم الشرع بانهما
بينهما اه **قول** انت خير بان الفصل بينهما سوال القياس على ما ذكره لا الدليل
العقل **قول** وكذلك قوله عليه السلام والسلعة قائمه اه **قول** فيه تأمل فان
الفصل لا يقيم الا بطريق العنوم وهو ليس بجهة شرعية فلا يلزم من لا حاق
فساد الوضع **قول** ولا كذلك بعد ملكها **قول** لظهور انه لا يعود لكل منهما الى
راس مال **قول** اي سلما ذلك لكن لا يفرنا اه **قول** قال العلامة الزيلعي في باب
المراجه ولا معنى لتولدها ان كل واحد منهما يدعي عقدا غير ما يدعي الآخر فان
العقد لا يختلف باختلاف قدر الثمن من جنس واحد الا يرى ان الوكيل
بابيع بالف ببيع بالفين وان البيع بالف يصير بالفين بالزيادة في الثمن و
بخصامة بالخطا انتهى وفيه تأمل فان الوكيل بابيع بالف يجوز له البيع بالفين
ولانه كما سبق تفصيله ولا يلزم منه اتحاد البيعين **قال** المعص **قال** الميراعى

في القصة

من لفظة فادوية العقد **قول** فيه تأمل **قول** ومعناه ان الميراعى من لفظة فادوية
فيه بحث لانه ان اراد ان الميراعى من فادوية التحالف لا يستقيم قوله ما يكون من
موجبات العقد وهو ظاهر وان اراد الميراعى فادوية العقد فليس الكلام فيه
بل في فادوية التحالف قليلا وجوابه اما بخار الا قول وعدم استعانة قوله
منع **قول** فانه من موجبات الكنول **قول** لعل المراد كقول البايع لظهور انه
موجب كقول المشتري لكن فيه تأمل فان الظاهر انه موجب حلف المشتري
حلف يكون من موجبات الكنول فانه اذا لم يكل احد سائل حلف كل منهما يحصل
دفع الزيادة المدعاه وجوابه انه مبني على التنزل وارحا العان للمخسر لكنه
قال في تقرير محمد والشافعي واذا حلف البايع انه دفع الزيادة **قول** والكنول
من موجبات التحالف **قول** فيه بحث **قول** فلا يترك به ما هو من موجباته اه **قول**
فيه ان ملك المبيع وقبضه باق على حاله على تقدير التحالف غاية انه يملكه بالقبضة
فلا يلزم ترك موجب العقد به **قول** وليس من موجبات العقد **قول** بل من
فانه تبين بالتحالف فسادا على اثر في الدرس السابق وموجب العقد
الفسخ **قول** واجوابه انه ثبت بالبطل على خلاف القياس **قول** فيه تأمل فاقبل
القبض على وفاء القياس **قول** بل بطريق تقدير المشتري **قول** **قول** الصبر
في قوله راجع الى المشتري **قول** لما قال شيخ الاسلام انه لو كان بطريق الصلح
كان متعلقا بمشتهما **قول** فيه ان احدا مني يكون متعلقا بمشتهما البته وانما
لا يتعلق بمشته المشتري اخذ باقرب من ثمن المالك **قول** قيل والصحيح هو
الثاني لان البايع لا يترك من ثمن الميت شيئا مما اقرب المشتري اما يترك ثمن
الزيادة **قول** القائل صاحب النهاية وفيه بحث لانه يجوز ان يكون المالك فاقبض
شيئا قليلا لصغره او كونه مريضا او موقفا ويكثر الرغبات في الخي وزيد قيمة
فرضي البايع ان ياخذ صلحا عن جميع ما اذاعه طمعا في زيادة قيمة الخي فانه لو
الصلح لا يعطيه المشتري الخي اذا القول قوله مع مية فاقبل **قول** قول المشتري في
المالك **قول** اي في حقه قيمة **قول** واجوابه ان ملك البعض اه **قول** **قول** المشتري
بان المقسم عليه عند محمد ليس له قيمة حتى يلزم ذلك عليه والظاهر ان الغليل

لا يبيح حلفه للجواب عن أبي يوسف لا كما فهمت راجح **قوله** فكان استيعاب بعض
 النفقة كسلاك أحد العبدین وفيه التحالف عند أبي حنيفة أيضا **قوله** يعني
 كساحبه ثم الضمير في قوله فيه راجع إلى استيعاب بعض النفقة **قوله** لا يتعد
القول فيه تأمل فان حصة الباقي تعلم بحرز والظن وذلك مجمل في المقسم
قوله والثاني ينبغي الاحتياط بالادلة **قوله** هذا معطوف على ما تقدم بحصة
 اسطر وهو قوله ان أحد الدليلين المذكورين في المتن لا ثابت المدة في نفي الصلح
قوله وهذا ليس بصحيح لان المشتري لو حلف بالله ما اشترت العاقبة بحصة
 من الثمن الذي يدعيه البائع حلف وكان صادقا **قوله** لا يجوز ان يخلف
 ان حصة ليست بالف والبائع ان حصة ليست بخمسة ولا يرد ما يقال لكن
 ان يقال بل يرد ايضا فان ما يخص كل واحد منها لا يوفى الا بالحد من الثمن
 كل منها على العين لا نقاد كذا يبين **قوله** دل على ذلك مسائل الزيادات **قوله** في باب
 الزيادة في البيع من كتاب البيوع **قوله** وهو التحالف **قوله** وهو راجع إلى
 ما في قوله ما يوجب الفسخ **قوله** اما في النسخ **قوله** اي اما كون التحالف موجبا لفسخ
 في النسخ **قوله** المكان الملاك **قوله** اي الملاك الذي هو مانع **قوله** لم يتعد اعتبارا
 من لوازم الفسخ **قوله** اي من روافده وتوابعه ليس المراد الا لازم الميراث
 ثم **قوله** قال محمد فباي ذلك وجد عيبا يريد بحصة من الثمن فالعيب ان كان مما
 يوجب الفسخ لم يصح قوله ان فيما ذكر من المسائل لم يتحقق ما يوجب الفسخ فيما
 مقصود بال عقد وان لم يكن مما يوجب يحتاج إلى الفرق بين ما في الزيادات و
 المسئلة المنقولة من بيع الاصل اذ قد اظهر فيما قبله الملاك يوم القبض كما
 صرح به في النهاية **قوله** فبني الايمان على حقيقة الحال لا يلزم الاقدام على الثمن
قوله لا يخفى عليك ان العمة تعرف بحرز والظن ولو حلف بيزم الاقدام
 على الميراث بجحالة **قوله** لانه مكر حقة اذ هو علم بحال نفسه **قوله** في شيء قال
 ولو قبض البائع بعد الاقالة **قوله** فان قيل الاقالة بيع عند أبي يوسف
 يكون تناول النفس فنفي ان يجري التحالف عنده بعد قبض البائع ايضا
 لما وقع الخلاف لانه تناوله النفس لو ارد في البيع المطلق للشبهة فليتأمل

قوله لما يدعيه الآخر **قوله** وهو العقد كما مر **قوله** لان فائدة التحالف الفسخ
 بقوله صلى الله عليه وسلم تحالفوا وراوا الكن بقى مساجد لانه ان اراد كل
 ممنوع والسند التحالف اذا اختلفا في المهر وان اراد فرياق فسلم ولا يفيد
 وجوابه يعلم من تعليل الاختلاف في المهر فافهم **قوله** وملك قبل التسليم إلى
 رب السلم لا يرتفع الاقالة **قوله** يعني ان يرتفع من هنا **قوله** واحب ان لا يقال
 في السلم **قوله** فيه ان محمدا يرى النفس معلولا وذلك لتعليل جارية فان كان
 منها مدعي عقد غير العقد الذي يدعيه صاحبه والاخر يكره وسجي جوابه في
 الاختلاف في الاجارة **قوله** قال المصنف **قوله** اذا كان مهر مثلها اقل مما ادعت المرأة
قوله قال الكحل الدين وان لم يكن اقل فالبينة للزوج لانها مثبتة باليمين
 لا مثبتة بشهادة ما ادعت بشهادة مهر المثل انتهى قال الامام المتوفى في
 بيتنا اولى لانها مثبتة لزيادة الثمن ولا يخفى عليك ان اطلاق الفقدوري
 لا يميم هذا القول فقول المصنف ومعه اه محل كلام **قوله** المصنف وسقوط اعتبار ما
قوله لو سقط اعتبار ما بالتحالف لكان الواجب في الصور المحتملة المثل
 لظهور ان في الحكم اعتبار التسمية فليتأمل وجوابه ان المرأة مواخذة بقاره **قوله**
 وذكر في بعض الشروح **قوله** يعني غاية البيان **قوله** واقول ان اراد بقولهم هو
 الصحيح ان غيره يجوز ان يكون اصح فلا كلام **قوله** في بحث **قوله** ويمكن ان يجاب
 بان مهر المثل امر معلوم ثابت سقين اه **قوله** فيه شيء ظاهر بل الفارق ان المتوجب
 الاصل في باب النكاح هو مهر المثل بخلاف البيع فان الاصل فيه ما لثمن المسمى
قوله في باب المهر **قوله** متعلق بما سبق من قوله كما ذكرناه وذكرنا خلافه في
 يوسف اه **قوله** مثل ان يدعي هذا شهر بعشرين وذلك شهرين بعشرة **قوله**
 قوله هذا اشارة إلى الموجود قوله ذاك اشارة إلى المستاجر **قوله** يقبل الفسخ
قوله والاجارة بعد الاستيعاب لا يقبل الفسخ **قوله** واجب ولا على الاخر **قوله**
 فهو السابق النكاح **قوله** فهو السابق النكاح فافهم **قوله** مع تعليل فان كان
 ايضا **قوله** لان تسليمه لا يتوقف على قبض الاجارة **قوله** لكن يتوقف على قبضها
 فيمنع قبله كيف ولو صح ما ذكره لم يكن المجرى في معنى البائع اذ لا ينكر حينئذ وجوب

تسلم المعقود عليه بما عين من الاجرة فلا يتيقن هذا خلف **قال المصنف** لان
المعقود عليه التحالف عندهما وكذا على اصل محمد **واقول** لم يستدل على عدم
التحالف بعد الاستيفاء بكونه على خلاف القياس بعد القبض كما سبق مع انه المسألة
لتعليل المسئلة السابقة فلا يتم مذاهب محمد فانه يرى المفسر محلولا بعد القبض على
ما مر فليست **قول** **بشيء** لك لا يتاخر احوار **واقول** تعني انما هي بالوقاية لا بما تفي
احوار **قول** قال الامام النعماني لا اذا كان الرجل صابغا **واقول** قال الرافعي
الا اذا كان الزوج بيع من الاشياء فلا يكون القول قولها لتعارض الظاهر
استل كون القول قوله في ذلك انتهى بل يكون لقول قولها مع بعضها **قول** لان
بما هو بالاستعمال **واقول** في ما لم ينشأ الاستعمال في متاع البيت
ايضا بل استدلالا على الاستعمال بالصلابة مع ان المرأة وما في يدها في اليد
وهنا الالامات في ايديهما على السواء ثم علم ان الضمير في قوله لان المراد به الرجوع
الى الاختصاص في قوله ولم يخرج بالاختصاص **قول** فلا تعارض بينهما **قول** يعني
ان يخص بالمشكل والانتقاع بما يصلح المرأة **فصل فيمن لا يكون خصما**
قول لا من حيث التقصد الاصل **قول** كما يشهد العنوان **قول** وقال ابن شبره الى
قوله وقال ابن ليلى **قول** في المعاصي البشرية بالضم السورة وما اشتر من مجمل
والغزل قال العلامة الاتقاني ابن ابى ليلى وابن شبره من فقهاء التابعين
بالكون ولد عبد الله بن شبره سنة اثنتين وسبعين من الهجرة ومات سنة
اربع واربعين ومائة ومحمد بن عبد الرحمن بن ابى ليلى قاضي الكوفة ولد سنة
اربع وسبعين ومات سنة ثمان واربعين ومائة كذا في كتاب طبقات الفقهاء
انتهى **قول** وقيل لعنت بذلك الوجه المحنة **واقول** الايداع والرسن والغصب
والاجارة والاعارة **قول** وجه ظاهر الرواية **واقول** فيه انه لم يثبت في ذكره
رواية غير ظاهرة عن اصحابنا نعم ما ذكر عن ابى يوسف خلاف ظاهر الرواية وقد
نه عليه في النهاية وغيره فكان الاليق بهذا الشارح ان يثبت ايضا **قول** و
سابقا الثاني على الاول منوع لانها كذا **قول** فيا اذا كان المدعي وفعلا على احد
التعريفين او مشريا باختيار ولا خيار للبايع فاقام ذوال اليد البينة على ان المتسا

او المشتري او دعه **قول** كالمكيل بنقل المرأة **واقول** في صلاح السند للسندية كلام
لا يخفى لعدم ما نفع للمنفعة المنوعة وجوابه انه نظير لا تخيل لانها كالمكيل المطلوب
فليست **قول** ولين مسئلة البتة **واقول** فنه بحث **قول** لكن المقصود المدعي على
باقاة البينة ليس ثبات الملك للعائبة بما مقصوده اشابة ان بين يد حصة
لا يد حصة فيكون ذلك منيا ولا معتبر فيه **واقول** فنقول ثبات الملك للعائبة بدو
حضم مقتزاه ان اريد اثبات الملك له فقد افسد ولا يفرنا وان اريد اثباته ضمنا
فلا نسكه ثم المراد من الضمني خلاف العقدى والمراد بذلك في قوله فيكون ذلك
منيا اثبات الملك للعائبة فحصل المعنى فيكون اثبات الملك للعائبة ضمنية ولا خبر
قول وهو غير معهود في الشرع **واقول** قد سبق في اول كتاب له دعوى ان اليد لا
في العتار الا بالينة ولا يعتبر اقرار المدعي عليه باليد **قال المصنف** واخره شهوده
واقول اي شهود المدعي فالاصالة للملابسة او شهود المدعي عليه ولا يخلو عن
قول لانه دليل الملك لا لا يحتمل غيره **واقول** الضمير في قوله غيره راجع الى الملك **قول** و
لهما صحت له **واقول** اي دعوى الفعل **قول** اجيبان وجهه انه اذا جعل خصما الى
واقول بان جعل سارقا ثم قول فنه بحث فانه ان اراد ان في ذلك جعله سارقا
في حق القاطع فليس كذلك وانما يلزم ذلك ان لو قال المدعي سرقة ولما قال
سرق على باب المحمول وشهد شهوده كذلك لم يظهر كون ذى اليد سارقا لاحتمال
كون السارق غيره وابنياع ذى اليد منه واحمد وديدرى بالشبهة فليد
لا حاجة الى ما ذكره في معرض الجواب مع ان فيه ما لا يخفى **قول** ان ظهر سرقة
واقول اي سرق العين باقرار ذى اليد او غيره **قال المصنف** لا ان يقيم البينة ان فلا
وكله **واقول** فان قيل يلزم حصة الحكم على العائبة وكذا قلنا لاحمد ذوقه
ما يدعي على العائبة وهو لتوكيل سبب لما يدعي على الكافر وهو التسليم وقد مر
قبيل باب الحكم ان يجوز فليترجمه **باب يدعي ارجان** **قول** بمنزلة الاتحاف
في ايجاب بحث **واقول** قوله في ايجاب متعلق بقوله بمنزلة **قول** ولان كذا جازما
ببقت **واقول** فنه بحث فلان الكذب هو عدم مطابقة الحكم للواقع وعدم مطابقة
كلام احد المفسر من اجل الواضحات فكيف يمنع وليس فيها ذكره في معرض

السند ما يدفع ذلك كما لا يخفى والجواب ان المانع عن قبول الشهادة هو كونه
شرعا وهو موقوف ومسا والالزام اجتماع الشهادة وتكذيبها شرعا فالذي لا
الشارح هو الكذب لشرعي فليقل **قوله** فكانت لشهادتهان صحيحتين **قوله** يعني
شرعا **قوله** وان اقاماه **قوله** الاظهر ان يقرر هكذا وان اقاماه فان ارجا
وكان تاريخ احد ما سبق كان موافقي وان لم يورجا واستوى تاريخهما
سبح احد مما قبض كالمخبر بها ونقلها الى منزله كان موافقي وان لم يوجد شيء من
ذلك يرجع الى تصديق المرأة وانما قلنا لا يظهر ذلك لا يخفى عليك في تقرير الشارح
من الاتفاق والانتشار قال لا اتفاق في نقلها عن فصول الاسترواخي وان
احد ما لم يورج الاخر فضا حيل تاريخ اول انتهى والظاهر ان يقيد قوله وان
تاريخ احد مما لا يورج ولا اقرار والا فضا حيل تاريخ اول **قوله** فان كان
ذلك ففي المرأة **قوله** ولا يعبر قولها وتقد يقر **قوله** وان لم يكن ذلك **قوله** معطوف
على قوله فان كان ذلك وقوله ذلك اشارة الى قوله فاما ان يكون في بيت
او دخل بها **قوله** وان لم يذكر تاريخا **قوله** واستوى تاريخهما **قوله** والجواب ان
ذلك بما يعبراه **قوله** اشارة بقوله ذلك الى قوله يجوز ان الاول طلقها **قوله**
لان شرط العقد الذي يدعيه **قوله** الظاهر ان المراد من شرط العقد هو الرضا
وقد تغير لانه ما رضى بالعقد لا يسلم له كل المبيع واذا لم يسلم احتل رضاء بتغير
الصفة فليس يدبر كما صرح به العلامة الكاكي وفيه قول المصنف فقل رغبة في ملك
الكل وايضا الاتحاد وصف العقد فكيف يكون شرطا له **قوله** اجيب انهم لم يشهدوا
بكونها في وقت واحد **قوله** فيه بحث فانها اذا شهدا بكونهما في وقت
واحد فالجواب ذلك ايضا وسجي من الشارح في الصحيفة الثانية من لو في
الآتي قال لا اتفاق في ما قلنا عن مبسوط شيخ الاسلام ابي بكر الموسوي بخلاف
راؤه فان ادعى الشراء من واحد والعين في يد ثالث ولم يورجا او
ارجا وتاريخهما على السواء فانه يقضي بالدار بينهما نصفين ثم يخرج كل واحد منهما
ان شاء اخذ نصفها بنصف الثمن وان شاء تركه فالجواب لشارح لا يفي
بفتح ما اذا اورد عليه فليقل وقوله حيث يكون له ان يأخذ الجميع يشير الى

ان اخباره **قوله** والافكان ينبغي ان يقول حيث يأخذ الجميع ولا بعد حمل
المص على المشاكلة **قوله** وذكر بعض الشارحين **قوله** اراد الاتفاق **قوله** وبينة
غير العاين قد يكون بما سمع ليد **قوله** اذا كان شهدا بتمام الشراء المقدم **قوله**
وقد لا يكون اذا كان المشهود به الشراء المتأخر اثبات الملك الى الملك
المطلق فاجتمع في حق الباعين سنة الخراج وذوي اليد اي على الملك المطلق
قوله ومنها ليس كذلك **قوله** لا اتفاقا على ان الملك كان للبايع **قوله** وقوله بما
بيانا اشارة الى قوله لان نمكة من قبضة يد له **قوله** لا بد من التأويل انه هل
هنا حقيقة المبني على مقدمتين بل الظاهر اشارة الى قوله لا تنقض اليد الثانية
بالملك لان قوله لان المرح اه يؤيد الاول **قوله** ولان الشراء ثبتت الملك
والهبة لا ثبتت الا بالقبض فكان الشراء والهبة ثابتين معا **قوله** بل ثبت
الشراء مع القبض اذا كانت معا فالى اقرب لا وفاقا على ما ذكرنا فلا يشك
مطلوبه الذي هو سبق ملك مدعي الشراء هذا والظاهر ان قوله ولا يشك
الملك بنفسه دليل اخر لكون الشراء اقوى لا كونه اولي فافهم بشك ذلك
قوله في دليل المسئلة الآية لاستوائهما في القوة فان كل واحد منهما عقد
معاوضة ثبتت الملك بنفسه كما لا يخفى **قوله** دون الهبة لتوقفها على القبض
قوله فكان ملك مدعي الشراء سابقا **قوله** المص واذا ادعى احد مما بينهما
عوضا عن هبة والاخر الشراء فكذا جواب المسئلة لمدين الدليلين بعينهما
قوله وتقرر ان الترجيح باللزوم ترجيح بايرج الى المال **قوله** لا ترجح بايرج
الى مال بل الترجيح انما يكون بمعنى قائم في الحال **قوله** اذ اللزوم عبارة عن عدم
صح الرجوع في المستقبل **قوله** فان قيل ظهور الاثر في ثمان في الحال فما بقوة
العقد في الحال فثبت المطلوب قلنا لانهم لم يحصل الاجر المتصدق وهو
حصول عوض اللوامب فاعل **قوله** وعند اختلاف العقدين لا يجوز الهبة **قوله**
اريد بالهبة ما يعم الصدقة على سبيل عموم المجاز **قوله** فان قدما النكاح اه
قوله كيف يقدم اذا رجا وتاريخهما على السواء وتخصيص بخلاف ما اذا
لم يورجا خلاف الظاهر من تقريره ويمكن ان يقال معنى الشهادة على التاخير

المحدثين يقولوا مثلاً كان العقد في أول النظر من اليوم العلفي والبيع
انه يسع فيه العقود المتعددة على التقدم والتأخر اذ لم يشأ مدين يشهد
على وقت مضي لا يسع فيه عقدين اثنين ويطرد الجواب عن السؤال
المذكور في راس العنفة السابقة بوجه آخر **قوله** وذكر في الاسرار جواب
ابي يوسف ما قال عن محمد رهما انه ان المعقود من ذكر السبب ملك
العين والنكاح اذا تأخر لم يوجب ملك **قوله** في بحث اذ لا يذبح هذا
ما ذكر محمد فانه اذا تأخر النكاح ثبت ملك لعين في المعنى المدعى الشراعية
ومعنى ولله عليه لمعنى فوجد العمل باليتين بعد الالكان بخلاف اذا
سويا **قال المصنف** لو ادعى الشرا من واحد معناه من غير صاحب اليد واق
البينة على تاريخين فالاول **قوله** قال العلامة الكاكي بعالصاحب
وفي هذا الحكم لا يتفاوت ان يكون بايعهما واحد او اثنين لما ان صاحب
التاريخ الاقدم اولى واما يتفاوت الحكم بينهما فيما اذا وقت اخذ في
ولم يوقت الاخرى على ما ذكر بعد هذا بقوله بخلاف ما اذا كان البايع
واحد انتهى **قال العلامة النسفي** في الكافي وان ادعى الشرا من واحد
ولم يورثا او ارثا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان لا ستوانهما في الجح
وان ارثا واحدا سبقت تاريخا تقضي لاسبقتها تاريخا اتفاقا بخلاف
مالوا دعي الشرا من رحلين لانها شتان الملك لبايعهما ولا تاريخ الملك
البايعين فتاريخه ملكه لا يعتد به وصار كأنهما حضرا واقاما البينة على الملك
بما تاريخ فيكون بينهما انتهى وكذا في الكفاية وشرح الكثر لزيدي ثم قال
في الكفاية **الاسبق** اولى رواية واحدة فيما اذا كان البايع واحدا
وفيما اذا كان البايع اثنين اختلف روايات الكتب فذكر في الكتاب
يشير الى انه لا جرة لسبق التاريخ والمبسوط ما يدل على ان اسبق التاريخ
اولى في ذلك ايضا انتهى فطردان ما في النهاية ومعراج الدرر باني على
وما في الكافي والكفاية وشرح الكثر على رواية اخرى وهو مختار صاحب
ايضا على يشير الى كلامه الا ان في الدليل الذي ذكره على عدم اعتبار سبق

في ذلك بجا فان فيه مدعى الاسبق ثبت لبايعه ملكا سابقا اذ
احد مدعى الملك المطلق تاريخا اقدم فهو اولى فليتل صفوه ولا
تاريخ الملك لبايعين غير طاهر من الطاهر خلافة حيث يتفطن ثبات تاريخ
ملك لمدين اثبات ملك لبايعين **قال المصنف** وان اقام كل واحد منهما
البينة على الشرا من آخر وذكر تاريخا فاما سوا **قوله** قال الرزقي حتى
يكون بينهما بفضن سوا كان تاريخا اقدم او لم يكن انتهى قال
الاتفاق في تاريخا واحدا وان كان تاريخا اقدم مما سبق كان
اولى على قول ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف آخر وهو قول محمد في رواية
ابي حفص وحمهم الله وعلى قول ابي يوسف لا قول يقضي بينهما
ولا يخفى انه افع من كلامين فقيل في دفعه ان الكلام ينبغي
روايتين في غاية البيان مبني على رواية اخرى فليدبر وانت خير بان
يشير الى كلام المداية مبني على رواية اخرى فليدبر وانت خير بان
من دليل صاحب المداية خلاف ذلك **قوله** قيل لا تفاوت **قوله** قال
صاحب النهاية **قوله** ليس فيه زيادة فانه اه **قوله** فائدة دفع
المكر في كلام القدوري **قوله** ورتب عليه الاحكام **قوله** الى هنا كلام
النهاية مع تغير لسبق **قوله** لان توقيت احدهما لا يدل على تقدم الملك
اي ملك بايعه فانه يرجع الى دعوى الملك المطلق لبايعهما وتوقيت احدهما
في الملك المطلق لا يفيد الاولية لما سبق اتفاقا وسجي ايضا **قوله** لا
الاثبات البينة كالثابت عا **قوله** بل الحق تيممه بقولنا لان الشرا
حادث ففاض الى اقر لا وقتا اذ لم يبين وقت فبغير شرا غير الموك
حكم الا اذا تبين اه فلا بد وحده سوا المصدر بقوله ولعل ان يقول
فليتل **قوله** يجوز ان يقال من ثبت له الملك اه **قوله** يعني في المستل
قوله لان البايع اذا كان واحدا كان التعاقد ضروريا **قوله** في بحث
الجواز ان بيع وكيلاه لشخص في زمان واحد كما اشار اليه صاحب
النهاية **قوله** وملك غيره مشكوك ان تأخر **قوله** اي ان تأخر الملك

والمراد سببه حتى الشراء فيه نوع من الاستحسان **قول** وان تعد مملوك
اقول لكن لم يملك لوقت لانه لم يلق الملك من جهة **قول** فرج بالوقت
اقول فيه ما مل فان الملك لعنه له الوقت شكوك ايضا لما ذكره
فكيف يصلح الوقت مرجحا **قول** جازان بيقعا معا **قول** فيه بحث اول
يتصور ان يملك الشخصان عينا واحدة في زمان واحد حتى يتصور وقوع
البيعين معا وجوابه انما لم ندع صحة البيعين معا كما اذا وقع على العيب
فلا يضر ما ذكرت **قول** لان البيعتين فاما على مطلق الملك **قول** فاعمل
لقوله وعنه انه لا يقبل بنية ذي اليداه وقوله عنه يعني عن محمد رحمه الله
فكان القدم والتأخر سواء **اقول** يحتاج الى البيان **قول** انما يقبل اذا
تضمنت معنى الدفع لما مر **اقول** انفا **قول** والا لازم لمسئلة الاول **قول**
وجوز ان يكون النكته لابي خيفه ووجه محمد غير مذكورهنا وقوله لهما
من قبل يخرج منها اللؤلؤ والمرجان **قول** واجيب بان ذلك **اقول**
بحث فان اولوية الخارج على قوله الآخر الذي لا يعتبر فيه التاخر يخرج
عليه لعلامة الاتفا في غاية البيان فراجع **قال المصنف** قال محمد الذي اطلق
اولي **اقول** هذا قول الاول الذي يعتبر فيه سبق التاخر على ما ذكره
الاتفاق فانت و قال الاتفا في فاما على قول الآخر يجب ان يقضي
بضمين ثم اعلم ان سبق التاخر قد يكون من حيث النقص وقد يكون
من حيث المعنى فابو خيفة انما يعتبر سبق من حيث النقص ومحمد على قول الاول
يعتبر سبق المعنوي ايضا فليقال **قول** فكان ملكا لاسل **قول** الظاهر ان يقال
فكان ملكا من لاصل **قول** لانت بها استحقاق الملك لثابت للخارج بوجه
اقول فلا يكون قوله اكثر استحقاقا بمعنى التفصيل ثم اعلم ان قوله بوجه
متعلق بقوله الثابت **قول** ووجه الاستحسان **اقول** فيه بحث اذ لا يظهر فيها
ذكره من وجه الاستحسان ما يصلح ان يكون جوابا عن وجه القياس فليقال
قول لان نيته في نفسه لا مردافعة **اقول** فان قيل بالفرق بينه وبين
اذ لم يكن لذي اليد بنية على ايداع الغائب عن حق قطعي القاصي به للعدوى

ثم وجد ذواليد بنية على لا يداع لا تتمع والقضاء للعدوى ما مضى والكيل له
ذكره جاز فيه قلت ما امكن ينبغي ان يصان القضاء عن البطلان وكيفية
الحقوق عن التوى وفي مسئلة لا يداع ذلك فان الغائب اذا جاء ووقا
بنية يحكم له بخلاف ما نحن فيه **قول** كسئلة كوفه ومكة **اقول** يعني في التمسك
قول ليست بمعانية الانفصال **قول** يعني لا يلزم فيها معانية الانفصال
المصنف وان يكرر رقتي به الخارج **اقول** فيه ان الشراء سبب تكرر مع ان بنية
ذو اليد اولى فلا بد من لفرق **قال المصنف** بمسئلة الملك المطلق **اقول**
قال في النهاية والمعنى فيه ان الثوب لذي شيج مرة بعد مرة يجوز ان
يصير لذي اليد بالشيج ثم يخضعه الخارج مرة وينقصه وشيجه مرة اخرى
فيصير ملكا له بهذا السبب بعد ما كان ملكا لذي اليد فكان بمعنى ذي
الملك المطلق من هذا الوجه انتهى فيه بحث ما اذا فلا ان لسبب
حكمه كما سجي بعد اسطر واما ثانيا فلا يلزم نقص اليد الثابتة بالشك
قول كان ذا اليد قد اشترى ما من خارج وقبض ثم باع ولم يقبض **اقول**
يعني ولم يقبض الخارج **قول** ولان السبب مراد حكمه وهو الملك **قول** **قول**
سوراج الى الحكم **قول** اما اذا شهدوا به فلا اشكال **قول** فيه بحث **قول**
وقد اتفق الفريقان اه **اقول** في غاية البيان تفصيل متعلق بالمقام
فراجع **مض** في التاخر بالايدي **قول** لان الركوب تحقيق الملك
اه **اقول** قال العلامة الزليقي بخلاف ما اذا قاما بالنية انتهى يعني
باللحام والكم ثم قال الزليقي حيث يكون منه الخارج اولى لانه محقق
ومنه الخارج اكثر اثباتا واما المتعلق فليس محجة وكذا التعرف لانه
يستدل بالتمسك من التعرف على انه كان في يدي دليل الملك حتى جاز
الشهادة له بالملك فترك في يده حتى يقوم الحجج والتراجع انتهى فاقول
المعقود منه ان القضاء للراكب واللابس قضاء ترك فاعل فيه فاعل
خلاف يفهم من الكتاب **قول** حيث لم يقبض بها اه **اقول** بل يجعل في يدها
وفوق ما بين الجمل في ايديها والقضاء بينهما قضاء الترك كما سجي

آخر من الورقة **قوله** واذا كان صبي في يد رجل يدعي **قوله** يعني
 يدعي ذلك رجل **قوله** اما ان يكون الصبي ممن يعبر **قوله** اي سلك
 يفهم ما يقال **قوله** فمثل الاقرار بالرق من المصارح لا محالة واقراره
 فيها غير موجبة كالطلاق والعاق والهيبة والاقرار بالدين
 يعني واقرار الصبي فيها غير موجبة اه قال الزمعي اخذ من النهاية
 ان الاقرار بالرق من المصارح لا يمكن التذرك بعين
 الحجة اذا التمس قضي فيه لا يمنع صحة الدعوى بخلاف الاقرار بالدين
 انتهى لانه لا يمكن تداركه وكذا الطلاق والعاق **قال المصنف**
 متصل بما **قوله** في صحة العطف تأمل **قوله** ومعناه اذا عرف كونه
 في ايديهما قضي بينهما قضاء ترك **قوله** فاذا ادعاه ثالث لطلب
 البينة على انه في ايديهما ليصير حصالة لمفرقة القاضى بذلك واذا
 الى قاض آخر فاقام المدعى بنية بقضاء القاضى الاول بينهما قضاء
 ترك يكون حصالة **قوله** يجعل في ايديهما لانه لا مزارع لهما **قوله** فاذا
 ادعاه ثالث يطلب منه بنية على انه في ايديهما حتى يصير حصالة او
 كان القاضى الذي ترفعوا اليه غير القاضى الاول لا يسمع خصومة الثالث
 باقية البنية على ان القاضى الاول جعله في ايديهما فليدبر **قال المصنف**
 ولا يعتبر بالكثر منها بعد الثالث **قوله** من منى التبيينية لا الدلالة
 على الفضل عليه فلا يلزم الجمع بين اللف واللام ومن تفضيلية
 بعض نسخ بالكثر منها فمن حين تفضيلية **قوله** فهو مصدر ميمي **قوله**
 مو راجع الى موضع في قوله وللاخر موضع جذقة **قوله** وقد اشار اليه
 المصنف **قوله** بقوله فهو لصاحب لثثة **قوله** واكثرهم على انه يقضى به
 لصاحب الكثرة لان احاطا **قوله** وفي تأخير المصنف دليل القيل الاول
 اشارة الى رجحانه على هو دابة وعادة **قال المصنف** ووجه الثاني ان المال
 من كل واحد بقدر حشيه اه **قوله** لم يظهر جواب وجه القيس **قوله**
 الثانية وجه الثاني **قوله** يعني في بعض النسخ والا فني بعضها وقع على الثاني

وجه الاول ولهذا صح صاحب النهاية النسخة الاولى ودون الثانية
 بان الدليل لا يوافق ذلك لترتيب **قوله** لعدم القائل بالاشراك
 فيه بحث **قوله** وفي يد الاخر مدية **قوله** الله يقال له بالتركي **قوله**
 اجيب بانه حضم باعتبار ما زعمته في اليد **قوله** قال في النهاية لا
 يرى انه يمكن من ابات اليد بدعواه لم يارحمه الاخر انتهى وفيه بحث
 فان لفته لما صرح به قبيل هذا الكلام **قوله** با على مسئلة اخرى **قوله**
 هذا ما خطر الى قوله قال بعض مشايخنا **قال المصنف** فلا يحق لاحد مما عني
 حجة **قوله** لا يخفى عليك ان هذا الكلام في غير محله **باب** دعوى
 النسب **قوله** وجه الاستحسان انما يتقيا بانصال العلوق في ملكه
 الظاهر بملكه بدل قوله في ملكه **قوله** لان الانسان قد لا يعلم ابدا بكون
 العلوق منه **قوله** التبر زانق **قوله** ولا كذلك العتق والتدبير **قوله** لا
 فعل **قوله** ولا يخفى عليه فلا يعذر **قوله** وصار كالمراة اذا قامت البينة
قوله فان ثبتها تقبل مع التمس قضي في الدعوى للخفاء عليها لان الروج
 ينفرد بالطلاق **قوله** ولا تغارض من دعوة التحريم ودعوة الاستيلاء
قوله يعني دعوة الاستيلاء وقوى سبقها فلا يجار منها دعوة
 التحريم او الامساواة في القوة **قوله** واذا لم تقصم ولد بقى الدعوى
 الولد اه **قوله** شرح لا يطابق المشرح كما لا يخفى على المتأمل **قوله** لانه
 لا منافاة اليه حيث يقال ام الولد واستفادتها اجرة من جهة
 اه **قوله** الدليلان الاخيران لا يدلان على لامالة في النسب بل في العتق
قوله في هذا الكتاب اعني بثبوت حق العتق اه **قوله** لا ظهران يقال يعني
 به باب لدعوة والاستيلاء وهو الولد اه فان الولد هو المقصود
 من الدعوة كما لا يخفى على المتأمل **قوله** موثبوت حقة العتق **قوله**
 هو راجع الى اصل **قوله** اي ليس بثبوت الاستيلاء في حق الام من
 ضرورات ثبوت العتق **قوله** وان كان من حكمه **قوله** وكما في المستقلة
 بالكاح بان تزوج امرأة على انها مارة فولدت فاذا هي **قوله** في ان

على ما ذكره من قبيل ولد المعز وكما لا يخفى في آخر الفصل فلابد للمقالة
والظاهر ان حرية الولد لا تنسل اليها الحاجة وذكرنا في المثال الاول
استطردت فليتأمل **قوله** واجيب بان التوأمين في حكم ولد واحد
من ضرورة ثبوت نسب حد مما في الحكم بصيرة حوالا لاصل ثبوت النسب
للاخر **قوله** يعني ان مرادنا من قولنا العتق لا يحتمل النقص انه لا يحتمل قصدا
وفيما ذكرتم النقص ضمنى لا قصدى وكمن شئ لا يثبت قصدا وثبت
ضمنا **قوله** ولما قل ان يقول اذا كان كذلك **قوله** اشار بقوله كذلك
الى قوله بان التوأمين في حكم ولد واحد **قوله** فمن ضرورة ثبوت العتق
في احد مما بثوته **قوله** يعني يجب ان يكون كذلك والالزام **قوله**
يمكن ان يجاب عنه بانه ان ثبت العتق في الاخر لزم **قوله** اي لزم المشتري
صمان قيمة الولد الاخر فيما اذا باع احد التوأمين ثم ادعى البائع الباقى
في يمين واعتق المشتري ما اشراه **قوله** وفي ذلك ضرر زائد **قوله** وله
لم يجعل من ضروراته استحسانا والا لكان العتق في كفتيه ايضا فيلزم
ثم قوله ضرر زائد معناه للمشتري **قوله** فان عورض **قوله** يعني هذا الجواب
قوله اجيب بانه غير مقصود **قوله** بل ضمنى ثم ان الضمير في قوله بانه راجع الى
في قوله كان سعيه **قوله** قال المص والناظر في الام حق الحرية وفي الولد
للبيع حق الدعوة والحق لا يعارض الحقيقة **قوله** وربما اذا باع جارية
جلى فولدت ولدين في بطن واحد لا قل من ستة اشهر فاعتق المشتري
احد مما ثم ادعى البائع الولد الاخر فحكت دعوة فيها جميعا حتى يظل عتق
المشتري وذلك نقص العتق كما يرى واجيب بان التوأمين في حكم ولد
واحد فمن ضرورة ثبوت نسب حد مما في الحكم بصيرة حوالا لاصل ثبوت النسب
للاخر **قوله** وفيه نظر لان الفرض ان الحقيقة اولى بالجمع بينهما تسوية المرجح
والرجوع **قوله** انت خير بانه لا يلزم التسوية مطلقا لا يرى انه اذا لم يكن
الجمع نفع بالحقيقة دون الحق وعند ذلك يظهر رجحان الحقيقة على الحق
قوله قال المص في الفصل الاول رد عليه بحصة من الثمن قولهما **قوله**

مبتداء وقوله قولها جزمه **قوله** هو الصحيح اخترازا الى قوله انه يرد بما يحل لولد
من الثمن **قوله** **قوله** قال في غاية البيان وهكذا ذكر محمد في الكتاب المص
قال فيه محمد عن يعقوب عن ابى خنيفة في الرجل يشترى جارية فله
عند ولدا وقد كان اصل الجمل عند البائع واعتق المشتري لأمه ثم ادعى
البائع الولد قال هو ابنه ويرد عليه حصته من الثمن الى من لفظ الجمل
وهكذا ذكر الحكم الشهيد الكافي والكرخي والطحاوي في مختصرهما وذكر
ذكر الفقيه بوالله في شرح الجامع الصغير وكذلك في كرتشمالا
البيهقي في الشامل والهداية **قوله** وكيف يسترد كل الثمن **قوله** قال لا
الزبط بل يرد حصته الولد فقط بعينه ثم الثمن على قيمتها بعينها
يوم القبض لانها دخلت في ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة
لان صار له القيمة بالولادة فبعتر قيمته عند ذلك حتى وفي غاية البيان
نقلنا عن مختصر الكرخي ونفاية شمس لانه البسيط انه يعتم الثمن على قيمة
الام يوم وقع العقد وعلى قيمة الولد يوم ولد **قوله** ولما قل ان يقول
لثابت بالاعتاق حقيقة الحرية وبالدعوة حقيقة فاني قسما وبيان **قوله**
فيه بحث فان الثابت بها في حق الولد حقيقة الحرية ايضا بل حرية الام
كما سيجي **قوله** لا شتما لها على صورة بيع احدهما **قوله** ولا شتما لها
زيادة وهي قوله ولدا عنده والقدرى ساكت عنها وجواب سئل
الحاكم منية على منع الزيادة **قوله** قال شمس لانه يجوز ان يقال علما بان
توأم وتوأمان **قوله** وفي المغرب لتوأم اسم للولد اذا كان معا فربما
واحد يقال مما توأمان وقولهم مما توأم ومما زوج خطأ ويقال للثمن توأم
انتهى فاني في المغرب خالف ذكره شمس لانه الحسن **قوله** وقد تقدم
الكلام **قوله** في ظهر من الحقيقة **قوله** المص منها ثبت تبعا بحرية **قوله**
من شئ ثبت ضمنا وتبعالا ثبت قصدا واصالة **قوله** ثبت بطلان عتق
المشتري في المشتري **قوله** في المشتري متعلق بقوله ثبت **قوله** والصير
المشتري كذلك **قوله** في المشتري بفتح **قوله** المص لو لم يكن صل العلوق

اشارة المدعى في الاستفهام الى الاثني عشر الفا الذي كان موصوفا
بالجواب في ذمة المدعى عليه والا لكان كلامه لغوا محض لا فائدة فيه
وكلام العاقل لا يحيل على اللغوا الا اذا تعذر حمله على الصحة كذا في المبسوط
باب ما يكون اقراره ايجابا لمدعى عليه بقوله نعم هي منها بآيات
لفظ نعم على ما في بعض صور الاستفهام او لقوله هي منها يكون ما تقدم
من كلام المدعى كالمعاد فيه فكانه قال نعم هي من ذلك الاثني عشر الفا
الذي كان لك على فلو صرح بهذا لكان اقرارا فكذا هذا قال الامام
شمس لامة الخراساني في المبسوط رجل قال لا خرافة الا اني اقول
عليك فقال نعم فقد اقر بها لان قوله نعم لا يستقل بنفسه وقد اخرج
الجواب وهو صريح الجواب فيصير ما تقدم من الجمل كالمعاد فيه فكانه قال
نعم اعطيك لالف الذي لك على ثم قال وعلى هذا الاصل ينبغي مسائل الباء
وبعض المسائل مبنية على انه متى ذكر في معرض الجواب كلاما يستعمل بنفسه
يكون مفهوم المعنى بجمل مبتدأ فيه لا يجيب الا ان يذكر فيه ما هو كناية
عن المال المذكور فحينئذ لا بد من ان يحيل على الجواب الى ما عباره وقيل
لشيخ قوام الدين الاتقاني في غاية البيان الاصل من ان ما لا يصلح
من الكلام ويصلح للبناء فانه يجعل مربوطا لما تقدم ذكره ويعبر به عن
ولا يلغوا لانه لا يلغى من كلام العاقل ما يمكن واذا كان يصلح للابتداء
ويصلح للبناء فانه يجعل للابتداء ولا يجعل مربوطا بما تقدم ولا يعبر به
ما يلزم المال بالشك في الكافي للعلافة النسفي لو قال له رجل لي عليك
الف فقال اترن او انتقم او اجلني به او قد قضيتك فهو اقرار لان الكفا
مصرف الى الالف المذكور وهو الموصوف بالجواب فكانه قال انتقم
او اترن او اجل او قضيت لالف الواجب لك على وفي شرح الكفر
لحقق الريني الاصل فيه ان الجواب ينظم عادة الخطاب ليفيد الكلام
فكل ما يصلح جوابا ولا يصلح ابتداء يجعل جوابا وما يصلح للابتداء او يصلح
لها فانه يجعل ابتداء لوقوع الشك في كونه جوابا فلا يكون اقرارا بالشك

مذا اذا كان الجواب مستقلا واذا كان غير مستقل لقوله نعم يكون اقرارا
مطلقا لانه غير مستقل وقد اخرج جوابا وهو غير صالح له فصار ما تقدم من
الخطاب كالمعاد فيه وذكر الامام في الذين المستتر بقاضي الكلام
خرج على وجه الكناية عن المال ادعاه المدعى يكون اقرارا الى غير ذلك
كما ذكر في الكتب المعبرة والربط المطولة والمختصرة ثم اذا كان من هذا الكلام
اقرارا لا غيره الا انكارا سابقا كان اولا حقا بآية على اطلاق الكتب في
يكفي دليله لما في مثان لك ومن ادعى لتقيد بعدم سبق الانكار عليه
البيان والاطهار وما يجري مجرى الثالث ههنا ذكرنا من ان ذلك اقرار
ما ذكر في اكثر كتب الفتاوى وهو لو قال مرا ادين جملته بخرم دأوه
يكون اقرارا بجميع ما ادعى لان الجملة اشارة الى ما ادعى من حقه عليه فانه
في غاية القرب من تلك المسئلة المتعارف فيها فان قيل قد ذكر فيها
ايضا انه لو قال بخرم دأوه نيت اذ انجبه دعوى يمكن لا يكون اقرارا
في الفرق بينهما حتى يكون احدهما اقرارا دون الاخرى وفي الكافية حل
ادعى على رجل العاقل فقال المدعى عليه قد اعطيتك عواك حتى تقدم مالي فانه
فاعطيكها يكون اقرارا ولو قال حتى يقدم مالي فاعطيتك دعواك فليس
باقرارا انتهى قلت الفرق بين جلي فان اسم الاشارة في الاولى كناية عن
المال الموصوف بالجواب على انخص في الواقع وفي الثانية الى المال الواجب
زعم المدعى كانه قال من ذلك المال الذي يزعم وبدعي وجوبه على وتوضيحه
ان قول المدعى لي عليك عشرة دراهم مدلوله وجوب عشرة دراهم في ذمة
المدعى عليه وذلك لوجوب موصوف بكونه في زعم المدعى وادعاه فاذا اقر
الى المدلول نفسه يكون الكلام الاول كالمعاد ويتضمن جوابا لا غير
بالوجوب فيكون اقرارا واذا اثير اليه موصوف بكونه في زعم المدعى لا وجوب
لا غير فبلا يكون اقرارا فان قيل ذكر في الكافية قال لا خرافة عليك
الف درهم فقال لا اعطيكها لا يكون اقرارا وفي التا تاريخانية والبرارية
اذا قال لا غير عليك الف درهم فقال ما حسمته منها فلا اعرفها فقد اقر بحسمتها

مع ان الضميمة عن المال المكتوب بالوجوب في الذمة فانقص ما ذكرتم
قلنا لا نلزم الانقضاء فان في صورة النفي كمثل توبة النفي الى جمع ما سبق
ذكره كما في قوله تعالى لا يسلون الناس كما في قوله الشاعر علي الجعفي
يبتدي بمبارك قال لا امام مثل لائمة الخس في المبسوط في مسألة
ما لو قال ابرج وابتى من ابرج بعلي هذا واعطى ابرج بعلي هذا واعطى ابرج بعلي
فقال لا حيث لا يكون اقرارا في عامة الروايات لا جواب هو نفي يكون جواب
ضد موجب جواب سواثبت وسو قوله نعم فاذا جعل ذلك اقرارا فان
هذا لا يكون اقرارا وهذا لا يبيح ما سبق ذكره فكانه قال لا اعطيك
وليس بعلي والبرج والبرج لك لان هذا اللفظ صالح للنفي جميع ذلك تسريح
ان قوله لا اعطيك اقرارا في بعض الروايات وقد استدل بعض عاظم العلماء على
كون الجواب المذكور اقرارا بانه اذا قال من له الحق والاعتراف
بانه قضى خمسة الاف فهذا اقرارا بالمدعي كما في قوله قضيتك بعضا منها او
شما منها اقول فيه تامل فانه اذا قال ما ضمنه منها فلا لزوم القول
بان ضمنه منها فقم مع انه ليس اقرارا بالالف بخلاف ان يجاب ان لزوم
لقد لا يجاب بقوله منها غير مسلم بل اللازم اما ضمنه فقم فليته **برئيل**
قال في المحيط في اول باب الاقرار بالبراءة وغيره ما قال هو برئ من مال عليه
يتناول الديون لان كلمة على تستعمل لافي الديون فلا يدخل تحتها الا ما
ولو قال من مالي عند متناول الامانات دون المصنوعات لان كلمة عند
يستعمل في الامانات لافي المصنوعات الا ترى لو قال فلان عندى الف
درهم كان اقرارا بالامانة والبراءة عن الاعيان بالاسقاط والبراءة بالاطلاق
حتى لو قال برائتك عن من العين لا تقبل لان العين لا تقبل الاسقاط فاما
ثبوت البراءة عن الاعيان بالنفي من الاصل وبرئ العين الى صاحبها صحيح
لا ملك لي في من العين ثم ادعى انها لم يصح دعواه وقوله هو برئ من مالي
عن اخبار عن ثبوت البراءة وليس كذلك الا بالبراءة فيلزم على سبب يتصور البراءة
بذلك وهو النفي من الاصل والرد الى صاحبها بغيره وقال في المحيط

في هذا الكتاب لو قال كل من لي عليه دين فهو برئ منه لا يبرأ غناه من دينه
الا ان يقصد رجلا بعينه فيقول هذا برئ مالي عليه وقبيله فلان وهم
مختصون وكذلك لو قال استوفيت مالي على الناس من الدين
لا يصح لما عرف في كتاب لهبة في باب هبة الابن وقال في المحيط في باب
الاقرار بالعق والكتابة والتدبير اقرانه اعتق عبد اسير هو كاذب يعق
قضاء لا ديانة لان الظاهر ان العاقل صادق في اقراره واخباره بغير
عقله ودينه فاذا ادعى الكذب فيه فقد ادعى خلاف الظاهر فلا يصدق
القاضي لانه مطلع على الظاهر لا على الضمير ويصدق ديانة لان الله تعالى
مطلع على ضميره اقرانه اعتق عبد اسير لا يبرأ من الدين لان كلمة لا يبرأ
للرجوع عن الاول واقامة الثاني مقتضاة الثانية الثاني مقام الاول
صحح والرجوع عن الاول لا يبرأ كما في الطلاق تمت الرسالة
قال المصنف اذا اقر العاقل المبالغ بحق لزمه اقراره **اقول** قال الربيعي
كون المقر عاقل ليس بشرط حتى يصح اقرار العبد وينفذ في احوال فما لا يثبت
فيه كالحمد وود والقصاص وفما فيه شبه لا يؤخذ به في احوال لانه اقرار على
وهو المولى ويؤخذ به بعد العتق لرؤاى المانع وهو نظير ما لو اقر العاقل
بعين ملوكه لغيره لا ينفذ للحال واما اذا ملكها يوما يوما تسليمها الى المقر
لرؤاى المانع انتهى ولا يخالف هذا ما ذكره المصنف جعل اقرار شرط للزوم
موجب اقراره في احوال على ما هو المفهوم من قوله لزمه اقراره لا يصح الا اقرارا
فليتأمل فان ظاهر قوله يصح اقراره مطلقا وقوله لا يصح اقراره بالمال
مبنوعا ذكرنا وباب التامل مفتوح **قوله** وفي الشريعة عبارة عن الاخبار من
ثبوت الحق **اقول** لعله يتحقق بالاقرار بانه لاحق له على فلان وبالبراءة
واسقاط الدين ونحوه كاسقاط حق الشفعة لا ان يقال الموقوف
الاقرار في الاموال كحمايل على ما ذكر في الدليل المعقول ووجه المقدم
وفه تامل قال العلامة الكاكي في شرح قوله لم عبارة عن الاخبار عن ثبوت
الحق الى تحت المعين على نفسه انتهى اقول وفي اعتبار القين تامل لانه لا

من قد على نفسه ليمتد من الدعوى والشهادة وقال الكاكي وسببه
ارادة اسقاط الواجب عن ذمته انتهى وقال في النهاية وركنه الانفا
المذكورة فيما يجب به موجب لاقرار على المقر انتهى **قوله** فيه نوع مصادرة
ويذفع بالتحقيق الذي تذكره بعد اسطر **قوله** على الخبر **قوله** كوجوب المال
اذا قال له على كذا **قوله** اما جنيته فلما تبين انه ملزم **قوله** دليل من لسلك الشك
قوله ولعله لا يحتاج اليه الى قوله فساكت عنه فلا يرد عليه شئ **قوله** انت خير
بانهم صرحوا ومنهم صدر الشريعة في باب المهر بان التحريض بالذكر في الروايات
يدل على نفي الحكم عما عداه بخلاف فقوله ساكت عنه فيرسل ولو سلم
فالسكوت في هذا المقام يحتاج الى العذرة **قوله** ويصح ان يقال ليس
هو الظاهر الجلي **قوله** وانما هو لبيان التفرقة بين العبيد **قوله** التفرقة الاولى
بين العبد بل من اقرار على العبد المحرور ولعل قوله بن العبيد من قبيل
التغليب **قوله** وجرح المحرور **قوله** عطف على صحة **قوله** تعلق الدين برقبته
قال المولى **قوله** وهو راجع الى الرقبة قال المصنف خلاف المادون **قوله**
فيما هو من باب التجارة واما فيما ليس كذلك من المال فيما خرقا قواره
بالمربوط على امرأة تزوجها بغير اذن مولاه وكذلك اذا اقرت بجماعه
للمال **قوله** لان الاذن بالتجارة اذن بما يربطها وسودين التجارة **قوله**
لان الناس لا يبيعون اذا علوا **قوله** فيه تأمل **قوله** لان وجوب القوة
سواء على الجارية والجماعية سواء على كونه مملوكا **قوله** ما ذكره لا يدفع ما
فتيل في اقراره بالعقاص املاك رقبته انتهى مال المولى فيكون قوا
على الغير والاولى ان يستدل عليه بما في كتب لاصول **قوله** لانه حكم الاد
ملحق بالبايعين **قوله** لدلالة الاذن على عقله **قوله** وهو راجع الى الشهادة
الى قوله وليست بصحة **قوله** ويجوز توجيهه نقض بل ذلك ظر ثم قوله
بصحة ممنوع كما نص عليه الريني في قول الدعوى قال المصنف بخلاف الجمالة
في المقر **قوله** هذا الكلام في الشرح ناظر الى قوله ولا يشترط كون المقر
معلوما قال العلامة الشافعي اذا كانت متفاحشة بان قال هذا العبد

قوله في العبد

قوله في المولى

من الناس لان المجول لا يصح مستحقا وان لم يكن بان اقراره عصب العبد
من هذا ومن هذا فانه لا يصح هذا الاقرار عند شمس لانه الحسن لانه
اقرار للمجول وفائدة الجبر على البيان ولا يجبر على البيان فلا يفيد وقيل
يصح وهو الصحيح لانه يفيد لان فائدة وصول الحق الى المستحق وطريق
الوصول ثابت لانها اذا اتفقا على اخذ فلها حق الاخذ انتهى وظاهر
نحو ان المصنف هو ما ذهب اليه شمس لانه **قوله** فاجواب بان ذلك حقيقة
يرتكب حقيقة بدلالة العادة **قوله** يعني ان ذلك حقيقة شرعية وقد يترك حقيقة
بدلالة العادة والعرفان لفظ العصب في العرف على المعنى الاغم من المعنى
الحقيقي **قوله** قيل هو الصحيح **قوله** العاقل هو الاتعاني **قوله** وهو المال الذي يجب
فيه الزكاة **قوله** قال لا تعاني لانه اقل مال له خطر في الشرع انتهى وفيه نظر
ولم يذكره الشارح **قوله** وحكم الشرع كذلك تارة يتعلق بالعشرة وباقول منه
كما في السرقه والمهر على مذهبه **قوله** كما في السرقه مثال العشرة يعني على مذهبنا
قوله والمهر نظير الاقل على مذهبه **قوله** لا يعدل الى غيره **قوله** خبر ان في قوله
العمل عادل **قوله** قال المصنف لان اللفظ محتمل مجازا **قوله** فيصير كانه قال لفلان على
حفظ الالف **قوله** ولو قيل المقر فيها بقوله وديعة **قوله** وديعة يذهب
او الرفع معا **قوله** لا يجب حفظ المضمون **قوله** اي الذي من شأن الضمان
وهو المال **قوله** والمال محله **قوله** فيكون من ذكر المحل واردة الحال والغير في قوله
ومحله راجع الى حفظ المضمون **قوله** وحمل الدين على الوديعة حملا للام على
الادنى وهو لا يجوز **قوله** وفيه بحث والاولى ان يقال ان حمل الدين على
الوديعة لازم ارتكاب مجازين فان قوله قبلي قرار بالدين بخلاف العكس
قوله المصنف لو قال له رجل لي عليك لفق فقال اترثها **قوله** الالف مذكورة
الضمير تأويل الجملة وفي القاموس لالف من العدد مذكور وان كانت مبالا
الدرام حاضرة انتهى **قوله** لان ما خرج جوابا اذا لم يكن كلاما مستقلا
قوله بان يشتمل على الضمير مثلا **قوله** لان الدرهم معطوف عليها بالواو
العاطف وذلك ليس بتفسير لقضائه المعايير **قوله** اي لا قضاء العطف

المعارة بخلاف التفسير فانه يعنى الاتحاد **قوله** واكتفى بذكره عقيل بعد
آه **قول** لا تخفى عليك ان الاكتفا عقيل بعد دين لا يختص بما ثبت دين
 في الدمة في جميع المعامل بل يعنى مثل الثوب والثاة وغيرهما ثم ما نحن فيه
 لم يذكر فيه عددان فلا يباين سبب هذا الكلام ظاهر **قال المصنف** وجهه
 العوضه وعادله **قول** بخلاف قوله على درم في فقير خطه فانه يلزمه الدرهم
 والفقير باطل لانه اقرب درم في الدمة لا مقصور ان يكون مقروفا في شيء آخر
 ووجه التفسير بما ذكره يعلم من هذا قليلا والمسته مذكرة في فائده
 في شرح قوله له على حصة في حصة **قوله** ومن اقرب شيئين لم يكن كذلك **قول** اي
 احدهما طرعا والاخر مقروفا **قوله** قيل هو منقوض على اصله **قول** اطلاق بعض
 ليس بموافق للاصطلاح فان اللازم مقصور الديل عن المدعى **قال المصنف**
 فوقع الشك **قول** لتعارض الحقيقة لكلمة في العادة فان الثوب الواحد
 لا يباع في عشرة اوثاب عادة **قال المصنف** على ان كل ثوب مرغى **قول** لفظ
 هنا فكيف **فصل** **قال المصنف** ومن قال بكل فلانة **قوله** قال لا تعال
 لو اوصى له امة رجل ان يعلف بعد موته جازت الوصية لانهما وصية لصاحب
 الدابة لان الدابة لا يصح استحقة فقير ذكره بالتعيين لمصرف انتهى وفي
 المحيط في باب اقرار الصبي والمعتوه والسكان والاخر حسن والاقرار لهم
 بوقال له امة فلان على الف درهم او اوصى لها بالعلف فاستهلكه صح
 ويكون لصاحبها انتهى **قوله** واخفى بها مسئلة انكارها بما في المبسوط
 في ايراد مسئلة انكار عقبة مسائل الحمل وان خالف المبسوط حيث ورد
 في فضل واحد وفي المبسوط عقد لكل منهما با على حق فعنون مسائل الحمل
 باب لا قرار لها في البطن ومسائل انكاره بقوله باب انكاره **قوله** بان ولد
 لا قل من ستة اشهر من وقت الاقرار لزمه **قول** الصواب ان يقول
 وقت موت الموصى والمورث كما قال العلامة النسفي في الكافي حيث قال
 في المبسوط وهذا اذا وضعت لا قل من ستة اشهر من حين ما الموصى و
 المورث حتى علم انه كان موجودا في ذلك الوقت وان وضعت لاكثر من ستة

اشهر لم يسمي شيئا الا ان يكون المرأة معتدة فخذت اذا جارت بالولد لا قل
 من سنتين حتى حكم بثبوت النسب كان ذلك حكما بوجوده في البطن حين
 مات الموصى والمورث انتهى وذلك هو الموافق ايضا لما سيجي في كتاب
 الوصايا فواجهه **قوله** وان كان احد ما ذكرنا والاخر انشئ في الوصية كذلك
 وفي الميراث للذكر مثل حظ الانثيين **قول** ذالم يكونا من اولاد ادم الميت
 صرحا من ذكورهم واما ثم في الاستحقاق والقسمه سواء **قوله** فان قيل
 كان ذلك رجوعا وهو في الاقرار لا يصح **قول** انت خير بان هذا السؤال انما
 يتوهم ورواه على مذهب محمد لا على راي ابي يوسف رجوعا لا يصح الاقرار
 ادا ابره حتى يكون بيان السبب المستحيل رجوعا **قوله** احب بانه ليس رجوع
 بل ظهور كنهه بيقين **قوله** في مبسوط سمش لانه قلنا لا كنه لك بل هو بيان
 سبب محتمل فقد يشبه على احوال فيظن ان الجنين ثبت عليه لولايته كالفصل
 فنعامله ثم يقر بذلك لامل الجنين بما على ظنه وتبين سببه ثم يعلم ان ذلك
 السبب كان باطلا فكان كلامه بيانا لا رجوعا فلهذا كان مقبولا منه انتهى
 هذا الجواب يعلم ان قوله بل ظهور كنهه بيقين محمل كلام وان شئت زيا
 تفصيل فراجع الى ما قالوا في توجيه قوله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن
 في جواب ذي اليمين **قوله** فيصير بدل العرف فمما يتصور فيه بسببية التجاره
 واما فمما نحن فيه فلان لم نك له لاله قليلا **باب** **الاستثناء**
ما في معناه **قوله** قوله تعالى لا قليل انضه **قول** قوله نصف بدل من قوله
 قليلا **قال المصنف** لدخل تحت اللفظ **قول** فاعل دخل ضمير المستثنى المقصود
 من الاستثناء فيكون المرجح حكما ويجوز ان يعود الى الاستثناء مراد به
 المستثنى على طريقة الاستخدام **قال المصنف** اما لان الاقرار لا يحتمل التعليق بالشرط
اقول وفي الكافي وكان ينبغي ان يجب لامل كما في شرط انكاره الا ان التعليق
 يدخل على اصل السبب فمبني كون الكلام اقرارا وانكارا يدخل على حكم السبب فاذ
 نفي انكاره يبق حكم الاقرار بما على السبب انتهى وفيه شئ **قوله** لان البناء
 لم تناوله لفظ الدار مقصودا والاستثناء بيان ان المستثنى **قوله**

قوله بيان ان المستثنى محذوف ثم اقول قد كتبت في ما مشي الكتاب في هذا
من خطأ المؤلف ما هو ضرورة وتخصيص الحق ان البناء هنا ليست دل
اللفظ والمستثنى متناول للفظ يتبع ان البناء ليس مستثنى انتهى والظاهر
الموافق للشرح ان يقال تخصيصها البناء داخل في الدار معنى وكل ما هو
داخل في الشيء معنى لا يبيع استثناء منه **قوله** لان الاقارب **قوله** العبد
قوله راجع الى المتبوع في قوله وان قدم المتبوع **قال المصنف** العبد **قوله**
اي التزم تسليمه **قال المصنف** الا فلا شيء لك **قوله** اي وان لم يلزم فلا مخالفة
لما مر في البيع **قال المصنف** احدهما هذا وهو ان يصدق ويسلم العبد **قوله** فيه
انه اذا سلم العبد كيف يقال له ان شئت فسلم العبد **قوله** لا يظهر هو الا كما
يقوله وهو ان يصدق **قوله** وفيه نظر لانها اذا تضادقا وثبت البيع منها
شرطا فحكمه لا يرتب تسليم الثمن على المقر **قوله** لا التحير بان يقال ان شئت فسلم
العبد ولا تسليم العبد ولا ثم اخذ الالف **قوله** واجواب ان ذلك حكم ما اذا
ادعاه المقر **قوله** ولست شري ان ما ذكر في الكتاب حكمه **قوله** المسئلة **قال المصنف**
لانه رجوع الى قوله لان الجملة مقارنة **قوله** في تمام التقرب كلام فان
الجملة لا يلزم ان يكون بالقبض بل باعراف المشتري بانه هذا واحضار
البايع فليتاثر فانه يجوز ان يقال لظاهر هو عدم الاعراف فيبقى على الجملة
قوله فان اقرار صح رجوعا **قوله** لا ولي ان يقول كما في الهداية فانه اقر
بوجوب الالف وتوجيه كلامه ان صح بمعنى ثبت اي ثبت اقراره بوجوب الالف
قوله والموجود هو معنى قوله **قوله** يقول الشارح انما كما سما في قوله
وفي عبارته نظرا الى قوله وكذلك قوله فيكون لوجود الف **قوله** في اوا
القسم الثالث من المفتاح وان توقف عليه ولا شبهة في ان الكلام في كلام
من القبيل الثاني فيوقف لغرضه له سابق ويشمل او يدور وقيل
السيد الشريف من شرحه دخول الف في قوله فيوقف لوقوع الفصل
ان كان الفاصل مملتين بلزوم الشرط للجزاء انتهى فعمل من هذا جواب
الشارح **قوله** بخلاف الاقارب بوجوب الثمن فان من ضرورة القبض هذا

معلوم كلام المصنف اه **قوله** المراد هو الاقارب بوجوب الثمن في البيع العتيق
فان انكار القبض فيه ينافي بوجوبه بالجملة كما سبق فلتأمل والمطلق
مصرف الى الكامل فيكون المراد الوجوب بالمشاكة **قال المصنف** معنى المسئلة
اذا قال لقمان على الف درهم من ثمن خمر او خمر لزمه الالف ولم يقبل
تغيره عن ابى حنيفة رحمه وصل ام **فصل** **قوله** يجوز التوكيل بشري خمر عند ابي
فجوز ان يصف الاقارب الى الموكل كما سبق من الشرح في فصل الاقارب
للمحل نظير هذا لكن وضع المسئلة فيها اذا كان كل من المقر والمقر له سلمي
قال المصنف لانه بين باخر كلامه انه ما اراد به لا يجاب **قوله** يعني لا يجاب بالشرع **قوله**
فيجمل انه بنى اقراره على من العادة **قوله** يعني وحسبنا بحسب الثمن **قوله**
هذا البطل والالبطل رجوع والرجوع بعد الاقرار غير صحيح موصولا ونفسه
قوله مخالف ظاهر لما سبق في الاستثنا بان شاء الله من قوله فان كان
الاول فقد بطل لان يقال كان ذلك قول ابى يوسف **قوله** فان في ذلك
عنه لا يصدق وان **فصل** **قوله** يعني لا يصدق في السوق والرصاص
وايضا اذا اقر بالفلوس لا يصدق في الفلوس كما سبق **قوله**
المصنف وعلى هذا اذا قال لا انما زيوفا الى قوله لهما انه بيان غير
فيصح اه **قوله** قال في النهاية ومعراج الدراية فان قيل استثناء
الوصف لا يبيع بالاجماع فكيف صح استثناء الزيادة منها قلت
صح ذلك من حيث المعنى ومن حيث المعنى الزيادة عين ليست بوجوب
فان قوله على الف من ثمن متاع الا انما زيوفا بمنزلة قوله الا انما
لقد بل كذا ونقد ذلك للبلد زيوفا وهناك صح الاستثناء موصولا
بالاجماع وهذا في معناه فينبغي ان يبيع فصار ذلك نفع الله راحم لا
بمنزلة قوله في المحطة الا انما زيوفا الى اشارة في الاسرار والقوائد
الطهارة انتهى ومما بحث اذ حيزه نفي ان يقبل اذا فضل فاما **قال المصنف**
بخلاف الجوده **قوله** اي بخلاف ما اذا قال الا انما زيوفا فانه فيه
الدرام اجتناع عن الوجوب في الذمة والجوده صفة ولا يبيع كتمان

الوصف كذا في شرح الكاكي وحيد كان المناسب فضل المحطة لان
 الجوده بدل قوله لان الرداءة لكن المصنف لعن فذكر فيه المستثنى
 الصور ثم اعلم ان في دعوى الرداءة المحطة نقد موصولاً ومفصلاً
 لانه بيان تفسير لكل مقام التفصيل يطلب في غاية البيان **قوله** اجب بان
 الرداءة في المحطة متوقفة لا عيب وفي الدوام عيب **قوله** هذا ليس على
 اطلاقه كما سجي في الصفحة الثانية **قوله** لم يكن مقتضى مطلق العقب
قوله اي لم يكن ما يحيا لف اعني الجوده **قوله** فليس في بيانه تغيير **قوله** بل
 تفسير **قوله** **قال المصنف** وقيل لا يصدق لان مطلق لا قرار يصرف الى العقود
اه **قوله** اي عند ابي حنيفة وصل ام فصل وعندهما يصدق اذا وصل
 بيان لعنه ثم اقول يشبه ان يكون القول الاول لمحذ والثاني لابي يوسف
 كما مر في مسنده ابيام لا قرار لكل في الورق السابق **قوله** والضابط
 في ذلك ان ينظر في الجهة الموجبة لها **قوله** للموصوف وانت الضمير
 كون ذلك الموصوف دراهم وما يشبهها **قوله** والا كانت نوعاً **قوله** اي
 منوعاً **قوله** لما اقتضتها تعدت بها **قوله** يعني لما اقتضت السلامة تعدت
 بالسلامة **قوله** فلا يمكن ان يكون الزيادة نوعاً منها **قوله** في شيء الا ان
 بالضمير لراجع اليها السليمة على طريق الاستخدام **قال المصنف** كلامه لربما
 لانه وصفه **قوله** في بعض ما ذكره هو البيع والقرض وانما قلنا ذلك لما
 سبق انفا من انه في العصب والوديقه بيان النوع فينفي ان يصح الا
 قائل **قال المصنف** والاياد اثبات اليد **قوله** قال لا ينافي في معنى ثبوت اليد
 انتهى والاطران يقال يعني في حق الحكم باليد للمقرله **قال المصنف** كان على
 المحل **قوله** على هذا الوجه بخلاف الوجه الاول كما لا يخفى **قوله** اشارت الى
 الرد على الامام النقي **قوله** النقي بعنم العاقف هو علي بن موسى النقي تلميذ
 محمد بن شعاع البجلي وهو تلميذ حسن بن زناد وهو تلميذ ابي حنيفة وهو تلميذ
 معروف **قال المصنف** وذلك ما يكون يقبض مضمون **قوله** لعله من قبل
 مضمون كان التركيب توصيفياً وكوزان يكون اصافيا **قوله** وعليك تطبيق

ما ذكرنا بما في المتن ليظهر التقديم والتأخير الواقع في كلام المصنف
 بحسن التدبير ان شاء الله تعالى **قوله** فيه بحث **باب** قرار المرض **قال**
المصنف واذا اقرار رجل في مرض موته يدعي ان الى قوله فدين الصحة و
 الدين المعروف لاسباب مقدم **قوله** لتعريف المعربة بارة بصيغة
 الجمع وتأداة بصيغة المفرد للدلالة على انه لا فرق بين الدين والدين
 في الحكم **قال المصنف** قال الشافعي ودين الصحة ودين المرض لسواءهما
 سببهما وهو الاقرار الى قوله كانتا القرص مباينة وما كنه **قوله**
 المدعى عام لما ثبت بالاقرار وبالطاعة والديليل خاص فينفي ان يصح
 له ان لم ينفصل احدهما عن الثاني بالقرار في دين الصحة والثاني في
 فكله كبحر ان يكون حال الثابت في المرض وكوزان يكون من التبيين
 الاواني على حال لا على قيم **قوله** القياس على المبينة والمنكحة يد لان على
 كون الاقرار سبب ملك عند الشافعي روى على ما ذهب اليه بعض اصحابنا
 لا دليله على ما هو المحذور واثار اليه المصنف في تقرير دليل **قوله** هو الاقرار
 الصادر عن الامل اذ الفرض فيه المضاف الى محله **قوله** اي هو الاقرار الصافي
 عن الامل والاقرار المضاف الى المحل ولكن بقى هنا شيء وهو ان ظاهر هذا
 الكلام لا يطابق المشروح **قال المصنف** لان حق غرام الصحة تعلق بهذا المال
قوله وبهذا يخرج الجواب عن قوله ومحل الوجوب لذمة فان الدين معلق
 بالمال عند الموت بخلاف لذمة وسبب الموت لمرض فيستد حكم آخر
 الى اول المرض ويصير كان الدين معلق بالمال عند الاقرار اليه اشير الى
قال المصنف ولذا منع من التبرع والمحاباة الابطح الثالث **قوله** لتفريع بظا
 غير مستقيم كما لا يخفى على المتأمل ثم رايت في الكفاية ما يتوهم كونه جواباً عن ذلك
 وهو هذا الاستدلال بالعام لحصول التقريب بالاولوية وهو ان المرض
 لما تعلق به حق الوارث لا يعتبر رتبة الامن الثالث فاذا منع من تبرع فيما
 اذا تعلق به حق الوارث وهو اضعف الحقيقتين فلان يمنع فيما اذا تعلق بحق
 الغريم وهو اقوى ولي انتهى وانت خبير بان عدم استقامة التفرع باق

قال المصنف خلاف النكاح لانه من الحواج الأصلية **قول** سجي ان قضاء الدين
ايضا من الحواج الأصلية وابطال حق الغرة مشترك فان البضع ليس
مستقوما فالفرق وجواب انه لم يظهر ثبوت الذي هنا مكان التمسك حتى يكون
قضاءه من الحواج الأصلية فليقل **قوله** قوله وهو بمنزلة مثل **قول** من
جملة معقضة **قوله** يجوز ان يكون حالا **قول** يعني من مستتر في المحرقة
يعني ان النكاح من الحواج الأصلية حال كونه بمنزلة مثل **قول** فبحث
فان النكاح من الحواج الأصلية مطلقا **قال المصنف** لان الاول حال اطلاق
ومن حالة **قول** لا نسب لقوله حال طلاق ان يقال هو حالة جبر سبقي
الله لا تقتضي **قوله** وهذا الدليل فاد التفرقة من دين الصحة ودين المهر
قول الثابت بالاقرار والاضافة للعهد **قوله** لا يبين انه من الحواج الأصلية
يعني في النكاح ولا تتم في ثبوت في غيره **قول** فبحث فان الظاهر من كلام
المصنف ان قوله لا تتم في ثبوتها نعم النكاح وغيره قال لا تقتضي قوله لا يبين
اشارة الى قوله اذا المعين لا مرد له انتهى وفيه بحث ايضا **قوله** فبحث
شأن ما اشترى كذا **قول** يعني نفقة في مرضه **قوله** ليس من ذلك كما سبقت
قول في اخو الصحة **قال المصنف** لانه اظن ان حق ثابت اه **قول** فله دالة على
الاقرار من غير هذه ايضا لاسبب اللوجوب كما يغف من تقرر دليله
في اول الكتاب وتعل فيه قولن عن الشافعي رحمه الله صلى الله عليه وسلم لا او يعذر
المصنف هناك والمعنى لا سواء سببي ظهور مما **قوله** لا يرى انه ان كبر
فان فوجب الصمان **قول** وبهذا خرج الجواب عن قاسم الشافعي محل
المرجع بالاقرار باستلزامك وديعة معروفة للوارث فلا ينافي ذكره
في تقرر دليله **قوله** ولما قوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الحديث
قول رواه الدارقطني كذا قال لا تقتضي **قوله** لكن مثل الائمة قال من
الزيادة غير مشورة **قول** يعني في البسوط **قوله** والمشهور قول ابن عمر رضي
واراد به **قول** يعني اراد بقول ابن عمر **قال المصنف** ولما يمنع من ترجيح
على الوارث اصلا **قول** اي منعنا كليا بالهبة ولا بالوصية ولا من الثلث

ولا بما زاد فانه اذا لم يورث الثلث يخلق به حق الوارث ايضا **قال المصنف**
ففي تحصيل البعض اه **قول** الظاهر ان يقال وفي بالواد **قال المصنف** لان
حالة المرض حالة الاستعانة **قول** عطوف على قوله ولهذا اه فانه كان
دليلا انما هو وليس لي **قوله** يورث تتمه تحصيله **قول** كما اذا اراد ان
بهذا الطريق حيث يخرج عنه بطريق الوصية **قوله** لان الشرع قصر تفرقه عليه
كما مر **قول** في اخو الصحة السابقة **قوله** وما لغيره **قول** اي لغيره **قوله** واما
ان يكون **قول** معطوف على قوله واما ان يكون وارثا حالة الموت وهذا
القول معطوف على قوله واما ان يكون وارثا حال الاقرار **قوله** كما اطلق
زوجته في مرضه لما مر ما **قول** لا بد من التامل في ان الصورة المذكورة في
الكتاب بقوله ومن طلق زوجته في مرضه ثلثا ثم اقراه في اية من الصور
تزوج فانها لم تنزع فيها ذكره الشارح لمكان ثمة في عبارة الكتاب المبد
في الشرح لما كان المقربة وارثا حالة الاقرار **قوله** كما اذا اقر لاجنبي في مرضه
ثم ادعى نسبة ثبتت نسبة فبطل اقراره **قول** والاقرار للابن المحرم اذا لم
او عتق بعد الاقرار من هذا القبيل عنده على ما يجي في كتاب الوصية **فصل**
ومن اقر بغيره **قوله** لقلته **قول** هذا وجه التأخير واما وجه ذكره في فصل على
فلم تقرر له لظهوره **قال المصنف** يجوز اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة
والمولي **قول** فبحث فان الاقرار بموئمة المرأة فيه تحصيل النسب على وجه
منع ان لا يقبل فان قيد بعدم الزوج لم يبق فرق منه ومن اقرار بالولد
فانه يصح ايضا اذا اخذ بهذا العقد فلا يظهر وجه لا ثبات هذا وفي ذلك فتأمل
قوله ليس فيه تحصيل النسب على الغير **قول** فيه تأمل فان الاقرار بموئمة المرأة
فيه تحصيل النسب على الغير اذا كانت متزوجة وان قيد بعدم التزوج فاولا
بالولد بهذا العقد صحيح فوجه قوله ولا يقبل بالولد كما فصلنا في القول
السابق **قوله** ومعناه ان التقديرات اه **قول** فبحث **قوله** ولما قل ان
قول هذه المعارضة مدفوعة عن المصنف انه لم يعين ان المراد من حكم النكاح
ابق هو العدة فلعلة اراد به مثل حرمة التزوج بزوجة اخرى وحل عليها فانه

في حال النكاح ايضا ولو عينه لا يمكن ان يقال اراد بالعدة ما يلزمها من
امثال ما ذكرنا مجازا فلا اشكال **قوله** لان الاستعانة ان يكون بعض
مضمون على ما **قوله** في او اخر الاستعانة **قوله** استغرق الدين نصيبه **قوله**
يعني نصيب المقر **قوله** ولعل ان يقول اذا كان من زعم المسكر ان اباه لم
يقض شيئا كان من زعمه ان اخاه في اقراره ظالم **قوله** فيه شئ فانها
لما تقادقا على كون المقبوض مشركا لم يكن لزعمه ان اخاه فمما يقبض منه
ظالم لجل ظاهرا **قوله** لان المظلوم لا ينظم غيره **قوله** العزيم لم يوف تمام عليه
عنده فلا يكون مظلوما اذا رجع عليه في زعمه وهذا هو مراد الشارح
كتاب
قوله لانه سقط بقولنا نجيبا **قوله** فيه بحث اذ لا يكون المحرقة ضروريا
قال المصلح اطلاق **قوله** لكانا والصالح خير **قوله** اي لقوله المطلق فالاضافة
من قبل اضافة الصفة الى الموصوف وتام الالية وان امرأة خافت
من بعلها نشوزا او اعراضا فلا جناح عليها ان يصلي معها صلحا واصلح
خير **قوله** احب ان لا يقترب لعموم اللفظ لا بخصوص السبب **قوله** انت خير
المناخ منع عموم اللفظ مستد بان اللام للعهد فالحجاب يقتضي المصادرة
على المطلوب فليتأمل **قوله** وبانه ذكر العليل **قوله** فيه بحث لانه لو كان
لا بد العا بالواو **قوله** والصالح خير كان في كمال **قوله** ان اراد ان الحكم
بالجمل على الموضوع كان في كمال فسلم ولا يعيد يجوز ان يكون المحكوم عليه
هو الصالح لا يستقبلي وان اراد ان الحكم على الصالح الكاين في كمال
حققة الصالح وجبته كما في قولهم لرجل خير من المرأة فللخصم ان يبيعه
قوله فانكرت لا يجوز **قوله** بل يجوز كما سيجي عن قرب **قال المصلح** ولنا ما ترونا
واول ما روي **قوله** ومنها كراهة كان الاولى ان لا يذكر ذنوبك ليلين
فما تقدم حتى لا يلزم ذلك **قال المصلح** وبما ولى اخوه اهل حراما لعينه كاخوه
حرم حلالا لعينه كالصالح **قوله** وحمله على هذا الحق لان احرام المطلق ما هو
لعينه واكلام المطلق ما هو حلال لعينه كذا في الكافي ثم قال وما ذكره غير

بمقتضى الصالح مع الاقرار لا يخلو من ذلك فالصالح يقع على بعض الحق
في العادة وما زاد على الماخوذ الى تمام الحق كان حلالا للمدعي اخذ
قتل الصالح وحرم بالصلح وكان حراما على المدعي عليه منعه قتل الصالح
وقد حل بالصلح انتهى **قوله** لانه لو حل على الصالح على الاقرار خاصة كان
كالصلح على غيره **قوله** يعني لكان كالصلح على غيره الاقرار في البطلان
على زعم المحرم **قوله** لان الصالح في العادة لا يكون الا على بعض الحق **قوله**
هذا كحق الدين لظهور عدم جوازه في العين فلا يلزم بطلان العمل به
اذ لا يجوز الصالح على بعض الحق في العين الا بالبراءة من دعوى الباطل كما
سجي **قوله** لانه محمول على ما اذا كان على صاحب الحق اه **قوله** فيه ان لمعبر
هو عموم اللفظ وما ليس على انه محمول على ما ذكره غير مجرى على عموم **قوله**
لانه ما حد ما الى قوله ويبيع المال **قوله** ويبيع معطوف على قوله يبيع
قوله فسقي في من غير مشتمل على عرض المدعي عليه **قوله** يعني متى العوض في يد
المدعي **قوله** فلا يستره **قوله** اي سبب لا سببا **قوله** ثم استحققت
فان المدعي رجع **قوله** صوابه ثم استحق اذ الصنفه راجع الى العبد **قوله** و
نقل بعض الشارحين عن لواقعات **قوله** القائل هو الاقاضي عن لواقعات
الحكام **فصل** والصالح جاز **قال المصلح** والصالح جاز عن دعوى
الاموال لانه في معنى البيع **قوله** يعني اذا لم يكن بالمسافع والافواه يعني
الاجارة **قال المصلح** والمسافع لانهما تملك بعقد الاجارة فكذا بالصالح
قوله قال العلامة الاقاضي قال شيخ الاسلام علاء الدين الابجالي
في شرح الكافي واذا اوصى لرجل بجدته عبده سنة وهو كرجل من
مضاحك لوارث من خدمه على دراهم او على سكنى مت او على حد عبده
اخر او على ركوب دابة او على بس ثوب شرافه جاز والعقائيل
لا يجوز لان الموصي لم يميز المستعير والمستعير لا يقر على تملك المفعلة
من اخذ بديل ولهذا الواجب منهم لا يصح الا انما نقول بان هذا ليس
بتملك باهم بديل بل مواصفات حقة الذي وجب بعقد الوصية

ولفظ الصلح لفظا يحتمل التملك ويحتمل الاستقاط فان لم يكن صحيحا
تمليكاً لم يكن تصحيحاً استقطاقاً فصحى استقطاقاً وهو حتى معصية يورث
الملك فاحتمل التقديم بالشرط ولهذا جاز على حدة بعد آخر فلو كان
هذا تملكاً لكان باطلاً لان بيع الحصة بالحصة لا يجوز وكذلك لو نقل
ذلك وصى الوارث الصغير لانه تصرف نافع في حقه فان مات العبد
الموصى بحصته بعد ما قتل الموصى له ما صار له عليه فهو جاز لانه عقد
استقاط وقد تم بالموت لان حقه في منفعة ما دام حياً وقد استقطا
كل ذلك بالصلح فيسلم له انتهى قال العلامة النسفي في الكافي و
الصلح جاز عن دعوى لمنافع بان ادعى في دار سكنى سنة وصية
من ربه لداره بغير اوراقه فصاحه الوارث على شي جاز لانه جاز
اخذ العوض عنها بالاجارة فكذلك بالصلح انتهى وانت خير بما بين ما
نقل من الاستصحاب والكافي من الحاشية ولعل في جواز الاجارة
روايتين قلنا بل ثم اعلم ان ظاهر ما ذكره الاتفاق من قوله لا انا
نقول بان هذا بملكك يا ام بديل بل هو استقاط حقه في حالف ما ذكر
في الهداية كما لا يخفى وفي ميسر الامام سمش لائمة السرخسي ولو
ان الوارث اشترى منه الحصة ببعض ما ذكرنا لم يجز لان السرا لفظاً
حاضر وضع لملكك لبال والموصى له بالحصة لا يملك الحصة
بعض من غير الوارث بطريق البيع والاجارة فكذلك لا يملك ملكه
من الوارث بخلاف لفظ الصلح لا يرى ان المدعى عليه بعد الانكاح
لوصاح المدعى على شي لم يبره بقرائنه اذا استحق ما دال راس المدعى
ولو اشترى منه المدعى صار مقراله بالملك حتى لو استحق البديل رجح
انتهى **قوله** فمن عطل له في سهوله من اخيه **قوله** من حنثه كناية عن الوارث
قوله فمن عطل عنه **قوله** فيكون له بعض منه **قوله** ولا تؤثم لزوم العكس
غير لازم ولا هو ملزم لا يرى ان الصلح عن القتل العمد على اقل من عشرة
صح وان لم يصح صدقاً **قوله** لكن قال في المحيط اذا صاحك على وصيف

عن دم العمد فهو جاز والاسل في جنس من المسائل ان ما صلح به في
الكناح صلح بدلا في الصلح عن دم العمد وما لا فلا والوصيف يصح به
في الكناح وينصرف مطلقاً الى الوسط فكذلك يصح بدلا في الصلح عن دم
العمد ومطلقه منصرف الى الوسط انتهى والمقصود قوله وما لا فلا فليست
فان فيه حاشية اخرى لقوله عند فساد التهمة بصار الى الدية **قوله** وبما
ان الصلح على ما لا يصلح بدلا لغو من له الحق **قوله** في نوع مصادرة قوله بل
العقاص من حسن حال **قوله** وهذا يظهر وجه بطلان الصلح عن كفاية **قال**
المصنف وكذلك لا يجوز الصلح عما اشهره الى طريق العامة **قوله** قال العلامة
النسفي في الكافي بخلاف ما لو كان الى طريق غير نافذ فصاحه رجل من اهل
الطريق فالصلح جاز لان الطريق مملوكة لاهلها انتهى **قال المصنف** في العامة
قوله في الكافي بديل قوله لانه حق العامة لان الحق في الشارع جماعه
انتهى يعني منه ان الشارع يطلق على طريق العامة مطلقاً حيث قبل بغير
قوله والثاني كما اذا صاح على مكبل اه **قوله** هذا سطوف على ما سبق
تخيلاً وهو قوله والاول اما ان يكون منفرداً او متفقاً الى الصلح
قوله لان الظلم اذا كانت على طريق غير نافذ فصاح رجل من اهل الطريق
قوله يعني من اهل طريق غير نافذ **قوله** والوطى الاحرام في جانبها **قوله** في بحث
فانه لا يكون حراماً اذا كان بالقصاص وجوابه ان المرأة يجوز ان تعقد
ذلك على اي من قال لا منع العقاب باطناً **قوله** فكان رشوة **قوله** اي رشوة
محفصة **قوله** فصاح كانه مملوك للولي ولهذا كان له ان يملكه **قوله** الصغير في قوله
له راجع الى الوارث **قال المصنف** لهذا لا يملك لتصرف فيه **قوله** قال في النهاية
اي في رقبته بتاويل العضوا واجزا انتهى في بحث فان الرقبة بها مجاز عن
قوله وهذا اي الصلح كانه شراؤه وهو يملك ذلك **قوله** فاشار الشارح الى
ان الكلام على التشبيه **قوله** فصاح كانه صاحك على بديل مؤجل بواخذ به بعد
العتق **قوله** قوله بواخذ به صفة اخرى **قوله** وفي كلام المصنف لانه وضع
المسئلة في القيني وذكر في الدليل المشي فان وجوب المشي صورة وهي

انما هو في المشتك **قول** وفي الكافي اوحته في الاصل صورة ومعنى اذ البوا
 صمان العبد وان هو مقيد بالمثل كما نطق به النص واجاب كحيوان و
 الثوب في الذمة ممكن كما في الكناح والذمة انتى وبه يذفع ما ذكره
 الشايع فان قوله وجوب لش صورة ومعنى انما هو في المشتك غير مسلم
 وعلتك لما لم **باب التبع بالصلح والتوكل قوله** وهو المراد بالبر
 بالصلح **قول** فيه بحث **قال المص** لم يلزم الوكيل ما صالح عنه **قول** اي
 عن وكل فالعائد الى اسم الموصول محذوف اي ما صالح عليه عن
قوله وروى غيره **قول** معنى لا قطع **قوله** وهو ان يكون المصالح في
 المعاصي **قول** الظاهر ان يقال الصلح في المعاصي **قوله** وان كان
قول الضمير في قوله فيها راجع الى المعاصي **قوله** فصالح ان يكون
 في هذا الصلحان **قول** فيه شئ والظاهر ان يقول في هذا الصلح **قوله**
 فلما على الف درهم من دعواك على فلان **قول** معنى فلانا الا قول
 قال من دعواك عليه لكان ابعد عن التثؤشن **باب الصلح**
في الدين **قوله** فحل على التاخير **قول** بالنصب **قوله** كما في العكس **قول**
 الى قوله ولو كانت بالعكس **قوله** ففعل فهو برى قيل معناه فقبل
قول فالفعل مجاز عن التاخير في الدين **قوله** ويجوز ان يكون معناه
 اليه ذلك عند انو برى من الباقي فان لم يدفع اليه عند اجتماع
 الالف **قول** فيكون العود مجاز عن البقاء كما كان الا ان مقضى كلمة
 عاد هو المعنى الاول ويدل عليه ما سمي ذكره في الفرق بن التعليق
 والتقدير **قوله** حيث ذكره بكلمة المعاصي وهو على **قول** اي في المعنى
 والافق اللفظ دخل كلمة على في الابرار دون الاداء **قوله** والاداء
 عليه لم يستفد به شئ **قول** فيه شئ بل يستفاد به البراءة والاطمئنان
 بشئ ثم قول والاداء **قوله** الاول ان يقال المراد وجوده لفظا
 يعني ان حمل كلمة على على الشرط لاحد معين اما لوجود المقابلة واما لان
 هذا الشرط في الصلح متعارف **قوله** تأمل مل يمكن ملاحظة المعنى الثاني

الاول والاداء ان يجعل عطفا على قوله يعصى لشره **قول** وان ذكره فهو
 الوجه الثاني **قوله** فان قيل لم يبداء في الوجه الثاني بالاداء بل بالمصحة
 فلما خفي جعله قسما لما بدى فيه بالاداء قلنا ذلك مبني على اتحاد مع ما بدى
 فيه بالاداء حكما فليتا **قوله** فان لم يبداء فالوجه الرابع **قول** فيه بحث لان
 الوجه الرابع مما بدى فيه بالاداء فكيف يحل قسما لما لم يبداء به لا يقال
 قسما منه بناء على انه لا تغر المحاب ذالم يبداء به بل يدا بالابرار لان الوجه
 ايضا كذلك كما نطهر من اجاب التمر شئ **فصل في الدين المشرك**
قوله ان شارب الخمر الذي عليه دين بنصفه **قول** الا ان يفرض له شريكه
 ربع الدين فانه لا خيار لشريكه **قوله** اشارة الى ان الاستثنا من
 فشركه بالخيار قال صاحب النهاية والافقاني الاستثنا من قوله فشركه
 بالخيار انشئ والظاهر من تقرير الكافي ان استثنا من قوله ان شارب
 اخذ نصف الثوب فانه قال اذا كان الدين من شركين فصالح احدهما
 بنصيبه على ثوب فشركه بالخيار ان شاء اخذ منه نصف الثوب لا ان يفرض
 له شريكه ربع الدين وان شاء اتبع غيره نصف الدين انتى فاما في
 الترجيح وفي الكفاية استثنا من قوله ان شاء اخذ نصف الثوب فان
 الشريك اذا ضمن له ربع الدين لاسقى للساكت ولالة الشركة في الثوب
 يجوز ان يكون من قوله ان شاء اتبع الذي عليه الدين بنصفه فان
 اذا ضمن له نصف المقبوض لابقى له ولاية الرجوع بنصف الدين بل رج
 برعه والاحسن ان يكون من قوله فشركه بالخيار الا اذا ضمن له شريكه ربع
 الدين فحق لابقى له الخيار البتة انتى **قال المص** وله حق المشاركة **قول**
 الظاهر اسقاطا لفظا الحق فان المستحق في لولد والثمره حقيقة لا حقها
قوله اجاب بقوله والاستثنا **قوله** فيه تأمل **قوله** واجاب عنه ان
 تاخر البعض **قوله** اختار الشق الثاني ثم الضمير في قوله فيه راجع الى الدين
قوله فان قيل يجوز ابراء احدهما عن نصيبه وذكر الابرار لوجوب التبر **قول**
 ويجوز ان يقرر السؤال بان تصحح الابرار عن نصيبه يستلزم تبر الدين في

في بعض النسخ

دنة قبل الابرار والا فكيف يعلق الابرار بنصيبه خاصة فليسا بل في جوابه
قوله احب ان القسمة تقتضي وجوب النصيبين اه **اقول** ولو اجبت ان
الحال قسمه الدين في الذمة ولا يلزم ذلك في صورة الابرار لم يحتج الى
ذلك لتطويل **قوله** لا يقال لو كانت القسمة امرا وجوبا لزم ما ذكرتم **قوله**
يعني من اقتضا وجوب النصيبين **قوله** فلانتم انما تقتضي وجوب النصيبين
قوله لعل هذا المنع خارج عن قانون التوجيه **قوله** فحقق القضا والاب
قوله اي القضا من المرأة والاقتضا من الرجل **قوله** لان الارش قد
يلزم العاقله فلم يكن مقتضيا لشي **اقول** انه ان العاقله لا يعقل صلحا على
ما سجي **قوله** رج المصالح بذلك على الغرم **اقول** اطلاق المصالح يجوز
الا ان يكون المراد الاستعانة بطريق الصلح **فصل في الخارج**
قوله ووجه تأخير قوله وقوله لو يجوز ان يكون التأخير لا حقا صا بتركة التمس
قوله وقد بذلك لانها لو كانت من النفوذ **اقول** انما يبقوله بذلك
الى قوله حال كون التركة عقارا اه **قوله** فضا **قوله** انظر في قوله صاحب
راجع الى احدي نساء **قوله** وسي تأخر كان طلعا في مرضه الى قوله ولم يغير
ذلك في الكتاب **اقول** هذا الكلام الى قوله وثانين الف دينار ذكره خمس
لانه الحسن في شرح المبسوط وادراكا بالكتاب المبسوط وانما كتبت
لما يتوهم ان المراد بالكتاب لهداية وتعرض على الشارح بانه مفسر
كما فعله البعض ثم قوله ولم يغير ذلك في الكتاب يعني لم يغير محمد رحمه الله
في مبسوطه **قال المصنف** قال واذا كان في التركة ذبيحة على الناس فادخلوه
في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه كون الدين لهم فالصلح باطل **اقول**
اي في الكل في العين والدين اما في الدين فلكونه تملك الدين من غير
من عليه الدين واما في العين فلا تخي والصفة وفي مبسوط شيخ الاسلام
ومذهبه المسئلة يرون نقضا على ابي يوسف ومحمد رهما فيها اذا سلم خطه
في شجرة ورنيت حش قالا يبيع في حصته الرنيت ويعينه في حصته الشجرة
هنا فسد الكل وهذا يحفظ وفي الكافي قل هذا عند ابي حنيفة

سقي العقد صحيحا فيها وراي الدين وقيل هو قول لكل والفرق لهما ان يرح
الدين باطل لا فاسد فصار كسح الحز والقن بشن واحد انتهى فظهر ما في
الكتاب في جواب نقض شيخ الاسلام خواهر زاده فلتأمل ثم ان عبارة
المصالح في قول المصنف هو على ان يخرجوا المصالح عنه بكسر اللام على صنعة اتم
الفاعل **قال المصنف** في الوجين خربقية الورثة **اقول** قال في الكفاية لعل
رجوعهم على الغرماء انتهى هذا هو الحق لا ما في سائر الشروح من لزوم النقطة
بالنسبة في الصورة الثانية اذ لا نسمة عند الترح قلنا مل **قوله** وفي الوجه
الثاني لزوم النقطة عليهم **قوله** فنه بحث **قوله** اكثرهما اخذوا قل **قوله** فنه
كتاب المصاربة
قوله وفي الاصطلاح دفع المال الى من يتصرف فيه **اقول** فنه مسامحة فانه
في الاصطلاح هي العقد المخصوص **قوله** وركنها استتال لا لفاظ يدل
على ذلك **قوله** لعل المراد بالفاظ المستغلة **قوله** وحكمها الوكالة عند
الدفع والشركة بعد الرج **اقول** قال صاحب لكا في المصاربة ولا يمين
لانه قضي المال بان مالكة لا على جهة المبادلة والوثيقة بخلاف المقبوض
على سوم المصاربة لانه قبضة بدلا وكلمات المرمن لانه قبضة وشقة وعيد
الشروع في العمل ويكيل لانه يتصرف فيه له بامره حتى يرجع لما يلحقه من
على رب المال كالوكيل اه انتهى هذا الخالف ما في الشرح من انه ويكيل عند
الدفع قلنا مل **قوله** لسا الخالف الكل اجزا **اقول** قد سبق في كتاب الوكالة
ان الاصل في المصاربة العموم وفي الوكالة المخصوص فيلزم مخالفة لكل
اجزا **قوله** واذا لم يصرح كان المشتري للمشتري **اقول** الاظهر ان لعل اذالم
يصرح التوكيل لم يصرح المصاربة لان عدم صحة الاجزا مستلزم لعدم صحة الكل
قوله ثم فسر ذلك بقوله فان شرط اه **اقول** فذاشارة الى ان الغاء
تفسرته **قوله** ومقتل المراد بالعدا المشروط ما وراي العشرة **اقول** في العام
ورايشكته لا يخرج بنيتها والعدا مهور لا معتل واهم اجزاهي ويكون
خلف وامام منه ولونث انتهى فورا منها يعني القدام والمراد

بما ورا العشرة ما شرط من الربح لاحد من الثلث والمصنف في العشرة
 زيادة على ما شرط من الشركة في الربح **قوله** لان ذلك يعتبر للشرع **اقول** في
 شرط العشرة **قوله** يفقد شركة لا اجارة **اقول** يخالف ما اسلفه
 من ان عقد المضاربة مستقل على التوكل والاجارة فلتأمل **قوله** وانما
 ان راس المال عن استوثر المضارب **قوله** فيكون سببا جرة
 في قول المصنف عين مستأجرة صفقة جرت على غير من كده وهو من قبل
 سيل مضمون ولعل هذا اولى **قوله** وهذا التعليل شرطي ان المضارب **قوله**
 في وجه الاشارة خطأ لا تخفى فلتأمل **قوله** لان العين الواحدة **اقول** فيه
 تأمل **قوله** وكانت حصة العمل مجبولة **اقول** فان سئل من جهالة لا تقضي
 النزاع فتسعى ان لا يكون مضمون قلنا لعل فادما من حيث جواز ان لا
 له من الربح الا قدر اجرة الدار والارض فلا تجد الشركة فيه اذ لم
 ان اجرة الدار وحصة من الربح فهذا معنى قوله فيكون حصة العمل مجبولة
 فلتأمل **قوله** واجواب انه قال وغير ذلك من الشروط الفاسدة **اقول** في
 فان هذا الكلام وان كان صحيحا في نفسه لكن لا ياسب هذا المقام لان
 وغير ذلك من الشروط ولا تصد المضاربة بل سقي المضاربة صحة وفيه
 الشرط فليدبر **قوله** لان المضاربة تضمنت الامانة او لا والوكالة ثانيا
 وليس للمودع والوكيل الا ايداع والتوكل **قوله** خلافا لما ذكروا
 الثابت بالاذن فكذلك جزم العبد بعد ذلك يتصرف بحكم المالكية
 الاصلية ولما كان كذلك كان فكذلك جزم عن التجارة منزلة اسقاط
 عن العبد بالامتناع لان فكذلك عبارة عن اسقاط ثم الحق يعق
 عبده فكذلك المادون باذن عبده فلتأخذي عليك في بيعه الشارع
 من العصور **قوله** واجواب عن الباقي سبجي مواضعا **قوله** من اتي مو
 السقف من الجواب حتى يحيل بالجواب عن البواقي على سبجي فلتأمل **قوله**
 احسب ان كلاما من جهتي يجوز صاحبه للعلية فلا تخرج غير ما **اقول** لاف
 فلتأخر احدهما بالافرى **قوله** وفي التحصيص في بلد بعينه **قوله** في تخصيصه

بالبلد كلام والظاهر هو التخصيص للبلد ايضا فان السلفة متفاوتة يكون
 رغبة الناس الى بعضها اكثر **قوله** وغيره **اقول** اي غير المفيد **قوله** كذلك
اقول اي من كل وجه **قوله** فان البيع نقدا بمن كان بمن السلف **اقول**
 حيلة كان صفة بمن واسم كان ضمير راجع اليه وقوله بمن السلف خبر كان
قوله يجعل قوله على ان يعمل شرطا **اقول** شرطا مفعول ثان لجعل **قوله** وقوله
 يعمل في الكوفة نفس القول هذه مضاربة **اقول** ويجوز ان يكون استيعا
 بيان **قوله** واما بالاولى فانه مما يجوز لا ابتداء به **اقول** اذا كان الواو ^{للقطف}
 كما ذكره المصنف لا يجوز لا ابتداء به وان لم يكن فلا يطابق الشرح المشرع **قوله**
قوله لان العمل انما يكون بعد الاخذ لا حال الاخذ **اقول** وجعله حالا مقدر
 خلافا لظاهر **قوله** وفيه نظر لانا اذا جعلنا الجارية راس المال وقدر
 عقت بالاستيلاء **اقول** وجوابه ان الاستيعا مقدم لان ال
 اصل في الدعوة والحرية والام تبعه وينبغي ان يكون مراد الجيب هذا
باب المضارب بغير رب قال المصنف وبعده ابيع **اقول** فيه بحث
 والظاهر ان بقول توكل كما في شرح الكفر للعلامة الزليقي **قوله** واعترض
 الى قوله واحسب خلافا لجملة **قوله** المعترض والمحب هو الاتقاني **قوله**
 الظاهر عنه **قوله** اي عدم التناقص **قوله** ويجوز ان يكون الشخص عالما ^{بالعقد}
 لمنفعة نفسه **قوله** الظاهر ان اللام للمنفعة **فصل** واذا شرط المضا
قال المصنف بعد رب مال ثلث الربح **اقول** قال الكاكي قد بعيد رب مال
 لان فيه خلافا لبعض اصحاب الشافعي وبعض اصحاب حماد وجه قولهم
 ان يد العلم كيد سيده فلا يجوز اشتراط عمله كاشتراط عمل رب
 المال انتهى وفيه بحث لانه لا خلاف في جواز اشتراط عمل المضارب
 او الاجنبي على ان يكون له الثلث **قوله** معوز ان يكون اقربا عن كمال
اقول فلتأمل **قوله** فانه اذا شرط ذلك للاجنبي **قوله** عبد او عراب
 المضارب وزوجه او غيره **فصل في الغزل والقتمة** **قوله** ثم عاد
 مسلما كالوكيل **قوله** قال لا تقا في فانه اذا رجع الموكل مسلما لا تقود

الوكالة في ظاهر الرواية خلافا لما روي عن محمد وقد مر في باب عمل الوكيل
قال المصنف على هذا موت رب المال وحقوقه بعد الردة في سح العروض
وكونهما **قول** لصيغة نحو ما راجع الى الموت على تاويل الخفية ويجوز ان يرجع الى
بيع العروض على اكتاب التامث من المضاف وفيه شئ **قال المصنف** ان لم
يكن ربح لم يلزم الاقصاء لانه وكيل محض والمتبرع لا يجبر على بيع ما يتبرع به
قول منقوض بالكل فانه متبرع ويجبر على ابقاء ما يتبرع به فتأمل ثم المضاربة
لا يجبر على الاقصاء اذ لم يكن ربح وبياع له وكل وعلى هذا سائر الوكالات
فصل فيما يفعل المضارب **قوله** اي السفيه والذو ارباب مطلقا
اي سواء كان في نوع حاضر ومطلقا **قال المصنف** ولان ياذن لعبد المضارب
في التجارة **قول** اي صريح آخر لقوله لانه الاموال المعروفة عطف
على قوله ولهذا كان له ان يشتري **قوله** اذ لم يصح **قول** فيه بحث
قوله فان الوكيل قد يجوز ان يوكل **قول** وكذلك يجوز للمضارب ان يبيع
قوله وجعل الحذ الفاصل الى قوله وهو منزلة السوقي **قول** فيه بحث **قوله**
ما شيا في حواججه **قول** اي بنفسه **قوله** وسائر الالوان كالحمرة **قول** قوله
وسائر مبتدأ **قوله** كالحمرة خبره **قوله** لان الصبح على قايم اه **قول** تغسل لقوله
وهو شركه **قوله** لما تبين انه خرج عن كونه غاصبا **قول** هذا ناظر الى قوله
وبهذا اندفع ما قبل المضاربة **فصل آخر** **قوله** وصوله الى الانفس
بقا العقد **قول** اي عقد المضاربة **قوله** فانه لو لم يجعل مستوفيا لبطل حق
الموكل **قول** يعني حقه في الالف المدفوع **قوله** بخلاف الوكيل لانه منزلة السوقي
قول حيث جرى بينهما مبادلة حكيمه كما تقدم **كتاب الوديعة**
قوله قد ذكرنا ان الوديعة في الاصطلاح هو التسليم على الاحتفاظ
يكون بالعقد **قول** مخالف لما تقدم في الاقرار من ان الوديعة قد يكون
بغير صفة **قوله** والامانة اعم من ذلك الى قوله واذا كان كذلك جار مجمل
الاعتماد على الاحتفاظ **قول** فانه ان الامانة مبني للوديعة بهذا المعنى لا
انها اعم منه بل المراد بالوديعة ما يترك على الامانة **قوله** لان الابداع

لا حفظ **قول** فيه تأمل **قال المصنف** ولا مقبر بقسمه لانها من موجهة الشركة
فلا يصح موجهة لها **قول** فيه تأمل فان المعلوم منها جواز الشركة والعلية
القسم والقسمه نفسها من موجبات نفس الشركة **قوله** لان احد هما
عن حاشات الاخر **قول** هذا تعييل لقوله ومن هذا القيل الى اخره **قول** لا يعلل
فاجعل رد قصدا لا خطا لعدم تقزده اه **قول** قوله لعدم تقزده جواب لقوله
لا يعلل فاجعل اه **قوله** ضرورة بثوت نقصه وهو الامانة بالخالف **قول**
الظاهر ان يقال وهو الخيانة **قوله** فقل لان هذا الفصل **قول** فانه السيد
الجلال **قوله** وان لم يكن وسافر بامله لا يضمن وان سافر بنفسه ضمن اه
قول مخالف لما في غايه البيان **قوله** لان ولايتهما في مال الصبي نظرية **قول**
للقوله كما ولا اقربوا مال اليتيم الا بالتقوى حسن ولولا انه من الاحسن لما
جاز ذلك لهما **قوله** لان المذكي رفته **قول** يعني المذكي رفته في الجاهل الصغير
اي حق المديون **قول** وفيه نظر لان الانسان لا يؤمر بالتعرف في ماله بالبيع
الى من لا يجب عليه ذلك **قول** تكفل بدفعه قوله لان الذي يدين تقضي بانه
قال المصنف من ادع رجل او دعيه فادعها آخر اه **قول** في اوائل كتاب البيع
من المبسوط المودع اذا وقع الحرق في بنية فاولا لوديعة جازا له كان حرقا
في العائس انتهى لان المودع امره بان يحفظ بنفسه نصا وان لا يدفع الى
اجنبى ثم قال في المبسوط وفي الاستحسان لا يكون ضامنا لان الدفع
الى الغير في منع الاحالة من حفظ انتهى والمسئلة المذكورة في كتاب
الهداية في اوائل الوديعة **قال المصنف** دعوى كل واحد منهما صحيحة لان
الصدق **قول** بان يودعه احد هما يشتري المودع به سلفه من الاخر
ويسلمه اليه من ثمة فنقصته ثم يودعه ايضا **قوله** قوله تغاير المحققين لان كل
واحد منهما يدعي العا **قول** بل يدعي الالف لمعين الا ان يراى باعتبار المال
والظاهر ان تغاير الحق لتغاير المستحق فلكل منهما حق في يمينه على ما مر
في الدعوى لك يمينه **قوله** تعضي بالالف للاول والثاني **قول** في قوله
او الثاني بحث **قوله** لا يفيد اقراره به **قول** فيلغى ذكر العبد **قال المصنف**

سيق ان يخلصه عند محله الى قوله بتا على ان المودع **اقول** قوله قال جواب
 في قوله وهل خلف بالله وقوله بيا معقول له لقوله قال او حال من قاله
كتاب العارية
قال المص وفي تلك المسامحة الى قوله يقول هو اباة الاتعاع اه **اقول** كما
 المناسب ان يقول في الاول هو تذكير اخير وها سي **قوله** ويمكن ان يجاب
 عنها فان هذا التعريف اما لفظي او رسمي فان كان الاول فاذكر في
 جعل البيان المناسبة لا استدلالا **اقول** ولا يخفى ان التعريف للفظي
 الاستدلال لكونه بعد ثبوت التصوير **اقول** لوجعلنا المذكور في الكتاب حكم
 العارية وعرفنا بانها عقدها **اقول** انت تعلم ان حكم الشيء لا يخل عليه
 بالمواظاة **قوله** كان سالما من شكوك **اقول** اما من الاول فسلم وان
 الاخير فلا **قوله** فكان له الرجوع عما ملك مستخيرا **قوله** فبحث **قوله** فلا
 دون بن العار من **اقول** اي اعزتك واطمعتك **قوله** والجواب كلامها
 صريح لكن احدها محقق والاخر مجاز فاش ر الى الثاني بقوله مستقل
 اي مجاز يعلم ان الاخر حقيقة **قوله** فيه تأمل فان تخصصه لا ولي يكونها
 لو لم ان الثامنة ليست كذلك فلما تختم مادة الاشكال **قوله** ما لا
 شيئا **اقول** الضمير في قوله يخلصه راجع الى ما **قوله** لانه قضى بالغيره لنفسه
 استحقاق فضمن **اقول** ونحن نخرج الكبرى كما يظهر فلتأمل **قوله** فلان اللفظ
 الذي يفهم به العارية اه **اقول** فنه بحث **قوله** وما وضع لملك المسامحة
 لا تعرض للغير حتى يوجب لصمان عند ملكه **اقول** لم تعرض للاباة وكما
 المناسب ذلك كما لا يخفى **قوله** وان كان وقت العارية **اقول** معطوف
 على قوله فان لم يوقت فلا ضمان **قوله** هو ما كان في ضمن عقد المعاوضة
 كما **اقول** في باب المضارب يضارب **قوله** واذا قلح في الحال يكون قيمة
 السقف ويأرين رجع بها كذا ذكره القدر **اقول** فنه كلام وهو
 القلع ما نقص يارين بل ثمانية ومانير فينبغي ان يرجع بها كما لا يخفى هذا
 اشكال الغاضل المشتى الشهير جيتوب باشا فاقول الظاهر ان قوله

السقف من امانة الموصوف الى الصفة اي القيمة المنقوصة فلا اشكال
قوله ويجوز ان يتعلق بقول الحاكم الشهيد الى قوله وسوالا نظرا **قوله** المفهوم
 من كلام الرضوي ان يتعلق بقول القدر **قوله** وبكلمة قيمة البناء والغرم
 فراجع **قال المص** لان له نهاية معلومة **اقول** قال ابن الغرم مقتضى هذا
 ان لا يجوز الرجوع قبل الوقت في الموقفة لان لها نهاية معلومة ولا
 الوقت مخصوص عليه من وفي الاعارة للزرع الوقت ثابت دلالة و
 النفس قوى من الدلالة انتهى واحكام بان الضرر لصاحب البناء والغرم
 متعين سواء وقت او لا وليس لها نهاية معلومة فلا يمكن مراعاة حق
 بخلاف الزرع فلتأمل **قوله** والغرم بازاء الغرم **اقول** تأمل فنه **قوله** فيكون
 عليه مؤنة ردة لما ذكرنا **اقول** من ان الغرم بالغرم **قوله** وفي العتيس
 صا من لانه تضييع لاراد الى قوله لانه لو ارتضى بالرد الى عياله لما اذعما
 اياه **قوله** وفيه بحث فان هذين التعليين يتقنان التبيين على الفرق
 والمقتبس والمقتبس عليه فلا ياسب ذكرهما هنا **اقول** فكان اذ ذاك
قوله بل يكون اذ ذاك متعذرا حتى اذا ملكت في يد من فكذا اذ اتركها في
 لا جنى فذكره الرضوي فراجع نعم كونه كالمودع بعد انقضاء الحق قول
 الاصحاب لكن الرجحان للمضمين وهو قول السرخسي واخار قاضي خا
كتاب الهبة
قوله قال الله تعالى فني من لدنك وليا **اقول** وظاهر ان الولي ليس بال
 ولا يملك **قال المص** وتصح بالايجاب والقبول **اقول** قال العلامة الكاكي
 قوله وتصح بالايجاب كقوله وهبت ونحوه كما يجي اي تصح في حق الواهب
 بجره بالايجاب وفي حق الموهوب له بالقبول والقبض لان الهبة عقد
 تبرع فيتم بالتبرع فصار موهوبا بمنزلة الاقرار والوقية ولكن الموهوب
 له لا يملك الا بالقبول والقبض وثمرته ذلك فمن خلف لا يهب فوجب
 ولم يقبل الموهوب له بحث او حلف على ان يهب فلما فوهبه ولم يقبل
 برقي بمينه عندنا انتهى ولا يذهب عليك عدم مطابقة الشرع للمشروح

قال المص وهو تسليم فلا يصح **قول** قال الكاكي لا يقال ان الملك يتبع
على وجه لا وجب تسليم لانه لا يعيد اذ فائدة الملك التمكن من التفرقة
وذا انما يكون اذا كان سبيل من قبضه انتهى وفيه بحث **قوله** فقوله
في الهبة متعلق بقوله ان القبض لا بقوله القبول **قول** ولا ادرى
ما لما منع من تعلقه بالقبول فان التوقف لا يستلزم الاجاب لان تمام
قال العلامة الكاكي وصاحب النهاية قوله في الهبة متعلق بالقبض لا
بالقبول اي القبض في الهبة بمنزلة القبول في البيع وبه صرح في المبسوط
واشار اليه في الايضاح انتهى وليس فيما قاله ما يدل على عدم
المعنى اذا تعلق بالقبول **قوله** وفيه بحثان الاول لو كان القبض بمنزلة
القبول لما صح الاثر بالقبض بعد المجلس كالباع **قول** فيه نوع ركائز **قوله**
واجب عن الاول بان الاجاب من البايع شرط العقد **قول** ولهذا
لو حلف لا يبيع فباع ولم يقبل المشتري لا بحث **قوله** وفي الهبة وحسن عقد
تام وهو توقف على ما وراه **قول** هكذا وقع في هذه النسخة متوافقا
في سائر الشروح وفيه بحث فانه لو صح ما ذكره كاجاز القبول بعد المجلس
الواهب والعا هذا الكلام ما قضى من المص من انه عقد والعقد
سقط بالاجاب والقبول واما قصة الحلف فامر بها اسهل كون
مينا على العرف ولعل الاولى ان يقال في اجاب القبض بمنزلة القبول
وليس به حصصه فبالنظر الى كونه بمنزلة جواز القبض في المجلس لا في
الواهب وبالنظر الى التعاير حصصه لا امر بالقبض بعد المجلس بل بالقبول
رتبه عن القبول فامل وقع في بعض النسخ وجد عقد تام فلا يراد
منه البحث نعم يريد على ما في الشروح الاخر فذكر **قوله** وعن الثاني بان لا
ان مقصود البايع **قول** ولو سلم ان المقصود ذلك فبالقبول
يتم المقصود ويحصل الملك للمشتري ولا توقف على القبض حتى يرد ما ذكر
واما حق الاسترداد فلو كان البيع قبل نقد الثمن كما لم هو فان قيل حق
الرجوع ثابت في الهبة ايضا فلا في ذلك كون الاجاب تسلطا قلنا

ذلك في الهبة ليس بجبري الى يرى الى موانع الرجوع في الهبة بخلاف البيع
قوله وقد تقدم لنا القول **اه** **قول** في اوائل العارية **قال المص** بالاول
فلان الاطعام اذا اضيف الى ما يطعم عنه يراوده تملك العين **قول** في البيع
قالوا والضابط انه اذا ذكر المفعول الثاني فهو للملك والا فلا باحة
انتهى ولعل المراد من الاضافة الى ما يطعم عنه ما ذكر في البيع من جعله
ثانيا فلا رده وما اورد به المولى يعقوب باشا في حواشي شرح الولاية **قوله** لان
الحمل هو الاركاب حقيقة يعني انه تصرف **قول** منيرة راجع الى الحمل **قوله** لما
شرنا اليه **اه** **قول** جواب لقوله لا يقال هذا ما قضى ما تقدم **قوله** ولعل
بينهما ان قوله سكنى اسم فخران يقع تفسيره لاسم اخر خلافا لقوله تسكننا
لكونه فعلا **قول** لا يقال له نظار كثيرة من حملتها هل اذ لكم على تجارة تجيكم
من عذاب ليم تؤمنون بالله الاله لانه تبين لا تفسير وبينهما فرق **قوله** و
قل لان قوله تسكننا فعل المخاطب فلا يصلح تفسيره لقول المسكن **قول** وفيه
ومخالفه لما سبق من المعنى كتابا لمضاربة **قوله** اما ان تحمل القصة او الى
فالثاني كالعبد والحيوان والبيت الصغير والاول كالدابة **قول** قوله
فالثاني ما ظهر لقوله ان يحمل القصة **قوله** ويصح بما ذكر **قول** اراد به قوله
ومعناه هبة مشاع لا تحمل القصة **اه** ويجوز ان يكون المراد ما لا يتم
قال المص لان المشاع قابل للحكم وهو الملك **قول** فان قيل نحن لا نسا
في كون المشاع محلا للعقد فلا ماسس لهذا الكلام هنا قلنا يظهر
توجيهه بما في تأمل **قوله** وبان اوصى لرجلين بالف درهم **قول** معطوف
على قوله بان دفع الف درهم **قوله** اجب بان المرضي منه ليس بالقصة
وكما نسايلهما يكونان يكون راضيا بالملك المشاع الى وهو لا يتحقق به
موتة القصة **قول** وفيه بحث فانه يعلم انه اذا طلب شريكه القصة لا ينفذ
اباؤه على ان له ان يرجع عن هبته ولا يلزم الموتة فلما قل **قوله** فان قيل
لزمه المما بارة وفي اجابها الرام ما لم يلزم **قول** ثم فان الاقدام على
الهبة الرام **قوله** واجوب بتخصيصه بذلك **اه** **قول** استر بقوله

الى قوله يعود اه **قوله** لان ذلك لا خلاف **قول** يعني ليس لك حكم العقد
بمخلاف القصة فانما من احكام الملك لدى هو حكم العقد **قوله** فان قيل
القبض في الصرف مضمون عليه اه **قول** فيه انما لا نسلم كون القبض مضمونا
عليه في الصرف ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم يد بيد عينا بعين ولو
القبض لصورة التفتن على حقيقة المص في باب الربا **قوله** وفي الصرف
لبقاء في ملكه **قول** فيه بحث **قال المص** ولو وب لشركه لا يجوز **قول** قال
الزمعي في شرح الموجز الشائع كوزية كحاجو زبيح ولا فرق من المقتسم
المقتسم ولا بين ان يبيع من الشرك وغيره وبه قال مالك واحمد وعبد
ابن حنبل لا يبيع من المقتسم من غير الشرك وبالحق فقال لو وب لشركي المقتسم
من اشئ لم يبيع ايضا انتهى في قوله وعند ابن حنبل اه بحث لا يخفى **قال المص**
وهبة اللبن في الضرع **قول** قال صاحب التيسيل قول في البوع ان النوى
في النمل لا يجوز بيعه وان اخرج به وسئل الا ان يجزوا بيا جديا للشك
في وجوده واللبن في الضرع كذلك فينبغي ان لا يبيع بهته وان سلم
كبيته انتهى قال المولى الشريف بغير ايشاء والفرق ظاهر اذا الوجود بالفعل
كاف في الهبة وان تحقق به بخلاف البيع لانه عقد معاوضة والهبته عقد
برع ويشترط في انعقاد البيع المقدرة على التسليم دون الهبة والعقد
بعد هذا واضح **قوله** لا يحتاج الى قبض **قول** كما ينبغي ملك **قوله** لا يتقار المانع
قول ووجود المقتضى وهو ظاهر لكن بقي مما يشهد لا يظهر ان يقال
لوجود الشرط وهو القبض **قوله** او يبيع فاسد **قول** بل اذا ان المباح **قوله**
فلان ان القبض في البيع الفاسد يكون ملكا للقبض على سببي
بعد اسطر فكيف يبيع بهته **قوله** قل اطلق **قول** القائل هو صاحب النهاية
قوله للعلم بان اجد الصحيح كالاب في اكثر الاحكام **قول** فانه مشهور ان اجد
الصحيح كالاب لا في اربع مسائل **قوله** وكذا اذا كان في حرج اجنبى **قول** كما
قوله وحسن لا يجوز اعتبار الحلف لكنه معتبر ولهذا يملك القبض **قوله**
قوله فاجواب ان عقلة الى قوله ولهذا لم يعتبر في المرداه **قول** يعني لم

عقلة في الرد **قول** قال صاحب النهاية الى قوله لست رواية اخرى حتى
قوله في الصحيح اخر ازا عنهما **قول** قال الامام جلال الدين الجبازي من
مشائنا من سوى من الزوج ومن الاجنبى الام واجد والاخ في انه
يجوز قبضه مولا على الصغير متى كان الصغير في عيالهم وان كان الاب
حاضرا كما في الزوج ومنهم من فرق الى اخر ما ذكره في قوله لست رواية
اخرى بحث **قوله** وهذا استدلال من جانب الملك **قول** لو كان تغير
السبل ما عرته الشارح لعل قوله المص فيكون التملك كذلك والظاهر
من سياق المص ان كلا الدليلين استدلال من جانب التملك **قول** فان كان
الاول لم يخرجنا خلاصا كان التفصيل بالتفصيل كقوله وبهت لك ثيشه
وبهت لك ثيشه لاخر او بالتساوى كقوله لشخص وبهت لك نصف
والاخر كذلك ولم يذكره في الكتاب **قول** لشخص متعلق بقوله كقوله
وقوله لاخر متعلق ايضا والمعنى كقوله وبهت لك ثيشه وقوله
اخر وبهت لك ثيشه وقوله التفصيل بالصاد والمحملة وقوله بالتفصيل
بالصاد والمحملة وقوله او بالتساوى معطوف على قوله بالتفصيل والتفصيل
قوله ولم يذكره راجع الى الاول في قوله فان كان الاول لم يخرجنا خلاصا
قوله ليس بظاهر **قول** اي ما ذكره صاحب النهاية **قوله** لان المص عطف
ظاهر القربة على التفصيل بعد الاحمال **قول** فان قيل ممنوع وما المانع عن
على قوله ولو وبهت لك ثيشه **قوله** قلت انما والتعليل اي تعليل المفاضلة والمساواة
فان قل **قوله** وعلى صورته بالتساوى **قول** الباء متعلق بالصغير في قوله صوت
قوله وبهذا التوجيه يظهر خلل ما قيل **قول** القائل صاحب النهاية **قوله** وذلك
لان استدلال **قول** هذا ما ظهر الى قوله وبهذا التوجيه يظهر خلل ما قيل اه **قوله**
خلاصا يتوى فيه المساواة **قول** معنى يتوى في الرهن المساواة الى قوله
باب الرجوع عن الهبة **قوله** وهذا الكتاب لبيان **قول** فيه بحث **قوله** فارجع
محرم **قول** جرح على احوار **قوله** ورجع بالتذكير في قوله وبهت واجنبى الزوج **قول**
فانه لو صح ما ذكره خرج المثلان وكل رجل وامرأة يهب حد مالا خربلا

بل حاله فوجه الى العقد الذي لا بد منه فان الشك لا يدخل في
ملك المستند بالتبعة على ما علم **قوله** احد ما وسلمها الله **اقول** لا بد من
هذا العقد والا لا يكون رجوعا بل امتناعا ولا خلاف في جوازه **قوله**
والثاني لم يقر من مواعيد الرجوع شي حال عقد المتهمة **اقول**
فهو شي **قوله** والعقد لا يقضي بها **قوله** من الذي اتى الاقتصار
قوله اي على الشاقي **اقول** الظاهر ان يقال اي على اصل الشاقي **قوله**
فان من اصله **قوله** بل الظاهر ان المراد اصله في تحريم الرجوع **قوله**
لنا قوله عليه السلام الواهب حق بهبته **قوله** ولك ان تأمل في حقيقة
الواهب بعد التسليم فان الثابت للموهب له حصته الملك وللواهب
حق التملك لقضاء او الرضا فكيف يكون الثاني احق من الاول الا
ان يقال الاحقية باعتبار ان الواهب حق الملك بالملك لا بزم **قوله**
ولا حق لغيره قبل التسليم **قوله** فكيف لان للموهب له حق القبض
للملك في المجلس عند ما على ما **قوله** ولانه لو كان كذلك لملا **قوله**
ما لم يثبت منها عن العانة **قوله** هذا يجر الى القول بمفهوم العانة وقد
الشارح **قوله** لان العادة الظاهرة ان الانسان يبيد الى قوله
ليصوره بجاهه **قوله** المفهوم من هذا التقرير خلاف المدعى حيث حصل
التعويض بالتساويين والمدعى كان اعم **قوله** وان لم يكن رجوعا في حكم
قوله بل شرعا **قوله** وهذا لا يستلزمه التحريم **قوله** فكيف **قوله**
قوله صلى الله عليه وسلم في حديث اخر **قوله** لا يظهر ان يقال في رواية
اخرى **قوله** هذا نوع من الزيادة المتصلة فكان حقها التقدم **قوله** ان
المضف قصد سرد اصول الموانع ثم التفرع على المرتب وتأخر التعويض
لما فيه من كثرة التفصيل **قوله** لا يمنع الرجوع في غير ما **قوله** ليس في محله **قوله**
ولا ان يخبر العوض له **قوله** مخلوف على قوله ان يساوي الموهب **قوله**
المع كبد المانع والصالح **قوله** قال في الكافي عن عدم العقد وانما قد
يستقيم معنى الاسقاط **قوله** لكنه شرطه **قوله** يعني شرط في العوض

قوله لا نعلم من ان قصد الواهب من هبته لم يكن ذلك **قوله** مانع
منه اليقين احده الواهب عوضا عن هبته **قوله** فلا يحصل به **قوله** في بحث
قوله واجواب ان الرجوع فيه قبل العوض صحيح **قوله** في بحث **قوله** ولما
ان كما يصح ان يكون عوضا عن الكل من الابداء وما يصح **قوله**
وكذلك في مع العرض بالعرض وجوابه بان المراد ان الباقي مما ليس
الباقيات غير مفيدة بل **قوله** ولان ما يصح ان يكون عوضا عن الكل
لا يبداء **قوله** في بحث فان احد الوجهين لا يستلزم ولما لا يملك
الاخر وقوع في نسخة مفروقة على الشارح هكذا ولما ان الباقي يصح
ان يكون عوضا عن الكل من الابداء وما يصح ان يكون عوضا عن الكل
من الابداء يصح ان يكون عوضا عنه في البقاء بالاسمحاق او غيره
قوله فلم يعلم في ايجاب حكمه **قوله** في تسامح لان الرجوع ليس
حكمه والمراد في احكامه **قوله** لكونها بغير عالم فقد حكمها ما لم تنضم اليها
القبض **قوله** منقوض مثل بيع البقالة والجوز واللوز في قشره فانه لا يجوز
عند الشاقي مع انه بعد حكمه عند ما لا انضمام قرينة **قوله** في نظر تقديم
قوله يعني ان خلاف الشاقي متأخر فكيف جنى الحكم لتقديم على ما لم يعق
بعد **قوله** والمخلص حله على اختلاف الصحابة رضي الله عنهم ان ثبت **قوله** وليا
بل هو ولي السالكين او نفا واصحاب الاجماع على جواز الرجوع من الصحابة
رضي الله عنهم **قوله** لانه مشب كلاف القياس **قوله** في بحث لانما منه بكل ما ثبت
بالنقض خلاف القياس **قوله** قال في المغرب لوما بالمد خطا وانما هو الذي
وهو خطا لان مد المقصور السماع ليس بخطا وخطئه ليس بخطا **قوله**
قال مولانا ايسر هذا خطأ عظيم لان الواسي على وزن الرمي يكون
ومد مثله خطأ لا محالة انتهى **قوله** والحدز للمصان المد للمراوغة **قوله** فاما
رتد ولا بد من الفصل **قوله** ظاهره ان قوله فلا بد من الفصل تفرع على قوله
وفي حصول المقصود **قوله** ليس كذلك بل هو متعلق بعطل الملك **قوله** ولو
فذلك قوله اي قوله يعني **قوله** يعني ملك قبل القضا وبعد القضا **قوله** ويجوز

اطلق الرضى على سبب موجب للملك **قول جواب** بانه الفرق بين
 والمقتبس **قوله** فضحة دليل على بقاء العقد في النصف **قول** فيبحث
قوله وما جاز النسخ يقتضي جواز استعاده حتى ثابت له **قول** الضميمة
 له راجع الى صاحب الحق **قوله** ولا فرق في ذلك بين الرضا والقبول
قول فيبحث **قوله** لانها يفعلا بالترضى ما يفعل القاضى وهو النسخ **قوله**
قوله هو راجع الى ما **قوله** اجاب بان الغرض الى قوله وقد تقدم **قوله** في
 تقدم في المصارفة **فصل** ومن وجب جابته **قوله** فالقول ما جابته
 فيه من لهبة ومن النكاح **قول** الاول ترك كلمة من الا ان يقال المراد
 في بيان جنس **قوله** واجيب بان ما في المثل ليس كال اصل ولا يعلم
 وجوده بخلاف الصوف واللبس **قول** فيه ان عساه استغنى على ما
 في البيوع **قوله** وهذا اي صحة اصل العقد وبطلان الاستصحاب
 الحكم في النكاح **قول** فان قيل الظاهر ان الاشارة الى عدم بطلان
 بالشروط الفاسقة قلنا فليزيم المصادرة **قوله** فيكون قوله وارى
 به **قول** قوله به خبر يكون **قوله** وانما يكون عارية عن كونه للمعمر
قوله فيبحث والظاهر للمعمر **قوله** في المدة **قوله** فان جوبل
 في الاخرة فضل من ليس بواجب فلا يقطع بحصوله **قول** كان يكفي
 لا يراوان يقال حصول الثواب فامو في الاخرة فكيف يصح ان يقال
 وقد حصل مع انه مقصود الحصول فيها لان الله تعالى لا يخلف الميعاد
كتاب الاجارة
قوله وقدم الاول على الثاني لان الاعيان مقدم على المنافع **قول**
 والعدم اعيان مقدم على الوجود وايضا بحرى الهبة من الاجارة بحرى
 المفرد من المركب حيث لا يشترط فيها العوض وحيث يلزم مودون
 الهبة **قوله** ذات افراد **قول** الظاهر ان يقال ذات انواع **قوله** نوع يرد
 على منافع الاعيان **قول** الى المنافع التي ليست من الاعمال **قال** المصلح للاجارة
 عقد على المنافع بعوض **قول** ولو قال تملكك لمنافع وكونه لكان اولى

في النسخ يقتضي جواز استعاده حتى ثابت له
 في النسخ يقتضي جواز استعاده حتى ثابت له
 في النسخ يقتضي جواز استعاده حتى ثابت له
 في النسخ يقتضي جواز استعاده حتى ثابت له

لعدم تناول النكاح فانه ليس بملك وانما هو استباحة المنافع بعوض
 كما صرح به الزليقي بخلاف تعريف كتاب حيث شبهه الا ان يقال المراد
 تملك بقرينة الشبهة فليقل ثم اعلم ان ما ذكره الزليقي من قوله النكاح
 بملك بل هو اباحة مخالف لما سبق في اوائل كتاب النكاح من انه سبب
 للملك ولهذا لا انعقد لمفظ الاباحة فذكرتم قول لم يقد المنافع بالمعلومية
 كما فعله البعض قصد الى تميم التعريف للاجارة الفاسقة على ان من قد
 ان اراد تعريف العقدة لم يصح لشبهه الفاسدة بالشروط الفاسدة وبالشع
 الاصلى وان علم فلا حاجة الى التعريف **قال** المصلح لان الاجارة في اللغة بيع
قول فيبحث اما اوله لانه لا بد من ضمنية لهذا التعريف حتى يتم كان يقال
 تمت نقله في الشرح الى معنى آخر واما ثانيا فلا بد من مخالف لما في كتب اللغة
 كما مضى وبغيره انها اسم للاجرة **قوله** لان اللغوي هو الشرعي بل انما **قوله**
 فيبحث **قوله** فالشرعي اولى بالتقدم **قول** فيبحث **قال** المصنف والاعتبار
 بان جوازه **قول** ذكر الصير راجع الى الاجارة باعتبار انها عقد **قال** المصنف
 وقد شهدت بصحتها الآثار وهو **قول** **قول** هو راجع الى الاثر والاثار
 والتذكير باعتبار الخيرة **قال** المصنف ونعقد ساعة على حسب حد وث المنفعة
 والدار اتمت مقام المنفعة **قوله** لا بد ان يتأمل في هذا المقام فان
 الاعتقاد هو ارتباط القبول بالاجابة فاذا حصل الارتباط باقايها
 مقام المنفعة تحقق الاعتقاد فاي معنى للانعقاد ساعة فاعية بعد
قال المصنف وما جاز ان يكون ثما في البيع جاز ان يكون اجرة في الاجارة
قول قال في المحيط البرياني الاصل فيه ان ما يصلح ان يكون ثما في البيع
 يصلح ان يكون اجرة في الاجارات الا بالمنفعة فانها تصلح ان يكون
 اجرة اذا اختلف الجنس ولا يصلح ثما انتهى ومنه العبارة احسن
 من عبارة المصنف **قوله** كالمحيو ان والتاب مثلا **قول** قال في المحيط البرياني
 في الفصل الاول من كتاب الاجارات واذا كانت عروضا او شيئا بغير
 فيه جميع شرائط السلم وفي هذا كله اذا كانت الاجرة عينا فاعلمه بالآثار

واذا كانت الاجرة حيوانا لا يجوز الا اذا كان عينا انتهى قوله او ثوبا
يعني بالثياب ليس مثل كمال من ثمرات رح **قوله** ويمكن ان يكون
عنه بان الثمن مشروط بكونه مما يجب في الذمة **اقول** فلم يردوا البيع
الثمن فيما اذبح الدار بالدار اذا لا يجب لعقار في الذمة كما لا يخفى
باب **لا جرم في سعي قوله** وجب واذا **اقول** اي افراد الخ
قال المصلح الاجرة لا تحب بنفس العقد **اقول** قال في الوفاة ولا يكت
الاجرة بالعقد بل بتجليها انتهى قال صدر الشريعة في شرحه قال المتأخر
اذ تجل الاجرة فالمجل هو الاجرة الواجبة بمعنى انه لا يكون له حق الاشارة
انتهى وفي الفصل الثاني من اجارات المحيط البراءة في حبان يعلم ان الاجرة
لا تملك بنفس العقد ولا تحب لها واما لا بعد استيفاء المنفعة اذا
لم يشترط التجمل في الاجرة سواء كانت الاجرة عينا او دينا ملكا فذكر محمد
في الجامع الصغير وفي كتاب الحرى وذكر في الاجارات ان الاجرة اذا
كانت عينا لا يملك بنفس العقد واذا كانت دينا يملك بنفس العقد
فكون نمره الدين الموحل عانة المشايخ على ان الصحيح ما ذكر في الجامع
وفي كتاب الحرى وبعضهم قال لو امان في الاجارات قول محمد بن ابي
ما ذكر في الجامع والحرى قوله اخر انتهى **قوله** فان قلت فاذا لم يستلم
نفي الوجوب نفي التملك كان اعم منه **اقول** الظاهر ان مراده المصنف من
نفي التملك بدون نفي وجوب التسليم في العين المستأجرة بلا شرط التجمل
فانها واجبة التسليم ولا يملك كما لا يخفى **قوله** ليس بما زنايع **اقول** المشيوع
لا يثبت **قوله** لعدم دلالة الاعم عليه صلا **اقول** ان ارادة لا يدل عليه
فسلم ولا يفد وان ارادة لا يدل بقرينة ممنوع وان ثبت فخرج كيت
علم البيان خصوصاً في المنفعة وشرحه **قوله** وهو مستلزم نفي التملك لا محالة
قوله ممنوع فان في صورة التجمل لوجبه الملك بلا وجوب **قوله** وقال في
ملك بنفس العقد والالم يكن محل اختلاف متخذاً **اقول** ولكن ان يقول ان كتاب
المجاز في موضع واحد من اركان في لغة موانع وكفصل التحا وحل الخلاف

انما فان المراد من العقد التحا لي عن المعاني الله وبسليم العين
الى المستأجر بحسب تسليم الاجرة للمؤجر عند الشافعي فليأمل وفي شرح المحامد
للقنوي اعلم ان الاجرة اذا كانت في الذمة فهي كالثمن في الذمة في انما
ان شرط فيها التجمل او التجيم كانت موجلة او منجزة وان شرط فيها التجمل
كانت منجزة وان اطلق ذكرها تجلت ايضا وملك جميعا المكري بنفس العقد
واسحق استيفاء ما اذا سلم العين الى المستأجر لانه عوض في معاوضة
تجمل بشرط التجمل فتجمل عند الاطلاق كالثمن **قوله** لوجوه المقصود وانقطاع
اقول ثم فان اسما الوجود حقيقة مانع عنه **قوله** وافادة الملك من لوازم
الوجود عند العقد **اقول** ان اراد من لوازم الوجود حقيقة فسلم ولا يفد
وان اراد من لوازم الوجود ولو كانا فغير تسليم **قوله** فان تجمل البديل
لا يخالف **قوله** في بحث وكف لا يخالفه وقفتها المساواة وظاهر ان شرط
التجمل قبل ثبوت الملك في البديل الاخر بقوت المساواة ثم مطلق شرط
التجمل لا ينافيها ولكن ذلك لا يفيد فليأمل **قوله** من حيث المعاوضة **اقول**
كافي في بيع **قوله** لان العقد سببه **اقول** قال صاحب البايع ولان الاراء
لا يبيع الا بالقبول فاذا قيل المستأجر فقد صدقته فقد انقضت ولا صحة
الا بالملك قبضت الملك مقتضى التصرف ببيعها له كما في قول رجل بغيره عبق
عبدك عنى باللف درهم فقال اعقت انتهى وفيه بحث فانه لا يتوقف على
القبول كما مر في اواخر اللمعة الا ان يرد بالقبول معنى بيع عدم الرد **قوله**
فقطر لا يعطى في حقه **اقول** ان اراد الانعقاد في حق الحكم لم يفسد العقد
في حق الحكم باجماع علماءنا وان اراد غيره فليبين على انه مخالف لما سبق
في كتابنا لا قرأ من ان قوله ابرأني اقرارا بالمال المدعى فليأمل **قوله**
يبعث الاجرة لوجوده بعد السبب **قوله** كما لا يبرأ عن انقصا من بعد الحج
قوله والمناقص لمست كذلك **قوله** هذا مما لا بد عليه من دليل في البرازية كما
واية مسماة بغير عنينا من كونه الى مئة ذكر في الكتاب لا يجوز وذكر شيخ
الاسلام ليس بقدر ما ان يواجر الما بغير عنينا الى مئة فانه لا يجوز لانه يجوز

على مذهب من ذلك ومن ما اذا خاط في غيرت المساجرة اذا خاط في
 يوجد التسليم اذا فرغ من عمل ذلك لبعض فتوجب الاجرة كما اذا
 خاط في غيره وفيه بحث فان استجاب لاجر الفراغ لا بالتسليم وجوابه
 انه لو ملك قبل التسليم لا يستوجب جوا **قال المص** ومن استاجر خازنا
 ليخرج ثمارا من بستانه في بستانه فمما معلوما ما جرم معلوم فخره ثم سرقة
 الاجرة ما وان سرقة قبل ان يفرغ فله من الاجر كسبا با عمل وان كان
 في بستانه لم يكن له من الاجر شيء ولا ضمان عليه فما سرقة في قولنا
 لانه اجير شره فلا ضمان ما ملك في عين بغير فعله انتهى فففيه مخالفة لما ذكره
 المص فبني له ما تأمل في دفعها فانه يجوز ان يقال المراد من قوله قل ان
 ما اذا اجير بعض الدقيق كمنه مثلا ما لم يجر البعض **لاخر قوله** احد ماله
 الاجر المشترك لا يبيح الاجرة حتى يفرغ من عمله **قال المص** انما الاجر مشترك
 ويبيح الاجرة قبل الفراغ من عمله الا ان يجعل قطع كل مرحلة عملا على حدة
قوله ما نحن فيه مستاجر على العمل مكان اجير مشترك **قال المص** اما اذا استاجر خازنا
 ليقطعه في بستانه فانه اجير وحده يستوجب لاجر تسليم النفس ولا توقف على
 الفراغ من العمل **قال المص** فان اخرج ثم احرق من غير فعله فله الاجر **قال المص**
 في الوقاية فان احرق بعد ما اخرج فله الاجر وقوله لا لاخرم فيها وقال
 صدر الشريعة اي في الاحراق قبل الاخراج وبعد الاخراج وقال صاحب
 والغرض بحث اما فلا فلا مخالفة لما في شرح الهداية ان فما قبل الاخراج
 غرام حتى قال في حاشية البيان انما قد بعدم الضمان في صورة الاحراق بعد
 الاخراج من التور لانه اذا احرق قبل الاخراج فعليه الضمان في قوله اصحابنا
 جميعا واما ثانيا فلا مخالفة للقاعدة المعروفة الا في ذكر ما من ان الاجر مشترك
 بعض ما تلف بعد انتي كلامه **قال المص** لا مضمون عليه **قوله** بتقيل لقوله بعض
 ملاحظة تعلقه بالمفعول **قال المص** لا تنفع به **قال المص** فياشارة الى انما اربع في الجلبا
 الثاني يعني ان العرف مشترك فكما انه قد يتولا فقد نقل من موضع العمل
 قبل التبرج وفي القاموس التبرج خيلا للين **فصل** ومن استاجر

في بستانه من وقت بستانه في سبوط الخس في ذلك الاجل

والنفس في بستانه في سبوط الخس في ذلك الاجل

رجلا **قال المص** مراده اذا كانوا معلومين **قوله** في البرازة وان لم يكونوا
 معلومين فالاجارة فاسقة وفي الدرر والعزروان لم يكن عيا لمعنيين
 فله كل الاجر قتال فانه لا مخالفة كما يستفح في الدرس لما في من العناية
باب يجوز من الاجارة وما يكون خلا فيها **قوله** باب يجوز من الاجارة
قوله لعل المراد باب بفضل يجوز من الاجارة لتفصح وجه التأخير لان التفصيل
 بعد الاجال فلتا **قال المص** ويجوز استجاره له ورهنا انت **قوله** في
 الحادي عشر من اجارات المحيط البرماني في فتاوى ابي الليث اذا اجرت
 المرأة دارا من زوجها وسكنها جميعا فلا اجر لها قال وهو بمنزلة استجارها
 للطبخ او بغيره هكذا ذكر انتهى قيل في المعنى ان استسلم شرط لصحة الاجارة
 ولو جوب لاجر وسكنها معه منع التسليم والحكم بمنوع والعلم مردودة والفتا
 على استجارها للطبخ او بغيره لان الطبخ والحكم مستحق عليها وبانه ان لم يكن
 مستحقا عليها حكما اما السكن الزوج في منزلها فمستحق عليها لادانته ولا
 حكما وقوله بان سكنها مع الزوج منع استسلم فلتا لا يمنع لانها تامة للزوج
 في السكنى كما فضل في الهبة **قوله** للسكنى **قال المص** حال من الدور والحواش
 اي كاشن معدن للسكنى **قوله** ولانه لا سعات **قوله** الظاهر وانه لا
 لا سعات **قوله** جواب عما عسى ان يقال قلنا ان السكنى متعارف لكن قد
 متعارف السكان فلا بد من بانه **قوله** لا سعات **قوله** لا سعات **قوله** لا سعات
 الكلام في عدم وجوب بيان ما يعمل فيها لا في بيان من يمكن **قوله** لا سعات
 وهو العزروان **قوله** لا سعات **قوله** لا سعات **قوله** لا سعات **قوله** لا سعات
 اتحاد المناط لا يكفي في الدلالة لوجوده في القاموس لصاحب لا بد مع ذلك
 يدرك باللفظ قائل هل يوجد ذلك هنا **قال المص** ويجوز اسجار الاراضي
 للزراعة لانه منفعة معصودة معصودة فيها **قوله** انما قال ذلك لان كون
 المنفعة معصودة معا واستغنا وما بعد الاجارة ويجري بها التقابل
 الخمس من شرط صحة الاجارة قال في البداية في نقل هذا الشرط
 لانه عقد شرع بخلاف القاموس كاجرة الناس ولا جارة فيما لا تقابل فيه

على الاراد ان يراه او ان يفرغ من عمله

سواء انما كان بستانه في سبوط الخس في ذلك الاجل

الناس ثم قال فلا يجوز استجار الاشجار لتخفيف ثياب عليها والاسططال
 لان من منعه غير معقود من الشجر ولو اشترى ثمرة شجرة ثم استاجر لشجرة
 لبقته ذلك فيه لم يحل لانه لا يقيد من الشجر هذا النوع من المنفعة **قوله**
 وان كان الثاني طه ان يعزم فيه ذلك مقلوفا **قوله** وان شأ رضى
 تركها على حالها ولم يذكره الشارح لقوله على نفقائه من الكلام **قوله** على ان
 الذي قلنا **قوله** انما **قوله** او بقدر **قوله** كما في الوجه المذكور في الكتاب
 او **قوله** ليس بواجب **قوله** وفي بحث فان صاحب النهاية يدعي ان خمسة
 اققرة من الشجر مثل خمسة اققرة من نخلة في الضرر فاجاب منع ذلك
 ما ذكره الشارح كما لا يخفى **قوله** لانه اشغل لا يعدم الرضا **قوله** لا ولي ان
 ولا يرضى به المورج **قوله** ان استاجر ما يركبها فارادف معه رجلا **قوله**
 قال صاحب النكاح قد بقوله رجلا لانه لو اردف صبيلا لا يمتك ضمن يارد
 الشغل وان كان يمتك فهو كالرجل انتهى لان الدليل الثاني يدل على
 خلاف ذلك **قوله** قل وانما قد كونه رجلا لانه اذا اردف صبيلا ضمن بقدر
 ثقله اذا كان لا يمتك بنفسه لانه منزلة الحمل **قوله** لان قوله ولان الادب
 غير موزون يدل على خلاف ذلك وتعلل بمصدر الكلام بصيغة التمرين ذلك
قوله لعدم الاذن فيها اصلا بخروج عن العادة **قوله** انه تأمل وتعلل المراد
 لعدم الاعتبار الاذن فانه لما كان ماحمله خارجا عن العادة فلهذا قصد
 الدابة فلم يمتك لا اعتبار الاذن معنى **قوله** وفي عبارة تسامح لان المصارف
 مراد بطلن العقد لا داخله **قوله** وكذا ان يقال المراد بالدخول عدم
قوله واجواب ان اللام في المتعارف للعمداى البكج المتعارف **قوله** ولعل
 الاولى ان نقول اى الفعل المتعارف **قوله** بقدر بشرط السلامة اذا امكن بحق
 المعقود بها **قوله** الضمير قوله بهما راجع الى قوله السلامة **قوله** او تحقيق
 بدونه **قوله** اى بدون القرب كجرك الرجلين والصباح **قوله** فانه لما كان
 مودعا معنى فهو نائب لما لك **قوله** تأمل في هذا التعلل **قوله** ونقص بجانب
 الغاصب وازد المعصوب على الغاصب فانه يبرأ وان لم يوجد الرد على

احد مدعي **قوله** لا يجبر ان يقال ان الغاصب في عرضة ان يكون ما لك بسبب
 بقر الضمان عليه فكان الرد اليه كالرد الى المالك **قوله** يجوز ان يحصل البر
 بسبب **قوله** لا يقال فكيف يستقيم المحصر المدلول عليه بقوله ولا يبرأ الا
 بالرد الى المالك وانه لظهور صحة بالنظر الى ما نحن بصدده نعم قد
 يكون المستاجر الذي فعل ما فعل مستاجر من فاصب لدابة فذكر
قوله قيل اعاق العار **قوله** القائل عيسى بن ايان **قوله** واجواب ان كان
 من الشئ من كل وجه **قوله** انه نوع تأمل فان مراد القائل ان
 كان المستاجر كالمالك سعى ان يبرأ المستاجر عن الضمان فيمن
 فانه بالرد الى يده ولا كذلك العار فاما سبب في اجواب هو التعرض له
 بانه لا يلزم منه مطلوبه كما فعل غيره من الشراح فلما قل **قوله** المص ومن كثر
 حار السج **قوله** اذا استاجر حمارا بسج فاسرجه بسج لا يسرجه بمثل
 فهو من بقدر ما زاد بمعاى الروايات بالاجماع وان كان السرح الثاني
 اخف من الاول ومثله فلا ضمان كذا في الفصل السابع والعشرين من
 المحيط البرهان ولا يخفى عليك مخالفة لما في الهداية **قوله** معنى لا فائت
 القول بان هذا مقيد بان لا يسرجه بغير هذا السرح **قوله** ولا يجبر ان
 يقال الضمير قوله في غيره واجمع السرح يسرجه بمثل كالحمار السابق
 فالمراد بغيره هو غير السرح الذي عينه صاحبنا **قوله** لان صاحب
قوله اصل لقوله يجب جرم المثل بعد ما قل بقوله لعقود رجعة الموافقة اي
 يجب جرم المثل ولا يجب المسمى لعقود رجعة الموافقة لان صاحب لوثبته وانما
قوله لا جارة الفاسق **قوله** وانما جعلت اللام في قوله في الابطال
 الفاسق للبعد كما رأت لسياق الكلام ودفعنا لما قيل لا قل من الجارة
 اذا خست بشرط اما اذا خست لجهالة المسمى **قوله** وان كان بعضه
 معلوما وبعضه غير معلوم كما اذا استاجر الدار والحمام على اجرة معلومة
 بشرط ان يغيرها او يرقمها وقالوا اذا استاجر دارا على ان لا يسكنها
 فخذت الاجارة ويجب عليه ان يسكنها جرم المثل بالغا ما بلغ كذا في

في المصنف

المنع فاعلم اذا كان الحال سمعت هل يندفع مادة الاخر ارضي كمال
للعمد قال في الحيط البرماني اذا كان من رجل سنة بمانه درهم على
ان لا يسكنها فالاجارة فاسقة لانه شرط في الاجارة ما لا يقتضيه العقد
وللموajer فيه منفعة فاذا لم يسكن فيها المستاجر لا يمتلي بر الوضوء
المخرج واذا سكن يمتلي واصلاح ذلك على الاجر فكان للاجر فيه منفعة
من ذلك لوجه انتي قال لا نقاني في شرح قوله ومن دفع الى حاكم
غز لا يسجد بالنصف اه لو قال ااجرتك هذا المهر مشرا بعشرة على ان
فدت من الاجارة وان سكنها بحسب المثل بالغ ما بلغ براد على
المسمى ولا تنقص عنه وهذا ايضا يرجع الى جملة المستفيضة المحققة كذا قال
الامام في الدين قاضي جان انتي ولعل وجه ان العاقرين لم يحل
بمقابل المنافع حيث شرط المستاجر ان لا يسكن ولا بمقابل التسليم
لا تحقق مع قنا والعقد لان التسليم هو الخلقة وهي المتكينة كما سيجي
وذلك لا تحقق مع الفساد لوجود المنع من الانتفاع به شرعا فاشبه
المنع بحسب من العباد وقد مر فاذا سكن فقد استوفى ما دفع ليس بمقابلته
بل فحسب المثل بالغ ما بلغ كما اذا لم يذكر في العقد تسمة اصلا ولا
عن المسمى لان المستاجر رضى بالمسمى بدون الانتفاع فعند الانتفاع
اولى فليقدر واهلها **قوله** بالغ ما بلغ **قوله** لا انتفاع المرجع له **قوله**
المصل لان الفاسد مع له **قوله** معنى ان يكون هناك مقدرة مطلوبة مثل
يقال ولا يلزم عدم اعتبار الفاسد في بعض النسخ الا ان الفاسد مع
ومن النسخ ظاهرة **قوله** البعض غير مخصوص كذلك **قوله** ويجوز **قوله**
مخصوصا ترجح ما يرجح **قوله** في مساجد والمراد في اعيانها وتخرج ما يخرج
لذكر البهر بنور **قوله** في بحث فلان هذا ايضا كذلك **قوله** المسمى وهو
ان يواجر فاعلم **قوله** كان المسمى مبيعا في الكلام مجازا حيث اطلق
واراد مطلق الفعل كاطلاق المرسن واردة مطلق الالف **قوله** ولا يجوز
اخذ اجرة عسب لغيره وهو ان يواجر فاعلم **قوله** لا يفسد على لانه **قوله**

قوله وهو ان يواجر فاعلم يدل على ان العسب بمعنى الاكرام على ذكره اربابا
للفظ فلا وجه لتفسير الشرح بقوله اي ضاربة ويجوز ان يقال ظاهره
الاجرة الى العسب بمعنى الضرب فتقول لمصر وهو ان يواجر يكون من قبل
الاستخدام **قوله** المسمى المراد اخذ الاجر عليه **قوله** اي المراد من عسب شمس
معنى ان المصنف مقدرة وفي الصحاح العسب كرا الذي يؤخذ على ضرب
الفعل ومنه من عسب لغيره فتقول عسب فله يعسبه اي اكرامه وعسب لغيره
ضربا به يقال ما ذه **قوله** لكان وجوب ما سخط المراد به عاقبا **قوله** قوله عاقبا
مفعول سخط **قوله** اجد بما ان يكون معاوضة **قوله** وهو الظاهر من كلام
قوله وتقرره اجمالا لا يقد ر على تسليمه **قوله** اي على تسليمه **قوله** وما لا
يقدر وتسلمه **قوله** اي ومن **قوله** لعدم الانتفاع **قوله** اي لعدم الانتفاع
على الوجه الذي يقتضيه العقد فلا يرده شي **قوله** ويرد له لان انتفاعا
قوله فعل هذا يكون **قوله** وهذا لان تسليم الشاع اه من قبل المبايع في السنة
قوله **قوله** اما المتباني فاما سخط حكم للعقد بواسطة الملك وحكم العقد
قوله فانه لم يقلوا ان المتباني هو القدر على التسليم بل يقولوا
بحكم التسليم به فكذا ان التسليم حكم للعقد والقدر عليه شرط فكذا كلف
في المتباني **قوله** لا يمكن ان يكون ثبوت الشيء بما يخرجه ثبوتا **قوله** يجوز
ثبوت العلم بالشيء بما يخرجه ثبوتا وما نحن بصدد منه **قوله** واجبت ان المراد
بالسوء مع التسليم وهو المفقود فمما نحن فيه **قوله** اي **قوله** لا يمتلي **قوله** لا يمتلي
لغاية غير مقصود والشرك والمال جنسي فله سواء **قوله** في بحث **قوله** ليس له
يتعلق ظاهر **قوله** خير لقوله وقوله وبخلاف الشوع اه **قوله** الا ان جعل
المجوزات عن قولها ومن رجلين اه **قوله** الظاهر ان جواب لما عسى استدلال
به الايمان على مدعاهما كذا لاجارة في صورة الشيوع الظاهري بان يثبت
بغيره الموajer بعد فاعلم دارا لهما من رجلين مثله وان لم يكن مذكرا
في تقريره ليلزم في هذا الكتاب لان له نظرا كثر **قوله** وهو فاسد لان
الغرض لا يلزم بواله يكون للبقا فله حكمه لا يند **قوله** لعل به والمجيب ان

الاجارة حكم لا يبداء في جعل المعقود عليه عين مستأجرة مقام المعقود
كان يكون العقد لازما فيكون ذلك لعقد باقيا حكما كما في سائر العقود
وقوله من وجه لوى الى ما ذكرنا ايضا فنبه فلا يرد ما اوردوه الشارح **قوله**
تقدم في الوكالة **اقول** في باب عزل الوكيل **قوله** وانما انخصم بقول لا يبقا
فيما **قوله** لا يعتبر بكلام انخصم بعد قيام الدليل على خلافه **قوله** والصواب
ان يقال الطرفين انما هو على التسليم لا على العقد **اقول** بوضوح انه اذا عقد
الاجارة في حق الحق وان كان ذلك حال بقاء العقد **قوله** يعني بعد
اقول معنى بعد الطلاق البين اذا جاوز بعد الطلاق الرجعي قبل انقضاء
العقد **قوله** وهو عقد صرف **قوله** يعني شمس لانه **قوله** فجعل العين
اقول قوله فجعل مبتدأ وخبره حتى بعد سطرين وهو قوله ليس بواضح **قوله**
ونقص القاعن الحكمة **قوله** اذا جعل للعين منفعة لا مقصدا لقاعده الحكمة
الا ان يقال المراد موانع حقة ولكن انخصم من وراء المنع **قوله**
لا يثبت **قوله** فاعلم ان قوله ان عقد الاجارة عقد على تلف المانع **قوله**
دليل على انه لا يجوز بيعه **اقول** لانه دليل على كونه من المانع والبيع ربه
الاعيان دون المانع **قوله** على انه لا يجوز استحقا عقد الاجارة
اقول لان الاعيان لا تسحق به بل الذي تسحق به انما هو المانع **قوله**
ليس بظاهر الرواية **اقول** فاعلم ان قوله لا يثبت **قوله** وليس في كلام
ما يدل على شيء من ذلك **قوله** بل يدل على استحقا من حيث كونه
لفظ وان استحقا وتعالى يدل على عدم جواز بيعه كما في الصنع **قوله** قوله
ثبت ما ذكرنا يعني من جواز الاجارة بالطريقين **اقول** ولعل مراد
هو الاشارة الى ما صحح واختاره من الطريق الاول كما يفهم من المعنى
فتأمل **قوله** وكذا ان يكون توطئة لقوله ويجوز بيعها **قوله** يا غنى
قوله اعتبارا بالاسحار على المحذرة فتأمل **قال المصنف** وفي جامع الصغير فان
الطعام وراهم **قوله** يجوز ان يكون الطعام منصوبا على نزع النافعة اي
او المراد بالسمعة هو العين اي عين الطعام بمرأهم وقد تارة الى وراهم

باعتبار معنى الاصل **قال المصنف** ثم يرفع الطعام مكانه **اقول** هذا لا يفهم
عبارة الجامع وانما يفهم منه انه سمي بدل الطعام وراهم لا غير **قوله** ولكن
يحتمل ان يكون معناه سمي لمرأهم المعذرة بمقابل طعامها **اقول** بان يكون
المضاف مقدر في كلام الجامع اي سمي بدل الطعام وهكذا ذكرنا في
التقدير لا بد له من قوته فتأمل هل هنا ما يصلح ان يكون قوته لذلك **قوله**
بانه اجير خالص **اقول** ولعل الاولى في الجواب هو ان يقال ان قدم المستأجر
ذكر المثل بان يقول استأجرتك سنة ليرضخ ولدي هذا يكون خاصا وان
قدم ذكر العمل يكون مشتركا على قاييس قبل في استجار الراعي **قوله** وقد
لانه قال لانه بمنزلة الاجير الخالص **قوله** لعل مراد الحجب من دلالة لفظه المبسوط
ودلالة قوله فان العقد قد ورد على ما فيها اه وقوله والاجر الخالص من
فتأمل **قوله** وهذا يدل على انها الى قوله وما ثم بما فعلت منظر الى الاجير
اقول وفي الفصل الثامن والعشرين من اجارات المحيط البراء في الراعي
اذا كان حاصلا ان يرعى غنم غيره باجر فلو انه اجر نفسه من غيره لعل الراعي
مضى على ذلك مشهور ولم يعلم الاول به فله الاجر كمالا على كل واحد منهما لا
سقط شي الا انه يا ثم انتهي وفي الرأية ليس للواحد ان يرعى غنم
فان رعى حجب لاجر كاملا ويا ثم لهندا قالوا الخاض لا يلي ان يواجر نفسه
اخر في مدتها ولو اجر من آخر فيها لاجرة الثامنة ايضا ويطلب له الاجر
ولا يصدق به وان كانت مضافا به مشغولة بحج الغنم انتهي ذاعرفت
مذا عرفت ما في كلام الشارح **قوله** وكذا اذا استأجر حمارا لحمل طعاما
من قبل احد ف والايصال **قوله** قل لانه في معناه من كل وجه **اقول** في
الجواب نوع مساحمة والظاهر ان يقول نعم يترك به القاييس لان ما نحن
فيه ليس ثابتا بالقاس بل بدلالة النص وهي لا يترك **قوله** ويشد لانه
بالعرف **اقول** سمي من المصنف في ادليل كتابه لمرأته ما نفعها ما ذكره
حيث اطلق القاييس في معنى قفيرة الطحان وقال يترك بالعرف كالتصا
واجبه **قوله** فان قل لا تركه بل يخص من الدلالة بعينها في قفيرة الطحان بالعرف

كما فعل بعض مشايخنا في الشياطين عرفهم بذلك **قول** الحاق بعض المحمول
 بقدر الطمان بالادلة المحتملة وكيف والتغير بعد الطمان شي آخر حتى يملك الكتاب
 به ولا كذلك المحمل في المحمول **قال المصنف** وهذا خلاف ما اذا استاجر بغير نصف
 طعنه بالنصف الاخر حيث لا يحب لاجر لان الاجير ملك لاجر في الحال **قول**
 قال العلامة الرزقي في اشكاله ان الاجارة فاسدة والاجرة
 لا تملك بالعمى منها بالعقد عندنا سواء كان عيناه وينا على ما بينه فكيف ملكه
 من من يتسلم شرط التجيل والاشكال قال ملكه في الحال وقوله لا سعى الاخر بنا
 في الملك لانه لا يملكه الا سطر لاجر فادام سعى شيئا فكيف يملكه
 وباني سبب يملكه انتهى لعل مراد من نفى الملك لان وجوده يؤدي الى عيونه
 وكذلك يبطل فتقوله ملك لاجر في الحال كلام ورد على سبيل الغرض والعقد
 والظاهر ان وضع المسئلة فيما اذا سلم الى الاجير كل الطعام والله وفي بعض
 والالهام فيكون تقدير الكلام لو وجب لاجر في الصورة المفروضة لملك
 الاجير لاجرة في الحال بالتجيل والالتالي باطل اذ حينئذ يكون شركا بينهما
 فنقض الى عدم وجوب لاجر وكل لازم يؤدي فرض وجوده الى انقائه
 باطلا وكذا هذا فلتأمل **قال المصنف** ومن استاجر رجلا مل طعام شرك بينهما
 لا يحب لاجر لان ما من جرائيل الا وهو حال نفسه **اه** **قول** فيه بحث فانه
 في كل جرائيل لغيره ايضا فلا معنى للحصر واشتات المطلوب لا توقف عليه الا
 ان يجعل على المباح في الشبهة سو كما مل نفسه وسبجي من الشارح
 المحمل الذين جواب هذا البحث فواجه وتامل فيه **قال المصنف** ولا يجاوز بال
 فقرا **قول** قال في النهاية نصب فقرا على قول من كوز اسناد الفعل الحاق
 والجر ورمح وجود المفعول مدون الجاز وهو صيغة تنفي وفي شرح الرمي
 ان ذلك مذهب لكونه وبعض المتأخرين فواجه **قال المصنف** وذكر العمل
 لوجب كونه معقودا عليه ولا ترجح **قول** لم لا يجوز ان يكون تقديم ذكر
 سرخا كما قالوا في مسئلة الرابع **قول** وطالب بالفرق من مسئلة ومن اذا
 قال ان حصة اليوم فلك درهم **قول** ولا بد من الفرق فالاعتبار بتقديم

الاعتبار ما قالوا في مسئلة الرابع اذ اجمع المتأخرون على ذلك

كون الاجير حاصلا وشركا فلتأمل **قول** وكذا لك بينهما وبين الثانية **قول** في
 البراءة في الفصل السادس من الاجارات وفي اجارات الاصل اذا
 استاجر الرجل رجلا كل شهر بدرهم على ان يظن له كل يوم قفيزا الى الليل
 فانه ذكر المسئلة من غير ذكر خلاف فمن شاعنا من قال بين المسئلة
 وبين تلك المسائل ومنهم من قال بالذكر في من المسئلة قايين قولها وذكر
 فما تقدم استحقاقا على قولها لا فرق بين من المسئلة من تلك المسائل والله
 انتهى وانت خير بانه لا بد من الفرق من من المسئلة الثانية في الشرح حتى
 ملك بالاجماع بخلاف من **قول** دل على ان مراد بالتجيل **قول** لكونه وصفا
 مطلوب **قال المصنف** لان مواعيد الارض يصير مستأجرا مستأجرا **قول** هذا
 دليل اخر على اصل المدعى فالظاهر ان يقال ولان بالواو **قول** فانه لا ينفذ
 العقد لان الاول حينئذ من مقتضيات والثاني ليس فيه لاحد المتعاقدين
 منفعة لعدم بقاء اثره بعد المدة **قول** وانت خير بان الثاني ايضا من مقتضيات
 العقد وقوله ليس فيه لاحد المتعاقدين منفعة ممنوع بل فيه نفع للمستأجر حيث
 لا تأتي زراعتة الا به **قول** واول الاول **قول** ولين بقى فله من مقتضيات
 العقد كالكراب بخلاف الانهار والعظام **قول** ولهذا جازت الاجارة
 بين اي باجرة هي دين على المور **قول** يعني كان للمستأجر على المور دين
 فاستأجر منه واراد بذلك الدين الذي في ذمته **قول** اما علمت ان السكنى
 بالسكنى **قول** الظاهر ان المصنف مقدر ان يباذله السكنى بالسكنى **قول**
 واحب من الاول بانها لما اقدمت على عقد تاجر المعقود عليه فيه وكذا
 شيئا فشيئا **قول** لا نسب ان يقول تاجر مقابل المعقود عليه عما يعلم من
 جواب البحث الثاني **قول** لانه عن الثاني في لمن الذي لم يقبض المأجر بقاءه
 العين بمقام المعقود **قول** فانه اذا اقيم العين مقام المنفعة لم تحقق
 المجانسة المحرمة للنساء ولا المجانسة من العين والمنفعة ووجوده الحكمي
 لو سلم بورت شبهة في الحاق متحقق بشبهة شبهة تأمل وانما قلت
 لو سلم لانه يحال الى مذهب الشافعي ظاهرا **قول** ضرورة تحقيق المعقود عليه

دون ما يصحبه لفقدها **قول** لصيغة قوله لفقدها راجع الى قوله ضرورة
قوله ويجوز ان يسلك طريقيهما **قول** فبحث **قوله** فان كان لزم المنع
 وهو باطل **اه** **قول** هذا لا يتجوز اما على الباحث فانه تحت هذا التقيد
 استلزامه للفناء مستد بان مثله موجود في مبادلة السكنى بالزينة
 مثلاً وهو جائز بالاجماع فلما **قوله** لا يقال قسمه غير حارة كجواز ان يعتبر
 موجودين **قول** لا يظهر ان يقال في تقرير السؤال انما يستقيم ما ذكرتان لو
 انخرصت في القسم الثاني في عدمهما وليس كذلك بجواز ان يكون صدقهما
 وجودهما وانما قلنا ان الاظهر ذلك لظهور كون العتمة حارة **قوله** يعني
 الطعام المشترك **قول** وهذا لا حاجة في انما الكلام الى جعل الطعام مشتركاً
 فانه لو كان للمساكن خاصة متوجه الزام الشافعي بان وضع الطعام فعل حسبي
 والمساكن هو الغيب لا يقع من الدار ولا سقوطه الفعل الحسبي بل لا
 ان يدعى ان نقد الطعام بالاشتراك محل فلما **قوله** احب ان محل الكل
 عين **قول** في هذا الجواب تأمل فانه ظاهر ان الغيب لا يقع غير خارج
 عن الكل بل داخل فيه فاذا حل الكل كان هو مجموعاً معه ويكون كاجارة لمساكن
 فان اللازم هنا انما تقدر التسليم على الوجه الذي يعقده العقد فحين
 ان يكلم بجزم المثل **قوله** بان هناك تسليم المعقود عليه متعذر **قول** هذا ما ظهر
 لقوله ووفق من هذا **قال** **المص** ولان ما من جزمه الا وهو شريكه
قول لا يظهر ما من قفراً وما من حبة لان الجزم ينطبق على الشايع **قوله** ومن
 على نفسه لم يستحق اجرا على غيره واللازم العوض والمعوض في شخص واحد
قوله وسيمنع بجملة ما ظاهراً لنفسه لمعقود المستاجر **قول** كيف يمكن
 معقوده والاجر واعلم انه لا يعطى له الا بالجر لا يحمل نصيب المستاجر بل تمام
 وكل نصيب نفسه **قوله** والملك امر حكمي يمكن القاء في الشايع كما في البيع **قول**
 الحياطة امر حسي يقو من الشايع **قال** **المص** وفي القاس لا يجوز **قول**
 قال الكاكي اي لا يجوز العقد اي لا يتطابق في حجب المثل لا المسمى انتهى
 وفي شرح الشافعي ان اي لا يجوز ان يكون له المسمى انتهى فاما انت **قوله** ان

بجمله قد ارتفعت قبل تمام العقد يققن الحكم **قول** العقد لا يتحقق
 الحكم بل ينفع من الاصل **قوله** لان كل جزء منه كجزءه ابتداء **قول** في ذلك
 على المدعي تأمل بل فيه نوع مغالطة **قال** **المص** وصار كما اذا سقط الاصل
 المحمول **قول** قال في النهاية بان بيع او اجراء الى وقت الحصاد والديار
 ثم اسقط ذلك لاجل قتل ان يأخذ الناس بالحصاد انتهى وفي شرح الشافعي
 والديار انتهى **قوله** لان ذلك وضع العقد وري **اه** **قول** جواب لقوله
 لا يقال ذكر من المسئلة **باب** ضمان الاجير **قوله** شرح في بيان حكم
 بعد الاجارة **قول** وهي ضمان **قول** اطلاق الاحكام على الضمان اطلاقاً
 كحرة او اذنه او المراء وهي الضمان وجوده او عدمه **قال** **المص** الاجراء على
 حزين **اه** **قول** من قيل تقسيم الكل الى اجزاء **قوله** وهو على نوعين **قول** واما
 قال ومو اي الاجير على نوعين لان الاجراء لو كانت على نوعين كان كل
 من المشترك والخاص كذلك ولزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لكن
 اللام اذا دخلت الجمع ولا معقود انصرف الى الجنس كذا قيل فلو كان
 كل من المشترك والخاص كذلك ممنوع فان انقسم هو جميع الاجراء بحث لا
 منه شيء لا ما يطلق عليه لفظ الاجراء مطلقاً **قوله** والسؤال عن وجه تقديم
 المشترك على الخاص وورق **قول** يعني لو قدم الخاص لتوجه السؤال عن سبب
 تقديمه على المشترك يعني لان لتقديم كل منهما على الآخر وجهها اما المشترك
 فلانه بمنزلة العام بالنسبة الى الخاص مع كثرة مساحته واما الخاص فلانه
 بمنزلة المفرد من المركب لكن تقديم المشترك هنا لان الباب باب ضمان
 الاجير وذلك في المشترك فتأمل فان بما ذكره الشارح لم يظهر وجه خاص
 لتقديم المشترك كما لا يخفى وكان لا بد منه **قوله** واحب ان قد علم ما سبقت **اه**
قول وانت خير بان قول **المص** لان المعقود عليه انما هو العمل فكيف يمكن
 هذا السؤال فانه يعلم تصرف من لا يستحقه حتى يعمل من استوجبه على العمل
 او اثره لا يلزم الدور ولا حاجة الى احواله **قال** **المص** فالمشترك من لا يتحقق
 الاجراء **قول** ظاهره منقوض بالاجر المشترك اذا عمل له الاجراء وشرط العمل

فصل في نوع غايته كان يقال لا يبيح الاجر بالنظر الى كونه اجرا منقطع
النظر عن الامور الخارجية **قال المصنف** لان المعقود عليه انما هو العمل **قول المصنف**
في اشارة الى دفع التوال بان التعريف ووري فان عدم استحقاق
الاجر حتى يعمل يكون المعقود عليه العمل فاقول **قول** لان العقل على التعريف
غير صحيح **قول** مع ذلك باعتبار الحكمي الصنفي **قول** لان المعقود عليه او كان
العمل الى قوله بيان لمنااسبة التسمية **قول** وعندى انه تعليل للحكم الصنفي
المستفاد من التعريف وهو ان بعض الاجزاء لا يستحق الاجرة قبل العمل
لان قصته عقد المعاوضة هو المساواة كما تقدم بيانه ولو استحق من شئ
على العمل قبل سبيل المساواة هذا هو مراد المصنف الا ان المصنف فرغ على
العقل قوله فكان له ان يعمل للعامة لبيان مناسبة التسمية فلما لم يتم قوله
بيان لمنااسبة التسمية خبر لقوله لان المعقود عليه **اه** **قول** ولويث قوله
هذا الوجه يسمى شركا **قول** لا بعد ان يقال ذلك لانه خلافه ولا يستلزم
الكرار **قال المصنف** لهما ما روى عن عمرو بن عبد الله عنهما **قول** قال الربيع
يقولهما نفق اليوم لتفراحوال الناس وبه يحصل صيانة اموالهم انتهى وفي
روى عن عمرو بن عبد الله عنهما كانا يصيخان الاجير المشترك ما صنع على يده وعن
رضي الله عنه كان لا يضمن القصار والصايغ ونحوهما ولا جمل اختلافي الصيانة
اختر المتأخر من الفتوى بالصلح عن النصف فكان في القول بالصلح على
عمل باقوال الصيانة رتبة بعد الامكان انتهى كلام صاحب النهاية قال
البرازي معناه عمل في كل نصف يقول حيث حظ النصف واجب لنصف انتهى
فكانه اراد بالصلح مجازا وهو الخط في فتاوى قاضي عان الفتوى على قول ابي
حنيفة **قول** الوسيلة الى الاثر احيى صل في العين من فعله انه هو المعقود عليه
قول قوله الذي صفة للآثر **قول** لا يمتنع من التبرع وقيامه فيه يعمل بالاجر كما
يقين **قول** وللمتبرع ان يترجم جوازا لا متناع عن التبرع فيما يحصل به المصلحة
غير من تبرع **قول** الحكم بدار على دليله وان كانت الحكمة اخفى كما سبق نظره
في الاماين فقوله لا يمتنع ايهان حكمه عدم التقيين **قول** وهي لا يقتضي السلامة

قول قال المصنف ما على الحسن من سبيل **قول** فلما اذا الحكمة في الطريق راء
قول تعليل لقوله واما الحكم في منع ان القاص له **قول** واما في الجامع الى قوله
قول فيه بحث **قول** وفيه انما اذا لم يكن باجره ممن **قول** لان التخصيص
بالذكر وروايت لغيره نفي الحكم عما عداه **قول** ووجه ذلك ان الملاك
ليس بمقارن **قول** لا تخفى عليك ان انتقار المقارنة لا يتوقف عليه تمام
الدليل واما ذكره لزيادة التوضيح فاقول **قال المصنف** لانه يمتنع على قوة
الطبائع وصغرها **قول** ذكر الصغر لكونها في ما ولى ان مع الفعل والبراء
لان السلامة وجودا وعدما يمتنع **قول** حتى ان اختلفا اذا اختلف فقطع
قول وفي صحة التفرع كلام ثم قوله اخشع بالما المعمله **قول** فعليك بشدة
هنا **قول** فيه بحث **قول** ولو كان اجيرا حاضا فنقصه **قول** يعني نقصه اجني
قول لخصول القبض باذنه **قول** القبض باذن حاصل في المودع باجره وهو
لما تلف في يده فكان المناسب ان يقول ولا اجر للحفظ الا انه لم يذكر
عما سبق **قول** وقد عجز عن قضاء حق الحفظ فيها فضمن حتى لا يفقر في حفظها
اه **قول** فيه بحث فان حكمها بالضمان انما تشبه من الدليلين المذكورين
في الكتاب وما ذكره من دليل على ان ذلك للمالك لا لاجرا في الحفظ واللا
ان يقال وكذا عند من لا يجرى وجوب الاستحسان في اجير المودع في
الضمان **ب** **الاجارة على حد الشرطين** **قول** اذا قال لرجل الخياط
خطت هذا الثوب **قول** فان قيل ليس هذا تعليقا والاجارة لا تعليقا
ليس هذا تعليقا لعقد الاجارة باجره فان كان يقول ان جاء زيدا فعد اجرا
وارى بكذا وهو كذلك لا لعقد العقد اما ذكر العقد بصيغة العلق فلما كان
منه **قول** عزانه لا بد من اشتراط الخيار في البيع **قول** يعني خيار التقيين **قول**
واجب ان اجماله بتوقع العمل فيما نحن فيه لاجتماع التمسيتين في كل يوم
فالاولى هو التعرض لمقدمات دليله ومنع احتماله في كل يوم **قول** كما تعيها
قول انما قوله فيكون مراده لكونها حقيقة **قول** فيه شيء بل حقيقة التعليق
ان جوابه ظاهر فانه قال ذكر العقد للاصافه وهي حقيقة ودخل ان بعد التعيد

بالعقد **قوله** فيكون مراده التجليل **قول** لا يقال هذا مخالف لما قاله أنفاس
 ان ذكر اليوم للماضي لانه ليس معنى كلامه ان التجليل معنى مراده بذكر اليوم
 بل انه لازم من لوازم معناه فماتل ويجوز ان يحمل الكلام على الالتزام **قوله**
المص ولا في حقه ان ذكر العقد للتعليق حقيقة ولا يمكن حمل اليوم على الميت
قول قل اذا ماتت في كلام الهداية اعني قوله ولا يمكن حمل اليوم على اليوم
 لان فيه فسادا للعقد لا اجتماع الوقت والعمل فكل ضعف ما ذكره صاحب
 الهداية فان صاحب الهداية جعل ساط استماع حمل اليوم على حقيقة اعني
 لزوم فساد العقد ومنه يعلم انه حمل على مجازة لهذا الساط اذا القرينة لما
 عن راداة المحقق في صورة تعين المجاز كفاية في الحمل على المجاز على ما عرف نعيم
 لو جعل الساط من اول الامر ما ذكره الكافي حيث قال لانه راداه في الاجر
 حاط في اليوم ونقص متى آخر وهو دليل ان اليوم للتجليل لا للتوثيق لا شفا
 الكلام من غزوية ولكن على ما ذكره في الهداية الفرق شكل على لا يخفى
 بوث الفرق من وجه آخر لا يبين قائل وفي كتاب يعرف في مسئلة سج السيف
 المحلى تفصيل متعلق بالمقام خصوصا في شرح ابن المهام **قوله** لان التسمية الاولى
 باقية وانما يحيط النصف الاخر **قول** فماتل كيف يجمل خيذه في الغديتين
 حتى ينفذ **قوله** وهو قبل التاخير **قول** كان الظاهر ان يقول وهو يقبل
 كما لا يخفى لكنه ليس كذلك لما فيه من شبهة القار على ما مر مرارا **قوله** وقام
 الدليل على المجاز وهو نقصان الاجر للتاخير **قول** ولا بد لابي جعفر من بيان
 المجاز فيما اذا قيل حظه اليوم بمرم حيث حمل ذكر اليوم على التجليل ويجوز ان
 الدليل عليه صحة الامر فانما تدل على كون الخطا مطلوبة فلا يكون ذكر
 اليوم للماضي وفيه تأمل **قوله** بخلاف ما نحن فيه فان نقصان الاجر دليل
 يعني دليل على المجاز **قوله** زائد على انما يظهر الحال **قول** قوله على انما يظهر
 بقوله زائد **قول** وفي الجامع الصغير لا يراى على درهم مبالغ للفرق الظاهر من
 فان بهما بعض التعيين بل كل التعيين بالنظر الى لفظ الموجه **قوله** ويسلم في
قول فيه شئ وكان الظاهر ان يقال والتسليم في الدابة والله اعلم بالصواب

باب بيان العبد قوله تاخير ذكر جارة العبد **قول** اي نفسه جارة
 الغيراية و ذكرت استطراد او قد تقدم في الذكر ما يذكر استطراد او كما سبق
 باب العشر والمخرج فعلى هذا الاجارة مصفا الى الفاعل **قوله** واعترض بان
 المستأجر **قول** معارضة **قوله** واحسان مؤنة الرد في باب الاجارة
 على الاجراء **قول** في الفصل المحادي عشر من محيط البرهان واداء
 عبا بالكونه يستخذه ولم يعين مكانا للمخدة كان له ان يستخذه بالكونه
 وليس له ان يستخذه خارج الكوفة فان سافر بها ضمن بمكة الحمد لمسئلة
 في اجارات الاسل و ذكر في صلح الاصل ان من ادعى دارا وصالحه
 المدعي عليه على خدته عبده سنة ان له ان يخرج بالعبد الى اهله فان الشيخ
 الامام الاجل شمس لامة اكلوا في شرح كتاب الصلح لم يرد بقوله يخرج
 بالعبد الى اهله ان سافر به راد به ان يخرج به الى اهله في القرى والبلد
 قال رحمه الله وهذا كما قلنا في باب الاجارة من استأجر عبدا لم يحدد له
 ان سافر به وله ان يخرج الى اهله في القرى والبلد وكان شيخ الامام
 شمس لامة السرخسي يفرق بين مسئلة الصلح ومن مسئلة الاجارة وكان
 يقول مسئلة الصلح لصاحب مخدة ان سافر بالعبد وليس للمستأجر ان يبا
 بالعبد المستأجر للمخدة وحكي عن الفقيه ابي اسحاق الكاف ان كان يقول لا
 رواه عن محمد في فصل الاجارة فلما قل ان يقول للمستأجر ان يخرج بالعبد
 المصرك في الصلح ولما قل ان يفرق بينهما قد عثرنا على الرواية في الاجارة
 في اجارات الاصل على نحو ما كتبنا انتهى فعلم من ذلك مكان المنع في الصلح
 فماتل **قوله** لان المنفعة في النقل كانت له **قول** يعني كانت للاخر **قوله** واما في
 مؤنة الرد ليست على المدعي عليه **قول** الصلح بحسب حمله على اقراب لعقود اليه
 اشبهما لما انه ليس بمقدار ابراهه فمذا الصلح محمول على الاجارة فلما بد ان يكون
 مؤنة الرد على المدعي عليه والافا الفرق والحوادث الفرق واضح فان كان
 عليه يزعم انه يملك مخدة بغير شئ والتفصيل في النهاية **قوله** ويظهر مؤنة الرد
قول اي يلزم الاجر **قوله** وليس المستأجر كذلك **قول** والمصالح ايضا ليس كذلك

قال المص ولان العاوت بن الحذيتين ظاهر **اقول** الفرق بين المصنفين
واضح ظاهر **اقول** اجبت ان تابع للام بكونه جزءا منها وهي محزنة **اقول** لا يفتي
بذلك محزان في حق المالك **قوله** قيل منى هذا الكلام على انه ذكر مسكرا بجهول المصنفين
في الكتاب ليس كذلك **قوله** فبحث فان المصنف فاستدل بكثير شرا لا كثير
فلما ساس لهذا السؤال ظاهرا وبجوزان يقال قوله شرا وشرا تفصيل
للمشترين بلفظ التكرير فاعتد بهذا الاعتبار لكن لا يخفى عليك انه لو ذكر المتبر
لفظ المشترين مع فاكما في الكتاب فجاوب المسئلة ايضا ما ذكر **قوله** واهب
بان المذكور في الكتاب **اقول** الجيب هو الامام محمد بن النضر في حاشية
على الهداية ثم قال قال مولانا طبرالدين وقد رايت من الكتب نحو المصنف
والجامع الصغير للفتاوى والسبجيات والمعنية في الفقه انه لم يقرض لقوله
مدين بل فيه استاير عبد الله بن شرا بربعة وشرا بجمعه فقال مولانا
تأملت فلم أجده مخلصا سوى هذا انتهى ويقول الضعيف مستقيا بالله بخبر
ان يكون وضع المسئلة فيما اذا ذكر المسامر لفظ المشترين بالتكرير وانما ذكر
المصنف مع فانظر الى لقنه المالى حيث ينفرد الى ما يلي العقد فلا يكون قوله
هذه من الشترين من كلام المسامر بل هو لفظ المصنف فليقل **باب**
الاخلاف في الاجارة **قال المص** لا يرى انه لو انكر اصل الاذن كان لقوله
قوله **اقول** في شرح الشارح ان اى لو انكر عقد الاجارة اصلا كان القول لصاحب
الثوب انتهى في بحث **قوله** واعترف بان هناك اتفاق المتفق ان اه **اقول** ذلك
ان نقول اذا كان الحكم ذلك وانفصا فبالطريق الاولى اذا اختلف مع
الشبيه غير دليل السليتين ما سيجى في الغضب من رعاية حق الجانيين **قال**
وقال محمد ان كان الصانع معروفا بسم الصنعة بالاجرة فالقول **قوله** **اقول**
قال الزبيدي والفتوى على قول محمد انتهى واما في النهاية والكنية وعاية البيان
قال شيخ الاسلام وعلمه الفتوى واما في شرح الشارح والفتوى على قول
محمد ذكره حجة الشيخ الامام المجتهد سقى الله ثراه في شرح الجامع الصغير **قوله**

وما ذكره من الاستحسان مدفوع بان الظاهر يصلح للدفوع والحاجة هنا لا
لا للدفوع **اقول** ورفق من الظاهر والاستحسان فالاول يصلح للاستحسان كاجبا
الا حاد **باب** **فتح** **الاجارة** **قوله** لانه لو بقي العقد صار المنفعة المملوكة له او
الاجرة المملوكة لغيره العاقل مستحقة فان المنفعة ليست مملوكة للوارث بالعقد
وهو ظاهر وعلمه زيادة من النسخ وبجوزان يقال للام متعلق بمسئلة لا بالملك
وقوله المملوكة وقوله لانه متعلق على الفرض والعقد والمعنى لو بقي العقد
ان يصير المنفعة التي ملكها المسامر بالعقد لقام العقد وبقاءه مستحقة لغيره
بالعقد ثم **اقول** المراد من غير العاقل في قولنا مستحقة لغيره العاقل بالعقد واث
المسامر **قوله** ان المنافع عنده بمنزلة الاعيان حتى يجوز العقد عليها **اقول** **بعضها**
مدونة اقامة الدار مقامه مثلا **قوله** وفيه ما مر غيرة **اقول** من ان خلاف المسئلة
متأخر فكيف بنى استاير ما قالوا من جواب المسئلة على خلافه وجوابه حمل الاجابة
على اجتماع من تقدم ودعوى اسماير غير مسلمة **قال المص** ومن استاير دابة
ليسا فاعلم ان **قوله** فاعل بدامضمر والمعنى بداله راى اى طرله راى
يمنعه من السفر **مسائل مشهورة** **قوله** فيكون العاقل اجرة بالصف وهو محمول
اقول وايضا سوفي معنى فقير الطمان **قال المص** لان هذه شركة الوجوه في حقيقة
اقول قال صدر الشرعة في شرح الوفاية ففى الهداية حمله على شركة الوجوه وفيه
منظر لانه شركة القبول والصانع مكان في صاحب الهداية اطلق شركة الوجوه عليها
لان احدهما سفل العمل بوجاهته انتهى ولا يخفى عليك ان في قوله في الحقيقة نوع
عن هذا **قوله** واحد مما يتولى القبول من الناس **قوله** فبحث فان تعين
متولى القبول ليس لما يزم في شركة القبول والعمل مراده كونه من تسا ولا من
ففى العبارة مسامحة **قوله** واحب ان الشركة في الخارج **اقول** يعنى خارج من العمل
كتاب المكاتب
قال له يرى في المنهاج الكتابة تعليق عتق بصفة تضمنت معارضة بصفة ولفظها
اسلامى لا يعرف في اجابة قل وقال من كتب عبد لغيره منى مدعه تعالى
ابو امية **قوله** وذكر في بعض الشروح **اقول** يعنى عاتة البيان **قوله** ولهذا ذكره

الشبهة في الكتاب عقيب لعناق اه **اول** عبارة الاتفاق ولذا ذكرنا
الشبهة في الكتاب في كتاب الكتاب وكتاب لولا عقيب كتاب لعناق لان
الكتابة تأمل الحق بمال والاولا حكم من احكام الحق ايضا انتهى وهذا
مظهر لك تصرف الشارع في عبارة وغيره الى لا يرصاه صاحبه فان ذكر
الاولا لسان من سبته للعناق لالسان من سبته الكتاب للعناق وقوله
الكتابة ليست كذلك ان اراد ان لا يخرج فيه فهو كالكسرة لا يرى ان
اخراج اليد حالاً والرقبة مالاً وان اراد انما ليست بلا عوض فمعلوم
الحاجة الى المسامحة في جميع اجزاء معناه مع ان اعتبار اعضاء العوض في
مفهوم الحق غير مسلم ايضا وكيف والعناق على مال باب من ابواب وقوله
لان نسبة الذاتيات اولى بنسبة العوضيات محل قلنا **قوله** وتغير
ان في الحمل على الاباحة الغا الشرط **قول** فيه ان مفهوم الشرط لا اعتبار
عندنا مع ان الشارع ذكر انه ذكر على وفاق العادة **قوله** وذلك لان
المراو بخلاف المذكور على قال بعضهم انه لا يفرق بين المسلمين **قول** فيه ثبوت
على هذا المقرر لا يلزم الغا الشرط لو حمل على الاباحة فانه اذا لم يعلم خيره
يكون ترك الكتابة منه وبالا مباحا كما لا يخفى **قوله** وعند ابن عباس لعناق كما
اخذ الصحيفه من مولاة يعني نفس العقه لان الصحيفه عند ذلك مكتوب **قوله**
فيه **قوله** ولما ان موجب العقد ثبت من غير تصريح اه **قول** قال في الجواب
الجمالية نقلنا من المبسوط فكان حاصل الاختلاف بينا وبينه راجعا الى
الكتابة فعندنا تفسير ما شرعنا ضم حرية اليد الى حرية الرقبة عند الاداء فكان
قال اوجبت حرية اليد في احوال وحرية الرقبة عند الاداء ولو كان نص على
هذا لكان لعناق عند الاداء كذا وهذا عند الشافعي تفسير ما شرعنا ضم الخدم الى الخدم
لا ضم حرية اليد الى حرية العناق على ذلك ما ذكره من الضم ليس تفسير الكتابة
بل موجب العقد كما نص عليه **قوله** والجواب بان دلالة الآية على ذلك
جاء **قول** الا نسب لسابق كلاما بان يقول لا دلالة في الآية على ذلك
وقوله فكاتبوسم ورتبه له **قول** فيه ثبوت فان كونه قرينة مانعة للحمل على الوجوب

غير مسلم **قوله** وكتابة العبد الصغير الذي يعقل البيع والشرا جازة لتحقيق
قول فيبحث ثم الظاهر ان يقال فيما بدل قوله منه **قوله** بيان ما يفيد
الكتابة بلقطا **قول** ما ظهر لقوله قوله ومن قال لعناق اه **قوله** لا يستعمل
وذلك في المال **قول** معنى في المال الواجب وأشار بقوله ذلك الى التفسير
والتجيم لمس من خواص الكتابة اه **قول** والتجيم في العبد يوجد في الرقبة وفي
ما بل **قوله** احب ان مالكة النفس قبل الفضا ثابته **قول** فيه بحث وما اسرع
ما نفسي التي تحصل عند الاداء ولا يخفى عليك ان اجواب عن هذا السؤال
لا يحتاج الى هذا بل يجوز ان يقال الضم انما يحقق حين وجود مالكة النفس
على ما ليس ضم النجم الى النجم ثم وجوب الارشس ولزوم العقر لما لكة اليد
لما لكة النفس **قوله** ونعدم ذلك في المساواة باعتبار التساوي اه **قوله**
فان قل اذا ادى الكتاب بعض البدل ملكه المولى ولا يحصل مقابلة شي
للكتاب فيبقى التساوي قلنا بل يحصل له تاكده المالكية ولهذا لا يبقى محلا
كما سبق في باب الكفارة **قال المص** واذا اولى المولى مكاتبه لزمه العقر
قال صاحب التسهيل ولو شرط وطها في العقد لا يضمن العقر انتهى وفي غاية
البيان في اوائل ما يجوز للكتاب ان يفعل ما يحل له فواجبه **قوله**
المساواة المفاضل **قوله** واما اذا كان بدلا عن النحر كما ذكر في بعض الشروح
ونظيره ما سجي رواية عن ابي يوسف فيما اذا كاتب عبده على عين بعينه لغرة
يجوز في رواية عنه اجاز ذلك صاحب المال او لم يجز فانه عند الاجازة يجب
تسليم عينه ثمها يجب تسليم قيمته كما في الكساح ثم المراد من بعض الشروح
هو غاية البيان قال في الجمع ويحكم به لا دار عينها او قيمتها انتهى قال ابن قري
في قيمة عين النحر انتهى قوله ويحكم به اي يحكم ابو يوسف رحمه الله اي الحق
قال المص ولا تنقص من المسمى وتراو عليه **قوله** قال صدر الشريعة بن مسلمة
استدانة لا تعلق لها بسلمة النحر والنحر ومعها ما ان القيمة في الكتابة
اذا كانت من جنس المسمى فان كانت ما قصه من المسمى لا تنقص من المسمى
كانت رائق ردت عليه ووضع المسئلة في المبسوط فيما اذا كاتب عبدا

على ان كذا ما ابدى فالكفاية فاسدة فحب لعمه فان كانت ما قصته عن لا
لا تنقض وان كانت زانية زينة عليه انتى ولا يخفى عليك ان ما ذكره
من انه لا تعلق لها بمسلة المحرم والمحرم من مخالف لما في شروح الهداية **قول**
وهذا اي وجوب القمة بالغة ما بلغت **قول** لا يخفى عليك ان قوله لان يكون
ما رضى بالنقصان لا يلزم هذا التفسير والظاهر ان اشارة الى مضمون
ولا تنقض عن المسمى وزاد عليه قوله فحب بالغة ما بلغت تفرغ على قوله
والعبد رضى **قول** لانه يخرج ملكه في مقابلته بدل **قول** في دلالة على
عدم رضاء المولى بالنقصان في المسمى بطل وقوله فلا يرضى بالنقصان
راد عن المسمى فسلم لكن مدعا عام وان اراد عن القمة او العلم فمخرج
ولا دلالة عليه في قوله لان بعدم الاخراج **قول** فانه ان لم يرض بها
تمنع المولى عن العقد ففوت له ادراك شرف كبرية **قول** كانه يريد ان
الرضا بالعقد الفاسد رضاء بالزيادة سواء كانت في القمة او في المسمى
ذلك موجب لكفاية الفاسد متمنع المولى عنه ففوت ادراك شرف كبرية
فلما لم **قول** فان تعين فاما ان يجزى **قول** اي يحرم العقد **قول** وان تعين
ولم يجزى ولم يملك لم يجز الكتابة في ظاهر الرواية **قول** الشارح متصرف في
نقل كلام المصنف واصل به فاقض فركاه اوله والظاهر ان كلام المصنف
يجزى على عموم مراده بالجواز على رواية الحسن هو جوازه ابتداء
قوله ولو اجاز جاز هو اجواز انتها على ان يعقد العقد موقفا وانما كنت
في تفصيل ملك المكاتب العين عن رواية اجواز وهو رواية الحسن للقبض
بذكر ما اولا **قول** روى الحسن عن ابي حنيفة انه يجزى حتى اذا ملكه **قول** كانه
احالة فلا يمنع المولى الا برضاء العبد كما هو حكم الكتابة اجمازة ثم **قول** كانه
ظاهر الغرض عدم الملك فاقبل في دفعه **قول** اذا كان العقد كمثل الفسخ **قول**
احراز عن النكاح **قول** ليس بشرط **قول** خبر ان **قول** وهو ظاهر الرواية **قول**
فلا ما سب كلمة عن في قوله فعن ابي حنيفة **قول** وانما يصح باعتبار رقبته وهي
لا تعلج به لا لبقاء وتلك الامة **قول** لموضع هذا الدليل لم يحرم الكتابة اذا كان

العبد مبيعاً لعين هذه الدليل فان قبة العبد المعين مجهولة جهالة حاشية
وقد سبق في اقول الفصل **قول** وان شمل اجناساً سافلة كالعبد **قول** ان
شمل التركي والهندي وسما حسان سافلان **قول** وفي التسليم تملك المحرم
قول الا ظهران نقول وتلكها لمطابق المشرع الا يرى ان المسلم اذا كان
المولى فاللازم هو تملك المسلم المحرم وانما جعل التسليم طرفاً للتملك لا
ايه كانه مشتمل عليه **قول** فان الملك ثبت فيها بجر وعقد الكتابة **قول**
اي على رواية جواز الكتابة على عين في يد المكاتب قال **المصنف** ولو اذنا
عنى **قول** قال لا يفتى لو ادى عن المحرم عني ايضاً فيما اذا سلم اجنبياً
لان في الكتابة معنى التعلق وبه صرح فاصحى فان في شرحه للجامع الصغير
وعلى شرحه يكون في كلام المصنف نوع تعقيد بخلاف شرح السفاقي ما قبل
باب بالجواز للكتابة **ب** **قول** فان جواز التفرغ بتبني على
المصنف **قول** هذا الوجه بطايره لا يعقضى بقدم باب لكفاية الفاسد على
هذا الكتاب بل يعقضى على فلا بد من ملاحظة امر آخر قد بر **قول** قد تقدم
منه مسلة في كتاب المكاتب **قول** لا يخفى عليك انه ما ذكره هناك من
وانما محل ذكره اصالة هنا وهذا لفظ القذوري هنا **قول** ولا فيما يقابل
قول قوله ولا فيما يقابل بمنوع فان مقابلته فك انحر وعرة اليد والبيع
من المحرم فخرج منخصص للعدو والحرية فلتاقل فان مراده بما يقابل به هو المكاتب
الا ان هذا الشرط محقق بايضا كما سيجي بعد اسطر **قول** من حيث المعاوضة
قول حيثية المعاوضة مشتركة منه وبين النكاح فلا يكون وجه شبهة الكتابة
بالبيع دون النكاح الا ان يكون وجه شبهة مجموع المعطوف عليه عني
وعدم صحتهما بل بديل **قول** وعدم صحتهما بل بديل **قول** عني ذكر بديل **قول** و
احتمالهما الفسخ قبل الاداء **قول** واحتمال البيع الفسخ بعد الاداء ايضاً
يفرما قال **المصنف** ونقول ان الكتابة في جانب العبد عني **قول** قال لا
لو قال في جانب المولى اعني او قال في جانب العبد عني كان اولى انتى
والامر سهل قال **المصنف** باعتبار عني فاني حق هذا الشرط **قول** قال لا يفتى

ولعل ان يقول او كان لشبهه بالحق اترى ان لا عند الكتابة ايضا
اذا دخل الشرط القاسد في صلب عقد الكتابة فعلم ان هذا الوجه من البيان
صفتي ولا تخفى عليك ان يجوز دفعه بلا خطه قوله من جانب لعبد فانهما
من جانب المولى معاوضة فذلك صحت بالداخل في صلب العقد او تقول
من دفع بقوله في حق هذا الشرط والتفصل في حواشي حميد الدين الفريز
قال المص ويجوز باذن المولى لان الملك له **قول** ما لم يمكن تقييد هذا
الدليل لعدم جواز تزوج المكاتبه نفسها ولا تخفى انه لا يمكن **قوله** بخلافه
على ما لا فانه يمكنه **قول** الاعايق مصدر من المبني للمفعول اي لم يحصل له
في الحال العلق على المال حتى يملكه غيره **قوله** انما يملك ما كان من التجارة
قول الاول ان يقال من الاكساب بدل قوله من التجارة حتى يستقيم
فان الاكساب عام من التجارة كما سجي بعد سطور ويملكه المكاتب **قوله**
الما دون لفظه **قول** لا وجه للقاء اذ لا ضمن المتدا، معنى الشرط **قوله**
وكرر في بعض الشروح **قول** معنى عامة السان **قوله** وفيه ما فيه **قول** فان دلالة
ترك ذكر الخلاف على الاتفاق في منوعة لكن العلامة الاتفاق في لم يقتصر
على ترك ذكر الخلاف من الكرخي وغيره بل نقل عن شرح الجامع الصغير للفقير
ابن الليث وعن شرح الطحاوي للامام السبكي ما يدل صريحا على الاتفاق
وما ذكر عن الكرخي ايضا يصلح مزيد لذلك ولكن ذلك لذكره في هذا المقام
ثم قوله بجوز ان يكاتب عبد الشريك سهو من قلم الكاتب والصواب
بجوز له تزوج الالة اذ الكلام فيه **قوله** وقل استقل القياس **قول** القائل
الاستغناء **قوله** لان المأثله منها ليست الا من حيث الفعلية **قول** في بعض
كلام فانها مماثلان في كون كل منهما من طرف الكسب **قوله** لان الاجابة
معاوضة مال بالبخلاف الزوج **قول** لا يدل على المحصر الذي ادعاه **قوله**
وغيره لان المراد بالقياس ان كان هو الشرعي اه **قول** المراد به
الشرعي وقوله لا يكون من عينين ان اراد انه لا يكون من عينين حقيقة
ولا يعتبر وان اراد انه لا يجعل العيان مقبولا عليه فبما رخصناه

ظاهر وان الحكم بالاولوية لظهور المأثله في الاول دون الثاني **قوله** وان كان
غير ذلك فلان اولوية **قول** فيه بحث **قال المص** ولانه مبادله المال بغير المال
فغير بالكتابة دون الاجابة اذ هي مبادله المال بالمال **قول** فيه بحث
لانه في لف لما ذكره الشارحون في وجه مناسبة الكتابة بالاجابة
فلما **قول** ولهذا اي ولان الروح ليس من الاكساب **قول** ان لا
تزوج الالة فلا سكتة من الاكساب وان اراد مطلقا فلم يدع
احد من الاكساب **فصل** واذا اشترى المكاتب **قوله** والمولود **قوله**
قول اي المولود في الكتابة اه **قوله** فانه يحرم معه حال حيوة **قول** يعني
حال حيوة الاب **قوله** على نحو الاب **قول** يعني بعد موته **قوله** ولان معنى
اي قرابة الاخوة **قول** الا نسب ان يقال اي قرابة المحرمية غير الولاد
قوله قبل ان يملكها المكاتب بوجه من الوجوه **قول** اي بالشرع والابوة
او الاجارة وقوله بوجه متعلق بقوله يملكها **قوله** والاول هو الوجه
لان فائق الدخول هو الكسب **قول** فيه ما لم اذ يجوز ان يقال فائدة
ان يعق بعقما سواء كسب ام لا بان لم يبلغ مبلغ الكسب مثلاً **قال المص**
ومذا ليس معناه لان حق المولى مجبور بعبته باجرة ومنها بعبته
اي ما بعد الاعايق فسق على الاصل ولا يلحق به **قول** قيل وعلى تقدير
ان يحب لعقمة عند محمد حاله فيقول ولد المكاتب ليس في معنى الحر
لانه اخلق من ما رقيق وولد الحر اخلق من ما احر فافرقا من هذا
الوجه فلا يلحق حمله بولد الحر المهرور بالعتس والالة قال **قوله**
وهذا لان الاصل في الولد ان يتبع الام في الرق والحرية **قول** قد
الولد حر من زوجين فحين يلا تحرروا وصيته وصوته ان يكون للحر
وهو قن لاجنبي فزوج الام امته من ولد برضا مولاه فولدت
الالة ولدا فهو حر لانه ولد ولد المولى كذا في الجامع الفصولين ولا
يعد نقصا على الكلية لانها مقتضى بانها المانع **قوله** تقرره الكتابة او
الشرع **قول** فيه بحث الا ان يقال المراد اوجبت صحة الشرع **فصل**

واذا ولدت المكاتبه **قوله** سوار صدقة اذا ادعى او كذبه لان للمولى
اقول قوله لان يعقل لقوله او كذبه **قوله** فعلمنا بالشهين **قوله** نظر اليها
قوله والعق الواحد لا ثبت بهما فكانا متسافين **قوله** ان اراد الحق
الشخصية فغير مسلم كلف وفي الحق بالكتابة يسلمه الا ككتاب خلاف
بامومية الولد وان اراد الوغمة فلا في **قوله** على سبيل البذل **قوله**
وتوارى عنتي تمنعني لاجتماع على معلول واحد شخصي لا تمنع **قال** المص
غير انها يسلم لها الا ككتاب والاولا **قوله** قال الا لاني لم كذبه
المقصود ولعل ان يقول النظر لها في ايها حقها اليها وحقها اكرهه
حصل لاني ابطال حق الغير لان الكسب حصل لها قبل موت المولى وكذا
فنه ولم يعق من قبل موت المولى بل من مملوكة خفيه فبني ان يكون كسب
المولى لا لها لانها عقت بالاستتلا ولا بالكتابة ولما في قوله يسلم لها الا
ايضا نظرا لانه لا حاجة الى رد ذكر الاولاد بالتعليل الذي ذكره لان
الكتابة لو اجترت مفسوخة ايضا في حق الاولاد يكون النظر لها باقيا
لان حكم ولد ام الولد حكم الام لانه تابع للام حاله الولادة انتهى كلامه
وانت خير باليس فنه ابطال حق الغير فانها عقت وهي مكاتبه
منع من ثوت ملكا لغيره تامل **قوله** فكيف يتصور بطلانه وعدم بطلانه
في حالة واحد **قوله** استناعه عيرتين ولا بيتين في العتقة والسرعية
فكم لها نظر **قوله** والثاني ان يبطل بانتهائه **قوله** فنه شي فان
بالايقا يقرر ولا يبطل وانما ان يبطل ان الثاني في حصول المعلول وهو
العق بعلة اخرى فالسعي في ايقاها بعد يكون سعي في تحصيل الحق
وهذا هو الكاشا رالية المص على ما ورده الشارح **قوله** وكان النظر
في الثاني دون الاول حرما له **قوله** وفيه انه ليس في الثاني ايقا
الكتابة مع بطلانها وكان الكلام فيه وجوابه ان عتقا كانت بامومية
الولد حقيقة لكن جعلت الكتابة باقية ثم انتهت بالبطلان لا ايقا نظر اليها
عقل لا ايقا والا بطلان في زمان واحد حتى منافي **قوله** المعلول

الواحد بالشخص لا يعقل بعنتين مختلفتين **قوله** اذا كانتا قريتين ولا تملك
فما نحن منه **قوله** لان للكتابة جنتين جهة هي للكتابة وجهة هي للمص **قوله**
اراد من قوله هي اولا الحق ومن قوله هي ثانيا البذل **قوله** فان ايتا
بالبذير مجرد استحقاق اكرهية **قوله** وعلى هذا فنقول المص اذا اكرهية
عيرتية اه تعقل لوجوه المقضي والظاهر انه تعقل لاسفاه المانع فانه
لو ثبت لها حقيقة اكرهية بالبذير استغنت الكتابة به او بكليهما **قوله** ونفا
المانع **قوله** معطوف على قوله لوجوه المقضي **قوله** قد سلم لها الثلث
بالبذير اه **قوله** فيه تامل **قوله** لان اخراجها عن الملك **قوله** اي لا الى
مالك **قال** المص والظاهر ان الانسان لا يبرم المال اه **قوله** لا تملك
على اصل ابن يوسف فانه استحق حرية الكل عن عدم بحري الامانة
قوله لان هذا الصلح اعتنا من عايس بمال هو مال **قوله** اراد بقوله
بمال هو مال التمنية كمرتكبة **قوله** وذلك في عقد المعاوضة لا كمرتكبة
انما بقوله ذلك في قوله عتيا من عايس بمال هو مال ولكنه منصرف
بالمهر والمال المقابل بالطلاق الا ان يقال ذلك على خلاف العاين
لكن حسنة لا تحتاج الى قوله واذا لم يجر ذلك فانه اذا لم يجر اخذ
المال عوضا لاجل كون التمنية المرتكبة متعاقبة لاجل ربها **قوله**
لان الاسقاط انما يحقق في المستحق والمجمل لم يكن مستحقا **قوله** لو صح
هذا لم يجره المهر الموجب واسقاط الدين الموجب وكلام المعاقب
صوته عن الايقا فالكتابة تعتبر مسقطا حقه الذي هو التاجيل والمو
مسقطا بعض حقه وهو خمسائه **قوله** وقد اختلف الجنب فلم يكن ثم ربه **قوله**
لو اتحد الجنب لم يبر بعد حصول الاعتدال **قوله** وقد اسعفه باللام **قوله**
بحر ان يكون رافع كما في ردف لكم **قوله** الاول ان يقال لانه شيع
مع المص في كماله غيره **قوله** فكون من هذا الوجه ميسا **قوله** المص ايضا
من العقود **قوله** بخلاف العقد بين اكرهين لانه عقد من كل وجه **قوله** و
انجاب ايضا عن مكاتب لغير فليست **قوله** والاخذ بالشفعة **قوله** فيتي

والا فسهل **باب من يكتب عن العبد قوله** ذكر في هذا الباب
 احكاما سلق بالنائب فيما **قول** كان الاظهر ان يقول بالبيع وانما عدل
 عنه للملاحظة فان سلع العبد في بيعه على اجازة
 الجير فماله **قول** كثوت الملك **قوله** واما في الاستحسان فانظر الى
 هذا العقد بالبيعة في البعض من غير نظر في ان يكون فيه جهة اصاله ولا
 يفتحق للعقد **قول** **قوله** يفتحق ما ظر الى قوله فانظر الى الضمير في قوله
 راجع الى البعض **قوله** ولا شماله على المساحة **قول** عطف على قوله يفتحق
قوله في انفق والعقد عليه **قول** الضمير في قوله عليه راجع الى الغائب في
 ولا يكون على الغائب من البديل شي **قوله** فان قل حق احرية الى قوله
 بانه متوهم وحق الرجوع لم يكن ثابتا فلا ثبت به **قول** الضمير في قوله بانه
 راجع الى ولي حق احرية والضمير في قوله به راجع الى قوله متوهم **قوله**
 من الولد ان ادعى آه **قول** الظاهر ان يقال **باب كتابة**
 العبد المشترك **قوله** ذكر كتابة الاشين بعد الواحد لان الواحد قبل الاشين
قول الاظهر ان يقال ذكر كتابة المشترك بعد غير المشترك لان الاشتراك
 خلاف الاصل ولان المشترك من غيره كالمركب من المفرد قد برهاننا
 فلما اظهر ذلك لان مقصود الباب بيان حال كتابة العبد المشترك
 سواء كان المكاتب واحدا كما في المسئلة الاولى على مذهب في حنفية
قوله اذا كان العبد من شركين **قول** اي بن رجلين **قوله** والاذا كان العبد
قول اي على مذهبهما **قوله** وهو ان يكون له حكم حصص به وهو ولا يفتحق
 لمعنى بوحه وهو الحاق الضرر بطلان حتى يبيع للشرك الساكن بالكتابة
قول قوله هو في قوله وهو ولا يفتحق راجع الى قوله حكم قوله بطلان
 متعلق بقوله الضرر وقوله للشرك متعلق بقوله الحاق وقوله بالكتابة متعلق
 بقوله الحاق ايضا **قوله** مقتضى **قول** مقتضى **قول** مقتضى الحاق الضرر **قوله** وانفق
 المانع **قول** يعني عدم قبول الفسخ **قوله** لكن ليس فيها ضرر **قول** فلم يفتحق
 فيها مقتضى **قوله** واما الاعتاق فظاهر انما يتعلق فلا يمين **قول** فلم

سلف فيها المانع **قوله** وهو اي البديل **قول** والعقد والمكاتب ولو تم
 قوله وقال هو مكاتب بينهما **قوله** كان المصطلح الى قولهما فافره **قول** فيه
 كلام لانه يابى عنه ترجيح قول ابى حنيفة في كتابه لعتاق **قوله** اي صحت دعوة
 وثبت نسبة **قول** **قوله** فثبت **قوله** اي صحت دعوة ايضا **قول** فثبت ايضا
قوله لا يفتحق الا ببيع الكتابة **قول** دون ان يعجز نفسه على هو المفروض في
 المسئلة **قوله** ويكون الولد انه بالنظر الى الظاهر **قول** اي ما ذكر من ضحك
 كمال العقروقة الولد وكون الولد ابنة ثابت بالنظر الى الظاهر والحقيقة
قوله لان حكم ولد ام الولد حكم امه **قول** سبق في منع الكرامة ان الاصل
 القارة الشريعة في الامهات تترى الى الاولاد **قوله** وقيل عن ابى حنيفة
 في يقوم ام الولد روايتان فيكون الولد مقوما على احدهما **قول** هذا
 لما سلفه الشارع في باب بيع الفاسد من ان الروايتين في حق المدبر
 اما في حق ام الولد فانفتحت الروايات عن ابى حنيفة لا يمين بالبيع
 والغصب لانه لا يقوم لما ليتها **قال المصنف** وكلف بيع المكاتب **قول** جواز
 عندي عن قبايس في حنفية نقل الكتابة المفروضة من ملك الثاني الى
 ملك الاول على بيعها ووجهه ان في النقل لا يفتحق الكتابة مطلقا كما فصل
 بخلاف بيع **قوله** وانما سقى مكاتبه بينهما **قول** مخالف لقوله وهي مكاتبه
قوله قيل هو جواز **قول** **قوله** هو راجع الى قوله قيل **قوله** على ذكرنا
قول يعني في شرح قوله وسقى فيما وراه **قوله** على ما بينا يعني في تعويل قول
 حنيفة **قوله** فثبت **قوله** الاول ان يقال في تعويل القولين **قوله** وهذا
 قولهم جميعا لان الاختلاف مع بقاء الكتابة **قول** فيه انه ينبغي ان يكتفى
 محمد روبا لا قل من نصف لفته ونصف بدل الكتابة فليس **قوله** لان الا
قول يعني من ابى حنيفة وصاحبه رهم لا **قوله** وغيرهما **قول** معطوف على قوله
 وفي اخبارات وقوله وفي اخبارات معطوف على قوله في الرجوع **قوله**
 يعني الولد وترويد الاستعانة **قول** فانه ان ترويدا الاستعانة
 عن اخبارات البحث كترديد العتق **قال المصنف** واذا كان العبد من رجلين

قول لمبت المسئلة من كتاب العبد المسترک وانما ذكرنا استطراداً **قولاً**
 ويزال قوله وهو ان يقيبه كان قناه **قول** الصمري قوله نصيبه والصمير
 المسترقي قوله وبر راجعان الى قوله لاخر في قوله كان للماخر الحار
 الثالث **باب موت المكاتب وعجزه** **قوله** والمديون باجر
 على كماله **قول** في مسامحة لطوره انه معطوف على المحض **قوله** يعني ان
قول يعني باقر عليه **قوله** وقال ابو يوسف لا بعزاه **قول** هو كان
 وجهه ام لا على يفهم من دليله **قال المصل** لان من عجز عن ادائهم واحد يكون
 اعجز عن ادائهم اثنان **قول** فيه تامل فانه اذا كان له دين يقيضه او مال يعجز
 عليه لا يسلم من الشرطة **قوله** لان دليل ابي يوسف **قول** يعني وليه **قول**
قوله لان تمام العقد بوقوع الفراغ عن استيفاء احكامه **قول** من
 حله احكامه احرته رتبة عند الاداء **قوله** واستدل ذلك بالمعقول فان
 المقصود من الكفاية عتقه وعتقه باطل فالمقصود منها كذا **قول** لا يلحق
 المشروع له لانه على انه استدلال بثر ريد وبالمعقول حيث قال المصل
 المقصود بالاداء العاطفة والموافق للمشروع فسطل الكتابة لان العقود
 انما شرعت لاحكامها فبطلان الحكم لم يبره بطلان العقد **قوله** وهذا الشيء
 لم يثبت بعد **قول** بل متعذر البتة في الحال على علمه **قوله** يجوز ان يكون
 جواباً عما يقال ليس بموت المكاتب كونه العاقبة **قول** مد لا يخلو عن بعد
 بعد قوله لا سطل بموت احد المتعاقدين فكذا بموت الاخر فانه صريح في عدم
 كون المكاتب معقودا عليه اللهم الا ان يجعل على الكلام المنزلي **قوله** و
 الحاجة الى ذلك بعد موت المكاتب **قوله** في قوله الى ذلك متعلق
 بقوله ادعى واستشار بقوله ذلك الى البقاء والمعنى والحاجة الى البقاء
 ادعى **قال المصل** وسند احرته باسناد سبب الاداء الى ما قبل الموت
قول فان قل من اين يخرج الجواب عن قول الشافعي الشيء ثبت ثم
 يستند قلنا الاداء ثابت في الحال فان اداء خلقه كاداه فثبت
 ما قبل الموت وثبوت احرته ليس بطريق الاستدلال وقد اجاب

الشافعي من التزويد واصنافه السبب الى الاداء ببيانته او نقول المص
 من سبب الاداء سبب لا اداء سبب وسببية عقد الكتابة اذ هو موجود قبله
 ليس سبباً في العلقه لست اسباباً عند ما في الحال بل عند وجود الشرط
 فاذا اسند الاداء الى ما قبل الموت فتأمل مراجع الى شرح الآثار واداء
 ثم اعلم ان الاستدلال ان ثبت الحكم في الزمان المتأخر ويرجع القدر
 حتى يحكم شئونه في الزمان المتقدم كذا في التوضيح في فصل المأمور به نوعاً
قوله وسند احرته باسناد سبب الاداء فهو عقد الكتابة الى ما قبل الموت
قول ثبوت عقد الكتابة قبل الموت ليس بطريق الاستدلال وهو ظاهر
 واحتج ان يجعل اصنافه السبب الى الاداء ببيانته وقوله ويكون اداء خلقه
 دفعا لما يقال انه لم يوجد من المكاتب الاداء بعد المات **قوله** ولم يصر
 بان المكاتب ليس معقودا عليه **قول** ولعله انما لم يقرض له لان سلامة
 ملكية المديون فانت موقوفه او لا ملكية للميت فلا فائدة في التقرض لجعله
 باقاً حكمياً مشترك كما لا يخفى واجوبابها حصلت له بالعقد والتفصيل في
 النهاية **قال المصل** ولا يبرى حكمه اليه **قول** في بحث **قوله** ذكر من السئلة
 والتي بعد ما **قول** وسي قوله وان اقيم موالي الام **قوله** لانه لو ترك شيئاً
 لم يأت القضاء **قول** اي على من ههنا **قوله** مات رقفاً الى قوله مات رقفاً
 والاولى لما فعنى بولائه **قول** الصمير في مات رقفاً والمسترقي مات رقفاً
 راجعان الى الاب والصمير في قوله بولائه راجع الى الولد **قال المصل**
 اخلاف في الاول مقصوداً **قول** لا يخفى عليك ان مقصود كل واحد
 من تنبيك لطائف وتار الاولاد عليه فاحتماسهم بالحقيقة فيه يريد ان
 يتصور الاولاد لموالي الام على تقدير بقاء الكتابة قبل ايقال الاداء
 يستقيم قوله وذلك مبتني **قوله** لا سبباً لازماً وسوانها خبر الاولاد
 لما تقدم في المسئلة الاولى ان ذلك خبر لازم **قول** منها مسامحة حيث لا
 يطابق تقليد المعتل طاهر فانه جعل احتمال جبر الاولاد لان ما في المديون
 وجوب لازم في الدليل توجيهه غير خفي **قوله** رعاية حتى المكاتب **قول** ما طر

الى قوله ما يجب رعاية **قال المص** ولا يجوز ذلك للفني من ضرورة الحاجة والى
 زيادة حرته فعلى هذا لو باج الفقيه للفني او الهاشمي منى ان يطيب لهما
 عنده اذ لا اخذ منهما كما لا يخفى **اقول** لان البحث ليس في نفس الصدقة
قوله لعل لقوله وكذا عند ابن يوسف **اقول** وفيه نظر لاننا لم
 ذلك بتدل ملك لبيد لا يقبل المنع وكون مثله بمنزلة بدل العين ايضا
 كذلك فان ذلك يجعله حلا لا طيبا للمولى وهم يجعلونه حلا لا بد ولا مثل
 هذا التبدل كما في ابن السبيل اذا وصل الى وطنه والفقيه اذا استغنى
 فله **اقول** ولعل الاولى ان يقال **اقول** ان ارادته لم يكن له
 ملكا صلا فمولا يوافق المذهب وان ارادته لم يكن له ملك تام كونه
 عن اجواب المنظور فيه فلتسا **قوله** اذ اجب العبد فكانت مولا له ولم
 يعلم بحجته لم يحل محاراة اللقمة وكب عليه قمتة **اقول** اي اذا كان قيمة
 اقل من رطل من حبة والافاقوا اجب عليه الاقل من قيمة ومن
 الجارية ثم اعلم ان الفقيه في قوله عليه راجع الى المولى **قوله** وكذلك
 وكما مر من عود الحكم الاصل **قوله** والاولى ان يجعل الاشارة الى ما
 من المسئلة والشبهة في عود الحكم الاصل **قوله** وهو دفع الرقبة الى
اقول لا يخالف لما قال انما ان الموجب لاصلي احد الامرين كان
 دفع الرقبة وقد سئل من الى القمة ثم اعلم ان قوله الى العمة يتعلق بقوله قد سئل
كتاب المولات
قوله استدلالا بقوله عليه السلام **اقول** وبكى جواب استدلالهم بعد بطور
قوله فجعل العتق سببا الى العتق **قوله** الا صواب بتدليل الاول الى العتق
قوله بيان السبب لنوع **اقول** الى سببية سببها **قوله** وجه الاستدلال
 ان الحكم اذا ترتب على مشق **قوله** وانت خير بان المراد من قوله واذا
 اعنى ليس بيان علة المولا حتى يكون وجه الاستدلال ما ذكره
قوله فالحوا بان الاصل **اقول** في تأمل **قوله** واذا اعنى لانها هي
 حامل **اقول** اي طاهرة المحل كما يشير الى قوله فان كان المحل طاهرة وقت

الاعتاق **قوله** لانها لما ولدته لك لم يتقن بقيام المحل وقتها
قوله لا يخفى عليك ما في هذا القليل من عدم المطابقة للعقل والظاهر
 ان يقول فولاوه لمولى لانهم يتعاقبون حتى يحصل المطابقة **قوله** ونوقض
 قوله فاذا صار له مالا عاد والولاد **اقول** الظاهر ان القرض على
 قوله اذا لم يتقن بقيام المحل وقت الاعتاق يعنى المحل معا وبخلاف
 ولاده فانه اذا جازت به لاكثر من ستة اشهر لا يتقن به فاجاب
 عدم اليقين فاقبل **قوله** لانه ذى ارحام **اقول** الظاهر ان يقال
قوله لانه اثر الكفر **قوله** يعنى الرق **قوله** حتى اعتر الكفاة الى قوله
 والنسب ليس كذلك **اقول** فيه بحث **قوله** قال المص اختلف في مطلق
 العتق وانما قال ذلك **قوله** يعنى انما قال المص ذلك **قوله** ليعتق
 جعل الانسان عتقه ومنه قولهم الذكر يعصب لانشي **قوله** والظاهر
 ان المصدر هنا يعنى الفاعل **قوله** وكل من حب من حبه شئ من شئ
 لانه عتقه **قوله** المستتر في قوله منب راجع الى قوله شئ والضمير في قوله
 وفي قوله لانه راجعان الى قوله من والضمير في قوله عتقه راجع الى قوله
 شئ **قوله** وصورة امراة اعتقت عبدا **قوله** وكذا اجواب في رجل
 اعتق عبدا ثم مات **قوله** والابن هو العتقة دون الاب **اقول**
 فضلا ان يكون اقرب لعصبة **قوله** لانه يورث الاخوة والاحوات
قوله يعنى مع ابجد **قوله** ولو ان امراة اعتقت عبدا ثم مات **اقول** لا
 ان عقل حاته المقتضى على احبها لانه من قوم ابيها **قوله** ضمير لانه راجع الى المقتضى
 على صيغة المفعول **فصل في وآلات المولات** **قوله** وله ثلث شرط
 احدها ان يكون مجهول النسب بان لا يسل الى غيره **قوله** صرحوا بان
 للابن ان يعقد المولات او يتحول بمولاة الى غير مولى الاب والمقتضى
 المولى عن ابيه فلهذا الشرط لا يوافق **قوله** والثالثة ان لا يكون عتقا
اقول فيه بحث فان الشرط الاول يعنى عن هذا **قوله** فان قيل من شرط
 عقل الاعلى وحرته **قوله** فيه بحث فان العقل واجبة الصالحات اليها

في كل واحد من الصور واذن المولى والمولى **قوله** فان موالات بعض
والعبد باطله **اقول** اما الصبي فلانه ليس من اهل البض ولهذا لا يدر
في العاقلة واما فهو ايضا لا يملك الترام النمرة الا بالاذن مولاه **قوله**
احييت ان المذكورة انما هي الشروط العامة اه **اقول** فيه بحث **قال المصنف**
ولا بد من شرط الارث والعقل كما ذكر في الكتاب **اقول** اشار به
الى ما ذكره القدر في قبل هذا واذا سلم الرجل على يد رجل ووالاه
على ان رثه ويعقل عنه واعترض لا يفي على وجوب شرطها في صحة
ولا تخفى على المتأمل وقع اعتراضه لان الرواية متفق على ثبوتها شرعا اه
قوله بحث ترتيب عليها الاحكام كحرمة المصاهرة ووجوب النفقة
مثل القعة والحالة وغيرها **اقول** وعقد الولاء يختلف في ثبوت شرعا **قوله**
بحث يترتب عليه الاحكام **اقول** فانها خلافة في المال مقصود **قوله**
الظاهر ان يقال استخلاف بدل قوله خلافة **اقول** خلافة الالة
شترط في هذا **قوله** معطوف على قوله خلا في قوله وكلامه في الفصل واضح
لا يحتاج الى تفسير خلا قوله وان كان له وارث **قوله** خلا قوله لانه فسخ
حكاه اه **اقول** وهذا القول معطوف ايضا على قوله خلا فيما سبق وانتم
كتاب الاكراه
قوله وتفسيره ان يحمل المراد غيره على المباشرة اه **اقول** فيكون في قوله اتم
لفعل اه مجاز **قوله** وذلك مستلزم نفى عدم الرضا **اقول** فيه ما لا يخفى الا
ان يقال الاستلزام ملاحظة مقابلة قوله او يفيد لقوله معنى به رضاه
اذ لو لاه لم يصح المقابلة وفيه ما فيه **قوله** لكن لا بد من تقدير لا في او
به اختياره **اقول** لا تخفى عليك بعد ما ذكره وخفا القرية على تقدير لا في او
ان المراد من قوله معنى به رضاه انتقاء الرضا فقط بدون فساد
بعبارة المقابلة واما لم يقرر للقسم الثالث مثل الاكراه بضرب سوط
او حبس يوم على ما يحى لعدم ترتيب احكام الاكراه عليه **قال المصنف** فينبغي
به رضاه **اقول** فقط دون ان يفيد به اختياره فانه اذا قولنا انما

ما بعد ما عدنا ذلك انما هو **قال المصنف** **قوله** قال ابو حنيفة ان اكره
الا من السلطان **اقول** القوي في حق الاكراه من غير السلطان على
قولها **قوله** ومنهم من جعله بيعا باطلا اعتبارا بالهنازل اه **اقول** لا يخفى
على من يعرف معنى المنزل ان هذا القدر لا يكون للمكتمل بالذات
فكان لكل منهما ان يفتح بغير رضا صاحبه **اقول** اذا كان باطلا لا يفتق
والفسخ نوع لا يفتق **قوله** وتبقى المشتري مردا لم يبيع على ما يبيع من
امتناع ولا يكون ذلك الا اذا لم يخرج عن ملكه **اقول** الضمير ملكه را
الى المشتري **قال المصنف** بخلاف ما اذا اكرهه على الهبة **اقول** واذا اكره
على الهبة واستسلم فلهبة فاسدة وان اكرهه على الهبة لا يفسخ
المكره بعد ذلك ان سلم والمكره حاضر فالتحصيل ان كره الهبة
لكن الهبة طائع وفي الاستحسان لا كره ولو سلم والمكره غائب
لا يعود جازت الهبة قايما واحتجنا **قوله** به على اصلنا ان فساد
السبب يمنع وقوع الملك بالقبض **قوله** هذا على احد الروايتين وعلى
الرواية الاخرى لا ثبت الملك بالقبض في الهبة الفاسدة على ما ذكره
العلامة الاتفاقي باب احكام البسع الفاسد فجوهر ان يكون كلام المصنف
مبنيا على تلك الرواية وفي البرائة في كتاب الهبة ايضا تفصيل يتعلق
بالمقام فانه يقتضى ما ذكرنا اذ فيها ترجيح رواية عدم ثبوت الملك
قوله والقرى الى قوله وفي البسع بالعقد **اقول** فيه بحث لان يعلق الاصل
في البسع الفاسد ايضا بالقبض على ما مر في احكام البسع الفاسد والبسع
المكره عليه فاسد ما لم في جوابه لم يظفر لك فان المراد ما يتعلق به لا يخفى
في اصل الوضع قد صرح به في بعض الشروح وتنبه عليه المصنف بقوله على ما هو الا
ثم لا تخفى عليك ان الاكراه اذا كان على البسع الفاسد معنى ان يكون حكمه
حكم الهبة المكره عليها الا ان يقال البسع في الاصل الوضع يتعلق به
وعدم الاحتياط لعارض كناية الشرط والشرط الفاسد لا يفسد هذا هو
الصحيح **قال المصنف** لان الاستناد الى وقت قبضه **اقول** اني تساو ملك

المشترى قال صدر الشريعة في شرح الوفاية فيستند الى حين العقد
لا قبله انتهى وفيه ما لا يخفى **قوله** وقال الشارحون وان ضمن المشتري
يعني في صورة الغصب وما عرفت احوال لم على ذلك **قوله** لا يعل
احمال هو قول المعول لانه ملكه بالعمان فان المشتري في صورة الاكراه
يملكه بالقبض لان قوله ملكه محاذ عن نوتر ملكه بحيث يمتنع ان يملك
كل احد له منقح القرينة فلا يكون حاملا على العدم ول عن المنهج الواضح
ثم اعلم ان لفظ ما في قوله وما عرفت ما فيه **قوله** لا يعل
المحرم فيما ورا **قوله** الغير في ورا ما راجع الى الضرورة في قوله انما
بما عذ الضرورة **قوله** حتى لا خاف على ذلك **قوله** اي النقص العوض
لان ذلك يغيب المقدار بالراي **قوله** هذا ما ظر لقوله ولا معتبر من قد في
ذلك وفي اكداه **قوله** فصار الترك حراما **قوله** فكان الفعل واجبا
والمباح ما استواطرافه هف وان اراد انه قد يتقلب واجبا فلا يصح
فما نحن فيه الذي فرضناه سبب لا باجة هو سبب لوجب بجية
المنع فان الاباحة اصلية حيث لم يتشا ولا النقص المحرم قائل **قوله** فجازان
يكون المراد بها ههنا اطمئنان القلب **قوله** فيه مسامحة **قوله** وجازان يكون
اللاتيان ليقطحتل معنيين اه **قوله** قد يكون الاكراه على سجود الضم او
الصليب مثلا ولا يصح التورية بهذا المعنى في احكام القرآن قال محمد
بن الحسن اذا اكره الكفار ان يشتم محمد صلى الله عليه وسلم فخطبوا له
ان يشتم محمد آخر غيره فلم يفعل وقد شتم النبي صلى الله عليه وسلم كان كان
وكذلك لو قيل له لتسجدن لهذا الصليب فخطبوا له ان يجعل السجود لله
ففعل وسجد للصليب كان كافرا فان اعلموه على الروية ولم يحيطر بباله شي
ففعل ما اكره عليه وقال لم يكن كافرا اذا كان قلبه مطمئنا بالايان انتهى
قوله على المعنى الثاني **قوله** يعني هذا التوحيد والتسوية بين كونه موريا او
في التورية بالمعنى الثاني لا اذل فانه لا بد منه **قوله** لان ادني درجا الار
لا باجة فيكون اجراء كلمة الكفر سببا **قوله** في بحث فانه قد يكون الامر

قال العلامة النسفي في اول كتاب لطلاق من الكافي الامر بالشي لا ينبغي
فان المخطور قد يرخص بصفة الامر حتى لا يقع في مخطور فوجه كذا في بعض
وقطع الصلوة الى انما ذكره هناك فلم لا يجوز ان يكون هناك ذلك فليقل
فان الكلام محال **قوله** لان التكرار ليس بشرط **قوله** نعم الا ان عدم طري
ما فيه شرط وهذا قد طرأ واجبا بانه كلام الناس وجوده بمنزلة العدم **قوله**
واحسان في الالة تقدما وتأخرا وقد يره من كفر بالله من بعد ايمان
وشرح بالكفر صدرا الى قوله لا من اكره وقلبه مطمئن بالايان **قوله** يعني
لان ان الاستثناء لما ذكرتم لم لا يجوز من قوله تنكأ فعليه غضب من الله
ولهم عذاب عظيم لكنه فصل سندا لم يبع بعض التفصيل وانت خيرا
اعتبارا للتقدم والتأخير خلاف الظاهر لا يبيها رالية الا لدل **قوله**
كما في مشهود الشرفي حق المسافر والمرضي **قوله** الاطران يقول كما في
صورة العفو فان احكم فيما ذكره ليس معه وما بل تراخ نعم يعود
الآن **قوله** وفيه نظر لان المراد بالعلة ان كان هو المصطلح فذاك مستبعد
التخلف **قوله** ذلك في العلة اسما ومعنى وحكما دون العلة اسما ومعنى
كما فصل في الاصول **قوله** وعن هذا ذهب بوبكر الرازي الى ان الامر في قوله
صلى الله عليه وسلم فان عاد واقعد للاباحة **قوله** قال في احكام القرآن قول
النبي صلى الله عليه وسلم لعن رضى الله عنه ان عاد واقعدا فاما هو على وجه الاباحة
لا على وجه الاجابة ولا على المذهب روى القاضي في تفسيره بهذا اللفظ
فقد لهم بما قلت وكذا غيره من المفسرين فلما جال لما ذكره المصنف من
الاتكلف بعيد **قوله** ولكن الكلام في اجراء كلمة الكفر مكررا لان الكفر
قوله اجراء كلمة الكفر مكررا وان كان مكررا عاتية انه لا ترتب حكم الكفر عليه
ولذا قيل لا قرار كن زائد والتفصيل في الاصول **قوله** واجبا بان دليل
قوله في بحث **قوله** ونسبة شيخ شيعي علماء الدين عبد العزيز الى الشيو
ريد الامام العلامة قوام الدين ابى عبد الله محمد بن محمد احمد الكاكي مضاف
معراج الداية في شرح الهداية **قوله** ومنع صلاحته لذلك **قوله** اشارة

له لك الى قوله صلح الله من حيث الخلاف **قوله** والتلفظ قد يترك عنه
في الجملة كما في عناق الصبي والمجنون **اقول** فيه تأمل فان الذي يثبت
الاعتاق لا في ضمن التكلم كما اذا ورث القريب **قوله** فكيف يكون المكره
معوذا عن التلف بما لا يتعلق به اصلا **اقول** وكذا اطعام الغير وسائر المباحات
لها بالمكره فالسداغم ولعله لك بارادى التسليم **قوله** بخلافه اذا كان
العبد مرهونا فأكراهه الراس على اعتاقه فانه يجب على العبد السعاية **اقول**
ان ثبتت الرواية في من المستطاع فلا كلام ولا ينبغي ان لا يجب السعاية
العبد بل يكون ما ضمنه المكره للمكره رها بدل العبد فليأمل **قوله** ولا يتعلق
حق الغير **اقول** راو من الغر الوارثه والداين في المريض واراد المهر
في الرهن **قوله** تطير الحجاب فما اكراهه على عتق العبد في حق وقوع الطلاق
لا طهر ان يقول في حق وقوع المكره عليه ورجوع المكره على المكره **قوله** مفيد
بالاختيار **اقول** انت خير بان العاها لست في محلهما والاحسن تبدليها
قوله بيان لما يعل فيه الاكراه وما لا يعمل **اقول** بان في الاول التراخي وفي الثاني
صرحا **قوله** فان اتفق في موضع لا يمكن من ذلك فهو ادر لا حكم له **اقول** فان
الاتفاق في الاكراه من غير السلطان لو كان في غير المصراع اعتبر بالاجماع انتهى
فعول الشارح فان اتفق في موضع منفي ان يكون معناه حينئذ في موضع
المصراع **قال المصنف** واذا اكراهه على الردة لم تبين امراته منه **اقول** قال العلامة
العلامة رزقي هذا اذا لم يحيط بجالي شئ ونويت ما طلب مني وقلبي مطمئن بالايان فانه
حينئذ لا تبين امراته ودياته ولا قصا لانه لم يقرب على نفسه بوجوه والمخلص واجابة
ما طلب منه في حالة الاكراه من خصل دون غير ما من الاحوال حتى لو خطر بآل
انه لو اكراهه العبد على كلمة الكفر لا جرى على لسانه وقلبه مطمئن بالايان
كفر من ساقته لانه رضى باجراء كلمة الكفر على لسانه من اكراهه فصار نظيره
لوني ان يكفر في وقت في المستقبل انتهى وفيه بحث **قوله** ويجوز ان يجعل كلاما
وليس احدهما **اقول** لا فرق بين من يدين الدليلين في المصطلح في اللفظ
فقط كما لا يخفى **قوله** وكما في هذا الشارة الى ما قاله الامام ابو منصور المازني

اقول فيه بحث كفا، الاشارة لطو زان هذا الكلام مستقيم على تقدير ان يكون لا واردا كما فان الحكم به اذ هو الظاهر لنا وليس في كلامه ما يدل على شرطه للحكم بالكتاب

ابحرج قوله وهو حسن لكونه متفهم على خلق الله تعالى وحى احد قطبي امر الديات والاخر التعظيم لامر الله تعالى وهو في اللغة عبارة عن المنع **اقول** قوله هو في المنع راجع الى ابحرج وقوله هو راجع الى الشئ **قوله** وكذا ذكر شيخي في شرحه **اقول** اراد الكافي **قوله** يعني ما رتد منها من النفع والضرر **اقول** الاولى عندي هو نعمم الاقوال لما تحض غرزا وما رتد من النفع والضرر ونفاذ طلاق العبد لغيرنا لما سيخصه المص من هذا العموم **قوله** فانه لوجبه لا عدم من الاصل **اقول** فلا يفقد **قوله** في حق الصغير والمجنون دون العبد **اقول** في البعض كالطلاق في البعض كالعقاق **قوله** لان اعتبار ما حال كونها موجوده **اقول** لا يكفي عليك ان بوجوده مفعول مان للاقتبار اى اعتبار ما مفيدة للاحكام بالشرع ومعنى الوجود ما يرتب عليه الآثار والاحكام **قوله** فممكن ان يجعل القول الموجود تارة لعدم **اقول** لم يتبين مما ذكره سبب شرطية التقيد في هذا موجودة شرعا **قوله** فلا بد من العقد **اقول** السؤال انه لم يكن بد من **قوله** قال والصبي والمجنون لا يصح عقودهما اراو بعدم الصحة عدم النفاذ **اقول** واذا اريد بالصبي والمجنون الصبي الغير العاقل المغلوب لا يحتاج تأويل عدم الصحة لعدم النفاذ وكلص كلام المص عن وصية الكرار **قوله** باعتبار موافقة الاخلاق **اقول** اى وجودا وعدما **قوله** لكن لاوقوف له على عدم التوافق على اعتبار بلوغه حد الشهوة **اقول** معنى ان الطلاق ليس من تلك المصالح التي توقف عليها في اعمال **قوله** وقوله وان لم يتبين تفريع الافعال على الاصل المذكور **اقول** فيه بحث

باب ابحرج للفساد قوله واجيب بانه قال مخاطبا **قوله** نقل

الاولى ان يقال المراد مخاطب في حق تصرف يتصل بماله اذ الكلام فيه فخر العبد اذ لا مال له ولا خطاب فيه **قوله** لسقوط المحامات الماله اه

قول فبحث **قول** ومناه ان القاضى ان حجر على السفينة على رآه **قول**
الضيق رآه راجع القاضى **قول** فصار محلا **قول** معنى فضا رفق لبقضا
محلا **قول** وتسامح عبارة في الجمع من الابد وحتى طاهر **قول** راو
بالابد لان المديد بقوله حتى **قول** سلمنا لكم شكر رآه
او في ما نطلق عليه **قول** المطلق مفرق الى الكمال كما سلف من الشارح في
او اخر الحقيقة السابقة ذجابه طاهر فانه مذكور سجد المفع بها ويكنى
الاحتمال فيه **قول** او كان البيع حائرا **قول** فبحث **قول** واستدل على
الجواز والتوقف بقوله لان الزكن اه **قول** هذا فاعيدل على الجواز
فقط ثم المراد من قوله الجواز لا تعقار **قول** بل احرار عن قولها في سائر
البصر **قول** فنه ما فيه حيث لا يظهر وجه الاحتراز عن قولها في سائر
بل هو احتراز عن قول المثل فقي ليس لا كما يدل عليه بغيره بخلاف
قول الاول ان السفينة لو حثت في يمينه واعمق دقبه لم تنفذ البقاضى
قول اى لا يجعل اتفاقه عن كفارة يمينه لانه لا سفند اعماقه اصلا فانه
ما قد وكن عليه السعاه وعلى السفينة اكانت الصوم كالمسرة اذا حثت
في يمينه او طاهر عن امراته **قول** والبيع فيه ان يقال لقصد اللعب اه **قول**
فبحث اه هذا المعنى لا يوجد في السفينة ولا بد من الاشتراك **قول** والبيع
على ملك المولى لا يستوجب لمولى عليه **قول** ولا سقش بالمكاتب كقول
على خلاف القياس على ما تم تفصيله **قول** لانه جعل بينهما سببا فله حرفة
قول اى حرفة ان لا يقع السبب بعد زوال الاهلية فانها رذول بالموت
قول لانه من ضرورات النكاح **قول** والطاهر انه يشير الى انه لا يلزم
جواز النكاح ويحتمل مقدار مر المثل وبطلان الفضل **قول** وبطلان
اعتقدا بوجوه وآه **قول** قال لا لافا في كنهها بقولان السفينة ليس
بهذا الطريق لان السفينة المعاد ما يحصل له نوع عرض صحيح كان او قاعدا
وليس في الطلاق قبل الدخول على وجه لا يصل اليه لق او راحة عرض بعد
الدخول ان تحقق عرض لكنه محصور لا يقود فيه المحي وزه عرض والسفينة

تجاوزة عن النكاح في كل باب او يقال انه لا يمكن رذه بعد السفينة لان
طريق رذه ان يلحقه بالمازل والمازل واجبا وفي هذا موافق في
تأمل **قول** قال صلى الله عليه وسلم لعن الله كل ذواق مطلق **قول** لعنة
النساء **قول** فلما لم يرد رآه شيئا الا في الولد **قول** في غايه البيان ثم لا
يصدق السفينة في اقراره بالنسب اذا كان رجلا الا في اربعة اشياء
في الولد والوالد والروجة ومولى العتاقة وان كانت المقسقة امرأة
فانها يصدق في ثلثة اشياء بالوالد والزوج ومولى العتاقة انتهى فتنبه لما
سبها من المحالفة الا في اربعة مواضع **قول** يعنى مولى الوصية حيث علم لها
قول كذا الرشد وهو باطلاقة تنسب الى القليل والكثير **قول** وللخصم ان يسمع شهادته
بالبصر المطلق الى الكمال **قول** ومن اصرح في ماله اه **قول** وكذا من اصرح
دينه دون ماله كالمغفل فاذا ذكره منقضى به فاعمل **قول** وروبان ذلك
المنع الممال **قول** وكذا ان يقال يفهم منه انهما يطرق الدلالة والام
المنع كما سبق من دليلهما **فصل** في حد البلوغ قال المص ويبنى
الحكم للتيقن به **قول** فبحث **باب** **ب** سبب الدين **قول** فلما ذكر
الا على لادنى **قول** فبحث ولعل العبارة فلما تركب وقوله فلما تركب هو
من النسخ **قول** وانما يكون الاول اعلى ان لو كانا في شخص واحد **قول** في
بحث **قول** ولو لم يكن اعلى **قول** من ضرر الدين **قول** واسد ار لاهلته اعلى
من الجنس فيكون اعلى من ضرر الدين اه **قول** فبحث قال المص لانه
تجارة عن تراص اه **قول** قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا
ان يكون تجارة عن تراص **قول** المص ولكن نجسه ابدأ حتى يبيع **قول** فان
يجب ايضا عدم الرضا كما سبق في الاكراه فلما يبيع البيع فلا يجس لبقضا
الدين بما تخاره من الطريق فلا يكون اكراما على البيع فلما مل **قول** المص
وفعا لطلبه **قول** فان فقها الدين واجب عليه والمطلبة ظم **قول** المص
يجس لبقضا الدين بما تخاره من الطريق **قول** لكنه حالف لما سبق انفق
قوله ولكن نجسه حتى يبيع في دينه والامر بين **قول** المص فلا يكون مشروعا

قول لكنه مشروع بالاجماع فلا يصح البيع **قوله** لان الشبهة ترد على قوله
قول فيه بحث **قوله** يؤخذ بصحاحه قبل قضاء الدين **قول** فيه بحث **قوله**
في المعبر هو خطأ **قول** ويوجه هنا بما على سبيل الارواح كافي قوله
صلى الله عليه وسلم ارجع ما جارات غير ما زورات **قوله** والدان كل
المايزم المديونة لاستلزامها الحلو بالاجتهاد لكن سعت امينة لما رويها
قول معنى لاستلزامها الملازمة الحلو آه والضمير في ما رويها راجع الى المدة
قوله واجماع بينهما عقد معاوضة **قول** فيه بحث بل اللغة اجماعية
البحر عن التسليم وقوله وهذا لانه عقد معاوضة ايه لبيان صحة القياس فليقل
قوله ويوضح ذلك ان موجب لعقد ملك لثمن وهو ملك **قول** ان الضمير في
قوله برارجع الى العقد **كتاب الماذون**
قوله وفي الشرع فلك كجور اسقاط الحق عندنا **قول** لا يخفى عليك ان اذن
الضمي والمعتق ليس فيه اسقاط الحق وسجي تفصيله ثم اعلم ان قوله و
الحق عندنا كما نقدر لقوله فلك كجور **قوله** كما اشرنا اليه **قول** معنى بقوله وضح
اه **قوله** ولهذا لا يرجع بالحكمة من العتق على المولى **قول** قال صاحب
الهداية في اول الوكالة ان وكل صبيامجور عليه لعقل البيع والشراء
عبد المجور عليه جاز ولا تغلق بهما الحقوق وتعلق بملكهما **قوله** وهذا لان
اول تصرف يباشره العبد الشري **قول** بل اذل تصرف يباشره موافقة نفسه
واجوابه عند الحكم فان موافقة نفسه غير جارية عند في احد قوليه على ما
ثم اعلم ان قوله هذا اشارة الى قوله وضح كونه اه **قوله** الرضى بالضرر
ولا سفاوت اه **قول** فيه بحث **قوله** اذا التابس بما يلدون العبد حين عليه
سكوت المولى اه **قول** لهما ان يقولوا ذلك حقا في المعامل حيث اغتفر
السكوت ولم يسأل من المولى ولذلك نظائر **قوله** وليس للمولى ضمير
لان الدين قد لحقه وقد لا لحقه **قول** وان كان يحق الدين غير مستحق كان
الضرر في حق الناس ايضا متوهم فكيف يسقط به الحق الثابت للمولى على
لان من التامل **قوله** وقيل فيه نظر لانه لا كلام في ان كان له الحق اه **قول**

ان المظفر واراد ان كون الملكوت اذا كان لاجل دفع الضرر حيث
لا ضرر متق على التمس ولا يجعل اذا **قوله** اذ ذاك تصرف في ملك الغير
وهو لا يجوز **قوله** لا يقال فبقي ان لا يجوز الجور بعد الاذن لان التصرف
في ملك الغير انما يكون اذا كان ملك وفي الجور بعد الاذن ليس كذلك
ما بل **قوله** واحيى ان الاذن فيه تصرف اه **قول** معنى لانتم انتم فلك كجور
اسقاط الاذن بل هو توكل وانما به **قوله** فليس لسؤال واردا **قول**
سعارضة فالمراد بظهور قوة هذا الدليل لا يدفع السؤال **قوله** لعدم
عليه **قوله** فلما يكن حمله على الاستخدام اذ لا ملك له فيه **قوله** لانه لو كان
عليه دين قلنا كان او كثر اه **قول** قال العلامة الزيلعي وهذا مستل
فان الدين اذا لم يكن مستغفرا رتبة ولما في بيع لا يمنع الدخول
في ملك المولى بالاجماع اصحابا حتى جاز للمولى عتق ما في يده فكيف يتصور
من المسئلة على قول من سياتي هذا وانما الخلاف في المستغرق
فقد ابي حنيفة يمنع من دحوله في ملك المولى وعندنا لا يمنع انتهى **قوله**
قل الدين او كثر اه **قول** فيه بحث **قوله** خلاف بدل الكتابة فانه يؤدى اه
قول فيه نوع تامل فانه اذا كان مديونا لا يجوز الكتابة الا ان يكون
الكتاب لدين بعد الكتابة وقنه وجه اخر فقه بر **قوله** هذا اشارة
قول ولعل الادنى ان يكون اشارة الى تعلق الدين برقبته **قوله**
دفع الضرر اه **قول** يعني الضرر حاصل سقلى لدين برقبته **قوله** قيل ليس
بواضح لانه لا دليل اه **قول** وفيه بحث فان ندو الشري بعين صحة
قوله ومعنى هذا الكلام اه **قول** فيه تامل **قوله** واجواب لا قول على مد
اي جنسه وهو مخصوص بما ذكر المعترض واشكاه عام لكنه انما يسقط على
مد بها اه **قول** **قوله** الاول اراد به ما تقدم بتسعة اسطر تحسنا وهو
قوله واجيب بان المراد به بيع قبضه اه وقوله بما ذكر المعترض اراد
ما تقدم تسعة اسطر تحسنا وهو قوله على انه مخصوص بما اذا قبض مبيعا
اه وقوله واشكاه اراد به ما تقدم باسطر وهو قوله بل الواضح اه **قوله**

سبيل لهم **قول** باخذكم به **قوله** فلم يكن راضيا ببيع **قول** ^{في علم}
 ساع ثانيا يكون راضيا به **قوله** فكان ككسب غير مشروع **قول** طاهر المشية
 يدل على انقصا القليل بالهبة وفيه بحث فالحق نعمه المعلق بكسبه ايضا
قوله ومعه له ان ياخذ الفريضة التي ضربها عليه في كل شهر بعد ما نزل
 الدين **قول** **قول** **قول** بعد ما نظر الى قوله ان ياخذ **قال المص** وان
 الذي علم **قوله** لفظه ان للوصل **قوله** وصار كالغضب فان المولى
 لو اذن لعين المصعب **قول** الاول ان يقول لو غيب لعبد المادون
 سعي الاذن على ما كان او لا خلاف في صحة الاذن بعد الباقي حتى يخرج
 الى دليل **قال المص** وصار كما اذا اخذ المولى كسبه من ماله **قوله**
 مخالف لما سبق في المسألة **قوله** فان سلمنا لكن المانع متحقق **قول**
 يعني المانع عن ثبوت الملك **قوله** ليس بصحيح لانه معطوف بلا معطوف
 عليه **قوله** في بحث فانه معطوف على قوله كذا في ما اذا جازي **قوله**
 ان سلمنا فقد ورنى ملقبه بخلاف هذا باعتبار جزمها ثلثا ونجلا
 بيع المريض باعتبار جزمها الاول **قوله** ان كان البيع مثل القيمة **قول** يفهم
 بطريق الدلالة **قوله** قلت ذلك وجه من حيث اللفظ بالقرب من
 المعنى لان المفهوم **قوله** ويفهم منه جواز بيعه للاجنبي بمثل قيمته ولما
 كما لا يخفى **قوله** ولا يردع المريض من وارثه **قوله** بل يقال اذا جازع
 المادون من الاجنبي بالحجاية منفي ان يجوز بيع المريض من وارثه لها
 وبدونها ايضا فاجاب بقوله بخلاف ما اذا باع المريض من الوارث
 مثل قيمته حيث لا يجوز فكيف بالحجاية **قوله** والطاهر عدم الواو الي
 وفي كلامه تعقد **قول** في بحث **قوله** فافرقا اي المولى والمريض **قول**
 الطاهر ان يقال اي العبد والمريض **قوله** واما على رواية صاحب الكفا
قول يعني العبد وري **قوله** لانهم يستونه **قوله** وعلى هذا ففي الغليل
 الذي ذكره المص **قوله** فاذا حل ضمنه **قوله** **قوله** في تأمل **قوله**
 واجب عن ذلك بان حقه لم يخف **قوله** قد علم هذا الجواب

في اخر المعتمد اليه وتكراره لا فاق الفرق مع الموصي **قوله** ولعل
 الصواب ان يقال **قوله** ولا الحجاية في البيع **قوله** فان قيل كيف
 يرفع بهذا الذباب بفائدة قوله ولا الحجاية قلت لان الموصي
 لا يستلزم القبض فانه يكون باحضار الثمن والتخلية بينهم وبينه فليس
قوله دليل قوله والثاني **قوله** دلالة لا تخلو عن حفاء **فصل**
 واذا اذن ولي القبي **قوله** والقبي الذي يعقل العفن اليسير من الثمن
قول الطاهر ان يقول الذي يعقل ان البيع سالب للملك والشرابا
 له ويعرف العفن اليسير من الخشيش لانه اقصر على الثمن في ماله على انه
 سلمه الاول **قوله** وكذا الوصية على اصلي يعني قلت يعقها **قول** لا يغير
 في صحتها راجع الى الوصية **قوله** مع تفرقة بغيره **قوله** ان لم يكن مفرقة
 من كل وجه فلا يفتقر بالطلاق لا المعاق **قوله** وتقريره ان يبقا
 ولاية **قوله** وعندى انه جواب عن ثاني دليل الثاني فتنع المناقاة
 من كونه ولما هو موليا عليه مستند بان كون موليا عليه لا يستفاد
 من صحة بطريق **قوله** لا للخبر قلت بل **قوله** لا استقفا المصلحة بطريقين **قول**
 يعقل لقوله للنظر **قوله** ولا احتمال تبدل احتمال **قوله** معطوف للنظر
قوله الى آخره كذلك **قول** معنى تقدم ذكره **قوله** لكن يرد عليه ان التميم
 ليس مستقيم فان المولى يجوز عن المقر في مال العبد **قوله** هذا انما
 وقد مر من الشارح نقلنا من شروح الجاهل الصغير قبل الله اوراقا في
قوله ودين العبد معلق بكسبه **قوله** معنى معلق بكسبه ايضا اي كسبه
 برشته لان ذمته ضعيفة بخلاف العبيد حرثم **قوله** ولعل خلاصته انما
 الثاني منع دلالة الكلام على التميم لا فلا يظهر صلاحته للجواب
قوله والمولى اجنبي منه اذا كان الدين مستقرا **قوله** هذا مسلم اذا
 مستقرا لثبته ايضا اما اذا لم يكن كذلك ففقه كلام وفيه الكلام
كتاب الغصب
قوله اريا والغصب بعد الاذن في التجارة لو جين احدهما ان الغصب

قوله وان دين العبد معلق بكسبه اي كسبه
 قوله وان دين العبد معلق بكسبه اي كسبه

من انواع التجارة ما لا اه **اقول** ويجوز ان يقال نقاد مقرق الحبيب
 يكون بالاذن كما وتقرق لما دون الا ان في العصب لا ذن للما
 وفي المادون بالاذن السابق فيكون بينهما مناسبة او يقال
 ذكره بعين لما بينهما من المقابلة فان العبد المادون يتصرف في مال
 الغير باذنه والغاصب سقرق فيه لا باذنه **قوله** مكان ذكر النوع
اقول فنهكت **قوله** الا انه قدم الاذن في التجارة **اقول** هذا لا يحتاج
 اليه بعد ما بين وجه تافرا لما دون من حجر **قوله** وفي الشريعة اخذ مال
 سقرق مقرق اذن المالك وجوزيل يده الى قوله وثمره الاختلاف نظري
 روائد المعصوب **اقول** قال الامام الرضائي حتى لا يضمن الغاصب وانه
 المعصوب او اهلكته بغير نية لعدم ازالته المالك ولا ما صار مع المعصوب
 بغير ضمه كما اذا عصب واية فنه اخرى او ولد لا يضمن البائع لعدم
 الضم فيه وكذا لو حبس المالك عن مواشيه حتى خاعت لا يضمن لما ذكره
 ولعدم اليد البطله انتهى لكن ذكر في فتاوى قاضي خان مسئلة خالف
 الاصل فانه قال لو عصب عولا فاستهلك حتى يسلم له قال ابو بكر
 البجلي يضمن قتل العجل ونقصان الام ولم يفعل في الام شئ **قوله** ولو
 اما ان يكون له مثل اي يكون مما يضمن بمثل **اقول** فنهكت لا فضاء الى
 الله **قوله** لان الجوده ساقطا للبرية في الرويات **اقول** وفي المطالب
 الاشارات ضمن التجيد بمثل لا رد في رعاية للمماثلة **قال المعمر** قال ابو
 يوم العصب **قوله** وفي شرح الوفاء لعدم الشرع منه سب في يوسف
 عدل اذا لم يمت شئ من يوم الحفوة والعتة تعتبر بكرة الرغبات قبلها
 وفي المعلوم هذا تغدرا ومتغشرو يوم الانقطاع لا ضبط له وايضا
 لم يتقل وعندهم لا فنة لا انتى ولكن ان كساب عنه بما ذكر في النهاية
 قال وحده الانقطاع ما ذكره ابو بكر البجلي هو ان لا يوجد في السوق
 الذي يباع منه وان كان يوجد في السيوت وعلى هذا انقطاع الدائم
 انتهى **قال المعمر** لا مطالب بالعتة **اقول** فنهكت فانه مطالب بالعين

فمن ان كان له مال من غيره فانه لا يضمن له
 من غيره فانه لا يضمن له
 من غيره فانه لا يضمن له

فمن ان كان له مال من غيره فانه لا يضمن له
 من غيره فانه لا يضمن له
 من غيره فانه لا يضمن له

اذا كان قائم على العقل لا قوى لان الذي لا مثل له على الحققة هو
 الله **قوله** او الاجسام متماثلة لتجانس اجزائها الفردية والمجردات
 ثابتة **اقول** وذلك كالعديدات المتفاوتة **قوله** اشار بقوله ذلك الى
 في قوله ان معناه الشئ الذي اه **قوله** قيل وانا قصر على المكيل ولم يقل
 والموزون لان من الموزون ما ليس مثله وسواء في تنقيصه مركزا للميزان
 من القم والطمشت **قوله** اما ان بينهما فاقا فان البر والشعر مختلفان
 من الاصل بخلاف لقمه والطمشت المتولين من اصل واحد كالنحاس
 فان اخلافاهما ليس الا اخلافا لصنعه **قوله** ولعمري ان نقيص هذا
 القسم **قوله** وانا قدم المصنف قد استأما بكثرة اختلاف فيما يتعلق به و
 كون الكتاب من اختلافات فاق **قوله** كان انساب **قوله** لانه موجب **قال المعمر**
 ويظهر ذلك في بعض الاحكام **قوله** منها لو ابراه عن الضمان حال قيام
 العين يصح حتى لو سكت بعد لا يحب الضمان ولو لا ان الواجب لا يضمن
 العتة لما صح ذلك ومنها لو كفل بالمعصوب يصح ولو لم يكن الضمان
 واجبا لكان كفاؤه بالعين وذا لا يصح ومنها انه لا يحب زكوة على العتة
 في فضا ب في يد الغاصب كذا ذكره النهاية وواجب ان ما هو بغير ضمة
 ان يوجد فله شبهة الوجود في الحال والعتة كذا **قوله** ورد القم
 حلقا لانه قاصر **قوله** يعني لان رد العتة قاصر **قوله** لا يحس عليه الزكوة اذا
 اسعفت الصانع بانه فمه المعصوب **قوله** كما اذا اسعفت له دين **قوله** اصل
 والصحيح **قوله** القائل هو الا لقا في قوله لان المصير الى الخلف انما يكون
 عند عدم القدرة على الاصل وليس كذلك **قوله** رده العلامة الرغبي
 وقال كونه لا يصح رده مع القدرة على رد العين لا يدل على انه ليس
 باصل كالنظر مع الجمعة فان النظر سوال اصل واجبه خلف عنه ولا
 الا عند العجز عن اقامتها الى ما عذرته ولكن ان تقول شئ ذلك على خلاف
 الصواب بالنظر ففقر على مورد **قوله** وعن مسئلة الكفاية ان الكفاية
 بالاعيان المعفونة بنفسها صحيحة **قوله** وانت خير بانه يجوز ان كساب

اذا كان له مال من غيره فانه لا يضمن له
 من غيره فانه لا يضمن له
 من غيره فانه لا يضمن له

عن ابن المسنة بما اجيب به عن مسئلة الابار **قول** و قتل المذكور في الدرر
جوابا بجواب **قول** يعني لو قضي لما قوم كوز **قول** والمذكور في الكتاب جواب
الا فضل **قول** يعني لا فضل هو المقوم **قال المص** والغضب فيما نقل ويجوز
اقول والغضب مبتداء وقوله فيما نقل خبره **قول** لان الغضب حقيقة
اقول نقل لقوله الغضب كان فيما نقل وكحول لاني اعقار **قال المص**
واذا غضب عفا را **قول** اطلاق لفظ الغضب هنا مجاز على ^{المشاكل}
قال المص لتحقيق اثبات اليد ومن ضرورة ذوات المالك **قول** هو تعطيل
قول محرم لا تعطيل قول الشافعي فان عنده يحقق الغضب باثبات
اليدين دون ازالة المالك كذا في شرح الكاكي وقال الاكل وكان الكف
باثبات ازالة اليد من جانب الشافعي لا لزوم فانه يكتفي في الغضب
اليدين بالطله كما تقدم **قال المص** ولما ان الغضب ثبات اليد بالزالة
المالك مفعلة العين **قول** وليس شري باي ولس ثبت كون ازالة
المالك بفعل في العين ومتى ثبت بل مفهوم ازالة اليد حقيقة في اخرج
المالك اظهر ويجوز ان يقال لو انبى صمان المحل فاذا لم يكن له فعل
في المحل من في ملكه لا يحب صمان المحل **قال المص** وهذا لا يتصور في التعا
اقول للضم ان يقول انما لم يضمن فيه لاسماء اثبات اليد فاعلم **قول** لاي
سبب ذلك **قول** فيه فاعلم فان السببية في طهارة بل الظاهر ان المالك
او للمصاحبة **قول** فاذا لم يكن للمالك بنية تحقيق الغضب **قول** في محبة
لواقام البنية **اقول** يعني المالك **قول** على الملك لنفسه **اقول** يعني بعد اثباته
والعقضاء **قول** لان النقصان حصل من قبل الغضب سبقة الى هذا الملك
فكان له ان يلزم الضرر ويطلبه بالقيمة **اقول** الضمير يرجع الى الغاصب
والضرر في راجع الى المالك المقدم ذكره والضمير في طلبه راجع الى
الغاصب **قال المص** قال رضى الله عنه وهذا عند ما ايضا **اقول** الظاهر
لقد تم الصانع على قوله عند ما **قول** لكنه بسبب حيث **اقول** اي لكنه حصل
اول لكن الحصول **قول** واصله حديث الشاة المصلحة **اقول** سجي احدث

سفسله في الدرر لاني **قال المص** والمالك ما قضي **قول** حيث لم يملك
العبد كونه بل ما نقضته العلة اذا لم يضمن غيره نعم لا عموم لهذا الوجه على هذا
المعنى لما اذا ضمن قيمه العبد كونه وفي اكثر النسخ والمالك المستند ما قضي فلما
للحمل على هذا الاحتمال لا يجعل اللام عهدية **قول** اجاب بقوله والمالك المستند
ما قضي يعني لكونه ثابتا فيه من وجه دون هذا يظهر في حق القايم دون
الفاث **اقول** المضمون هو ما نقضته العلة وهو فانت غير قايم فاعلم فانه
اذا غضب جارية ووطئها ثم ضمن قيمتها لم يغير الملك في حق حل الوطئ الذي
فانت **قال المص** فقول الحق بالادارية **اقول** رال الحق بلهسته الى
المالك لتناوله مال نفسه لا لوجب جواز الاستبجاة للغاصب في اداها
عليه تلك العلة كمن ادى دين زيد بماله الا غفلنا ان فان جوابه غير حق
المص لا اطلاق الجواب في الجاهلين والمضاربة **اقول** هذا نقل لعدم
قبل الضمان ويعود لا نقوله بكل حال ولا للمجموع كما لا يخفى **مض**
ما يتغير على الغاصب **قول** والظاهر انه ما كذا لان قوله زال اسما يتناول
اقول فيه ان الشاة اذا اربت بعد زيجها وسلمها رويل عنها اسم الشاة
لان المنافع كما سجي من الشارح قال اولي ان يقال قوله وعظم منافعها
اختر ازا عما اذا غضب شاة فذبحها واربعها فاعلم **قال المص** وقال الشاة
لا تنقطع حتى الملك **قول** الاظهر لا زول الملك للمالك لتطهر كونه مقابلا لما
عن ابي يوسف ثانيا فانه لا تنقطع حتى المالك ايضا نعم ينبغي ان يكون المراد
حتى الملك ملكه **قال المص** غير ان اذا اخذ له قتي لا يضمنه النقصان
عن **اقول** الظاهر ان المراد نقصان القيمة **قول** لكنه ساع في دية **اقول** في
لكنه ليس في محله والظاهر ان يقول فباع في دية **قول** ولست فعي
عطف على قوله لانه يؤدي الى الربوا **قول** ملزم ان يكون بغيره
جواز النقصان عند ابي حنيفة ومف لم يستلوا وفي نسخا موجودة
وهو الا جود **قول** وحقه في الصنعة قائم من كل وجه **قول** قال الكل لدين
اي حق الكفا انتهي لكن الظاهر ان يقال والصنعة قائمة من كل وجه فاعلم ما جود

العدول **قول** كان الرجاء في الذات احدى منه في احوال **قول** قوله في الوجود
اي في الوجود وقوله في احوال اي البقاء والصير في قوله منه راجع الى احوال
قال المصنف ولا يجعله سببا للملك **قول** اي لا يجعل الصفة سببا في الفعل
اعتبارا للمفعول **ثالثا قوله** وقرره ان لهذا الفعل جتين جهة تقويتا
عن محل **قول** الا ظن ان يقال جهة كونه تصرفا في ملك غيره على سبيل المعجزة وان
والا فمقتضى هذا الملك جعل بالنقل فيكون تحصيله للحاصل لان تاركه في ملك
المقتوت وكان على شرف السقوط **قوله** باق كما تقدم **قول** في قول المصنف
ارادوا ايضا **قوله** بل يقال نعم ما روي **قول** انما هو روي وروى **قول** انما هو روي
وعضبه **قول** او اسئلة خالف فيما الشافعي صاحبها ربه لا كذا في يوافي
العلوم للامام الرازي **قوله** في قوله وجه آخر لنا فيه **قول** يعني في الجواب
ذكر فيه عن السؤال **قوله** قلت في كل واحد منهما حق المالك وغيره **قول**
من العلقين احدى التلقف وملك العصب **قوله** وجعل حق غيره سببا **قول** كيف
يعاين ذلك ولو كان السبب والساجدة كلاهما الشخص واحد صاحبه فبما كان
الساجدة من تحت ملكات اللوح والسفينة والحنفا والجارية فانها لو كانت
للمالك واحد لا يباح له نزع الحنيفة واللوح فلتا **قوله** وقال المصنف والجواب
الكتاب في قوله قيل لانه تصرفه **قول** قل يريد عليه ان من التصرفات باقية
في الساجدة كما لها عاينة ان السبب عليه مانع عن ذلك كالسبب على الساجدة
يصلح للزراعة كما لها والسبب مانع كما نص عليه فلتا **قوله** وانما خصه برفع
ان يتوهم ان غاصبه **قول** لا مجال لهذا التوهم اصلا لان فعله لو لم يكن غاصبا
فموترج لا يستحق به الاجرة فالاولى على قضية اسحقاق المثل من البين
ونقول به له ذاك بحسب ان لا يكون غاصبا **قوله** قل ليس لتفديده بغير ما كوله
الحكم فائدة **قول** القائل هو صاحب لهاته **قوله** ومن الشافعيين من قال
هذا **قول** ان كان المراد ببعض الشارحين للعلاية الا ان في كلامه
ما ذكره من وجهي نظر ان شئت فراجع **قوله** فيومر صاحبه برفع قيمة الاخر
الى صاحبه **قول** اي في يومر صاحب لما كثر قيمة ما يحكيه والصنف في قوله الى

راجع الى اخر **قول** قوله على السلام ليس لوق ظالم حق حقه في المغرب الى قوله
بل يومر بقطعة **قول** ولا مجال لكونه نقلا لذي لانه معرفة **قوله** قال ابو عبيدة
قول هو سعد بن معاذ المروزي لم يذرا ابراهيم بن يوسف لم يذرا بن يوسف
روى **فصل** **قوله** لما فرغ من كيفية **قول** الظاهر به بل كيفية البيان
قوله ما يوجب للملك **قول** اي يعمل الغاصب **قوله** فانه لا ملكه بالالتحاق **قول**
لكن العقيل مختلف فله الشافعي لان الغصب لا يصلح ان يكون سبب
للملك وعندنا لان المدبر لا يقبل النقل كما يحكي **قال المصنف** والمبدل قابل للنقل
قول قوله والمبدل حال او اعطف **قوله** واللام يمكن بتقيل الشافعي مناسبا
قول فنه بحث فان عدم مناسبة لا يمتنع فانه يمكن ان يكون وجها آخر لنا
في الجواب **قوله** وقيل فنه نظر **قول** القائل هو التلقا **قوله** بل بطريق الاستسار
والثابت به ثابت من وجه دون وجه فلا يظفر اثره في ثبوت الزيادة
المستقلة **قول** وكذلك في السح الموقف يمكنه مستندا كما ترى في السمع
عليك الزيادة والمنفصلة **قوله** فلا يكون في معنى المودع **قول** سطر فان الغاصب
يدع صورة ومن سطر اجمعه قلت بنية المودع ومنه تدعى الثمن اليها
واذا اختلفا في ثمن السعة كما ترى **قوله** حيث لم يذكره وهو كذا
قول فنه تأمل **قوله** دون الالتحاق بالغصب **قول** قال السيوطي صلى الله عليه
لا عني فيما لا يملك ان آدم **قوله** سلمنا ذلك لانه لا رتبة له ظاهر **قول**
فه بحث فان لا رتبة عن الكل ازالة عن الجوز **قوله** فان نفوت يرب
حاصل **قول** فان قيل ما كانت يرب ثابته حتى نفوت قلنا فوق من
النفوت والارالة فالاول لا يعنى النفوت **قوله** واحسب ان الفاعل
لصنف فائدة في الام بل هو لوقم حق اه **قول** في تأمل **قوله** والمعز
ادامع لولا لمضن به الولد **قول** فان ولد المعزور عر بالقيمة **قوله** الجواب
ان يكون الضمان حكما نوعيا **قوله** فنه تأمل ادخله لاستدل بانفا
الغصب على سائر الضمان كان سلتنا مع ان المسلمين لا وليين
ولنا على ان حر داثات اليد كاف في الضمان **قوله** فيضن لذلك محروقا

قول الاول ان يقول كبر الضمان بدلالة ما قبله وما بعده **قول** معناه
سكر وجوب الارسال **قول** وعلى هذا المزمع فكيف لقوله فعليه رد الجاه
وردا لولاوة الذي ثبت فيها بسبب الولاوة **قول** قوله الذي صفة
الضمان وصير فيها راجع الى الجارية وقوله بسبب لولاوة متعلق بقوله
ثبت **قول** بما زاد من القيمة فيه **قول** قوله بما زاد متعلق بقوله لا يخرج قال
المصنف وسقطت شيئا ثم ثبت **قول** قال الرافعي او قلعه العاصي فثبت
مكانها اخرى فزاد ما سقط منها من حيث انتهى وفيه ان السبب ليس
والفرق ان القيمة لا تملك لها بخلاف القوائم والصوف **قول** اجيب
المصنف اني جوابه بقوله لا بعد نقصانها **قول** ويجوز ان كانا بمنع فانه
يجوز مع المادون من مولاة وكنه كما سبق ومع المضارب من رب
المال مع انه شري ماله ماله وقد ترقت في باب المراجعة والتولية فراجع
قول لما بقي ملكا للمول عند ارتفاعه **قول** فبحث **قول** بضمان العاصي
قول اي على مذهب روافي **قول** بل هو بدل من حيث الذات **قول**
وبحث **قال المصنف** وردت وفيها ذلك **قول** لا يعني عليك فمما لهذا
الكلام لما سبق انفا من وجه الرواية الظاهرة من الامام ان الولاوة
ليست بسبب موت الام فاقبل في دفعها **قال المصنف** وفي فصل الشرع
اه **قول** قال الرافعي وفي فصل الميراث يحصل برؤاى القوي واه
برؤاى الالام فلم يكن الموت حاصلا بسبب وجع في يد العاصي
عليه ضمان قد رما كان عنده ومن الزيادة انتهى وفيه تأمل **قول** اي
البيع على الوجه الذي وقع عليه العقد **اه** **قول** شرط فيه ايضا تسليم
السلطة **قول** اذ لا وصف لا تدخل في الشرع **قول** فبحث فانه يرجع عليه
نقصان العيب **قول** من الحي والضعف **قول** اي ضعف لطبيعة عن دفع
ثاراكي المتوالة **قول** ويحتمل ان يكون سببا **اه** **قول** فبحث **قول** لانها
اعراض لا تبقى **قول** وان نصت لا تضمن ايضا لانها تروى مع اصلها **قول**
وما حدث في المكان الرجل فهو ملكه **اه** **قول** الكبري محجة الى البيان

قول وهذا راجع الى انها تنقسم من جوهين لا من جوه واحد **قول**
ويعني ان الاجسام تتماثل لتركيبها من الجواهر المتجانسة وكذلك الجواهر
والعرض **قول** الا يرى ان بيع الثابت لدرهم جائزة **قول** فبحث فانه
يجوز بيع المنافع بالدرهم ايضا فلا يصح ما ذكره للتويز **قول** وما لا يه
غيبا في التفرقة **قول** ولا يعنى التماثل بخلاف ضمان العدو وان فانه يمتنع
على التماثل بالنفس **قول** او ما ذكره او لا يقول لانها حصلت **اه** **قول** فبحث
فصل في عصب لا يتقوم **قال المصنف** قال واذا ائلف المسلم غيره
او خيره ضمن **قول** في شرح الكافي لصدر الاسلام لو ائلف مسلم غيره
خيره ائلفه **قول** ابن حنبل لا يضمن شيئا وعلى قول ابن رفيف ومحمد بن قيس
قال لا يئلفني وهذا خلاف ما ذكره القهستاني في حقه وفي شرحه
الكرخي ولكنه قاييس **قول** ابن حنبل الذي مرقبيل باب كاخ الحقيق
فراجع **قال المصنف** على هذا الخلاف اذا ائلفه ائلفني **قول** ولقد
بحث في في المسلم باللام وفي الذي بعلى **قول** دل على ذلك قول عمر
الى قوله لا تفعلوا **اه** **قول** قوله لا تفعلوا مقول قول **قول** لا تجادلهم على
اه **قول** اي ترك ما يدعون **قول** واحب بان لا نتم انهم يعقدون التويز
الى آخره **قول** فانه مرادنا قضانا اذا حكمنا بينهم على شرع الاسلام
بطلبهم ذلك لانهم قالوا **قول** وهذا خلاف الرأى متعلق بقوله لان
الذي غير ممنوع من ملكك كغيرك اقل والاولى سئل بقوله نحن **اه** **قول**
بل الاول ان سئل بقوله فضمنه والاشارة الى ما ذكر من انهم وانهم
قول ولعل ان يقول لائم ان ولاية الحاجة ثابتة **اه** **قول** الاول ان خلا
مروك التسمية فائلف لنفس الكتاب وانضم من به فثبت ولاية الحاجة
قول والحوادث الى قوله وهو منتف في حق المجتهد **قول** فبحث فان
القاضي ينفذ ما حكم به قاض اخر على خلاف مذهبه **قال المصنف** وعند سماع
الملك **قول** قال التيسيل سئل هذا بما مر من اهلهم واهلهم
بفعله حتى زال اسمه ومعه من فعه ملكه فمتن الضمان واكمل كذا لروا

اسم الحكر ومعظم ما يقصد به من الاعراض بفعله وهو القاء الملح ونحوه فمن
ان لا يخن ويكن ان يقال كانه تكل بنفسه لان طبيعته ان تكل بنفسه
انما لا يستتبع خلاف التكل انتهى ويكن يعلني بقاء صورته وعدم
منافعه فان منافعتها الغير المشروعة كلاما فاع **قال المص** لان السلم يمنع
عن ملك غيره **اقول** لعل المراد بالمنع سوا الكراهية **كتاب الشفعة**
قوله لكن توفرا حاجة الى معرفة للاختراعه مع كثرة آه **اقول** لكن يباين
في بيان وجه تسمية العصب عن الماذون يعني عن بيان سبب تقدم
على الشفعة ثم يكن ان يقال في وجه التقدم ان العصب يتم العقار
والمنقول بخلاف الشفعة والاعم سبب التقدم **قوله** من الاستحقاق
في البيعة والاشربة **اقول** فمحت الا ان يقال كلمة من المنقول
او حب بقية **اقول** الظاهر بقية **قال المص** الشفعة مشتقة من البيع
اقول يقال شفعت كذا بكذا اذا جعلته شفعاً **قوله** وفي الشفعة عبارة
ملك لمرء **اقول** قال لا تقي الشفعة عبارة عن حق الملك في العقار
خزرجوا رانتي ولعله اولى بما ذكره غيره من انها ملك عقار **قوله** على
بشره او جوار **اقول** لعله لم يذكر قد جبر اكفاء عنه بكلمة على فانها تدل على
الاستقلال المبني عن الجبر **قال المص** الشفعة واجبة **اقول** اي ثابتة وفي
قوله المص فاد هذا اللفظ ثبوت حق الشفعة اشارة الىه واصانة
حق الشفعة بآية **قال المص** فاد هذا اللفظ **اقول** اللفظ مصدر في الال
تيا ول اكثر ايضا **قال المص** فلقوله عليه السلام الشفعة لشرك لم يقيم
قوله قوله لم يقيم له فاحتمال المجاز اذا لا شركة بعد القسمة **قوله** للشرك
اقول اللام للاستحقاق كما في امثاله **قوله** ثبت الشفعة للشرك لاخر
اقول تكرير للتذكير **قوله** اما اذا باع بعد فلم يبق للشرك لاخر حتى لا يخل
ولا في نفس الدار **اقول** هذا قول بمفهوم الصفة ونحن لا نقول به الا ان
التخصص بدلالة اللام لا اختصاصية **قوله** في لا شفعة **قوله** فمحت الا ان
يقال لمراد لا شفعة للخط **قوله** لا يري انه فمحت الا ان لا يظن **قوله** لا يري

الى ان قوله ينتظر له جملة تفسيرية **قوله** اذا كان غائباً **اقول** مقتضى كلامه
الوصلية اذا لم يكن غائباً ينتظر له بالطريق الاول ففي كلامه بحث تام
قال المص وروي الجارح بشفعة **اقول** ينبغي ان يكون احق صفة
لا اسم التفصيل اذ لا حق في الشفعة لما دون الجارح **قوله** وانه قال فاذا
وقعت الحكة وداه **اقول** معطوف على قوله ان اللام للجنس **قوله**
الشريك في حق البيع والجارح في كل منهما مقسوم **اقول** فان قيل كيف
حق الشريك في حق البيع مقسوماً قلنا مراده حق كل منهما من الملك **قوله**
وهذا اي الجارح يعني شفعة الجارح **اقول** الاولى ان يقال اي محل النزاع
قوله وقوله تايد اخراجه عن المنقول والسكنى بعبارة **اقول** ليس للسكنى
ملك حتى يحترز عنه ثم قوله السكنى اراد به المسكونة بهما **قوله** وهو اخراجه
عن الاجارة **اقول** فيه انه ليس بالسكنى والمرتين ملك في رتبة المستاجر
والمرهون فلا معنى للاختراعه عنهما ثم ليس فيها انقال تايد الا ان يقال
المراد الدار المجولة اجرة ثم **اقول** واخره بهذا القيد ايضا عن المورد
والمرهونة والموصى بها **قال المص** لان الضرر في حقه بازعاجه عن خطه با
اقوى **اقول** الدليل اخف من المدعي فان الشفعة لا يبرهن ان يكون في حقه
البانة بل قد يكون مالكا بالشرى والبيعة **قوله** وحاصله ان الاصل دافع
والدخيل رافع **اقول** فيه ان الاصل رافع لملك المشتري وهو دافع **قال**
وضر القسمة مشروع **اقول** داخل كلام المص على المنع والسند لا يرد
علمه شي مما يتوهم ورويه **قوله** لتحقيق ضرر غيره وهو التملك **قوله** هو
الى الضرر **قوله** لانه عليه السلام علق عدم الشفعة بالامر **اقول** الاصل
اللام اذا لم يكن ثم معهود ان يحل على الاستعراق كما بين في الاصول وقد
سبق ان استدلاله على طلبه بهذا الطريق **قوله** وذلك يقتضي انه اذا
وقعت الحكة وداه لم يبرهن الطريق بان كان الطريق واحداً تحت الشفعة
اقول لا اعتبار بمفهوم الشرط عندنا وعند الشافعية لا عبارة شرطاً ولا
منوعة بها فلعن ذكر صرف لطرق لكونه موجوداً دائماً باعند القسمة فخرج

مخرج العادة فليس **قوله** وانما في الشفعة في هذه الصورة **اقول** في قوله
 القصة **قال المصنف** وجه الظاهر ان السبب تقرر في حق الكل اه **اقول** وانما
 من الميراث وما نحن فيه حيث لا يرث المالك لاب مثلاً اذا سقط المالك
 وام حقه مع تقرر السبب في حق الكل وهو الاخوة ان الميراث ملك
 اضطراري لا يسقط باسقاط العبد بخلاف حال الشفعة وباجل هذا لا يلزم
 انهم مجزون بل له حق التقدم فقط **قوله** وفي بيت منها شركة
اقول فرق من البيت والمنزل على امر في باب حقوق من كان بالبيع
 مجوز ان يقال المراد البيت مع توابعه **قوله** اراد الموضع الذي هو شركة
 بين البائع والشفيع **قوله** الاولى ان يقول الموضع الذي بعضه مشترك
 بينهما والا فافتركا به كخلاف ظاهر **قوله** فاذا صار حق بالبيع
 احق بالبيع **قوله** هذا مثل الشركة في حقوق الدار كالطريق مثلاً كان كان
 في بيت من الدار شركة لرجل وباب هذا البيت الى الطريق العام وفي حاشية
 اخر من الدار طريق خاص فيها شركة لرجل آخر فاذا بيعت الذي فالد
 له شركة في البيت مقدم على من له شركة في الطريق مع ان هذا الدليل
 يتطرحه والامر فيه سهل كالاحتج اذا المقصود بها الفرق من الشركة
 وهو حاصل بهذا الدليل **قوله** وعرض بان الرتبة الاجتماعية قد تسلم
 بالاستلزام لا فراه **قوله** وهما ايضا كذلك فانه عند الاجتماع لا يحتج
 بجميع **قوله** يعني ان الممكن من التملك لا يجعل الشفعة من ثمرات ملكه كالأب
 اه **اقول** فبحث **قوله** لانها انما يجب له فرع من الميراث الى قوله والفرع
 تحقيق اه **اقول** فيه تأمل **قوله** ولا كلام فيه وانما هو في شرط الجوار **قوله**
 قوله هو راجع الى كلام **قوله** لان عرض الواهب لكافة **اقول** فيه شيء فانه
 لا يمتشي ذلك في الرتبة للعرب لم يحرم وفي اخذ الواهب عوض **باب طلب**
الشفعة **قال المصنف** لانه ثابت خيار التملك لا بد من زمان التأمل كما في الحرة
قوله تحقده ان الشراء واجب له حق التملك ببدل ولو وجب للبائع له ذلك
 بالجواب لبيع كان له خيار القبول ما دام في مجلسه فهذا مثله كذا في شرح الكفاية

والافارق ظاهر فان الشفعة لا تملكه بطلب لمواثبه فقط بل بالاختيار
 او بقضاء القاضي فله بعد طلب لمواثبه زمان التأمل بخلاف المشتري عند
 البائع والخبرة **قال المصنف** لان الاعتبار للمعنى **قوله** والمعنى المراد من التأمل
 التأمل في الطلب لا الخبرة منه ليكون كذبا كذا الثاني وليس بعد على
قال المصنف ويشهد على البائع اه **قوله** قال الاتفاق ومعنى ان يذهب الى
 اقربهم وذهب الى الابد واستثنى على الطلب سطل حقه قالوا هذا اذا كان
 على طريق واحد فاما اذا كانت الطرق مختلفة في الدنا بالبيع لا سطل حقه
 بالذات بل لا يبعد لانه ربما يكون به عذر في طريق لا يكون ذلك في طريق
 اخر كذا في شرح الكافي انتهى ثم نقل عن الفتاوى مصرى ان الشفعة اذا
 ترك لا قرب وطلب عند الابد فان كان الشفعة والا بعد خارج المصنف
 سطل الشفعة وان كان كلاهما في المصنف سطل استثنى **قوله** عليه
 الفتوى **اقول** الفتوى على قول محمد في انه اذا طالت المدة لا تفتت القصة
 الى دعواه **قوله** وهذا لا يلزم المصنف اه **قوله** اشار الى قوله ثم يقول له متى اخرجت
 بالشري **قوله** لانه ذكر ان الفتوى على قوله ان حقه رده في عدم البطلان
قوله لا على قولهما حتى يلزم السؤال عن زمان الاخبار **قوله** سأل عن طلب
 الاشياء **اقول** الظاهر ان يقال عن طلب لمواثبه **قوله** لم يكن للشفعة خيار
قوله كما لو كل اذا تملك المشتري من الوكيل بقول الصفقة فانه لا ثبت له
 خيار الرتبة اذا لم تثبت بوكيله **قوله** فحوت الصفقة الى الشفعة **قوله**
 واما مسئلة الوكيل فان الموكل اقام الوكيل مقام نفسه ورضى بما فعل
 سقط الخيار من الموكل ضرراً مريضاً بوكيله فلم يكن له الرد بخلاف الشفعة
قوله اذا كانت الورثة كبارا لا يجوز بيعه **قوله** اذا لم يكن على الميت دين
فصل في الاختلاف **قال المصنف** ولا نص في هذا فان **قوله**
 او انفق في البائع والمشتري مع وجود معنى الاختلاف في الطرفين هناك
 الاختلاف ذلك ولم يوجد الاختلاف ههنا في طرف الشفعة لان المشتري لا
 عليه شيئاً **قوله** كما ان تحقيق البعير مرة بالف واخرى بلقين **قوله** ثبت

بجدة الشفع البيع باللف و ثبتت كحة المشتري البيع باللفين فكان الشفع
مخير ان شاء اخذ باثبت بنية الشفع وان شاء اخذ باثبت بنية المشتري
قال المصنف وفيها موعنة فلا يرد ذلك علينا وكيف يرد وانما موعنة
فصل فيما يوزن به المشفوع **قوله** قبل القبض سقط ذلك **قوله** اي
قبل قبض المشتري الثمن من الشفع **قوله** والتمن ما بقي واذا احتج بعين حج
اه **قوله** لفظ ما في قوله ما بقي موصوله والضمير في قوله بعين راجع الى المشتري
في قوله اذا احتج عن المشتري بعين الثمن قبل القبض **قوله** ليلا يخرج العقد
موضوعه **قوله** لانه يصير مية لانه بقي تملك ما عوض ولا شفعة في المية
قوله الا يرى ان الشفع لو سلم الشفعة الداراه **قوله** فيه يامل فان
المذكور لا يطابق لما ادعاه بظاهره يامل **قوله** على ان ياتخذ منها بيتا
بعينه **قوله** اي بالشفعة **قوله** وجهه ان مراعاة ذلك غير ممكن **قوله** في
بحث **قوله** وقوله وسيسر الرضى دليل آخر **قوله** الاظهره جواب على
الشرط وان لم ثبت مرجح فقد ثبت دلالة لان الرضى باجل المشتري رضا
باجل الشفع **قوله** لتفاوت الناس في الملااة **قوله** اي في المعنى **قال المصنف**
وليس لاجل وصف الثمن اه **قوله** سبق ما سئل بعد موصية الاجل
باب التحالف **قوله** لان الطلب غايه لاخذ **قوله** وهو المقصود من الطلب
قال المصنف هو ممكن من الاخذ في الحال **قوله** وهذا دليل على ثبوت حق
الشفعة له في الحال **قوله** وتقرره لان المقصود به الاخذ **قوله** في بحث
لان المراد الاخذ في الحال **قوله** واجيب ان مراعاة حق الشفع واجبة بعد
الامكان ومن ضرورة ذلك دفع قوله **قوله** وتقرر الجواب في شرح الحكم
هكذا فتمت المحرر كغيره ولكن في كونها بمنزلة المحرر شبهة فلما كان
اطاله حق العبد لم يعمل لغيره الشبهة بل يعمل بالشبهة فيما اذا لم يكن متصفا بال
حق الغير وفي مستلزمات حق الغير فلم يعمل بها بخلاف ما اذا تقرر على الجاهل
انتهى وفي شرح المحرر للزيتي انما يحرم عليه تملكها اذا كان العبد بدلا عن غيره
واما اذا كانت بدلا عن غيره فلا يحرم ومنها بدل عن الدار لاعتبار المحرر وانما

المحرر بقدر بقية بدل الدار فلا يحرم عليه تملكها **فصل** **قوله** في
المشتري **قوله** فانه ليس له ان تكلف قلع الزرع **قوله** يعني ليس للشفع ان
اه **قوله** قبل فيه نظر **قوله** العاقل هو الاتقان **قوله** تعسفا لعله التامل **قوله**
قوله تعسفا اسم ان في قوله وبالتامل فيه يرشدك الى ان في قول من قال
باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب **قوله** واجبة وهي انما تكون
كان العوض بالاقول **قوله** واجبة جزان في قوله لان مراعاة شرط الشرع
قوله كافا **قوله** جز كان في قوله وكان تفرع من المسائل اه **قوله** وفيه
الدار والعبد **قوله** كان الكلام في منه الاعراض لاني قيمة الدار والعبد
قوله وانما افرد بها لان تقديرها العبد **قوله** فيه شيء لا يخفى جوابه **قال المصنف**
الشفعة شرعت في المبادلة المقصودة **قوله** تامل في التباير من الدليلين
قوله طويح الى ان عدم الشفعة اه **قوله** حيث اتى بالجملة الفعيلة الدالة على
المحذ ولا الاستمرار **قوله** او قبض الدار ولم يقبض المحرر اه **قوله** فاسن اول
احدهما **قوله** يعني الاخذ بالشفعة **قوله** الاظهره ان ثبات حق الشفعة **قوله**
فلو اسقطنا العوض لفساد فيه اه **قوله** في بحث اه لا حاجة الى اسقاط العوض
بل يكفي اسقاط الشرط كما في شرط الخيار واعتبار قيمته مثل المحرر **قوله** وما
قوله وهو الفساد بها **قوله** ومن وضع عدمه وجوده **قوله** في بحث **قوله**
اعتراض بابا لا نسلم انه ممنوع عن المرفق **قوله** لفظ الاخفى يكفل مدفع
الاعراض فانه لا يبقى لغيره للبيع فيما اذا كان الخيار للمشتري كخلافه في
البيع الفاسد فليتأمل فان قوله وفي الفاسد ممنوع عنه لا توقف عليه
الاستدلال **قوله** واجيب ان لا نتم ان ذلك **قوله** ظاهر مقابلة المنع بالبيع
فلا بد ان يحل السؤال على المعارضة وقوله لانتم تسامح **قوله** ولكنه اتى باللفظ
والجواب بانه **قوله** واستظهرنا ان هذا وقد سبق مثله في هذا
الباب ثم قوله اتى بالسؤال يعني منها **قوله** وفيه نظر سيعلم **قوله** بعد
باب ما يبطل الشفعة **قال المصنف** واذا ترك الشفع الاشتداد
حين علم بالبيع اه **قوله** قوله حين علم شارة الى ما عليه عامة المشتري

من ان طلب الشفعة على الفور خلاف ما اشار اليه في باب الشفعة فذكر قوله
يعني طلب الموابنة **اقول** يعني ترك نفس طلب الموابنة مطلقا استهزاء ولا **اقول**
حق الشفعة ليس حتى متقرا **اقول** على هذا التقدير لا يوجد شرط انتاج الشكل
الا **اقول** الا ان يجعل الصخرى موجهة سارية الجول والاحسن ان يقرر
هكذا حق الشفعة ليس حتى متقرا وكل حق يصح الصلح عنه حتى متقرا حتى يكون
من الشكل الثاني **قوله** واما رد العوض فلان حق الشفعة اسقاطه لا يتعلق
اقول وانما عني ان قوله لان حق الشفعة اه دليل على رد العوض وقوله
لا يتعلق وقوله لا يتعلق اسقاطه اه على بطلان الشفعة على مفسر ما قرره
الشراح وعليك بالتأني ولكن كما حكم الفصل ثم قوله اسقاطه منه ابو قحافة
لا يتعلق اه جزه **قوله** وهو ان يتعلق اسقاطه بشرط ليس فيه اه **اقول** لا يتعلق
عليك ان الشرط المذكور في قول الشفع اسقطت شفعتي فيما اشتريته على
ان سقط شفعتك فما اشتريت طائما على ما ذكره من التفسير وغيره طائما على
ما ذكره في بيان الفاصل فليتل **قال المصنف** فاما سدا ولي **اقول** وهو شرط
الاعتناء عن حق ليس بالان فان قلت متى ثبت فساد قلت في رد
الاول فليتل **قوله** ويكونا فوطايم **اقول** كما لم اذكره والمعاملة **قوله** لا
لم تمت فساد هذا الشرط اه **اقول** اذا كان المراد بالاعتناء عدم الملاءمة
لا توجه السؤال **قوله** لا نقول ثبت بالدليل الاول **اقول** دلالة الدليل
الاول على فساد كلا الشرطين لا الثاني فقط فاما **قوله** اذا كان على حق
الدارج **اقول** لان بعض الشيء لا يكون عوضا عنه **قال المصنف** وكذا الوبايع
باللأبينا **اقول** يعني انما وانت تعلم ان ما بينه وبين تمام المدعي اذ لا استعانة
في البيع فلا بد من ملاحظة مقدة اخرى **قوله** فكان حقا متقرا **اقول** يعني
العقاص حقا متقرا **قوله** واما في الشفعة فان المشتري يملك لدار قبل الصلح
اقول وبجث اذ حق الشفعة انما ثبت للشفيع لا للمشتري وذلك بخلاف
حاش سقط ولم ينق له قدرة الملك جبرائيل منه وبعبارة اخرى ان الذي
كانت بماله الملك جبرائيل منه وبالصلح خرجت عن كونها كذا فقام

فيه فوابه عريخي **قوله** ووجهه ان حق الكفيل في الطلب اه **اقول** ولعل لا ياتي
لا في ملازمة والمعنى حق الطالب على الكفيل **قوله** ولهذا لا تسقط بالسكو
اقول اي بسكوت الطالب **قال المصنف** ولانه بالموت يزول ملكه **اقول** اعطى
على المعنى كانه قال لما مر في البيوع ولانه **قوله** لان العلم بالمسقط ليس شرط
لصحة الاسقاط **اقول** لعل المراد بالمسقط موصف كونه مسقطا **قوله** وان
كان الثاني لم يبطل شفعة **اقول** معطوف الى ما تقدم ثمانية اسطر تخميسا وهو
قوله فان كان الاول بطل شفعة لزوال السبب **قوله** لو ضمن المشتري الدرر
رجلا عن البايع وهو الشفع **اقول** قوله هو راجع الى قوله رجلا **قال المصنف** وي
المشتري اذا باع فله الشفعة والاصل ان من باع الوبيع له لا شفعة له **اقول** قال
في غاية الوقاية من باع عقارا وهو شفيع كما لو كيل بالبيع او بيع له كرت المال اذا
باع المضارب واما من المضاربة ورتب له مال شفيعا فلا شفعة ومن شري
كوكيل المشتري واشترى كالموكل بالشر اه فله الشفعة اه انتهى كلامه معناه
الموكل بالشر اه اذا كان شفيعا وللدار المشفوعة شفيع آخر فله موكل الشفعة
فان كان الافراد في منه سقط به وان ما داه ما صفا **قوله** وتكلف لذلك
كثير اه **اقول** هذا لا يدفع كلام جبا النهاية فانه لا كلام في ايهام هذا الحق
من اول الوهلة ما ذكره والاولي هو الاطلاق **قوله** وكما يرى ما قص قول
المصنف فيما تقدم اه **اقول** وانت خيرة فرق ما بين شرط وشرطا في سبب كان
من الشروط التي تدل على الاعراض عن الاعراض عن الشفعة والرضا يجوز
مطلقا بخلاف ما ذكرنا فانه اذا لم يتيسر الشفع او اذا اشترى به الدار لم
يدل تسليمه على الاعراض اذ لا تدرك له لا خلع وكذا تسليمه لزيد لا يدل
على الرضا بخلافه فليتل **مفسر** قال لو اذ باع **قوله** لا يتعلق
ان يكون الجار فاسقا ما دعى به **اقول** في استعفاء الشن ويجوز ان
ذلك فيما اذا كان للبايع دار اخرى ودار المبيعة فذكر **قوله** واستحقاق
الشفيع الجار الاول لا يبطل شفعة المشتري في الجار الثاني قبل الحفوة
لكونه في ملكه **اقول** قوله قيل متعلق لقوله شفعة والغرض لكونه راجع

الاول والغير فيكون مرجع الى المشتري **قوله** تقرره اذا اراد ان سح الدار
او **اقول** انت خير بان ما ذكر ليس تقرره لما في الكتاب بل ذلك لتقر حجة
اخرى نعم الجار والشرك على ما ذكره الامام الرضائي وتقرره في الكتاب بان
اليه يدل الدارهم البش الذي يقره رعية العقار تبين ان لا دين على
منطل الصف للافراق قتل القبض محب رد الدار لا غير فليكن **مسائل**
متفرقة **قوله** يتقرر به الدخيل ضرر اذا **اقول** يعني على الاخذ **قوله** فيتفرق
عليه الصفة **اقول** وجوابه ان له ان يحبس الجميع الى ان يستوفي حصة
فلا يؤدي الى تفرق المدعي **قوله** فانه لم يجز من المتعاقدين **اقول** الى المتعاقدين
قوله قد ذكرنا ان الحكم **اقول** لم يذكر فيما تقدم معنى في باب يجب فيه الشفعة
وقال محمد وزفر **اقول** خالف الشارح ما رتب لمشروع **قوله** فاقم مقام الموكل
في الحفوة وحملها مجلس **اقول** يعني ومحل الحفوة اه **كتاب القسمة**
قوله وقدم الشفعة اه **اقول** او يقال قدم الشفعة لعمومها الشفعة ويجوز
خلاف القسمة **قوله** لان بقاها كان اصل **اقول** يعني الشفعة وانت جبران
في القسمة ايها بقاء الملك **قال** **المص** لانه ارفق بالناس وابعدهم عنهم
اقول لعل المراد منه الاخذ على ما هو من حبس الفقهاء اه **قوله** لا يمس
اليه اجره على كل حال اه **اقول** فبحث **قوله** لا يمس باخذ الرشوة **اقول** الى اليل
لفقره **قال** **المص** والكيل والوزن ان كان للقسمة فهو على خلاف **اقول**
وهذا هو المناسب لعلق الحكم باصل التمييز **قال** **المص** وهو العذر لو اطلق لا
اقول والاطلاق غير مناسب للعلق المذكور الا ان يقال الحكم لا يراعي
في كل فرد لكن تراعي في الانواع المضبوطة والوزن والكيل كذلك
ولا يمكن جعل التمييز حكمه كما لا يخفى **قوله** وعن هذا قولنا اذا وصي بجارية
لنسان فولدت قبل القسمة اه **اقول** سجي السئلة في كتاب الوصية **قوله**
كانت القسمة فقفا على الميت فلما بدله من حجة **اقول** يعني لا بد للفقهاء من حجة
قال **المص** لا اقر الحيس حجة عليه فلما بد من البنية **اقول** لا يزم من هذا الد
وجوب قاة البينة على عدد الورثة فتأمل **قال** **المص** وهو مفيد لانه يعق

بان يكون مدعيه ولما فر بكونه مدعي عليه فكلاهما قبول بكلاهما في المص عليه
للقين مدعي والمدعي عليه هناك وجوابه ان القاضي اذا قال لا اقسام
حتى يقتصوا البينة على الموت وعدد الورثة ثم يجعلون احدهم مدعيه يحصل
مقصودهم **قوله** فانها لما لم يذكر السبب احتمل ان يكون ميراثا
اسل آخيه **اقول** فبحث بل المحتمل هناك ان لا يكون ملكا لهما لارثا ولا
حيث ولو كان ملكا لهما لعرضا له وبه يظهر وجه التفرق بين الروايتين فان
في الاولى ادعاء الملك **قوله** فيكون ملكا للغير **اقول** يعني للميت **قوله** ولا يملك
البينة فامتنع الجواز **اقول** مما يقولان لان اليد دليل الملك فلا شبهة في الملك
كما تقدم وجوابه ان اليد لا يصلح حجة للاسحقاق بل للدفوع تأمل **قوله** لا يمس
قوله لكان الورثة قبله **قوله** يعني فيما اذا كان معهما **اقول** تفسر لقولنا ايضا
قال **المص** فلا يصلح كما فرض خصما عن الغائب فوضح الفرق وفي صورة الارث
يقوم لافرق مقام الميت وثبت حق الغائب على طريق البيع **فصل فيما**
المقسم وما لا يقسم **قوله** وذكر الجناح على قلبه هذا هو ان يطلب صاحب
اللعيل القسمة اه **اقول** في عبارة مساحته والافراد ان يقول وهو ان يقسم
بطلب صاحب اللعيل وابا صاحب اكثر ولا يقسم بطلب صاحب اكثر وابا
صاحب اللعيل **قوله** لم يقسمها الا بتراضيهما **اقول** مخالف لما في شرح اكثر
الرضائي **قوله** ولقسم العوض اذا كانت من صنف واحد كالشباب مثلا
بجبر على ذلك لان في حق الراضي اه تعيل لقوله ويقسم العوض اه **قوله** او
ما حدما **اقول** لا مناسب لمشروع مع انه قد سبق انه اذا انتفع احدهما
دون الآخر يقسم بطلب صاحب اكثر فلما مل **قوله** لا يباشر اشارة الى ما
في اول هذا الفصل بقوله وان كان كل واحد يستقر لصفه لم يقسمها الا
بتراضيهما **اقول** بل اشارة الى دليل تلك المسئلة اولي قوله لان الحق لهما
فتأمل **قوله** واستشكل كلامه **اقول** هذا في الكافي **قوله** ويمكن ان يقال **اقول**
يعني في جواب الاستشكل **قوله** لان المراد بشبهة المجاشة البينة الثانية

اقول يعني انما متحد الجملتين نظر الى اصل السكينة فبني حوته الربوا عليه
نظر الى اختلاف المقاصد فاعتبر ذلك في القسمة فلتا مل **فصل**
كيفية القسمة قوله اي يكتب على كاعده اه **اقول** هذا ليس بصح تفسير القصور
ما يقسم كما لا يخفى **قوله** صورة ارض من جماعة اه **قوله** في نقص **قوله** وليس
التقار لان اصل الاستحقاق فيه **اقول** الضمير في قوله فيه راجع الى التقار
قوله لا يرى ان ذكرنا عليه سلام **اقول** الظاهر ان يقال لا يرى اه **قوله**
لقله لم يدخل الدراهم في القسمة **قوله** كذا في بعض الشروح **اقول** يعني فاليه
قوله سواء كان ذلك مستوطا **اقول** بذكر الحق **قوله** لا يمكن تحقيق بعض القسمة
الى قوله بان لا يبقى لكل واحد منهما ثقل نصيب لا يرى في الطرق اه **قوله**
قوله بان ثقل بقوله تحقيق وقوله يعرف الطريق متعلق بقوله لا يبقى **قوله**
فلا دخل الا بالشرط **اقول** في التفرع نوع تامل **قوله** وهو معنى فقي **قوله** على
على قوله اختلاف عادة اهل العمر **قال المصنف** وكذا السفلى في سقوط البناء السكنى
قوله مخالف لقوله والمراعى لتسوية في السكنى لان في المرافقة لان يعرف
من ما ذكره محمد وما ذكر ابو حنيفة وهو غير ظاهر **قوله** في السفلى الجرد **اقول**
الظاهر ان يقال من السفلى **قال المصنف** والسفلى الجرد ستة وستون اه
اقول قوله والسفلى الجرد اه مستدرك لا حاجة اليه كما لا يخفى **قوله**
دعوى الغلط في القسمة والاستحقاق **قوله** فان كان الاول مخالفا **قوله**
فيه بحث فانهم اذا اختلفوا في القسمة والقسمة بالراضى او بعطاء القاصم
الغنى يغير لا مخالف فيه ولا شبه ولا من كما يجي **قوله** وان عجز عنها اختلف
الشركاء لانهم لو اقر والزمهم اه **اقول** لو صح لدل على وجوب كلف المقر
او ادعى المقر انه كذب في اقراره مع انه لا كلف عليه عند ابي حنيفة ومحمد
قال المصنف معنى لا يقل دعواه **اقول** قال صدر السرقة في شرح الوقاية وفي
المبسوط وفي فتاوى قاضي خان ما يؤيد هذا وجه رواية المتن انه اعتمد على
فعل القاسم في اقراره بسقياء حقه ثم لما تامل حتى التامل ظهر الغلط في
فلا يؤخذ بذلك لا اقرارا عند ظهور الحق انتهى وفيه بحث فان شئت لادرا

قوله لا يرى ان

ان كان ما نفا عن صحة الدعوى لا تتبع البينة لا تبناه على صحة الدعوى وان كان
ما نفا عن ان يخالف **قوله** ووجه الاشارة ان هذا المعنى اه **اقول** بل وجه
انه فهم من تقيد المسئلة بقوله ولم يشهد على نفسه بالاسساعا انه ان شهد
لا تخالفان على ما هو المقرر في الروايات لان دعواه لم تقع للقسمة فاذ
منع السا قضا الخالف يمنع قبول الدعوى ايضا تامل **قوله** لانه يدعي فسخ القسمة
بعد وقوعها **اقول** فسخ القسمة ليس بطاهر فان المدعى شئ معين وهو ان
فاذا نورد دعواه بالبينة حكم بالبيت للمدعى **فصل** **واذا استحق بعض**
نصيب **قوله** في الاول الى قوله وفي الثالث **اقول** اراد بالاول
قوله استحقاق بعض معين واراد بالثاني في قوله واستحقاق بعض شايع
في النصيبين واراد بالثالث قوله واستحقاق بعض شايع في احد النصيبين
قوله في الاول لا يفتح القسمة بالابقا **اقول** في شرح الوقاية بعد الشبهة
بإرفاقه وبغير عبارة وان استحق البعض من نصيب كل واحد فان كان
شايعا فسخت القسمة وان كان معينا لم يذكر من المسئلة فاقول لا يفتح
القسمة بل يجعل هذا المستحق كان لم يكن فان كان الباقي في يد كل واحد
نصيبه فلا رجوع لاحد مما على صاحبه وان نقص من نصيبه ما يرجع
بالحكمة كما اذا كانت الدار نصفين واستحق عشرة اذرع خست من نصيب
مدا وحسنه من ذلك فلا رجوع وان كانت اربعة من هذا وستة من ذلك
رجع الثاني على الاول بذراع وفي غاية البيان والحاصل ان المسئلة
على الله اوجه ففي استحقاق بعض معين في احد النصيبين او فيهما جميعا
لا تنقض القسمة بالاتفاق انتهى **قوله** ليس ينقض ذلك **قوله** لكنه ظاهر فيه
ويكنى ذلك للمصنف **قوله** بل اذ ان يكون قوله بعينه متعلقا بنصيبه اه **قوله**
الاصل في اشارة تعلقه بالمضاف على ما بين ثم اكمل على التاميس خير من التاكيد
فامل **قوله** لان موضوع المسئلة فيما اذا تراضيا على القسمة **اقول** لا حاجة الى
القول بوضع المسئلة في صورة الرضا فانها اذا كانت بعطاء الرضا
تقبل ايضا اذا لم يرض الغائب على ما يجي في شرح قوله ولو ابراء الوفاء **قوله**

لانه اعتبر القيمة فيها فلا بد من الرضا **قول** فذكرت فان القيمة معتبرة فيما
 كانت القيمة نقضا القاضى ايضا بل اعتبار ما فيها كذا ولذا لو كان باع
 الخش في احد الطرفين بفتح على اثر في الدرس السابق **قول** فاقسم
 الاثنان **قول** الطاهر ان يقال فاقسم الاثنان **قال** المص لان القيمة تقبل
 فاسد عن **قول** يعني في حق المقاسم لاني حتى استحق فلا يخالف لما مر من
 ان القيمة بدون رضا باطله **قول** واخرى بان اذا ثبت الدين بالثمن لم
 القيمة تامة فلا يبرم ذلك **قول** انت خير بان استماع البيعة بعد تبين صحة الدعوى
 لا على العكس ومن الدعوى غير صحيحة لاستلزامها السقي في نقض ما من
 ثم فكيف تنفع البيعة طاروا في ان يجب منع استلزامها ذلك بخلاف
 ان يظهر له مال آخر او يذيه سايرا لورثته من مالهم فليست **فصل**
في المحاباة **قول** لانها مبادلة المنفعة بحسبها **قول** يعني نسبه **قول** يجوز ان يكون
 نوعها لكونه اقرازا الى قوله ومن حديث المصنف على ملكه جاز ان يتخلل
 لم بشرط في العقد ذلك **قول** منقوض بالاعانة **قول** ولم يذكر الى قوله فكان
 معلوما **قول** فذكرت **قول** فان كانت المحاباة **قول** من حيث الزمان **قول** فاما
 هو مبادلة على الاعيان من كل وجه **قول** **قول** من معلق بالمبادلة لا بالاعان
قول فلا يتعدى الى غيره **قول** قيل اجابة السكى بالسكى ليست مبادلة الاثبات
 فنفي ان يجوز **قول** وان كانت في الجنس المختلف كالدور والعبيد يتعين مبادلة
 من كل وجه **قول** **قول** معنى ان لا يجوز كاجارة السكى بالسكى ثم هو مخالف لقول
 المصنف باسطر وبغير اقرازا وجوابه ظاهر فان ذلك ليس من حيث الزمان
 بل في المكان **قول** بان يطلب حدهما ان يمكن في مقدمتهما **قول** **الاول**
 ان لا يتعين المقدم والمؤخر **قول** **قول** في الاصول **قول** اي قول ابي حنيفة
 لا يقسم له ور **قول** **قول** طاروا بل **قول** على ما ذكرنا كترخي **قول** وذلك توارد
 علقين سقطين على حكم واحد بالتحقق وهو باطل **قول** فيما بل **قال** المص
 اذ قد من المشاع جاز **قول** نعم لكن تبديل القرض ليس بجاز
 الا ان يقال ليس قرضا من كل وجه **كتاب** **المرارعة**

المبادلة مفاعلة من الحيثية وهي
 المبادلة للمنفعة في الشيء وقدره
 تبدل المحنة الفاعلة

قال المص ولان الاجر مجهول او معدوم وكل ذلك مفسد **قول** فان قيل منقوض
 بالمحصار بة فاجاب **قال** المص ومعامله البني اهل خيرة كان خارج بمقتضى
 بطريق المن والصلح وهو جاز **قول** فاما سلفه في باب العشرة واخر
 ان ارض العرب كلها رضى عشر فان خير من ارض العرب فاشمل **قول** لان معنى
 الاجارة فيها اغلب **قول** ليس فيها ذكره ما يدل على الاغلبية بل على وجود منقضى
قول منقوض من غضب بذرا فرفعه الى امر قوله بجعل العمل مصفا الى الامر **قول** وكذا
 ان يجب منع كون الارزغ فاد ملك صاحب لبذر فان الغاصب ملكه بالزرع كما سبق
 في الغضب **قال** المص والعكس يترك بالتقابل **قول** لكن الغض لا يترك به الا يرضى الى
 سبق في باب الربوا ان الغض قوى من العرف وهكذا قوى لا يترك بالادنى
 وسجي ايضا في فصل في الوطى والنظر من كتاب لكوته لانه لا معتبر بالعادة مع
 الغض **قال** المص لانه عقد على منافع الارض **قول** ذكر الضمير الراجح الى المراد
 باعتبار الاجرة او لكونها في معنى ان مع الفعل **قال** المص هي عند ما على اربعة اوجه
الاول اي المرارعة استقله من الناس اربعة فلا يرد شي على احص **قول** لان
 المرارعة شركة آه **قول** ولا يمكن ان يتخذ اجارة ايضا كما لا يخفى **قول** وهي جارة
 الا الرابع **قول** اي الوجه المذكور جارة الا الرابع **قول** والمذكور من
 الرابع **قول** لفظ من بيانه **قول** لانه استجار بعض الكارج والعكس يتحقق
 ان لا يجوز **قول** معنى ان لا يجوز الاستجارة ببعض الكارج **قال** المص لانه يتم
 شركة من البذر والعمل **قول** لم يقل تتم شركة من البذر من جانب والعمل من
 والارض من جانب ما البذر من جانب والعمل من جانب وزرع في ارض ساجدة
 فهو معودة لاجل هذا فخص البذر من جانب والعمل من جانب ومع كونه معهودا
 لا يجوز له مودود الشرح بهذا ولعل الاولى ان يقال انما لم يقل كذلك لان المرارعة
 عقد شركة بين المال والعمل عند ما كالمصارفة فليست بل **قول** ولكن المنطوق اليه
 ذلك **قول** كما يتضح وبقوله ذلك اشار الى استجارة الاخرى **قول** والمنطوق
 اليه الاستجارة بجعل كان العامل استجار الارض **قول** في بحث اما اولها فلان
 مخالف للمعروف وامانها فلان مخالف لما صرح به نفسه مرارا ان المستاجر

صاحب البذر **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان النص في المزارعة لما ورد على خلاف
على ما ضعف عن العمل به مع وجود العارض **اقول** وفيه بحث فان امور المسلمين
يجل على الصلاح ما يمكن **قوله** وتيق عليه شكال **اقول** يعني على الرواية الاولى
قوله وهو ان صاحب الارض لم يستلم الارض الى حب البذر واستوجب عليه
اجرا **قوله** لا بد من التأمل انه لم لا يكمل بالمرشلة العاطل مع انه قال يتم شركة
من البذر والعمل **قوله** وجعل لصاحب البذر اجرا **اقول** البذر ان البذر الذي
يحرث به على وزن الفعل بالتحديد **قال المصنف** وكذا لو شرط للاحد مما استثنى
قوله ان كان المراد من احدهما الاحد المعين وهو غير صاحب البذر فليس
يمكن ظاهرا التفرير بانه وان كان ما يقيم له ولصاحب البذر ففساده ممنوع
فان التبين فاما البذر فالشرط حينئذ حكم العقد على سببي فلا يدل التعليل
ذكره على فساد وان كان المقصد قطع الشركة فبما هو المقصود فلا خلاف
العدم انعقاد العقد اذا لم يفقد تقسدا ايضا كما لا يخفى **قوله** واجيب ان الاجر
هو **اقول** وهذا الجواب لا يتشبه اذا اورد الاشكال لصاحب الارض والبذر
والعمل والبقر من المزارع فاعلم **قوله** والاجر العيني اذا هلك بعد تسليم
هو **اقول** وفي قول المصنف ان الاجر يستلزم في الذمة اه اشارة الى ان الا
الصورة المتقدمة ليس في الذمة وذلك بالتسليم كما لا يخفى **قوله** ثم قال
لا يجاوز بالاجر فقيه اه **اقول** فيه شي وجوابه ان معقول ذكر محمد في القيد
ذكره **قوله** فمخرج هذا الذي ذكره في الاجابة يعلم ان عند محمد لا يبلغ اجر
بالعاما بلغ ثم ذكر في الاجابات الفاسق **اقول** فيه شي والظاهر ان قوله
ثم ذكر سهو من قلم النسخ **قوله** لان الاجر غير معلوم قبل خروج الخارج اه
اقول لا يلزم التعليل المذكور من قبله **قوله** وان امتنع غيره اجيره كما حكم على
العمل **قوله** الظاهر لا يطلق عن هذا القيد فقد يكون العمل على صاحب البذر
ايضا ويكون من الجاني لا فارقا لارض فقط **قوله** ضرر سوى التزمه بالعقد
اقول فيه بحث **قوله** لعلوا الزرع وتقرر به المزارع **اقول** القلع مخصوص
بما اذا كان البذر من قبل العامل اما اذا كان من جهة رب الارض فالقلع

اطراف لاهم ولا يركبة عاقل فوجهه ضئيل لو فتح العقد بذهب عليه عمل
بعد ما ظهر حقه **قوله** اعتمادا على دخوله في الطلاق اول المسئلة **اقول** فيه ثلث
فان التعليل بمراجعة الحقين يشتمل ايضا فكيف يدل في الطلاق اول المسئلة
وسببي في هذا المدعى من الشارح في مسئلة الضمغ بعد رآه ما يؤيد
ما قلنا **قوله** لا يحتاج فيه الى ذلك اه **اقول** كما في الاجابة **قوله** وحكمه ان لا يقع
اقول اذا لم يتبع لم يفسخ العقد **قوله** وان بقيه بلا اجر تقرر به لارض **اقول**
حيث يكون ارضه مشغولا بملك الغير جازا **قال المصنف** لان البقاء العقد بعد
المنقضاء **اقول** فيه نتائج فان العقد قد انتهى **قال المصنف** لان بكل ذلك يستتبع
الفرق **قوله** فيه شي فان قولنا لصاحبها اقلع ارضه الضرر وجوابه ان المراد
بكل ذلك على وجه التحيز **قوله** وقال ثلث لانه هذا هو الاصح في ذمارة
اقول وفيه بحث لان كونها صحيحا ان يكون رواية او رواية ولا يصح
شي منها لان الرواية والدلائل لا يخلق بديار دون اخرى ويمكن ان
دليل من المسئلة العرف وهو يختلف باختلاف الارب **باركنا**
المسابقة **قوله** يعني شرائطها هي شرائط التي ذكرت للمزارعة **اقول** فيه
قوله ولم يذكر دليل التخليل والرطوبة **اقول** فيه بحث **قوله** وشرط قيم البذر
اه **اقول** زائد على شرط قيام الدلالة التمييز بين وصف ووصف على ان
هذا الوصف هو مناط الحكم **قوله** خوف دين فادخ **اقول** بالقاء **قوله** وقوله
ولم يرد به الشرع لانها اه **اقول** فيه بحث **قال المصنف** ويرجع ذلك في حصة
العامل **اقول** قال العلامة الربيعي في رجوعهم في حصة فقط اشكال وكان
منعني ان يرجعوا عليه بكمية لان العامل انما يستحق بالعمل وكان العمل كله
عليه ولهذا اذا خاف المصنف ولم يمت صاحبه كان العمل كله عليه فلو رجعوا
رجعوا عليه بحصة فقط يؤدى الى ان العمل يجب عليهما حتى يستحق المونة
بحصة فقط وهذا خلف لانه يؤدى الى استحسان العاقل بل العمل في
بعض المرق وكذا هذا الاشكال وارد في المزارعة ايضا انتهى قلت
لا اشكال او معنى الكلام يرجعون في حصة العامل جميع ما انفقوا لاجسته

بحافه هذا العلامة ثم اقول قوله لانه يوردى الى اسحقا في العالم بل
في بعض الحق اه يعنى بعض من المسافة فانها تبقى استقامت
ما اذا انقضت مدة العقد في المزارعة على ما مر لكن لكان يقول بقاء
استقاما كان نظر للعامل فاذا التزم الغرض تنقضى العقد صرح به في
النهاية **قوله** فانه لو قلع الغراس وسلمها لم يكن تسليمها للشجر بل يكون
تسليمها لقطعة خشبة ولم يكن شروطا **قوله** فنه بحث اذ لا ثم انه حينئذ لم يكن
تسليمها للشجر ولعل معنى كلام المصنف ان العامل لما غرسه بامر رب الارض في
كان رب الارض فعل ذلك بنفسه فيصير قابضا للغرس باقتضائه بارضه
له بالعلوق فيها ففقد له اذ لم يكن مكانا مخلصا من الارض تباها كالمصنف
من الثوب **قوله** بل المشروط تسليم الشجر بقوله اه **قوله** فنه بحث فان تسليم
الشجر ليس بالشرط بل لانه كان ملكا للعارس **قوله** فانه وشراؤه جميع
العارس **قوله** منظور فيه اذ لا يمكن ان يكون طريق خروج مسئلة الكتاب
لان العارس فيها بينهما كتاب **الذبايح**
قوله المناسب من المزارعة والذبايح اه **قوله** كان ينبغي ان يبين المسئلة
بين الذبايح والمسافة فانه ذكر بعد كتاب المسافة ويقول في كليهما
اصلاح ما لا يمتنع به بالا كل في الحال للمناقع في المال **قوله** لانهم كانوا
باسماء الاصنام **قوله** ولكن تقول مرة ما اهل به لغيا الله علت بالشرع
فلا يمتنع اكل ذبايح المشركين قبل ورود الشرع بحرفها **قوله** يجوز ان يكون
ما كان باكل ذبايح اهل الكتاب **قوله** لفظا بمعنى لدى وقوله يا كل اكله
وقوله ذبايح خبر يكون والمعنى انه كان يا كل رسول الله صلى الله عليه وسلم
يجوز ان يكون ذبايح اهل الكتاب لا ذبايح المشركين **قوله** والمرتب على شئ
معلوم الصفة اشتق منها لكن لما كان محلا ثابا بالشرع جعلت شرطا **قوله**
فيه بحث فان الثوب بالشرع لا ياتي في كون المشق منه علة الحكم وذلك
على حد **قوله** ولان غير المذكور في نسخة **قوله** فنه بحث **قوله** كان الذبيحة بالذكو
مطهر وتطيب **قوله** فانه ان جعلها مشبها بها لا يلزم مرام المقام او المطلوب

اثبات طهارتها **قوله** كالكتابي فانه مدعى ملة التوحيد **قوله** فيه شئ فان
شئته فكيف يدعون ملة التوحيد **قوله** ولما استعثران يقال لاما ذكرتم
عام **قوله** ويمكن ان يقال بل الذي استعثران يقال المحظوظ ذكرتم
للمؤمنين كالمطاب في علمهم فلما يدل على قل ذبيحة غيرهم وما ذكرنا لغيرهم
لا يخلو عن السعدا فيمكن الظن في استال مع انه مشترك يخرج ما لم يذكر
اسم عليه من ذبايحهم من الآية الثانية ايضا فاقبل **قوله** ولا يكون قاطن
في الافادة ضم اليه قوله تعالى اه **قوله** والمحق انه لا حاجة الى بيان العذر
اثبات المطلوب بدلائل من الكتاب العزيز غير **قوله** والذبيحة تعني
على **قوله** فيكون الكلام من باب فعلتها تبا و **قوله** و **قوله** ويمكن
بجانبه شرطا في معنى العلة **قوله** ويجوز ان يحاط بها بما لا مانع يتصور
من قل ذبيحة اذا اق سائر الشرائط غير قصته الملة فاذ لم يكن ما تعافى
يحل **قوله** المسلم يذبح على اسم الله تعالى سمي ولم يسم **قوله** ظاهره افاية الاستلام
مقام التسعة **قوله** دفعا للتعارف من بينه وبين حديث اه **قوله** ولما
تخصص الكتاب بجز الواحد **قوله** واستدل مالك بظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا
ما لم يذكر اسم الله عليه **قوله** ظاهر كلامه يدل على ان المراد بقوله المص ومالك
اجتج بظاهر ما ذكرنا هو الآية الكريمة فحقا لف لما اسلفه في الدرر السابق
من عاداته في مثله لما قلنا **قوله** ووجه الاستدلال ان السلف **قوله** يعني
القرن الثالث والاربعين عطاء ربه لانه لا يجوز اكل شئ ما دون ذكر
اسم الله عليه او المراد اكثر السلف وفيه ما فيه **قوله** وهو النسيان فانه من الشرع
قوله الفير في قوله فانه راجع الى النسيان **قوله** وقال بعضهم على قياس
ماروي عن محمد انه لا يرى خطا في النسيان في باب الصلوة ونحوها لا يكره
قوله اذ يجوز ان يكون قصدا فافادة معنى المرفوع على ما هو المألوف
الظن من المسلمين وحل اربهم على الصلاح لا يجوز ودواحه لاشتباه
قوله لان في رواية القدرى الذبح بين حلقى اه **قوله** فيكون المراد
في كلام القدرى مبداه قال المص فيثبت قطع الحلقوم باقتضائه **قوله**

فهو بحث لان المقصود من كلام المصنف انه في سبيل كره في تعليل ان حمله روا
حمل الادراج على الاستفراق حيث بني تعليله على قيام الاكثر مقام الحمل
فخذت ثقت قطع الحلقوم تناول اللفظ لا باقتضاء **قال المصنف** وما هو المقصود
بحصولها **قول** اي بقطعها على حذف المضاف **قال المصنف** والتوجيه **قول**
التعليل بانها الهمة **قال المصنف** لانه لا يجي بعد قطع مجرى النفس والطعام **قول**
لعل الواو بمعنى **او قوله** وحصل بهذا جوابي بن يوسف **قول** انما يحصل جواب
واكان الواو في قوله والطعام يعني **او قوله** وليس ثم معهود **قول** قبل لانه
ليس ثم معهود فان العروق التي يقطع في الذبح معلوم معهود **قوله** لان ما
ليس افراد حقيقه وانصرف الى الجنس فيما يكون كذلك **قول** فكيف
فانه انما يحمل على الجنس اذا انقذر حمله على الاستفراق وبها كسر كلك كالاجني
ثم قوله ليس افراده اي ليس من افراد مفردة وقوله حقيقه يعني ليس من افراد
حقيقه لان هذا اجمع من باب التعليل **قوله** ورد بان يدن الحيوان مركبا
قوله وما ثم شي يسي باخطا **قوله** وفي القاموس الخاع شلثة اخط
الابيض في خوف الفقار غدر من المذاع وشعب منه شعب **قوله**
فيما يحل اكله وما لا يحل **قوله** ان الاختلاف من فعل الطيور والانتهاج
فعل سباع البهايم **قول** قول المصنف كل تحطفت منتبذ على وجودها في
سبع **قوله** والبغات ما لا يصيد من صغار الطير وصفا ذاه **قول** فذهب
فانه يصيد على ما يؤكل مما ايضا كما تصف **قوله** ولم يذكره في الكتاب **قوله**
قال الربيعي في شرح الكثر ونوع يحلط بينهما وهو ايضا يؤكل عند ابي حنيفة
العقنق فعلى هذا لا يصح قول الشارح ولم يذكر في الكتاب **قال المصنف** انما
يكبر الحشرات كلها استدلالا بالقب لانه منها **قول** قال العلامة الكاكي اي
لان القتب من الحشرات فاذا رتب حكم على الجنس شجبه جميع افرادها كما اذا
قال طبيب لمريض لا تأكل لحم البعيرتيا ول منه كل الافراد انتهى وفيه بحث **قوله**
اما الآية فلما كان يكون قبل حرمه حكم الحمر **قول** والادلة عليه ان سورة البقرة
سكية وفتح خير كان بعد الهجرة **قال المصنف** ولا في حنيفة قوله تعالى ولا يحل والبعا

ولم يذكر ما وزنه خرج من الامتنان والاكل من اعل من افعاء **قول**
قال القاضي في تقييده واستدل به على ٢٠ كونهما ولا دليل فيه ولا يما
من تعليل الفعل بما يقصد منه غالبا ان لا يقصد عليه غيره اصلا ودل
عليه ان الآية ملكية وعامة المفسرين والتحدث على ان الحمر الالهية حرمته
عام خير انتهى وقال الكاكي فان قيل انما يستقيم هذا ان لو كان
المقصود من النص الامتنان بطلت النعمة اما لو كان المقصود الامتنان
بالنعمه المحصورة فلا يستقيم هذا ولن يسلم لكن لانهم ان منقذ لاكل
واكل فوق منقذ الركوب والرنه اما قوله منقذ لاكل فيعلق بها
في الجملة لم يكن غيره يسده مسده فيها وهو الفهم والبقرة وغيرهما اما
منقذ الركوب والرنه في التحيل يحصل على الكمال حتى جعل له الشرع سبعا
من النعمة كالادنى فخذ ترك الامتنان في التحيل بالاكل لا يدل على حرمه
ترك الامتنان بنعمه الرز والشل والبيع وحمل الثقل قلت وجه الامتنان
لا يتعلق باختصاص من السافع بسنة الاشياء بل يتعلق برجع من
الى العباد ومنقذ لاكل بالامانة الى العباد فوق منقذ الركوب والرنه
في النعمة على انما نقول ان الركوب والرنه لا تختص بهن الاشياء بل
يوجد في غيرها وهو البقر والضان والابل فلا يكون المقصود منها
السافع الخاصة بها ومنقذ لاكل في التحيل فوق الركوب لعلق البقاء
دون الركوب واما قوله غيره يسده مسده في تعلق البقاء قلت ذلك
لا يخرج كون منقذ لاكل فوق منقذ الركوب واما منقذ البيع والاكل
فقد ذكر ما دلالة لانه متى ثبت كونه ركو با منقذ في ذاته ثبت انه
متقوم ومحل للبيع وفيه كلام لا يخفى **قال المصنف** ومية البحر ما لفظ ليكون
سوة مع ما في البحر **قول** فذهب في الطاهر ان اضافة مية البحر
اضافة قلى اللفظ في كونها اضافة الى المكان وجوابه ان مراده الامانة
في غير افة توفيقا بين الروايتين **كتاب الاضحية**
قوله اوردا الاضحية عقبت لذبايح **قول** الاولى ان يقال الاضحية

الذي باع لاسناده في حصة **قوله** وفي الشريعة عبارة عن ذبح حيوان مخصوص
اقول في معراج الدراية المراد من قول اصحابنا الاضحية واجبة التغطية
على حذف المضاف كقوله تعالى اشترى معلوما اذا لا فعال بوصف بالوجوب
الا لالعيان وحتم ان يرا حقيقتهما لان الالعيان بوصف بالحرمة فيوصف
بالوجوب ايضا انتهى وهذا الكلام منه بعد ما فسر الاضحية في عرف الشريعة
بما ذكره هذا الشرح ففيه ما ترى ثم اعلم انه لا بد في التعريف من قيد
وهو ان يقول بن مخصوص لئلا ينقض التعريف **قوله** لان السبب في
يعرف بنسبة الحكم اليه **اقول** باصا فة اليه او عكسه **قوله** اذا لال في
اصا فة الشئ الى الشئ ان يكون سببا **اقول** اي ان يكون المضاف والمضاف
اليه **قوله** حتى مضت ايام النحر ثم افتراه **اقول** فان المشتري اذا كان
فقيرا حين شرائها لم يفتح حتى مضت الايام فكذا الحكم ففي دالة ما ذكر
على مطلوبه بحث اذ ليس في الفقير قدرة لا ممكنة ولا يسيرة فذلك
لا يشترطه الاضحية لا للقدرة فليما مل ثم ظاهر قول المص ويقتضيه
الوقت يدل على ان وجوبها ليس بالقدرة الممكنة والالم يقطر وكما
عليه ان يفتح وان شتر شاة في يوم النحر وسيقول انها تشبه الزكاة
من حيث انها تسقط بهلاك المال قبل مضي ايام النحر كالزكاة تسقط
النسيان بخلاف صدقة الفطر لانها لا تسقط بهلاك المال بعد ما طلع الفجر من يوم
الفطر انتهى وهذا كما اخرج في ان المعبر فيها هو القدرة ليسيرة **قوله** لان
اشراط النسيان لا ياتي وجوبها بالممكنة كما في صدقة الفطر **اقول** للسائل ان
يقبل الكلام الى صدقة الفطر فيحتاج الى جواب حاسم لمادة الاعتراض فليما
وفي شرح المنار للعلاء ابن فرشته وكذا النسيان ليس بشرط في صدقة
اليسير بل يصير الموصوف به اهلا للاعتناء اذ لا غنى لا يحقق من غير العسر
فان قلت المراد من الغنى الغنى عن المسئلة وذلك لا يتوقف على الغنى
الشرعي قلت ما دون الغنى الشرعي في حكم العدم لان من لم يتقيد بكون
اهلا لاخذ صدقة الفطر فلا يكون لوجوبها للتسا في بينهما انتهى ثم اعلم ان

القدرة الممكنة والقدرة اليسيرة في باب حسن المامورية من كتب الاموال
واجبها **قال المص** ومثل هذا الوعيد لا يلحق بترك غير الواجب بل يمكن ان
منع ذلك كيف لا وقد قال صلى الله عليه وسلم من اكل من ثمار الشجر
فلا يقرب مصلا مع ان اكلها ليس بمحرم فليما مل **قوله** احب باه محمول
على ترك اعتقاد اه **اقول** فيه ثمل **قوله** واحسب من الاول بان المكوته اه
اقول فيه بحث فانه روى الدارقطني باسناد عن ابن عباس عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال لئن كنت كتبت على ومن لكم تطوع احد بيت **قوله**
ولهذا لو اشترى الضحية ثم باعها فاشترى مثلها لم يكن به باس **قوله** فيه
قوله لا شك ان الجمع بين العرتين اه **اقول** لا يوافق المشروح اذ لا يعرف
فيه الجمع بين العرتين فانه يصلح دليلا مستقلا من غير اعتبار فوات نفقات
الايام ثم لا يستقيم تشبيهه بالطواف كما لا يخفى **قوله** وحسب لقدق لعين
اقول لا يلائم للاعتبار بالجمعة والصوم و مراد المص لقدق بالقيمة
الغير الموجب كما لا يخفى **قوله** واحديث المذكور دال على ذلك **قوله** ان
بذلك لي قوله والاصل فيه ان العيب لفاحش مانع اه **قال المص** وان قطع
الذنب والاذن او العين **اقول** اطلاق القطع في العين لعله بطريق
قال المص فاعتبر كثيرا **اقول** الذي يعطى له حكم الكل هو الاكثر فلا يتم التعريف
من باب ذكر الحائض وارادة العام فانه اه **قوله** فيه انه لا دلالة فيما ذكر
على ادعاءه لانه يعلم حكم سائر العيوب لما نفع بطريق المقايضة **قوله** لا يملك
الارادة ليست من المملوك **اقول** يعني ليست من المملوك لاحد **قال المص** بخلاف
ماله لو ادع شاة ففني بها لانه يضمنه بالذبح فلا ثبت الملك له الا بعد الذبح
اقول قال صدر الشريعة في شرح الوفاية اقول بل يصير غاصبا بمقتضى
الذبح كالاجماع وشذو رجل فيكون غاصبا قبل الذبح انتهى واجاب عنه صاحب
الدرر بان حقيقة الغصب كما تقر في موضع ادائه اليد المحقة وثابت له
المبطله وغاية ما يوجد في الاجماع وشذو رجل ثبات اليد المبطله ولا يحصل
ارائه اليد المحقة وانما يحصل ذلك لذبح كاذب يجوز ان ينتهي وان شئت

في كتاب العصب ونحن نقول الاولى في الجواب ان يقال قد سبق ان
مقدما الذبح في حكم الذبح فلا يعطى له حكم آخر فليتلوا واجبا لحشي العاضل
يعتبر يا شاعرا عن اشكال صدر الشريعة ايضا بان يقال ان العصب ان
يقتضيه الذبح لكن لا يتقرر قبل الذبح لان الاجماع وشذوذهما قد يكونان
لا للذبح لان الاحتفاظ بحب على المودع فلا سقين العصب لا بالذبح بطلا
العصب بدها فان العصب هنا سقين قبل الذبح كذا قيل ولا يخفى ما فيه
انتهى كلامنا بآثار كتاب **الكراهية** **فصل في الاكل والشرب**
قوله لا يرى ان في وقت لاصحها **قوله** الكراهية بالحكمة في القضية لاني
الوقت ففيه تحوز **قوله** في كتاب الكراهية ايضا كذا **قوله** فنه بحث الا ان
يحقق فيه الكراهية في اشياء كثيرة **قوله** يريد عليه بن الجمل اه **قوله** فنه
قوله وهو ان يقال بعد قوله فاخذ حكمه فيما لم يختلف ما هو المطلوب **قوله** فيه
بحث والاولى ان يقال اذا وجد جهة الحركة فنه ايضا **قوله** من انه لا
قوله واللفظة كذلك **قوله** من ان الهدايا سجت على ايدي مولاهما عادة
ممكن ان يمنع اشراك العادة **قوله** قل صوت الادمان المحرم هو ان ياخذ
انه الذهب والفضة ونصب له من على الراس واما اذا دخل من فيها
واخذ الدمن ثم صبه على الراس من اليد لا يكره **قوله** ويحتمل هذا الفضيل
في الاكل والشرب ايضا **قوله** واري انه مخالف لما ذكره المصنف في الحكمة فان
الحكم لا بد ان يفصل عنها حين الاحتمال ومع ذلك فقد ذكره في الحركات اه
قوله لكن لا يخل باخذ الحكمة بسيد ويضع فيها الميل بخلاف الآية فلا يخاف
ان لا يخل باليد **قوله** اجيب ان ذلك كان ضيقا **قوله** ولا يمكن ان يحايل ان
الكافر قد يكون عدلا لان المراد بالعدل هنا المسلم المرضى كما نقص عليه المصنف
قوله ويجوز ان يقال وجه التشبيه **قوله** فنه بحث الا ان يقال ليس بآية
كما يشير الى قوله وجه التشبيه وفيه انه بقي المسئلة لا دليل **قوله** قال المصنف لو علم
قبل احضور لا يخبره **قوله** في كلام لان الحديث منتظم **قوله** لقوله كما اتى
الحجوة الدنيا لعب **قوله** المراد بها امور الدنيا اعني ما لا يتوصل به الى الفوز

قوله ليس بآية **قوله** اعني مطلقا **قوله** لان الحاصل من هذا الكلام بعض الدوام
لكن القياس لا قول يقضي الحكمة كما لا يخفى ثم ان الاولى ان يحايل ان الحكمة
على التشبيه فليتلوا **قوله** وهو ما استشهد به النبي عليه السلام اه **قوله** فنه
نظروا وجهه بالنظر في كتب السير **فصل في اللبس** **قوله** لما فرغ
من مقدمات مسائل الكراهية **قوله** فنه بحث فان اول قوله الفصول
بيان الاكل والشرب كما يرى وقول الاخبار وغيره مذكور لاجلها
به والتعظيم بمثل التوضي اذا اخبر بحجاسة الماء لتيمم العائقة وهو ظاهر
قوله وقدم اللبس اه **قوله** بل المقدم هو الاكل والشرب لشيء الا
قوله واستدل على كونه بقوله عليه السلام ان يلبس من لاطاله في
الآخرة وهو عام في الذكر والانثى **قوله** لم تعرض لعموم النهي لانه
العموم فيما ذكره من انه فسر قول المصنف لهما العموم بالنهي عن لبس
ايضا لاحتمال توهم دعوى خصوص بالرجال في النهي مستند المصنف
لاقبسوا **قوله** اما ان يكون قبل الاول فينبغي به اه **قوله** فان قيل
فكان منفي ان لا ينسخ ايضا في الوجه الاول قلت للمحرر رجحان قبل
قوله او بعد فتعارضان **قوله** بل نسخ الاول به فلا شبهة للقول
وهو حاصل الجواب **قوله** وكرر الشرح بالليل غير متنع **قوله** على ان
الاباحة الاصلية ليست بحكم شرعي فلا يلزم تكرار الشرح على ما حقق
مقاه **قال المصنف** الا ان القليل عفو مقدر ثلثة اصابع او اربع **قوله** لا
ذكر ويؤث في ذكر في ثلثة واث في اربعة **قوله** وقال لا يكره يعني للرجل
المرأة جميعا **قوله** كيف يقولان في قوله صلى الله عليه وسلم طال لانا ثم
قوله يريد به قوله نهي عن لبس الحرير **قوله** التوسل والتوم عليه ليس
سبيل به الا ان يقال ذلك في معناه وقد مر مثله في الفصل الاول **قوله**
المص ولا بأس بان يربط الرجل في اصبعه او حاتمته الخيط للحاجة ويحتمل
الترتم والريتم اه **قوله** قال العلامة الريلقي اريتم قد يشبه بالتمية
الناس وهو خيط كان يربط في العنق او في اليد في الجاهلية لدفع

عن أنفسهم على زعمهم وهو مني منه وذكر في حد ودالمايان انه كثر استقام
فصل في الوطى والنظر والمست قوله والاولى على اربعة قسم
نظرة الى الاجنبية **الحرمة قوله** الاولى ان يقول الى من لا يحل من لاش
الحرمة قوله **المص** ما اذا حافت الشهوة لم ينظر **اقول** تتمم للليل فان لم
انما دل على تحريم النظر عند تحقق الشهوة ولم يكن المدعي ذلك بل تحريم
عدم الامن منها وشتان ما بينهما ففهم ذلك انه ليمت التفرقة **قال المص**
والصغيرة اذا كانت لا تشبه بياض شهما **اقول** وحاصله انه يشترط جواز
المس ان يكون اكبر من مائة في رواية وفي رواية كفى بان يكون احد
كبيراً ما موبالان لا يكون اذا كان لا يشتهى لا يكون المس سبباً للوقوع
في القبة كالصغيرة ووجه الاولى ان الشاب وان كان لا يشتهى ان
البحر ز فاحجز ز يشتهى ان تمس الشاب لا ينعكس بل اذا جماع فيؤدي
الى الاشتها من احد الجانين وهو حرام بخلاف ما اذا كان احد صغيراً
لانه لا يؤدي الى الاشتها من احد الجانين لان الكبير كما لا يشتهى عن
ان تمس الصغير لا يشتهى الصغير ايضا ان يمسه لعدم العلم كذا في شرح الزبيدي
ما يحفظه في الكتاب في وجه الفرق فيما ذكر في كتاب كفى من الاصل
قال المص واما النظر لعل الشهادة اذا اشتبهت قل بياض **اقول** لعل المراد اذا
حافت الاشتها **قوله** قال الله تعالى ولا بد من زينة لاناظر منها وفسر ذلك
اه **اقول** معنى فسر قوله تعالى ما ظهر قوله هذا هو القسم الثاني **اقول** بل ان
قوله قيل عطف لاش في **اقول** العاقل صاحب النماية **قوله** الكا زى **اقول** لفتح
الكاف **قوله** عكس هذا القسم الذي نحن فيه **اقول** هذا هو القسم الثاني في
رتبه وهو عكس القسم الاول **قوله** لان الوض ان لم ينظر **اقول** متى ومن ذلك قوله
هو القسم الثالث **قوله** بل الرابع **قوله** لانه لما ظهرت جنائيه اه **اقول** فبحث ثم
النظر ان يقال ولانه اه **قال المص** والحاصل انه يؤخذ فيه **اقول** اي في كنه
الذي في اعضائه ليتن وتكثر باصل الخلقة ولا يشتهى النساء على سبيل الام
قال المص كحكم كتاب الله تعالى **اقول** اطلاق الحكم لعله على التشبه **قوله** اي لم يطلعوا

اقول فقوله لم يطلعوا من الطور بمعنى الاطلاع **قوله** ليقا دل السعيد **اقول**
فيلزم الجمع بين معنى المشترك **قوله** والحسن وغيرهما اه **اقول** عطف على سعيد في
قال سعيد **قوله** فلو دخلوا في قوله تعالى او ما ملكتم ايمانهم لزم التعارض **قوله**
فيه بحث كفت ولو صح ما ذكره لزم التعارض من قوله قل للمؤمنين الله و
من قوله لا بعولتمن الله تعالى فاجواب بانه مستثنى اجواب **فصل**
في الاستبراء وغيره قوله لانه احتراز عن وطى مقيد والمقيد بعد المطلق
اقول فان قلت اين الاحتراز عن الوطى المطلق فيما سبق قلت
فهم ذلك بطريق الدلالة او الاشارة فانه يتضمن للمس فالتشبيح
منه فلهذا عذونه بالوطى فاقبل ثم قوله وطى مقيد اي مقيد زمان
قال المص والاصل فيه قوله عليه السلام في سبايا او طاس لا لا توطا
الحبالي حتى يفيضن حبلن ولا احبالي **اقول** جلع كمال وسمى التي لا بل لهاو
قل اما قال احبالي لتزوج احبالي والفتيس ان يقال احبالي لانها جمع
ونظيره الفدايا والعشايا كذا في شرح المكاكي والقياس لغيره **قوله**
فمن مع وجود الملك المطلق **اقول** تأمل في مدخلية هذا القيد في افادة
النهي الوارد على ابلغ وجه وجوب لانتها فانه ليس بظاهرة الا
يقال لو لم يوجد ذلك لكان النهي تأكيد الوجوب لمعلوم سابقا **قوله**
وذلك لا يكون الا للوجوب **قوله** اي لوجوب لانتها **قوله** لانه هو موجود
في مورد النص **قوله** في الحكم كلام فان السبب من جملة ما وجد في مورد النص
وهو يصلح للسببية فان الظاهر ان الملك في صورة البيع والهبة والبيع
والكفاية يستبرئ صيانة لما ثم يباشر السبب فلا حاجة الى استبراء الملك حينئذ
نعم يلحق به الارض والوصية فاقبل **قال المص** وهو ان يكون الولد اه **اقول**
اي لا يستبرأ لا يكون الولد اه **اقول** وحذف محاربع ان وان فتيس
قال المص لان العلة المحقة ارادة الوطى **اقول** لعل ذلك مستفاد من قوله
قال المص وهو الممكن من الوطى **اقول** لعل المراد هو الممكن الشرعي **قال المص**
وادير الحكم عليه **اقول** وجودا وعدما كما يجي في هذه الصيغة **قوله** وانما قيد

بذلك وان كان الحكم في غير المحرم كذلك فان الجارية احوال من لزم
لا يحل وطها حلالا للحال على الصلاح **قول** قوله حلالا لعقيل لقوله وانما قيل
وقوله فان الجارية بعقيل لقوله كذلك **قول** لا فربما عنه **قول** ليطوبها
قول فان صحيح المزاج اذا تمكن منه **اقول** وبما بحث فان غير صحيح المزاج
ممنوع ايضا عن الوطى ودواحيه ولعل الاولى ان يقول فان الطاهر
ان الممكن منه يريد والممكن انما ثبت آه والمراد من الممكن هو الممكن
الشرعي **قول** وقال ابو يوسف بجوازها **اقول** الاولى تأخير عن قوله
ولا بالولادة **قول** اشارة الى قوله لان السبب سجدات الملك آه
اقول فان قيل المشتري انما فاسدا يملكه بقبض على امره فاسبب موجود
فيه فقلت المطلق منصرف الى الكمال فالمراد اسجدات الملك الصحيح
قول ولا سواد ان يكون للماحق دلالة حكم له ليل آه **اقول** لا يجوز شغل ذلك
في القياس فانه يكون بدليل آخر وليس يتغير ليلهم فقد ان شرط العا
فتأمل **قول** وقوله على ما بينا اشارة الى قوله والرغبة آه **اقول** بل اشارة
الى قوله ولا احتمال وقوعها في غير الملك على اعتبار ظهور الجمل ودفعه لما
فان بذلك يظهر الفرق بين المبيته والمشتراة ولا وجه مجله اشارة الى
ذكره كما لا يخفى **قول** ويجوز ان يعال صدر الفصل بالاستبراء آه **اقول** لا
من سأل بابا لظها **قول** فقال المكره من العاقبة ما كان على وجه الشك
اقول سواء كان في ازار واحد او كان جنة او قيس فبين ما ذكره الشيخ ابو
منصور وما ذكره المصنف في ظاهره ولعل الاولى ما ذكره الشيخ **فصل**
في البيع **قول** فان قيل قوله وهذا اذا كان ثقة ما قص قوله على اى وصف
اقول ممنوع لا غير العدل لا يلزم ان يدخل تحت قوله على اى وصف كان
بما بينه نفسه ولو سلم فلم يقل المصنف لا يقبل قول غير الثقة لا يرى الى قوله
كذا اذا كان غير ثقة وقوله لان عدالة المخرج المعاملة غير لازمة لكن يرد
على المصنف اذا كان قبوله متوقفا على حصول كثر الخواص على ما مر وجوز
ان خبر الفاسق انما يقبل في الديارات ما ذكره الراى اذا حصل بعد التخرى

ما نحن فيه حيث لا شرط التخرى فتأمل **قول** احبب ان معنى قوله ثقة آه **اقول**
وبما بحث **قال المصنف** وان كان الذي اتاه بها عبدا آه **اقول** قوله عبدا خبرا
واتاه بها صله للذى والمها في اتاه مفعول وهو الشخص الذى قدم على الشر
من لعبد الذى اتاه بجارية او من الجارية التى اتى بجارية والمها في بها
باب العقدة مسائل متفرقة **قال المصنف** ولان الكافر لا يخلو عن جنسية **المراد**
هذا لا يخفى المسجد الحرام **قال المصنف** والمالية محمولة على المحصور استيلاء واستحلال
اقول اى على منعه ان يدخلوا مستولين وعلى اهل الاسلام ستملين وايضا
النتي تكونى لا تكفى **قال المصنف** لانه ان قام بها فالمسير حرام بالنقض وهو اتم
لكل قى روان لم يقاير فهو عبث وهو **قول** وكذلك لم يقاير لو قال يا قاهر
لان ابا يوسف قال في رواية لا باس للعب لستخرج كذا في الحيا الشرى
في باب التمرزوفى صحيح العقيل كلام لا يخفى **قال المصنف** ولا يجوز للفقهاء ان يؤا
اقول وذكر المصنف في كتابه للقيط ان منع الرواية سى لاصح وقال اكل الدين
ما يقض قوله واجارة الصغار طائفة منهم من حمله على الروايتين ومنهم من
غير لفظ الكتاب الى لفظ الظاهر كما مر ومنهم من وقف بينهما فحل حواز اجارة
على اذ احققت الضرورة بدليل وقعه في النوع الذى منه تعدد الضرورة
وعدم جوازها على اذ لم يكن فيه ضرورة انتهى وقال العلامة الكاكي **اقول**
المراد بقوله واجارة الصغار تسليمهم للصاعقة حتى يكون من جنس لا بد للصغار
منه انتهى وقد مر انه يجوز في كتابه للقيط **قول** فالاول على رواية القدورى
كما مر **اقول** في كتابه للقيط **قول** اخر از قالوا روية التمس فان لا باح **اقول**
سبق من المصنف في فصل الوطى والنظر والمسل به يجوز الحققة للزال العا
على روى عن ابى يوسف انه لانه امانة المرض فانه يدل على ان الخمار ملك
وجوز ان يعال المراد ارادة مجرد التمسين بلا قصه لداوى وقه سبق
ليس كذلك **قال** **احياء الموات**
قال المصنف الموات ما لا تستفع به من الاراضى **اقول** يعرف بالاعم لصدقه على
ماله مالك معروف لكن لا يتفرع به لاحد الامور المذكورة وكل من يقول

تفسير معنى القوتى قال **المص** ومعنى القوتى ما قدم خرابه **قول** لان يكون منيا
الى عاد وجنب كل اثر قد يم اليهم لقمه مهم قال صلى الله عليه وسلم عادى الى
منه ورسوله ثم هو بعد منى لكرم رواه سعيد بن منصور وابو عبيد كذا فى شرح
الحاكمى وفى كلامه تناقض ظاهر والظاهر ان مراده من قوله لان يكون
منسوباً الى عاد وانتساب للكثرة **قوله** فصار احكامهم عليه اى على العرب **قول** اى العرب
مرجع لضمير عليه حكمى اى مدكوك حكماً لا نقضاً من قوله فصار كقوله تعالى اعدوا
سوا قرب للفقوى **قوله** واما على مدنيها فى حنفية فنفى منظر لانه حمله على كونه اذ
قول لم يحل عليه بل قال يحتمل ان يكون اذا لم يكن الاحتمال كافى فى ايراد
قوله لكثرة اذا اذن له الامام كان شرعاً لا يري ان من قال له الامام من قبل
قتلاً فله سلبه ملك سلب من قبله **قول** فيه بحث فبينما فرق بوجود دلالة
الملك فى لفظ الامام هنا بخلاف الاذن فى الاحكام فانه لا يلزم ان يكون
لفظ التملك **قوله** واجواب عن استدلالهم ان ذلك مفهوم وليس
كحكمة **قول** وانت خير بان المص استدلى على الترك ملت سنيين بهذا الطريق
وجوابه ان ثبوت الحق ليس باحد بث بل بالاجماع **قوله** اشارة الى ما ذكره
كتاب الطهارة **قول** فى باب الماء الذى يجوز به الوضوء وفيه رد على طائفة
الحاكمى حيث قال فى شرح قوله وقد يتبا اى الوجه فى ان التحتملة يعبر عن
جانب ولكن لم يذكر بيان الذراع انتهى فاقبل **قال المص** والقاعدة له حرم
ما يصح **قول** وفى غاية البيان افضل حسن فى هذا المقام فراجع **قال المص**
لان الانتفاع بالماء فى النهر ممكن بدون احريم **قول** لانه ملحقه بعض النهر
فى نقل الطين والمشي فى وسطه **قوله** يشير الى ان اختلافه **قول** لا يحكى
ما فى الاشارة من الخفاء ولكن نقول المراد بالاستواء هو الاستواء
صورة بان لا يرتفع احريم من الارض لا الاستواء فى الارضية **قوله** هو الموعود
بقوله على ما يذكره **قول** فنه بحث بل الموعود قوله وله انه اشبه بالارض قال
المص وثمة الاختلاف اه **قول** فنه بحث اذ لا يظهر كون ما ذكره ثمرة لما
بل لا يجد ان يدعى العكس **فصل** فى كرى الانهار **قال المص** فلا يلزم

انتفاع غيره **قول** المص انتفاع غيره لان الانتفاع فى معنى النفع غير مسموع **فصل**
فى دعوى الشرب **قال المص** لانه قد ملك بدون الارض اشارة **قول** قد ملك
بالاشارة لا لملك بالبيع كالمقتضى **قال المص** واذا كان من رجل اه **قول**
اى ذكر المحل وادى الحال **قال المص** لانه مستعمل باجره اما **قول** الضمير
فى قوله له عاد الى النهر مراداً بالمعنى المحقق على طريقة الاستدلال
يكون مثل انتفاع من له قطعة اه **قول** اى لا يكون انتفاعه مثل انتفاع من
اه **قال المص** وكذا اذا كانت القسمة بالكرى **قول** بكرة الكاف قال الربيع
اى ليس له توسيع فم النهر لانه محتبس للماء فى ذلك الموضع فندخل فى كونه
اكثر مما كان يدخل قبله انتهى وقال لا كل وعيره معاً ليس له ان يوسع
الكوة لكن لا يخفى ان ما ذكره الربيع اوجه واولى **قال المص** حتى لا يضمن اذا
سقى من شرب غيره **قول** ذكر المص فى باب بيع الفاسد من بوع هذا الكتاب
ان الشرب يجوز بغيره مفرذاً فى رواية وهو اختار مشايخ بلخ لانه خط من الماء
ولهذا يضمن بالاطراف وله حظ من الثمن على ما ذكر فى كتاب الشرب انتهى
قل قوله حتى لا يضمن واستقى من شرب غيره ما قضى قوله ولهذا يضمن بالاطراف
ما قضى ظاهرة انتهى لا يقال المراد بالاطراف الشرب طامه بالكلية وسقى
الارض من شرب غيره لا يستلزم لانهم حواجلها فلهذا يخرج الكثر هناك
وفى الكفاية على رواية الاصل واخيراً لا سلام انه يضمن انتهى كلام
صاحب الكفاية ثم اقول فعلى هذا لا ما قضى فيه اصلاً لا تناء الكلامين
على الروايتين فان دفع اعتراض صاحب القيل **قوله** لو اتفقوا على جواز بيع
بكم بشرى هذا الشرب **قول** فلقدم جوازاً فى صوت موت صاحبه مدلولاً
استحساناً على خلاف القياس **قال المص**
قوله ذكر الاشارة بعد الشرب لانها شعبة عرق واحد لفظاً ومعنى **قول** العرق
اللفظى ظاهر وهو الشرب مصدر شرب والعرق المعنوى لعله الارض فان
كلما
منها يخرج منه اما بالواسطة او بدونه **قوله** ومن حاشية بيان حاشية
ولا شبهة فى جنس جريم ما ريل العقل الى قوله فان قيل ما باله حل للماء

مع احتاجهم الى ذلك **قول** الضمير في حرمتها راجع الى لاشته وضمير بالي
ما في قوله ما زيل واستشار بقوله لك الى العقل والمعنى ما بال الشيء الذي
يزيل العقل حل للام السالفة مع احتياج الام السالفة الى العقل **قوله**
قبل ملاحمة ابتد **قول** يعني ملاحمة لنا ابتداء **قوله** اجب لان
بالحجة لم يكن اذ ذاك **قول** الشهادة وان تأخرت وجود الكنهان عامة
لا قول من الامة واخر **قال** المصمى بها وهي جمع شراب لما فيه من بيا
حكمها **قول** اي بيان حكم انواعها ولعل ذلك تمهيدا للعدر لغوانه كذا
بصفة الجمع يعني فاعنون بها لان فيه بيان احكام احكام انواعها كما
البيوع او لاضافة الكتاب الى الاعيان والفقحة بحث عن احوال الكلفين
فوجه حينئذ ان الحكم وهو احرمة هنا وصف الاعيان لا لافعال فلهذا
بالاعيان ويعلم منه حال الافعال والتفصيل في كتب اصول خصوصاً في
في اويل القسم الثاني **قال** المصمى هو التي من ماء العنب **قول** ذكر الضمير
الى الخمر باعتبار الخمر اولاً لان الخمر قد ينكر صريحاً في القاموس **قال** المص
ولان حرمة الخمر قطعية وهي في غير طينة **قول** هذا العقل سني ان يكون
لا في حنفة ولا في حنفة اذا اشتد ولم تعذب بالزبد هو مخرج انما
طينة لتثوت الاختلاف المورث للشبهة فينبغي تفصيلها لعلامة
فلسا **قوله** وادنى درجات الاختلاف اريث الشبهة فكون احرمة
قول لا يقول اخصم بقطعة حرمة غير التي لا يرى لانهم لا يعرفون سجد
فلا توجه عليهم الا رام وهذا كذا فان حرمة قطعة وحرمة سيج انحنى
متفاضلاً مثلاً ليست بقطعة **قوله** وما يدل عليها ظني **قول** الواو للمحال
وانما سمي يعني غير التي حرمت الخمر اه **قول** فيه بحث فانه حنفة لا يرتبط
للحجاب عنه لان تقرير كلامهم فيه كلها كانت الخمر مشتقة من الخمر فكل
ما يوجد فيه معنى الخمر فهو غير كذا لمقدم حتى والتالى مثله فليست **قال** المص
وانما سمي غير الخمر **قول** ولكن بقول هذا منع لا يفر **قال** المص فان الخمر
مشتق من الظهور **قول** اي من الخمر الذي بمعنى الظهور وفي كلام مساجحة

قال المص واحد ث الاول طعن فيه يحيى بن معين **قول** مع انه يمكن ان
كتاب عنه بما احب به احدث الثاني **قال** المص وعندها اذا اشتد
قول يعني شت الاسم اذا اشتد والمراد اسم الشرقي **قال** المص لان اسم
ثبت به **قول** اي بالاشتد ولكن ابا حنيفة لا يمنع من المقدمة ان
كان المراد الاسم الشرقي وكيف لا وفيه المصادرة وان كان اللغوي
يمنع الاستلزام اي استلزام ثبوت اللغوي بثبوت الشرقي **قال** المص
ولا في حنفة ان العليان بداية الشر وكما له نقد الزبد اه **قول**
فعلى هذا يكون تعريف الخمر بالتي من ماء العنب ذاصاً وسكراً وتوضيحاً
بالاعم عند ابي حنيفة اه او يقال المطلق سفره الى الكامل وكما لا
نقد الزبد فالمراد بالسكر عن هو الكامل في الاسكان ويعني ذلك
من تقرير دليله **قال** المص والثالث ان عنها حرام غير معلول بالسكر
ونق ما من السكر والاسكار فلا خلاف هذا القول لما مر من قوله وكذا
معنى المحرم **قوله** وقد ذكرنا دلالة على ذلك في الاثر في شرح مشرق
الانوار **قول** في شرح حديث ان الله قوم الخمر اه **قال** المص والسابق
لعله اليها **قول** انت الضمير الرابع الى سائر لاكتسابه الثابت من لفظ
النية **قال** المص والعقل في الاحكام لا في الاسماء **قول** فان قلنا شفي
ايضا بعيد عن الحكم كما اعترف به المص لفاق وجه هذا الكلام فليكن
انما يبيد الحكم بواسطة تعدية الاسم فليست **قوله** كانت الاثرية المحرمة
حنفة **قول** كيف يكون حنفة وكل منهما من اقسام المسمى بالطلا **قوله** لا
اعم من ان يكون منفصلاً او غيره **قول** من رفع لروم كونها حنفة **قوله** لا
كان منصوباً لقال ايضاً **قول** فيه بحث فان المسمى بالادق غير المسمى
بالنصف فكيف يكون لهما مقام قوله ايضاً **قوله** انما فسر التبريد
اه **قول** رد على لا لاني وفيه نظر **قوله** لا السكر هو طلال اه **قول** في
المعرب السكر بفتحين عصير لربطه واشتد في الطلبة السكر بفتح
والكاف هو التي من ماء التمر ويقول في ديوان الادب هو غير السكر

انتفى فالتزم معنى الرطب فيه ايضا **قال المصنف** ويجوز بيعها ولصنف سلقها اه **اول**
المراد بالجواز ما ترتب عليه الثمرات المطلوبة لا ما يقابل الحركة **قال المصنف**
شهدت له دلالة قطعية **قول** فنهكت فان الحركة مثبت بالشبهة **قال المصنف**
غير ان عن تحب قمتها لا مثبها **قول** لا يقال مني ان يجب المثل به لسل جواز
البيع لا ان نقول البيع يجوز مع الكراهة فلو وجب المثل لكان مأمورا
بالتيان فعل مكرره وهو مستلزم احرام وهذا لا يجوز ومع ذلك لو ادعى
المثل يخرج عن العمق ايضا **قال العلامة** الكاكي ان المسلم ممنوع عن
في احرام فلا يكون مأمورا باعطاء المثل حتى لو اعطى يخرج عن العمق لا
مكرره انتفى فيه بحث **قال** ان ما قول يجب معنى ينفي **قول** ان المسلم ممنوع عن
السكر في احرام **قول** فنفي ان لا يجوز بيعها لكن المراد بالجواز في قوله
وجوز بيعها لعلها على الحركة بل ترتب لثمرات المطلوبة كما في البيع
قوله لبيان ان العموم المذكور اه **قول** تغسل لقوله واورد رواة
الصغير **قوله** وقيل اشارة الى قوله بئرله النام ومن ذهب عقلة بالخروج
ولبن الزمك **قول** وعندي ثلث اقرب والاول ابعد اما لفظا فلكان
قوله من قبل واما معنى فان علة وجوبها محذ على السكران ليس دعا القليل
الكثرة **قوله** والاولى ان يقال احرام هو المسكر واطلاقه على ما تقدم محذور
قول اطلاقه على ما تقدم على القدر الاخير محذور بلا شبهة واما اطلاقه
على المجموع من القدر الاخير وما تقدم فليس محذور والكلام فيه **قوله** وعلى
القدر الاخير حقيقة وهو مراد فلا يكون المحذور مراد **قول** ويرت محذور
الشارح ما قاله الامام الترمذ في شرح الجامع الصغير لا يقال القدر الاخير
مسكرا بقدره لان المسكر ما يتصل به السكر وهو المتخم من الطعام فان المحرم
هو المتخم انتفى قال القضاة في في السلوح ذهب لمحققون الى ان الجواز الاول
يصير نكرة لعدم في حق ثبوت الحكم ويصير الحكم معناه الى الجوز الاخير كما ان
الاخير في افعال السفينة والقدر الاخير في السكر انتفى **قال المصنف** والحديث
الاول مرثايت على ما بيناه **قول** وكان على المصنف ان يتوهم لحد ثبوت لاخير

ولم يفعل كما ان كفى بمعارفة ما رواه لها **قوله** فلا يكون الذاهب ثباتا
اي على القطع والاثبات **قول** نهكت لان الحركة مثبت بالشبهة **قال المصنف**
ولو يلحق الغيب كما هو **قول** اي كائنا كانه في هو غيب فاجز مخذوف ويتبين
كونه الكاف راس **قال المصنف** فصار كما بعد العيص **قول** اي صار حكم العيص
يلحق الغيب حكم العيص بعد العيص قبل طبع الغيب والوجه ان يقال فصار يلحق
قبل العيص كما يلحق بعض في انه لا يكمل ما لم يذهب مثله **قال المصنف** لان التراءى
يكفي فيه ما دون طبعه اه **قول** هذا العقل لا يفي تمام ما ادعاه لظهوره
لا يثبت على المدعى الثاني ولعل الصحيح ان الغيب والزيب مكان من التبر
والزيب فنهى قولنا لا يحتمل وتنج الاخر لا يحتمل **فصل في**
طبع العيص **قوله** ما ذهب جعل كان لم يكن لانه ما بقي العيص لا غير **قوله** وقوله
لانه اي لان الشان ولقطة ما في قوله ما بقي موصول والله اعلم

كتاب الصيد
مر في فضل جنة الصيد من كتابي في تعريفان للصيد **قوله** من حيث ان كل واحد
من الاشربة **قول** ومن حيث ان الصيد من الاطعمة وما سبقتها للاشربة
غير خفية ثم كما ان منها حلال ومأم كذا من الصيد ما هو حلال وولم
قوله الا انه يقدم للاشربة **قول** لا يقال كونهما مع الشرب مجعيا عوق واحد
لكن في وجه تقديمها على الصيد لانه لم يذبح عدم الكفاية وهذا المقصود
ابدا وجه اخر هو المشاهدة فيه **قوله** وان يموت بهذا **قول** قوله وان يموت
بهذا مستبعد بعد قوله وان لم يقتله جرحا **قوله** قبل ان يفصل الى ذبحه **قول**
والا لايكون صيد الحية كما في كلامه في حله **قوله** وخه تسامح بلان ميثا
للاصطفاي للكل بالكلية **قول** انه يشترط بل شرط حل الصيد **قوله** لا غير **قول**
يعني لا يخرج من صيد الطيور **قوله** على انه لو انتفى بعضه لم يحرم اه **قول** مراد
صاحب مجلسه بيان شرط حل صيد قتله الكلب ولم يكن له غيرة فلما
قوله وكذا اذا لم يحث بهذا **قول** ما ظر الى قوله وان يموت بهذا قبل ان
يصل الى ذبحه **قال المصنف** ولقوله عز وجل وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما

قول ما دام لم يوقت فعل بمقتضى مقتضى مصدره فاعل المصدر فانت
في قولك اجلس ما دام زيد قائما بوجه موقت جلوسا لم يلبس مدة
بثوت قيام ابي زيد وما التي في اقل ما دام مصدرية والمضاف اليه
هو الزمان محذوف اي مدة ودام زيد كذا في شرح الرضي **قول** وفيه
لانه استدلال بمفهوم الغاية وهو ليس بحجة **قول** في التلويح مفهوم
الغاية حجة بالاتفاق مع انه يجوز ان يكون المقصود بيان حصة
الحرم المعلقة من قوله لغرم المحرم وثبت حوازه لغرم المحرم بالاباحة
الاصلية ومثله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا انتهى وفيه بحث في
الكلام في حل الفعل ثم لو ثبت بجواز بالاباحة الاصلية لم يحجج الى
الاحكام وذلك لان الاصل في الحكم بالبيع هو الدخول الاختياري والادخال
خلاف الاصل **فصل في الجواز قول** فان رواية العقد ورواية
اه **قول** تعليل لقوله وانما اورد رواية الجاهل مع الصغير **قول** لا يعطون
على قوله احل لكم الطيبات **قول** فيه تباع لانه معطوف على الطيبات
ومع ما علمتم **قول** والقرينة على تقدير قوله تعالى فكلوا مما اسكن قبلكم
قول وفيه نظر لان القرآن في النظم لا يوجب لقوان في الحكم **قول**
ذلك من القرآن في النظم لان قوله تعالى وما علمتم من الجوارح مفرود
معطوف على الطيبات فتدبر المضاف فشر كان في حكم الاحلال ضرورة
قول ولكن لما كان التاويل في الكتاب شق من لفظه **قول** فان
ما احتج به الى هذا العذر بعد ما ذكره المصنف من ان اسم الكلب في اللغة
يقع على كل سبع حتى لا يدرك ثلثا من جوارح الطيور فالله اعلم
في قوله في الكتاب ما يعلم كل سبع عقور ذي ناب فلتأمل **قال المصنف**
عليه ما روينا من حديث عدي **قول** لكن لا دلالة فيه على عدم جوارح
الطيور بخلاف الآية **قول** قتل فيه نظر **قول** القائل صاحب لهما
صاحب الكفاية وصاحب موجع الدراية **قول** وليس بوار ولا انما
ذكره فراق بين الكلب والكل **قول** لا يحكي عليك في ما ذكره من العبد

والركاكة فان كلا الدليلين لا يثبت الفرق بين الكلب والبازي واداء
علم الكلب في الاول ساير ذوات الناب ففي الثاني يكون كذلك كقول
الاولي ان كلاب ما لما كانت ذوات كلها جنسا واحدا وكان اكثرها
منها في الصيد لوفاء مع ان في طبع غيره الالف ايضا على تراه في الذئب
الاسد وغيرهما اذ اذنتي من صغره في البيت بخلاف جوارح الطير جعل الكلب
في حكم واحد في التعليم يعني اذ يحكم التعليم على جنس الكلب بغير كما في نظائره
فلما **قال المصنف** ولان بين البازي لا يحتمل الضرب **قول** يعني لا يمكن تعليم
ترك الاكل الا بالضرب حاله الاكل وجبته الضرب فاجبته الكلب فحتمله
اه **قال المصنف** فيضرب لتركه **قول** فان قيل وجوبه ترك الاكل ليس بوجوب
معلى انما هو لان اية التعليم ترك ما هو ما لونه عادة فلا بد من ملاحظة
المتا في اتمام الا قول فيقوت استعلا له قلنا بل ثبت ذلك بقوله
فكلوا مما اسكن ان لم يمكن اذ يعلم منه ان ترك الاكل شرطا في حل الاكل
فلا تحل اية الى تلك الملاحظة وفيه بحث اذ لا دلالة فيه على كون الامساك
شرطا للتعليم كما لا يحكي على المتأمل ولا يقيم في الطير **قال المصنف** كما في مدة الجوارح
قول لا يستعمل هذا على مذهبهما **قول** وفيه نظر اه **قول** سبق الى هذا القول
الاتفاق **قول** وايح التي **قول** الظاهر ان يقال وايح الذي **قول** وايح
الحققة والحجاز عندنا لا يجوز اه **قول** ويمكن ان يحاب عن هذا النظر بكل
قوله يحل على اخرج الكاسب على الجواز اما على طريقة ذكر السبب ارباب
فيكون المراد اشتراط الجرح والكلب في طريقة الاستعارة التسمية
بان يسببه لكل على اخرج المستلزم للكسب يحل على كلا المعنيين فيستعار
الثاني لا قول ثم يستق منه الفعل ولا يحكي عليك او لوية يحل على الجرح
من يحل على الكسب لا نظرا لا قول على الثاني بدون العكس ويحتمل ان
يجوز المصنف الجمع بين معني المشترك في مثل هذه الصورة كما يجوز في الثاني على
ما سجي في الوصايا وعلى هناك بعدم المناقاة ايضا **قال المصنف** وهو موبد
بارويا **قول** جعله موبدا لاجته احرني لعدم وفاته تمام المدعي **قول**

حسب خبر واحد لا يعارض قوله تعالى فكلوا مما أسكن علىكم فان الامساك
اقول فبحث فانه لا دلالة في الآية على النهي عن الاكل على تقدير ارتفاعه
الامساك ومفهوم المخالفة غير معتبر فان المعارضة والمنطوق اقوى عند
المعترض للمفهوم فلا يحقق المعارضة ايضا **قوله** اراو ما ذكره انه كل عين
ما اصطاده ثلثاه **اقول** فبحث بل الظاهر ان المراد بثبوت التعليم
عند غلته ظن الصايد انه معلوم وفي رواية اخرى موافقا لمذهبنا بترك
الاكل لثلاث مرات **قال المصنف** لان الحرقة تنسي **اقول** فبحث **قوله** او خفية **اقول**
المراد بالحكمة الخفية هنا ما هو فوق حصة المذبوح لا ما هو مثلها او دونها
والا لا يجب لزكوة كماله **قال المصنف** ووجه ان الفعل يرفع ما فوقه او يزيله
قوله لكان يقول لا تمس الحاجة الى الرفع بل يكفي المشاركة في اثبات الحر
او شبهها **قوله** ونوقض بالحرم اقله بجر كلب طال فانه يجب عليه الجواز **اقول**
ولو لم يعتبر الزجر لم يجب الجواز **فصل في الرمي** **قال المصنف** لان الرمي
ليس للاباحة **اقول** لا يظهر ان يقال لان الرمي لان الفصل فضله **قوله** والظني
الموثق اي المشدود منزلة اي منزلة الا دمي **قوله** ولعل الاولى منزلة الا
قوله نظر الى فعله توجه الى المسموع حسنه وهو ليس بصيد **قوله** فكان طنه
هنا ايضا مما لا يخفى ففعله فلا يعتبر الظن فلا يكون فعله صيدا **قوله**
كما لو فرح انسانا فلم يزل صاحب فراشه حتى مات بمجمل فالتا **اقول**
لم يظهر فيما ذكره الموت سببا في غير الجرح بخلاف المسئلة المذكورة **قوله**
وهو كما يدل على حرمة ذلك **اقول** في دلالة على التحريم كلام قوله على
ذلك اي حرمة ما فيه جراحه اخرى **قال المصنف** لان الموهوم كما لمحقق لما روي
قوله فلا يكون هذا دليلا **قال المصنف** والدي رويانه حجة على كماله **قوله**
في قوله ان ما توارى عنه اذا لم تثبت يكل فاذا بات لسله لا يكل **اقول** جعل
قاضي خان في فتاواه من شرط حل الصيد ان لا توارى عن بصره فقال
لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون موت الصيد بسبب خوفه فلا يكل لقوله
عكس رمي الله عنها كل ما صيبت ودع ما لم يصب والاصحاب ما رايته ولا

ما توارى عكس وهذا نص على الصيد يحرم بالتواري وان لم يعتقد عن طلبه
واليه اشار صاحب الهداية ايضا بقوله والذي رويانه حجة على كماله
في قوله ان ما توارى عنه اذا لم تثبت يكل فاذا بات لسله لا يكل وهذا السير الى
التواري عنه لا يكل عنده وان لم يعتقد عن طلبه فيكون ما قلنا لقوله في اول
المسئلة اذا وقع الصيد بالسم فحاصل حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى صاب
سيما اكل وان قد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يكل فبني الامر على الطلب وعدم
الاعلى التواري وعدمه وهذا اكثر كتب فقه اصحابنا ولو حمل ما ذكره على ما
فقد عن طلبه كان مستقيما ولم يتأقن ولكنه خلاف الظاهر كذا في شرح الركن
واما بعض عبارة قاضي خان والسابع ان لا يتوارى عن بصره او لا يعتد
عن طلبه فيكون في طلبه ولا يشتغل بعمل اخر حتى يجد لانه اذا غاب عن بصره
انه انتهى ونحن نقول ليس فيه جعل عدم التواري شرطا بخصوصه كما روي
وما يدل عليه تعليقه الذي ذكره من كونه شرطا بخصوصه فانه سهل او
اذا غاب عن بصره وهو قاعد عن طلبه بقرينة وضع المسئلة واما اوله
ففيه ضرورة فليتأمل وراجع النهاية فانه ذكر حديث ابن عباس رضي
قوله ووجه كون ما رويانه حجة عليه انه كره اكل الصيد **اقول** فبحث
قوله فقوله صلى الله عليه وسلم لعل هو ام الارض قلته حجة له على ما تروى **قوله**
فيه بحث لانه حجة عليه حيث اكل وان راي فيه اشرع فان احتمال قتل
الهوام مع انه لا جراحة فيه اذا كان محرما فبقينا اذا وجدت الجراحة او
ان يكون محرما والظاهر ان يقول كراهية لصيد من حال بينه وبين صيد
ظنه الليل حجة له **قال المصنف** لقوله عليه السلام ما انزل الله من وافر الا ما وافر
فكل شرط الانهار **اقول** قال لا تقاني وهذا ضعيف عندي لانه لا شرط
لانها شرط في الاوداج ايضا وفي زكوة الاضطرار كما لم شرط في
الاوداج فكذلك لا يشرط الانهار انتهى وفبحث اذ لا ملازمة بينهما وعدم
اشرط الاول في زكوة الاضطرار بدليل ولا دليل في الثاني **قوله** ويروى
سما **اقول** هذا التسليم لا يلزم ان يكون مسبوقا بالمنع لمداه لا

له قول فان اصابنا ما ان تحته قبل اصابة الثاني او لا واسكن **قول** يعني اذا
رياسته **قال المص** اما اذا كان الاول كمال لا يسلم منه الصيد بان لا
فيه من الحيوة لا بقدر ما بقي في المذبوح **قول** لا يظهر ان يقول فان لم يبق
فيه من الحيوة لا بقدر ما بقي في المذبوح يعني وان بقي فيه اكثر مما بقي في
اه فان ما ذكره بقوله بان لا يبقى آه تفصيل قوله اما اذا كان الاول
كحال لا يسلم منه الصيد كما لا يخفى **قول** اعتبار الحيلة الرمي **قول** اعتبار حاله
الرمي هنا ليس لانه لو اعتبر حاله الانتقال لم يخل فانه في تلك الحالة ايضا
يسمح بل يكون المنطوق عند المثلثة ذلك لدليل سابقهم اليه كما يذكره **قول** في
معتبر حاله الانتقال **قول** يعني الانتقال بالمثل **قول** والحكم صيد **قول** الواو
قول وللكمال حاله الانتقال **قول** اعطى على قوله للمثل في قوله ونحن نقبر للمثل **قول**
وسهم الاول اخرج **قول** الواو حالية **قول** وان لم تحته **قول** معطوف على
قوله فاختنه اي صغره **قول** فحكم ما لو رماه معا هو لهما وحل اكلهما
لا بد منها من تفصيل فان ذكره اذا اصابا لهما معا واما اذا اصابا الثاني
بعد اصابة الاول فاما ان اختنه الاول او لم تختنه **قال المص** وان علم
الموت حصل من الجرحين او لا يدري **قول** يعني ان يجهل ان من المسلمين
فرقا اعني من ما اذا حصل القتل بالثاني واحل وبها وليس كذلك بل لا
بينهما لانه في الموضعين يفتن لنا في حقيقة غيرا نقصه جراحة الاول لانه
من في المسئلة الاولى جمع احاصل وفي الثانية من طريق القتل نقل ذلك
فان كان اي عدم الفرق بين المسلمين الى اخر ما ذكره الامام من ان
واجبه **قال المص** قال قائلهم **مت** صيد الملوكة راتب وعاليه فاذا
فصيده لا يبطال **قول** البيت لعبرة وهو جاني دم كما نوا يكون الثعلب
وما هو شر منها وفي تحريم اكل الثعلب خلاف من علماء المسلمين فقد ذهب
وغيره الى القول بكلمه وان كان اسد لانه بصيد لا يبطال فان قتل لا يبطال
لا يسمى صيدا الا بقرته فهو مجاز وذلك منزلة شجرة الشجاع اسدا
فلا يصح الاستدلال به على ان الصيد لا يحبس بما كوال اللحم واسد

كتاب **الرمي** **قال**
وفي الشريعة جعل الشيء مجبوا بحق يمكن استغافره من الرمي كالدبون
قول هذا تعريف الرمي التام او اللاتزم ولا ففي الغفلة والرمي لا يلزم
بل ذلك بالقبض والكاف في قوله كالدبون مقم ان كان الرمي بالامان
المفوض بنفسه بالدين والافلا اخاتم وسيجي التفصيل في الوقت
الآتي **قول** لانه عقد والعقد عقد بالاجاب والقبول **قول** منقوض بعقد الرمي
الا ان يحبس العقد في الصغرى بما سوى البرع وسجي حقيقة من ثلث ربح
قال المص لانه عقد بربح فيتم بالبرع كالبسة **قول** في اول كتابه لجهة انما يقع
بالاجاب والقبول وعقد المص بانه عقد والعقد عقد بالاجاب والقبول
فليتأمل **قول** ما ثبت للمرتن من الدشياء عليه **قول** صغره راجع الى الرمي
قول وفيه نظرا لانه استوجب عليه ضرورة **قول** صغره لانه راجع الى الرمي
وصغره عليه وضرورة راجحان الى المرتن **قول** وهو مخالف لرواية عامة
قال محمد لا يجوز الرمي الا مقبوضا **قول** سبق في كتابه لجهة ان رسول
صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز الهبة الا مقبوضة والقبض ليس بشرط
الجواز في الهبة فليكن هناك فليتأمل **قول** كما في قوله تعالى من كان يكم
مريضا او على سفر فعق من ايام افر **قول** فان التقدير فصوص علق **قول** لا
ما قيل **القول** سوا لا تقاني والكاكي **قول** ولا حاجة الى الدليل **قول** كيف
لا يحتاج الى الدليل وهي مسئلة فرعية لا يسلم الا عن دليلها من الكتاب
والسنة او الاجماع والقبض **قول** واجاب عن الاول انه مما يقضى منه
العجب لانه جمع رهن والرمي مصدر فجمعه كذلك **قول** فنه بحث فان
الذي جمع على رمان هو الرمي بمعنى المرون ويدل عليه توصيفه بمقبوض
ومجازي الاستعمال ايضا ولعل الاولى ان يقال التقدير رهن ورمان
كما في قوله تعالى فعدة من ايام اخر وذلك مراد المص ولان قوله ما ذكرناه ما قاله
القاضي في تفسيره رمان ورهن كلاهما جمع رهن بمعنى مرون اني وما قاله
الامام عمر النسفي في تفسيره رمان جمع رهن وهو العين المقبوض له **قول**

وما قاله الشيخ برهان الدين السبكي في تفسيره ثم الرهن مصدر والمصدر
قد جعل اسما وريثا على الفعل فاذا قال رهنتم عند زيد رهنتم لم يكن
انقضاء اسما المصدر بل اسما المفعول به كما يقال رهنتم زيدا ثوبا ولا
جعل اسما جمع كما جمع الاسماء من ورهان انتهى وهكذا في التفسير الكبير
المص لانه قضي حكم عقد مشروع فاشبه بقض المبيع **قول** منقوض بصورة
الصرف فانه لا بد منها من القبض بالبراجم ولا يكتفي بالتخلية مع جريان الدين
الا ان ثبت رواية كفاية التخلية فيه وكونه فخر المص **قول** لانه لم يكن
على الراهن قبل العقد **قول** الاول ان يقال قبل القبض **قول** وما ثبت الا
ثبت به الا في **قول** لم لا يجوز ان يحتاج الا في لضعفه الى يقوته ولو
قول ملائكا وتبين **قول** فبحسب **قول** محوزا احتراز عن رهن التمر على رؤس
النخل ورواها **قول** مفرقا احتراز عن عكسه **قول** متميزا عن الشيوع في
اه **قول** قال صدر الشريعة في شرحه للوقاية فقبض محوزا اي مقسوما غير
شائع مفرقا اي غير مشغول حتى الراهن حتى لا يجوز رهن الارض بدون
النخل والشجرة بدون التمر ودار فيها مناع الراهن بدون المناع غير
اي كان متصلا حتى الراهن خلقه كالشجر على الشجر يجب ان يميز ويفصل عنه
فالمفرغ يعلق بالمحل فمحب فواضع عامل فيه وهو ليس بمرهون سواء كان
انفصا له به خلقه او مجاورة والمميز يعلق بالحاصل بالمحل فمحب انفصا له عن
المحل غير مرهون اذا كان انفصا له به خلقه حتى لو كان انفصا له بالمجاورة
كرهن المناع الذي في بيت الراهن انتهى فاقبل التعاير بين التفسيرين **قال**
وقوله عليه السلام ذاع الرهن فهو باق **قول** اما المقابلة والمعاوضة
قول بل كان الدوام مثبتا بثابت ما يوجب **قول** لا يخفى ان الرهن يدوم
بداوة الراهن واذا انفك ريد الدوام ومعنى لا فكاك له ابقاءه على
الرهنية والاحتباس فلا مثبت دلالة لفظ الراهن واباؤه عما ذكره من
الدائم من البيت فلما لم **قول** لان قيمة الرهن قد تكون اه **قول** ليس
محل كونه انفسا ولا ظاهرا ان يقول يكون اكثر من الدين في الاكثر الا ان

يجعل على التحقيق يجعل لنا درمعد وما في الحكم **قول** لانه منقوض بهذا لا
اي الذي بالتجسس بالرد على الراهن **قول** قوله بالرد متعلق بقوله منقوض **قول**
فان التملك لم يتحقق لتقرر الاستيفاء **قول** الهالك فيما نحن فيه هو
ما استوفى منه وفي التوزيع ليس ذلك فكيف يتوزع ولكن نقول بالرد
جوابه ايضا فلما لم **قول** واستيفاء الدين لا يكون الا من حيث **قول**
واستيفاء عين الدين **قول** لما تقدم في الهبة **قول** وفي اواخر الصلح
قول وان كان الثاني فهو ممنوع **قول** فبحسب فان الكفاية بالادوية
دون الرهن فتوجه السؤال الا ان يحسن لكفاية المقسط عليها ايضا بما
سبب جوده **قول** ووقع في بعض نسخ القدر وري جعل من قوته ومن الدين
وليس بصحيح لان معنى المحرف واحد منها ومعنى المسكنة ثالث **قول** او
يكون من حبيذ تفصيلية لوجوب استقال لا فعل باجدا لاشياء البلية
ويكون في المحرف للبيان لعدم جواز الجمع بين من وعرف المحرف وهو
كتب الخو وفيه اذ قد كلف من من لفظا وهما ايضا كذلك القوة
على كد فشرة المذهب **قول** يعني ان الراد اما يكون من الجانبين
قول فرجع كل منها على صاحبه بالفضل عندك **قول** او لعدم انعكاسهما عنه
قول معطوف على قوله لانا لو لم نجعل الزيادة **قال** المص فصار كان الراهن
رهنه وهو دين **قول** فبحسب فان المعيس عليه وهو رهن لدين عرج
فكففت من الحكم في الفرع قيا عليه فاقبل **قال** المص لاستيفاء الدين
قول يعني المتحم للما يلزم الكرا **قول** وقوله وهذا بخلاف ما اذا قيل شيئا
اي قوله وكذا اه **قول** ولعل الا ان يجعل اشارة الى مع العدل والكره
الرهن بالمراراهن قال العلامة الحاكي اشارة الى قوله تكلف الاستيفاء
نعم قد حل خلاف مسئلة النقل حيث لا تكلف لمرتين باحضار الراهن عنه
كل نحو نوديه انتهى هكذا رأيت في شرح الحاكي وفيه بحث طاهر حيث لا
المشروع **قول** اجاب بقوله وصارت فتمت بفعله حتى تنقل اليها الرهنية **قول**
لا يقال الاصول ان يقال حتى يجعل رهنها مكانه فانه لم يكن رهنه الثمن في

المقدمة بطريق الاستعمال كما حققه لان بين الثمن والقيمة فرقا ولا يلزم من
عدم الاستعمال في الاول عدم الاستعمال في الثاني **قوله** وجعل الثمن رهنا
اقول الظاهر ان يقال وجعل **قوله** وفي النهاية جعل قوله وهذا بخلاف الثاني
الى قوله تكلف الاستيعاب بنحو الى قوله وهو كما ترى مقتضى **قوله** لا يكلف
المرتين بالاحصاء في مسألة القفل للعلم بعدم قدرته لا قبل مقتضى ثلث سنين ولا
يجوز الا من ايضا على الايقاع وفما نحن فيه يكلف المراتين فيجوز ان اذا
احضر ولعل مراد الامام السعفي في هذا **قوله** وطولك لفرق **اقول** نقص جلي
قوله فانه لا ضمان عليه استحسانا **اقول** محي المسئلة في آخر كتاب الرهن **قوله**
واذا ابراه عن الديرو سقط الضمان وان كان القبض باقيا **اقول** نكت
فانه ذكر قبل هذا الكلام انه اذا ملك الرهن في يد المراتين بعد الابراء يكون
الابراء لغوا لكون الدين مستوفى مستندا الى القبض وليس للضمان الا
ذلك لكن التحويل على ما ذكره ههنا ويدل عليه كلام المتصنف اواخر الكتاب **قوله**
وكان الكلام متافضا **اقول** ولكن تقول الدين باق بعد التقضاء لكنه
لا يطالب لعدم الفاقعة والى ذلك شارح صاحب لنهاية وسبجي ما ذكرنا في
آخر كتاب الرهن من الهداية ولهذا لم يعد شهادة من شهد بالف وقضا
خمسائة منها تساعا على ما مر في فصل الاختلاف في الشهادة واجبة **قوله** اجيب ان
يعا احتمال احتمال اسحق المؤدي لوجب بقاء الضمان **اقول** اعرف
بعدم العكاس للعلم وذلك هو عرض القابل وجوابه بغير الدين بحجة ايضا
كما سجي في آخر كتاب الرهن من المص **قوله** معناه اسعاه جواز الاسعاع بالمر
والاستعاع **قوله** سبق من لشارحين كطه المتصنف في هذا اللفظ في فصل كرى
الانهار ان قيل انما يكون فيه استعمال لا يتبع في معنى النفع لا مطلقا قلنا
لا مانع من ان يراومه فيه المعنى الذي اراد منه بها **قال المص** لا يخلط الحيوان
اقول اي يخلط الحيوان من قبل زيدا **قوله** الا يرى انه لو باعه جاز **اقول** يعني
لو باع الجميع في غير الرهن جاز البيع قبل اداء العشر **قوله** يجوز ان يربا
قوله بما على ان القبض شرط عام للعقد **اقول** يعني ان الحكم يكون بالكلية

فيما ذكره بيا على ان القبض فانه اذا كان شرط الجواز لم يقع الحكم **قوله**
لا شرط جواره **اقول** مخالف قدت يراه **قوله** وتقرير الوجه الاول من كلام
حكم الرهن ثبوت يرا الاستيعاب **قوله** مقتضى ظاهر هذا التفسير بطلان
رهن المشاع فاعلم فانه يجوز ان يقال المراد حكم الرهن الصحيح ثبوت به
الاستيعاب **قال المص** لان الشجرة اسم للثابت **قوله** يعني اسم للثابت الى المط
للارض اذا المشجرة هي الحياطة **قوله** ان قبضه قبل الوجوب **قوله** وذلك
الوجوب بعد الحكم برد الثمن وفسخ البيع **قوله** وذكر في فائدة ضمان لانه
قوله منع لفاتح ذكر العلامة الكاكي محالا على فصول الاسترشاد **قوله**
لان احتمال فاقه البايح البينة على المتاج او التمس من جهة المستحق قائم
اما اذا قضى القاضى ثبوت العجز والفسخ للعقد **اقول** والاقرب احتمال اجازة
المستحق البيع **قوله** وهذا اذا سادى قيمة ما استقرضه **قوله** فيه بحث فانه
اذا كان المسمى قبل من قسمة لملك باسمي ايضا **قوله** وانما اطلق جريا على ان
الظاهر الغالب **قوله** ممنوع **قوله** وضمان المقبوض على سوم الشراء ضمان مبتدئ
بحسب العقد **قوله** لا صوب وضمان البيع ضمان مبتدئ كما وقع في غيره من شروط
ثم في قوله بحسب العقد بحث **قوله** عند تعذر ايجاب المسمى **قوله** لا اسعاع البيع
وجد القبض بحجة **قوله** حتى لم يبق لرب السلم مطالبة المسلم اليه **اقول** فيه بحث
فانه لم يبق ذلك بالتفاح قبل ان يملك الرهن **قوله** ولا يلزم على المسلم اليه
الطعام **قوله** وقوله على المسلم اليه متعلق بقوله رد الطعام ثم اقول الصواب
ان يقال ولا يلزم على رب السلم رد الطعام اذا الكلام فيه كما لا يخفى **قوله** وقوله
لما يبريد به قوله لان الثمن بدل **قوله** بل يريد به قوله لانه رهن به وان كان
مجبورا بغيره **قال المص** لان الاستيعاب من لا رهن يمكن **اقول** قلنا في المحذور
ذلك بتقدير المضاف الى من رهن الارش ولو قال لان استيعاب الارش
من الرهن آه لكان بعيدا من تكلف **قوله** والثاني المكحول به غير مضمون في
آه **قوله** ولا بعد ان يدعى انطواء القليل الاول على الثاني فان تعذر الاستيعاب
يجوز ان يكون لعدم مضمونية ما يقابلها الاستيعاب تلوا الوجوب على ما مر

قال المصنف عن أبي يوسف في زفارة لا يجوز ذلك منها وهو القياس **قول فينبغي**
 ان يكون مزارا واية ظاهرة عن زفارة فلا ياسبب كونه **قوله** لا دين عليه
 في الموصفين **قول** يعني الاب والوصي **قوله** وان كان الرهن بصير مضمونا
 بالقيمة **قول** بل بقل من الدين والقيمة لا يقال بن كلاءه على الاغم الا على
 مساواة الدين لانه ممنوع كما سبق **قوله** وان كان الرهن لنفسه **قول** اي
 لمصلحة نفسه **قوله** حاز ان ثبت لكل **قول** اذا لم يمنع مانع كما في الجمع بين
 وسائر ما لا يجوز الجمع بينهما **قوله** دون العكس **قول** كما في الوكيلين والوصي
 لا يجوز التصرف لكل واحد **قال المصنف** لما ان له ولاية لاخذ **قول** لم لا يجوز
 اقرارا بالاسبق في حاجته فانه مقدف والمذايضة **قوله** والدرهم والدينار
قول والمكيل والموزون ذلك وانما يذكرهما اكتفاء بذكر الدرهم والدينار
قوله واتي برواية الجامع الصغير لاحتمالها الى تفصيل ذكره **قول** لا يخفى ان
 القدر ورقي الصالح الى التفصيل **قال المصنف** وقيل من فريضة ما اذا استوفى
 الزيف مكان الجبارة **قول** فان قلت لا اولوية يكون من فرع
 دون العكس بل الظاهر ان كليهما فرع اصل واحد قلت بن كيفة
 في الشرح فراجعها **قوله** معنى على ان يكون من مسئلة ساء على تلك المسئلة
قول فنه بحث اذ نهيد من حسنة امر الباء معنى بيا قول محمد رحمه الله لا يخفى
 اولى السني الا ان يقال المراد كونها ساء عليها على قول أبي حنيفة وابي يوسف
قوله وعند ما **قول** على رواية عيسى بن امان **قوله** علم ان بالملك **قول**
 هذا العلم بعد تقرير المسئلة والكلام فيه **قوله** وفي عبارة تسامح وانحى فكا
 التضمن بالقيمة واجبا او صوابا او صحيحا وما شاكل ذلك **قول** فنه بحث **قوله**
 فاما ان يكون مع ذهاب شيء من الدين او مع كماله **قول** معنى او مع كمال الدين
قوله اختر اذن الربوا **قول** فنه بحث بل التقييد بالتحديد لان ما لا يلزم
 الربوا في خلاف الجنس وان ضمن بالتحديد فلتأمل فان مراده تعقيب بقصد
 الجيد كونه خلاف جنسه فان المرتهن بملك عشرة دراهم بصفان فانه ضمن
 بتمتة جيد من جنسه **قوله** بخلاف جنسه **قول** لما يلزم الربوا فانه اذا ضمن

بجنسه بملك المرتهن عشرة دراهم بمقتضى استي عشر ضمة **قوله** فبعض قيمة خمسة
 اسداس من خلاف جنسه **قول** حذر اذن الربوا **قوله** ومن بين
 عبيد **قوله** وجه الفضل كون الرهن متقددا **قول** او الراسخ والمرتهن **قوله**
 وهذا لان البيع اه **قول** قوله وهذا اي وجه الفرق بين البيع والرهن
 حيث لا يمكن لشري من قرض حقه لئلا يفتقر في الاول ويمكن الرهن
 باو حقه احد الرهين من استرداده لانه لا يلزم بفرق الصفقة قبل التمام
 في الرهن على تقدير انحيا وما بخلاف البيع فلا حاجة الى الاتخاذ فيه **قوله** فانه
 بالملك يقتضي **قول** اي بالملك في يد المرتهن **قوله** فلو تمكن من استرداده
 اي فلو تمكن الراسخ **قوله** لكون القبض لا يثبت في الرهن واليشوع عبيد
قول وكذلك في الهبة فلم يحصل الجواب على قولهما وكان المراد ذلك **قوله**
 وان ساء لكل واحد منهما في نوبة كالمعدل في حق الآخر **قول** هذا اذا كان
 مما لا يخفى فظاهرا وان كان مما يخفى وجب ان يحبس كل واحد منهما لنفسه
 فان دفع احد ساء كل الى الآخر وجب ان يضمن لرافع عنه اي حقه خلافا لهما
 واصل المسئلة لو ذب فنيا اذا ادع رجل عند رجلين شيئا بقل القسمة قد
 احدهما كل ساء الاخر قبل الدافع يضمن عنده خلافا لهما كذا في شرح الرعي
 قد نص عليه المصنف في كتابه لو ذب فني حيث قال وكذا الجواب في المرتهن **قوله**
 لانه يودي الى اليشوع فتعذر العمل وتعين التها **قوله** هذا اذا لم يورخا
 ارخا كان صاحب التاريخ الاقدام اولى لانه اثبت في وقت لا يارعه فيه
 وكذا اذا كان الرهن في يد احدهما كان صاحب اليد اولى لان تمكنه على
 دليل على سبعة كدوى كالحاج امرأة او شرايين من واحد كذا في شرح الرعي
 واذا ارخ احدهما فنه تفصيل مذكور في غاية البيان **قوله** من عكس المسئلة
 المسئلة وهي واسطة ومن شعبها **قول** الفيزية شعبا راجع الى المسئلة **قوله** وهو
 احد الوجوه **قول** اي كونه في يد رجل **قوله** وجعلتها ان العبد اما ان يكون في
 اولا في يد واحد اه **قول** لا فرق بين ان يكون في ايديهما فانه لا نقل البنية
 في حال حيوة الراسخ على المحاررو ونقل بعد ما **قوله** وان كان في ايديهما فان علم

وان لا يكون في يد واحد منهما

الاول منها فاول آه **اقول** وهذا التفصيل لابد في المسئلة الاولى فان كان
مسئلة الكتاب على تقدير جيل التاريخ **قوله** قال محمد في الاصل وباني بليها
أخذ **قوله** يعني في المسئلة الاولى **قوله** لوجود الرضى من كل واحد منها **اقول**
تعديل لقوله ثبت في جميع الرمن آه **باب** **الرضى بوضع على عدل**
قوله ورضيا ببيعة الرمن عند حلول الاجل **قوله** الرضا ببيعة الرمن عند حلول
الاجل ليس لازما في العدل فالاولى ان يقال سواء رضى ببيعة الرمن او لا
قال لا اتفاق قال الحكم الشهيد في الكافي وليس للعدل مع الرمن ما لم يسلط
عليه لانه ما مورما يحفظ بحسب نتي **قوله** لان المضاربة عقد غير لازم **قوله** تعديل
لقوله ولا شك اذا سمي بالرضا **قوله** وهو وكيل الراهن ببيعة **قوله**
غير مسلم كليا **قوله** على انه سؤال ماقط لان الحكم ليس بفاعل **قوله** وبكث **قوله**
قال في النهاية اي يرفع العدل احداهما الى الكافي **قوله** وهو اظهر **قوله** قال الكافي
وذلك ليس بشئ لان العدل هو الرضا من اللقمة فعدان يرفع الرضا من لفظ
نفسه الحكم الى الكافي انتهى وفيه بحث **قوله** لو فعل ذلك في حل القيمة في العدل
رنا **قوله** وفيه بحث بل المراد اذا جعلت اللقمة رهبا برأيهما او برأى الكافي العدل
الاولى وعند غيره كما ذكره العلامة الرافعي **قال** المسمى ثم انتهى الرمن ففقه العدل
كان العدل بالخيار الى قوله وليس له ان يعين غيره **قوله** والظاهر ان يكون
المسمى خيار تضمن المشتري ايعا لانه متعده بالآخذ واستسلم لكن لم يذكر
باب **التفرق في الرمن** **قوله** وقوله فاسد محمول على المخرج **قوله**
يحوز ان يقال قوله فاسد محمول على المبالغة في التشبيه فانه كالفاسد في عدم
الحكم بالفعل او انه مجاز على سبيل المبالغة فانه على شرط ان يعيد اذا لم يجزه
قوله جار محمول على انه ليس بفاسد ولا باطل في الحال **قوله** اجاب بقوله وانتاع
العدا الى قوله وليس ذلك بموجود في الاعناق فلا يصح ما نفا **قوله**
والعدا الاعناق لا يعقل الرد والفتح كذا التوقف كذا فلما قلنا **قال**
فهو معنون لبعض السابق لا تراجع **قوله** هذا شكل فان القبطان تراجع
السوا فاما ان يكون معنونا عليه ولا يعتبر فكيف سيقط من الذين حسماء توى

ما ضمن بالاملاف وكيف يكون ما انتقص به كالمالك حتى يسقط الدين بعد
وهو لم ينتقص الا تراجع المسعر وهو لا يعتبر فوجب ان لا يسقط بمعا بله شئ من
كذا في شرح الرافعي ومن تأمل حق التأمل في كلام المصنف يوجب له انه فاع هذا
الاشكال **قال** المصنف حكم الضمان لما قلنا **قوله** فانه اذا وضع في العدل
لا يسقط الضمان مع المضافة من يد الابداع والرضى فاقبل فانه ممنوع **قوله**
وحكم المودعة حكم الحارية **قوله** اذا كان الابداع من اجنى ينبغي ان لا يسقط
الضمان لانه العدل **قوله** فانه يجوز ان يفضل ملك ليد عن ملك لعين ثبوت
قوله فيه بحث فان قول المصنف للمرتن يدل على ان المراد بانفسال ملك ليد
ملك لعين ثبوت ملك ليد لشخص دون ملك لعين فشرحه لا يطابق الرضى
والمراد من الانفصال ذوالا ان يبقى ملك ليد ويؤول ملك لعين كما لا يخفى
قال المصنف لو كانت قتيبة مثل الدين فاراد المعير ان يفتكه جبراعن **قوله**
تصحف عن قوله عن اعسر لان صاحب الهدية اخذ هذا من الميسوق وفي الميسوق
العسر فخر الاسلام ليزوي ذكر انه من اعسر الراهن لا المعنى لا يستقيم لان المعير
يفتك جبراعن المرتن لان الراهن لا يفسخ يد الراهن وانما هو
في يد المرتن ولكنه يفتكه المعير من اعسر الراهن ولعله وقع من الكاتب وصحفة
القاري كذا سمع نعلته من عط مولانا ابا يس قال في الكفاية فاراد المعير ان يفتكه
نيابة عن الراهن جبراعن المرتن انتهى وقال اكمل الدين افتكه جبراعن الراهن
قبل معناه من غير رضاء وليس بظاهر وقيل نيابة ولعله من اجبراعن يعني جبراعنا
لما فات عن الراهن من القضا بنفسه انتهى لا صوبت من هنا للبدلية كما
في قوله تعالى لا تحزى نفس عن نفس وفي قوله صلى الله عليه وسلم صومي عن اميك
فلا عباد اذ يعير المعنى حنذا جبراعن المرتن بدل الراهن والبدلية من الراهن
والمعير **قوله** قال في النهاية ليس يجري على طلاقه الى قوله وليس اراد على المصنف
قوله قال لا امام الرافعي بعد ما نقل كلام كلام النهاية وهذا مشكل لان تخلص
الرمن لا يحصل بقاء بعض الدين فكان مضطرا وباعتبار الاضطراب ثبت حق
الرجوع فكيف يتبع الرجوع مع بقاء الاضطراب وهذا لان غرضه تخلصه ليشفع به

ولا يحصل ذلك لا باء الدين كله اذ المرثين ان يحبس حتى يستوفى الكل
ما عرف في موضعنا حتى وقد سخر الى هذا الاشكال قيل روي في كلامه في هذا المثل
وجوابه مذكور في الكفاية والدراسة فاجبنا بغير عبارة الكفاية والكاكي
هو لا يتقبل الى تخلص ملكه الا باعيا جميع الدين من ملكه فكان الرجوع عليه
ما حقق به لا باعيا انتهى فامل فان للكلام محالا **قول** فكيف يبيع التثنية **قول** الجواب
ان يكون جهة التثنية كون القول للمكرثم رايته في الكفاية الا ان يقال ان
في الاكثار من غير نظر الى كون المكرم معرا او مستقرا **قول** وربما يكون له
في ملكه لعين فحصل **قول** يعني يحصل الغرض **قول** ومخلصه المشاكلة **آه** **قول** في
بحث يظهر على من علم بالثالث **قول** اما ان يقتضى نصف دينه **قول** بقدر الاثبات
قول وهذا وجه ظاهر الرواية **قول** ولكن كلمة عن ياني كونه الرواية الظاهرة
قال المص واصله ان الفقهاء من حيث لسر **قول** اي اصل خمس من المسئلة لا
من المسئلة فانه ليس فيه خلاف زو ذلك ان تقول الاتفاق في جواب
لا ياتي في الاختلاف وفي التخرج **قال المص** لانه بدل المالية **قول** اي القيمة وانما
ذكر الضريبة ويل الموجب وباعتبار الجواب **قول** او تقول لا يمكن ان يجعل مستوفيا
ولم آخر **قول** وفيه بحث **قال المص** فاذا ملك بصير مستوفيا **قول** الفاللتعقب
الذكرني والا لهما ك مقدم **قول** قيل في بعض الشروح **قول** الفاليل سوا
قال المص وان قتله عبد فتمت مائة **قول** اي قتل العبد الذي قتله الف الف ولم
يراجع سوره لسلا يلزم التكرار **قول** وكذلك صاحب النهاية جعل الصور **المرثية**
فما اذا تراجع السور **قول** وكذلك جعل الكاكي في معراج الدراية واما صاحب
فانه مشي على طريق الشيخ الشارح **قال المص** لان دين العبد مقدم على
المرثين وحق ولي الجناية **قول** قال الاتفاق في قوله وحق ولي الجناية ليس
او بارفع عطا على لفظ دين لعبد ومحل معناه ان دين العبد على دين المرثين
كذا حق ولي الجناية ايضا مقدم على حق المرثين لان كل واحد منهما مقدم على
حق المولى فلان تقديم على حق المرثين او لان حق المالك قوس ويدل على
هذا تقدم تفرج القدر في ذلك في شرحه وقد مر اتفاقا تحققة ان المص

والمجهل العبد المهرين اولا وقد مر على حق المرثين عند قوله واذا قيل لعبد
المرثين قسلا خطا ففهم ان الجناية على المرثين ثم ذكر دين ثانيا ويقدمه على
حق المرثين عند قوله ولو استملك العبد المهرين وهذا كله يدل على ان
المصنف ما ذكرنا وقال بعضهم في شرحه قوله وحق ولي الجناية دين العبد مقدم
على دين المرثين ومقدم ايضا على حق ولي الجناية حتى لو جنى عليه دين يدفع
ولي الجناية ثم يبيع الغرما **قال** قول هذا في غاية الضعف لان المسئلة التي
سها يدفع كلامه لانه قال ودين العبد مقدم على حق ولي الجناية ثم رتب عليه
حق الغرما وانه ما فقه لا محالة انتهى ونحن نقول فيه بحث فانه تأخير
صورة لكنه تقدم معنى حيث لم يبق في يد ولي الجناية شي كما لا يخفى **قال المص**
لتقدمه على حق المولى **قول** في دلالة على التقدم على حق ولي الجناية بحث فانه
كما يقال للمولى في الاستلزام بغير اداء المال كذلك يقال في الجناية دفع ادائه
قول وقوله وحق ولي الجناية باجر معطوف على دين المرثين **قول** ولعل السبب
اولى عطا على دين العبد اي حتى ياتي الجناية مقدم على دين المرثين واما
ذلك ولي لعدم ظهور دلالة قوله لتقدمه على حق المولى على تقدمه على حق ولي الجناية
قول فان المرثين يقوم مقام المولى في المالية **قول** وكذلك صاحب بن العبد
قام مقامه في المالية حيث يباع ويعطى ثمنه فلا يظهر بذلك لتقدم حضوره على
حق ولي الجناية بل على عكس الظاهر لان المولى محال فيه بدفع عين العبد وعليه
بمعان النظر **قال المص** فان اجمع على الدفع دفعا **قول** فيلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز في قوله دفعا ولا يقال المراد دفعا بالدفع بطريق عموم الجا بل لا يكون
مسببا على الاجتماع على الدفع والمخلص تغليب **قال المص** وهذا قول ابي حنيفة
قال الامام الزليعي وعن زفر عن ابي حنيفة على عكس ان الراي اذا كان حاصرا
لا يكون متوقفا في الفداء وان كان غائبا كان متوقفا فيه ووجه ان المحي عليه لا
المرثين حال غيبة الراي لانه ليس بالملك ولا نقد ر على الدفع ولا يمكن من اخذ
العبد منه ما لم يحضر الراي فلا حاجة له الى الفداء فاذا فداء من غير حاجة اليه كما
متوقفا واما في حالة حضرته فالحق عليه ان يطهرها بالدفع والفداء فلا يتوصل المرثين

وفي المسئلة قدم حق ولي الجناية

الى استدانه من الالباء الفداء فكان منقضا اليه فلا يكون مسلوما كغيره من
صاحب لعلوا ذابني السفل ثم بنى عليه علوه انتهى ولا يخفى ان هذا الوجه مردود
على ظاهر الرواية ولا يخلو الكلام عن الاشكال **مفسر** ومن رهن **قوله**
قال المص ومن رهن غير عشرة وقتة عشرة فتختم صار خلايا وي عشرة **قوله**
قال الريني يشترط ان المعبر فيه في الزيادة والنقصان القمة وليس كذلك بل
المعبر فيه القدر لان العصور وكل من المقدرات لانه اما ميكيل او موزون
وفيها نقصان القمة لا يجب سقوط شيء من الدين كما ترى انكار الطلبة
لوجب كناية على ذكرنا لان الغائب فيه جرد الوصف وفوات شيء من الوصف
في المكيل والموزون لا يجب سقوط شيء من الدين باجماع الصحابة فيكون
الحكم فيه ان نقص شيء من القدر سقط بقدره من الدين والافلا
فكان الاصول ان يقول بل **قوله** ليا وي عشرة **قوله** والمقدار باق على حاله **قوله**
المص لان ما يكون محلا للبيع يكون محلا للرهن **قوله** منقوض بالبيع واجبا
ان فيه مانعا **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بانك فيما يكون المحل باقيا **قوله** وكنت
لان ما لم يذكره ان يكون الساق وهو تبدل وصف العصرية الى الحصرية لعل
الحلية معنى لها والاول ان يجاب بان المحر قال حكم البيع وهو الملك ابتداء وبقاء
كما اذا كان المسلم عسيرة فتحرر فانه لا يخرج به عن ملكه فادامت برته فربى المسلم
فثبت له الملك ابتداء والعقد شرعت لاحكامها وانما لم يكن محلا للعقد ابتداء
للمسلم من الاقرب والاعراض ولا يوجد ذلك في البقاء فليأتى **قوله** والمحرم
محل **قوله** للرهن ابتداء **قوله** لاننا محل بالنسبة اليه **قوله** نعم الا انه ليس كمن يرضى
من الحنكية بالنسبة لكن لا عرف فان كونه كذلك بالنسبة الى الراهن كاف
قوله وانما فرماه **قوله** اي للارزم **قوله** فانها شتان في ذمة الكفيل والملك
لان عن الامتياز **قوله** هذا يقيل لقوله ليليرواه **قوله** يعني لاني جعلتها محلا
واللام التي ستحق الزكوة فيها وفيه ما لم فان كونها مالا ثبت فيه حق الزكوة
وصف ثابت طلبتها ثم اقول ولكن لقول كخرج الجواب عن ولد المستافرة
والوصف بخدمتها بانها لا تشان في عين الامتياز تكون كل منهما عقدا على المنفعة

قوله ولكما يرد وله الجحانة فان من عليه **قوله** لفظه من عبان عن المص **قوله**
سقط بالابطال **قوله** اي بابطال الحنكية عن اللام بالزمتها في ذمة باحتياز **قوله**
قوله باحتياز الفداء **قوله** فعلى هذا لو كانت وصفا قارا لا يرد بقضا لعدم
ثبوتها للام **قوله** وانما في الغصب فلان الضمان يثبت قبضا مقصودا **قوله**
واذا انعدم سبب الغصب هو القبض مقصودا انعدم حكمه لا محالة **قوله** وقية
النماء يوم الفكاك لانه انما صار مقصودا به **قوله** الضمير في نه راجع الى الفكاك
قوله وانما مقصودا بالقبض **قوله** اذا ماتت الام **قوله** ليس ويجوز الزيادة في
الرهن ولا تحوز في الدين **قوله** معناه لا يكون الرهن بالزيادة لان نقصان
الدين على الدين غير صحيحة لان الاستدانة بعد الاستدانة قل نقصان الدين
الاول جائزا جماعا **قوله** **قال المص** وقد ذكرناه في البيوع **قوله** المذكور فيه خلافا في
زيادة الثمن وحطه لا غير **قوله** ان نقول المولى ردوت لك لثمة اخرى **قوله** **قوله**
ليس في لفظ الترويج **قوله** وانما ان ليس مقصود به فلو جوب **قوله** الاصول **قوله**
اما انها ليست في المعقود عليه فظاهر انها ليست في المعقود به فلان الدين
واجب بسببه قبل عقد الرهن وانما قلنا ان الاصول ذلك لان ظاهره
يدل على ان المعقود بالنفي كون الزيادة معقودا عليها وبها وليس كذلك
لظهور انها ليست بواجبة قبل عقد الرهن فليأتى وتوجيه ما ذكره المص اجماع
الضمير الى الحق بالمعلوم من سياق الكلام **قوله** فان مات الولد بعد الزيادة
قوله قبل الفكاك **قوله** ولم يبق الدين بالاراء **قوله** لفظ الاراء ليس في محله
كما لا يخفى **قوله** ولتتم الجواب **قوله** فبحث وفي بعض النسخ عند قوله الجواب
والصحيح **قوله** ليقط الدين اصلا كما ذكرنا **قوله** انما **قوله** وبالاستيفاء **قوله**
قوله يعني لا يسقط الدين **قوله** لقيام الموجب **قوله** يعني الموجب للدين **قوله** فتمت
ان ملك في يده قبل الرد **قوله** ولا شقق الشرع والصالح **قوله** **قال المص** كذا لو
على ان لا دين اه **قوله** قال الريني قال في الكافي ذكر شمس لانه الرضى في
المبسوط اذا تضاد فان لا دين بقي ضمان الرهن اذا كان نصا وتها بعد
هلاك الرهن لان الدين كان واجبا ظاهرا حين ملك الرهن ووجوب الدين

طهر الحق لعينان الرمن واما اذا انتقادا على ان لا دين والرم قام ثم ملك
ملك مائة لانه يتبادر قهما متقى الدين من الاصل وصحان الرمن لا سبق يدون
الدين وذكر الاستيعاب انهما اذا انتقادا قبل الملك ثم ملك الرمن خلفه
مستحقا فيه والصدور لا يملك مائة انتهى واختار المص سلاكه مضمونا في القول
كما لا يخفى **قول** يعني بعد التصديق على عدم جواز ان يذكر اوجبه بعد التصديق
على انتقاد **قول** فيه نظر فان الاحتمال الذي لم يشأ عن ميل لا بد لا عبارة
في مثل ما نحن فيه من دليل **قول** فله خلاف البراءة راجع الى قوله وان استوفى
وذلك لانه من ثم الى هنا نقتض على جواب الاستحسان في صورة البراءة والاداة
ان يرجع الى قوله فيكون جملة باقية **قول** قال لا تقا في قوله خلاف البراءة فيقول
بقوله يملك بالدين كتاب **الاجنابيات**
قوله والحكمة في اللغة اسم لما اكتسب من الشر **قول** الفقه بحث عن افعال الكلفة
فلو اريد المعنى المصدر في الحكاية لكان استنبجها جميع الطهارات **قوله** لا يخلو
اما ان حصل سلاح **قول** او ما جرى مجراه **قوله** وان لم يكن فهو اخطا **قول** قد يكون
القتل اخطا بغير سلاح كما اذا رمى سيده او حشته فاصاب رجلا فقتله **قوله**
وان كان فهو شبه العدم **قول** شبه العدم لا يلزم ان يكون على قصد التاويل بل قد
على قصد القتل وجوابه ان ذلك بالنظر الى الالة **قوله** فان كان فهو هو **قوله** لا يخلو
الشيء بنفسه طهرا **قال** المص فالعدم ما يقتضيه **قول** اي ضربا لمقتول فخرج العدم في
النقص **قوله** النار **قول** ينبغي ان يكون من قبل غلظتها تبا واما براءه او اذ
في صورة النار هو الالقاء فيها لا العزب بها **قال** المص وموجب ذلك لما ثم **قوله**
قال لا تقا في قال قاضي خان في فتاواه وفي طاهر الرواية في الحديده وما شبه
الحديد كالنحاس وغيره لا يشترط اخرج لوجوب العقاص وقال في الاجناس
ذكر في الشروط الكبير لابي جعفر الطحاوي لانه لا يقاض العود من الحديد لانه
لا يخرج انتهى وسجي من المصغ الباب الذي يليه ان الالحج رواية الطحاوي
قال المص لعله تعا ومن يعل من مناسخه اخر اذه جهنم خالدها فيها **قول** لا تقا
في المستعمل كما ذكر في الكتب الكلامية لانه لو لم يكن حوا لم يكن حال مستحله كذا في

موجب لما ثم **قال** المص والقود **قول** يعني لو ادعى القصاص وسمى قودا لانه
يقودون ان يحيا في جبل وغيره **قال** لانه لا يري **قوله** لكنه يقتيد برصفت العدم
صلى الله عليه وسلم **قوله** بحث فان الما طلاق والسنة اذا دخل في سبب
نحو اذ واحد قد الفطر عن كل فرد عبد واذا وعن كل فرد عبد من المؤمنين ثم
المطلق على المقيد عند ما بل يجب العمل بكل منهما اذ لا ينافي في الاستصحاب على فصل
كتب لاصول فكيف سقيت العقل المذكور في الالية بوصف العدمية باحد شي
عمل لا واني ان يقال غير العدم من العقل فاصرفي كونه قلما فلاما وله المطلق
لانه يفرق الى الكمال وموضع الاصول ايضا **قوله** وقوله والعقوبة المستأجرة
اخرى **قوله** بحث **قال** المص لانه لا حق له في المال من غير
القتال **قول** يجوز العدم الى المال من غير رضاه القاتل مراعاة حتى من له
العقاص عند ما ايضا كما ذكره صاحب الكفاية في مسئلة قتل المكاتب الذي لم
يرك وفاء في الكتاب الذي يلى هذا ولا يرد نقضا عليها لما نشير الى دفع ذلك
النقص فيما سجي في باب يوجب العقاص في مسئلة قتل المكاتب **قال** المص
ولما ما تلوا من الكتاب من قوله تعا كت عليكم العقاص في القتل **قوله**
القاضي في تفسيره احتج بكيفية به على ان مقتضى العدم القود وحس وهو ضعيف
اذ الواجب على المتمتع بصيد في عليه انه وجب وكتب ولذلك قتل يتخير من لواء
وغيره ليس نسخا لوجوبه انتهى والمذهب بخفضه انه وموضع بيانه اصول الفقه
جواب عن قوله لانه يبين مدفعا للملاك **قوله** فيه انه مدفع للملاك انتهى
والقتل المستحق فان القاتل يكون محققا الدم بعده اذا قتله احد
او غيره يقض قلنا **قوله** وذلك يجوز ان ما خذ الولي المال من القاتل بدون
رضاه **قول** ضمير رضاه راجع الى الولي **قوله** قبل هذا الوهم موجود فيما اخذ
المال صلحا او قد جازا **قول** جاز الصلح عن دم العدمت بالنفس كما تقدم في كتاب
الصلح مع ان ما ذكره من على السند بما لا يند شيئا **قوله** واجب بان الصلح
المراعاة والقتل بعين ظاهر العدم **قوله** وفيه بحث لان رضى القاتل لا يفيده
ورضى المولى موجود في محل النزاع والاولى ان يكتفى في الجواب بان في الصلح

المراعاة اذ لا مانع من الاخذ فيه بعد وجد رضى القاتل بخلاف ما نحن فيه **قوله**
قوله واكوا ان احد يث خبر واحد فلا يعارض الكتاب والسنة المشهورة على
ذكرنا **قوله** على انه يجوز ان يكون المراد ثبوت الحيا عند اعطاء القاتل الدية وغير
لا ياتي في رضى الآخر في غير الواجب وهذا كما يقال للداين خذ دينك ان شئت
در اسم وان شئت دماير وان شئت عوضا ومعلوم انه لا يأخذ غير حقه
الا برضى المديون كذا في شرح الرزقي وانما لم ينفك الشارح لفت هذه الكوا
لانه يريد عليه لزوم عدم تعيين العصاص لموجبة العهد حيث خير الولي من القتل
اخذ الدية غايتها ان يكون اخذ الدية برضى القاتل وعظم فائدة الشافعي
لا يفيد ما فان مطلوبين العصاص للموجبة **قوله** فانه شرع زجر اعلى كان
عليه اهل الجاهلية **قوله** فنه بحث **قوله** تنكاه ومن يقتل مؤمنا متحدا **قوله** ذكر
في الكتب الكلامية ان المراد هو المستحل لان المؤمن بارتكاب الكبيرة لا تجلده في
المراد و لكن ان تقول ار يد بالجلد والمكث الطويل والله اعلم بمراده **قال المصنف**
قوله صلى الله عليه وسلم الا ان قتل خطأ العهد قتل السوط والعصا كحدث **قوله**
قال ابن العزائم حديث حمزة عليه السلام فان العصا لا يطلق الا على ما اعتل بها ولا
يخشى الكبيرة عصا بل جذعا واسطوانة وكونها وعلمها فوق على العصا فلا يفتق
انتهى وجواب ان العصا الكبيرة اذا ضرب بها عذمتها **قال المصنف** والكفارة
بالخطا **قوله** وفيه ان تعينها لدفع الاذى لا تعينها لدفع الاعلى كما سبق انفا
قوله وقد كان قتله عدا **قوله** بان ظهر ذلك بعد اخذ الدية مثلاً **قال المصنف** اعتبارا
بالخطا **قوله** لا اصل في وجوب الدية على العاقل حديث حمزة بن مالك على ساق
في المعاقلة والعقل فيه كان شبهة وفي معارج الدراية روى الطحاوي عن
المغيرة بن شعبان ان امرأتين ضربتا احدهما الاخرى بعود فسطا قضي صلى الله
عليه وسلم عليهما بالدية على عصبة القاتلة متفق عليه وهو حديث حمزة بن مالك في
كما يحيى انتهى فكيف يقيس بالخطا **قال المصنف** شبهة تؤثر في سقوط العصاص
دون جريان الميراث **قوله** صرح المصنف في آخر الكتاب بان العصاص يجوز ان
يخ شبهة فلا بد من التلحق **قال المصنف** لان فيه اثما فيصح تعلق احكامه به **قوله**

ان يقول لانه قاتل والا فمجرد وجوده لا يوجب احكامه فلا بد من نوع
تختلف تعرف من الكفاية **باب ما يوجب العصاص** **قوله** لما بينا من قوله
صلى الله عليه وسلم **قوله** ومن قوله تنكاه كتب عليكم العصاص من القتل ما تروى
كون موجب للعصاص القود عينا **قوله** واجواب عن الاول ان المراد بالوجوب
ثبوت حق الاستيفاء ولا منافاة بينه وبين العفو **قوله** لا يخفى ان ما ذكره في
الابتنى ارتكابه الا للضرورة ولا ضرورة اذ يجوز ان يقال انه واجب على الامة
لا يحل لهم ان يتركوه اذا ارادوا في الدم استيفاءه او يقال هو واجب على
القاتل اذ لم يسلم نفسه عند مطالبته الولي بالعصاص بانهم وقد تفرق بهذين
قوله تنكاهما ايها الدين امنوا كتب عليكم العصاص **قوله** ما هو مكسب لاصل **قوله**
بما يعني الكثرة الرجح كما لا يخفى **قوله** لكنه انقلب لاشبهه الابوة **قوله** انظر
ان يقال كرامة الابوة و مراد الشارح لاشبهه الناشئة من الابوة في ذمة العصاص
وهي شبهة لا باحة المناجبة بقوله صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا بيك **قوله**
اجيب بان العصاص في الاطراف يعتمد المساواة في الجرح المبين **قوله** لا يخفى
لا يخفى فيما المساواة في العصمة بل لانه من المساواة في الجرح المبين في كونه
وسلامته من لعب فظراف العبد معيب بخلاف طرف آخر **قوله** ولان العصاص يعتمد
المساواة في العصمة وهي ثابتة نظرا الى التكليف يعني عنده او الدار يعني عندها
قوله ولهذا العقل الذي بالذمة **قوله** قلنا فيكون قبل قتله المسلم معصوما
فحب للعصاص **قوله** لم لا يجوز ان يقال يجوز ان يكون قبل قتله المسلم معصوما
نظرا الى مثله وغير معصوم بالنسبة الى المسلم لان يقال للعصمة لا يتجوز **قوله**
المصنف العطف للمغايرة **قوله** قال لا تنكاه ولما في هذا الكلام نظر لانا نقول
نعم العطف للمغايرة ولكن لم يعطف قوله لا ذوه عدا على كونه لانه لو عطف عليه
بالجرح بل عطف على مومن ولكن نقول ان الذي يقتل بالذمة لا يعلق عليه
ان المراد بالكتاب لا الذي انتهى فنه بحث وفي الكفاية فان قيل
ان يراد بدني العهد المسلم قلنا العطف لعصية المغايرة انتهى وبهذا يخرج
احكام ما ذكره لا تنكاه فليست **قوله** فيقتل ولا ذوه عدا في عمن بكان

على طريقه قوله تعالى من الرسل بالعدل اليه من ربه والمؤمنون **قول** لان
لعول هذا مثل قوله صلى الله عليه وسلم من قتل معاهدا لم يرح رايحه الجنة فكما
ان الوعيد فيه لمن قتله بغير حق فكذلك النسي في هذا الحديث عن قتله بغير حق
نظائر **قوله** والا لكان ذلك نعم **قول** اي الكافر الذي في المعطوف عليه نعم
من كبري **قوله** فافضاه دليلا **قول** اي على التقدير **قوله** لا يكون دليلا هذا
حلف باطل **قول** المقدّر في الثاني لفظا كافيا في الاول فيصلح الاول قرينة
على تقدير الثاني ولتقين بالحرفي بدليل آخر فبتر **قوله** لان التقدير المذكور
ليس بروي **قول** يعني غير مذكور على قصد الرواية بل لتبين التأويل **قال المصنف**
العقاص تحت المعقولة ثم خلفه وارثه **قول** العقاص طريقه اخلافة فقه
حفظ دون الوراثة كما سيجي في باب الشهادة في القتل فلا يلزم كلام المصنف
وجوابه ان في شبهة الوراثة وشبهة اخلافة فقرة عبارة الاولى وثمة الثاني
احتيا لا في رد العقاص قلنا فان سلكنا كلام الحجابي بجهة تذكّر **قوله** ولو
من المحال ان يثبت لفظا **قول** وانت خسران عبارة المصنف تؤدي هذا المعنى
او معناها من المحال ان يستحق لاجله افادته ولا يدل على كون المستحق المقصود
قوله لان سقطة الابوة يمنع عن ذلك **قول** اي يمنع عن التقدير **قوله** ويجوز
ما كان سلاحا **قول** اي عن الحاق قول المصنف والمراد بالسلح نوع
اباه **قوله** فان قل يحمل ان يكون المراد لا يوجب الا بالاستيف **قول** لا يمكن
يورد هذا من طرف الشافعي لان القتل بالثقل يوجب لقوده عند **قوله** حسب
بان القود اسم لفعل هو جازا الفعل كالعقاص دون ما يجب شرعا واكمل عليه
باعتبار ما يؤول اليه **قول** كان مراده ان جازا لا يوجب الا في افعال خاصة يجب
فقوله حسب خبر البلا بل معتبر في مفهوم القود فانه يصعد ان يجب وان كان
وجد في مقابلة العقل بالسيف والخبر موجود وفيه بحث فان المراد بالوجوب
الشرعي ولا يلزم اعتبار الوجوب في القود كما في المعنى الاخر فقه بر ثم اعلم ان
عليه في قوله واكمل عليه راجع الى ما في قوله دون ما يجب شرعا **قوله** وان
لم يترك وفاروله ورثته احوار وجب للعقاص للمولى في قوله جميعا **قوله**

المكافاة وذكر شيخ الاسلام رحمه الله عليه لم يترك وفاروله لم يكن في قيمته
وفاروا بالمكافاة ايضا فانما اذا كان في قيمته وفاروا بالمكافاة لا قصاص فيه وكما
على القاتل في ماله لان موجب العمد وان كان هو القصاص لا يجوز العمد
الى المال بغير هذا القاتل مراعاة حتى لم يعصم كما اذا كانت يد القاتل
كان للمقتول بين العمد ولان المال بغير هذا القاتل مراعاة حتى صاحب القصاص
لما لم يجد مثل حقه بكماله فكذلك ما جاز العمد ولان المال بغير هذا القاتل مراعاة
حتى من له العقاص لان وجوب لقيمة النفع له لانه يحكم بحرية وحرية اولاده اذا اوى
بدل المكافاة من قيمة انتهى والمراد اذا كان في الفات ماله حتى لا يخالفه
على ما سبق **قوله** ولا يؤتم ان كل من ملك السلاح ملك استيفاء العقاص كالخ
فانه يملك السلاح دون العقاص **قوله** قال لا يتقاني قال بعض الشافعيين
في هذا الموضع كل من ملك السلاح لا يملك استيفاء العقاص فان الا يملك
السلاح ولا يملك استيفاء العقاص فقول هذا ليس بشي لان الا يملك
استيفاء العقاص اذا لم يكن ثم من هو اقرب منه كالا ب والابن وكذا
يملك السلاح اذا لم يكن ثم من اقرب منه فاذا كان ثم اقرب منه فلا يملك
ايضا لان من سخط الدم هو الذي سخط مال المقتول على راي بعض ائمة
الذكر والاشي في ذلك سواء حتى الزوج والزوج وبصر الكون في تخلفه
انتهى وفيه بحث لان ما ذكره فيما اذا قتل الاخ وكلام بعض الشافعيين فيما
قتل ابن الاخ المعتوه والاب حتى **قوله** لانه شرع للثمن **قول** هذا تعيل لقوله
ولا يؤتم ان كل من ملك السلاح ملك استيفاء العقاص **قوله** فانما ان يكون
فيهم الاب **قول** اي ابو المقتول او ابو الصغير **قال المصنف** بسبب لا تخفى
القرابة **قول** كيف يكون سببه القرابة وهو مست للزوج والزوج **قوله** وان
بانه لو كان كذلك **قول** اي لو ثبت لكل واحد حكما **قوله** واحب ان احيى واحدا
يسقط كان ثابتا سقاطا وهو محال **قول** ان اراد كان ثابتا في حق غير العاني سقاطا
في حق فاحتماله ممنوعة وان اراد كان ثابتا مطلقا سقاطا كذلك فلان لم يرد
من عدم السقاط في حق غير العاني فيجوز ان يسقط في حق العاني وثمرته انه لا

بعد لعقود على القصاص ونشت في ابى غيره ولعل لا ظر ان يعال لما كان
واحد وسقط العا في اوبث الشبهة في حق الباقي لما انه واحد فكان ثابتا
من وجه ما قضا من وجه وما سو كذلك فنه شبهة عدم البوث والشبهة
تورث في سقوط القصاص **قوله** ولن سلمنا فاحد المولدين انما لم يفر دبالا
اه **اقول** فيكون قوله ان حق لا يتجرى خصوصا بما اذا لم يكن السبب لتمامه كما
ينفي **قال المصنف** في خلافه في حقه **قوله** في ان قضية المساقان
وفيه خلاف في يوسف ومحمد فاعل **قال المصنف** وهي مسئلة المولات **اقول**
فهو كمثل بل كمثل عم منها فان القتل بالسوط قد يكون بدون المولات كما اذا
ضرب صغيرا فتنته ويزيد بان الضمير فانه الى خلافه الشافعي لا الى مسئلة
السوط مطلقا فانهم **قال المصنف** لم قوله صلى الله عليه وسلم من غرق غرقاه
اقول دليل الشافعي فلا يرد ان مذهبا ان لا قودا لا بالسيف **قال المصنف** **قوله**
عليه السلام الا ان قتل خطا القتل بالسوط والعصا **قوله** واختلفت فتا
والفتا واحد فذلك استدلال به على مطلوبه **قوله** لكن استدلال الشافعي
واستدلالهما بالمعقول **قوله** وكجزلها الاستدلال باكد يث في نفي وجوب
الدية واما القصاص بالقتل فلم يجلب به لوجوب دفع قوى منه لا قودا لا بالسيف
ولا طرم منه ان يكون متروكا بالكلية وكجزل الشافعي الاستدلال بالمعقول
ايضا في التوزيع كذا لا يخفى **قال المصنف** ومنه الحق للمجلدين **قوله** قال الكا
سميت الحققة مقصدة لان كل واحد من اكد يدن مائل الاخر انتهى وفي شرح
الشافعي ان لا يسهل سوى بهما بن الثوب ومن لم يقطع له الثوب انتهى ولعل هو
اولي لانه الحققة تامل **قوله** وما رواه غير وقوع لانه طرم الى قوله انه هو محمول على
السياسة وقد اوت **قوله** وفيه بحث وجوابه ان تامة اكد يث ومن عرق
عرقاه ومن قتل عبده قتلناه كذا في فوائد حميد الدين الضمير ثم قوله غير نفي
منع وقوله لانه يلزم اه سند للنج وقوله انه هو محمول على السامة منع
مع السند وقوله اومت تتم للسند **قال المصنف** واختلف الروايتين في الكفا
اقول قوله واختلفا متبدا وقوله في الكفا برة جزء **قال المصنف** ولا يصلي عليه

اقول قال الكاكي وهذا اثر كون لعله مختار في حق نفسه لانه صار باغيا على
نفسه انتهى فالباغي لا يصلي عليه **فصل** ومن شره **قوله** الحق بها فضلا
يشتمل على المسائل التي لها عرضية الحجاب للقصاص **قوله** وهو قتل المشهور
عليه بوجوب القصاص ان لم مثبت ما ادعاه من سل السيف عليه بالسيف **قال**
المصنف لقوله صلى الله عليه وسلم من شر اكد يث **اقول** اكد يث يدل على ابا حقه
دون وجوبه وكان المدعى ذلك طاهرا **قوله** ومعنى الوجوب دفع الضرر **قوله**
اي وجوب دفع الضرر فالمصنف مقدر **قال المصنف** ومن شره على رجل سلا
لما اونها را او شر عليه عصا سلا في المصنف ونها را في طريق غير المصنف فقتله المشهور
عليه عدا فلما شى عليه **قوله** قال الصدور الشهيد في شرح الجامع الصغير فان
عليه عصا سلا را في مصنفه المشهور عليه عدا قتل به انتهى وفي شرح الجامع الصغير
لما مضى خان رجل شر سلا حيا على رجل في المصنف ونها را او في غير المصنف
المشهور عليه عدا لا شى عليه لانه قتله دفع الشر عن نفسه ودفع الشر ما ج او
وان شر عليه عصا في المصنف را فقتله المشهور عليه باكد يد عدا قتل لانه قادر
على دفع الشر عن نفسه بدون القتل لان العصا تلبث وفي المصنف الحق
بالنها بجنات السلاح لانه لا تلبث ويختلف المغازاة او كان في المصنف لانه
لا لحقة الغوث وان كان الخشب والججر عظيما لا تلبث فهو بركة السلاح في مذاهم
قوله فقتله المصنف عليه عدا الضمن الدية والدية **قوله** الاولي قطع الكلام عند
قوله عدا وتيمية بقوله وعند الشافعي لا شى عليه كما لا يخفى **قوله** معنى ان المكروه لما
مسلوب لا خيرا را **قوله** هذا الكلام على هذا المقدر كلام الرافعي من الشافعي
والا فنه بحسب القصاص على المكروه والمكروه كما مر **قال المصنف** انما لا يحسب القصاص
لوجوب البيع وهو دفع الشر **قوله** دفع الشر واجب كما مر فيبقى ان يراو بالبيع تمام
الوجوب **قال المصنف** في لينة **قوله** لان اثر الاضرار كالمضطر اذا اكل مال الغني
لانه اسهل من الابتداء **قوله** فيه شى وليس هذا المقام محل ذلك الكلام وان
باب القصاص فيما دون النفس **قوله** لما هو بمنزلة التبع **قوله** انما
بمنزلة التبع لان القصاص في الاطراف ليس تابع للقصاص في النفس عند

على ما جرى في هذا الدرس **قال المصنف** تقا واخرج فقا **قول** قال الزبيدي اي دقضا
وقال البرهان النسخ في تقصير العظام مما صدر رايه المفعول اي واخرج متعاقبة
بعضها بعض **قول** ولم يأت من الشرح لكبر راسه **قول** البصير في نايخه راجع الى
قوله ما بن قري المشجوع وغيره راجع الى الشرح **قال** لا يمتنع ذلك لثبوت
قول هذا بقول لقوله ولا يرد الشجوة لثبوتها لان المعبر في ذلك وليس فيه ثبوت
المنقطع اليها قال وكذا من المص في هذا الدرس ان الشجوة موجبة لكونها مشبهة
وبخلاف اليد فان الشن لا تعاقب في المدا فقل **قال المصنف** في المرأة **قول**
استيفاء بيان في الاحكام كرم كرون **قول** وهو اشارة الى قوله وموتى عن المحل
قول بل اشارة الى الجرح كما لا يخفى **قال المصنف** لا يقص في العظم الا السن **قول**
اختلف الاطباء في السن هل هو عظم او طرف عصب ليس منهم من يكره عظم لانه
محدث ومنه بعد تمام اكلفه ويلين بالحل ومنهم من قال هو عظم وكان وقع
عند المصنف عظم حتى قال والمراد به غير السن **قال** لا يخل الاول على ان المراد به
قول فبحث بل لا دل محمول على ما اذا تعدد وانما سقط القصاص في بعض
المواضع لتعدد اعتبار الماشية وذلك لا يخرج عن العدة كما اذا قتل الابنة بعد
والثاني على ما لم تعدد وغيره فتدبر اذا ضمير في قوله انما هو عظم او خطا عاذا في
دون النفس من الجناية لا الى شبهة بعد كما لا يخفى فلما خالف الثاني الاول انفس
الموضوع فيها واحدا ويكن ان يقرر هذا البحث بوجه اخر بان يقال ليس المراد
في الموضوعين واحد فانه في الاول شبهة لعدم ما يوجب فيها دون النفس من
مطلقا فلما خالف حتى يحتاج الى التفتق وعدم بيان القصاص في بعض صور تعدد
الخروج الكناية عن العدة فانه لما نه كما اذا قتل الابنة بعد فلتا **قول** وان لم
القصاص جمل خطا **قول** بل بعد وسقوط القصاص لما نه **قال المصنف** ولا يقص من
الرجل والمرأة فعادون النفس **قول** قال صاحب الكفاية فان قتل قوله تعا
بالعين والاذن مطلق مساو لمواضع الزنا فيكون جهة عليكم قلنا حصل الجرح
منه والمستامن والنفس العام اذا قص منه شيء يجوز تخفيض الباقي كجرح الواحد
فخصصناه بارويانتي وفنه ان يجوز ان يكون فوجها من هذا الحكم شيخ

فما لم يثم قوله فخصصناه بارويانتي **قال** روى عن ابن الحسين انه قال قطع
عبد اقوم فقرا امة من عبد لقوم اغنيا فاحتموا الى رسول الله صلى الله
فلم يقص صلى الله عليه وسلم بالعصاص كذا ذكر في الكفاية ونحن نقول لا يخفى ان
لا يخفى تخفيض مواضع الزنا في المال القياس **قول** واجوبا بما قد ذكرناه
الاطراف **قول** واجاب في الكفاية بان شرع القصاص في الاصل بعقد المساواة
فان كان القصاص ثابتا باعتبار الاصل كقصاص طرف الانثى والعبد عن طرف
اخر والذكر منع شرع القصاص لانها محله وان كان التساوي في الاصل
والمساوات باعتبار امر عارض كان القصاص مشروعا ففتح استبعاد
بالناقص دون عكسه اذ ارضى به صاحب حتى انتهى وكلامه وكلام الشيخ المحل
الدين محل كلام بعد فاما ثم اعلم ان في الفاظ الكفاية نوع خاص يحتاج الى البيان
فنقول قوله باعتبار الاصل اي القيمة وقوله منع شرع القصاص معنى كمال
الربوية اذا تولت منها والمساواة في القدر غير معلومة وقوله وان كان
التساوي في الاصل ثابتا اي باعتبار العمة وقوله والتفاوت باعتبار امر
عارض اي كاشل والصحة **قول** فاجواب بان يعتبر التفاوت المالي ما نطقا
والثقل لسمنه **قول** اي ليس من التفاوت المالي **قول** للملايرم ان يكون
بذلك **قول** معنى بقطع الشلاء الزم القاطع بدل الزيادة في منع الصحة اذا
اوجبا القطع **قول** للزيادة في الاطراف **قول** على بقدر رضاه القاطع بالقصاص
واما بدون رضاه فلا مجال للجبر لانه كما جبر بقاء الجنية في مقابلته الردي **قول** لانه
اسقاط **قول** يعني من لقطع مع الصحة **قال المصنف** ان شاء اخذ الارش
قول هذا هو ظاهر الرواية وذكر الطحاوي عن علي الرازي البكية انه قال لا يخفى
فان القصاص فعادون النفس بعقوبة المساواة في المحل ولا ينظر الى الضم والكبر
كما في اليد البكية والصغيرة وكذا في شرح الكاكي وذكر الزبيدي الفرق في شرح
الكثرة مسئلة قطع وقال لم يعتبر بها الكبر والصغر في العضو واعتبر في الشبهة
في الراس اذ كانت استوعبت راس المشجوع وهي لا يستوعب راس الشاج فثبت
للشيخ الحنايان شاء اخذ الارش وان شاء اقص واخذ بقدر رجة وانما كان

كذلك لان ما تحق من شئ اكثر لان الشئ المتعبد له من قرينة شئ من الشئ
لا يستوجب قرينة بخلاف قطع العضو فان الشئ منه لا يختلف وكذا المنفعة لا
فلم يكن له الا القصاص لوجود المساواة منه من كل وجه انتهى **قال المص** لان الشئ
موجب لكونها شئ فقط **اقول** يعني لكونها موقوفة للمنفعة وليس فيها تقوية
المنفعة كما في قطع اليد ففيه اشارة الى الفرق بينهما فاقبل **فصل** في
اصطلاح القاتل **قوله** فانه يراد به البعض **اقول** يويم تجري القصاص **قوله** وان الشئ
يقول الشئ لا يستوفي القصاص **اقول** هذا وجه لثبوت ما ذكره المص في
القصاص وجه اخر ذلك في كتبهم والصحيح بقاءهما **قوله** والمستور من مذهبهما
اقول بل الصحيح من مذهبهما لثبوت حق القصاص والدية لكل وارث
كما هو مذهبنا به خرج في كتبهم **قوله** وقوله لهما ان الوراثة خلافة لسلزم عدم
توريث احد الزوجين من الاخر **اقول** ولا المولى للمعتق وعقبته لكن لهما
ان يقولوا العكس عدم التوريث والورثت بقتل النفس على خلاف الغيب
فما يلزم المورث وتركه فيقتصر على مورده **قوله** الوراثة فيما يجب بعد الموت خلافة
وسمى فيه **اقول** قوله وهو راجع الى الوراثة وصغيره راجع الى ما في قوله فيما يجب
المص لانه لا تجري **اقول** فثبت لان قفصة عدم التجري ان سقط في حق القاتل
كلما ثبت له كماله ولا يستلزم ذلك سقوط حق الباقي الا ان يقال لما كان
واحد اورث سقوط في حق البعض شبهة السقوط في حق الباقي لثبوت من
دون وجه فليقبل ويكن توجيه كلام المص بذلك **قوله** كالالف لموجه الى ثبوت
سنتين فان كل درهم منها كذلك **قوله** فمضى وجوابه سئل **قال المص** اذا قيل
واحد اقتض من جماعتهم لقول عمر رضي الله عنه لو قاتل عليه اهل صنعا قتلهم
فان قيل لم يستدل بقوله كما كتب عليكم القصاص من القتل قلت لان
الجمع بالجمع يقتضي القصاص الا على الاحاد والى في قوله لقول عمر لو قاتل عليه
اهل صنعا قتلهم ثبت لانه يجوز ان يكون بطريق الساية بقرينة الاضافة
الى قسمه كما سبق في باب ما يجب لعقاص **قال المص** لان القتل بطريق التعاقب
قاتل والعصاة نزعوا للسفهاء فحب تحقوا حكم الاحياء **اقول** تقرر ان القتل بطريق

التعاقب فساد قاتل وكل فساد قاتل الى نزع نزع القتل والعقاص
لا يكون معتبرا في الشرع **قوله** لان العقوبة لا يجب الا بمثل من الاقضية **قوله** وان كان
فلما يراد على العكس **قوله** المعقضى لعدم **قوله** وهو انما هو المثل والمساواة **قوله**
تعالى النفس بالنفس لا يافية لانهم في ارقاق الروح الغر المتجرى كشخص واحد
وكجزان يقال لما اضيف ارقاق الروح الى كل واحد منها كمالا كان المقبول كما
اشخاص متعددة ولعل هذا السبب اظهر ما ذكره الشارح الا يرى الى قوله
ان كل واحد قاتل بوصف كمال **قال المص** ولانه وجد من كل واحد جرح صالح
اقول هذا الوجه يقتضيه شرح الوجه الاول كما لا يخفى **قوله** كما ذكره مثلاً فانه يجوز ان
يوضع لسرعة **اقول** السرعة والبطء من الاعراض المنجية ولا كذلك العدو وكما
قوله وهو لا يكون الا امر او ايراه **اقول** قوله هو راجع الى قوله سببا **قوله**
مطلقا الى قوله والرمي بالنسبة الى الخالف لهما **اقول** قوله ولقصد معطوف على
لظن الجاني وقوله لهما محظور الى الظن والقصد في قوله لظن الجاني وفي قوله
مطلقا **فصل** ومن قطع **قوله** ثم ان كل واحد منهما **قوله** اي من الصلابة
قوله لان الداخل لما يكون **اقول** فثبت لكن جوابه ظاهر فان المراد بالكل هو
مصطلح المتكلمين وهو القاتل هما فان الذي يقوم به القتل **قوله** وصفا ووصفا
قوله كما في اختلافه فان موجب لقطع العهد القطع والقتل العهد القتل لان القصاص
منه عن المماثلة بخلاف الدية وهذا عند ابي حنيفة **قال المص** فان شاء الامام قال
ثم اقلوه **اقول** قال الكاكي وقيل معنى ما قال في المتن ان هذا من الامام اجتهاد
في محله فعليه ان يتبعه فيما يقطع الامام خيازة عليه انتهى قوله في محله اي محله الاجتهاد
الا يرى الى خلاف الامامين **قال المص** فصار كمثل البر **اقول** منقوض بما اذا كان
خطا **قوله** فان قيل الى ففتح قصاص لكل واحد في حالة واحدة فلا يجتمع **قوله**
معارض بما اذا قتل واحد جماعة عند حدث كحب قتل واحد وان قتلهم خطا يجزى بآية
قال المص والارشاد ما يجب اعتبار الاثر في النفس **قوله** قال في المفترقات كان قاتلا
يقول لما وجب رش النفس من ان لا تحب حكومتها العدل فاحاب عنه بعبءه والارشاد
انه انتهى شرح كلام المص بهذا الوجه اولى لصدور الغنيين من القاتل وعلى ما ذكره

يكون ذكر من المسئلة استطراد في حال صدر الشهيد في شرح الجامع الصغير قال
الفقيه أبو الليث ما قال في الكتاب لا يكتب فيه دية واحدة فيها اذ ابرأ ولم يبق له
اما اذا بقي لا اثر ينبغي ان يكتب ريش العزب وهو كونه عدل بالاسود ودية واحدة
بالقفل انتهى **قال المصنف** ان السرية صفه **القول** اي صفه منوعة فلا يرد شي **القول** اي
الثابت موجب للقفل وهو الدية **القول** لا نظرا ان يقول وهو القصاص **القول** لا
انه لو وهب شيئا وسلم جاز **القول** وفيه بحث لان الهبة في المرض في حكم الوصية على
ما سيجي في كتاب الوصية **القول** لانه لا يجري في الاطراف من الرجل والمرأة **القول**
مخالف لقول المصنف وقوله بعد اسطر يكون هذا اثر وجا على القصاص في الطرف
القول وان كان فلها ذلك **القول** يعني فلها مثل **قال المصنف** لا سيما على تقدير السقوط
فوجب المثل وعليها الدية في مالها **القول** فانه لما مات المقطوع يد بالسرية سقط
قصاص الطرف وجره ايضا وهو الارش فان القطع كان فلا يجب في القفل
لا القطع فوجب قصاص النفس ولعل هذا هو الوجه في توجيه كلام المصنف به
الشكوك والاولا ما في هذا المقام **القول** والقصاص يسقط بها اما بقبولها التبرع
القول بل يسقط بها بموت المقطوع يد حيث تبين ان لا قطع على القاطع
فانما لا يكتب له ايضا لعدم وجوب لاصل فاعمل **القول** ولا يمكن استيعاب القصاص
عن نفسه **القول** الظاهر ان يقول عن نفسها **القول** اجيب انه ليس متعين بجزا ان يكون
خمسة آلاف درهم فيكون محمولا **القول** مخالف لما مرنا من قوله ويصير الارش
وهو خمسة آلاف درهم مرها بالاجماع ثم اجاب انه لا يمنع فيما يسقط لانه لا يقضي
الى المئارة وذلك وجه الصحة فيما مر **قال المصنف** اذا وجب لها مثل وعليها
الدية بقع المقتاة **القول** قال الامام قاضي خان في شرح الجامع الصغير ولا يقع
المقتاة لان الدية موجهة ومثل حال واذا حل الاجل يقع المقتاة انتهى **القول**
اذا كان القطع خطأ **القول** التقيد به مما لا يظهر وجبه فانه اذا كان القطع عمدا
الاتفاق في الجواب على حاله **القول** وذلك بيزي القاطع عن الضمان **القول** هذا اذا كان
رجوعه قبل البر اما اذا كان بعده ينبغي ان يعين القاطع فانه لا يبرئ عن الضمان
فلتب مطلقا او بعد البر والثاني باطل وفي الاول ان يسرى لا يجب ضمان القطع

وان لم تبين كمالا يضمن في حال كماله **القول** وانما يبني على انها او جبالا
بل ابا حنيفة **القول** المصنف اما لا يجب في الحال لانه كقول ان يصير قسما بالسرية فيكون متوقفا
حقه **القول** فيكون عفو له انما يستحقه حقه قبله مستندا **القول** يريد به القطع
القول المصنف مقدرا على حال القطع ثم اعلم ان ضميره راجع الى قوله قبل الترتيب
القول او رتد اسلم بعد القطع **القول** ثم سري الى النفس **القول** وعلى المعلم والقاطع
ضمان **القول** قوله ضمان فاعل لقوله لا يجب معناه لا يجب للضمان على المعلم بل يجب
على الاب ولا يجب للضمان على القاطع ايضا **القول** بخلاف المقصود فانه يقطع
القول وكذلك القطع باذن المالك المحي والمالك المطلق **القول** دون الاذن
وكذلك المستأجر والمسير ملكان المنفعة كالركوب دون المالك **البيان**
في القفل **قال المصنف** ان الخلاف في ان القصاص طريقه الوراثه كالتدين **القول** في
شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد لهما ان القصاص يصير ملكا للمقتول ثم يصير
مورثا عنه كالتدين **القول** ولهذا يكون للمرأة نصيب في القصاص والمرأة لا
ملك شيئا من حق الزوج الا بطريق الوراثة ثم في الدين لا يافي البنية كذا
هذا ولا يفي حصة ولا يفي ولكن فيه شبهة لهم ابتداء لان الميت لا ينتفع بنفسه
ودناوية ولو ثبت لهم ابتداء لقوله البنية فكذا اذا كان فيه شبهة البنية
انتهى وعلى هذا ينبغي ان كل كلام المصنف يعني ان القصاص فيه شبهة كون طريقه
الخلافه دون الوراثة فمخذه تدفع الخالفات والمناقضات كمالا نحن وفي
شرح الامام الترمذاني ولا يفي حصة وان في القصاص شبهة بثبوت ابتداء لانهم
هم الذين يتفقون بالقصاص دون الميت فانه لا يقضي منه ديونه ولا يقضي
وصاياه ومن هذا الوجه لا يتقرب كما مر حضا عن لعاب والقصاص لا يثبت
مع الشبهة ولا كذلك الخطأ والدين لانه مال والميت ينتفع به فثبت له ثم ينقل
الى الوراثه وكذا لو انقلب القصاص لا كان حقا للمقتول بقضي منه ديونه ولا يقضي
وصاياه انتهى وانما اصل ان الامام ابا حنيفة يارة يعتبر الوراثة اذا كان في القصاص
نفع في سقوط القصاص ومارة يعتبر شبهة الخلافه اذا كان النفع فيه في اعتبار
وفي غايه الشأن ولا يفي حصة ان القصاص من حق الميت ومن وجهه وحق الوراثة ابتداء

من وجه وذلك لا شرع للشئ ودر كمال لغا وجهه الحق للورثة ابدا من هذا الوجه
لان الميت لا يستفج به ومن حيث ان بدل النفس حق للميت ولهذا لو انقلب
نفسه منه ديونه وبقيت وصاياه الى اخر ما ذكره قال الامام الرضائي في قوله تعالى
ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فما مضى على ان العصاص حيث للوارث
ابدا **قوله** كما انه ليس لها ذلك **قوله** يعني ليس لها تلك كباي حصة **قوله** لا **قوله** لا
قوله هذا العقل لقوله وليس لابي حصة تلك ولقوله كما انه ليس لها ذلك
يعني لتدفع من التمكن **قوله** وهذا لا يجوز عوض نفس قال الله تعالى وكتبنا عليهم
فيما ان النفس النفس **قوله** يعني الما للعاد منه **قوله** ولا تصور الفعل من الميت
قوله لا به هنا من مراجه التمراسي **قوله** المعنى معناه اذا ذكرتهما القاتل **قوله**
قال لا لقاتل فعلي هذا يكون تقدير قوله وان ذكرهما اي المستود عليه وفي بعض
النسخ ومعناه اذا ذكرتهما المستود عليه ايضا وهو اصح انتهى وجب الاحتية بنسب
الكلام على النسخ الاول فانه عطف على قوله فان جهة القاتل له ومقابل
له والفاعل المذكور فيه هو القاتل فالمضمر بها يكون ذلك ايضا متبعا في
حقيقته له ثلث الدية دون دون ولا فدية **قوله** وفي بعض النسخ ولكه الى
قوله وصار الالف لفلان كذا هذا **قوله** الى هنا في بعض النسخ **قوله** واقول انه
يسر براد على صاحب الهداية **قوله** لكن يرد على المعنى اذا كان جواب المسئلة
ما ذكره الجيب وقد نقل عليه الامام جواهر راده بكون التقيد بقوله اذا كان عدا
لاخر عن الخطا مما يقيد لخطا لا بهاء خلاف الواقع فاقول **قوله** بجامع العفو
منه وبه ليه ههنا **قوله** متبعا ان يكون المراد بالعفو رد العصاص والافو
لوا لوجه بحيث لا جوب للعصاص لا عفونه ويمكن ان يبرز هذا البحث بوجه
اخر بان يقال انه لا كذب للعفو لانه فرع وجوب لعصاص والاطران يقول
يجامع ان الترمذ وبه ليه او يقال هذا اصلاح معنى حيث يخصه هذا الكذب
عن الفعل الذي لا مفرقة فوجه داني اصلاح بعباده وانت خير اذا قيل مراده من
العفو له لانه فرع المحذور **قوله** في اعتبار حاله العقل **قوله** المعنى قال
لا شئ عليه **قوله** قال الكاكي وبه قالت الامة لثلاثة لان التلف حصل في محل العفو

وفيكون هذا كالموجو جثم ادم ثم توكا لو اراه بعد الجرح اي عالج
او حقه وكا لو اراه عن حقه او اجابة ثم اصابه لسمه وكا لو اخطى الى الكعبه
المعصية يعصم بها للغاصب عن الضمان كذا في جامع صدر الاسلام انتهى وفي شرح
شامان وبخلاف ما اذا ارتد بعد الجرح لان عدم وجوب الضمان باعتباره ان
الارتداد قاطع للسراية كالتقيا باعتبار انه صار مبرأ انتهى **قوله** المعنى لا
اسقط بقوم غف فكون مبرأ **قوله** قال لا لقاتل في هذا لا يصح لان عن بعض
عند الترمذ ان الرد لا تبطل المقوم فكيف يكون مبرأ عن ضمان الجناية كذا
ذكره قاضي خان انتهى وفيه بحث **قوله** كما اذا ابراه **قوله** اي بالارتداد فانه اذا
ارتد بعد الجرح قبل الموت لا يجب له دية وكذا ان يكون المراد بالارتداد بالعتق
الا قول السب لمقام **قوله** او حقه بعد الجرح **قوله** لا تمش الحاجة الى اخراج الكلام
ظاهره هنا فانه على ظاهره يصح ان يكون مقبلا عليه لصورة التراجع بخلاف ما قد
اي حقه ومن قوله حتى جاز بعد الجرح قبل الموت كما لا يخفى **قوله** اي انقضاء سببه
وهو الرمي قبل ان يصيبه لسمه **قوله** في شئ **قوله** المعنى لورمي وهو مرتد فكم ثم وقع
السم به فلا شئ عليه في قولهم جميعا **قوله** قال الكاكي في مخرج المدراية اي في قول
وقال الشافعي واحمد بحسب عليه في المرتد اذا اصابها الرمية بعد اسلامها الدية
لان الاعتبار بكمال الاصابة او الرمي بسبب الاصابة جناية والاعتبار بكمال الجناية
كما حضر برطرقي فوقع فيها بعد اسلامه وظن ان الرمي لم يقع موحبا للضمان
لان الرمي غير متقوم وان اصابه متقوما بعده وان اصابها باعتباره اصابه الرمي
كما في من المسئلة وكذا مسئلة الرجم على سبجي وكذا في مسئلة الرمي ثم تجس وكذا
في مسئلة الحرم لانها يقولان في مسئلة رمي سلماء ارتداه بالارتداد يعصم مبرأ
للاي عن الضمان ولهذا قالوا يعصم بالارتداد مبرأ لان عسده يعني عند المرتد
لا تبطل المقوم فكيف يعصم مبرأ عن الضمان كذا في جامع قاضي خان والتمس شئ الجواب
الى ما كلام العلامة الكاكي الا ان قول المعنى فبغير حاله الرمي متبوع ذلك بعض
نسخة **قوله** ومن هذا يعلم ان ابا يوسف لم يعتبر وقت الرمي في صورة الارتداد
المعتبر فيها ايضا عن وقت الرمي لكنه يقول صار بالارتداد مبرأ عن الضمان ولو لم يكن

المعبر وقت الرمي فيها لم يصح قوله صار **باب** ما قال لا يبرأ بعد تحقق السبب وانعقاد
كتاب **باب** في الرد على من قال ان الله تعالى لا يعلم ما في القلوب
قال ان رضى الله اسم لال الذي هو بدل النفس هو مصدر يقال ودى العاقل
المقول اذا اعطى وليه ذلك سمي ذلك المال بالدية تستتم للفعول بالمصدر انتهى
والاولى ان يقال الله تعالى لا يعلم ما في القلوب لان ذلك لا يمكن ان الله
احدى موجبات كناية المشروعين للصياغة **اقول** فان قيل اذا كان الله تعالى
موجبا معنى ان يذكر في كتابها في باب سئل ولا يجعل كتابا حلقا قلنا نعم
انه نظر الى جوم مباحثها وعموم موارد ما ذكرته الاختلاف فيها ولهذا عمو
محمد بن كتاب كنيات بركات بالديان وذكر احكام الجانيات فيها من نقص
وغيره **قال المصنف** عنه عند ابن خنفة **اقول** قال الكاكي الاقتصار على قول في حقه
مخالفة لعامة روايات الكتب من الماسيط واجوامع والاسرار والايضاح فان
المذكور فيها عند ابن خنفة وابي يوسف وكتب في بعض نسخ عند ابن خنفة
وابي يوسف موافقة لعامة الروايات انتهى يشهد لها قوله ولها حين شرع
تقر وليلها **قوله** وذلك في كونه اعطى فيها قلنا لا نقول اثنا عشر بل
اربعا **اقول** يعني والاول اكل في العظيمة **قوله** لانه ما في العظيمة **اقول** ولما
جعل المقدار الثابت بالنفس القعاس **قوله** والحجة عليه ما ذكرناه انه لا يتقبح حال
الخطا **اقول** الاولى ان يجعل اشارة الى قول ابن مسعود والى المعقول قال
ابن حجر على الشافعي قول ابن مسعود والى المعقول قال لا تقا في اي حجة على الشافعي
قول ابن مسعود وقصا رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى فيه بحث **قوله** وكتب
من وجهين الى قوله عن الثاني ان شيخ الاسلام قال في بسوطة كمال الدين
كانت وزنة الاشارة لانه اضعف الوزن الى ستة تقريبا **اقول** قال
الريفي واذا حل ما رواه الشافعي على وزن خمسة وما روينا على وزن ستة
استويا انتهى ولعل هذا الجمل وجه وقال الريفي كانت الدرام على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثلثة الواحدة منها وزن عشرة والثاني ستة والسادس
وزن خمسة انتهى قوله وزن عشرى العشرة منه وزن عشرة وما روينا قوله

خمس اى العشرة منه وزن خمسة **باب** **قال المصنف** وقال لا منها ومن البقر ما يات
بقرة **اقول** قوله ما تبقرة خبر مستند لمخدوف اى ما تبقرة وكذا في الفاش
وما تاحلة **قوله** انما يظهر فيها واصحاب القائل **اقول** في الحكم كلام فان القائل
لا يحكم من غير الا انواع الثلثة عند ابن خنفة ولا كثر القائل لا فيها خلاف مدنيهما
قوله احدهما يقرر الشبهة **اقول** صميم يقرر راجع الى احدهما **قوله** لانه ساقت روى
كتاب له يات **اقول** يرفع التساقص باكمل على الرجوع الى قولها **قوله** واليه
اقول مقول القول **قوله** وشمل هذا الحكم كهيئة عقل كل عاقل **قوله** وهو ان عقل
او كان مصابها اكثر والمها اشد على ما مر اتفاقا **قوله** ولو كانت سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما عاقلونا **اقول** الموقف في شمله كالموقع على امر
مرارا فلا يدخل المراد في خصوصه في شمل هذا الحكم الذي كسبه عقل كل عاقل
لو لم يكن سنة لما قاله زيد بن اسلم عنه فاجواب بواب **قوله** والعهد ومن له
في قتل المؤمن **اقول** لانه لا دلالة على العهد وكجز ان يكون كنهيت مبيها
قوله ففي النفس اولى **قوله** ولا ينقض بالمرأة لبثتها بالاشهر **قوله** في
دون النفس **قال المصنف** وفي النفس لدية **اقول** اى تحب لدية بسبب قتلها
ففي السببية **قوله** كما اذا قطع لسان الاخرس الى قوله والعقل لغيره
السن السودا **اقول** من قبيل غلطتها وما رواه الواقعي في العين
القطع والكسر **قوله** او استخلف على البات **اقول** اى لا على العلم لانه فعل نفسه
يعني ليس فيها استبعاد كل واحد منها الا بخلاف قتل النفس **قوله** الاولى
اسقاط لفظ كل **قوله** وليس فيه امانة ذى روح **اقول** ذلت شعور روح
كما تقدم في حق الكاحين **قوله** ولكن نقول في الكاحين منقبة فانه يرى المعروف
عن العين وبوقه ذكره الكاكي لكنه كلام على السند **قوله** الا يرى انه اذا قطع
اليه الشايت حكمة عدل لالدية **قوله** ولكن نقول انما لا يحب لدية في
الشك لان الرزية فيها ليست بكاملة الا يرى ان الانسان يتحل بها عند من
لا يعرف حالها وما عند من يعرف حالها فلا مجال فيها واذا لم يكن الرزية لم يكن
الارش بل وجب بحكمة **قوله** فاذا اجتمعا جعل الجال تابعيا **اقول** لو كان

قوله والاول ما ان يكون قطع الكبر في اليد منه وبين لفظه

تا بعالم كس شي بقوته **فصل في الشجاج** **قوله** ووجه ذلك ان قطع الجذع
قوله انه ان احدث على القطع في المتعارف والموجود في السكت الاول
ذلك **قوله** من منه راجع الى الجذع في قوله ووجه ذلك ان قطع الجذع **قوله**
وهو الباضع **قوله** الباضع على ذكره المص وغيره هي التي تقطع الجذع **قوله**
والاول اما ان تقتر على الاظهار **قوله** الى اظهار الجذع الرقعة **قال** المص
وعن حماد جعل المتلاحة قبل الباضع **قوله** وعلى ذكره حماد سبقي التي تأخذ في
في اللحم غير مذكورة الا ان يتم الباضع لها كما ذكره الامام الزينبي وغيره من
قال المص ولانه اذا ورد الحكم فيها **قوله** دليل على عدم جواز الحاق الجراحة
ولانه ففي قوله ولانه **قال** المص هو العضوان من ان لا سواهما **قوله**
انما ذلك ثم الراس بسترها باليد ثم كسفة اكثر من كسفة سائر البدن
فصل في اصابع اليد **قال** المص في اصابع اليد نصف اليد **قوله**
ولا يعلم فيه خلاف **قوله** واحسب ان رآه في الاول **قوله** ووجه كونه
يد على ذلك لانها باعتبار النقص في القيمة وذلك بالشئ الا حق به وقول
الكرخي لا يمكن اعتباره في غير الراس والوجه كما لا يخفى **قال** المص **قال** الشافعي
كتبته كاملة **قوله** **قال** الكاكي ووجه **قال** احمد والثوري يوم احدث قلنا
خض منه لسان الاخر من انتي وفناء لا يدفع غموم حيث العن والذكر **قوله**
ومن حيث ان العقل ليس في موضع يشا رايه **قوله** **قال** العلامة الكاكي وفيه
ما قل ونقص اهل السنة قالوا عقل القلب وبعضهم قالوا عقل الراس
فكان الاول ان يقال من حيث بطلان منفعة جميع الاعضاء كما قال المص
كلامه با ذكره لا يطابق المشرع **قوله** وبعض مشايخنا قالوا الاستسنا جولا
في فصل القطع في البالغ **قوله** يعني بعض المشايخ قالوا الاستسنا جولا
الصغير وما في البالغ فلما يثبت **قوله** لقوله عام في اجزائها كلها سيما في حوالا
قوله اعلم ان في سن لصبي سيما في حوالا لا يوافق وفي سن البالغ خلاف
يوسف والتفصيل في غاية البيان ثم لا يخفى عليك ان ما ذكره الشارح لا يدل على
نفي الاجماع في سن البالغ الا سكف **قال** المص وان اختلفا في ذلك بعد السنة

فلا يقول للمضارب لانه يكره **قوله** هذا لا يدل على كون لفظ المضارب في
كان السقوط قبل السنة والاختلاف بعد ما وسيت ذلك بنية او بالكل **قوله**
دون الجلال لانه ليس بظاهر فنية حكومة عدل **قوله** من فقهه راجع الى الجلال **قوله**
ان كانت مما ترى فالامر بالعكس **قوله** في لفظه لا ذكره قبيل فصل الشجاج من
ان الجلال تابع في العضو الذي يعقد منه المنفعة **قال** المص **قال** ابو يوسف عليه
الرحمة **قوله** لا لم **قوله** **قال** على ان ذلك ظاهر الرواية عنه وقوله فيما سبق في موضعين
وعن ابى يوسف على انه غير ظاهر الرواية **قوله** ووجه ان الجلال لا لم من المسامحة
قوله **قال** المص **قال** محمد عليه اجرة الطيب **قوله** وعلمه من الادوية كونه
غلب الاول على الثاني لا طراد ووجه **قوله** وقد يعبرم قسام من المسئلة **قوله**
في اول فصل ومن قطع يد رجل خطأ **قوله** كان حكمه قد علم من الضابطا لكلمة تكلمه
البيان خلاف الشافعي **قوله** وجوبه في ثلث سنين لم يعلم منها **قوله** **قال** المص
من حيث الوصف في المالية **قوله** **قوله** في المالية متعلق بقوله زائد **قال** المص
علامة السلام لا العقل العاقل عند الحديث **قوله** وفي الكفاية ولا عبدا ولا صلي ولا
ولا مادون اش الموصفة **قوله** ولا عبدا ولا عبدا ولا عبدا ولا عبدا ولا عبدا
عبد فما دون النفس لان الاطراف في العبد يسلك بها مسلك لاموال و
العاقل لا يعقل الكفايات المالية حتى لو قتل عبد انسان خطا فالقيمة على العاقل
لانها بدل الدم ودم العبد لا يسلك بها مسلك لاموال وقد قيل ان المراد ان
العبد اذا جنى جناية فالمولي هو المولى في طريقه المرفوع او الغداء دون عاقلة
كذا في الادب انتهى ورد في القاموس ذلك وقال لو اراد هذا المعنى لقل
وعن عبد فانه فرق من عقلة عنه انتهى وسبج جوابه على التفصيل **فصل**
في الجنين **قوله** غرة المال خاير كالمفسد البعير الخبيث **قوله** والعبد والامة
المغارة **قوله** وقل لان غرة الشئ اوله **قوله** اول الشئ الذي يكسب في الادب
الغرة وبعد ما اذنت لان قبل الجواب لغرة لم ودم فلا يجب شئ **قال** المص **قال**
معناه دية الرجل وهذا في الذكر وفي الانثى نعم يفرق بينهما في جنين الامة كما
لا يخفى ويعلم جوابه من شرح الكفر للعلامة الزينبي حيث قال وللهذا وجب في جنين

الحرة عشر ديتها بالاجماع وهو العزة وحلها **قال** ان العزة مقدرة بديهة الاله
 بفطن الجنتين لو كان حيا فحب نصف عشر ديتها ان كان ذكرا وعشر ديتها ان كان
 انثى فكذا في حزن الاله بحسب تلك النسبة من قمتها لان كل ما كان هذا من دية الحرة
 فهو مقدرة من قيمة العبد فحب نصف عشر قمتها ان كان ذكرا وعشر قمتها ان كان انثى
 انتهى **قوله** الا في حق موحى **اقول** اي موحى يقين **قوله** قال الظاهر لا يصلح حجة للاله
آه **اقول** كونه مقدرة للحوية متيقن ليس من قبل الظاهر والظاهر منع وجوب النص
 باعتبار الاعداد كما في العلقه ولذا لم يعتبر الاعداد في قصه زفر مرادنا صا
 العقل والوجوب على المحرم في كسر بعض الصيد عرف بالاثار على خلاف القياس **قوله** فقال
 له السائل اعطتك سائمة **اقول** كانوا في الجاهلية اذا اعتقوا على ان لا ولا للمعتق
 قالوا اعطته سائبا وهو من سبي لما راي جريه وسبي لداية اهلها **قوله** وهذا
 على ان قول زفر وجه الاحتسان **اقول** اي الوجه الثالث بالاحتسان **قوله** قال في
 النهاية قوله وجه القياس **قوله** اي الوجه الثالث بالقياس **قوله** قل قيديه احترازا
 عن حزن الاله **اقول** ولعل الاول ان يقال احترازا فان به يجب فليس مقدرا
 حتمية ومعنى قوله اذا كانت حتمية اذا كانت مقدرة به شرعا **قوله** اذا كانت
 قمتها تبلغ حتمية **اقول** لا تبلغ حتمية يعني بان لا يكون من مولا ما ولا من المعز
 فاقول **قوله** من فطرته بالبلوغ الى حتمية **اقول** المضاف مقدرا اي بعدم البلوغ
 ثم اقول عدم بلوغ ما يجب في الجنتين الى حتمية من الامور المقررة لظن اذالم
 يكن من المولى ولا من المعز فلا حاجة الى التقيد **قوله** وكان في الاصل اذ كانت
 حتمية **اقول** قوله او سيكون الدال على الف **قوله** لكونها على العاقلة **اقول** مقتضى
 هذا العقل ان يجب ضمان جنين الاله على العاقلة اذا بلغت قمتها دية الرجل فالحلف
 ما ذكرنا من ملاحظة التقدير شرعا **قال** المص حيث قال دوه **اقول** يجوز ان يكون
 تقليلا لكونه قضاه ولقوله سماء دية والثاني اقرب ويستفاد العقل الاول
 منه ايضا **قوله** او يسطع خيرا **قوله** اي عود من عود ان الخمار **قوله** فقال اخوانا الذي
 من لا صابح ولا استعمل **اقول** يعني انودي دية من لا يصح ولا يستعمل يعني لا يرفع
 عند الولادة **قوله** وفي بعض الشروح ان تقيين بالاكثر ليس بغيره **اقول** يعني

دية البيان واعاب في الكفاية بانه ان كان اكثر من نصف عشره وجلا الى
 فاولى ان يكون نصف عشره وجلا بها **قوله** صورة ان مشرك عشرون رجلا
 في قتل خطأ **اقول** فيه ان الاول ان يقول مثلا اذا اشرك **قال** المص فليحب
 الضمان بالشك **قوله** وفيه ان السبب للموت يوجب الضمان ايضا فنحن ان يجب
 وجوبه ان الحجاب لعزة تمت باحدت على خلاف القياس فان حيواته مشكوكه
 وهذا يستلزمه حتى يلحق به بكثرة الاحتمال بها وانه هكذا قيل ولكن يقول
 قوله صلى الله عليه وسلم في الجنتين عزة عام فلا بد للخصم من دليل فليست كل هل يمكن
 الخصم بالمباشرة بان يقال المراد في قول الجنتين على خلاف المصاف والعقل انما
 يستدعي حقه الى المباشرة **قوله** واجب بان العزة في نكاح ثبت بالنص على خلاف
 القياس كما ذكرناه **اقول** لعل ان يقول المص وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 في الجنتين عزة يشمله فلا حاجة الى الاطلاق **قال** المص وفي حزن الاله اذا كان ذكرا
 نصف عشر قمتها **اقول** قال الكاكي اي اذا كانت حاطا من زوجها لا من مولا
 ليكون المولد رقعا ولا معزور لانه لو كان اكمل من مولا فاد من المعز ويجب
 العزة ذكر كان وانثى انتهى فلو قال المص وفي الجنتين الملوكة لكان او اليها
 الاحتجاج الى هذا التقيد **قوله** يجوز ان لا يكون حيا فلا يجب حتمية حيا هناك بل يجب
 العزة **اقول** فانه الدفع اسهل من الرفع فبعد ان لا يكون حيا وقت الضرب ثم
 لا يكون لضربنا نفع من دية الحية ويكون بعد دية واقاله فلما قل **قال** المص
 ولان بهذا القدر يتميز من العلقه والدم فكان نفسا **اقول** منقوض لمحضه ان
 ان راي التميز التام الكامل **باب** ما يحدث الرجل في الطريق **قوله**
 وتعرض للزنى ولم يتعرض للزنى **اقول** يعني ان الحصة تارة يكون للزنى وتارة للزنى
 فالص تعرض للاول دون الثاني **قوله** بيان الاباحة وهو ظاهر اقول فانه اذا
 الامعاء به وسواء اذ ايضا **قال** المص اذا شرع في الطريق روي **قوله** المص
 هو ارف عن الارزقي وعن القاضي الصدر الممر على العلود وهو مثل ارف كذا
 العرب في العاموس المروشن الكوة **قوله** يعني يعلم مقتضى ان قتل الجراحة **اقول**
 الظاهر ان يقول قتل الميزاب **قوله** وهو على وجه ان قال المخرج الى اخر قوله وانما يحصل

المنفعة بعد الفراغ من العمل **قول** لا يمانع من ما بين ما ذكر في الكتاب وهذا القول
فان ما في الكتاب من قوله المباشرة ولله الحجب الكفاية فلا فرق علم العمل وعدم علم
بفساد الامر في وجوب النعمان قبل الفراغ ولا يقتور المباشرة بعين فيكون
بالتمسك لا نقول اسراع الجراح مطلقا مباشرة فلهذا شبهة بفتح الشدة
وسمي من الشرح ايضا **قال المسحوق** وجب عليهم الكفاية **القول** قال الرضا
ما تقدم من المسائل من اخراج الجراح او الميزاب والكيف الى الطريق فحصل انما
يسقط حيث لا يحل فيه الكفاية ولا يحرم الارث لانه تسبب ومنها مباشرة
فان في الفرق بين من المسئلة وما تقدم **قول** والبالغة ثقب في وسط السب
وكذا البلوغ **قول** وهذا المعنى لا يلزم المعام **قال المسحوق** فان امره السلطان بذلك
او اجبره عليه لا يعنى **قول** لا من السلطان اكرهه فقله او اجبره كالعطف
واذا اذن ولم يامر معني ان لا يكون مقتديا ولا اقبية **قول** ولا يتوهم من
قول في حقه **قول** اي من تقدم دليل قوله ربه لا **قال المسحوق** قال يوسف ان
ما جوعا فكذا **قول** ما ذكر في الكتاب غير ظاهر رواية عن ابي يوسف وقرئ
في ظاهر الرواية فلا يحجب الضمان قال العلامة الاتعا في نقلا عن الاسيبي
وعن ابي يوسف وعن محمد **قول** وفي عبارة ستاح لان صحة الامر فما نحن فيه لا
يحاج الى كون المامور به في ملكه **القول** لا ستاح او المراد انه لم يصح امر حقيقة
لامقا الملك في المامور به ولا ظاهر لعدم الغرور فقله لان صحة الامر كساح
ان اراد صحة الامر حقيقة فخر مسلم وقد دل عليه قوله سابقا لو توقف على صحة
الامر حقيقة وان اراد صحة ظاهره فخر مسلم ولا يعنى كما لا يخفى **قول** بالنظر الى ما ذكر
معنى قوله **القول** في بحث **قول** فيكون الصريح مشترك الدلالة فلا يعارض **القول**
في يعقل بقول المسحوق انهم علموا بفساد الامر فانه اذا كان مشترك لدلالة علموا
به اذا العلم لا يجامح الاحتمال **قول** وهو بالنسبة الى الروا فاسد **القول** ولكن ان
نقول المراد قوله فسقا فغلبت اسنان يعني ان هذا اللفظ يشمل الوجين بخلاف
قوله فسقا على اسنان فغلب المراد الفرق بين اللغتين ففسقا مع قطع النظر
عن الغير ولو سلم عالمه بالرواء مطلقا لكسب مجازا لا خصوصه الذي الى

والمنقول من محمد فشمش مثل الذي لا يبعد موت الانسان مثل الفخار بسقوط
عليه ولا يبعد حمل قول الشارح ولعل المسحوق في المعطوفه على هذا **قال**
وقال لا يعنى في الوجين جميعا **القول** قال الكاكي وبما اذن الامام والعشرة
او عدم اذنها به قال الشافعي في وجهه وما لك واحمد وقال الخواص انكرت
اخذوا بقولها في من المسئلة وعليه الفتوى كذا في الذخيرة انتهى كلام الكاكي
قوله وبما اذن الامام اه حمل كلام **قول** بل كان قاعدا لغيره **القول** قوله بل كان
قاعدا لغيره لا يطابق المشرح فان العقود لها محل للاختلاف ايضا على غير
المسحوق لا وفي القصر على قوله ولم يكن فيها **قول** قال المسحوق في هذا الاختلاف
اختيار بعض اصحابنا واختاره ابو بكر الرازي رحمه الله وقال بعضهم وهو اختيار
ابي عبد الله المحراني ليس فيها خلاف اه **القول** نظم الكلام في سبوا واحد وفيه تعظيم
فانه ذكر شمس لانه ان الصحيح من مذهبنا حنيفه الجالس لانتظار الصلوة لا يعنى
واما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالسجدة كقراءة القرآن ودرس الفقه
واحدث وذكر الفقه ابو جعفر في كشف الغوامض سمعت بابكر يقول جالس لقراءة
القران او معتكفا لا يعنى بالاجماع وذكر في الاسلام والصد والشهادة ان جلس
للحديث يعنى بالاجماع وذكر في الذخيرة انه اذا قعد فله بيت او امام واقام
فيه لغير الصلوة او مرفيه ما رآه عنده وقال لا يعنى وان قعد للعبادة كال
الصلوة او الاعكاف او قراءة القرآن او للتدريس وللمذكر اختلاف المتأخرين
فه على قوله فقال بعضهم يعنى واليه ذهب ابو بكر الرازي وقال بعضهم لا
واليه ذهب ابو عبد الله المحراني كذا في النهاية وغيره يعلم منه ما في كلام الشيخ
الشارح حيث تبين ان الاختلاف بين الرازي وابكر جاني فانه اذا قعد للعبادة
واذا قعد لغيره فالاختلاف من ابي حنيفة وصاحبيه اتفاقا في **قول** يشتمل هذا المذكور
كلمة **القول** فانه لا يشتمل المروء بل النوم فيها فان المستتر في كان ضمير الكلوس او
الرجل الجالس لان يقال للاكثر حكم الكل **قال المسحوق** لهما ان المسجد ما بين للصلوة
والذكر ولا يكره اداء الصلوة بالجماعة الا بانظارا فحان الجلس مباحا لا يكره
مرورات الصلوة **القول** لا يخفى عليك حقيقة الدليل من المدعى الا ان يتسار

المسبب مثل المرور والوقوف للمحدث لان **قوله** لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله
 فكان الجلس ساجدا وفيه تاويل فانهما حسنة يحتاجان الى الفرق بين هذا وبين
 سائر المسببات المقتضية بشرط السلامة واقاما المذكور في الكتاب فهو الا بالاحتياج
 بكونه من ضرورات الصلوة فلا يحتاج الى الفرق لان المسبب ليس مطلقا
 على الاحتياج المقتضى المطلقة بما ذكر **قوله** لان المسجد موضع السجود **قوله** هذا يدل
 على قوله لا يرى **قوله** هذا يدل على شرعي **قوله** وما عرف الناس **قوله** هذا يدل
 على **قوله** في المحل **قوله** لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله **قوله** ما ذهبنا الى
 في ما ذهبنا الى ما ذهبنا الى **قوله** لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله **قوله** ما ذهبنا الى
قوله لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله **قوله** ما ذهبنا الى **قوله** لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله
 ضمان **قوله** فان قيل فيبقى ان لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله **قوله** لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله
 المراد هو الا بالاحتياج من وجه **قوله** فلو لم يصح الاشارة على بعضهم في نصيب **قوله** وهو
 يمكن من اصلاح نصيب بطريقة فتكون المقدم مفعول **قوله** لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله
 فعلى كل واحد من حواضره وباني المحل **قوله** والا لا ولي ان يقول فعلى كل
 الاحاد اذ مرجح الصغر هو لفظ **قوله** **قوله** لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله **قوله** لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله
 حاشية البنية والكناية عليها **قوله** **قوله** لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله **قوله** لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله
 وله كذلك كسب الضمان في ماله او على عاقلة قلنا لما ادعى المدعي سجانة في البهائم
 ارادة وادراكا صحيحا فانه كناية عليها ولزم الضمان على غيره لا سيما في تلك
 الاماكن فانه كناية في الجاني والعاقلة **قوله** وقيل يجوز ان يكون مفعول الا بالاحتياج
 محذوفين **قوله** القائل هو الا بالاحتياج **قوله** وان كانت في طريق المسلمين وقد
 وقعها صاحبها فعليه ضمان ما تلفت في الوجوه كلها **قوله** هذا اذا اوقفتها
 غير البول والروث **قوله** وكذا اذا صدمت اذ محمول على ما اذا لم يكن الراكب
 ملكه **قوله** يعلم كونه محمولا على اذا كان الراكب في الطريق مما ذكره المصنف في
 التعليل **قوله** وقوله ما ذكرناه يعني قوله فلا يملكه الترخي **قوله** وقوله الضمان
 ضمانا لا يملكه الاخر عنه لانه من المنع من التعرف وسد باب حتى يتم جوابا حجة
 على السابق في الراكب القائل والسابق **قوله** ومع ذلك لا يخلو عن ضعف **قوله**

اذا كان

في مكان سير الدابة معا فالى **قوله** لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله **قوله** لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله
 ما ذكره بقوله واجبة عليه ما ذكرناه **قوله** **قوله** لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله **قوله** لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله
 الضمان عليها لان كل ذلك سبب الضمان **قوله** **قوله** لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله **قوله** لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله
 في الاصل ان الراكب اذا امر انسا فخص الامر بالدابة ووطئت انسا ما كان
 الضمان عليها فاشتركا في الضمان والناحس سابق والا امر الراكب فبين
 بهذا انها ستوفيان واجبا باغا لا يضمن مع المباشرة اذا كان السبب لا يجرى
 في الاطلاق كما في الكفرح القاعد فان الكفرح لا يعمل بدون الالقاد واما اذا كان
 السبب يعمل بانفاده فشر كان وهذا منه فان السوق سلف وان لم يكن
 الدابة راكب كجاني الكفرح فليس سلف بالالقاد وهذا القاعد وجد الملقف
 بهما فانصف الى اقرانها كسلة السفينة اذ كل واحد منهما لا يعمل بانفاده وفيما
 فيه يعمل مشتركان انتهى وقرر صاحب الكفاية تعقل وجوب الضمان عليها بقوله
 وذكره في الاصل ان الراكب اذا امر فخص الدابة فان ووطئت انسا ما كان
 الضمان عليها وعلى فقال لان الناحس سابق والا فراكب فقه بن ما ذكر
 ان الراكب والسابق في ضمان ما ووطئت الدابة لستر كان ولا يحق للراكب
 انسي وانت خبر بان ما ذكره الرزقي في معرض اجواب بعزل عن هذا المقرر
 مع انه لا يصلح جوابا عما ذكر في الاصل بل هو تحقيق وتفصيل له وكيف والاراء
 منه وجوب الضمان على السابق وهو قد صح عدم الوجوب فهذا من مثله عزيت
قوله لما كان موت المصطدين غالبا في القارسين خصهما بالذكر **قوله** لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله
 الاولي ان يقال انما خصهما بالذكر لان اصطلاح الماشين ليس من هذا الباب
 لعدم تعلقه بالبهيم **قوله** **قوله** لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله **قوله** لا يجرى الا بالاحتياج الى قوله
 من وجهين احدهما ان احفم الضمان جازية بما ذكره من المعنى فتعارضت جازية
 المرجح والثاني ان ما ذكرتم قاييس والفتاوى يعلم حجة لم يصلح مرجحا واكوا
 عن الاول ان ما ذكره منقوض بالواقع في البئر مشبه فكون فاسدا وعن الثاني
 ان الفتاوى في مقابلة الفتاوى لا يصلح حجة كذا في شرح الكلى الدين وشرح شافعي
 وقال صاحب الكفاية فان قيل الفتاوى لا يصلح مرجحا لانه علمت به الحكم والرجح

انما يكون بمائس بعله قلنا معناه بقا ركب روايته فضا قطعت فرجها
 قولنا بما ذكرنا من الدليل او نقول القياس انما يكون علة عدم النقص فاعند
 وجود النقص فلا يصلح علة وههنا النقص موجود فاذالم يصير علة لنقص التخرج
 او نقول ما روي انه اوجب لنصف محمول على ما اذا كان عامدين حيث يجب
 نصف دية كل واحد منهما في العدة على عاقلة كل واحد منهما عندنا ايضا
قوله بان كان على الحامد ما رواه وحله **اقول** فيه بحث **قال المصنف** ما لا يسل
 للاصطلاح فصح **اقول** نعم الا انه لم لا يكون مقيدة بشرط السطاة **قوله** او
 من الارسال واخواتها باطل الكلمة **اقول** الاظهر باطل الفعل اذ ليس المراد
 بالارسال واخواته الا باطل بل معانيها **قوله** والركوب **قوله** البقرة طفت للركوب
 واحمل الا ان يقال لا قال بل بفعل من البقرة والابل **قوله** واحمال والعمل موجود
اه **اقول** فيه بحث **قوله** فان قيل القياس يقتضي ان يكون الضمان على الراكب
 كونه مباشر **اقول** منوع بل بسبب ما يجوز ان يقال سار الى هذا الشا فصح
 ان وفض مباشرة **قال المصنف** فأنصف فعل الدابة انه كانه فعله من **قوله** مخالف لما
 اسلف في هذا الكتاب جميعا عن الشافعي وان قال الفعل تخلف فعل كما في المكرة
 هذا تخويف البزب تأمل **قوله** بهما سماح لان شرطه **اقول** اي شرط سميئية
 فعل الراكب للضمان وهو التقدي والضمير راجع الى فعل الراكب الشرط ليس
 شرط له نفسه بل لاعتبارها في التفرغ فيقول المعنى الى ذكرنا **قوله** لا يصلح معارضا
اقول اي لا يصلح فعل الراكب معارضا لفعل الناحس **قوله** ولعل معناه **اه** **اقول**
 فيه بحث **قوله** وليس بشئ فاقبل **قوله** لورود النظر المذكور انما **قال المصنف** اذا
 كانت في فورما الذي تحتها **اقول** **قوله** الذي بدل من الضمير المضاف اليه
 ذكر اسم الموصول بوقع تاويل وصفه له على مذهب الكفاي **قوله** معنى ونحن نعلم
 اذن الراكب **اه** **اقول** فيه بحث فانه اذا كان التلف بالوطي في فور النخلة
 فعلى عاقلة الراكب نصف الدية وفي عتق العبد نصف الدية يدفع مولاه او ينفقه
 على اخر حواجه اذا كان لنخس باذن الراكب **قال العلامة** الكاكي الا ان يكون
 رجع على الاثر لا قل من قيمه العبد ونصف الدية لانه صار عاصبا للعبد استحقا

اية في تحمل لدية واذا حقه من ذلك السبب كان للمولى ان يرجع على من
 انتفى **باب جنة الملوك وانما يعلقه قوله** فحق ان يخلص من
 عن مثل مذهبنا قال اذا جنى العبد **قول** معنى قال ابن عيسى عن
 اذا جنى العبد **قال المص** والمولى عاقلة لان العبد **سنة** **قول**
 السبب لعلنا حديث لا يعقل العاقل عدا ولا عدا **قول** واما
 فوثبت في نفسه مستند الى النفس الذي لا يعقل بطله **قول** بل النفس
 على طاعة وهو حديث لا يعقل العاقل عدا ولا عدا **قول** والقسم
 على حبه لو ترا لا حجاب **قول** الظاهر ان يقال لا يورث الاحكام **قول**
 والراهن يمكن من قضاء الدين **قول** فحق الجنى عليه بعين العبد
 على تعلق حق الراهن بوجوب صحة فسخ الرهن وان نقص الدين على صاحب
 واما قلنا بجنانية لوجبه لدية لانها لو كانت بوجوب نقصان لم يكن **قول**
 لا يلزم ما ذكره وجوب تعلق كناية بوجبه لدية بل اذا كان بالانتماء
 نقول ان قلنا لما تقدمت ووجد منه ما يوجب لدية كالنقص بالشل والعقل
 خطأ يكون جواب كذلك **قول** والذي وجد من العقل لم يكن وقت الصلح
قول الظاهر ان يقول لم يقع الصلح عنه **قول** وبعض الشارحين غير من السخنة
 الاولى **قول** معنى الاتفاق **قول** واما لا يصح لقاتل دين قتله **قول** الظاهر
 انه يمكن ان يقول واما لا يصح لقاتل الدين لانه لم يفوته **قول** فان قلنا
 كان تخصيص العلة **قول** كيف يكون تخصيص العلة والمقصود هنا ليس هو
 العين بل العين الذي التفت **قال المص** وكذلك كل ما اخذ منها الا انما
 العلة استحسانا **قول** سبق في كتاب المادون ان للمولى ان يأخذ علة
 منه بعد الدين **قال المص** يجب ان يرجع بعد التفت **قول** قال صدر الشريعة
 في شرح الوفاية واما قال ويجب ان يرجع اه اذ لا رواية لذلك قول مني ان
 لا يرجع بشئ لان الامر لم يقع والامر لم يقع في سلم لورطة لكال عقل
 خلاف ما اذا كان المأمور صيا انتى اجيب بان امر استخدام وانما يسبب
 مال الموادوا استخدام العبد فخطب ضمن المستخدم كذا هنا فبشأن **قول** فثبت

حق كل واحد منهما على وجه الكمال فنصرت ببيع حقه **اقول** مخالف لما اجمع
في بابا يدعيه الرجلان واجبه **قوله** واما اذا وجب قسمه العين ابتداء
ولم يكن تعلق الحق بالعين على وجه الشروع لكل واحد في البعض ولا بد من
التقيد على امرها فانه اذا كان ثبوت الحق في العين على هذا الوجه يكون
القسمه عولية عن وعندهما ايضا لا بد من التقيد بان لا يكون تعلق
الحق على وجه الشروع في وقت واحد ولا يكون القسمه عولية **قوله** فكانت
القسمه بطريق المنازعة لان حق الثابت اه **اقول** فنه بحث **قوله** ولا جني حقه
اصل حقه ليس عين العبد بل في الارش الذي هو بدل المثل في القسمه
في غير العين يكون **القول** والمعارية **اقول** سبق من لمضيق اول
الكتاب ان الواجب على هو الدفع في البيع وان كان للمولى حق النقل الى الغير
وما ذكره الشارح كخالفه كما لا يخفى ثم قول المصنف هنا لان الحق تعلق بالرقبة
كما لا يخفى ذكره الشارح ايضا الا ان رايه بالرقبة **الحجاز قال المصنف** ان ملك
المولى لا يمنع استحقاق القصاص **اقول** قال العلامة لا تعاقب اذا عاقب احدهما
انقلب بغيره **قوله** هو المصنف لا غير انه يتابع في الاكل يكون نصفه في
والنصف في نصفه في يكون في نفسه قطعا ضرورة ان المولى لا يستوجب
عين ما لا وما كان في نصفه بغيره ونصف نصف هو الربع فلهذا يقال في
نصف نفسك وافده ربع الدية ولها ان ما يحب من مال يكون حق المقتول
بدل دمه ولهذا يقتضى منه ديونه وينبغي وصاياه ثم الورثة يلقونه فيه
الغرض من حاجته والمولى لا يستوجب على عيبه دينا فلا تخلف الورثة فيه الى
لفظها الهداية فيها في بعض نسخها ولم يكتب من النسخ في اكثر نسخها ونحو
ان يكتب لانه اذ لم يكتب كلوا سلة الجاهل الصغير عن الدليل اصلا انتهى وانت خير
بان لتقليل المذكور تحت بوضع الداية وسق سلة الجاهل الصغير خالصة عن العليل
التمه **فصل** ومن قتل عبدا خطأ **قوله** لان الادمية اصل لقيام المالمية
بها وفيها هدار اصل اهدار التاج **اقول** منقوض بصحة العصبية ان فيها
الاهل دون التابع **قوله** ولا بالكفار فلهذا كان الواجب اه **اقول** فنه بحث **قوله**

ولا لاهل لست كذلك **قوله** فنه بحث بل كذلك لا يري انها مثبت بشهادة
رجل وامرأتين على ما تفضل ولعل الشبهة انما نشأت من اشتباه الشبهة
فانها بالثاني دون الاول فاقول **قوله** فانه استشهد بعد حمل المولى **اقول**
بعد حمل المولى فالمصنف مقدر **قوله** وما ثبت بالبشاة **اقول** لفظه ما نافية
قوله فان الشرع قد اوجب بحال الدية بتقويت جنس المنفعة بتقويت الاطراف
اقول فنه بحث **قوله** وفيها قاله الشافعي العا كجانب المالمية اصلاح حيث جعله
فقى عيا **اقول** الشافعي اعتبر المالمية فيما اذا قتل العبد خطأ فباله اعتبر بها لا
فصل في جناية المدبر وادم الولد قوله وهو العبد **اقول** الاول وهو
قوله ذكر فصل في جناية المدبر في اسم المملوك وهو المدبر وادم الولد **اقول** فيه ان
الملك كمال في المدبر وادم الولد دون الرق على امره كما به خلاف المكاتب فانه
على العكس **قوله** حيث ان يعلى شبه المقارنة **اقول** قد عمل في حق تشريكه لمولى
الجناية الاولى بتبدل النصف بالبعض **باب غصب العبد والمدبر**
والجناية في ذلك قال المصنف ولا يوجد القاطع في الفصل الثاني فكانت السراية
مصادرة الى البداية فصار المولى متغيا فيغير سره **اقول** هذا الفرق مشكل لان
السراية انما ينقطع باعتبار تبدل الملك لا بخلاف المستحق والغصب ليس بسبب
الملك وضحا والغاصب لا يملكه الا باذنه الضمان ضرورة كمالا حتى لا يبدل لان في
ملك واحد وذلك بعد ملك المولى البديل ولم يوجد حقيقة ان معنى قولهم بقطع
السراية ان ما حصل من التلف بالسراية يكون هدر الا ان ثبت ذلك الى غير
الحاجي كذا في شرح الرنقي وقيل ان المراد بقطع السراية ليس ما هو المعروف بل ان
لا يجعل الملك مصادرا الى قطع المولى فيه الغاصب عن الضمان فانه يجعل حتى
الغاصب كانه مات فيه بافتماوية فصمن فلتايل **قوله** لان السراية انما ينقطع
به **قوله** منير به راجع الى الغصب **قوله** ولا ثبت على الشئ الواحد بين حكيان **اقول**
قال صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى يرتد **قوله** قيل هو الصحيح **اقول** القاطع
هو الاتفاق **قوله** فنه نظر فان الجناية الثانية اه **اقول** فنه نظر فانه لما اخذ
ولي الجناية الاولى ما رجع به المولى اول مرة على الغاصب عوضا عما سلم له

الثانية لوجوده شيئا فارغا من العقل في مال كرجح المولى
على العاصب لان الاستحقاق كان بسبب كان في عين ولا يلزم في ذلك
بقي لولي الثانية استحقاق كما لا يخفى **قوله** ولو كان لتسليط **اقول** في
قوله فنه نظر لان اقامة غيره مقام نفسه **اه** **اقول** في تشيئة النظر تامل
باب القسمة **قوله** وشرطا بلوغ المقتسم وعقله وحرثه **اقول** وذكر
و يجوز ان يقال شار اليه بلفظ المقتسم وفنه شي والاصوب ان يقال
المراة من اهل العتاة في الجملة لا يرى اذا وجد قتل في قرعة لامراة فخذ
ابن جندره ومحمد والقسمه عليها كما يجي في آخر الكتاب **قال المصنف** ان لم يكن
الظاهر من هذا **القول** لظاهر ان يقول وان لم يكن ثم لو ش فان
المكره اذا اعيد معرفة يكون عين لا دل لكن المراد من الظاهر هو اللوث
كما لا يخفى **قال المصنف** ولما اجمع من الدية والقسمه في حد يث ابن اهل
اقول فنه بحث فانه لم يحر العتاة بينهم بالكلية وانما رواه رسول الله
صلى الله عليه وسلم من عن وفي رواية ابل الصدقة على ما ذكر في الصحيحين
وغرهما ونقل الشراح **قال المصنف** ثم بحسب علمه القسمة **اقول** فيه انه كثر
قال المصنف لان لا كثر حكم الكل بعطيا لادنى **اقول** فيه بحث لان هذا
قوله ويجوز ان يكون مراده القسمة من والده تيان على العطفين كرا
في جنس نفسا **اقول** جو الدية لا يسمى دية حتى يقال سكر في جنس نفسا
تأمل **قوله** اعترض عليه بان الظاهر الى قوله واجب عنه **اقول** الا عراض
واجواب للتاقي **قوله** واما اذا انفصل ميتا **اقول** وهذا كما رى مع
نظريه لم يرد السؤال وربما قواه **اقول** بل رديه فان حاصله كون الظاهر
حجة للاستحقاق هنا تعظيما لامر النفس ومنع كلمة القسمة القاتلة
انه لا يكون حجة للاستحقاق ويعوى هذا المنع ما سبق من المصنف في
الدس لا مستي ثم الدية بحسب القتل الموجود منهم ظاهرا فلي تأمل **قوله** ان
لا يكون فيما هو اعظم حطرا **اقول** الاستحقاق هنا المال ايضا لا غير
قوله واما حديث الاستحقاق في حديث حمل بن مالك **قوله** ذلك في القرعة

والعتاة والدية لست في معناه **قوله** لتعرف والراى والتدبير الى من
الدية **اقول** انما اجاب اذا كان المال مع الراكب بسوق الدابة او يقودها
او يكون الراكب هو مالك والاخر يقود او يسوق فان اطلاق الكتاب
يشمل من الصور قال لا تقا في فيما سجي من مسئلة السفينة لو كان صاحب
السفينة معهم منى ان يحب عليه كما في الدار فمضى ان يكون هناك ذلك **قوله**
وفي الاخرى على ما قلته **اقول** لا ظن ان يقول وفي الاخرى عليه وعلى ما
حتى يستقيم بقرع المقتسم عليه **قوله** وان كانه الثاني فهو على ما قلته من
في ذلك **اقول** لا وري ما فات هذا الفصل والايهام فان اليد للبايع
اذا عرض انتعا فقبض المشتري ففي صورتين احسان على ما قلته للبايع و
الراكب كتحضونه بقرعه وسياتي المصنف على ما قلته **قال المصنف** لانه لا بد
من الملك لصاحب اليد حتى يعقل العواقل عنه **اقول** ما قبض ما تقدم فان البائع
اذا لم يقبض المشتري الدار صاحب يد ملكه مع انه يعقل عواقله وكذا في
بعض صور البيع **قوله** لما علة غير مرة ان الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق
اقول مع ان استقطام امر الدم باق على حاله حيث يجب على اهل الحلة
والدية **قال المصنف** ان كان القوم لقوا قاتلا **اقول** قال في النهاية انتعا
قاتلا محتمل ان يكون على الحال اي مقابلين وان يكون على المفعول به كما في
بعض وان لم يلقوا عدوا وان يكون على المفعول له اي للمقاتل انتهى والمفعول
مخدوف اي لقوا العدو **قوله** وقوله لان الظاهر ان العدو وقلة فكان هذا
يخرج الى ذكر الفرق بين من ومن المسلمين اذا قتلوا عصبته في محلة **اقول** ان
ظاهر فان الظاهر هنا حجة للدفع عن المسلمين فصح حجة وانه لو كان حجة لكان
حجة للاستحقاق وذلك غير جاز فوجب على اهل المحلة للنص **قوله** واما في المسلمين
من الطرفين الى قوله فبقى حال القتل مشكلا **اقول** ولكن تقول العداوة
يرفع الاشكال ولا يلزم من انتعاجه اكل على الصلاح كون حال القتل
ولو صح ما ذكره لكان الامر كذلك اذا كانت احدى الطائفتين انخارج **قال**
وان كان لارض مالك فلعسكرها سكان **اه** **اقول** قال الزيلعي وان كان

مالك وجب على مالك لا جاع له ثم سكان فلما يزاحمون المالك في القتلة
والدية وهذا عند ما ظاهروا الفرق لابي يوسف بنه ومن الخلة والداران
العسكر تزوا فيه للاسقال والارخال للفقار فلا تعتبر الا للمروزة بخلاف
الدار والحلة فانهم سيكونون فيه للقرار فلا بد من اعتباره انتهى ولا يخفى
مخالفة لما نص عليه المصنف من خلاف ابي يوسف **قال المصنف** لما اقر بالفضل على
واحداه **قول** اطلاق الاقرار بها على التجوز كما لا يخفى **قال المصنف** ولو وجد رجل
قتلاني وارثه فدية على عاقلة **قول** اي عاقلة ورثته على ثقتة بالفضل
وانما قال هكذا با على الظاهر من اتحاد عاقلة الورثة مع عاقلة القتل حتى
لو اختلفت العواقل يكون على عاقلة الورثة كما صرح به المصنف في تقريره ليدل على
المصنف تهمة العقل من المرأة متحققة **قول** مخالف لما مر في بيان قوله ولا قسامة
على المرأة واشتراط الكل الى جواز في الدرس الثاني من المعامل
كتاب المعامل
كان الاول ان يقال العواقل لان المعامل جمع معقود وهي الدية كما قال
وكناه قال كاتب لدية فصار كذا را والعواقل جمع عاقلة وهي من تحمل الدية
وهذا هو المناسبات كما لا يخفى **قول** وهو الذي ضرب بالوسط الصغير **قول** وجه
قول وقوله لما ذكرنا اشارة الى قوله لان الوجوب لبعض **قول** ولعل الا
ان يكون اشارة الى قوله لمصول المعقود **قول** وكون التأجيل للتخفيف حكم
لا يرتب الحكم عليها **قول** معنى لا يرتب الحكم على عاقلة **قال المصنف** لان الواجب على
المثل والتحول الى القيمة بالقبض **قول** بل الواجب لا على الدية قال المصنف
ودية سلمة الى اهل فليس القول اليها بالقبض فان القبض قبض المصنف
لاحكم الا حكمه **قال المصنف** ومن لم يكن من اهل الدويان فعاقلة قبيلة لان قبيلتهم
به **قول** اي بالقبيلة ويحتمل ان يكون الباء للملازمة والمعنى لان نفرة القبيلة
مطبقة به **قول** فايهم من اشارة كلام القدرى **قول** وقل الفرق بين
العطية والرزق ان العطية ما يفرض للعاقلة والرزق ما يجعل لفقير المسلمين
او لم يكونوا معاقلة **قول** فيه بحث لانه لا يلزم لقوله وان كانت لهم اوراق

من النسيئة في قوله في قوله

قال المصنف ثم يظن ان كانت اوراقهم تخرج في كل سنة **قول** اي في كل
الرزق ما يخرج للجدتي عن راس كل شهر وقيل يوما بيوم والمرتزة الذين
باخذون الرزق يوما بيوم وان لم يشقوا في الدويان وفي تحفة الكرخي
العطاء ما يوضع للعاقلة والرزق للفقراء انتهى **قال المصنف** قال المصنف
ولا تزور اوزة وزرا اخرى **قول** قال القاضي في تفسيره اي لا تحل نفس
انتم نفس اخرى انتهى وقال القاضي في تفسيره سورة الانعام جواب عن
اتبوا اسبلنا ولحق خطايكم انتهى فلي هذا لاجبة المتكلم بها في هذا المعام
الملازمة واما المصنف لم يحل على هذا المعنى بل قال اي لا تحل نفس حاملة لنفس
اخرى فاستدل بها فلهذا نسخ او التخصيص **قول** وهي فاقلة حصته **قول** الا
حالية **قول** او باله خول في العاقلة عندنا بالاستقرار **قول** وبه يجب لا يري
انه لا يجب على تلك المرأة دية على رواية الاصل بل ادخلها المتأخرون
في كلامهم مع العاقلة **قال المصنف** والنفس لها من العطايا للمعونة لا للنفقة
كفرض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهن **قول** قال القاضي
بانية ان يشتمها يصلح لمعونة الجدة بالبلع والحناية وحفظ المنزل ونحو ذلك
ولا يصلح للنفقة لضعفها فكان الفرض للمعونة لا للنفقة وكذا ان يقال
الفرض لها من الامام على سبيل المعون لها كفرض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم
لا لوجوب النفقة منها لغيرها فلم يدل فرض العطايا للنفقة انتهى والتشبيه
في قول المصنف كفرض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهن على
الا ذل في كون الفرض لا للنفقة في كونه للمعونة كما لا يخفى **قال المصنف** والكفا
سقاطون فيما بينهم وان اختلفت مللهم **قول** مخالف لما سبق في اول باب
حالة الملوك ان اهل الدية لا سقاطون فيما بينهم وجوابه ان ذلك مبني
على العاقلة **قال المصنف** فاذا كان كذلك يحتمل عنه من يكون عاقلة عند القضاة
قول فيه ان تحمل العاقلة لفقيرهم في تركهم مراقة على امر غير مرة وهذا
انما وقع من اهل الكوفة فسفي ان يجب عليهم **قال المصنف** ومولى الموالاة
يعقل عنه مولاة وقبيلة **قول** لا بد على قول من يقول لا بد من الابدان

في العاقلة لانهم لا يكرهون من العقل بين المولى وبينهم ولعل الرأيه لا واد
في العقد هو العاقل ولا جمل ذلك لم يعقل في المعقود مولاه وقتله اذ
لا الرأيه بالعقد فيه فاقول **قول** ولا عبدا قال ابو عبيد اخلفوا في تاويل
قوله صلى الله عليه وسلم لا يعقل للعقل اقل عدا ولا عبدا فقال لي محمد بن الحسن
انما معناه ان يعقل العبد حرا **قول** قال لا تعاقني واجمع محمد في ذلك بشي
رواه عن ابن عباس قال محمد بن عبد الرحمن بن ابى الزيا عن ابيه عن
بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضى الله عنهما قال لا يعقل العاقله عدا
ولا صلي ولا اخرافا ولا جنى المملوك قال محمد افلا ترى انه قد جعل الجنا
جنا المملوك **قول** والسبب ان عقلة يستعمل في معنى فقلت فيه وسياق
الجهت وهو قوله لا يعقل العاقله عدا **قول** فبحث اذ يجوز ان يكون
المعنى لا يعقل العاقله من قبل عدا ولا من صوح عن وعي ولا من اعرف بعقل
فان اعظم مذهب لي ان المعنى ذلك **قول** وفي الفصل معانيه الدية **قول** ليس
كلام المص في الدية بل في التأجيل كما لا يخفى لعل الاولى ان يقال اذا ثبت
العقل الخطا بالبنية لمزم الدية العاقله ومع هذا لو حل الى ثلث سنين بحقه
للخفيف في الثابت بالاقرار اذ لي ان يوجب للخنيف لان الوجوب حينئذ
على المقروص دون العاقله فليقل **قول** ففهم من هذا انه يلزم موجب الاول
اه **قول** الفهم منه بعيد ولعل المراد به قوله ومن يعقل خطا الى قوله قضى عليه
في ماله **قول** اجيب ان هذا السقيم فما اذا كان اصله دينا لدفع النوى **قول**
قوله لدفع النوى متعلق بقوله يستقيم كتاب **الوصية**
باب في صفه الوصية باحوال من ذلك ما يجب وما يكون وجوبه **قول**
وسببها سبب التبرعات **قول** وهو طلب زيادة الزلف في العقبى كما مر في
قول وشرايطها كون الموصى هلا للبرع ولا يكون مديونا **قول** اي وسبقا
لتركته **قول** واجنبيا عن الميراث **قول** اي وقت الموت **قول** وان لا يكون
قاتلا **قول** قال في البدائع وان لا يكون حوبا غير مستأمن فان كان للصح
الوصية له من مسلم او ذمي اذا كانا من لارثون بسبب الكفر والرق **قول**

قلو كانت تلك الوصية باقية الميراث لمر **من الوصية قول** ولعل مناسها
والعبارة الصحيحة رتبة عليها **قول** بل بعد اي وصية كانت نصيبها **قول**
ولما فيه بحث فان دلالة ما ذكره على عدم بقا الزوم الوصية المفروضة
ممنوعة وانما دلالة على تاخير الميراث ليس على الوصية المفروضة فقط
بل من اقربها وعن غير ما ايضا ان وجدت كف ولو رتب ميراث على الوصية
المفروضة لم يدل الكلام على تاخير الميراث عن الوصية بالبرع فراجع انه مقصور
وعليك بالتأني **قال المص** ولا يجوز بما راو على الثلث لقوله عليه السلام في حصة
سعد رضى الله عنه الثلث والثلث كثير **قول** قال النووي يجوز رفع الثلث
ونفسه فالرفع على انه فاعلى اي يكفك الثلث او على انه متناه محذوف بحذف
والنصب على الاعراض او على بقا رابع الثلث **قال المص** وهذا لانه ان عقد
سبب لزوال السبب **قول** فرق بين انقضاء السبب وتحققه كما يعلم من الكلام
حيث قال لان المرض سبب لموت وبالموت يزول ملكه لا سبب عنه
ولو تحقق السبب لزوال من كل وجه فاذا انقضاء ثبت ضرب حتى انتهى وفي
سباحة الملة من كتب لاصول ان المرض علة تشبه لاسباب **قال المص** لان
الحققة ثبتت عند الموت وقلة ثبتت جردا **قول** فانه في لف كسب
من قوله اذا تحقق ثبت عند الموت الا ان المراد هنا بثبوت بطريق التنازل
كخلاف ما سبق كما لا يخفى **قال المص** فلو استند من كل وجه **قول** لو حذف من
الشرطه واكتفى بقوله والرضا بطلان الحقيقة كما في الكافي لكان له
قال المص معلة حقه ملة **قول** في الملازمة كلام **قول** فلو استند ملكه الى اول
المرض **قول** فبحث **قول** فان قيل لو ادرت اذ عني عن جرح ابيه **قول** ان
جرح خطا **قول** فاما ان يكون هذا القلب نفا **قول** الاولى واما ان لا يصح
هذا العفو او تبديل ما نفا لقوله باطلا بل فان لما في الكتاب وجها طاهرا
ثم قوله هذا القلب يعني لزوم القلب وقوله ما نفا يعني عن جهة الاجابة **قول**
لان السبب مريض الموت ومرض الموت هو المنفصل بالموت **قول** وكذلك السبب
اجرام المنفصل بالموت فلا فرق وكذلك قال فخر بن امرين **قول** وفي ذلك بطلان

اقول معنى الحقيقة **قول** وليس شرط ان يكون رد لكونها مبتدأ **قول** كفيكون رد
ردا اذا الشا في يقولون يكون العقب من شرط **قول** لا لعنت من الاحكام
اقول كما عند الشافعي **قال المصنف** لا يستعمل باخرة الله كما في حرم الوصية **اقول** فيه
ماثل فان هذا مذهب المقرئ والابن عند واحد والجواب بان نقول العبد قطع عليه
كما نقول المقرئ بل نقول كما قلنا في تأويل قوله صلى الله عليه وسلم الصدقة تترك
في العمر **قول** معاشة قاتل ابيهم **قول** مثلا **قول** وسلوك طريق الدلالة اسهل **قول**
نعم لو ثبت شرط الدلالة وذلك محل نظر **قول** فالنظر الى وقت الموت كان
القول مؤثرا في الوصية **اقول** فيه تأويل لا يصح او المذكور **اقول**
الوصية هي المذكورة بالمرء المذكور فالاولى او ما ذكر **قول** ثم من ذلك في
مريض او لانه العبد فاعتق فيات الابح الاقرار **اقول** قوله او لانه العبد
اي لانه الذي ليس له دين قال في النكاح في فصل في اعتبار حال الوصية
باب العتق في المرض واذا اوصى المريض لانه الكافر وارفق او وهدى
او اقر له بين فاسلم الابن او عتق قبله من ذلك كله اقا الوصية والوصية
فلما قران المعبر فيها حال الموت واما الاقرار وان كان من زمانه ولكن
سبب الارت وهو النبوة قائم وقت الاقرار فثبتت تمام الاقرار فصار
التمتع طعنا بالوصية يا و ذلك كن اقرارا حية وله ابن فملك لابن ثم ملك المقر
والاخ المقر له وارثه انه باطل لما قلناه انتهى ولا يخفى عليك مخالفة لما ذكره صاحب
النهاية فتأمل **قول** وكلاما فيه والاحكام ليس بحرم **اقول** فيه بحث فافهم
لا يجوز الوصية للاخ ولا الاقرار له اصلا مع وجود الابن فليست فان مراد
فيكون وارثا عند الاقرار بالتمتع واما اذا لم تمت الابن بين ابيس وارث
فصح **قال المصنف** الثاني لانهم يعقد الذمة ساووا المسلمين في المعاشة **اقول** لا
اختصاص لهذا الدليل بالثاني بل هو الاول ايضا **قول** واجعل هذا التهمة في فضل
اقول فيه بحث **قال المصنف** قد قال النبي صلى الله عليه وسلم افضل الصدقة على ذي الرحم
اقول هذا الحديث لا ينبغي تمام المدعى وله لك لم يصح ريادة التعيل **قول** ثم
شاي من المركة **اقول** اي مانع الوصية قوله لا يرد على الموصي **اقول** يعني بعد موت

الموصي **قال المصنف** لانه فرض والوصية نهي **قول** فيه ان بعض الوصايا واجبة
كالوصية بالزكاة فالدليل قاصر كما لا يخفى **قول** ورد بانها صح في رواية
الحديث انه كان غلاما الى قوله نقله معناه **اقول** الرد للامتنان وفي شرح الخو
لرافعي في وصية لصبي الميراث تدبيره قولان ارجحهما عند الاستاذ ابى المصنف
انما صحيحان لما روي ان غلاما من غسان خضرة الوفاة وله عشر سنين فاد
لنبت عم له وله وارث فوفعت العقيقة الى عمر منى لانه فاجار وعمر غسان
رمى الله فانه احاز وصية غلام ابن احدى عشر سنة ولان الوصية لا يل
ملكه في الحال ويعتد الثواب بطولت فتصح كسائر القربات **اقول** كما
مالك واحمد والشافعي وهو الاظهر عند الاكثرين وبه حال الوجبة انها باطلان
واعتاقه وذلك لانه لا عبارة له ولهذا لا يصح بيعه وان كان فيه غبطة
قول وقوله انه اوصى لانه لم يبال لاسا في ان يكون مما يخلق بتجديده و
دفعه **اقول** لو اراد ذلك يعقل الى انتهى **قول** وهو مخالف لقوله تعالى وابتلوا
اليتامى **اقول** من الآية وابل سورة النساء **قول** ولتساويها **اقول**
فيه بحث فان التساوي فيه ضعيف ولذلك اورد المصنف في التمرير **قول**
كانه يقول سلمنا ان بالوصية يحصل الثواب **قول** فيه بحث فان الوصية نوع من
للس كالمطابق وغيره فليست **قال المصنف** يجوز الوصية للحمل وبالحمل اذا وضع لا
منتهى **اقول** هذا اذا لم يكن المرأة التي اوصى عليها معتقة فانها حرة اذا
اذا ولدت لاقول من سنتين حتى حكم بثبوت النسب كان ذلك حكما لو جرد في
البطن حسن الوصية وحسن موت الموصي ففي كلامه نوع فقور **قول** واحارها
النهاية **اقول** وما حجب لكافي ايضا **قول** فان وضع المسئلة فيها اذا وضعت قبل
منتهى اشهر من وقت الوصية او الموت وبذلك يعلم وجوده وقت الوصية
اقول فيه بحث فانها اذا وضعت لاقول من ستة اشهر من موت الموصي لا يعلم
الحمل وقت الوصية اذ قد يكون بين الموت والوصية شر او شران او ازيد
فلست **قول** فالحجاب يستعمل **قول** في اقرب باب الوصية بالخدمة والسكنى حيث
المصنف من الثمرة المعدومة والولد المعدم **قول** ولا هو داخل في الموصوع

قول عطف على قوله ليس بمتنوع **فان** ما لا سيب ولا اسم الجارية صح استناده
قول الاستدلال به على عدم صحة الاستثناء اظهر كالاختفاء على من يعترف
 الاستثناء ثم قوله صح استناده يعني لتقرر الملك **قول** لان اسم الجارية سيب
قول ان اراد مقصودا فليس كذلك وان اراد تبعا فاحمل كذلك **قول** او
 وصيت لفلان الف درهم الا فسا **قول** فبحث فانه صرح في كتاب لا فسا
 ان ما لا سيب ولا اللفظ مقصودا بل يدخل فيه تبعا لا يصح استناده لان استثناء
 صرف لفظي ولو صح الاستثناء باعتبار تقرر الملك لصح في الاقرار ايضا استثناء
 البناء من الارو والفقر من الحاتم والخلة من البستان فلتسا في الفرق **قول**
 اعلم ان محمدا واهله ذكر في جامع **قول** يعني في الجامع الكبير **قول** وهو راجع
 في الروايات كلها **قول** على قول مولانا المشايخ **قول** واذا كان المكاتب تابعا في
 الحال **قول** لا تخفى عليك ان الكذب غير مذكوره هنا ولا هو في المذكور حتى يخرج
 الضمير وايضا اذا كان المراد ذلك كان التقييد بقوله في الحال خاليا عن الفاعل
قول وكلما مضى وقع على المطلوب **قول** وكذا تارة اذا جعل اسم كان ضمير الوصية
 واستدل على صدق المقدم بما ذكره كالحالة الاتعاني لا يلزم المصادرة فان
 هو مذكور كونه بجم ورجوعا كما لا يخفى **قول** واجواب عن الاول ان قوله **قول**
 وكذا ان يجاب عنه ايضا بما يمتنع على التزلزله **قول** وعن الثاني ان الرجوع
 واجب بالنظر الى الماضي **قول** وقد سبق منه ايضا في باب لو كاله بالحق
 والقبض **باب الوصية ثلث المال** **قول** اي لا يحل من ضرب في ما هما
قول المراد بالضرب ضرب المصطلح بين الحساب وتفصيله في شرح الوقييصة
 الشريعة **قول** وصورة الدوام المرسله اي المطلقة **قول** يعني غير المقيدة بالشرع
 او نصف او نحو ما ذكره في صدر الشريعة **قول** صوت نفق يرد على المسائل الجمع
قول اي على دليلها **قول** ولم يجوز الفقهاء عن السدس **قول** الى هنا لفظا
 الكافي **قول** وقوله لا يراى عليه **قول** فانه تأمل فان الظاهر ان المرأة يعني
 الزيادة على السدس اذا نقصت السهام عن السدس لا مطلقا فحينئذ يكون ما
 الكتاب رواية الجامع الصغير **قول** وقد قل في الكتاب ولا يراى عليه **قول**

فبحث السدس المراد في الزيادة مطلقا **قول** تقدير كون اخس السهام ما نقصت
 السدس فصح ذلك ولما في الكتاب نعم يرد عليه ان العمل بالليلين يوجد
 اعطى السدس اذا كان اخس السهام اكثر واعطى ذلك اذا كان اقل مع ان
 العمل بالمتيقن فحبل ما ذكره ليلارواية المبسوط او لي كما لا يخفى **قول** وايضا
 ما ذكرناه اه **قول** لما لا يجوز ان يكون معنى الكلام ان السهم يذكر ويراد بالسهم
 وهو مذكور او سهم من سهام الورثة فيعطي السدس لتعنيه باثر ابن مسعود فلتسا
قول واري ان المراد بقوله ما ذكره هو الاقل **قول** كفت رواية ما ذكره واثبات
 مسعود يدل على تعيين السدس فلا يستقيم التفرع بقوله فيعطي اي ان ذلك
 ليس شارة الى رواية المبسوط ولا الى رواية الجامع الصغير ولا يلزم
 مخالفة بين الدليلين فتدبر **قول** على رواية الجامع الصغير يعطى السدس **قول**
 بل ذلك رواية المبسوط على ما نقله من كافي وعلى رواية الجامع الصغير على
 له الرابع **قول** واما على رواية الاصل فتخرج اه **قول** فيه نظر بل على رواية كافي
 يخرج كتحريجه **قول** لان كل واحد من الهالك والباقي **قول** ويجوز ان
 يكون المعنى كل فرد من نوعي الدوام والغنم بل هذا المعنى اليم لقوله يتوي ما
 توتى قال العلامة الاتعاني وجه قول زفران الموصي لما تبقى المال شتركا
 بين الورثة والموصي له والمال المشترك اذا ملك بعبنة ملك على الشراكة وما بقي
 بقي على الشراكة فذلك ههنا الذي ملك ملكا ثلثا والذي بقي ثلثا ثلثا
 زفرناخذ وهو العاين ستي وفيه فوايد لا تخفى **قول** وظهر من هذا قوله **قول**
 قوله فاعل ظهر **قول** فان الماتى نصف الثلث لوجود المراجعة بينهما **قول**
 قد سبق ان الوصية ملكا ليعتول الا في مسئلة فتذكر فانه سيفك **قول** حال
 الملك **قول** يعني حال موت الموصي **قول** قال الفقيه ابو الليث **قول** في كتاب
 مكت الوصايا **قول** والوصية لامة بشي غير رقيتها باطلة **قول** وفيه بحث لان
 بطلان الوصية لامة بشي غير رقيتها انما هو لانها ليست من اهل ان يملك ما يوصي
 رقيتها ولانها تكون وصية للوارث وليس احدى تنيك لتعليق بموجود
 فوام الولد اما الاول فلان الموصي له ملك الوصية بالقبول وهي حرة اهل

قوله لا تخفى عليك ان الكذب غير مذكوره هنا ولا هو في المذكور حتى يخرج الضمير وايضا اذا كان المراد ذلك كان التقييد بقوله في الحال خاليا عن الفاعل

لان يملك واما الثانية فلما لا ينقل الى الورثة حتى يلزم الوصية فلما لا
فان قيل الوصية بثلث المال لعبد جارية ولم يعق بعد موته **اقول** وفي
الحكا في المتوفات من كتاب الوصايا ولو اوصى بثلث ماله لعبد عتق
منه بعد موته عند ابن حنبل لانه من جملة مال الميت فملك ثلث نفسه كما يملك
ثلث سائر اموال ومن ملك نفسه عتق وسعى في ثلثي قيمته للوارث وملك
ثلث سائر امواله لانه كما كتب عبده والوصية لمكانة صحيحة وعند بعض
كله ويبدأ بالعق من ثلث فان فضل شي دفع اليه وهي فرع تجري على
انتهى وفي الجميع ولو اوصى لعبد بشي من رقبته يصح ولو اوصى له بشي من
لا يصح لان العبد من اهل ان يملك قبته وليس من اهل ان يملك ما سوي
رقبته ولان الوصية لعبد بمال وصية لورثته لان الملك في العبد
به يقع لوارثه والوصية لوارثه باطله فاما الوصية بالرقبة وصية له لانه
لان الوصية بالرقبة اعتاق ولو اوصى له ثلث ماله ورقبته اقل من ثلثه
عتق لانه اوصى له بثلث رقبته فان رقبته من مال الميت والوصية للعبد
برقبته جارية وسعى بثلث باقي المال لانه حر وان كان الثلث اقل عتق
بعده بثلث وله ثلث ما سوي رقبته من مال لانه حر عندهما وبخر له كما
عند ابن حنبل والوصية للحر او للكاتبة جارية وان كان ثلث ما سوي
المال مثل ثلثي السعاية سقاء وان كان اكثر اخذ الفضل منهم وان
كان اقل اعطى الفضل انتهى كلامه **قوله** فباعا رقبته الوصية لا يصدق في
الزيادة **اقول** وبجث فانه لا يؤخذ بقوله في من الموصية لاني الثلث
ولا اقل منه بل يؤخذ بقول الورثة واصحاب الوصايا فاعلم **قال المصنف** ولا
لوقبض الاجنبي شيئا **اقول** منعي ان يتايل انه هل يمكن جعله دليلا على
الدليل الا **قال المصنف** حتى يبطل الكل فلا يكون مفيدا **اقول** لانه لو صح
في نصيب الاجنبي فاخذ باخذ الوارث لنفسه منه لانه اخذ بعض دين
مشارك في زعمه فبطل ذلك لنفسه ويصير للورثة فرج الوارث تأويله
منصف ما بقي في بيع لانهم ليسوا له ما اخذوا ولا واستحق هكذا الى ان تبقى

فيه لانه لم يسلم له ما اخذوا ولا هكذا **قال المصنف** في بيع فلا يكون مفيدا
في حق الاجنبي فافهم لانه ان هذا المقرر لا يلائم ظاهر كلام المصنف ثم لا يزال
بعض فبطل ذلك لقدر لكن الامر سهل **قال المصنف** لانه اما ان يكون وسطا
او رديا ولا حق له فيها **اقول** وممكن ان يكون اجنبي هو اجنبي الاصل **قال المصنف**
فاذا كان حقه يعلق اه **اقول** مثلا سئل باجنبي حال كون المالك حيا ودون
به حال كونه وسطا وحال كونه رديا من الردي وفنقله تعلقه بالردي **قال المصنف**
المصنف وعند ما عيسم على احد عشر سهما لان الموصي له يفرط عشرة وبهم خمسة
واربعين نصيبا لسهام **اقول** قال لا تقاين ولنا فيه "نه على هذا
التقدير كان سعي ان يكون نصيب شريك الموصي ستة واربعين ذراعا فحق
اذن منه خمسة اذرع لان نصيبه من جمع الدار خمسة ذراعا كما قلناه
نقص خمسة فلما يجوز لانه حينئذ يلزم تملك الموصي ملك شريكه وليس له ذلك
اذا كان للموصي له سهمان من احد عشر نقص نصيبه لاحالة لان سهمين من
عشر اقل من خمسة وايضا يري حق الورثة ايضا لان لهم ما ورا قد رتب
من نصيب الموصي ونصيبه خمسة ذراعا وربع للموصي عشرة من نصيبه فحق العون
اخذوا خمسة اخرى **قال** بعض المشايخ نعم نصيب الموصي من الموصي له
والورثة على خمسة سهم عندنا فالعشرة اذرع للموصي له والاربعون ذراعا
لورثة فجعل كل عشرة سهما ومن القسمة صح عند ابن حنبل ان هذا المقرر يد على تقدير
ورود اظاهر **اقول** وحق الموصي له في خمسة تمسكا بمذهب محمد وزعم الموصي له
حقه في عشرة **اقول** فنه بحث فلم يعتبر زعمه تمسكا بمذهب محمد اذا وقع البيت
في نصيبه **قال المصنف** والامتناع حتى الورثة اه **اقول** وقد مر في ابي كتاب الوصايا
ان كل ما جاز باجادة الورثة تملكه المجاز له من قبل الموصي عند ما خلا فالتمسك
قال المصنف ما الموصي له بالثلث شريك لوارث **اقول** وكذا الاخر اكد اقرأه الا
باجرة وانكر الاخر شريك للوارث مع انه يعطى نصف ما في يده من قبله في آخر
كتاب لا توار فلا بد من الفرق **قال المصنف** ان لم يخرج من ثلث ضربا لثلث
واخذ ما خلفه منها جميعا **اقول** الظاهر انه باحالة الموصي ما يصير حصته منها

حصتي منه كذا اي صارت حصتي منه **سلك في اعتبار حال الوصية وقوة**
 اما اذا قرله يدين ثم اعق قبل الموت لم يذكر منها **اقول** فذكرت فان لفظ
 الجاهل الصغير هنا هكذا على لغة الانبياء وقال في المرض قرلانه وهو
 بين او وسب له منه فقصنا او اوصى وصية ثم اسلم الابن ثم مات الرجل قال
 ذلك كله باطل وكذا ان كان الابن عبدا فاعقني في هذا انتهى **باب اعتبار**
في المرض قال المص وبضرب من اصحاب لو صاها **اقول** الا ظهران يقال يضرب
 من مولا الحكم كل من العتق والحياة والجهة مع اصحاب لو صاها اي في الثلث
قال المص لا يجاب بعد الموت **اقول** قاي من الشكل الثاني **قوله** وغيره
اقول اي غير العتق الموقوف فيه الظاهر ان يقول اي غير ما ذكرنا من عتق الموقوف
 والعق المعلق وتعيم الموقوف بها خلاف لظاهر **قوله** يتوى فيه من سواها
 العتق والحياة **اقول** فذكر شي فان لفظه من ياتي بهذا التفسير **قوله** وفي قوله
اقول فذكر شي فان الظاهر التعميم للمسلمين **قوله** وقوله لانها ثبتت في ضمن
 يعني بالمرض لا لغيره **اقول** فغيره راجع الى المعادفة **قوله** فكان تبرعنا
اقول مذكر التفسير راجع الى الحياة اما باعتبار الجبر او لكونه بمعنى ان مع الفعل
 ما قبل ما ذكر **قال المص** وهو لا يحتمل المدفع **اقول** لكون الحياة اقوى منه **قوله**
 وهو ما قصه ليسيل المذكور **اقول** اي ثبت نقيض ما اثبت **قال المص** ثم اصبا
 الحياة الاخيرة قسمين بينا ومن العتق **اقول** قال في الكافي فان قيل ينبغي ان
 يكون تمام الثلث للحياة الاولى عند لان الحياة الثانية مساوية للعتق
 والحياة الاولى مرجحة على العتق والمساوي للمرجح مرجح وكذا في
 التي قبلها ينبغي ان لا يشارك العتق الثاني الاول عن لان العتق الاول
 الحياة والحياة راجحة على العتق الثاني والمساوي للمراج راجح فلما لا ترجح
 العتق على العتق والحياة على الحياة بالاجماع اذا لم يكن الغير متخللا فكذا
 اذا تحلل الغير انتهى وذكر المسلمين فيه على عكس ترتيب الهداية **قوله** وفاد
 مراد التقديم بقصدي **الخرج** **اقول** لم يذكر ذلك محرجا نعم يجوز ان يعنى من قوله
 والعق متقدم عليه فيكونان فان التقديم اذا كان سببا لمساواة المخرج

هذا هو الوجه في اعتبار حال الوصية وقوة
 ما اذا قرله يدين ثم اعق قبل الموت لم يذكر منها
 الجاهل الصغير هنا هكذا على لغة الانبياء وقال في المرض قرلانه وهو بين او وسب له منه فقصنا او اوصى وصية ثم اسلم الابن ثم مات الرجل قال ذلك كله باطل وكذا ان كان الابن عبدا فاعقني في هذا انتهى

المخرج يكون سببا ايضا للمساوي **ابواب** في سببية التقدمة لمساواة
 المخرج من حيث انه لا يحتمل دفع التاخر فثبت المراتبة ايضا ولعل هذا الجواب
 اولى لما ذكر في الشرح **قوله** والجواب عن الاول ان شرط الانساج ان يترجم
 القايين لاداة وقاييل المساواة ليس كذلك عرف في موضعه **قوله** فبما قيل
 فانهم صرحوا بان متى صدقت المقدمه الاجنبية التي نسبتها نتج قاييل المساواة
 لزم النتيجة وهي ساقطت مساوي المساوي مساو وهم صرحوا بعدتها وبجواب
 ان يقال ذلك في المساواة الحسية فليس **قوله** ايجابه لو استرد ذلك منه
 لاسترد منه **قوله** يعني بلفظ اخذ **قوله** فوردى الى الدور **قوله** لا يسترد منه ايضا
 صاحب العتق الثاني للتجاس **قوله** وقوله وهذا **قال المص** **اقول** الظاهر
 بتدليل بالباء **قوله** لانه ثبت له دليل انه احق العتق فثبت **قال المص** ومن وصي
 لعق عبده ثم مات فبني العبد حياية ودفع بها بطلت الوصية لان المدفع قد صح
 لما ان حق ولي الحياية **قال** على حق الموصي **قوله** قال في الكافي والاصل في
 الاعيان بالاعتاق لا يبطل بملك الورثة فان شاءوا دفعوه وان شاءوا فاقه
 فان دفعوه صح المدفع لان حق اولياء الجناية مقدم على حق المالك فكذا في
 على من سلق الملك من المالك وهو الموصي له وبطلت الوصية لان المدفع بطل
 حق المالك لو كان حيا فله ابطال حق من سلق الملك من جنة لا يرى ان الموصي
 لو باعه وبيع بعد موته بسبب له من سلق الوصية فله ابطالها وان اختار والاعية
 فغلبت المدية لانهم جازت الوصية ولا تخفى عليك مخالفة بنيه ومن ياتي
 الهداية والتوفيق ان العبد وجب عاقبة الوصية فقفا سلقا بلفظ تدفق
 على ملك الميت وفيما وراء ذلك عليهم بفسخ عليه لاما م التمر شي **قال المص** وعلى
 اختلاف اذا مات الرجل وترك الف درهم **اقول** قال في المسطورة في كتاب الف
 في بابي حصة طافا لصاحبه رهم انه لو ترك الف وهذا يدعي ويناد
 ذاك قال هذا مودعي والابن قد صدق ميزن معا استويا واعطيا من
 او دا عا **فصل** ومن اوصى بوصايا **قوله** والصدقة على الفقراء **اقول**
 فانها تقع في كف الرحمن فهي حق الله تعالى **قوله** وان لم يكن لها فان كان قطعا لله

قوله والاصل مولدي لا يقدر على شيء رجلا كذا **قوله** اه **قوله** في المحطال
كل امرأة فيرة بلغت فارقتا زوجها او مات عنها و دخل بها ولم يدخل وقول
محمد حجة وبكذا قال صاحب الزاهر ان الارملة التي لا زوج لها ما حرم
من قولهم ارسل القدم وادنى رادهم والذكر يسمى رجلا محاذيا للاحكام
وابن قتيبة قال صاحب الزاهر لا يقال رجل ارسل الا في الشذوذ ومطلق الكلام
يجل على الشارع المستفيض من لباس لا على الشاذ والسادس انتهى **قوله** والجنات
عند المصنوع الاول حيث قال دكورهم وانما شتم **قوله** في دلالة ذلك على
حيث فان الظاهر ان كلامه على التوزيع بناء على عدم الالتباس وانظر الى
الكافي **قوله** وقال بعض هو مفقوض الى رأي القاضي **قوله** وعلته لغوي **قوله**
وخل في الوصية فقرأهم **قوله** هذا جواب بان كان الاول **قال المصنف** في الوصية
للفقراء والمساكين يجب لعرف الى اثنين **قوله** يخالف لما سبق في باب الوصية
ثلاث المال فيما اذا اوصى لامهات اولاده وللفقراء والمساكين لا ان
هذا قول محمد ثم رأيت في غاية البيان ان المسئلة تختلف فيها وان هذا
محمد ومحمد **قال المصنف** لو اوصى ابني فلان يدخل فيه الاماثة في قول ابني حنف
اول قوله وهو قولهما **قوله** وفي الكافي ما يخالف لما في الكتاب فنفقه
اوصى ابني فلان فهو للذكر لا غير عند ابني يوسف وهو قول ابني حنف
لحققة وقال محمد يدخل الاماثة وهو قول ابني حنف او لا انتهى فلعل فيه
روايتين **قوله** فهم ذلك من قوله تنكح يوسف بنته في اولادكم **قوله** اي
يوزنكم فان ولد الابن يدخل في الميراث مع البنت الصلبة والحوال يدخل
في الميراث مع البنت بدليل اخر كذا في معراج الدراية وعندى ان الفهم
اخر فانه اذا لم يكن للبنت صلبى وكان له ابن ابن وبنت ابن شلا يكون الميراث
بينهما للذكر مثل حظ الانثيين بهن الالة ففهم ان الاولاد متساوون الاولاد
قوله لان فلانا اذا كان فخذ افنوه وبنا لا يخلو عن الاولاد عادة **قوله**
فنه بحث فان اخلو وعدم اخلو لا مدخل له في كون اولاد الاولاد وراوة
اذا كانت معنى محال الاولاد والا اذا قامت قرينة على رادتها ايضا

ان يقال اذا كان فلان فلا يكون **قوله** او مجرد الاختصاص فيه خل الكلي
خلاف ما اذا كان ابنا فاضا فليتا مل **قوله** فمصره كذلك العكس انتهى وقد ذكر
في المقر **قوله** قال في المقر تناول الموجودات المختلفة باعتبار معنى
واحد انتهى ثم قال كذا في الوصول منس لا يمتد فيه نظر لانه الى حوايز
ارادتها فيما يقع الجمع بينهما وليس بقول به الا اذا جعل معنى كلامه الكلام
سواء كان مدلالة اليقين الى مجازيها وهو ان يكون المولى من تعلق
به عنق وهذا المعنى يعبر به بتساوي الالاعلى والاسفل انتهى ما في المقر
قوله وهو ان ولا الاماثة في منزلة النسب لاحتمال الفسخ بعد ثبوتها ولا
الموالاة اه **قوله** في بحث **قوله** لان الحققة او لم يكن وجب العمل بالمجاز
قوله يخالف لما ذكره انما من القول بالاشراك الا ان معنى التسليم
والتميز **قال المصنف** ولو كان له مقن واحد ومولى المولى فالنصف لمحققة
والباقي للورثة لقدر من بن الحققة والمجاز **قوله** لم لا يجوز ان رادفني
العلم لكليهما بقدره صنفه اجمع اعطاه المعنى في الواحد وجوابه ان
وقت الوصية لا يمنع صنفه اجمع في معناه ما يبا على يجوز ان يوجد له مقن
حين الموت **قوله** لانه ثبت بهذا الفرق **قوله** قوله الفرق فاعل ثبت **قوله**
وذكر بعض الشارحين **قوله** ارادوا لا يقال **قوله** لان مقن البعض كالكتاب
قوله الظاهر ان يقال لان مقن البعض عند ابني حنف هو كالكتاب **قوله**
بالسكنى واخذته والشره **قال المصنف** وجه الظاهر ان حق الموصى له ثابت
في سكنى جميع الاربابان ظهر للميت مال آخر **قوله** قال الكافي وبغير هذا الاحتمال
لانه نشأ من دليل وهو ايضا الميت بكل ساقع الدار مع علمه ان المالا ايضا
ما رادته على الثلث عوام شرعا فلم يكن له مال سوى من الدار لم يوص
بجمع منها ففهم احرازه عن المحرم شرعا انتهى وفيه تأمل **قوله** فاستخدم العبد
الموصى بعبته الموصى له **قوله** قوله الموصى له فاعل استخدم **قال المصنف** وقيل
ذلك لان قسمة المباح كغيرها في تحصيل المقصود **قوله** لا يخفى ان المناسب
للمقام كان ان يقول لان عين المباح كغيرها كغيرها **قوله** العين

وجازنا بطريق الاولى فلتنا **قوله** وتذكر كبر المصير ما ساء قبل المال او تترك
الى البحر **قول** يعني من البحر قوله بدل المنفعة **قال المصنف** لانه اوجب لكل واحد
منهما شيئا معلوما عطف منه **قول** اي من محمد او الموصي فانه عطف قوله
ولا فرق بينه بالاولى على قوله او وصي له بحدته عبيد كذا في شرح الكافي والاشارة
عندي هو ان في **قوله** ومعنى ذلك انه عطف **اما قول** يعني ان محمد اعطى
قال المصنف وكذلك في اخواتها **قول** والصواب في اختياره هو انما تم مع
والقصور مع التمر كذا في شرح الكافي قال لا تعاقب اراد باخواتها
مسئلة انما تم مع النفع ومسئلة القصور مع التمر ومسئلة الشاه مع
مسئلة الدار مع البناء فلهذا السيف والحكمة والبيان والتمر الموجود
ذلك والارض والخل مثل ذلك وكل شئ يشبه هذا مما يكون الاسم في كونه
عاقبا لوصية الثامنة بتمهله لا سنا كذا قال الكوفي في حقه الى هنا
كلام الاتعاق **قال المصنف** وكذا اسم الجارية **قوله** وما في بطنها **قول** يعني
عاقبا لما سلف في الوصية بجارية فلهذا اسمه متساويا **قال المصنف** واسم القصور
كذلك **قول** مكان كل منهما كالعام الذي له ولا ينبغي ان ينظر ان تلك
الاسماء عموما فان لم يسل كذلك كالاخفى **قوله** ذكر الالة او لم يذكر
قول يعني اطلق ولم يذكر قيد **باب وصية الذمي** **قوله** اذا صنع هو
بيعه او بخر في كنيسته **قول** فيه نوع في لغة ما سلف في كتاب السير والاول
ان يجعل من قبل اللق والنشر بغير المرتب **قوله** واما عندها فلان هذه
الوصية معصية فلا يصح **قوله** فبحث في الوصية بها والظاهر ان عبارة
الوصية سهو من السامع والاحسن ان يسم الصنعة نعم لو قال لا يرض
بالمعصية لا يقع فهذا اولى كان محجبا **قوله** يعني الاستحلاف والتملك محجبا
من الثلث نظر الى الاستحلاف **قول** فاما في فان الاعتبار من الثلث انما هو
لتعلق حق الورثة بما راد عليه مما سبق ولهذا لو ملك في حوته حال
المرض بغير من الثلث ايضا والظاهر ان النظر الى المعين في التجوز والتجيز
كاديل عليه عبارة المصنف والاعتبار من الثلث يعلم مما سلف **قوله** والضمير

في قوله لانه وضع وفي قوله بثبوت مقتضاه وفي قوله فحق على مقتضاه
كلها راجع الى الوصية **قول** المناسب لكلمة كلهما ان يقول والضمير بصيغة
الجمع وان يقول راحة **قوله** والظاهر انه لا منافاة بين كلاميه لانه قال انما
الصحيح ومنها المصحح وما يصحده قال **قول** فبحث فانهم اذا قالوا هو
الصحيح فهو في معانيه الخطا بخلاف الفقه المفقودة من الحكم بالاصح لانه
قال المصنف وذلك من حق المستامن ايضا **قول** لاس من حق ورثته حتى ياتي
قال المصنف ولهذا يصح عقود التملكات منه في حال حوته **قول** فبحث في
هذا الكلام انما ياسب لاثبات جواز وصية المستامن **قوله** او الذي
ولكن التوجيه كما اشترطه فليسا **قوله** ولان رضى او الوصي **قول** في
صحة هذا العطف تأمل **باب الوصي ما يليك** **قوله** وعن مذاق بعض
الشارحين **قول** يعني الاتعاق **قوله** وقوله الا ان العاقبة اذا اخرجت
من قوله فلهذا ذلك **قال المصنف** قيل في العبد معناه بطل حقيقة
العدم ولانته واستبداده غيره معناه سيطر **قول** فلزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز فان اسم العاقل حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال
الحكم على عموم المجاز محل تأمل يعلم الجواب مما ذكر في شرح الاتعاق وهو ان
محمد اذ كره في الجامع الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة في المسلم يوصي الى الله
قال الوصية باطل وكذلك ان اوصى الى عبد غيره فالوصية باطل الى من لا يملك
اصل الجامع الصغير وذكر محمد في الاصل واذا اوصى الى عبد غيره فالوصية باطل
واذا جاز مولاة وقال في الاصل ايضا واذا اوصى المسلم الى ذمي او
عربي مستامن فهو باطل وقال في الاصل ايضا ولو اوصى الى فاسق مرتجع
مخفف على ماله فالوصية اليه باطلة انتهى **قال المصنف** ومن اوصى الى عبد نفسه
الورثة كما لم يصح الوصية **قول** لا يخفى عليك ان وجه صحة الوصية الى عبد الغير
جائز هنا الا ان يؤول ويقال اذا كان للعاقبة ان يخرج لم يستقر على الصحة
فكانه لم يصح من الابد حيث كان على شرط اذ قال **قوله** فبحث في
الى ان لا ضمان عليه اذا كان مما افرزه للورثة **قول** لا يقال هذا

